اعداد مكتبة الروضة الحيدرية
المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة/كلية الآداب

المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)

رسالة قدمها
إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة

سجاد عباس حمزة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
أ. م.د. محمد عبد الزهره غافل الشريفي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language

The Grammatical Topics in the Book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed(D.656 A.H.)

A thesis Submitted to
The Council of the College of Arts/ University of Kufa
by :-

Sejjad Abbas Hamza

In Partial Fulfilment for the Requirements of
Master Degree in Arabic Language and its Literatures

Supervised by :-

Assistan .Prof. Dr. Mohammad Abdul-Zehra Ghafil Al-Shareefi

2007 A.D **1428 A.H**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنعام: ٥٩

إقرار المشرف

اشهد أنّ إعداد هذه الرسالة قد جرى بإشرافي بمراحلها كافة وأرشحها للمناقشة.

الإمضاء:

الاسم:أ.م.د محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

جامعة الكوفة/ كلية الآداب

التاريخ: ٢ /٥ / ٢٠٠٧

بناءً على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبير العلمي أرشّح الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د خليل عبد السادة إبراهيم

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ٢ / ٥ / ٢٠٠٧

قرار لجنة المناقشة

استنادا إلى محضر مجلس الكلية المرقم ( ) المنعقد في / /٢٠٠٧ بشأن تأليف لجنة لمناقشة الرسالة الموسومة (**المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ت٦٥٦هـ**) للطالب (**سجاد عباس حمزة**) نقرّ نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها بأننا اطلعنا على الرسالة، وناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، بتاريخ ٣١/ ٥ /٢٠٠٧م، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، بتقدير (جيد جدا).

الإمضاء:
الاسم: أ.م.د صباح عطيوي
جامعة بابل/كلية التربية
عضو اللجنة
التاريخ: ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٧

الإمضاء:
الاسم: أ.م.د عبد الإله علي جويعد
جامعة القادسية/كلية الآداب
عضو اللجنة
التاريخ: ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٧

الإمضاء:
الاسم:أ.م.د محمد عبد الزهرة غافل الشريفي
جامعة الكوفة/ كلية الآداب
عضو اللجنة(المشرف)
التاريخ: ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٧

الإمضاء:
الاسم:أ.د عبد الكاظم محسن الياسري
جامعة الكوفة/ كلية الآداب
رئيس اللجنة
التاريخ: ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٧

صادق مجلس كلية الآداب ـ جامعة الكوفة على قرار لجنة المناقشة

الإمضاء:

الاسم:أ.د عبد علي حسن الخفاف
عميد الكلية
التاريخ: / /٢٠٠٧

الإهداء

إلى
مَنْ نَهَلْتُ مِنْ فيضه فرويت ، وتعلمت منه فحييت، إلى من تعلمت على يديه الكتابة، ووجدت لديه عن أسئلتي الإجابة، إلى من غذّاني بالحب، وأرشفني العذب، وأحاطني بالرعاية، وجعلني أتنفس الولاية، والدي Σ، تجديدا لذكره ووفاء لحقه .

شكر ودعاء

لكل من مد لي يد العون، وقدم تسهيلا، أو مهد طريقا، أو أزال عائقا، أقدم شكري محفوفا بالعرفان وأخص بالذكر:

* أسرتي بكل أفرادها فقد عانوا معي أزمة البحث حتى أوان الخلاص بلغهم الله ما يتمنون.

*أساتذتي الأجلاء ولاسيما الدكتور عبد الكاظم الياسري فهو من اقترح علي الموضوع، وفقه الله لما يروم.

* أصحاب المكتبات الخاصة ولاسيما الأخ باقر حسن عليوي والأخ ضرغام باقر ، وكذلك العاملين في مكتبات النجف الأشرف المكتبة الحيدرية، والمكتبة الأدبية، ومكتبة الحكيم، ومكتبة أمير المؤمنينΔ ، ومكتبة آل كاشف الغطاء، ومكتبة كلية الآداب، وغيرها من المكتبات، جزى الله الجميع خيرا.

* كل من كان عونا ولم يحضرني اسمه في لحظتي هذه . والله ولي الإثابة.

المحتويات

المقدمة	١-٤
التمهيد: منهج الشارح في عرض المادة النحوية:	٥-٣٥
المطلب الأول: موضوعه النحوي، وموضع المباحث النحوية في كتابه:	٥
المطلب الثاني: نقله عن العلماء وكتبهم	٦
المطلب الثالث: أصول النحو	١٨
١: السماع	١٨
شواهده	١٩
٢: القياس	٢٧
٣: الإجماع	٢٩
٤: استصحاب الحال	٢٩
المطلب الرابع:مذهبه النحوي:	٣٠
١:متابعته للبصريين	٣٠
٢: متابعته للكوفيين	٣١
المطلب الخامس: مصطلحه النحوي:	٣٣
الفصل الأول: المرفوعات من الأسماء	٣٥-١٢٩
المبحث الأول: المبتدأ والخبر	٣٥-٥٦
المطلب الأول: المبتدأ:	٣٥
١: عامل الرفع في المبتدأ. ٢: الابتداء بالنكرة. ٣: حذف المبتدأ.	
المطلب الثاني: الخبر:	٤٥
١: الخبر جملة طلبية ٢: الخبر الظرف ٣: تقديم الخبر	
٤ ـ تعدد الخبر ٥ ـ حذف الخبر.	
المبحث الثاني: نواسخ الابتداء.....	٥٧-١١٠
المطلب الأول: الافعال الناسخة	٥٧
١: كان وأخواتها.	٥٧
أ:كان بمعنى ما زال ب.كان بمعنى صار. ج.كان التامة.	
د.كان الزائدة. هـ.اسم كان ضمير مستتر. و:تقديم خبر كان عليها.	
ز.توسط خبر كان. ح.مجيء خبر كان جارا ومجرورا. ط.مجيء خبر كان	

ظرفا. ي.أصبح التامة. ك .ما انفك التامة. ل. ما زال الناقصة.	
م. حذف خبر ما زال ن.ظل التامة. س.اسم ليس النكرة.	
ع.اسمها نكرة وحذف خبرها.	
٢: ظن وأخواتها.	٧٧
أ.ظن بمعنى علم. ب.الظن بمعنى التهمة. ج.العلم بمعنى الظن.	
د.معنى حسب. هـ.رأى بمعنى علم. و.رأى بمعنى اعتقد.	
ز.أفعال التحويل. ح.حذف المفعول الثالث من أرى.	
المطلب الثاني: الحروف الناسخة.....	٨٨
١: المشبهات بـ(ليس)	٨٨
أ.(ما) الحجازية. ب.لات.	
٢: إن وأخواتها:	٩٣
أ.(إن) المخففة. ب.(أن) المخففة. ج.خبر (أنّ) الظرف. د.معاني (كأن).	
٣: لا النافية للجنس:	١٠٥
أ.إقحام اللام بين اسم (لا) وما أضيف إليه. ب:اسم (لا) المعرفة المؤول بنكرة.	
المبحث الثالث: الفاعل ونائبه.	١١١-١٢٩
المطلب الأول: الفاعل:	١١١
١.إضمار الفاعل. ٢.الفاعل لا يكون جملة.	
٣.حذف عامل الفاعل . ٤ . العامل فيه اسم فاعل.	
المطلب الثاني: نائب الفاعل:	١٢١
١. أسباب حذف الفاعل. ٢. الافعال الملازمة للبناء للمجهول.	
٣. بناء الفعل المعتل العين للمجهول.٤. بناء الفعل الثلاثي المضعف للمجهول.	
٥. نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل.	
الفصل الثاني: المنصوبات من الأسماء.....	١٣٠-٢٢١
المبحث الاول: المفعولات	١٣٠-١٧٨
المطلب الاول: المفعول به	١٣٠
١- تقديم احد المفعولين على الآخر. ٢-حذف المفعول به.	
٣-نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبرا. ٤-حذف عامل المفعول به.	
٥-المفعول به المؤول بمصدر. ٦-قيام الجار والمجرور مقام المفعول به.	

٧-نزع الخافض	
المطلب الثاني: المفعول المطلق	١٣٩
١-المصدر المؤكد لعامله ٢-اختصاص المصدر بالألف واللام	
٣-المصدر النائب عن فعله ٤-ما ينوب عن المصدر	
المطلب الثالث: المفعول لأجله	١٥١
١-اشتراط أن يكون معللا ٢-اشتراط اتحاده مع فعله في الفاعل	
٣-دخول الألف واللام على المفعول لأجله ٤-جره باللام. ٥-حذف عامله.	
المطلب الرابع: المفعول فيه.	١٥٨
١-الظرف المتصرف. ٢-العامل في الظرف. ٣-اسم الزمان المشتق.	
٤-نيابة المصدر عن الظرف. ٥-التوسع في الظرف ٦-ظرف المكان المبهم.	
٧- أول. ٨- إذ ٩- بينا	
المطلب الخامس: المفعول معه.	١٧٣
١-وجوب النصب على المفعول معه. ٢-وجوب العطف.	
٣-مجئ الاسم بعد الواو منصوبا ولم يسبقه فعل وتأويل ذلك.	
المبحث الثاني: المشبهات بالمفعول.	١٧٩-٢٢١
المطلب الأول: المستثنى.	١٧٩
١-الاستثناء المنقطع. ٢-حاشا.	
المطلب الثاني: الحال.	١٨٥
١-وقوع المصدر النكرة حالا. ٢-الحال لا تكون إلا نكرة.	
٣-وقوع صاحب الحال نكرة. ٤-مجئ الحال من المضاف إليه.	
٥-توسط افعل التفضيل بين حالين. ٦-الحال جملة اسمية.	
٧-تقديم حال المجرور عليه. ٨-دخول واو الحال على الفعل المضارع	
٩-تعدد الحال. ١٠-تثنيه الحال وجمعه.	
١١-حذف الحال وتعلق الجار والمجرور به. ١٢-الفصل بين الحال وصاحبه.	
المطلب الثالث: التمييز	٢٠١
١-قد يأتي التمييز مشتقا وقد يجر بـ(من). ٢-التمييز لا يكون إلا نكرة.	
٣-الإفراد والجمع في تمييز الجملة.	
المطلب الرابع: المنادى.....	٢٠٩

١-المنادى المضاف. ٢-المنادى المضاف إلى ياء المتكلم. ٣-حذف المنادى. ٤-النداء المجازي. ٥-الاستغاثة. ٦-الاختصاص. ٧-الإغراء والتحذير.	
الفصل الثالث : المجرورات والتوابع.....	٢٢٢-٢٨٧
المبحث الأول: المجرورات	٢٢٢-٢٥٦
المطلب الأول: الجر بالحرف	٢٢٢
١: تعلق الجار والمجرور ٢: حذف متعلق الجار والمجرور.	
٣: حذف الجار والمجرور ٤: زيادة حرف الجر	
المطلب الثاني: الجر بالإضافة.	٢٣٣
١: الإضافة تفيد الاختصاص وقد لا تفيد الملك. ٢: الإضافة غير المحضة.	
٣: إضافة الشيء إلى نفسه. ٤: إضافة الصفة إلى الموصوف. ٥: حكم الظروف المضافة إلى الجمل. ٦: إضافة (بين). ٧: إضافة المصدر الذي هو بمعنى الفاعل.٨: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه. ٩: إقامة الإضافة مقام التاء في (إقامة). ١٠: حذف المضاف. ١١: حذف المضاف إليه	
المطلب الثالث: الممنوع من الصرف.	٢٥٣
١: أسماء البقاع والأماكن. أ: هجر ب: صفين ج: منى	
٢: جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته.	
المبحث الثاني: التوابع.	٢٥٧-٢٨٧
المطلب الأول: النعت	٢٥٧
١: تقديم الصفة على الموصوف.٢: الفصل بين الصفة والموصوف.	
٣ النعت بالجملة. ٤ : مطابقة الصفة للموصوف في التعريف.٥: مطابقتهما بالتأنيث. ٦: تعدد النعوت.	
٧: النعت بـ(كلا ولا) مؤولة بالمشتق.٨: حذف الموصوف.	
المطلب الثاني : التوكيد	٢٧٠
المطلب الثالث: عطف النسق.	٢٧٢
١: العطف على الضمير المستتر المرفوع. ٢: عطف الجمع على المفرد.	
٣: عطف الجملة على الجملة. ٤: الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.	
٥: العطف على البعيد. ٦: عطف الخاص على العام. ٧: العطف على المحل.	
٨: العطف هل يقتضي التغاير؟	

المطلب الرابع : البدل:	٢٨١
١: بدل البعض من الكل. ٢: بدل الاشتمال. ٣: حذف الضمير من بدل الاشتمال.	
٤:المصدر المؤول بدلا. ٥: إبدال المعرفة من النكرة.	
الفصل الرابع: الأفعال والأدوات.	٢٨٨-٣٧٠
المبحث الأول: الأفعال	٢٨٨-٣١٥
المطلب الأول: إعراب الفعل.	٢٨٨
١:رفع الفعل المضارع.	
٢: نصب الفعل المضارع:	
أ: نصبه بعد لام التعليل. ب: حذف لام التعليل. ج: نصبه بعد الفاء السببية في جواب النفي. د: نصبه بعدها في جواب الطلب. هـ: نصبه بعد (حتى).	
٣: جزم الفعل المضارع:	
أ: من علامات جزمه حذف حرف العلة. ب: جزمه بلام الأمر. ج: حذف أو إثبات النون في المعطوف على جواب الشرط. د: الجزم باسم الشرط وحكم المعطوف على فعل الشرط بالفاء. هـ: الفرق بين معنى الشرط والخبر. و: الفرق بين (إن) و(إذا) الشرطيتين. ز: الجزم بـ(إذا). ح: جزم جواب الأمر. ط:حذف النون من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم. ي: حذف جواب (لو)	
المطلب الثاني: الفعل اللازم والمتعدي	٣٠١
١: : الفعل اللازم.٢: صيغة (فعُل) فعلها لازم. ٣: الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى.	
٤: التعدية بالهمزة.	
المطلب الثالث: الأمر بصيغة الماضي.	٣٠٧
المطلب الرابع: من أفعال المدح (حبذا).	٣٠٨
المطلب الخامس: اسم الفعل.	٣٠٩
١: محله من الإعراب. ٢: : اسم الفعل الماضي.٣: اسم فعل الأمر. أ: هلم. ب: إيه.	
المبحث الثاني: الأدوات.	٣١٥-٣٦٧
أل التعريف.	٣١٥
١: أل الجنس. ٢: أل الجنس وإفادة العموم. ٣: أل العهد. ٤: أل الزائدة.	
إلى:	٣١٩

أم:	٣٢٠
إما:	٣٢١
أو:	٣٢٢
الباء:	٣٢٣
١:باء القسم. ٢: الباء السببية. ٣: الباء للمجازاة. ٤: الباء بمعنى من.	
٥: الباء بمعنى في.	
ثم :	٣٢٨
١: ثم للجمع المطلق. ٢: ثم للتراخي.	
عن:	٣٣٢
١: (عن) بمعنى (على). ٢: (عن) بمعنى (بعد).	
الفاء:	٣٣٣
١: الفاء للترتيب والتعقيب. ٢: الفاء للتفصيل.	
في:	٣٣٥
١: (في) بمعنى (على). ٢: (في) بمعنى اللام.	
قد:	٣٣٦
١:(قد) تقرب الماضي من الحال. ٢: الفصل بينها وبين الفعل.	
الكاف:	٣٣٨
كلا:	٣٣٨
اللام:	٣٣٩
١: لام الملك. ٢: لام العاقبة. ٣: اللام بمعنى (في). ٤: اللام بمعنى (على).	
٥: اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه. ٦: لام التعجب.	
لما:	٣٤٣
١: (لما) بمعنى إلا. ٢: (لما) الداخلة على الفعل الماضي.	
لولا:	٣٤٥
ما:	٣٤٦
١: (ما) بمعنى أي. ٢: مجيء(ما) الموصولة لغير العاقل ٣: (ما) الإبهامية.	
٤: (ما) المصدرية. ٥: (ما) الزائدة. ٦: (ما) النافية.	
من:	٣٥٤

١: (من) للتعليل. ٢: (من) بمعنى (عن) ٣: (من) بمعنى (مذ)	
٤: (من) للتبعيض. ٥: (من) بمعنى الباء. ٦: (من) لابتداء الغاية.	
٧: (من) للبدل والعوض.	
منذ:	٣٦٠
الواو:	٣٦١
١: هل تفيد الواو العاطفة تفضيل المعطوف على المعطوف عليه؟.	
٢: الواو زائدة. ٣: الواو للتراخي ٤: الواو بمعنى (أو).	
الخاتمة:	٣٦٨-٣٧٠
المصادر:	٣٧١-٣٨٦
ملخص باللغة الإنكليزية	A-E

The Grammatical Topics in the Book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed

By: Sejjad Abbas Hamza

Summary

This thesis studies the grammatical topics in the book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed . It is as great book of twenty parts containing a great amount of the grammatical topics that came in an Explanation framework of Imam Ale's (Pease be upon him) statement.

This book was not new for me as I have read it almost three times when I was young. It leads the wise men and educationists to read it as they considered it the most important Explanation books of of Nahjul – Belagha at all, due to the scientific position of its author and his objectivity and encyclopedism

In spite of the relativity of those grammatical rules to Ibn Abi Al-Hadeed , the subject matter to which these rules are applied is Imam Ale's (Pease be upon him) statement and a holiness, belief, and salvation way do he represents

these grammatical topics show up great benefits and respectable opinion that deserve consideration and serve research and study, together with other elements they encouraged, study and urged to meet their goals and to know the truth of their aims so as to know how did Ibn Abi Al-Hadeed use the grammar in this book, how did he employ it to show the meaning, did this include all the subjects or was restricted to one aspect of them ? did he elaborate and expatiate upon them or Summarize and abridge? How did the handle his grammatical subject and set its rules and in which place did he put it? rather , how did he distribute it the parts of his book and partition it of its pages ? was he Basri as the other scientists throughout ages or Kufi? Or was beneficiary of the tow schools?

The study comprises an introduction ,four chapters and a conclusion. The introduction was content with the ancestors study to deal with the explainer life and details , so it reviewed his grammatical method of discussion, subject, citing from the scientists and books, quotations, principles grammatical schools, and terms.

The first chapter deals with the nominatives of inchoative and predicate then the inchoation abrogatives of verbs and particles that abrogated nominating the inchoative the predicate by inchoation , so they substituted then by the nominative or the accusative case of these abrogatives basing on the famous of the grammarians' opinions . Then it

trued to deal with the subject and the deputy agent arriving at the passive voice due to the intimate relation between the two subjects and the close connection between the regent and the regimen

The second chapter studied the accusative: the objects then the assimilated to the object. The vocative is listed with these counterparts as there is no regent for it.

Then, there was the third chapter that studied the genitives and the appositives with reference to the dip tote as the main idea of its subject is the indeclinability of the appearing of the original genitive mark of the word. While the appositives were allotted a separate topic this chapter, after the manner of many grammarians who allocated them a special chapter dealing with matters and rules they were distinguished by. So I decided to act according and not annex them with their counterparts in the inflectional vowel because the explainer has reviewed some matters that required some elaboration where of no bondage to their inflectional vowel could be seen.

While the fourth chapter dealt with the verbs articles .It includes verb passing, transitivity and intransitivity of the verb and other concers such as present participles due to their common relation with the verb and the decision of being verbs by one of the two grammatical schools, the Kufi one. Then there were the articles. The explainer has examined a group of them, so I decided to set them in an alphabetic order.

After plunging into the grammatical aspects of the book, the conclusion presented what the researcher had understood and assumed of the results that shed the light on the grammatical topics of the book, their relation with the Imam(peace be upon him) sayings and the explainers selected pieces , his grammatical position among his colleges, the others' profitability of him.

Through this thesis, I discovered some things and explained some characteristics should be summarized in the following:

- The subject matter of the explainer's grammatical rules is what the Commander of the Faithful talked about in the book of (Nahjul- Belagha) , and may turn to deal with a Quranic verse, a line of poetry or Al- Radhi's opinion in(Nahjul- Belagha) and the like.
- The explainer has classified his book according to the speeches and messages mentioned in (Nahjul- Belagha), then classified the speech into

display the different explanation for them, of which are the grammatical ones.

- The explainer pledged that the would not study the details of the sciences that grammar would be one of them, but the study has discovered that he involved some details even when there is no urgent need calling for them.
- The explainer has believed that Al- Rawendi was the only figure who preceded him to explain (Nahjul- Belagha), and did not know that Al-Sarkhasi and Al-Beihaqi and Al- Beihaqi Alk-Khurasani were prior to Al-Rawendi. Then he began to refute Al-Rawendi's opinions such the grammatical ones .He did well in many of the position, paid no attention in the others' and wronged in some of them stimulating some explainer. To inform about, but this study discovered that he had made use of Al-Rawendin in many positions.
- The explainer has mentioned many of the grammarians and the linguists , but his rules were often free from ascribtion to whom did he derived . But it was clear later that, in some cases, he had followed on opinion of a specific grammarian due to the individuality of that grammarian by that opinion, for example his following to Al- Akfash's opinion concerning the increment of(man) in the affirmative and ascribing it to him, and his following to Al-Zejjag opinion in parsing the action is with out ascription. While asxribing to Al-Akhfash what was another grammarian declare.
- He mentioned the other scientists' opinions with showing his own one such as when he displayed the scientists opinions in(late), and the others' opinions in the specification and the possibility of being definite.
- In many of the grammatical matters , the explainer depended on Al-Jewaheri's paper. Which seems that he had put it between his hands and began to interpret the Imam's(peace be upon him) sayings on its basis, and when there is a case containing some grammatical details , at time he cites it as it is ,and paraphrases it at the other time , summarizes it sometimes and studies it in details it in details the other time, or mates it with others' opinions once, and comments on it later, and there many examples of such diversity that the thesis took into consideration

- When dealing with a specific subject matter, the explainer often quote a Quranic verse or a poetic line. The less of that quotation is the Prophetic Tradition or Imam Ali's((peace be upon him) speech as he is one of his temporaries who allow the Hadith citation including Ibn Kharoof, Ibn Kalek, then Al- Raghi Al- Isterabadhi. His poetic citations included lines belonging to modernist poets such as Abi Temmam, in addition to the prosaic ones derived from a proverb or a saying of Arab.

Most of his citations belonged to Sybeweih and the other grammarians. He many also use a citation to prove an opinion used by another one as a citation to what disagree with him, or has many points of view set by the other grammarians.

- In many cases, the explainer used analogy and causation and deduced the information by common. His analogy is often applied to commonly used examples, in addition , he was as excellent skilled figure and an artist in the causation, in other word, he could construe what was opposed to his tendency through employing the clever proves and the beautiful enallanges.

- The explainer is Basri- schooled and his opinions were those of the Basri persons, but sometimes he adopts the Kufi opinions. Of that his belief in the alteration among letters, and his admitting the addition of something to itself.

- He is Basri- termed also in spite of some Kufi terms in his speech such as depression, connection, metonymy ,the future tense, and the interpret red.

- There would be some talk of the Commander of the Faithful to be by the explainer in one place, But when that piece of talk is repeated in another place, it endowed with tow inflectional aspects as in the following example(I was, and was not threaded by war, or to be terrorized by beating) in which the meaning of(was) is (still), then allowed it to be perfect in another place.

- The explainer many mention two recitation of certain saying of the Imam((peace be upon him), then parse the saying in accordance with of the recitations and that was happened many of the situations.

- The explainer may lead to the other than intended purpose due to the inattentiveness such as(He felt safe of termaths for hope longevity and

improbability. He said that the hope longevity is a causative object, and if I say in the causative object the verb should be the cause in the infinitive, and here(safety) is not the cause of hope longevity, rather the reverse is true. I said :as it is permitted for the hope longevity to be cause of(safety): it is for the(safety)to be the cause of the hope longevity. It is well- known that one of the causative object's condition is to be a cause and an excuse for the verb, not for what the explainer said.

- The explainer may ascribe the opinion to the most of the Arabic language speakers, which is an opinion that the minority represent, for example when he say: Most of the Arabic language speakers do not allow mentioning(Idh) and (Idha)after(bein) and(beinema), which is an ascribed to Al-Asma'l alone.
- The explainer may preponderate the preponderant, so in a case like(They and the fire were as the one who has seen it) he preponderates putting the noun(the fire) in the accusative, while the most preponderant for the grammarians is sydesis.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وبالله نستعين وعليه نتوكل وبحبله نعتصم وبعروته الوثقى نستمسك والصلاة والسلام على خيرته من خلقه محمد وآله الطاهرين.

أما بعد فقد قال ابن أبي الحديد في عينيته الشهيرة مخاطبا عليا X:

ورأيتُ دينَ الاعتزال وإنني أهوى لأجلِك كلَّ منْ يتشيعُ

فحري بي أن أبادله هذا الهوى فأجعله غرضا لدراستي هذه، مجددا ذكره فما إن عرفت أن الجانب النحوي من كتابه شرح نهج البلاغة لم يدرس بعد حتى بادرت إلى تسجيله فأقرّ موضوعا للدراسة، ولكن مبادلة الشارح الود لا تقتضي النظر إليه وإلى كتابه هذا وأفكاره بتلك العين بل ينبغي أن تحل محلها عين الإنصاف والموضوعية، ولم تكن علاقتي بهذا الكتاب جديدة فقد قرأته في سني عمري المبكرة ما يقارب ثلاث مرات إذ هو مما يرشد إلى قراءته ذوو الرأي والحكمة وأرباب الثقافة إذ عدوه أهم شروح نهج البلاغة على الإطلاق لمكانة مؤلفه العلمية وموضوعيته وموسوعيته ولكنني ككل الشباب استهوتني فيه الموضوعات التأريخية الواسعة ثم ما دار منها حول أمور تخص العقائد ثم النوادر والمُلح والأشعار فصرفني كل هذا عن موضوعات النحو التي هي أمور تجريدية لا يهواها إلا من يريد دراستها لا من يسعى للقراءة والإطلاع ثم جاء وقتها هنا لتُقرأ ثم تدرس فإن كانت الأحكام النحوية في هذا الكتاب هي أحكام ابن أبي الحديد فالموضوع الذي تطبق عليه تلك الأحكام هو كلام عليX وناهيك به قدسية ومستمسكا وحبل نجاة ثم بلاغة واستقامة ومعاني ثم أولية وسبقا وعربية فهو مما تتوق النفس إلى معرفته وتتبرك بتجلياته وتأنس بآياته فهو دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق[1]، ثم إن في الكتاب كما من المباحث النحوية فيها فوائد جلية وآراء جليلة تستحق العناية وتصلح للبحث والدراسة، كل هذا وغيره يشجع على الدراسة ويحث على بلوغ المرام فيه وكشف حقيقة مراميه؛ لأتعرف النحو كيف استعمله ابن أبي الحديد في هذا الكتاب؟ وكيف وظفه لبيان المعنى؟. أشمل في إشاراته كل الموضوعات النحوية أم اقتصر على جانب واحد منها؟ أتوسع فيها وأطنب أم أجمل واختصر؟ وكيف عرض موضوعه النحوي وأطلق أحكامه وفي أي زوايا الكتاب وضعه؟ بل كيف نثره على أجزاء كتابه وفرقه بين صفحاته. ولأتحقق أهو بصري كغالبية العلماء على مر العصور أم كوفي؟ أم هو مستفيد من المدرستين؟.

وعهدي بهذا الموضوع لم يدرس وإن درست حياة الشارح وآثاره الأدبية في رسالة ماجستير للأستاذ علي جواد محيي الدين وهي بإشراف الدكتور شوقي ضيف وعنوانها (ابن أبي الحديد سيرته وآثاره الأدبية والنقدية)، ورسالة ماجستير لـ(حامد ناصر عبود) من آداب البصرة عنوانها

---

[1] ظ: دراسات في نهج البلاغة، محمد مهدي شمس الدين:١٠.

(ابن أبي الحديد وجهوده النقدية والبلاغية)، وأقربها عهدا وموضوعا هي رسالة الدكتور هادي عبد علي هويدي وهي (المباحث اللغوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد) والحقيقة ان هذه الرسائل أغنتني عن الخوض في حياته وآثاره وعلومه، ولكن شراح نهج البلاغة المتأخرين عن الشارح قد ذكروا الكثير من أفكار الشارح وشروحه وتعليقاته على نهج البلاغة ولاسيما الجانب النحوي فيها واستفادوا منها بل اكتفوا بها في مواطن كثيرة من كتبهم لكنهم في الوقت نفسه اعترضوا عليه في مواطن كثيرة أيضا وستكون موافقاتهم واعتراضاتهم موضع النظر في هذه الدراسة لنتبين كم استفادوا منه؟ وكم كانوا محقين أو متعصبين في اعتراضاتهم تلك؟ ثم سأحاول في هذه الدراسة موازنة أقوال الشارح ووقفاته النحوية بآراء شراح النهج من سبقه منهم ومن تأخر عنه فإن في ذلك وحده فائدة كبيرة أتوخاها لأن جميع هؤلاء الشراح من العلماء الأفاضل؛ فاختيارهم لوجوه تخالف الشارح يهيئ للدارس أن ينتقي من هذه الآراء وجها قد يراه أظهر من غيره أو أقرب للواقع وهو كما أرى أجل فائدة من وقوف الدارس بمفرده ليحلل آراء هذا الطود الشامخ والشارح الجليل فيغمطه حقه أو يتجنى عليه أو لا يفهمه فيوجه كلامه على غير قصده وقد أكتفي بعرض المسألة التي يعرض لها الشارح معقبا إياها بأقوال هؤلاء الشراح أو بعضهم من دون ترجيح لتعادل الحجج مرة ولوضوح المسألة أخرى.

وسيتوخى البحث كتب النحو المشهورة ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج وكتب ابن جني وأبي البركات الأنباري والعكبري وشروح الألفية وكتب ابن هشام والسيوطي وما تيسر من كتب المحدثين ليعرض أحكام الشارح عليها.

وسأحاول الإلمام بكل المادة النحوية في هذا الكتاب إلا ما كان مكررا وكان حكمه متشابها أو ما ليس فيه فائدة كبيرة لوضوحه ولانعدام الخلاف فيه، ولأن الشارح تعرض في الغالب إلى المشكل من إعراب نهج البلاغة، ولأن هذا البحث يتناول هذا المشكل ويعرضه على آراء الشراح فقد يصلح أن يسمى: مشكل إعراب نهج البلاغة.

وشراح النهج قد واكبوا في مباحثهم النحوية خطب النهج ورسائله وحكمه فتأتي ممزوجة بالمباحث اللغوية غالبا وقد تتخللها المباحث الكلامية والتاريخية وغير ذلك وإن كان بعضهم قد عزل المباحث الإعرابية كالخوئي ومحمد جواد مغنية وبعض الشراح بالفارسية إذ جعلوا مباحثهم مع كل خطبة أو مقطوعة تشتمل أقساما هي اللغة ثم الإعراب ثم المعنى، أما هذا البحث فقد اخترت أن أجعله على الغالب من مناهج النحاة فأبوبه في مباحث أسماء ومباحث أفعال وأدوات ولما كانت مباحث الأسماء هي الأكثر وتعرض الشارح لها أوفر وإن كثيرا من مباحث الأفعال متلازمة معها لا تكاد تنفصل عنها وفي فصلها عنها إخلال بالدرس النحوي وتشتيت لعلاقاته، وتذويب لصلاته،

وتعسير لفهمه لأن غالبية النحاة فعلوا ذلك فقد أبقيتها على صلاتها، وزاوجت بين موضوعاتها؛ فجاء البحث من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، ثلاثة من فصوله في الأسماء لما تقدم.

فالتمهيد قد استغنى بدراسة السابقين عن التطرق إلى حياة الشارح وتفاصيلها فعني بمنهجه النحوي من موضوع يصدر عليه أحكامه، ومواضع النحو من كتابه، ونقل عن العلماء والكتب، وشواهد، وأصول، ومذهب نحوي، ومصطلح.

ثم يأتي الفصل الأول في مرفوعات الأسماء: من مبتدأ وخبر ثم من نواسخ للابتداء من أفعال وحروف نقضت رفع المبتدأ بالابتداء ورفع الخبر بالمبتدأ فأبدلتهما برفع أو نصب بهذه النواسخ على المشهور من أقوال النحاة ثم الفاعل ونائبه ويدخل مع نائب الفاعل بناء الفعل للمجهول للعلاقة الحميمة بين الموضوعين والصلة الوثيقة بين العامل والمعمول في هذا الباب.

ثم يأتي الفصل الثاني في منصوبات الأسماء: المفعولات ثم المشبهات بها ويدخل المنادى مع هذه المشبهات لأنه لايظهر له عامل.

ثم يأتي الفصل الثالث: في المجرورات والتوابع ويدخل مع المجرورات الممنوع من الصرف لأن لب موضوعه أن تمنع الكلمة من ظهور علامة الجر الأصلية ثم تأتي التوابع في مبحث لوحدها في هذا الفصل على دأب كثير من النحاة إذ أفردوها في باب لوحدها متعرضين لأمور تخصها وأحكام انفردت بها فرأيت أن أفعل فعلهم ولا ألحقها بنظيراتها في الحركة الإعرابية لأن الشارح قد عرض لأمور تقتضي بعض التوسع فيها مما لا يرتبط بحركتها الإعرابية ويشملها في كل حالاتها تلك.

ثم يأتي الفصل الرابع في الأفعال والأدوات؛ فيشمل إعراب الفعل وتعدي الفعل ولزومه وأمورا أخرى منها أسماء الأفعال لصلتها المعروفة بالفعل ولأن إحدى المدرستين النحويتين وهي مدرسة الكوفة قد قضت أنها أفعال، ثم تأتي الأدوات وقد عرض الشارح إلى طائفة منها فرأيت أن أرتبها بحسب حروفها الألفبائية .

وبعد هذه الرحلة النحوية في غمار هذا الكتاب تأتي الخاتمة بما فهمه الباحث وبما يظن أنه استنتجه مما يلقي الضوء على هذه المباحث النحوية في هذا الكتاب وشأنها مع كلام الإمامX واختيارات الشارح، ومكانته في الجانب النحوي واستفادته من غيره واستفادة غيره منه .

ولا يفوتني أن أوجه شكري لأستاذي المشرف الدكتور محمد عبد الزهرة وأسال الله له التوفيق في عمله وحياته.

وللجنة المناقشة شكري الجزيل لتجشمهم عناء الطريق يحملون، آراءهم، وإرشاداتهم، وأفكارهم، وتجاربهم وفقهم الله ونفع بهم.

ومن الله تعالى نستمد العون والهدى وبه يتحقق ما يرجى، فهو المسدد المؤيد، والنافع الرافع، والحامي الدافع، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحث

التمهيد:

منهج الشارح في عرض المادة النحوية:

يحسن هنا أن نحدد الإطار العام لحركة الشارح النحوية في كتابه مع الاكتفاء بأمثلة من الكتاب على أن يوكل الخوض في تفاصيله ودراسة مسائله إلى فصول البحث .

المطلب الأول: موضوعه النحوي، وموضع المباحث النحوية في كتابه:

١: موضوع أحكام الشارح النحوية هو كلام أمير المؤمنين Δفي نهج البلاغة أو رواياته المتعددة وفي حالات قليلة تكون تلك المادة وذلك الموضوع كلامه Δمن غير نهج البلاغة، أو آية قرآنية، أو قراءة، أو بيتا من الشعر، أو كلاما لأحد الصحابة، أو كلاما للشريف الرضي فيطلق أحكامه على ما يحتاج من كل ذلك إلى إعراب يؤدي إلى بيان وجه المعنى أو ما يحب الشارح أن ينبه عليه أو يناقشه.

٢: منهج الشارح في كتابه ذكره في مقدمته وبين فيه أنه قد التزم فيه أن يقسم الكلام فصولا، فيشرح كلمات كل فصل ويبسط μ القول في شرحه بسطا اشتمل على الغريب والمعاني وعلم البيان، وما عساه يشتبه ويشكل من الإعراب والتصريف، وأورد في كل موضع ما يطابقه من النظائر والأشباه، نثرا ونظما، وذكر ما يتضمنه من السير والوقائع والأحداث فصلا فصلا، وأشار إلى ما ينطوي عليه من دقائق علم التوحيد والعدل إشارة خفيفة، ولوّح إلى ما يستدعى الشرح ذكره من الأنساب والأمثال والنكت تلويحات لطيفة، ورصّعه من المواعظ الزهدية، والزواجر الدينية، والحكم النفسية، والآداب الخلقية... وأوضح ما يومئ إليه من المسائل الفقهيةν[1]. وقد توضح من كلامه مواقع الإعراب والنحو في كتابه فبعد أن يذكر الفصل من كلام الإمامX ويشرح الغريب منه والمعنى ويذكر ما يتعلق ببلاغته وفق علم البيان، يذكر الإعراب والتصريف، وكل هذا طبعا عندما يحتاج الكلام إلى هذه العلوم.

٣: أوضح الشارح منهجه النحوي في هذا الكتاب بقوله: μاعلم أني لا أتعرض في هذا الشرح للكلام فيما قد فرغ منه أئمة العربية، ولا لتفسير ما هو ظاهر مكشوف، كما فعل القطب الراوندي، فإنه شرع أولا في تفسير قوله: (أما بعد)، ثم قال: هذا هو فصل الخطاب ... وهذا كله إطالة وتضييع للزمان من غير فائدة، ولو أخذنا بشرح مثل ذلك لوجب أن نشرح لفظه (أما) المفتوحة، وأن نذكر الفصل بينها وبين (إما) المكسورة، ونذكر: هل المكسورة من حروف العطف أو لا؟ ففيه خلاف، ونذكر هل المفتوحة مركبة أو مفردة؟ ومهملة أو عاملة؟ ونفسر معنى قول الشاعر:

أبا خراشةَ أما كنتَ ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهم الضبعُ

---

[1] شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١/٤و٥.

بالفتح، ونذكر بعد لم ضمت إذا قطعت عن الإضافة؟ ولم فتحت هاهنا حيث أضيفت؟ ونخرج عن المعنى الذي قصدناه من موضوع الكتاب، إلى فنون أخرى قد أحكمها أربابهاν[1] .

٤: آلى الشارح على نفسه أن يرد على الراوندي في كتابه، ومما رده عليه مسائل نحوية كثيرة وقد بيّن ذلك بقوله: μ وقد تعرضت في هذا الشرح لمناقضته في مواضع يسيره اقتضت الحال ذكرها، وأعرضت عن كثير مما قاله إذ لم أر في ذكره ونقضه كبير فائدةν[2] لكني وجدت الشارح تعقب الراوندي كثيرا ورد عليه الكثير من آرائه.

المطلب الثاني: نقله عن العلماء وكتبهم:

نقل الشارح من مصادر كثيرة وعن علماء كثر، وما يهمنا هنا علماء النحو واللغة وما اتصل بهما، ويحسن هنا ذكر أسماء أغلب هؤلاء مع الإشارة إلى بعض ما نقله الشارح من مؤلفاتهم أو من غيرها مما أثر عنهم.

أبو الأسود الدؤلي[3] (ت٦٩ هـ): ذكر أن الإمام علي Δأملى النحو على أبي الأسود قال: μومن العلوم علم النحو والعربية، وقد علم الناس كافة انه هو الذي ابتدعه وأنشأه، وأملى على أبي الأسود الدؤلي جوامعه وأصوله، ومن جملتها الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف ومن جملتها: تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة، وتقسيم وجوه الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والجزم، وهذا يكاد يلحق بالمعجزات، لأن القوة البشرية لا تفي بهذا الحصر، ولا تنهض بهذا الاستنباطν[4].

عيسى بن عمر[5] (ت١٤٩هـ): روى عنه بعض المسائل اللغوية، والقراءات[6].

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٤٢/١و٤٣.
[2] المصدر نفسه:٥/١و٦.
[3] ظالم بن عمرو بن سفيان وقيل عمر بن ظالم أبو الأسود الدؤلي مبتكر النحو ثقة فاضل مخضرم كان من وجوه شيعة علي □ توفي ٦٩هـ. ظ: الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري(ت٢٠٣هـ): ٩٩/٧؛ وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ): ٥٣٥/٢؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت٧٤٤هـ): ٣٧/٣٣؛ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)٥٩/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠/١.
[5] عيسى بن عمرو النحوي البصري، وكان يستعمل الغريب في كلامه وقراءاته وله الكتاب المسمى (الجامع) في النحو ويقال إن سيبويه بسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، ونسب إليه أيضا كتاب (الإكمال) توفي سنة ١٤٩هـ ظ: الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم(ت٣٨٥هـ): ٦٢؛ وفيات الأعيان: ٤٨٦/٣ـ٤٨٨.
[6] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤/٧و ١١٨و ٣٨٢/١٩.

أبو عمرو بن العلاء[١] (ت١٥٧هـ): ذكره في مسائل لغوية وأدبية، وفي القراءات أيضا ولم يذكره في قضايا نحوية[٢].

الخليل (ت١٧٠هـ)[٣]: ذكره الشارح عند شرحه قوله Δ: μوهلم الخطبν[٤] فقال: μقال الخليل: أصله(لم) من قولهم:(لم الله شعثه) أي جمعه كأنه أراد(لم نفسك إلينا) أي اجمعها واقرب منا ν[٥]. وهذا الكلام نقله الشارح من الصحاح[٦]إذ لم أجده في العين في مادة (هلم)[٧] ولكن نسبه إلى الخليل كثيرون[٨] وذكره أيضا في مسائل نحوية ولغوية أخرى[٩].

سيبويه (ت١٨٠هـ)[١٠]: ذكر الشارح سيبويه عند شرحه قوله Δ: μوَاكْفُفْ عَلَيْهِنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّν[١١]، فقال: μ من هاهنا زائدة، وهو مذهب أبى الحسن الأخفش في زيادة من في الموجب، ويجوز أن يحمل على مذهب سيبويه، فيعنى به: فاكفف عليهن بعض أبصارهن ν[١٢] فأخذ بمذهب الأخفش وجوز الأخذ بمذهب سيبويه أيضا، ومذهب سيبويه هذا يتضح في انه مثل لـ(من) الزائدة في جملة منفية وهو قوله: (ما أتاني من رجل) ولم يمثل لها في جملة موجبة[١٣]

---

[١] أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري شيخ القراء والعربية واسمه زبان وقيل العريان وهو احد القراء السبعة قرأ على سعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وابن كثير برز في الحروف وفي النحو تلا عليه اليزيدي ويونس وأبو زيد الأنصاري وحدث عنه الأصمعي وأبو عبيدة توفي (١٥٧هـ) ظ: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله(ت٧٤٨هـ): ٤٠٧/٦-٤١٠؛ معرفة القراء الكبار: ١٠٠/١-١٠٦.

[٢] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧/١و ١٣١/٩و ١٥٣/١٣و ٩٢/١٨و ٤٣٤/١٨و ١٦٠/٢٠و ١٦٥و ١٧٠.

[٣] الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي ويقال الباهلي أبو عبد الرحمن البصري النحوي صاحب العروض وكتاب العين، ولعل كتاب سيبويه هو إملاؤه، أخذ عنه جل العلماء ومن كتبه (العين، الإيقاع، والجمل، والشواهد، والعروض) وغير ذلك توفي (١٦٠او١٧٠هـ). ظ: الفهرست: ٦٣؛ معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦ هـ): ٣٠١/٣و٣٠٢.

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤١/٩.

[٥] المصدر نفسه: ٢٤٦/٩.

[٦] ظ: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ): ٢٠٦٠/٥.

[٧] ظ: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ): ٥٦/٤.

[٨] ظ: الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ): ٥٢٩/٣و ٣٣٢؛ كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ): ٧٤؛ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ): ٥٣/٣و٢٣٠.

[٩] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٣٠/٩و ١٠١/١٠و ١٨٣/١٣.

[١٠] عمر بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ويقال كنيته أبو الحسن اخذ عن الخليل ويونس وعمل كتابه الذي لم يسبق إلى مثله أحد ولم يلحق به بعده توفي(١٧٧أو١٨٠هـ) في فارس. ظ: الفهرست: ٧٦؛ معجم الأدباء: ٤٩٩/٤.

[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٢/١٦.

[١٢] المصدر نفسه: ١٢٤/١٦.

[١٣] ظ: الكتاب: ٢٢٥/٤.

واستشهد بكثير من أبيات الكتاب[١]، ونقل كثيرا من آرائه عنه من دون أن ينسبها إليه، وذكر له آراء لغوية أخرى أيضا[٢].

مؤرج[٣] (ت١٩٥هـ): ذكره في قضية واحدة فقال: μ وقال المؤرج زيدت التاء في (لات) كما زيدت في (ربت) و(ثمت)ν[٤].

الكسائي(ت١٨٩هـ)[٥]. ذكر الشارح بعض آرائه وقد نسبها إليه منها قوله: μ، يقال: أزمعت الأمر، ولا يقال: أزمعت على الأمر، هكذا يقول الكسائي، وأجازه الخليل والفراءν[٦].

وقد نقل هذا الكلام عن الكسائي أبو عبيد وأنكره غير الكسائي[٧]، وقد ذكر قول الكسائي هذا أصحاب المعجمات[٨]، وذكر صاحب الصحاح أن الخليل يجيزه[٩]. وذكر الشارح للكسائي آراء أخرى[١٠].

النضر بن شميل[١١](ت٢٠٤هـ): نقل عنه بعض القضايا اللغوية والتاريخية[١٢].

---

[١] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٥/٧.
[٢] ظ: المصدر نفسه: ٢١/٧و٢٣٠/٩.
[٣] هو أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث بن منيع بن ثور بن سعد بن حرملة بن علقمة بن عمرو بن سدوس البصري النحوي الإخباري من أعيان أصحاب الخليل قيل كان الأصمعي يحفظ ثلث اللغة والخليل ثلثا وكان مؤرج يحفظ الثلثين، وصنف مؤرج غريب القرآن، الأنواء، المعاني، جماهير القبائل توفي (١٩٥هـ). ظ: تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): ٢٥٨/١٣؛ الفهرست: ٧١؛ معجم الادباء: ٥٣٧/٥.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٥/١٣؛ وظ: هذا البحث: ٩٠.
[٥] أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي كوفي اخذ عن الرؤاسي الكوفي وقدم بغداد فضمه الرشيد إلى ولديه المأمون والأمين من كتبه معاني القرآن، مختصر النحو، القراءات، والعدد، وغيرها توفي١٨٩أو ١٩٧هـ؛ ظ: الفهرست: ٩٧؛ تاريخ بغداد: ٤١٤/١١.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠١/١٠.
[٧] ظ: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ): ٩٢/٢.
[٨] ظ: تهذيب اللغة: ٩٢/٢؛ الصحاح: ١٢٢٥/٣؛ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ): ١٤٤/٨؛ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت١٢٠٥هـ): ١٦٠/٢١.
[٩] ظ: الصحاح: ١٢٢٥/٣.
[١٠] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٧/١و ١٤١/٦ و٤/٧ و١٤٦/٩ و٢٦٢و ١٢٦/١٣.
[١١] النضر بن شميل بن خرشه بن يزيد بن كلثوم بن عنترة بن زهير المازني البصري الأصل النحوي وكنيته أبو الحسن، أخذ عن الخليل وعن فصحاء الأعراب، وله من الكتب: (الصفات، السلاح، وخلق الفرس، الأنواء، المعاني، غريب الحديث، الجيم وغيرها، توفي (٢٠٤ أو ٢٠٣هـ). ظ: الفهرست: ٧٧، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا(ت ٤٨٧هـ): ٢٠/٥؛ وفيات الاعيان: ٣٩٧/٥ـ٤٠٤.
[١٢] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٦/٢و ٤٨/٦و ٣٨٥/١٩و ٣٨٦.

الفراء (ت٢٠٧هـ)[١]: نقل الشارح قول الفراء في نصبه المعرفة تمييزا فقال: μ وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسرا ليدل على أن السفاهة فيه، وكان حكمه أن يكون: سفه زيد نفسا، لان المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصب النكرة، تشبيها بهاν[٢]. وقد ذكر الشارح له أقوالا أخرى في مواضع أخرى من كتابه[٣].

أبو عبيدة معمر بن المثنى[٤](ت٢١٣هـ).: نقل عنه قضايا تاريخية ولغوية من كتبه القبائل، والأنساب، ومقاتل الفرسان والتاج[٥].

الأصمعي[٦] (ت٢١٦هـ): نقل عنه أمورا لغوية ونحوية[٧] منها قول الشارح: μ وكان الأصمعي يخفض بـ (بينا) إذا صلح في موضعه (بين)، وينشد بيت أبى ذؤيب بالجر:

بَيْنَتَعَذَّفِه الكُماةَ ورَوْغِه يوماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ[٨]

وغيره يرفع ما بعد (بينا) و(بينما) على الابتداء والخبر...ν[٩].

---

[١] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء مولى بني منقر، له من الكتب معاني القرآن، المصادر في القرآن، الجمع والتثنية في القرآن، النوادر، اللغات، توفي ٢٠٧هـ، ظ: الفهرست: ٩٨و٩٩.

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٧/١؛ ظ:معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ): ٧٩/١.

[٣] ظ: المصدر نفسه: ٣٣٣/٣و ٦٤/٥و ٦٨و ٢٥/٧و ١١٠و ١٠١/١٠و ١١٩/١٩.

[٤] معمر بن المثنى التميمي مولاهم البصري أبو عبيدة النحوي العلامة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه، وتصانيفه تقرب المائتين منها مجاز القرآن، وغريب القرآن، وغريب الحديث، الديباج، التاج، الحدود، القبائل، العقارب، النواكح، المثالب.. وكان يميل إلى مذهب الخوارج توفي في (٢١٣هـ). ظ: وفيات الاعيان: ٢٣٥/٥-٢٤٣.

[٥] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٥/١و ٣٣٦و ٢٨٢/٢و ٢٥٤/٣و ٦٢/٤و ٧٦/٥و ٢٨٤/٦و ٢٧٢/٧و ١٣١/٩و ١١٢/١٢و ١١٨و ١٢٦و ١٢٦/١٥و ٥٦/١٨و ٢٩٢/١٨و ٣٩٣/١٩.

[٦] عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي الأصمعي البصري اللغوي الشهير توفي (٢١٥أو ٢١٦هـ). ظ: الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي(ت٣٢٧هـ): ٦٦٣/٥؛ تاريخ بغداد: ٤١٠/١؛الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي(ت٧٤٨هـ): ٦٦٨/١؛ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)،: ٣٦٤.

[٧] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٣٧/١و ٣١٧و ٢٠١/٣و ٨٩/٤و ١٤٤/٥ و١٩٤/٦ و٢٣٦ و٤٤٣ و٤٤٩ و٤٥٠ و١١٨/٧ و١٠٥/٩ و٨٨/١٠ و١٠٧ و٨٣/١١ و٢٧/١٢ و١٢٤ و١٢٦ و١٧٨/١٣ و١٣٣/١٥ و١٣٤ و١٥٠/١٦ و٨/١٧ و٢٤٥ و٤٧/١٨ و٢١٣ و٣٨٥ و١١٧/١٩ و١٢٦ و١٢٨ و١٣٢ و١٨٦ و٣٤٣ و٣٥٠ و٣٧٧ و٣٨٢ و٣٨٣ و٤٠٤ و٤١٥ و٥٢/٢٠ و١٦٠.

[٨] من قصيدة من ٦٩ بيتا. ظ: ديوان الهذليين: ١٨/١ ؛ المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي(ت ١٦٨هـ): ٤٢٨؛ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي(ت١٧٠هـ): ٢٠٩.

[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٤/٥.

أبو زيد الأنصاري[١] (ت٢١٥هـ): ذكره الشارح في مسألة غير نحوية[٢].

الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)[٣]: ذكره الشارح عند ذكره (لات) وآراء النحويين فيها فقال: μ قال الأخفش شبهوا (لات) بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل؛ قال ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، وقد جاء حذف (حين) في الشعر، ومنه المثل (حنت ولات هنت)[٤] أي ولات حين حنت، والهاء بدل من الحاء، فحذف الحين وهو يريده. قال وقرأ بعضهم μ {وَلاَ تَ حِينُ مَنَاص}[٥]بالرفع[٦] وأضمر الخبرν[٧] وسيتضح من خلال البحث أن هذا القول ليس للأخفش وإنما نقله الشارح من الجوهري[٨] نصا، وان للأخفش قولين في هذه المسألة ليس هذا واحدا منهما، وقد ذكر الشارح للأخفش أيضا قوله بزيادة (من) في الإيجاب[٩].

أبو عبيد القاسم بن سلام[١٠] (ت٢٢٤هـ): نقل عنه عددا من المسائل اللغوية[١١]، ومنها ما يتعلق بموضوع نحوي فمثلا: قال الشارح:في (لات) μوقال أبو عبيد هي لا؛ والتاء إنما زيدت في (حين)، لا في (لا)، وان كتبت مفردة، والأصل (تحين) كما قال في (الآن) (تلان) فزادوا التاءν،[١٢] ونقل كثيرا من كتابه غريب الحديث.

---

[١] سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري النحوي البصري حدث عن أبي عمر بن العلاء وروي عنه القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني. توفي (٢١٥هـ) بالبصرة. ظ: تاريخ بغداد: ٧٧/٩و٧٩؛ الكاشف: ٤٣٢/١؛ لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ): ٢٢٧/٧.

[٢]ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح:١٢٥/١٠.

[٣] أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم من مشهري نحويي البصرة أخذ عن سيبويه قرأ عليه الجرمي والمازني كتاب سيبويه من كتبه: (الأوسط في النحو، وتفسير معاني القرآن، والمقاييس، والاشتقاق، والعروض)، وغيرها توفي (٢٢١هـ) وقيل (٢١٥هـ). ظ: الفهرست: ٧٧.

[٤] قال هذا المثل مازن بن مالك بن عمرو بن تميم في الهيجمانه بنت العنبر بن عمرو بن تميم في قصة لها إذ أخبرتهم أنها رأت معشوقها عبد شمس بن سعد مناة بن تميم ويسمى مقروع الذي منع عنها وقوتل، فغزاهم ليلا فعرفته وأخبرتهم فلم يصد قوها وقال: (مازن) هذا المثل وبعده:وأنّى لك مقروع أي اشتاقت إليه وليس وقت اشتياقها. ظ: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري(ت٥١٨هـ): ١٩٢/١و ١٩٣و ١٩٤ المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ٣٨٥/١.

[٥] سورة ص/ 3.

[٦] هذه القراءة لم أجدها في كتب القراءات المعروفة وذكرها سيبويه فقال: وزعموا أن بعضهم قرأ بالرفع وقال ابن السراج هو عيسى بن عمر. ظ: الكتاب: ٥٨/١؛ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ): ٩٦/١.

[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٥/١٣.

[٨] ظ: الصحاح: ٢٦٥/١.

[٩] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٤/١٦ و٥٣/١٧.

[١٠] القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي مولى بني أمية أحد أئمة الإسلام فقها ولغة وأدبا، أخذ عن الشافعي، والكسائي، وله كلام في الشيعة لا يليق، وله مصنفات كثيرة أهمها غريب الحديث توفي (٢٢٤هـ). ظ: الطبقات الكبرى: ٣٥٥/٧؛ الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(ت٣٥٤ هـ): ١٦/٩؛ معرفة القراء الكبار: ١٧٣/١؛ الكاشف: ١٢٨/٢؛ طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ): ٦٧/١ـ٦٩؛ تقريب التهذيب: ٤٥٠/١.

[١١] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٤/٧ و٢٠/١٢و ١٢٤ـ١٣٥ و١٢٥/٣ و١٠٨/١٩ـ١٢٤.

[١٢]شرح نهج البلاغة، الشارح:١٢٥/١٣.

ابن السكيت[١] (ت٢٤٤هـ): نقل الشارح من كتابه إصلاح المنطق مسائل لغوية[٢]، وقد ورد له ذكر في نهج البلاغة نفسه إذ قال الشريف الرضي قوله: μيقال: أشنق الناقة إذا جذب رأسها بالزمام فرفعه، وشنقها أيضا ذكر ذلك ابن السكيت في (إصلاح المنطق)ν[٣].

المازني[٤] (ت٢٤٩هـ): روى الشارح قصته المعروفة مع الواثق[٥] حينما اختلف جلاسه في إعراب قول الشاعر:

أَظلومُ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمُ[٦]

فأرسل الواثق إلى المازني من البصرة فأجابه بعد أن أنشد البيت بنصب (رجلا) فسأله عن خبر (إن)(٧) فقال: (ظلم)، فجعل (رجلا) منصوبا بـ(مصابكم) وهو اسم مصدر ميمي[٨].

الرياشي[٩] (ت٢٥٧هـ): ذكره الشارح في قضايا لغوية وأدبية[١٠].

---

[١] يعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف النحوي اللغوي صاحب كتاب إصلاح المنطق كان فاضلا عالما قال المبرد: قتله المتوكل بعد أن استدعاه لتأديب ولديه فسأله أهما أحب إليك أم الحسن والحسين فقال قنبر وكان ذلك عام ٢٤٤هـ. ظ: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج(ت٥٩٧هـ): ٣١١/١١؛ تاريخ الخلفاء: ٣٤٨/١.

[٢] ظ: شرح نهج البلاغة: ٤٧/٥ و٢٤٨/٦ و١٦٧/١٣و ٣٩٧/١٩و ٤٢٧.

[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٠٤/١.

[٤] بكر بن محمد من بني مازن من بكر وائل من من كتبه ما يلحن فيه العامة، الألف ولام التعريف، العروض، القوافي، الديباج، أخذ عن الأخفش وقيل عن الجرمي توفي (٢٤٩ وقيل ٢٤٨ وقيل ٢٣٠هـ). ظ: الفهرست: ٨٤؛ معجم الأدباء: ٣٤٥/٢-٣٤٦.

[٥] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩٦/١٨.

[٦]هذا البيت للعرجي عبد الله بن عمر بن عمر بن عثمان. ديوان العرجي:١٩٣؛ ديوان الحماسة، شرح أبي زكريا: يحيى بن علي الشهير: بالخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ): ٩٢/٢، وفي الأغاني والحماسة البصرية منسوب للحارث بن خالد بن العاصي المخزومي وبدايته (أظليم). ظ: الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني(ت٣٥٦هـ): ٢٦٠/٩؛ ؛ الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري(ت٦٥٦هـ): ٢١٦/٢.

[٧] ذكر هذه القصة كثيرون. ظ: المنتظم: ١٣/١٢؛ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ): ١٣٣/١٠؛ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي(ت٧٦٨هـ): ١٠٩/٢ البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء(ت٧٧٤هـ): ٣٥٢/١٠؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ): ١١٣/٢.

[٨] ظ: الأصول في النحو ١٣٩/١؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): ٢٠٩/٣-٢١٠؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ): ٥٢٦-٥٢٧؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ): ٦٦/٣.

[٩] عباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي كان أبوه مولى رجل اسمه رياش بصري علامة في العربية والشعر أخذ عن الأصمعي وحفظ كتبه وكتب أبي زيد وقرأ على المازني وأخذ عنه المبرد من كتبه: (الخيل، الإبل)، مات مقتولا في واقعة الزنج بالبصرة (٢٥٧هـ).. ظ: تاريخ بغداد: ١٣٨/١٢؛ معجم الأدباء: ٤٤٣/٣-٤٤٤.

[١٠] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٨/١٥ و٥/١٦ و٦٢.

ابن قتيبة[١] (ت٢٧٦هـ): أفاد الشارح من كتبه ومنها أدب الكاتب وغريب الحديث ومما نقل من أدب الكاتب جعله (من) بمعنى (عن) في قوله Δ μفَمَا عَدَا مِمَّا بَدَاν[٢] قال الشارح: μ و(من) هاهنا بمعنى(عن)، وقد جاءت في كثير من كلامهم كذلك، قال ابن قتيبة في(أدب الكاتب): قالوا: حدثني فلان من فلان، أي عن فلان، ولهيت من كذا، أي عنه[٣]، ويصير ترتيب الكلام وتقديره: فما صرفك عما بدا منكν[٤]، ونقل كثيرا من كتابه غريب الحديث، من غريب كلام الإمام Δ وتعليق ابن قتيبة عليه، وأغلبها من المسائل اللغوية[٥] وفيها لمحات نحوية، ونقل من كتبه الأخرى كالمعارف وعيون الأخبار قضايا تاريخية[٦].

المبرد[٧] (ت٢٨٦هـ): معظم القضايا التي نقلها عنه الشارح تتعلق بأمور تاريخية ولم يذكره في قضية نحوية، وأكثر ما نقل عنه من كتابه الكامل في اللغة والأدب[٨].

ابن كيسان[٩] (ت٢٩٩هـ): ذكره ابن أبي الحديد في مسائل لغوية قليلة منها مسألة تتعلق

---

[١] عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد وقيل المروذي النحوي اللغوي صاحب كتاب أدب الكاتب، والمعارف، كان فاضلا ثقة سكن بغداد وتصانيفه مفيدة منها غريب القرآن، ومشكل القرآن، وغريب الحديث، والشعر والشعراء توفي (٢٧٦ وقيل ٢٩٦هـ). ظ: تاريخ بغداد: ١٧٠/١٠؛ طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي(ت٩٤٥هـ): ٤٤.

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٢/٢.

[٣] ظ: أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري: ٣٩٧.

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٣/٢.

[٥] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح:١٢٤/١٩ـ١٣٩.

[٦] ظ: المصدر نفسه: ١٣٣/١٩ و١٣٧.

[٧] محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد كان فصيحا بليغا وثقة عارفا أخذ العربية عن الكسائي والسجستاني وله من الكتب الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن توفي سنة (٢٨٥ أو ٢٨٦). ظ:الفهرست:٨٧/١؛ لسان الميزان: ٧١/٧ و١٦٥؛ طبقات المفسرين: ٤١و٤٢.

[٨] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٥/٢ و٦٧ و٧٥ و٧٨ و٧٩ و٢٧٢ و٨٨/٣ و٨٩ و٥٧/٤ و٢٥/٥ و٢٧ و٣٣ و٥٦ و٧٧ و٨٠ و١٣٤/٦ و٢٨٤ و٣٦١ و٥٠/٧ و١٠٨ و١٢٧ و١٤٢ و١٤٧ و٣٠٤/٨ و١٤/٩ و١٤٣ و١٢١/١٠ و١٢٥ و٢٨٨ و٣/١١ و٢٨/١٢ و٩١ و١٣٣/١٥ و١٦٨ و١٠٨/١٦ و٢٧٣/١٧ و١٥٢/١٨ و٢٠٤ و٢٠٧ و٢٧٨ و٣٠٩ و٤١٤ و١٨٧/١٩ و٣٥٦ و٨٣/٢٠ و١٨٦ و١٨٩ و٢٠٣ و٢٠٨.

[٩] محمد بن احمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن البغدادي النحوي أخذ عن البصري والكوفي وبرع في العربية وصنف التصانيف صنف من الكتب غريب الحديث، والقراءات، والوقف والابتداء، والمهذب في النحو وغير ذلك توفي (٢٩٩هـ) ظ: الفهرست: ١٢٠؛ تاريخ الإسلام: ٢٤٨/٢٢؛ الوافي بالوفيات: ٢٤/٢.

بموضوع نحوي سيمر بحثها إن شاء الله[١].

الزجاج (ت٣١٠هـ)[٢]: لم يصرح الشارح باسمه في شرحه لكنه تابعه في إعرابه (هيهات) مبتدأ ومرفوعها خبرا لها[٣] فقال: μهيهات اسم للفعل ومعناه بعد، يقال هيهات زيد فهو مبتدأ وخبر، والمعنى يعطي الفعليةν[٤].

ابن دريد[٥]: (ت٣٢١هـ): نقل عنه في مواضع مختلفة من كتابه مسائل لغوية ذاكرا كتابه (الأمالي)[٦].

ابن درستويه[٧] (ت٣٤٧هـ): ذكره الشارح في مسالة لغوية تتعلق بقضية نحوية ستمر خلال البحث[٨].

أبو الفرج الاصفهاني[٩] (ت٣٦٠هـ): نقل عنه أمورا تاريخية وأدبية من كتابيه مقاتل الطالبيين، والأغاني[١٠]

---

[١] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٧/٧ و٥٤ و١٠١؛ وهذا البحث: ٥٠.

[٢] أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه نادم المعتضد وعلم أولاده من مصنفاته: جامع النطق، ومعاني القرآن، والاشتقاق والقوافي، والعروض، خلق الإنسان، مختصر نحو، كتاب شرح أبيات سيبويه، النوادر، وغيرها توفي (٣١٠هـ). ظ: الفهرست: ٩٠.

[٣] ظ: تهذيب اللغة: ٢٥٦/٦؛ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ): ١٨٩/٣؛ البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(ت٧٩٤هـ): ٤٣٤/٤؛ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ): ٥٢٣/١؛ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ): ٤٨٣/٣.

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٦/٣.

[٥] محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي البصري نزيل بغداد صاحب التصانيف في اللغة كالجمهرة والأمالي كان رأسا في اللغة وأشعار العرب توفي(٣٢١هـ). ظ: تاريخ بغداد: ١٩٥/٢؛ طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): ١٢٣/١-١٣١.

[٦] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤/٥ و٤٧ و٥٦ و٢٦٧/٦ و٤٤٥ و٤٥٠ و٢٦/٧ و٢٠٧ و١٢٧/٨ و٩٣/١١ و٢٢٥/١٨ و٣٦٩/١٩ و١٥٣/٢٠ و١٩٩ و٢١٢.

[٧] عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي سمع المبرد وابن قتيبة وسمع منه الدار قطني وله مصنفات كثيرة منها الارشاد في النحو، وشرح كتاب الجرمي وشرح الفصيح وغريب الحديث وغيرها توفي (٣٤٧هـ). ظ: الفهرست: ٩٣ سير أعلام النبلاء: ٥٣١/١٥-٥٣٢.

[٨] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٤/٧.

[٩] علي بن الحسين بن الهيثم القرشي من ولد هشام بن عبد الملك وكان شاعرا مصنفا أديبا وله رواية يسيرة ومن كتبه الأغاني الكبير، ومقاتل الطالبيين، وكتاب تفضيل ذي الحجة، والأخبار والنوادر وأخبار الطفيلين وغيرها توفي ٣٥٦ هـ وقيل بعد ٣٦٠هـ؛ ظ: الفهرست: ١٦٦؛ معجم الأدباء: ٥٥/٤-٥٦؛ لسان الميزان: ٤٢١/٤؛ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي(ت ١٣٠٧ هـ): ١٢٢/٢.

[١٠] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤/١ و١٦ و١٢١/٣و ١٢٢ و٢٩٨ و٣٠٧ و٣٠٨ و١٤٣/٤ و١٦٩ و١٧٠ و٢١٤ و٢١٦ و٤٣/٥....الخ.

السيرافي[١] (ت٣٦٨هـ): نقل عنه الشارح انه رأى متكلما ببغداد في مجلس مشهور يقول إن من قال:الله مضطَر بفتح الطاء كافر لأن الله تعالى مضطِر بكسرها والعبد مضطَر بفتحها، فبلغ به الجهل المبلغ[٢] ولم يشر إلى كتبه.

ابن جني[٣] (ت٣٩٢هـ): نقل عنه الشارح من كتابه الدمشقيات[٤] فقال:µوقال أبو الفتح في (الدمشقيات) استدل أبو علي على صرف (منى) للموضع المخصوص، بأنه مصدر (مَنى يَمنى)، قال: فقلت له: أتستدل بهذا على أنه مذكر، لأن المصدر إلى التذكير: فقال: نعم، فقلت، فما تنكر ألا يكون فيه دلالة عليه، لأنه لا ينكر أن يكون مذكرا سمي به البقعة المؤنثة فلا يصرف، كامرأة سميتها بحجر وجبل وشبع ومعى، فقال: إنما ذهبت إلى ذلك، لأنه جعل كأنه المصدر بعينه، لكثرة ما يعانى فيه ذلك، فقلت: الآن نعمν[٥].

الجوهري[٦] (ت٣٩٣هـ): اعتمد عليه الشارح في مسائله اللغوية والنحوية، فهو مواكب له في في شرحه للمفردات ومعانيها وإعرابها وأصولها واشتقاقاتها وشواهدها وقد ذكره الشارح في مواطن كثيرة من كتابه[٧]، وما أفاده منه ولم يشر إليه أكثر بكثير[٨] وهو إذ ينتقد الراوندي فيقول: µوقد كان ـ سامحه الله ـ وقت تصنيفه الشرح ينظر في (صحاح الجوهري) وينقل منها فنقل هذا الحديث وليس كما ظنν[٩] وقال: µ ولا يجوز أن يكون الافتتان متعديا كما ذكره الراوندي ولكنه قرأ في (الصحاح) للجوهري (والفتون الافتتان يتعدى ولا يتعدى) فظن أن ذلك للافتتان وليس كما ظن وإنما ذلك راجع إلى الفتونν[١٠] لكنه فعل مثله ففتح الصحاح على مصراعيه وأخذ ينقل

---

[١] الحسن بن عبد الله بن المرزبان اللغوي النحوي القاضي أبوسعيد السيرافي وكان أبوه مجوسيا اسمه بهزاد فسماه هو عبد الله قرأ على ابن مجاهد القرآن وعلى ابن دريد اللغة ودرسا عليه النحو، ودرس على ابن السراج النحو من كتبه شرح كتاب سيبويه، توفي (٣٦٨هـ). ظ: تاريخ بغداد: ٣٤١/٧؛ معجم الأدباء: ٥٠٥/٢ـ٥٤٨.

[٢] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٤/١٨.

[٣] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي كان أبوه مملوكا روميا، كان من أحذق الناس بالأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، أبرز كتبه المتقدمين وأعجز المتأخرين وكان متفوقا في التصريف فلم يضاهه أحد في دقته في هذا العلم توفي (٣٩٢هـ). ظ: تاريخ بغداد: ٣١١/١١؛ معجم الادباء: ٤٦١/٣ وما بعدها.

[٤] لم اعثر على هذا الكتاب لابن جني.

[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٩٩/٧.

[٦] إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي ابن أخت أبي إسحاق الفارابي صاحب ديوان الأدب، وكان الجوهري من أعاجب الزمان ذكاء وفطنة وعلما دخل العراق فقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، وألف كتاب الصحاح، والعروض توفي (٣٩٣ وقيل٣٩٨ وقيل في حدود (٤٠٠هـ).ظ: معجم الأدباء: ٢٠٥/٢ـ٢١٣؛ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ): ٢٨٣/٢ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي(ت٨١٧هـ) ٦٧/١.

[٧] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٩/١ و٩٠ و١٣١ و٢٢٣ و٣٦/٢ و١٧٣ و٣٢٢/٩ و٧٦/١٠ و٨٧/١١ و١٤٧/١٣ و١٨٣ و٢٦٥/١٨.

[٨] ظ: الصحاح: ٢٦٥/١ و٢٦٦ و١٥٨/١؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٧/١١ و١٠٦/٧.

[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٣/١.

[١٠]شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٧/١١

منه، حتى قال الشوشتري[١]: لم ينظر في شرحه من المعجمات غير الصحاح[٢]، وقد نقل عن الصحاح فقرات طويلة بنصها أو بتغيير طفيف، أو ينقلها بالمعنى سيُعرض لها خلال البحث إن شاء الله وهي مما لم يشر الشارح فيها إلى الجوهري ولا إلى كتابه.

الشريف الرضي[٣] (ت٤٠٦هـ): أما الشريف الرضي: فإنما الشارح يشرح كتابه الذي جمعه وعلق عليه، فقد شرح حتى خطبته في بداية الكتاب[٤]، فضلا عن تعليقاته على كلام الإمام Δفكان الشارح مبينا كلام الرضي مرة ومعترضا أخرى، ومستفيدا ومستشهدا بل مكتفيا به ثالثة[٥] وذكر من شعره أبياتا كثيرة[٦] وقد قدم الشارح في مقدمته عن حياة الرضي شرحا مفيدا[٧] لكن الموضوعات التي ذكرها الشارح عن الرضي ليست نحوية لذا لا داعي للخوض فيها.

الشريف المرتضى[٨] (ت٤٣٦هـ): نقل عنه الشارح في مواضع كثيرة من كتابه خصوصا من كتاب (الشافي في الإمامة) ولكن المواضيع التي نقلها عقائدية[٩]. ومما يتعلق بالنحو نقل قول المرتضى وهو يرد على القاضي عبد الجبار: μ فأما استدلاله على أن حجر أزواج النبي Γ كانت لهن بقوله تعالى (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[١٠] فمن عجيب الاستدلال لان هذه الإضافة لا تقتضي الملك بل العادة جارية فيها أن تستعمل من جهة السكنى ولهذا يقال: هذا بيت فلان ومسكنه ولا يراد بذلك الملك وقد قال تعالى(لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ)[١١] ولا شبهة في أنه تعالى أراد منازل الرجال التي يسكنون فيها زوجاتهم ولم يرد بهذه الإضافة

---

[١] العلامة محمد تقي الشوشتري أو التستري عالم معاصر له كتب كثيرة منها (تحقيق المسائل، قضاء أمير المؤمنين، رسالة في سهو النبي1، بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة في ١٤ جزءا)ظ: الذريعة: ٢٦٧/١٢؛ النفي والتغريب في مصادر التشريع الإسلامي، الشيخ نجم الدين الطبسي: ٥٣٤.

[٢] ظ: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي الشوشتري:١٨٧/١٢.

[٣] هو محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر أبو الحسن الرضي نقيب العلويين ببغداد كان شاعرا مبرزا له كتب منها حقائق التأويل، ومجاز القران وخصائص الأئمة ونهج البلاغة وغير ذلك توفي (٤٠٦ هـ) ظ:تاريخ بغداد ٢٤٣/٢ ومعجم رجال الحديث ٢٣/١٧

[٤] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٢/١.

[٥] ظ: المصدر نفسه: ٦٠/١٩ و٢٢٩/٢٠.

[٦] ظ: المصدر نفسه: ٢٥٥/٣ و٢٨٠ و٣٠٠ و٣٠٥ و٣٤٥ و٦٠/٤ و٤١/٥ و٦٥ و٤٥/٦ و٢٣٩ و٢٣٤/٧ و٢٤٩ و٢٨٥/٨ و١٥٧/١١ و٢٦١ و٥٧/١٩ و٢٥١ و٣٦٠ و٤٠٧.

[٧] ظ: المصدر نفسه: ٣١/١-٤١.

[٨] هو علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم أبو القاسم من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو نقيب الطالبيين، وله مؤلفات كثيرة على مذهب الإمامية وكان إماما علم الكلام والأدب (ت٤٣٦هـ). ظ: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت٤٢٩هـ): ٦٩/٥ وفيات الأعيان: ٣١٣/٣.

[٩] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٥/١ و٢٧/٢ و٤/٣-٦٤ و٦٤/٤ و١٣/٧ و١٩٥/١٢-٢٨٩... الخ فالمواضع التي ذكر فيها الشارح المرتضى كثيرة جدا من بداية كتابة وحتى نهايته.

[١٠] سورة الأحزاب: ٣٣.

[١١] سورة الطلاق:١.

الملكv[1]. ثم رجح الشارح رأي المرتضى في هذه المسألة[2]،وذكر من كتبه: الذريعة إلى أصول الشريعة، وتكمله الغرر والدرر، والشافي، وتنزيه الأنبياء والأئمة[3].

الراوندي[4] (ت٥٧٣هـ): المتصفح لهذا الكتاب يتبين له أن الشارح لم يطلع على شرح لنهج البلاغة غير شرح الراوندي، فقد شغل الشارح نفسه في الرد على الراوندي، في مسألة عقائدية هنا ولغوية هناك، وأخرى منهجية، وكان عنيفا ومتحاملا عليه في بعض المواضع، ومصوبا موضوعيا ناطقا عن دليل في مواضع أخرى هي الغالبة، وناقلا مستفيدا في مواضع أخرى بالإشارة إليه مرة وبإغفالها أخرى، وسيحاول هذا البحث، أن يناقش كثيرا من هذه الانتقادات، وان يعود إلى كتاب الراوندي لينقل آراءه ليقارن بها آراء الشارح.

ويلاحظ على الشارح مع الراوندي أمور:

الأول: قوله: إنه لم يسبقه أحد بشرح النهج سوى الراوندي[5].

الثاني: انه قال انه تعرض في شرحه إلى ما ناقض فيه الراوندي في مواضع يسيرة، وأنه أعرض عن كثير مما قاله[6] لكن هذه المواضع فيما يبدو لي ليست بقليلة[7].

الثالث: انه أوضح أن منهجه يخالف منهج الراوندي في أنه لا يتعرض إلى علوم قد فرغ العلماء من البحث فيها وأنه لا يفسر الواضحات[8]، فهو يتهمه انه يفسر المفسر، ويدخل إلى علوم ليس شرح نهج البلاغة محلها.

الرابع: قد يختلط على قارئ الكتاب ابن الراوندي[1] بالراوندي هذا وهو غيره وقد ذكر الشارح ابن الراوندي في مواضع من كتابه ورد على بعض أقواله في مسائل تخص التوحيد إذ ينسب إلى الزندقة[2].

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٩/١٦.
[2] ظ: المصدر نفسه: ٢١٧/١٧.
[3] ظ: المصدر نفسه: ٢٩٠/١ و٣٤/٢٠ و٣٠٥/١ و٢٧/٢ و٤١ و٦٤/٤.
[4] هو سعد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، أحد فقهاء الشيعة، وتصانيفه كثيرة متنوعة، أسمى كتابه في شرح النهج (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) وتوفي سنة (٥٧٣هـ). ظ: لسان الميزان: ٣٥/٧؛ مستدرك سفينة البحار، الشيخ علي النمازي(ت١٤٠٥هـ):٥٥٠/٨؛ معجم رجال الحديث: ٩٧/٩ـ٩٨.
[5] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥/١.
[6] ظ: المصدر نفسه: ٥/١و٦.
[7] ظ: المصدر نفسه: ٥/١ و٤٢ و٤٨ و٥٠ و٦٤ و٦٥ و٦٩ و٧٠ و٧٦ و٨٢ و٨٩ و٩٣ ١١١و١١٢و١١٥و١٢١و١٢٣و١٣٧و١٨٩و٢٠٠و٢٠١و٢٦٨و٢٢٣و٣٠٢و٣٠٤و٣٠٥و٣٤٨و٧٧/٢ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ و١٩١ و٢٢٣ وو٢٤٢ ٣٢٣و١٦٩/٥ و١٤١/٦ و٢٤٢/٩ و٣١٠ و٧٧/١٠ و٨٧ و٨٥/١١ و١٢٤ و١٤٦ و٢٤٠ و٢٤٤ و٢٤٨ و٤٨٢ و١٠/١٣ و١٠٤ و١١٩ و١٢٠ و١٢٣ ١٣٨ و١٤١ و١٤٣ و١٤٧ و١٤٨ و١٦١ و١٦٤ و١٨٢ و٨/١٤ و٤٩ و٥١ و٩٤/١٥ و١٦١ و١٦٦ و١٩٧ و٦/١٦ و٧٧ و١٤٤ و١٥١ و١٥٢ و١٧٢ و١٠٧/١٧و ١٣٧ و٣١/١٨ و٢٧٦/١٩ و٥٦/٢٠.
[8] ظ:شرح نهج البلاغة، الشارح:٤٢/١ـ٤٣.

الخامس: نسب الشارح الراوندي إلى عدم التحقيق في النقل[٣].

السادس: نسبه إلى انه يقرأ في الصحاح ثم لا يفهم[٤].

السابع: أنه نقل كلامه في بعض المواضع مستفيدا منه ولم يعلق عليه[٥].

الثامن: انه أحكم الرد عليه ووجد لديه هفوات أوجبت أن يقول: μكان يجب أن يحجر عليه ولا يمكن من تفسير هذا الكتاب، ويؤخذ عليه أيمان البيعة ألا يتعرض لهν[٦].

التاسع: انه خطأه في روايته لبعض المفردات من نهج البلاغة[٧].

أبو البقاء العكبري[٨] (ت٦١٦هـ): نقل عنه مسألة واحدة وهي قولهم: (لا أبالك) فقال: μ وقال الشيخ أبو البقاء رحمه الله: يجوز فيها وجهان آخران: أحدهما أنه أشبع فتحة الباء، فنشأت الألف والاسم باق على تنكيره، والثاني أن يكون استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه: إن أباها وأبا أباهاν[٩].

---

[١] هو احمد بن عيسى بن إسحاق الراوندي ألف كتبا كثيرة يرد فيها على الإسلام منها (الزمردة، التاج، ونعت الحكمة، الدامغ) وقيل تاب عن ذلك كله، وقيل وضعه ليس لأنه مؤمن به بل لمجادلة المعتزلة (ت٢٩٨). ظ: سير أعلام النبلاء: ٥٩/١٤.

[٢] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٩/٣ و٢٣٤ و٢٣٩و٢٧٢/١٦.

[٣] ظ: المصدر نفسه: ٢٤٣/٩.

[٤] ظ: المصدر نفسه: ٨٧/١١.

[٥] ظ: المصدر نفسه: ١٦٩/٥ و١٤١/٦ و١١٠/١١.

[٦] المصدر نفسه: ١٥٢/١٦.

[٧] ظ: المصدر نفسه: ٥٩/١٨.

[٨] عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد أبو البقاء الفقيه الحنبلي النحوي الضرير له من المؤلفات شرح كتاب الإيضاح وشرح ديوان المتنبي، واللباب في النحو، وإعراب شرح الحماسة وغيرها توفي ٦١٦هـ ظ:طبقات المفسرين: ٢١٩؛ أبجد العلوم:٨٠/٢.

[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠

المطلب الثالث: أصول النحو:

وهي السماع، والقياس وبضمنه التعليل، وزادوا عليها الإجماع[١]، واستصحاب الحال[٢]؛ والشارح اعتمد هذه الأصول في الوصول إلى غايته في بيان القواعد النحوية، أما السماع ففي الشواهد التي حفل بها كتابه دلالة على اهتمامه به واعتماده عليه في تجويز أمور هي على خلاف الحكم النحوي العام، فهو وإن لم يكن في عصر سماع إذ أغلق النحاة هذا الباب بإبراهيم بن هرمة (ت١٧٦هـ)[٣] من الشعراء فقد كان يعتمد رواية اللغويين ويؤسس عليها أحكامه.

١:السماع: مجال الشارح النحوي هو كلام أمير المؤمنين Δ: ولم يقل الشارح عن شيء منه أنه جاء على غير قاعدة العرب أو أنه سُمع أو روي هكذا ويحفظ ولا يقاس عليه، ولكنه ذكر في مواضع من كتابه أنه جاء على المستعمل القليل، وهذا ما سيذكر في القياس؛ فيما رد السماع في مواضع منها:

قول أمير المؤمنين X:فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللهُ ثَوْبَ الذُّلِّ، وَشَمِلَهُ البَلاَءُ، وَدُيِّثَ بِالصَّغَارِ وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالإِسْهَابِ، وَأُدِيلَ الحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الجِهَادِ، وَسِيمَ الخَسْفَ، وَمُنِعَ النَّصَفَν[٤]، قال الشارح ناقلا عن المبرد قوله: μ(وسيما الخسف) هكذا حدثونا به وأظنه (سيم الخسف) من قوله تعالى: (يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ)[٥]وقال: فان نصرنا ما سمعناه (فسيما الخسف) تأويله علامة الخسف قال الله تعالى: (سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ)[٦]، وقال تعالى: (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ)[٧] وسيما مقصور وفي معناه (سيماء) ممدود... ونحن نقول السماع الذي حكاه أبو العباس غير مرضي والصحيح ما يتضمنه نهج البلاغة وهو (سيم الخسف) فعل ما لم يسم فاعله: الذل والمشقة. وأيضا فان في نهج البلاغة لا يمكن أن يكون إلا كما اخترناه لأنه بين أفعال متعددة بنيت للمفعول به، وهي: (ديث) و(ضرب) و(أديل) و(منع)ν[٨].

ورد بعض الوجوه لأنها مما لم يسمع ومنها قول للراوندي في قول أمير المؤمنينμ:Xفَإِنَّ الغَايَةَ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّ وَرَاءَكُمُ السَّاعَةَ تَحْدُوكُمْ، تَخَفَّفُوا تَلْحَقُواν[٩] قال الشارح: μ وأما القطب

---

[١]ظ: الخصائص:/١٨٩ ـ١٩٣

[٢] ظ: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى(ت٩٢٦هـ):٨١؛ التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣٠هـ):٥٧؛ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي(ت١٠٩٤هـ): ١٠٦.

[٣] ظ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ): ٣١/١

[٤]شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٤/٢.

[٥]سورة البقرة: ٤٩.

[٦]سورة الفتح/ ٢٩.

[٧]سورة الرحمن: ٤١.

[٨]شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٦/٢.

[٩]شرح نهج البلاغة، الشارح:١/ ٣٠١

الراوندي فإنه قال: معنى قوله:(فان الغاية أمامكم) يعني أن الجنة والنار خلفكم . ومعنى قوله:(وراءكم الساعة)، أي قدامكم. ولقائل أن يقول: أما الوراء بمعنى القدام فقد ورد، ولكن ما ورد (أمام) بمعنى (خلف) ولا سمعنا بذلكν [1]

لكن أصدق ما ينطبق عليه أن الشارح اهتم بالسماع شواهده التي حفل به كتابه والتي يحسن إفرادها هنا ببعض التفصيل على أن فصول البحث ستنالها بالاهتمام والبيان الشامل إن شاء الله .

شواهده:

اعتمد العلماء على الشواهد في وضع النحو وقواعده واحتج كل منهم لرأيه بالمأثور من الكلام العربي، قرآنا وقراءات وشعرا ونثرا، ودرج شارحنا على نهجهم فغالبا ما يستدل للوجه الذي يذهب إليه بشاهد أو أكثر من مختلف هذه الشواهد، ويلاحظ على شواهده أن للنحاة في بعضها وجوها أخرى فعند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِسِعَةِ هذِهِ الدار فِي الدُّنْيَاν[2]، قال الشارح: μ(كنت) هاهنا زائدة مثل قوله تعالى(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[3]ν[4] فهذه الآية التي استشهد بها الشارح غير مسلم بزيادة (كان) فيها وإن رجحه جماعة من المفسرين[5] فقد رجح آخرون أن (كان) فيها تامة بمعنى وجد وحدث[6]، وقال آخرون بأنها بمعنى صار[7] ونقل هذا القول الشارح نفسه في موضع آخر من كتابه[8]، وقال غيرهم: إنها بمعنى مازال[9] وقيل الإخبار من الله تعالى في الماضي والمستقبل واحد[10]، ولكن الشارح ركن إلى الرأي القائل بزيادتها في الآية ثم استشهد به على زيادتها في كلام أمير المؤمنينΔوهو الراجح والمفهوم من السياق فهي مثل قول الشاعر:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا كِرامِ[11]

وستمر شواهد كثيرة فيها خلاف ووجوه ينالها البحث بشيء من التفصيل.

---

[1] المصدر نفسه: ١/ ٣٠٢

[2] المصدر نفسه: ٣٢/١١.

[3] سورة مريم/٢٩.

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٣/١١.

[5] ظ: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ): ١١٣/٢؛ تفسير البيضاوي(المسمى أنوا ر التنزيل)، القاضي أبوسعيد عبد الله بن عمر البيضاوي(ت٦٨٥هـ): ١٣/٤؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي(ت٩٨٢هـ): ٢٦٣/٥.

[6] ظ: أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ): ١٣٤؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٣/٥.

[7] ظ: أسرار العربية: ١٣٤/١؛ إملاء ما من به الرحمن: ١١٣/٢.

[8] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣٥/٦.

[9] ظ: معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ): ٣٢/٢؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٣.

[10] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٣٣/٢.

[11] ديوان الفرزدق: ٢٩٠/٢ ؛ وظ: خزانة الأدب: ٢٩٩/٩.

وانفرد الشارح بتوجيه بعض الشواهد فلم يوافقه أحد عليها منها ما ذكره من أن (إلى) تأتي بمعنى الباء عند شرحه قول أمير المؤمنينX:مَلِأَتْتُمْ بَوَثِيقَة يُعْلَقُ بِهَا، وَلاَ زَوَافِرَ عز يُعْتَصَمُ إِلَيْهَاν[1]، قال الشارح: μوقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأناب (إلى) مناب الباء كقول طرفة:

وإن يلتق الحيُّ الجميع تلاقني إلى ذروةِ البيت الرفيعِ المصمدِ[2]ν[3]

فالبيت الذي استشهد به الشارح قال ابن قتيبة عنه: إن (إلى) فيه بمعنى (في) μأي في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويقصدν[4]، وكذلك هو قول ابن السكيت والثعلبي في تفسيره والأعلم الشنتمري، وقال النحاس والتبريزي هي بمعنى (مع)[5]. ولكن ابن السراج رفض أن تكون إلا على أصلها فقال: لا يجوز أن تكون إلى هنا بمعنى (من)[6] وكذلك الرضي في شرح الكافية[7]. وأما ما ذكره الشارح فلا أصل له عند غيره ولعله توهم أنها بمعنى الباء فاستشهد بالبيت سهوا.

وقد استشهد الشارح بشواهد النحاة قبله ومنها مثلا:عند شرحه قول أمير المؤمنين X:

μوَأَحَاطَ بِكُمُ الإِحْصَاءν[8] قال الشارح:μ ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله:

والهول من تهول الهبور[9]ν[10].

وهو من شواهد سيبويه، واستشهد به على جواز اتصال المفعول له بـ(أل) وهو ما قصده الشارح بقوله: (ودخول اللام...) واستشهد به أيضا الزمخشري وأبو البركات الأنباري والعكبري[11] وقد استشهد في مواضع كثيرة بشواهد لسيبويه[12]، وسيمر خلال البحث الكثير من

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/٨.
(٢) ديوان طرفة: ٣٢ ؛ وظ: جمهرة أشعار العرب: ١٣٠.
(٣) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/٨.
(٤) أدب الكاتب: ٣٩٥.
(٥) ظ: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري(ت٤٢٧هـ)،: ٧٦/٣؛ خزانة الأدب: ٤٧٢/٩.
(٦) ظ: الأصول في النحو: ٤١٥/١.
(٧) ظ: شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ): ٢٧٢/٤.
(٨) شرح نهج البلاغة/ الشارح ٢٤٤/٦.
(٩) البيت للعجاج، وقبله:(يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور) ظ ديوانه ٤٨ وخزانة الأدب ١١٠/٣
(١٠) شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٤٤/٦و٢٤٥.
(١١) ظ: الكتاب: ٢٦٩/١ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ٨٧ وأسرار العربية ١٧٤؛ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ) ١/ ٢٧٧.
(١٢) ظ: الكتاب:٨٥/١و١٧٥ و١٧٦و١٧٨و٢٦٩و٢٧٩ و٢٨٩/٢ وشرح نهج البلاغة، الشارح:٦ /٢٤٥ و٢٩/١٠و٢٥٥/١٥و١٤٢/١٧

شواهده التي احتج بها النحاة قبله وبعده مع الإشارة إلى بعضها.

وكانت شواهد الشارح متنوعة من قرآن وقراءات وحديث شريف وشعر ونثر يمكن أن يشار إليها على الوجه الآتي:

أولا: القرآن الكريم: كثيرا ما يستشهد الشارح بالقرآن الكريم، فهو أصح نص عربي وصل إلينا، ومن ذلك استشهاده على جواز حذف لام التعليل قبل (أن) وصلتها، فعند شرحه قول أمير المؤمنينX: μفَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدِ اصْطَنَعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنَا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِمَا بَلَغَتْ قُوَّتُنَاν[1]. قال الشارح: μ أي لان نشكره، بلام التعليل وحذفها، أي أحسن إلينا لنشكره، وحذفها أكثر نحو قوله تعالى:﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾[2]ν[3]. واستشهد بالقرآن أيضا لمجيء الباء للسببية، عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μإِنْ كَانَ ذلِكَ حَقّاً لَتَجِدَنَّ بِكَ عَلَيَّ هَوَاناً، وَلَتَخِفَنَّ عِنْدِي مِيزَاناν [4] قال الشارح: μ وروى: (ولتجدن بك عندي هوانا) بالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هوانك عندي، والباء ترد للسببية: كقوله تعالى:(فَبِظُلْمٍ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)ν[5][6]. واستشهد أيضا على جواز حذف الفاعل فقال:μ ويجوز أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)[7]ν،(فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ)[8] ν[9].

ثانيا: القراءات القرآنية: واستشهد بالقراءات القرآنية، وهي مما عول النحاة على الاستشهاد بها[10]؛ ومنه قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μفَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِν [11]، الشارح: μ أحد جزأى الصلة محذوف وهو المبتدأ، والتقدير: بتصديق الذى هو بين يديه وهو ضمير القرآن، أي بتصديق الذى القرآن بين يديه، وحذف أحد جزأى الصلة هاهنا كما حذفه في قوله تعالى(تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً)[12] في قراءة من جعله اسما

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٩/١٧.
[2] سورة المائدة:٨٠.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١/١٧.
[4] المصدر نفسه: ١٧٥/١٦.
[5] سورة النساء: ١٦٠.
[6] شرح نهج البلاغة: ١٧٦/١٦.
[7] سورة ص/ ٣٢.
[8] سورة الواقعة:٨٣
[9] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٧٧/٦.
[10] ظ: الكتاب:٥١/١ و٨٣/٢ و٥٢٠/٣؛ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٦هـ):٣٦٤/٢ و١١/٣؛ الأصول في النحو:٣٣٦/١؛ الخصائص:٢٢١/٣؛ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ):٥٠٦/٢؛ شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ): ٢٨٧؛ شرح شذور الذهب: ١١٦
[11] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٢١٧؛ وظ: صفوة شروح نهج البلاغة، جمعه ونسقه: أركان التميمي: ٣٦٩
[12] سورة الأنعام/١٥٤.

مرفوعا[1]ν[2] ومنه أيضا ما قاله عند شرحه قولهX: μفَاتَّقِ اللهَ يَابْنَ حُنَيْف، وَلْتَكْفُفْ أَقْرَاصُكَ، لِيَكُونَ مِنْ النَّار خَلاَصُكَ ν[3]، قال الشارح: μ والتاء هاهنا للأمر عوض الياء وهى لغة لا بأس بها وقد قيل: إن رسول الله Πقرأ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[4]، بالتاءν[5].

ثالثا: الحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي X:

الشارح ممن يستشهد بالحديث، على خلاف أئمة اللغة الأقدمين الذين قليلا ما استشهدوا به ربما لأنه نقل بالمعنى أو لأن رواته الذين دونوه من العجم فيدخله اللحن من هذه الجهة، فهو على شاكلة معاصريه ابن خروف(ت٦١٠هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) والرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) الذين استشهدوا بالحديث كثيرا[6] ؛ فعند شرحه قولهXμفَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ ν[7]، قال الشارح: μمن هاهنا زائدة، وإن كانت في الإيجاب على مذهب أبى الحسن الأخفش، أي جماع الكرم، أي يجمعه كقول النبي 1: (الخمر جماع الإثم)[8]ν[9] ؛ واستشهد بالحديث أيضا عند قولX∀ μثم استوص بالتجار وذوي الصناعات، وأوص بهم خيراν[10]فقال:μواستوص بمعنى (أوص) نحو قر في المكان واستقر، وعلا قرنه واستعلاه. وقوله: (استوص بالتجار خيرا)، أي أوص نفسك بذلك، ومنه قول النبي [: (استوصوا بالنساء خيرا)[11]، ومفعولا (استوص وأوص) هاهنا محذوفان للعلم بهما، ويجوز أن يكون (استوص) أي اقبل الوصية منى بهم، وأوص بهم أنت غيركν[12] .

---

[1] لم تذكرها كتب القراءات المشهورة كالسبعة، والحجة، والتيسير، وحرز الأماني، وأصول القراءات، وإتحاف فضلاء البشر ولكن ذكرها المفسرون ونسبوها إلى يحيى بن عمر.ظ: جامع البيان: ٩١/٨؛ تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني(ت٤٨٩هـ): ١٥٨/٢؛ الكشاف: ٧٧/٢؛ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي(ت٦٠٦هـ): ٤/١٤

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٧/٩

[3] المصدر نفسه:٢٩٥/١٦.

[4] في سورة يونس:٥٨ ﴿وَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾، وروي عن النبي1 ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ ، وقرأ بها يعقوب في رواية رويس، ووافقه الحسن والمطوعي في قراءة أنس وأبي. ظ: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله(ت٣٧٠هـ): ١٨٢؛ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة: ٣٣٣؛ إتحاف فضلاء البشر:٣١٦/١.

[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٩٦/١٦.

[6] ظ:همع الهوامع:٣٩٣/١؛ خزانة الأدب٣٢/١ـ٣٥

[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥١/١٧.

[8] روى الحديث هكذا: (والخمر جماع الإثم)ظ: سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي(ت٣٨٥هـ): ٢٤٧/٤؛ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي(ت٩٥٧هـ): ٣٨٨/١٥

[9] شرح نهج البلاغة، الشارح:٥٣/١٧

[10] المصدر نفسه: ٨٣/١٧

[11] ظ: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ):١٠٩١/٢؛ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي (ت٤٨٨هـ):١٧٩/٣

[12] شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٣/١٧

وأما كلام الإمام علي Xفقد استشهد الرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) في شرح الكافية به كثيرا[١] وهو معاصر للشارح والشارح يرى صحة الاستشهاد به، فقد استشهد بكلام روي عن أمير المؤمنين Xعند شرحه قولهμإِنَّهَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهَا كَسَفْرٍ سَلَكُوا سَبِيلاً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأَمُّوا عَلَماً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَغُوهν[٢] فقال: قال الشارح: μو(كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنّك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!)[٣]، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانيةν[٤].

رابعا: كلام العرب: يعد كلام العرب المنبع الأول للاستشهاد لأن اللغة إنما وضعت قواعدها للحفاظ على القرآن والدفاع عنه فإذا كان العلماء قد أكثروا من الاستشهاد بكلام العرب وخصوصا الشعر وفاق ذلك الاستشهاد بالقرآن نفسه، فلأنهم إنما يستشهدون للقرآن ويدافعون عن لغته وفصاحتها، وقد ذكر الشارح شواهد كثيرة من كلام العرب من شعر ونثر وهي على الوجه الآتي:

الشعر: يمتلك الشارح خزينا كبيرا من الشعر العربي قديمه ومحدثه، وفي ذاكرته الكثير من شواهد النحاة، فلا يكاد ينطق بحكم نحوي إلا وقال: هي مثل كذا، أو على شاكلة كذا، أو قال الشاعر كذا.

وقد يكتفي الشارح بشطر البيت، نحو قوله: وهو ينقل رأيا للعكبري في قولهم:(لا أبا لك): μوالثاني أن يكون استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه:

إنَّ أباها وأبا أباهاν[٥][٦]

واستشهد أيضا بشطر البيت على التوسع في الظرف قال:μمن باب الاتساع الذي يجرون فيه الظروف مجرى المفعول به ..... قال:

---

[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٣/١و١١٥و ٣٨/٢و٦٠و١٨٩و٣٠٢و ٢٧/٣و٥٢و١٩٦و٤٠٦و٤٥٥و٤ /٢٨٢و٢٨٤

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٠/٧.

[٣] روي الشاهد عن النبي 1، ظ: البحار: ١٨٧/٧٤؛ وروي عن الإمام علي X، ظ: التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ): ٤٨٨/٦؛ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ): ٢٥٩/٦؛ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي(ت٥٧١هـ): ١٨٢/٢٢.

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/٧.

[٥] البيت منسوب لرجل من بني الحارث ظ:خزانة الأدب:٤٢٥/٧ و٤٢٧

[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح:٦٨/١٠.

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِراً[1]

أي شهدنا فيه سليما، وقد اتسعوا فأضافوا إلى الظروف فقالوا:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ[2]ν[3].

والأكثر كسائر النحاة أن يستشهد الشارح بالبيت كاملا، نحو قوله في إعرابه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[4]: μ من قرأ: ﴿سَبِّحْ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء ارتفع رجال عنده بوجهين أحدهما: أن يضمر له فعل يكون هو فاعله تقديره (يسبح رجال) وعلى (يسبحه) يسبح كما قال الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[5]

أي: يبكيه ضارع ودل على (يبكيه) لـ (يبك)ν[6].

وقد استشهد على الفصل بين (قد) والفعل إذ عده مستهجنا فقال: μوقد يأتي الاعتراض على غاية من القبح والاستهجان، وهو على سبيل التقديم والتأخير، نحو قول الشاعر:

فقد والشكُّ بين لي عناءٌ بوشكِ فراقهم صردٌ يصيحُ

تقديره: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، فلأجل قوله:(والشك عناء) بين(قد) والفعل الماضي، وهو(بين) عد اعتراضا مستهجناν[7].

واستشهد الشارح بشعر كل الطبقات الأربعة التي ذكرها العلماء فأجاز أغلبهم الطبقات الثلاث الأولى وتوقفوا عن الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة وهم المولدون[8].

فمن استشهاده بشعر الجاهليين احتجاجه ببيت عنترة العبسي، على تعدي (صبر) في قول أمير المؤمنينX:μاصْبِرُوا لَهَا أَنْفُسَكُمْν[9]، قال الشارح: μ يقال: (صبر فلان نفسه على كذا) أي حبسها عليه. يتعدى فينصب، قال عنترة:

---

[1] وعجزه: قليل سوى الطعن النهال نوافله؛ نسبه سيبويه لرجل من بني عامر لم يسمه ظ:الكتاب:١٧٨/١؛ المقتضب ٣٣١/٤

[2] من شواهد سيبويه وهو لم ينسب لأحد ظ: الكتاب:١٧٥/١ ؛ إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)٣٧٤/٤.

[3] شرح نهج البلاغة، الشارح٢٥٥/٧

[4] سور النور ٣٦ و٣٧

[5] البيت للشاعر نهشل بن حري الدارمي وهو شاعر مخضرم ظ: الحماسة البصرية ٢٦٩/١؛ خزانة الأدب ٢٩٧/١و٣٠٥

[6] شرح نهج البلاغة، الشارح:٧٧/١١

[7] المصدر نفسه: ٤٦/٩.

[8] ظ: خزانة الادب٣١/١ و٣٢

[9] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٥٣/٦.

فصبرتُ عارفةً لذلك حُرَّةً ترسو إذا نفسُ الجبان تَطَلَّعُ[1]

أي حبست نفسا عارفة ν[2]، واستشهد أيضا ببيت لطرفة بعد أن ذكر أن (إلى) تأتي بمعنى (الباء) عند شرحه قول أمير المؤمنينXμبَلْ أَنْتُمْ بِوَثِيقَةٍ يُعْلَقُ بِهَا، وَلاَ زَوَافِرَ عِزٍّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَاν[3]، قال الشارح: μوقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأناب (إلى) مناب الباء كقول طرفة:

وإن يلتق الحيُّ الجميع تلاقِي إلى ذروةِ البيت الرفيعِ المصمدِ[4]ν [5]

ومن استشهاده بشعر المخضرمين ما ذكره من شعر الحرقّة بنت النعمان إذ قال:μ فأما إذ وإذا فان أكثر أهل العربية يمنعون من مجيئهما بعد بينا وبينما، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنينX... وقالت الحرقة بنت النعمان بن المنذر:

وبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ فيهمْ سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ[6]ν[7] .

وسيتبين خلال البحث توهم الشارح وأن أكثر أهل العربية يجيزونه.

ومن استشهاده بشعر الإسلاميين ما ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μلا أبا لغيركمν[8]، قال الشارح: μالأفصح (لا أب)، بحذف الألف، كما قال الشاعر:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ[9] ν[10].

ومن استشهاده بشعر المحدثين عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μوَسَيَنْتَقِمُ اللهُ مِمَّنْ ظَلَمَ، مَأْكَلاً بِمَأْكَلٍ، وَمَشْرَباً بِمَشْرَبٍν[11]، قال الشارح: μ والباء هاهنا للمجازاة الدالة على الصلة، كقوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[12] وكقول أبي تمام:

---

[1] ديوان عنترة:٢٩؛ غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد(ت٢٢٤هـ):٢٥٥/١؛ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ٤١٦.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٥٤/٦.
[3] المصدر نفسه:١٠٤/٨.
[4] ديوان طرفة: ٣٢ ؛ وظ: جمهرة أشعار العرب: ١٣٠.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/٨.
[6] رواية البيتبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ فيهمْ سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ ظ: لسان العرب ٩/ ٣٣٠ ؛ ١٠/ ١٦٦ و ١٣/ ٦٢؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)١/ ٤١٠؛ تاج العروس ٣٦٨/٤٠
[7] شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠/ ٥٣.
[8] المصدر نفسه: ٦٨/١٠.
[9] البيت لنهار بن توسعه اليشكري شاعر من العصر الأموي، وهو من شواهد سيبويه ظ: الكتاب:٢٨٢/٢؛ المفصل:١٠٧؛ همع الهوامع:٥٢٥/١
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠
[11] المصدر نفسه: ٢١٨/٩.
[12] سورة النساء: ١٥٥.

فبما قد أراهُ ريانَ مكســـــوَّ المعاني من كل حسنٍ وطيبِ[1]ν[2]

فاستشهد بشعره ربما موافقة للزمخشري الذي يرى أن أبا تمام يصح الاستشهاد بشعره[3]

النثر: ويمكن أن يلحظ أنه استشهد بنوعين من أنواع النثر وعلى الوجه الآتي:

المثل العربي: واستشهد الشارح بالمثل في مواضع من كتابه فعند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μفَأَمّا الآنَ وَقَدِ انْشَعَبَتْ شَعَبُهُ، وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ، فَالمَرْءُ وَمَا اخْتَارَν[4] قال الشارح: μوامرؤ مبتدأ وإن كان نكرة كقولهم (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)[5]ν[6]، وهو مثل معروف. وعند شرحه قوله Δ: μ قَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِ ν[7] قال الشارح: μ يجوز أن تكون الواو زائدة وتكون (كان) ناقصة وخبرها (ما أهدد)، وكما في المثل: (لقد كنت وما أخشى بالذئب)[8]ν[9].

أقوال العرب: عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ إِنَّ تَقْوَى اللهِ حَمَتْ أَوْلِيَاءَ اللهِ مَحَارِمَهُ، وَأَلْزَمَتْ قُلُوبَهُمْ مَخَافَتَهُ، حَتَّى اسْهَرَتْ لَيَالِيَهُمْ، وَأَظْمَأَتْ هَوَاجِرَهُمْν[10] قال الشارح:μ من قول العرب (نهاره صائم، وليلهُ قائم)[11] نقلوا الفعل إلى الظرف، وهو من باب الاتساع الذي يجرون فيه الظروف مجرى المفعول بهν[12]. ويستخلص مما تقدم:

أولا:أن الشارح كثيرا ما يحتج بشاهد أو أكثر لإثبات حكم نحوي أو بيانه وتوضيحه .

ثانيا: يستشهد الشارح كثيرا بالقرآن الكريم وأحيانا بالقراءات القرآنية وهو دأب النحاة قبله وبعده.

ثالثا: يستشهد الشارح بالحديث النبوي الشريف وأقوال أمير المؤمنينΔ وربما تعد هذه الظاهرة ميزة عصره إذ تبنى الاستشهاد بالحديث ابن خروف وابن مالك، في حين تعداهما الرضي الاستراباذي إلى كلام أمير المؤمنينΔ فاستشهد به.

رابعا: يستشهد الشارح بالشعر لشعراء من عصر الاستشهاد ومن غيره فاستشهد مثلا بشعر أبي تمام وهو محدث ولكن شواهده في الغالب من شعر الجاهليين والمخضرمين.

---

(١) ديوان أبي تمام: ١١٩/١ وفيه (وبما) بدل (فبما).
(٢) شرح نهج البلاغة، الشارح:٢١٩/٩
(٣) ظ: أساس البلاغة:٦١١/١؛ المزهر في علوم اللغة والأدب، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ):٤٨/١؛خزانة الأدب:٣٠/١
(٤) شرح نهج البلاغة / الشارح ١٨/ ١٢٢
(٥) ظ: مجمع الأمثال: ٣٧٠/١.
(٦) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٣/١٨.
(٧) المصدر نفسه: ٣/١٠.
(٨) ظ: مجمع الأمثال: ١٨٠/٢
(٩) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤/١٠
(١٠) المصدر نفسه: ٧/ ٢٥٠
(١١) ظ: الأصول: ٢٥٥/٢ .
(١٢) شرح نهج البلاغة، الشارح:٧/ ٢٥٥

خامسا:استشهد بالمنثور من كلام العرب من أمثالهم وأقوالهم.

سادسا:بعض شواهده مما لم يوافقه عليه أحد.

سابعا: قلد الشارح النحاة في شواهد كثيرة.

٢:القيـاس: هو μ الجمع بين أول وثـان يقتضيه فـي صـحة الأول صـحة الثـاني وفـي فسـاد الثاني فساد الأولν[١] أو حمل غير المنقول علـى المنقول إذا كـان فـي معنـاه[٢] أو هو حمل فرع على أصل لعلة بينهما[٣]، أو حمل ما لم يسمع على ما سمع[٤]، وأركانه أربعـة: أصـل وفـرع وعلـة وحكم فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والعلة هـي المعنـى الجالـب للحكم، والإسـناد والحكم هـو الرفـع أو النصـب أو الجـر أو الجـزم والتقـديم والتـأخير والتعريـف والتنكيـر والحـذف والذكر وغيرها[٥] .

وقد قـاس الشـارح علـى القليـل أحيانـا ومنـه مـا ذكـره فـي قولـهΔ: μ ألِـقْ دَوَاتـك، وأطـل جلفـة قلمـكν[٦] فقـال: لاق الحبـر بالكاغـد يليـق، أي التصـق، ولقتـه أنـا يتعـدى ولا يتعـدى، وهـذه دواة مليقة: أي قد أصلح مدادها، وجاء ألق الدواة الاقة فهي مليقة، وهى لغـة قليلـة وعليهـا وردت كلمـة أمير المؤمنينν Δ[٧] فحمله علـى هذه اللغـة القليلـة. وتعديـة الفعل بنفسـه إن كـان قليلا أو مختصـا بنـوع من المفاعيل فهو لازم حذف منـه حـرف الجـر [٨] والحـذف لـه فوائـد بلاغيـة ولاسيما فـي كلامهΔ.

ومنه أيضا قوله في قول أمير المؤمنينX:μإِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا كَرَكْب بَيْنَـا هُمْ حَلُّـوا إِذْ صَـاحَ بِـهِمْ سَائِقُهُمْ فَارْتَحَلُواν[٩]قال:μ فأما إذ وإذا فإن أكثر أهل العربية يمنعون من مجيئهما بعد بينـا وبينمـا، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين، وأنشدوا:

بَيْنما الناسُ على غَلْيائِها إذْ هَوَوْا في هُوَّةٍ فيها فَغَارُوا[١٠]

وقالت الحرقة بنت النعمان بن المنذر:

---

[١]رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ): ٦٦

[٢]ظ: الإغراب في جدل الأعراب، لكمال الدين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٣٢٨هـ): ٤٥ .

[٣] ظ: رسالة في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي(ت٤٢٨هـ): ٦٥؛ المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين(ت٤٦٣هـ):٢/٤٤٤؛ روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد(ت٦٢٠هـ): ٢٧٦؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي: ٣٠٠.

[٤] ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٠.

[٥] ظ: رسالة في أصول الفقه: ٦٦و٦٧و٦٨؛ لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ):٩٣؛ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ٣٧٧

[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٢٣/١٩

[٧]المصدر نفسه: ٢٢٣/١٩

[٨] ظ: شرح الرضي على الكافية:١٣٦/٤ و١٣٧.

[٩] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٠/ ٥٢

[١٠]البيت للأفوه الأودي وهو شاعر جاهلي ظ: الحماسة البصرية ٤٩/١؛ خزانة الأدب: ٣٨٥/١١

وبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ فيهمْ سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ ُ[1] ν[2]

وسيتضح خلال البحث أن أكثر أهل العربية يجيزونه وليس كما قال الشارح.

وعلى الأكثر فالشارح يقيس على الكثير المستعمل في لغة العرب ومنه قوله X μلاَ مَلِيٌّ - وَاللهِ - بِإِصْدَارِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ، وَلاَ هُوَ أَهْلٌ لِما فُوِّضَ إليهν[3] قال الشارح: μوفي كتاب ابن قتيبة تتمة هذا الكلام: (ولا أهل لما قرظ به)[4]، قال: أي ليس بمستحق للمدح الذي مدح به. والذي رواه ابن قتيبة من تمام كلام أمير المؤمنين Xهو الصحيح الجيد، لأنه يستقبح في العربية أن تقول: لا زيد قائم، حتى تقول: ولا عمرو. أو تقول: ولا قاعد، فقوله X: (لا ملئ) أي لا هو ملئ، وهذا يستدعى (لا) ثانية، ولا يحسن الاقتصار على الأولىν[5] فهو هنا عدل إلى رواية ابن قتيبة لأن الرواية الأخرى قبيحة جاءت على القليل .

وقد ذكر الشارح القياس مصرحا باسمه فقال:μ ومصائر الأمور: جمع مصير، وهو مصدر (صار) إلى كذا، ومعناه المرجع، قال تعالى: (وإلى الله المصير) فأما المصدر من (صار الشيء كذا) فمصير وصيرورة، والقياس في مصدر (صار إليه) أي رجع (مصارا)، كمعاش، وإنما جمع المصدر هاهنا لان الخلائق يرجعون إلى الله تعالى في أحوال مختلفة في الدنيا وفى الدار الآخرة، فجمع المصدر، وإن كان يقع بلفظه على القليل والكثير، لاختلاف وجوهه، كقوله تعالى: وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} [6]ν[7].

التعليل: وهو فرع من القياس ولأنه الركن الأساس فيه وأن النحو قائم عليه فقد أفرد هنا بالذكر فالشارح من المعتزلة وهم أهل علم الكلام وأهل التعليل فهو لا يطلق كلاما إلا بعلته وقد لا يكتفي بها بل يردفها بعلتها وعلة علتها ومثال علله ما قاله عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ أَلاَ وَإِنَّ اليَوْمَ المِضْمارَ، وَغَداً السِّبَاقَν[8]. قال الشارح: μ والمضمار، منصوب، لأنه اسم(إن). واليوم ظرف، وموضعه رفع، لأنه خبر(إن)، وظرف الزمان يجوز أن يكون خبرا عن الحدث، والمضمار: حدث، وهو الزمان الذي تضمر فيه الخيل للسباق، والضمر: الهزال وخفة اللحم. وإعراب قوله:(وغدا السباق)، على هذا الوجه أيضا. ويجوز الرفع في الموضعين على أن

---

[1] ديوان الحماسة:٥٣/٢ وظ: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني(ت٤٧٦هـ): ٢٥/٣؛ المنتظم:٣٣٥/٢؛ لسان العرب ٩/ ٣٣٠ و ١٠/ ١٦٦؛ مغني اللبيب ١/ ٤١٠.
[2] شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠/ ٥٢و ٥٣.
[3] المصدر نفسه: ٢٨٣/١.
[4] غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد(ت٢٧٦هـ): ١٢٠/٢
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٨٥/١.
[6] سورة الأحزاب: ١٠.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٠/١٠.
[8] المصدر نفسه: ٩١/٢.

تجعلهما خبر (ان) بأنفسهماν[1] فـ(اليوم) مرفوع الموضع لأنه خبر(إن) وإذ هو ظرف زمان ولا يكون خبرا عن جثة، فقد سوغه بجعله (المضمار) حدثا وهو مما يجوز أن يكون خبرا.

ومن علله أيضا قوله: μثم قال X:(ومباين بين محارمه) الواجب أن يكون(ومباين) بالرفع لا بالجر، فإنه ليس معطوفا على ما قبله، ألا ترى أن جميع ما قبله يستدعى الشيء وضده، أو الشيء ونقيضه؟. وقوله:(ومباين بين محارمه) لا نقيض ولا ضد له. لأنه ليس القرآن العزيز على قسمين: أحدهما مباين بين محارمه والآخر غير مباين، فإن ذلك لا يجوز فوجب رفع(مباين)، وأن يكون خبر مبتدأ محذوفν[2] فحكم على (مباين) بالرفع ونفى أن يكون مجرورا وجعله خبرا لمبتدأ محذوف، وجاء بالعلة الأولى لذلك وهي لأنه غير معطوف على المجرورات قبله ثم جاء بعلتها وهي لأنه ليس مثل المجرورات قبله في سياق الكلام فكلها مما يستدعي الشيء وضده، ثم جاء بعلة ذلك وهي الثالثة وهي لأن القرآن الكريم ليس على قسمين: مباين وغير مباين.

٣: الإجماع: ويقصد به إجماع الأمة على أمر أو حكم[3] معين سواء أكان الأمر نحويا أم لغويا؛ وقد ذكر الشارح الإجماع أو الإتفاق مستدلا به في مواضع من كتابه منها:بعد أن ذكر أن الراوندي يقول في قول الإمامΔ:μ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَاν[4]: μيكون المفعول الثاني لـ (عدا) محذوفا، يدل عليه الكلامν[5]، قال الشارح:μ وهذا غير صحيح، لان (عدا) ليس من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بإجماع النحاةν[6].

وذكر الشارح الاتفاق على جواز قولهم: (أخذته نفسه) أو(عينه)مستدلا بها على جواز قولك (ذاته) فقال:μ ولفظة (ذات) لفظة قد طال فيها كلام كثير من أهل العربية، فأنكر قوم إطلاقها على الله تعالى وإضافتها إليه، أما إطلاقها فلأنها لفظة تأنيث، والباري سبحانه منزه عن الأسماء والصفات المؤنثة، وأما إضافتها فلأنها عين الشئ، والشيء لا يضاف إلى نفسه.... وأما منعهم إضافتها إليه تعالى، وأنه لا يقال: (ذاته)، لان الشيء لا يضاف إلى نفسه فباطل بقولهم: أخذته نفسه وأخذته عينه، فإنه بالاتفاق جائز، وفيه إضافة الشيء إلى نفسهν[7].

٤: استصحاب الحال: وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح:٩٣/٢.
(٢)المصدر نفسه: ١٢٢/١.
(٣) ظ: الحدود الأنيقة:٨١؛ التوقيف(التعاريف): ٣٧؛ الكليات: ٤٢.
(٤) شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٢/٢
(٥)المصدر نفسه: ١٦٣/٢
(٦)المصدر نفسه: ١٦٣/٢ و١٦٤
(٧)المصدر نفسه: ٤٠٨/٦

عن الأصل[١]؛ وقد استعان الشارح بالاستصحاب عند شرحه قولهX:μوبنا انفجرتم عن السرارν[٢] قال الشارح:μ وأما (عن) في قوله: (عن السرار) فهي للمجاوزة على حقيقة معناها الأصلي، أي منتقلين عن السرار ومتجاوزين لهν[٣] فحمل (عن) على أصلها إذ لم ترد قرينة على معنى آخر. ومثله قوله شارحا قولهX:μالحمد لله الذي لم يصبح بي ميتاν[٤] قال: μقوله (كثيرا) منصوب بأنه صفة مصدر محذوف أي دعاء كثيرا وميتا منصوب على الحال أي لم يفلق الصباح على ميتا ولا يجوز أن تكون (يصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الراوندي لان خبر (كان) وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنهما مبتدأ وخبر في الأصل واسم (يصبح) ضمير (الله) تعالى و(ميتا) ليس هو الله سبحانهν[٥] فرد قول الراوندي لأن أصل اسم (يصبح) وخبرها مبتدأ وخبر والخبر هو المبتدأ وهنا ليس كذلك.

المطلب الرابع: مذهبه النحوي:

الشارح بصري المذهب فأفكاره النحوية بصرية بغالبيتها العظمى وهذا ما سيتضح خلال البحث لكنه قال بقول الكوفيين في مسائل قليلة؛ وسأعرض هنا لبعض المسائل التي تابع فيها البصريين على سبيل المثال لا الحصر ثم ما تابع فيه الكوفيين:

١ :متابعته للبصريين:

مما تابع فيه البصريين قولهم إن الاسم المرفوع بعد(إن وإذا)فاعل لفعل مقدر وهو عند الكوفيين مرفوع بالظاهر[٦]. ففي قول أمير المؤمنين Δ: وَبَحَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُتَصِرَةً أَنْ تُمْسِيَ مُتَفَكِّرَةً، وَإِنْ جَانِبٌ مِنْهَا اعْتَوْتَبَ وَاحْلَوْلَى، أَمَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ فَأَوْبَىν[٧] ، قال الشارح: μوارتفع(جانب) المذكور بعد(إن) لأنه فاعل فعل مقدر يفسره الظاهر، أي وإن اعذوذب جانب منها، لان(إن) تقتضي الفعل وتطلبه فهي: كـ(إذا) في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)ν[٨]

ومن ذلك قول البصريين إنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل ومنه الضمير المستتر

---

[١] ظ: الإغراب في جدل الإعراب:٤٦؛ الحدود الأنيقة: ٨١؛ الكليات: ١٠٦.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٠٧/١
[٣]المصدر نفسه: ٢٠٨/١
[٤]المصدر نفسه: ٨٤/١١
[٥]شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٥/١١
[٦] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤٢٢/١؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ): ٦١٥/٢-٦١٦ ؛ شرح الرضي على الكافية: ٤١٨/١-٤١٩؛ ؛ مغني اللبيب: ٥٨٢/٢؛ شرح شذور الذهب: ١٦٧ ؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٦٩هـ): ٤٧٤/١؛ منحة الجليل: ٤٧٤/١-٤٧٥.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٦/٧
[٨]المصدر نفسه: 230/7

أيضا وجب أن تفصل بالضمير المنفصل للتأكيد أو بفاصل غيره [١]، وأجازه الكوفيون بلا شرط. ولكل من المدرستين ما يحتج به لكن رأي البصريين فيه أرجح لأن ما استشهد به الكوفيون إما قابل لوجه آخر من الإعراب، أو لضرورة الشعر[٢]، أو لشذوذ،[٣] وقد ذكر الشارح الحاجة إلى الفاصل شرحه قوله Δ: μ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَنَاوَلُ الْمَرْأَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالْفِهْرِ أَوِ الْهِرَاوَةِ فَيُعَيَّرُ بِهَا وَعَقِبُهُ مِنْ بَعْدِهِ ν[٤]. قال الشارح: μوعطف(وعقبه) على الضمير المستكن المرفوع في(فيعير) ولم يؤكد للفصل بقوله: بها، كقوله تعالى:(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)[٥] لما فصل بلا عطف ولم يحتج إلى تأكيدν[٦].

ومن ذلك أيضا قولهم: عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء[٧] وقد ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَعَلَى مُبْلِبِلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وسَالِبِ نُفُوسِ الْجَبَابِرَةِ... إِشْخَاصُهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرْضِ وَالْحِسَابِν[٨]. قال الشارح: μو(إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلبل أجسام الملوك)ν[٩].

ومن رأي البصريين انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز[١٠]، وقد ذكر الشارح تقديم الخبر في قول أمير المؤمنين Δ: μ مِسْكِينٌ ابْنُ آدَمَν[١١]، قال: μقد تقدم هاهنا خبر المبتدأ عليه، والتقدير: (ابن آدم مسكين)ν[١٢].

٢: متابعته الكوفيين:

تابع الشارح الكوفيين في مسائل منها قولهم إن كأن تفيد التقريب فقد ذكر أن لـ(كأن) معنى ذكر له شاهدا فيه إشارة إلى أنه يقول بقول الكوفيين إنها تأتي للتقريب[١٣]، فعند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ سَلَكُوا سَبِيلاً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأَمُّوا عَلَماً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَغُوهُν[١٤]، قال الشارح: μو(كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنّك بالدنيا لم تكن وكأنك

---

[١] ظ: الكتاب: ٣٣٨/٢؛ واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ): ٩٦؛ المفصل: ١٦١؛ الإنصاف: ٤٧٥/٢-٤٧٧ ؛اللباب: ٤٣١/١؛همع الهوامع: ٢٢٠/٣.
[٢] ظ: الكتاب: ٣٧٩/٢؛ الخصائص: ٣٨٦/٢؛ المفصل: ١٦٢؛ الإنصاف: ٤٧٧/٢؛ اللباب: ٤٣٢/١.
[٣] ظ: الإنصاف: ٤٧٥/٢-٤٧٧ ؛اللباب: ٤٣٢/١.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/١٥.
[٥] سورة الأنعام: ١٤٨.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٥/١٥.
[٧] ظ: الكتاب ١٢٧/٢؛ اللمع في العربية: ٦٥
[٨] المصدر نفسه: ٢٨/١٤.
[٩] المصدر نفسه: ٣٠/١٤ وظ:١٤٤/٥و٥٤/٧و٢١٦/١٢و١٦٤/١٣و٢٦٠/١٦و٥٢/٢٠..
[١٠] ظ: اللمع في العربية: ٣٠؛ المفصل: ٤٤؛ أسرار العربية: ٨١؛ الإنصاف: ٦٥/١؛ اللباب: ١٤٢/١.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٢/٢٠.
[١٢] المصدر نفسه:٦٢/٢٠.
[١٣] ظ: مغني اللبيب: ٢٥٤/١؛ همع الهوامع: ٤٨٦/١..
[١٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٠/٧.

بالآخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!([1]، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانيةν[2]

وتابعهم أيضا في تجويز إضافة الشيء إلى نفسه فقد صرح الشارح بأن العرب تفعل ذلك آخذا بقول الكوفيين[3] فعند شرحه قوله Δ: μإِنَّهَا عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيْءِ الظِّلِّ...ν[4] قال الشارح: μوإنما قال: (كفيء الظل) لان العرب تضيف الشيء إلى نفسه، قال تأبط شرا:

إذا حاصَ عينيهِ كرى النومِ لم يزلْ له كالئٌ من قلبِ شيحانَ فاتكِ[5]ν[6]

وأجاز الشارح التناوب بين الحروف وقد أنكره البصريون وما جاء منه عندهم يوهم ذلك فعلى تضمين الفعل معنى غيره أو على المجاز أو الشذوذ، وأقره الكوفيون[7]، فعند شرحه قول أمير المؤمنينXوَاعْلَمُوا أَنَّ دَارَ الْهِجْرَةِ قَدْ قَلَعَتْ بِأَهْلِهَا وَقَلَعُوا بِهَاν[8] قال الشارح: μالباء هاهنا زائدة في احد الموضعين، وهو الأول، وبمعنى من في الثاني، يقول فارقت أهلها وفارقوها، ومنه قولهم (هذا منزل قلعة) أي ليس بمستوطنν[9]، وعند شرحه قول أمير المؤمنين X μجَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعاً لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا، وَأَبْصَاراً لِتَجْلُوَ عَنْ عَشَاهَا ν[10] قال الشارح: μ ولتجلو، أي لتكشف. وعن هاهنا زائدة، ويجوز أن تكون بمعنى (بعد) كما قال: لقحت حربُ وائلٍ عن حيال ، أي بعد حيال، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه جائز، لأنه فضلة، ويكون التقدير: لتجلو الأذى بعد عشاهاν[11] وقد أشار إلى التناوب بين الحروف في مواضع أخرى[12].

---

[1] روي الشاهد عن النبي ، ظ: البحار: ١٨٧/٧٤؛ وروي عن الإمام علي X، ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٤٨٨/٦؛ مجمع البيان: ٢٥٩/٦؛ تاريخ دمشق: ١٨٢/٢٢.

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/٧.

[3] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٣٣٠/١ و٥٦/٢ و١٦٨؛ لسان العرب: ٣٠٧/١٥.

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٠/٥.

[5] ومطلع القصيدة:واني لمهد من بناء فقاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك وفي الديوان (خاط) بدل (حاص) والشيحان: الحازم. ظ: ديوان تأبط شرا: ٥٣؛ ديوان الحماسة: ٢٣/١؛ وروي (حاط) بدل (حاص)ظ: الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(ت٣٥٦هـ)١٤٠/٢.

[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٤/٥.

[7] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢٠٥/٢؛أدب الكاتب: ٣٩٤؛ الإنصاف:٤٨١/٢؛ مغني اللبيب: ١١١/١ ؛البرهان في علوم القرآن:٣٣٨/٣؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: ٢٨٣و٢٨٤.

[8] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦/١٤.

[9] المصدر نفسه: ٧/١٤.

[10] المصدر نفسه: ٢٥٧/٦.

[11] المصدر نفسه: ٢٥٨/٦

[12] ظ: المصدر نفسه:١٦٣/٢و ٣٩٥/٦و٢٠٦/٧و٢٧٠/٨و١٥٠/١٠و١٥١و٧/١٤و٦٩/١٦.

المطلب الخامس: مصطلحه النحوي:

استعمل الشارح جل المصطلحات البصرية فهو بصري المصطلح وإن كانت المصطلحات النحوية أغلبها مشترك بين المدرستين ولا حاجة لذكر هذه المصطلحات لأنها معروفة ومتداولة وستتبين خلال البحث، ولكن نذكر هنا بعض المصطلحات الكوفية التي استعملها الشارح وإن كانت هي أيضا مما استعمله البصريون على قلة، وقد استعمل الشارح ما يقابلها عند البصريين أيضا:

فمما ورد من المصطلحات الكوفية في كتابه مصطلح (الخفض)[١]: ويقابل (الجر) عند البصريين[٢] وقد ذكره الشارح إذ قال:μوكان الأصمعي يخفض بـ(بينا) إذا صلح في موضعه(بين)ν[٣] وذكره في مواضع أخرى أيضا[٤].

ومنها مصطلح (الصلة)[٥]: ويقابله (الزائد) عند البصريين[٦] فعند ذكره قول الشاعر:

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[٧]

قال الشارح: μوما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهى التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته إبهاما وشياعا، كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتي في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ)[٨]ν[٩].

ومنها مصطلح (الكناية)[١٠]: ويقابله (الضمير) عند البصريين[١١] وقد ورد هذا المصطلح عند الشارح وهو يرد على الراوندي ويقول:μ فأما تأويله قول أمير المؤمنين X: (قتله الله وأنا معه)، على أن المراد به، الله أماته وسيميتنى، فبعيد من الصواب، لان لفظة (أنا) لا تكون كناية عن المفعول، وإنما تكون كناية عن الفاعلν[١٢]

ومنها مصطلح (ما لم يسم فاعله)[١٣]: ويقابله (نائب الفاعل) عند البصريين[١٤] فعند شرحه

---

(١) ظ:معاني القرآن، الفراء: ٢٠/٢ وقد استعمله البصريون أيضا ظ: المقتضب: ٣٣٢/٤؛ الأصول: ٣٥١/١.
(٢) ظ: مكانة الخليل بن أحمد في النحو، د. جعفر عباينة: ١٥٨
(٣) شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠/ ٥٢.
(٤) ظ: المصدر نفسه: ٢٤١/١١و١٤٣/١٣.
(٥) ظ:معاني القرآن، الفراء:٢٤٤/١ واستعمله سيبويه أيضا ظ: الكتاب: ٥٢٣/٣.
(٦)ظ: المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي:١٧٩؛ المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي:١٦٧.
(٧) ظ: ديوان أمرئ القيس: ١٧١؛ تهذيب اللغة: ٨٣٠١؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٥/٩؛ لسان العرب: ٥٢٢/٢.
(٨) سورة النساء: ١٥٥.
(٩) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٥/٩.
(١٠) ظ:معاني القرآن، الفراء: ١٩/١و٨٢/٢ وقد استعمله البصريون أيضا المقتضب: ١٢٣/٣.
(١١) ظ: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٦٧.
(١٢) شرح نهج البلاغة، الشارح:٦٧/٣:
(١٣) ظ:معاني القرآن، الفراء: ٣٠١/١ وقد استعمله البصريون أيضا،ظ: المقتضب: ٢/٢و٢٠٣؛ الأصول في النحو:٢٢٨/٢و٣٤٩؛ الخصائص: ٢١٩/٢.
(١٤) ظ: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٦٧.

أمير المؤمنين عليه السلام إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَنْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نُفْتَتَنَ عَنْ دِينِكَ[1]، قال الشارح: ونفتتن على ما لم يسم فاعله نصاب بفتنة تضلنا عن الدين[2]، وقد كرر الشارح ذكر هذا المصطلح في مواضع أخرى[3].

ومنها مصطلح المستقبل[4]: ويقابله (المضارع) عند البصريين[5] فعند شرحه قول أمير المؤمنين عليه السلام لاَ يَزَالُونَ حَتَّى لاَ يَدَعُوا للهِ مُحَرَّماً إِلاَّ اسْتَحَلُّوهُ[6]، قال الشارح: ولا يصح ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن(زال) بمعنى تحرك وانتقل، فلا تكون محتاجة إلى خبر، بل تكون تامة في نفسها، لان تلك مستقبلها يزول بالواو، وهاهنا بالألف لا يزالون، فهي الناقصة التي لم تأت تامة قط[7].

وقد ذكر أيضا مصطلح (المفسر)[8]: ويقابل (التمييز) عند البصريين[9] وقد نقل الشارح قول الفراء وفيه هذا المصطلح فقال: وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسرا[10].

---

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٤/١١.
(2) المصدر نفسه: ٨٧/١١.
(3) ظ: المصدر نفسه: ٧٦/٢و١٤٧/٥و٣٤٧/٦و٤١٤ و٤٤٥ و٦٨/٧و١٠٦و٢٧١/٨و١٤٠/٩و١١٦/١١ و١٣٣/١٣ و٢٤٤/١٧.
(4) ظ:معاني القرآن، الفراء:١/ ١٦٥ وقد استعمله البصريون،ظ: المقتضب: ١٤٩/١و ١٧٥/٢؛الأصول في النحو ٤٢٦/١.
(5) ظ: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٦٧.
(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/٧.
(7) المصدر نفسه:٧٨/٧.
(8) ظ:معاني القرآن، الفراء: ٧٩/١ و٢٢٥.
(9) ظ: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٦٧.
(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١ /٢٦٧

الفصل الأول: المرفوعات من الأسماء:

المبحث الأول: المبتدأ والخبر:

قال سيبويه: μالمبتدأ والمبني عليه رفع... فهو مسند ومسند إليهν[١]. ويقصد بالمبنى على المبتدأ الخبر، والمسند والمسند إليه لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بدا[٢] وإذ يسميهما النحاة المبتدأ والخبر يسميهما المناطقة الموضوع والمحمول[٣] ويسميهما المتكلمون الوصف والموصوف[٤].

المطلب الأول: المبتدأ:

يعرف المبتدأ بأنه: μكل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلامν[٥] وقيل هو: μما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ بهν[٦]وعرفه أبو البقاء العكبري بأنه: μلاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديرا المسند إليه خبر أو ما يسد مسدهν[٧] والمبتدأ هو المسند إليه وهو موضوع الكلام المتحدث عنه[٨] وقد ذكر الشارح بعض موضوعات المبتدأ سنعرض لها بالشكل الآتي:

١: عامل الرفع في المبتدأ:

اختلف في عامل الرفع في المبتدأ على خمسة أوجه[٩].

الأول: أنه الابتداء[١٠] وهو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا وهو قول المحققين وإليه ذهب جمهور البصريين.

الثاني: أن العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه[١١].

الثالث: أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار[١٢].

الرابع: وهو قول الكوفيين إن العامل فيه الخبر لأنهم قالوا: ترافعا[١].

---

[١] الكتاب:١٢٦/٢.
[٢] ظ: المصدر نفسه: ٢٣/١.
[٣] ظ: رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ): ٦٨؛إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(ت١١٨٢هـ): ١٤١.
[٤] ظ: المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد(ت٥٠٥هـ): ٢٩.
[٥] الكتاب: ١٢٦/٢.
[٦]الأصول في النحو: ٥٨/١.
[٧]اللباب ١:/ ٢٢٣ وظ: شرح قطر الندى ١١٦.
[٨] ظ: رسالتان في اللغة: ٦٨.
[٩] ظ: اللباب: ١/ ١٢٥ـ ١٢٦.
[١٠] ظ: الكتاب ١٢٧/٢؛ اللمع في العربية: ٦٥
[١١] ظ: المفصل: ٤٣؛ أسرار العربية: ٧٩، ٨٠؛ الإنصاف: ٤٦/١ ؛ أوضح المسالك: ١٩٤/١.
[١٢]ظ: اللباب: ١٢٦/١.

الخامس: وينسب: أيضا إلى الكوفيين أن العامل فيه العائد من الخبر. والشارح يذهب إلى القول الأول وقد ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين ∆:وَايْمُ اللهِ لَتَجِدُنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوْءٍ بَعْدِيν[٢]. قال الشارح: µ(وأيم الله)، .... مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير ليمن الله قسميν[٣]وسيأتي الكلام عليه عند بحث حذف الخبر.

ومثله قول أمير المؤمنين ∆:فَعَلَى مُبْلِبِلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وسَالِبِ نُفُوسِ الْجَبَابِرَةِ... إِشْخَاصُهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرْضِ وَالْحِسَابِν[٤]. قال الشارح: µو(إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلبل أجسام الملوك)ν[٥]وسيأتي الحديث في هذه المسألة عند الكلام على تقديم الخبر.

والملاحظ أن دأب علماء النحو واللغة بغالبيتهم العظمى أن يذكروا أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء تبعا لرأي البصريين[٦]، لكن ابن مضاء عد الاختلاف في رافع المبتدأ مما لا يفيد نطقا[٧]، وذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أن الضمة علامة الإسناد وكل مسند إليه مرفوع وتظهر عليه الضمة ومنها المبتدأ فلا حاجة إلى عامل آخر[٨].

فالمبتدأ مرفوع هكذا هو في استعمالات اللغة وفي القرآن الكريم والشعر وعند كل من يعتد بعربيته ففيم البحث عن رافعه؟ هكذا هو فلنستعمله كما هو، فليس في كونه مرفوعا بالابتداء أو بالخبر أو بأي سبب آخر. ما يفيد الناطق أو السامع شيئا.

٢: الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأمور ومسوغات أجملها بعض النحاة، وفصّلها آخرون حتى أوصلها بعضهم إلى ما يزيد على ثلاثين موضعا[٩]، وأرجع بعضهم كل هذه المسوغات إلى الخصوص والعموم[١٠] ولعل السبب في عدم

---

[١] ظ: المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري(ت٧٦١هـ): ٣٤؛ أوضح المسالك: ١٩٤/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٤/٧

[٣]المصدر نفسه:٥٤/٧.

[٤]المصدر نفسه:٢٨/١٤.

[٥] المصدر نفسه: ٣٠/١٤ وظ:١٤٤/٥و٥٤/٧و٢١٦/١٢و١٦٤/١٣و٢٦٠/١٦و٥٢/٢٠..

[٦] ظ: الخصائص: ١٨/١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٢٧/١.

[٧] ظ: الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ): ١٦٤.

[٨] ظ: إحياء النحو العربي، إبراهيم مصطفى: ٤٢-٥٣؛إنصاف الأصناف وبعده النحوالمختزل،حميد الخالصي: ٥٠.

[٩] ظ: الخصائص: ٣١٩/١؛ المفصل: ٤٣؛ اللباب: ١٣١/١؛ شرح قطر الندى: ١١٨؛ شرح ابن عقيل: ١١٨/١؛ مغني اللبيب: ٦٠٨.

[١٠] ظ: شرح شذور الذهب: ٢٣٥؛ شرح قطر الندى: ١١٨.

جواز الابتداء بالنكرة كونها مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد[1] وقد ذكر الشارح أحد مسوغات الابتداء بالنكرة عند شرحه قولهΔ: µأَقَمّا الآنَ وَقَدِ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ، وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ، فَامْرُؤٌ وَمَا اخْتَارَν[2] قال الشارح: µوامرؤ مبتدأ وإن كان نكرة، كقولهم: (شر أهر ذا ناب)، لحصول الفائدة، والواو بمعنى (مع)، وهي وما بعدها الخبر، وما مصدرية، أي امرؤ مع اختيارهν[3]. ولم يختلف الشراح أن (امرؤٌ) مبتدأ[4]، إلا البيهقي الخراساني[5]؛ فانه قال:µويروى دع امرأ وما اختارν[6]، وعرض بعضهم إلى مسوغ هذا الابتداء فلفظة (امرؤ) نكرة، فقالوا إنها مرادٌ بها العموم[7]، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة، أي (كل امرئ)، أما الشارح فقد اكتفى بتشبيه الأمر بـ(شرٌّ أهر ذا ناب)[8]، وهو مثل مشهور عند النحويين وفيه تأويلان: الأول: أن (شر) في معنى المحصور، أو فيه معنى النفي والتقدير: (ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ)[9]، فلذلك ساغ الابتداء به، وهذا لاينسجم مع الكلام الذي نحن بصدده ويتعذر تقديره خصوصا مع قول الشارح: الواو وما بعدها خبر المبتدأ. والثاني: أن (شر) موصوف تقديرا والتقدير: (شرٌّ عظيمٌ أهرّ ذا ناب)، وعلى هذا فتقدير (أمرؤ وما اختار)، (امرؤ عظيم واختياره)[10]، أو يقدر بدل عظيم أيٌّ لفظ مناسب للمعنى لأن المقام ليس مقام المدح، والظاهر وجود أكثر من مسوغ واحد في هذا الكلام، فـ(امرؤ) يفهم منها العموم، لأنها نكرة في سياق الشرط[11]، وكذلك يمكن أن يقدر لها وصف محذوف كما مثل له الشارح، ولما كان في التقدير بعض التكلف، فقد انتفت الحاجة إليه، لأن هذه النكرة دالة على العموم ويكفي ذلك في تسويغ الابتداء بها، فلا حاجة إلى ما ذهب إليه الشارح من استشهاده بالمثل المذكور.

٣: حذف المبتدأ:

لا بد من المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية معا لتحصل الفائدة، ولكن قرينة لفظية أو حالية قد

---

[1] ظ: شرح قطر الندى: ١١٧.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٢/١٨.
[3] المصدر نفسه: ١٢٣/١٨.
[4] ظ: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة:الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي (قطب الدين الكيدري) (فرغ منه ٥٧٦ هـ): ٦٥٦/٢؛ مصباح السالكين(الكبير)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني(ت٦٧٩هـ): ٢٤٧/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٣/٢١.
[5] هو الوزير العلامة أبو الحسن علي بن أبي القاسم زيد بن أميرك محمد البيهقي النيسابوري فريد خراسان، يتصل نسبه بخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، له مؤلفات كثيرة منها (معارج نهج البلاغة) الذي قال فيه أنه أول من ألف في شرح النهج، ت٥٦٥هـ ظ: سير أعلام النبلاء:٥٨٥/٢٠؛ الغدير:١٨٦/٤.
[6] معارج نهج البلاغة، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد البيهقي فريد خراسان: ٤٠٣.
[7] ظ: المصدرنفسه والصفحة نفسها ؛ منهاج البراعة، الخوئي، ٣٣/٢١.
[8] مجمع الأمثال: ٣٧٠/١.
[9] ظ: الأصول في النحو: ٩٩/١؛ الخصائص: ٣١٩/١؛ اللباب: ١٣١/١.
[10] ظ: المفصل: ٤٣؛ شرح قطر الندى: ٣٢٢؛ مغني اللبيب:٦٠٩.
[11] ظ: قضايا لغوية قرآنية، د.عبد الأمير زاهد: ١١٨.

تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ فما اللفظ إلا وسيلة لإبلاغ المعنى للمتلقي فإذا وصل المعنى بأية دلالة أخرى جاز حذف اللفظ ويكون مرادا حكما وتقديرا[١] قال ابن مالك:

وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ، كما تقولُ (زيدٌ) بعدَ (منْ عندكما)[٢]

وقد فصل النحاة مواطن حذف المبتدأ وجوبا[٣] وجوازا[٤]. واختلف فيما إذا دار الأمر بين حذف المبتدأ أو الخبر، فقيل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية، ولأن الحذف أليق بالإعجاز[٥]، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة[٦].

وقد عرض الشارح لحذف المبتدأ عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μإِنْ تُؤَمَّلْ فَخَيْرُ مَأْمُول، وَإِنْ تُرْجَ فأَكْرَمُ مَرْجُوٍّν[٧]. قال الشارح: μوخير: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فأنت خير مأمولν[٨] فوافقه على إعرابه المجلسي (ت١١١١هـ)[٩] في بحاره[١٠] والخوئي(ت١٣٢٥هـ)[١١] في منهاجه[١٢] ومغنية في ظلاله[١٣].

وحذف المبتدأ جائز إذا دل عليه دليل[١٤] فنائب الفاعل المستتر في (تؤمل) تقديره: أنت هو المبتدأ المحذوف ذاته ومثله قوله تعالى:(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[١٥] وكما ترى فالحذف في الموضعين بعد فاء الجزاء وهو كثير[١٦] ومستحسن هنا لدلالة ما قبله عليه. وقد يقال لم لا يكون (فخير) مبتدأ وخبره محذوف لأن فاء الجزاء حقها أن تدخل على المبتدأ ظاهرا ولاسيما أن (خير) مخصصة بالإضافة ثم قد اتصلت بها فاء الجزاء فساغ الابتداء بها نكرة؛ والجواب إن المقدر بدلالة ما قبله عليه معرفة وهي أولى أن تكون مبتدأ من نكرة مسوغة، ثم إن

---

[١] ظ: الخصائص،: ٣٦٠/٢؛ اللمع في العربية: ٣٠؛ المفصل: ٤٤؛ شرح ابن عقيل: ٢٤٤/١؛ شرح قطر الندى: ١٢٥ـ١٢٦.
[٢] شرح ابن عقيل: ٢٤٣/١.
[٣] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٤٤/١ـ٢٥٦؛ أوضح المسالك: ٢١٨/١و٢١٩.
[٤] ظ: مغني اللبيب: ٨٢٢/١.
[٥] ظ: الخصائص: ٣٦٢/٢.
[٦] ظ: مغني اللبيب: ٨٠٥/١
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٤/٧.
[٨] المصدر نفسه:٥٤/٧.
[٩] هو الشيخ محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الشهير بالمجلسي كان إماما في الحديث له كتب كثيرة أهمها كتاب بحار الأنوار من ١١٠ أجزاء، ت١١١١هـ
[١٠] ظ: البحار: ١٥٧/٥٤.
[١١] هو الميرزا حبيب الله بن محمد بن هاشم الخوئي، درس في النجف الأشرف، وله كتب كثيرة منها، حاشية على القوانين، والجنة الواقية، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حمله إلى السلطان مظفر الدين شاه، ت١٣٢٥هـ.ظ: مرآة الكتب، ثقة الإسلام التبريزي(ت١٣٣٠هـ): ٤٨٣.
[١٢] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٩٥/٧.
[١٣] ظ في ظلال نهج البلاغة، الشيخ محمد جواد مغنية: ٨٩/٢.
[١٤] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٤٤/١.
[١٥] سورة فصلت/٤٦.
[١٦] ظ: مغني اللبيب: ٨٢٢/١.

مذهب بعض العلماء أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر؛ فكيف به مع نكرة؟ وقد راجعت مسوغات الابتداء في بعض المصادر[١] فلم أجد نكرة ابتدأ بها وخبرها معرفة، فيشترط عند الابتداء بالنكرة أن لا يكون خبرها معرفة[٢].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μفَإِنَّ قَدْ أَوْضَحَ سَبِيلَ الْحَقِّ وَأَنَارَ طُرُقَهُ، فَشِقْوَةٌ لَازِمَةٌ، أَوْ سَعَادَةٌ دَائِمَةٌ!ν[٣] قال الشارح: μ(فشقوة لازمة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فغايتكم أو فجزاؤكم، أو فشأنكمν[٤]. لكن الخوئي أورد وجهين آخرين زيادة على قول الشارح فقد جوز أن تكون (شقوة وسعادة) مبتدأين محذوفي الخبر إذ هما موصوفتان فيجوز الابتداء بهما على الرغم من تنكيرهما فيكون التقدير: فشقوة لازمة لمن نكب عنها أو سعادة دائمة لمن سلكها وجوز أن يكونا فاعلين لفعل محذوف[٥]. ورفض الشوشتري الرأي الأخير وبين أن تقدير الفعل للفاعل إنما يكون في مثل: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[٦] ومثل: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[٧] أي: مع وجود أداة مختصة بالأفعال دخلت على اسم لا في كل موضع، وأجاز الوجهين الآخرين وقال: إن شقوة في الإعراب كقوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[٨] إما مبتدأ يقدر له خبر أو خبر يقدر له مبتدأ[٩]. ورجح محمد جواد مغنية الوجه الذي ذكره ابن أبي الحديد[١٠]، وهو الأرجح؛ المعنى به واتزانه وجماله، ثم أن الوجه الآخر خروج عن أصل الابتداء بالمعرفة إلى الابتداء بالنكرة فإذا اجتمع مع الخروج عن أصل الذكر إلى الحذف كان الوجه الأول أقرب لخروجه عن أصل واحد فقط.

ومما ذكره ابن أبي الحديد من حذف المبتدأ أيضا قول أمير المؤمنين Δ: μفَسِّراً جُمَلَهُ، وَمُبَيِّناً غَوَامِضَهُ بَيْنَ مَأْخُوذ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، وَمُوَسَّع عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ، وَبَيْنَ مُثْبَت فِي الْكِتَابِ فَرْضُهُ، وَمَعْلُوم فِي السُّنَّةِ نَسْخُهُ، وَوَاجب فِي السُّنَّةِ أَخْذُهُ، وَمُرَخَّص فِي الْكِتَابِ تَرْكُهُ، وَبَيْنَ وَاجِب بِوَقْتِهِ، وَزَائِل فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبَايَنٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ، مِنْ كَبِير أَوْعَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِير أَرْصَدَ لَهُ غُفْرَانَهُ، وَبَيْنَ مَقْبُول فِي أَدْنَاهُ، وَمُوَسَّع فِي أَقْصَاهُν[١١]، إذ قال: μ(ومباين بين الواجب أن يكون (ومباين) بالرفع لا بالجر، فإنه ليس معطوفا على ما قبله، ألا ترى أن جميع ما

---

(١) ظ:مغني اللبيب: ٢١٧/١ـ ٢٢٧؛ أوضح المسالك: ٢٠٣/١ـ٢٠٥.
(٢) ظ: الأصول في النحو: ٦٧/١.
(٣) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٩/٩.
(٤) المصدر نفسه: ٢١٤/٩.
(٥) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣١٥/٩.
(٦) التوبة/٦.
(٧) الانشقاق/١.
(٨) يوسف/ ١٨؛ ظ: المفصل: ٤٦؛ إملاء ما من به الرحمن ٥٠/٢؛ مغني اللبيب: ٧٢٥/١و ٨٠٦و ٨٢٦.
(٩) ظ: بهج الصباغة: ١٧٢/١٢.
(١٠) ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٤١٥/٢.
(١١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٧/١.

قبله يستدعى الشيء وضده، أو الشيء ونقيضه؟ وقوله: (ومباين بين محارمه) لا نقيض ولا ضد له . لانه ليس القرآن العزيز على قسمين: أحدهما مباين بين محارمه والآخر غير مباين، فإن ذلك لا يجوز فوجب رفع (مباين)، وأن يكون خبر مبتدأ محذوفν[١].

ووافقه على رأيه هذا جملة من الشراح منهم محمد عبده[٢] والشيخ محمد جواد مغنية[٣] والشوشتري[٤]، في حين ذهب ابن ميثم(ت٦٧٩هـ)[٥]، إلى أن (مباين) عطف على المجرورات السابقة وأن في معنى الكلام وتقديره لطفا لأن المحارم هي محال الحكم المسمى بالحرمة، فصار المعنى: وبين حكم مباين بين محالة[٦]. وذهب إلى هذا الرأي أيضا الخوئي[٧]، ورد على الشارح المعتزلي إعراب الرفع وتعليلاته فقال: إن أراد أن (بين) لا تضاف إلا إلى نقيضين أو ضدين فقد ورد أنها تضاف إلى شيء واحد يقوم مقام شيئين كما في قوله تعالى:(عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)[٨] وإن أراد لزوم أن يكون لـ(مباين) ضد أو نقيض كسابقاته فما الذي أوجب ذلك وقد قال بعده (بين محارمه) إذ لم يذكر له ضد ولا نقيض؛ فان قيل: المحارم ليس شيئا واحدا بل بيّن أنها كبيرة وصغيرة فيجاب: بأن (المباين) ليس شيئا واحدا شخصيا، بل هو مثل المحارم، يعني أن الحرمة المباينة بين المحارم تابعة في تعدد الأفراد. ثم رد عليه زعمه أن القرآن العزيز ليس على قسمين: مباين وغير مباين؛ فقال: إن الكتاب ليس منحصرا في المباين، بل فيه جدل، وقصص، ومثل، وأحكام، وترغيب وترهيب وغيرها؛ ثم احتج أيضا بالسياق في تأييد رواية الجر[٩].

وقد ردّ الشوشتري رواية الجر ونسب قول ابن ميثم إلى التكلف الذي لا ينبغي أن يحمل معنى كلام أمير المؤمنين Δ على مثله كما نسب تعليلات الخوئي إلى الخلط؛ بعد أن انتصر لرأي ابن أبي الحديد ورواية الرفع، ثم أبدى ظنه أنه وقع في الكلام تبدل وان قوله:(مباين...الخ) كان بعد قوله: (وبين مقبول في أدناه)[١٠].

ويبدو أن رواية الرفع أرجح وأيسر في الفهم واقل تعسفا في التقدير وأليق ببلاغة كلام أمير المؤمنين Δ. فالمقدر: والكتاب مباينٌ بين محارمه فيستقيم الكلام ثم يعود إلى تقسيمه الأول تقسيم

---

[١] المصدر نفسه: ١٢٢/١.
[٢] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٣٢/١
[٣] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٦٥/١.
[٤] ظ: بهج الصباغة: ١٧/١٣.
[٥] هوكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني الفيلسوف المحقق، تبادل العلم والإجازة مع الخواجة نصير الدين الطوسي، له كتب كثيرة، منها، شرح نهج البلاغة، المسمى مصباح السالكين، واختصره أيضا في كتاب أصغر منه، ت٦٧٩هـ، ظ: طرائف المقال، العلامة السيد علي أصغر الجابلقي(ت١٣١٣هـ): ٤٤٩/٢-٤٥٣.
[٦] مصباح السالكين (الوسيط)، ابن ميثم البحراني: ٨٢؛ بهج الصباغة: ١٧/١٣.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٧٧/٢.
[٨] سورة البقرة/٦٨.
[٩] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٧٧/٢.
[١٠] ظ: بهج الصباغة: ١٧/١٣- ١٨.

الأضداد والنقائض فيقول: (وبين مقبول في أدناه وموسع في أقصاه).

ومثله قول أمير المؤمنين: μ أَدْحَضُ مَسْؤُلٍ حُجَّةً، وَأَقْطَعُ مُعْتَرٍّ مَعْذِرَةً ν [1]. قال الشارح: μ(أدحض مسؤول حجة) المبتدأ محذوف والحجة الداحضة الباطلةν[2].

وكلام أمير المؤمنين Δهذا قاله عند تلاوته: (يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)[3][4] ولم يختلف شارحو النهج في هذا الموضع فالكيدري البيهقي[5] قبل ابن أبي الحديد ذكر أن (أدحض) خبر مبتدأ محذوف أي هو أدحض والضمير عائد إلى المخاطب في الآية[6]، ولم يباينه ابن ميثم البحراني إلا انه قال: التقدير: الإنسان عند سؤال ربه له ما غرك بربك الكريم أدحض مسؤول حجة[7] وباقي الشراح كالخوئي ومحمد جواد مغنية في وجه ومحمد أبو الفضل إبراهيم في وجه[8] اختاروا تقدير: هو أدحض مسؤول حجة ووافقوا الكيدري في تقديره، أما محمد عبده والشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم في وجه آخر ومغنية في وجه آخر أيضا فقد قدروا المبتدأ المحذوف كما قدره ابن ميثم: الإنسان أدحض مسؤول حجة[9]. ويبدو لي أن تقدير مبتدأ محذوف في هذه المسألة مما لا حياد عنه ويعضد هذا التقدير دلالة الآية الكريمة قبله عليه، أما تقدير: (الإنسان) أو الضمير (هو) العائد عليه فليس ثمة فرق ذو بال فالمعنى واحد فان قيل: الضمير أكثر اختصارا من تكرار اللفظ قيل: لما كان هذا مقدرا عن المحذوف فلا اختصار ولا إطناب.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μتِجَارَةٌ مَرْبِحَةٌ، يَسَّرَهَا لَهُمْ رَبُّهُمν[10]. قال الشارح: μتجارة مربحة، أي تجارتهم تجارة مربحة، فحذف المبتدأ. وروى: (تجارة مربحة)، بالنصب على أنه مصدر محذوف الفعلν[11]. فنحن أمام روايتين ورواية الرفع هي المقدمة كما يبدو فقد قدمها الشارح في إعرابه وبها جاء كتابه، وكذلك قدمها الخوئي في

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٣٨/١١.
[2] المصدر نفسه: ٢٤٠/١١.
[3] سورة الانفطار/٦.
[4] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٣٨/١١.
[5] الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي الشهير بقطب الدين الكيدري، عالم جليل له مؤلفات كثيرة، منها (حدائق الحقائق) في شرح نهج البلاغة، فرغ منه في سنة ٥٧٦هـ .ظ: الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم)، السيد محمد مهدي بحر العلوم(ت١٢١٢هـ): ٢٤٢/٣؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ): ٤٦/١٨.
[6] ظ: حدائق الحقائق: ٢٤٠/٢.
[7] ظ: مصباح السالكين (الشرح الكبير): ٧٧/٤.
[8] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٧١/١٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٠٦/٣؛ نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم:٤٥/٢.
[9] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٤٧٦/١؛ بهج الصباغة: ١٨٦/١٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤٥/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٠٦/٣.
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٣/١٠
[11] المصدر نفسه: ١٤٢/١٠.

الإعراب ووافق الشارح فيه[١]، واكتفى بها محمد جواد مغنية وأعرب في ضوئها ولم يختلف مع الشارح في الإعراب لكنه قال في تقدير المبتدأ المحذوف: أي تلك أو تجارتهم تجارة مربحة[٢].

أما رواية النصب فقد تبناها الراوندي والكيدري والمجلسي ولم يذكروا رواية الرفع، وذكروا وجوها في إعرابها منها البدلية من (راحة) قبلها أو النصب على المدح أو على الحال أو على تقدير فعل: اتجروا تجارة[٣]، أو على المصدر إما لفعل محذوف كما ذهب إليه الشارح والخوئي، والكيدري[٤] في أحد الوجوه التي ذكرها، أو على المصدر ولكن من معنى الكلام السابق لأن معنى صبروا أياما قليلة أعقبهم راحة طويلة يدل على أنهم اتجروا بذلك[٥].

والذي نحن بصدده رواية الرفع والتي لم يختلف الشراح في إعرابها وان (تجارة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: تجارتهم تجارة مربحة، وهو رأي سديد لدلالة ما قبله عليه ودلالة لفظ التجارة في الخبر عليه أيضا، وهو المفهوم من السياق، وفيه من الجمال والاختصار وحسن الدلالة الذي أسهم الحذف في إبرازه الشيء الكثير. ولولا سياق الكلام وما فهم منه لأمكن أن تكون جملة (يسرها لهم) خبرا لـ(تجارة) ولاسيما أنها وصفت بـ(مربحة)، وصلحت للابتداء بها ولكن السياق يأباه فأصبحت جملة (يسّرها لهم) صفة لـ(تجارة)، وتكون صفة بعد صفة.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: µفَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ ذلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُν[٦]، قال الشارح: µفان قلت: التوراة والإنجيل قبله، فكيف جعلهما بين يديه؟ قلت أحد جزأي الصلة محذوف وهو المبتدأ، والتقدير بتصديق الذي هو بين يديه وهو ضمير القرآن، أي بتصديق الذي القرآن بين يديه، وحذف أحد جزأي الصلة هاهنا كما حذفه في قوله تعالى(تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً)[٧] في قراءة من جعله اسما مرفوعا[٨]، وأيضا فان العرب تستعمل (بين يديه) بمعنى (قبل) قال تعالى: (بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ)[٩]، أي قبلهν[١٠] وعلى المعنى الأخير فلا مشكلة أي بتصديق القرآن الذي التوراة والإنجيل

---

[١] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.
[٢] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٦٤/٣.
[٣] ظ: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي(ت٥٧٣هـ): ٢٧٧/٢؛ حدائق الحقائق: ١٣٣/٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي: ٣٥١/٢.
[٤] ظ: حدائق الحقائق: ١٣٣/٢؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٢/١٠؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢؛.
[٥] ظ: حدائق الحقائق: ١٣٣/٢.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٢١٧؛ وظ: صفوة شروح نهج البلاغة: ٣٦٩.
[٧] سورة الأنعام/١٥٤.
[٨] لم تذكرها كتب القراءات المشهورة كالسبعة، والحجة، والتيسير، وحرز الأماني، وأصول القراءات، وإتحاف فضلاء البشر ولكن ذكرها المفسرون ونسبوها إلى يحيى بن عمر.ظ: جامع البيان: ٩١/٨؛ تفسير السمعاني: ١٥٨/٢؛ الكشاف: ٧٧/٢؛ التفسير الكبير: ٤/١٤
[٩] سورة سبأ:٤٦
[١٠] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٢١٧ و٢١٨

بين يديه (قبله) والى هذا المعنى ذهب ابن ميثم[١]والثعالبي[٢] والجلالان[٣] والشوشتري[٤] وفسره الزجاج بالبعث والنشور[٥] ليكون المعنى على رسله أي: بتصديق البعث الذي وراءه. فيما ذهب النسفي إلى انه قيل لما قبل الشيء هو بين يديه لأن ما تأخر منه يكون وراءه وخلفه[٦] وأما الرأي الأول الذي ذهب إليه الشارح فقد أشار إليه النحاس[٧]، وهو تقدير مبتدأ محذوف هو ضمير القرآن وهو مصدر الصلة. لكن الآية التي استشهد بها الشارح قد أشبهت ما نحن فيه من حذف صدر الصلة، واختلفت في أن صدر صلتها عائد ولا يجوز حذفه عند البصريين إلا إذا كان الموصول (أيا)، أو طالت الصلة وليس في الآية شيءٌ منهما[٨]، وذهب ابن مالك وابن عقيل إلى جوازه على قلـّة[٩]، وأجازه الكوفيون على الإطلاق وقاسوا عليه[١٠].

ومثله ما ذكره في بيان قوله تعالى(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)[١١]. قال الشارح بعد أن رجح الوقوف على العلم، وقال ما الفائدة إذن من المتشابه إذا لم يفهمه المكلفون، وشبهه بخطاب العربي بالزنجية قال: μفإن قلت: فما الذي يكون موضع (يقولون) من الإعراب؟ قلت: يمكن أن يكون نصبا على أنه حال من الراسخين، ويمكن أن يكون كلاما مستأنفا، أي هؤلاء العالمون بالتأويل، يقولون آمنا بهν[١٢]. وقداختلف المفسرون أشد الاختلاف في هذه الآية فمن وقف على كلمة (الله) مستأنفا الكلام بعده جاعلا الواو للاستئناف، قد حصر العلم بالمتشابه بالله تعالى والمتشابه عندهم مثل وقت قيام الساعة، وانقضاء مدة أجل محمد1 وأمته، وما هو كائن وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله دون سواه[١٣]، وهو قول الأكثرين كابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو مذهب الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيد وغيرهم[١٤]وهو قول

---

[١] ظ: مصباح السالكين(الوسيط): ١٣٣.
[٢] ظ: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت٨٧٥هـ):٤٩٣/٢.
[٣] ظ: تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي: ١٧٧.
[٤] ظ: بهج الصباغة: ٧٣/١٣.
[٥] ظ: زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت٥٩٧هـ): ٢٩/٤.
[٦] ظ: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(ت٧١٠هـ): ٢٨٥/١.
[٧] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٣٩٣/٣.
[٨] ظ: منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٦٥/١.
[٩] ظ: شرح ابن عقيل: ١٦٤/١-١٦٥.
[١٠] ظ: شرح ابن عقيل: ١٦٥/١؛ منحة الجليل: ١٦٥/١.
[١١] سورة آل عمران/ ٧.
[١٢] شرح نهج البلاغة: الشارح: ٤٠٤/٦.
[١٣] ظ: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر(ت٣١٠هـ): ٢٤٨/٣؛ مجمع البيان: ٢٤١/٢.
[١٤] ظ: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ): ١٦/٤.

الحنفية[١]وعليه مالك والطبري[٢]وذهب إليه أيضا الطباطبائي وقال: والمعنى أن الناس قسمان في الأخذ بكتاب الله: فمنهم من يتبع ما تشابه منه ومنهم من يقول إذا تشابه عليه شيء منه: آمنا به كل من عند ربنا وإنما اختلفا لاختلافهم من جهة زيغ القلب ورسوخ العلم. وقال أيضا: لو كان الواو للعطف وتشريك الراسخين في العلم بالتأويل كان أحقهم رسول الله وكان حق الكلام أن يقال: وما يعلم تأويله إلا الله ورسوله والراسخون في العلم[٣] وذهب إلى هذا الرأي السيد مير محمدي وقال: الراسخون يعلمون بالتأويل، لكن لا لأن آية آل عمران تدل على ذلك بنفسها بل لدلالة الروايات والأخبار[٤].

وأما الرأي الذي ذهب إليه الشارح فقد نسبه هو لابن عباس وهو أيضا قول الشافعية، ومعظم مفسري الشيعة[٥]ومكي[٦] ورد عليهم خصومهم إعرابهم (يقولون) حالا بأن العرب لا تضمر الفعل والمفعول معا ولا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: عبد الله راكبا بمعنى أقبل عبد الله راكبا[٧].

وأجابوا: بان الفعل موجود وهو قوله (وما يعلم تأويله) ولكنه جاء الحال من المعطوف وهو قوله: (والراسخون) دون المعطوف عليه وهو قوله: (الله) وذلك جائز في العربية[٨].

وتخلصا من هذا الأشكال فقد ذكر الشارح في (يقولون) وجهين من الإعراب الأول: كونه حالاً والثاني: كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا به. وفي هذا أيضا إشكال فما الدليل على أن هناك محذوفا وأن المحذوف تقديره: العالمون بالتأويل؛لكن ظاهر الآية يقول بالاستئناف كما ذهب إليه السيد الطباطبائي وأن العلم بالتأويل مقصور على الله تعالى. وورود الاستثناء عليه جائز كما أن الآيات الدالة على انحصار علم الغيب عليه تعالى[٩] ورد عليها الاستثناء في قوله تعالى:(عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلاَّ مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)[١٠].

وفي الاستئناف حمل على الظاهر والشائع في لغة العرب، وتجنب للتقدير وتيسير للإعراب وما ذكره الشارح من عدم الاستفادة من المتشابه مع عدم وجود من يفهمه لا يستقيم مع جواز

---

[١] ظ: الميزان في تفسير القرآن، العلامة محمد حسين الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ): ٤٩/٣.
[٢] ظ: فتح القدير: ٣١٥/١.
[٣] ظ:الميزان: ٤٩/٣.
[٤] ظ: بحوث في تاريخ القرآن، أبو الفضل مير محمدي الزرندي: ٢٦٣.
[٥] ظ: الميزان: ٤٩/٣.
[٦] ظ: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد(ت٤٣٧هـ):١٤٩/١.
[٧] ظ: الجامع لأحكام القرآن: ١٦/٤.
[٨] ظ: فتح القدير: ٣١٥/١.
[٩] ظ: سورة الأعراف/١٨٨؛ يونس/٢٠؛ الطور/٤١.
[١٠] سورة الجن/٢٦.

الاستثناء عليه بالأحاديث والأخبار الواردة ومع تفسير المتشابه بعلم الساعة وأمر الروح وخروج الشمس من المغرب وغيرها.

المطلب الثاني: الخبر:

الخبر: μهو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماν[١] وعرفه ابن جني بأنه: μما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنهν[٢] وقال ابن هشام: μهو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصفν[٣]ويقصد بالوصف الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر على الشروط التي ذكرها النحاة، وهو المسند[٤] وهو المحمول عند المناطقة، وهو الوصف عند المتكلمين[٥]، والخبر على إطلاقه هو خبر المبتدأ، فإذا قيدته بأنه خبر (كان) أو (إن) أو غير ذلك كان خبرا لتلك النواسخ وقد عرض الشارح لبعض موضوعات الخبر أصنفها على الوجه الآتي.

١: الخبر جملة طلبية:

يأتي الخبر جملةً اسمية أو فعلية، ولكن ابن الأنباري وبعض الكوفيين قالوا: لا يصح أن تكون الجملة الطلبية خبرا؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، ونسبهم الرضي الاستراباذي إلى الوهم وقال: ليس المقصود بالخبر الذي لا يحتمل الصدق والكذب عند النحاة خبر المبتدأ، بل خبرالمبتدأ هو المجرد المسند[٦] المغاير للصفة المذكورة واستدل على جوازها بقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَبًا بِكُمْ)[٧] واستدل آخرون بقول الشاعر:

وجدُّ الفرزدقِ أتعسْ بهِ وَدَقَّ خياشيمَه الجندلُ[٨]

ويستدل له أيضا باتفاق النحويين على جواز الرفع في نحو قولهم: أما زيد فاضربه[٩]، واتفاقهم على جواز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة (نعم) وفاعلها وهي إنشائية[١٠] ؛لكن ابن هشام قال: هو خلاف القياس[١١]، وقال هو قليل[١٢] وقد أعرب الشارح الطلبية خبرا عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَμاللهَ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَمُحَمَّداً فَلاَ تُضَيِّعُوا

---

[١] الأصول في النحو: ١٣٩/١.
[٢] اللمع في العربية: ٢٦.
[٣] أوضح المسالك: ١٩٤/١.
[٤] ظ: الكتاب: ٢٣/١؛ المقتضب: ١٢٦/٤؛ أوضح المسالك: ٨٣/٢.
[٥]ظ: المستصفى: ٢٩؛ شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني(ت٧٩٢هـ):١٤٢/١.
[٦] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١.
[٧] سورة ص/٦٠.
[٨] البيت لرجل من بني عذرة يهجو الفرزدق، ظ: منحة الجليل: ٢٠٣/١.
[٩] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١.
[١٠] ظ: منحة الجليل: ٢٠٣/١.
[١١] ظ: شرح قطر الندى: ١٩٣.
[١٢] ظ: مغني اللبيب: ٤٩٦/١.

سُنَّتَهُν [1]، قال الشارح: μقوله: (فالله لا تشركوا به شيئا) الرواية المشهورة (فالله) بالنصب، وكذلك (محمداً) بتقدير فعل، لأن الوصية تستدعي الفعل بعدها، أي وحدوا الله، وقد روي بالرفع، وهو جائز على المبتدأ والخبرν[2]؛والإعراب كما ترى تبعا للرواية لكن الراوندي ذكر الروايتين وقال: μوالرفع أحسنν[3]. وخالفه الخوئي الرأي فرجح النصب وذكر أن الرفع يستلزم كون الجملة الطلبية خبرا[4]؛ولا أعرف علة ترجيح الراوندي للرفع إذ المعروف عند النحويين أن النصب في مثل هذه الحالة أرجح قال ابن مالك:

واختيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلبْ وبعد ما ايلاؤهُ الفعلَ غلبْ[5]

فالاسم المشغول عنه (الله) تلاه فعل طلبي (لا تشركوا) فيجوز الرفع والنصب لكن النصب أرجح هنا، لأن الإخبار بالجملة الطلبية عند الجمهور خلاف الأصل لكونها لا تحتمل الصدق والكذب[6]. وإنْ رده الرضي الاستراباذي فيما تقدم[7].

٢: الخبر الظرف:

قد يأتي الخبر محذوفا يدل عليه ظرف أو جار ومجرور متعلق به وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أم سلمةϑ لعائشة: μحتى تلقينه وأنت على تلك، أطوعُ ما تكونين لله إذا لزمتهν[8] قال الشارح: μأي: على تلك الحال... قولها:(أطوع ما تكونين لله إذا لزمته) (أطوع) مبتدأ و(إذا لزمته): خبر المبتدأ، والضمير في (لزمته) راجع إلى العهد والأمر الذي أمرت بهν[9]. فـ(إذا) ظرف زمان وتلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية وهي هنا متعلقه بمحذوف واجب الحذف، إما بمعنى (كائن) أو (مستقر) كما قرره الأخفش[10] فهو من قبيل الإخبار بالمفرد[11]، أو بمعنى (استقر، أو يستقر) كما عليه الأكثرون[12] وإما جواز الأمرين في التقدير كما عليه ابن مالك إذ قال:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرْ ناوين معنى كائنٍ أو استقرْ[13]

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٦/٩.
[2] المصدر نفسه: ١٢٠/٩.
[3] منهاج البراعة، الراوندي: ٧٦/٢.
[4] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١١٤/٩.
[5] ظ: شرح ابن عقيل: ٥٢٥/١.
[6] ظ: شرح قطر الندى: ١٩٣.
[7] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١.
[8] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٠/٦.
[9] المصدر نفسه: ٢٢٤/٦.
[10] ظ: شرح ابن عقيل: ٢١١/١.
[11] ظ: اللمع في العربية ٢٩؛ أوضح المسالك:٢٠١/١
[12] ظ: أسرار العربية: ٨٣؛ مغني اللبيب:١/ ٨٣.
[13] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٠٩/١.

ودأب على هذا التقدير كثير من النحاة قبله وبعده بإباحة الأمرين[١]. أما الكوفيون فلا يعلقون الظرف هنا بشيء وينصبونه على الخلاف لأنه ليس هو المبتدأ ولا كأنه هو[٢]؛وابن السراج يقول إن الإخبار بالظروف أو بالجار والمجرور قسم بذاته وليس من قبيل الجملة ولا المفرد[٣]، وأما ابن مضاء فقد عد هذا من مفرزات قضية العامل وإنما هما اسمان مكون منهما كلام مركب بينهما نسبة وعد حرف الجر هو النسبة بين المبتدأ والمجرور بعده[٤]. وهذا أيسر للفهم، وأبعد عن وعورة الفكر، وأهدى من ركوب التقدير عن الغيب فما هذا الكون العام الحتمي الذي حتم هذا التعسف وجر بالنحاة إلى هذا التكلف ثم أن المعربين في الغالب يكتفون بالإشارة إلى الظرف أو الجار والمجرور في مثل هذه الحالة بأنه خبر المبتدأ فحسب ولا يزيدون ذلك التفصيل الذي يزيد في المعنى ما ليس مقصودا.

٣: تقديم الخبر:

رأي البصريين انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز[٥]، وله مواضع لا يجوز أن يتقدم فيها ومواضع أخرى يجب تقديمه فيها ذكرها النحاة[٦]. وعلل ابن جني جواز تقديمه على المبتدأ بأنه ليس مرفوعا به فحسب كما قال الأخفش بل بالابتداء والمبتدأ معا كما هو قول البصريين[٧]ولكن الأصل تقديم المبتدأ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير وقد ذكر الشارح تقديم الخبر ومنه:

تقديم الخبر جوازا: في قول أمير المؤمنين Δ: μ مِسْكِينٌ ابْنُ آدَمَν[٨]، إذ قال: μقد تقدم هاهنا خبر المبتدأ عليه، والتقدير: (ابن آدم مسكين)ν[٩].

ولم يختلف شراح النهج في إعراب هذا الكلام من سبق الشارح منهم[١٠]، ومن تأخر عنه[١١]، وعلل ابن ميثم تقديم الخبر هنا بأن ذكره أهم[١٢]، وتابعه الشوشتري وقال: انه في مقام بيان مسكنته فتقديم الخبر أهم، ثم ذكر أن تقديم الخبر للحصر لاختصاصه دون سائر الحيوانات

---

[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١؛ شرح ابن عقيل: ٢١١/١.
[٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١.
[٣] ظ: شرح ابن عقيل: ٢١١/١ ولم أجد هذا في كتابه الأصول.
[٤] ظ: الرد على النحاة: ٩٩.
[٥] ظ: اللمع في العربية: ٣٠؛ المفصل: ٤٤؛ أسرار العربية: ٨١؛ الإنصاف: ٦٥/١؛ اللباب: ١٤٢/١.
[٦] ظ: الكتاب ٢/ ١٢٨؛ الخصائص: ٢٩٩/١؛ اللباب: ١٤٤/١-١٤٥؛المفصل: ٤٤-٤٦؛ شرح قطر الندى: ١٢٤؛ شرح ابن عقيل: ٢٢٧/١ وما بعدها.
[٧] ظ: الخصائص: ٣٨٥/٢.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٢/٢٠.
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح:٦٢/٢٠.
[١٠] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٣٧/٣؛ حدائق الحقائق: ٦٩٨/٢.
[١١] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٤٤٦/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٩٨/٢١؛ بهج الصباغة: ٣٣٧/١١.
[١٢] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٤٦/٥.

بمجموع هذه الصفات[١]، ويقصد ما بعد هذا الكلام فانه Δ قال: μ مِسْكِينٌ ابْنُ آدَمَ: مَكْتُومُ الأَجَلِ، مَكْنُونُ الْعِلَلِ، مَحْفُوظُ الْعَمَلِ، تَؤْلِمُهُ الْبَقَّةُ، وَتَقْتُلُهُ الشَّرْقَةُ، وَتُنْتِنُهُ الْعَرْقَةُ[٢].

وهنا يشار إلى أمور:

الأول: من الواضح أن المبتدأ في الأصل معرفة فإذا وجدت المعرفة فلا ابتداء بالنكرة[٣] فـ(ابن آدم) مبتدأ تقدم أو تأخر، ومسكين خبر في الحالين أيضا، فكان هذا المورد مما لا خلاف فيه بين الشراح.

الثاني: هذا المقام من موارد جواز تقديم الخبر وليس من موارد الوجوب ولذا التمست إليه الدواعي[٤]، فقيل: للأهمية وقيل للحصر والتخصيص، والدلالة على الحصر بالتقديم بطريق الذوق السليم لا بالوضع اللغوي[٥]، وهو ما اهتدى إليه الشوشتري كما تقدم والتقدير: ما ابن آدم إلا مسكين.

ومن المسائل التي يقدم الخبر فيها وجوبا التي ذكرها الشارح: قول أمير المؤمنينΔ: μلله أَنْتُمْ تَتَوَقَّعُونَ إِمَاماً غَيْرِي يَطَأُ بِكُمُ الطَّرِيقَ[٦]. قال الشارح: μ(لله أنتم لله)، لله في موضع رفع، لأنه خبر عن المبتدأ الذي هو (أنتم)، ومثله: لله در فلان! ولله بلاد فلان! ولله أبوك! واللام هاهنا فيها معنى التعجب، والمراد بقوله: (لله أنتم) لله سعيكم، أو لله علمكم، كما قالوا: (لله درك!) أي عملك، فحذف المضاف وأقيم الضمير المنفصل المضاف إليه مقامه . فإن قلت: أفجاءت هذه اللام بمعنى التعجب في غير لفظ (لله)؟ قلت: لا، كما أن تاء القسم لم تأت إلا في اسم الله تعالى[٧]. وهذه الصيغة من صيغ التعجب غير المبوبة بباب، ذكر هذا العكبري وابن ميثم [٨] وذهب بعضهم إلى أنها في هذا الموضع جاءت للذم وقد تأتي للمدح[٩]؛وقال السيوطي في مثل هذا: أنه دال على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير فلو أخر (لله) لم يفهم منه معنى التعجب فهو من أسباب تقديم الخبر وجوبا[١٠].

ومن تقديم الخبر وجوبا أيضا قول أمير المؤمنين Δ: μفَعَلَى مُبَلِّغٌ لِأَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وسَالِبِ

---

[١] ظ: بهج الصباغة: ٣٣٧/١١.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٢/٢٠.
[٣] ظ: الأصول في النحو: ٦٧/١.
[٤] ظ: جواهر البلاغة في المعاني والبديع والبيان: السيد أحمد الهاشمي: ١٤٤.
[٥] ظ:المصدر نفسه: ١٨٢.
[٦] شرح نهج البلاغة الشارح: ٦٧/١٠؛ ظ: صفوة شروح نهج البلاغة: ٤٣٤.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح:٧٠/١٠.
[٨] ظ: اللباب: ٣٦٥/١؛مصباح السالكين(الكبير): ٣٧٧/٣؛.
[٩] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٨٣/٢؛ توضيح نهج البلاغة: السيد محمد الحسيني الشيرازي: ٨٤/٣.
[١٠] ظ: همع الهوامع: ٣٨٨/١.

نُفُـوسِ الْجَبَـابِرَةِ... إِشْخَاصُـهُمْ جَمِيعـاً إِلَـى مَوْقِـفِ الْعَـرْضِ وَالْحِسَـابِν[1]. قـال الشـارح: μو(إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلبل أجسام الملوك)ν[2]. ولم أجد خلافا بين شراح نهج البلاغة في هذا الإعراب فقد تضافروا عليه[3].

وهو من مواضع تقديم الخبر وجوبا وذلك لوجود ضمير في المبتدأ عائد على ملابس الخبر[4] فالهاء في (إشخاصهم) تعود على الملوك والجبابرة والفراعنة.. وغيرهم، الملابسة للخبر فـ(الملوك) مضاف إليه (أجسام) وهو بدوره مضاف إليه (مبلبل) المجرور بحرف الجر المتعلق بالمقدر: كائن أو استقر على ما تعارفه النحاة[5].

أما اتفاق الشراح على هذا الإعراب فقد اهتدوا إليه بدلالة السياق، على الرغم من التباعد بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر بمقدار تسع وعشرين كلمة تقريبا، فالاسناد بيّن والدلالة واضحة والإعراب في ضوء ذلك لازم على هذه الكيفية.

٤: تعدّد الخبر:

قد يجئ الخبر متعددا فيأتي المبتدأ وله خبران أو أكثر[6] على خلاف الأصل إذ الأصل أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد[7]، ومنعه ابن عصفور مطلقا، ومنعه أبو علي مختلفا بالإفراد أو الجملة[8] وقسمه بعضهم على قسمين[9]: متعدد بالعطف ومتعدد بغير العطف، وهو المقصود بالتعدد هنا، وقسم هذا الأخير على[10]:

أولا: متعدد باللفظ والمعنى نحو: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[11] وقدر بعضهم لكل خبر منها مبتدأ آخر وأدعى بعضهم انه جامع للصفتين[12].

ثانيا: متعدد في اللفظ وهو في المعنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض وهو جائز عند الجميع لكن الرضي الاستراباذي وابن هشام قالا: هذا ليس تعددا[13] إذ الخبر واحد وقد ذهب الشارح إلى

---

(١) شرح نهج البلاغة الشارح: ٢٨/١٤.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠/١٤.
(٣) ظ: نهج البلاغة: محمد عبده: ٥/٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٣١/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ٤٣٢/٣؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٨٣/٣؛ صفوة شروح نهج البلاغة: ٥٩١.
(٤) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٤١/١
(٥) ظ: الألفية في النحو، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ): ١٣.
(٦) ظ: المفصل: ٤٦؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/١؛ أوضح المسالك: ٢٢٨/١؛ شرح قطر الندى: ١٢٤.
(٧) ظ: شرح قطر الندى: ١٢٤.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٤٣/٢.
(٩) ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/١؛ همع الهوامع:٤٠١/١؛ في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي: ١٥١-١٥٢.
(١٠) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١؛ همع الهوامع:٤٠٢/١ ؛منحة الجليل: ٢٥٧/١.
(١١) سورة البروج: ١٤و١٥.
(١٢) ظ:همع الهوامع:٤٠٢/١
(١٣) ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/١؛ شرح قطر الندى: ١٦٤.

جواز تعدد الخبر .

فمما ذكره من تعدد الخبر قول أمير المؤمنينΔ: μوَأَنْتَ مِنْ وَرَاءِ ذلِكَ كُلِّهِ وَلِيُّ الاِعْطَاءِ والْمَنْعِν[1]. قال الشارح: μوولى مرفوع بأنه خبر المبتدأ ويكون خبرا بعد خبر ويجوز أن يكون (ولى) هو الخبر ويكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع لانه حالν[2]. وذهب الخوئي إلى الوجه الأول الذي ذكره الشارح وهو أن يكون (من وراء) خبر (أنت)، و(ولي) خبرا ثانيا، وجوز أيضا وجها آخر وهو أن يكون (ولي) هو الخبر كما ذكر الشارح في الوجه الثاني من إعرابه ولكن جعل (من وراء) متعلقا بـ(ولي) متقدما عليه للتوسع فيكون لغوا[3]. والى هذا الرأي ذهب الشوشتري[4] ومحمد جواد مغنية[5].

وهناك من لم يجز تعدد الخبر إلا إذا كان الخبران أو الأكثر في معنى خبر واحد، مثل: هذا حلوٌ حامض[6] ومنهم من لم يجزه إلا إذا كان الخبران من جنس واحد، كأن يكونا مفردين أو جملتين[7] كما تقدم. ولا ينطبق شرط المجموعة الأولى من العلماء على هذا الكلام فليس هذان الخبران في معنى خبر واحد وأيضا لا ينطبق شرط المجموعة الثانية أيضا، فالخبر الأول جار ومجرور والثاني مفردٌ لكن ابن مالك وآخرون جوزوا تعدد الخبر من دون هذين الشرطين[8] وعليه رأي الشارح ـ لما اتضح من إعرابه ـ وغيره من شراح النهج أيضا. قد يقدر متعلق الجار والمجرور مفردا. فيوافق المجموعة الثانية بـ(ولي)، وهو ظرف لغو كما قال الخوئي[9].

وأما قول الشارح: يكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع على الحال فربما يقصد أن للجار والمجرور متعلقا محذوفا، والمتعلق فعل، وهذه الجملة الفعلية حالية، والعامل فيها (ولي) المتأخر عنها لفظا. وإن صح فهمي لمراد الشارح ففيه من التكلف ما لا يخفى.

٥ـ حذف الخبر:

يحذف الخبر جوازا أو وجوبا[10]وعقد له سيبويه بابا أسماه: μباب من الابتداء يضمر فيه ما

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٥/١١.
[2] المصدر نفسه: ٢٥٦/١١.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٠٩/١٤.
[4] ظ: بهج الصباغة: ١٨/٧.
[5] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٢٣٥/٣.
[6] ظ: مغني اللبيب: ٤٣/٢؛ شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١.
[7] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٦٠/١؛
[8] ظ:الألفية في النحو: ١٥؛ شرح ابن عقيل: ٢٥٦/١.
[9] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٠٩/١٤.

[10] ظ: الأصول في النحو: ٦٣/١؛ الخصائص: ٣٦٢/٢؛ اللمع في العربية: ٣٠؛ المفصل: ٤٤ـ٤٦؛ أوضح المسالك: ٢٢٠/١ـ٢٢٧؛شرح قطر الندى: ١٢٥ـ١٢٦.

يبنى على الابتداءν[١].

فمن موارد حذف الخبر وجوبا التي عرض لها الشارح قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ:μتَوَلَّدَتْ فِيهِ فَتَرَاتُ عِلَلٍ، آنَسَ مَا كَانَ بِصِحَّتِهِν[٢] قال الشارح:μوآنس ما كان بصحته منصوب على الحال وقال الراوندي في الشرح هذا من باب (أخطب ما يكون الأمير قائما) ثم ذكر أن العامل في الحال (فترات) قال تقديره (فترات آنس ما كان) وما ذكره الراوندي فاسد فانه ليس هذا من باب (أخطب ما يكون الأمير قائما) لان ذلك حال سد مسد خبر المبتدأ وليس هاهنا مبتدأν[٣]، وباب (أخطب ما يكون الأمير قائما) من مواضع حذف الخبر وجوبا لأن حالا سدت مسد خبر المبتدأ المضاف إلى مصدر مؤول[٤]، ومثله مما أضيف إلى المصدر الصريح: (أكثر شربي السويق ملتوتا)[٥]، و(أتم تبيني الحق منوطا بالحكم)[٦] ويقدر بـ(أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما) أي وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت (ما) المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو (إذا) وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت اليوم لأن الزمان لا يكون محلا للزمان[٧]. فـ(إذا كان) هنا ظرف زمان نائب عن الخبر و(كان) تامة و(قائما) حال من فاعلها ولا يمكن أن تكون (كان) الناقصة لأن (قائما) لم تقع في مثل هذا إلا نكرة وخبر كان يجوز أن يكون معرفة، وإن الغرض من كان الناقصة تعيين زمان الخبر فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل[٨]. وقد أعرض شراح نهج البلاغة عن الإشارة إلى تخطئة الراوندي في نسبته هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين Δ إلى باب (أخطب ما يكون الأمير قائما)، ولو كان للراوندي وجه من الصحة في هذه النسبة لبادر شراح نهج البلاغة وجلهم من الشيعة إلى إثباته أو التأول له[٩] لأنه على مذهبهم وعقيدتهم لكن الشبه بين المقامين في وجود (كان) التامة بعد (ما) المصدرية الزمانية[١٠]، بعد اسم تفضيل فيتشابه التقدير لكن اسم التفضيل هنا (آنس) وهو منصوب على الحال وفي المثال (أخطب) وهو

---

[١] الكتاب: ١٢٩/٢.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٥٢/١١
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٥/١١؛ ظ: منهاج البراعة، للراوندي: ٣٧٥/٢.
[٤] ظ: المقتضب: ٢٥٢/٣
[٥] ظ: الأصول في النحو: ٣٦٠/٢؛ اللباب: ١٢٦/١؛ .
[٦] الألفية في النحو: ١٥.
[٧] ظ: الأصول في النحو: ٣٦٠/٢؛ مغني اللبيب: ١٢٨/١؛ أوضح المسالك: ٢٧/١.
[٨] ظ: اللباب: ١٤٦/١.
[٩] ظ: حدائق الحقائق: ٢٢٦/٢؛ مصباح السالكين (الكبير): ٦٤/٤؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٤/ ٢٣٦؛ نهج البلاغة ، محمد عبده: ٤٧١/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٦٢/٣؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢٩٥/٣.
[١٠] وقيل أنها نكرة في كلام أمير المؤمنين نكرة موصوفة أو بمعنى الزمان، ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٤/ ٦٤؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٣٦/١٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢٩٥/٣.

مبتدأ فلا وجه ولا تشابه في الإعراب.

ومن موارد حذف الخبر وجوبا أيضا: قول أمير المؤمنين Δ μوَايْمُ اللهِ لَتَجِدُنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوْء بَعْدِيν[1]. قال الشارح: μ(وأيم الله)، وأصله: وأيمن الله، واختلف النحويون في هذه الكلمة فعند الأكثرين منهم أن ألفها ألف وصل، وأن (أيمن) اسم وضع للقسم هكذا بألف وصل، وبضم الميم والنون، قالوا: ولم يأت في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وتدخل عليها اللام لتأكيد الابتداء، فتقول: ليمن الله فتذهب الألف، قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتُهمْ نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري[2]

وهذا الاسم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير ليمن الله قسمي، فإذا خاطبت قلت (ليمنك)... وربما حذفوا الياء، فقالوا (أم الله) وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة، فقالوا (مُ الله) وقد يكسرونها لما صارت حرفا شبهوها بالباء، وربما قالوا (مُنُ الله) بضم الميم والنون: و(مِن الله) بكسرها: (ومنَ الله) بفتحهما وذهب أبو عبيد وابن كيسان وابن درستويه[3] إلى أن (أيمن) جمع يمين، والألف همزة قطع، وإنما خففت وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال... ثم حذفوا منه النون كما حذفوا في قوله (لم يكن) فقالوا: (لم يك)ν[4] وهذا من الموضوعات التي عد النحاة حذف الخبر واجبا فيها[5] لأن المبتدأ نص في اليمين قال ابن مالك:

وبعد لولا غالبا حذفُ الخبرْ حتمٌ وفي نصِّ يمينٍ ذا استقرْ[6]

وقيل: لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا فيجوز أن يكون مبتدأ[7] والتقدير: (قسمي يمين لله) بخلاف (لعمرك) فان المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا، لدخول لام الابتداء عليه[8] والصحيح انه يجب حذف الخبر إن أعربت (أيم) مبتدأ ولا يجوز ذكره وهو وجه لم يقل أحد بجواز ذكر الخبر معه[9]، أما الخوئي فقد بين أن اشتقاقه عند البصريين من اليمين وهمزته همزة وصل وأما الكوفيون فهمزته عندهم همزة قطع لأنه جمع يمين وأشار إلى انه التزم ولم يبين هل ارتفع مبتدأ أم خبرا؟ لكن محمد جواد مغنية قال: μ(أيم الله) مبتدأ، والخبر محذوف

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٤/٧
(٢) ظ: الأصول في النحو: ٤٤/١؛ لسان العرب: ٤٦٢/٣
(٣) ظ: لسان العرب: ٤٦٣/١٣؛ تاج العروس: ٣٠٦/٣٦.
(٤)شرح نهج البلاغة، الشارح:٥٤/٧ـ٥٥.
(٥) ظ: أوضح المسالك: ٢٢٤/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٥٢/١ـ٢٥٣؛ منحة الجليل: ٢٥٢/١ـ٢٥٣.
(٦) الألفية في النحو: ١٤.
(٧) ظ:مغني اللبيب: ١٢٧/١ ونسبه لابن عصفور.
(٨) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.
(٩) ظ: منحة الخليل: ٢٥٢/١ـ٢٥٣.
(١٠) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٤١/٣.

أي قسميν[1]. والظاهر أن جعله مبتدأ وتقدير خبر محذوف أرجح لأن المبتدأ نص في اليمين أولا ولأن جواب القسم عوض عن الخبر المحذوف فلا يجوز ذكره لأنه لا يصح الجمع بين العوض والمعوض منه ثانيا[2]. ثم أن الأصل في اليمين أقسم وأحلف إلا أن الفعل حذف لدلالة الجواب عليه[3] وهل يصح أقسم وأحلف في الجملة الاسمية إلا أن يكون خبرا.

وقد حذف الخبر جوازا في: قول أمير المؤمنين Δ:أَلاَ حُرٌّ يَدَعُ هذِهِ اللُّمَاظَةَ لاِهْلِهَا؟ν[4] قال الشارح: μ(ألا حر)، مبتدأ، وخبره محذوف أي في الوجودν[5].

لم أجد من يخالف الشارح في إعرابه، بل طابقه الخوئي حتى في ألفاظه[6]، والحقيقة أن المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف وهو كما قدره الشارح، وإذ لم يشر غالبية الشراح إلى هذا الإعراب واكتفوا بتقدير المعنى: ألا يوجد شخص حر[7]، أو ألا يوجد منكم من يترك هذه الدنيا[8]، وكأنهم قدروا المحذوف فعلا مبنيا للمجهول وكلمة (حر) المرفوعة إما نائبا عن الفاعل أو صفة لنائب عن الفاعل محذوف أيضا، والظاهر أن المعنى ينسجم مع هذا التقدير أيضا إذ المعنى واحد، وتقدير خبر محذوف أولى وأيسر من تقدير فعل قبل مرفوع، فهو كثير في الاستعمال، وإنما يقدر الفعل قبل المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين[9].

ومثله قول الإمام علي Δ: μكُنْ فِي الْفِتْنَةِ كَابْنِ اللَّبُونِ، لاَ ظَهْرٌ فَيُرْكَبَ، وَلاَ ضَرْعٌ فَيُحْلَبَν[10] قال الشارح: μوفي الكلام محذوف تقديره: (له)، وهو يستحق الرفع، لأنه خبر المبتدأ، مثل قولك: لا إله إلا الله، تقديره (لنا)، أو (في الوجود)ν[11]، وقد اتفق شراح النهج على أن هناك خبرا محذوفا لكنهم اختلفوا في أمرين:

الأمر الأول: هل الخبر المحذوف خبر (ظهرٌ) بجعله مبتدأ، أم هو خبر (لا) كونها عاملة عمل ليس على مذهب الحجازيين؟ فقد ذهب إلى الأول الراوندي، والكيدري البيهقي، والشارح كما تقدم وابن ميثم؛ وذهب إلى الثاني الخوئي، ومحمد جواد مغنية[12].

---

(1) في ظلال نهج البلاغة: ١١٩/١.
(2) ظ: منحة الجليل: ٢٥٣/١.
(3) ظ: اللباب: ٣٧٣/١.
(4) شرح نهج البلاغة الشارح: ١٧٣/٢٠.
(5) المصدر نفسه: ١٧٣/٢٠.
(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٥٢٤/٢١.
(7) ظ: توضيح نهج البلاغة: ٤٧٦/٤.
(8) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤٠٩/٢.
(9) ظ: شرح ابن عقيل: ٤٧٤/١.
(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/١٨.
(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨/ ٨٣.
(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي:٣٦٨/٣ ؛حدائق الحقائق: ٥٩٩/٢؛ مصباح السالكين (الكبير): ٢٣٨/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧/٢١؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢١٣/٤.

والأمر الثاني: اختلفوا في تقدير الخبر، فذهب الراوندي والكيدري البيهقي والشارح، وابن ميثم، والخوئي إلى أن المقدر: (له)[1] وقد قال الخوئي: إن ذلك متعين لأن الجملة حالية لـ(ابن اللبون) والهاء في (له) هي الرابط[2].

وذهب قوم كما قال الخوئي إلى أن المقدر: (موجود). فيما ذهب محمد جواد مغنيةإلى أن المقدر: (لا ظهر صالحا للركوب، ولا ضرع صالحا للحليب)[3].

والظاهر أن إعمال (لا) عمل ليس وإن كان قليلا[4] ومن مختصات الحجازيين[5]، لكنه جار على المحذوف كما هو جار على الظاهر كما هو شأن (ما) الحجازية، فغالبا ما يكون خبرها مجرورا بالباء ولكنهم يعربونه خبرا في محل نصب على الرغم من أن ظهوره منصوبا قليل ولم يرد في القرآن الكريم إلا مرتين فقط[6]. فالأولى إذن أن يعرب خبرا لـ(لا) وان يكون محله النصب، لا الرفع كما ذهب إليه الشارح. وان تقدير الخبر بـ(له) أولى لحاجة الجملة الحالية إلى رابط وهو رأي الشارح وأوجبه الخوئي كما تقدم، أما ما ذهب إليه مغنية فانه ربما جعل (ظهر) بمعنى جمل إذ قد يعبر عن الجمل وغيره من المركوبات بـ(الظهر)[7] لذلك أخبر عنه بـ(صالحا للركوب) و(صالحا للحليب) وغيره قدر الظهر على حقيقته والضرع كذلك فاحتاجوا إلى أن يقدروا: (له) وهو الأولى لأن الكلام ظاهر في الحقيقة ولا قرينة تصرفه إلى ما صرفه إليه مغنية، ولو جعلت (لا) مهملة و(ظهر) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و(ظهر) على معناها المجازي المتقدم وكذلك (ضرع) لاستقام المعنى على أجمل صورة.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: µوَنَاظِرُ قَلْبِ اللَّبِيبِ بِهِ يُبْصِرُ أَمَدَهُ، وَيَعْرِفُ غَوْرَهُ وَنَجْدَهُ. دَاعٍ دَعَا، وَرَاعٍ رَعَى، فَاسْتَجِيبُوا لِلدَّاعِي، وَاتَّبِعُوا الرَّاعِيَν[8]. قال الشارح: µموضع (داع) رفع، لأنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: (في الوجود داع دعا، وراع رعى)ν[9]. وذهب الخوئي إلى أن (داعٍ) مرفوع تقديرا وهو خبر (ناظر) المتقدم[10] كأنه جعل جملة (به يبصر) صفة لـ(ناظر) أو صلة لموصول محذوف ولم أجد من يؤيده أو يذهب مذهبه فالراوندي قبله قال: µ(وناظر قلب)

---

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣/ ٣٦٨ ؛ مصباح السالكين (الكبير): ٢٣٨/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧/٢١.

[2] ظ:منهاج البراعة، الخوئي: ٧/٢١

[3] ظ: ظلال نهج البلاغة: ٢١٣/٤.

[4] ظ: الكتاب: ٢٩٥/٢ـ٢٩٦.

[5] ظ: المصدر نفسه: ٥٧/١ـ ٥٩.

[6] قوله تعالى:{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ } سورة المجادلة:٢؛وقوله: {مَا هَذَا بَشَرًا} سورة يوسف: ٣١.

[7] ظ: الصحاح: ٧٣٠/٢؛ أساس البلاغة: ٤٠٥.

[8] شرح نهج البلاغة الشارح: ١٦٤/٩.

[9] المصدر نفسه: والصفحة نفسها

[10] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٣٥/٩.

مبتدأ وخبره (يبصر أمده)ν[1] وكذلك أعربها محمد جواد مغنية وذكر في إعراب(اعٍ) وجهين: الأول: انه مبتدأ محذوف الخبر وقدره بـ(نا داعٍ) والثاني: أن يكون فاعلا لفعل محذوف أي جاءكم(اعٍ [2]، وطبعا الخلاف في هذه المسألة تبعا للتفسير فالشارح قال: إنه يعني بالداعي رسول الله [وبالراعي نفسه Δ[3] وبناء عليه فالجملة مستأنفة والكلام قبلها تام، أما الخوئي فقد ربط بينهما واسند(اعٍ) إلى (ناظر قلب اللبيب) وهو ممكن، لكن الراجح أن يكون الكلام مستأنفا لأنه قال بعدها: (استجيبوا للداعي واتبعوا الراعي)؛ فهل الداعي والراعي ناظر قلب اللبيب أم هما شيء آخر هو ما فصله الشارح؟ وهو الغالب على الظن والأقرب إلى المعنى المفيد والرأي السديد.

أما تقدير خبر محذوف فهو الأولى ولاسيما أنه قد قدره (في الوجود) أو موجود وهو مما لا يضيف إلى المعنى شيئا خاصا إذ هو كون عام، والسكوت عنه لأن السامع يفهمه من سياق الكلام. أما تقدير الفعل فهو وارد أيضا لكن مغنيه قيده بـ(جاءكم) وهو مما لا دليل عليه، ثم كما ترى قد قدر معه مفعوله مضطرا وهو أيضا قيد آخر للكلام لا دليل عليه بهذا التحديد.

ومثله قوله Δ: μإِذْ لاَ سَمَاءٌ دَاتُ أَبْرَاج، وَلاَ حُجُبٌ دَاتُ إِرْتَاج ν[4]قال الشارح μوارتفع (سماء) لأنه مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره (في الوجود)ν[5].

وذكر الخوئي وجها آخر وهو أن (لا) بمعنى ليس، و(سماء) أسمها وخبرها محذوف على الإعمال كما هو مذهب الحجازيين ثم رجح هذا الرأي بعد أن ذكر الوجه الذي ذكره الشارح أيضا[6]، وذكر الوجهين محمد جواد مغنية ولم يفاضل بينهما[7].

والوجه الذي ذكره الشارح هو على لغة تميم في الإهمال[8]، ولغة تميم في هذا أقيس لأن (لا) حرف غير مختص[9] فحقه أن لا يعمل، ثم إن (لا) لم تأت بمعنى ليس إلا على الأقل في لغة العرب[10]، وإن ظهر الرفع على (سماء) فممكن حمله على أصل الابتداء، إذ الخبر محذوف لا دلالة فيه على النصب أو الرفع، وعمل الناسخ إذ لم يظهر لفظا ولم يكن ظهوره بالأكثر فليس بملوم من جعل الإعراب على أصل الابتداء والخبر، وهو ما ذهب إليه الشارح، لكن استعمالات

---

[1] منهاج البراعة، الراوندي: ٩٣/٢.
[2] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٣٨٧/٢.
[3] ظ:شرح نهج البلاغة الشارح: ١٦٤/٩.
[4]المصدر نفسه: ٣٩٢/٦.
[5] المصدر نفسه: ٣٩٣/٦.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٣/٦.
[7] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٤٥٣/١.
[8] ظ: شرح شذور الذهب: ٢٥٨.
[9] ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي(ت٧٦١هـ):٥٨ ؛ سر صناعة الإعراب: ١٢٩/١ ؛ مغني اللبيب: ٥٧٦/١؛ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٨.
[10] ظ: الكتاب: ٣٠٤/٢؛ المفصل: ٥٢.

(لا) تؤكد عملها في أكثر من موضع وشكل، وما تقدم من القول في شأن (ما) الحجازية، إذ غالبا ما يكون خبرها مجرورا بالباء ولكنهم يعربونه خبرا في محل نصب على الرغم من أن ظهوره منصوبا قليل ولم يرد في القرآن الكريم إلا مرتين فقط؛ فالأولى أن تكون (لا) مثلها ويكون الخبر لها في محل نصب فهما متشابهتان في هذا المورد.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μ أَكُلَّ ذلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟ν[1] قال الشارح: μومن رواه (أكل ذلك) بالرفع أجاز في (كراهية) الرفع والنصب، أما الرفع فإنه يجعل (كل) مبتدأ، وكراهية خبره، وأما النصب فيجعلها مفعولا له كما قلنا في الرواية الأولى، ويجعل خبر المبتدأ محذوفا، وتقديره: أكل هذا مفعول! أو تفعله كراهية للموت!ν[2] وفي هذا المورد الرواية هي التي تحكم فقد روي (أكلَّ) و(كراهية) كلتاهما بالنصب، وروي (أكلُّ) بالرفع فجاءت (كراهية) بعده بروايتين بالرفع خبرا لـ(كل) وبالنصب فاحتيج إلى تقدير خبر محذوف.

وهكذا تعامل معها الشراح فأعربوا وفق كل رواية بما يناسبها من الإعراب ولم أجد اختلافا ذا بال[3] لكن ابن ميثم البحراني ذكر أن (كراهية) بالنصب على المفعول وسد مسد الخبر[4] ولم أتبين مقصوده في هذا فكيف يسد المفعول مسد الخبر؟ وهل يقصد باطلاقه كلمة المفعول، المفعول به؟ كما هو الشائع عند إطلاقه أم يقصد المفعول لأجله؟ كما هو إعرابه بالفعل.

ثم أتساءل هل في رفع كراهية خروج عن معنى التعليل الواضح من معناه؟ أم هو على شاكلة نهاره صائم، وليله قائم ولكن بإسناد العلة إلى المعلول.

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢/٤.
[2] المصدر نفسه: ١٢/٤.
[3] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ١٧٦/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/ ٣٢٧ .
[4] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٤٥/٣.

المبحث الثاني: نواسخ الابتداء

نواسخ الابتداء من الموضوعات التي تتصل بالمبتدأ والخبر، إذ تدخل عليهما محدثة تغييرا في إعرابهما، وعادة ما يدرسها النحاة بعد موضوع المبتدأ والخبر فاتبعت هذا المنهج في هذه الدراسة وقسمتها على أفعال وحروف وعلى الوجه الآتي:

المطلب الأول: الأفعال الناسخة:

١: كان وأخواتها:

وقد أفرد لها سيبويه بابا سماه μباب الفعل الذي يتعدى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدν[١] وأخوات (كان) صار، وأصبح، وليس، وبات، وأمسى، وظل، وأضحى، وما دام، وما برح، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما أشبه ذلك مما يجئ عبارة عن الزمان فقط، فهي مخالفة للفعل الحقيقي الذي يدل على حدث وزمان، وتدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول[٢]، وذهب بعضهم إلى أنها ليست أفعالا بل حروفا لأنها لا تدل على المصدر والصحيح أنها أفعال لأنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، وتاء التأنيث الساكنة، وهي أيضا تتصرف تصرف الأفعال ولا تدل على المصدر لأنها أفعال لفظية[٣]، ومن خصائص هذه الأفعال، أنها قد يأتي بعضها تاما، وقد يجعل فيها ضمير الشأن[٤]، وقد ذكر الشارح من مباحث (كان) وأخواتها:

أ: كان بمعنى مازال:

وتأتي (كان) بمعنى (مازال) فتبقى ناقصة وتحتاج إلى خبر يكون تماما لها[٥] وقد عرض له الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينΔوَمِنَ العَجَبِ بَعْثُهُمْ إِلَيَّ أَنْ أَبْرُزَ لِلطِّعَانِ وَأَنْ أَصْبِرَ لِلْجِلادِ هَبِلَتْهُمُ الهَبُولَى لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِ!ν[٦]. قال الشارح: μ، معناه: ما زلت لا أهدد بالحرب، والواو زائدة. وهذه كلمة فصيحة كثيرا ما تستعملها العرب. وقد ورد في القرآن العزيز (كان) بمعنى (ما زال) في قوله: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)[٧] ونحو ذلك من الآي، معنى ذلك: لم يزل الله عليما حكيماν[٨] ووردت العبارة نفسها في كلام أمير المؤمنين

---

[١] الكتاب: ٤٥/١.
[٢] ظ: الأصول في النحو: ٨٢/١؛ اللمع في العربية: ٣٦؛ اللباب: ١٠٧/١؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٩.
[٣] ظ: أسرار العربية: ١٣٠-١٣١؛ اللباب: ١٦٤/١.
[٤] ظ: أسرار العربية: ١٣١-١٣٤.
[٥] ظ: جامع البيان،: ٣٣٣/٣٠.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٣/١.
[٧] سورة النساء: ١٧.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٥/١.

Δ: في خطبة أخرى إذ قال: μ قَدْ كُنْتُ وَلَمَّا هَدَّدُ بِالحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِν[1] فقال الشارح: μكان هاهنا تامة، والواو واو الحال، أي خلقت ووجدت وأنا بهذه الصفة، كما تقول: خلقني الله وأنا شجاع . ويجوز أن تكون الواو زائدة، وتكون (كان) ناقصة، وخبرها (ما أهدد)، كما في المثل:(لقد كنت وما أخشى بالذئب). فإن قلت: إذا كانت ناقصة، لزم أن تكون الآن بخلاف ما مضى، فيكون الآن يهدد ويرهب. قلت: لا يلزم ذلك، لان (كان) الناقصة للماضي من حيث هو ماض، وليس يشترط في ذلك أن يكون منقطعا، بل قد يكون دائما، كقوله تعالى:(وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)[2]ν[3] وينبغي أن ينظر في أمور:

الأول: لا فرق بين كلام أمير المؤمنين Δ في الموضعين فهو متطابق في اللفظ والمعنى، وإن أورد الشارح للموضع الأول وجها واحدا من الإعراب وللموضع الثاني وجهين ثانيهما موافق لرأيه في الموضع الأول ولعله لم يترجح عنده أحدهما، ويؤيد ذلك أنه اكتفى في الموضع الأول باعتباره (كان) بمعنى (مازال)، وفي الموضع الثاني ابتدأ باعتبارها تامة ثم جوز أن تكون بمعنى (مازال)، فاكتفاؤه به في موضع والبدء بغيره في آخر دليل على عدم رجحان أحد الوجهين عنده.

الثاني: الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)[4]وإن كان الراجح أن (كان) فيها بمعنى مازال[5] فقد قيل أن الإخبار من الله تعالى في الماضي والمستقبل واحد لأنه عنده معلوم[6].

الثالث: المثل الذي استشهد به الشارح: (كنت وما أخشى بالذئب) استشهد به على أن (كان) ناقصة، وعد عبد القاهر الجرجاني (كان) فيه تامة[7]، والراجح فيه أن (كان) الناقصة بمعناها الأصلي أي المضي المنقطع، لأن المثل كما يقول الأصمعي: أصله أن الرجل يطول عمره فيخرف إلى أن يخوف بمجيء الذئب، وقد قاله القباث بن أشيم الكناني، وهو شيخ قد خرف وخوفوه بالذئب مرارا وفي أحد لحظات عودة عقله قال هذا المثل[8]، وهذا المعنى يؤكد أن (كان) بمعناها الأصلي، فاستشهاد الشارح به غير مناسب، لأنه خلص إلى أن (كان) بمعنى مازال، فان كان استشهاده به لمجرد أنها ناقصة فصحيح وهو المظنون فيه وقد استشهد به البيهقي الخراساني

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣/١٠.
[2] سورة النساء: ١٧.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح:٤/١٠
[4] سورة النساء: ١٧.
[5] ظ:جامع البيان: ٢٨٢/٤؛ معاني القرآن، النحاس: ٣٣/٢؛ ؛ إملاء ما من به الرحمن: ١١٣/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ١٢٥/٤ـ١٢٧ ؛ تفسيرأبي السعود: ٥٦٣/٥
[6] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٣٣/٤.
[7] ظ: دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ): ١٦٤ـ١٦٥.
[8] ظ: مجمع الأمثال: ١٨٠/٢.

أيضا من دون ذكر إعراب[١].

الرابع: عند استقراء آراء شراح النهج يتلخص من إعرابهم ثلاثة وجوه .

أولها: أن (كان) الناقصة بمعناها الأصلي وهو ما يستشف من ضرب البيهقي الخراساني المثل المتقدم[٢] ومن كلام الراوندي إذ قال: μلقد كنت غير جبانٍ في الحروب قبل هذاν[٣] ومن قول الشيرازي[٤]: أي كنت سابقا يخشى بطشي[٥]، وقد يفهم من كلام الشارح أيضا بضربه المثل المنصرم.

ثانيها: ما ذهب إليه ابن ميثم، وأحد الشراح، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية[٦]، والشارح في الوجه الأول من الموضع الثاني كما تقدم من أن (كان) تامة ويترتب عليه كون الواو للحال والجملة بعده حالا.

ثالثها: أن (كان) بمعنى (مازال) في دلالتها على دوام اتصاف المسند إليه بالمسند، ويترتب عليه وعلى الرأي الأول كون الواو زائدة والجملة بعده خبر كان.

ولكل من هذه الآراء وجه من الصحة مبني على وجه من الحسن، ولكن الرأي الأول أقرب للصواب وحمل على الشائع، وأخذ بالظاهر، وجري على الحقيقة فالإمام Δيخبر عن ماضيه، بان أعداءه في ما سبق لا يهددونه بالحرب والطعان لأنهم يعرفون شجاعته، أما أعداؤه في حينها فبعثوا إليه كما يقول: أن يبرز للطعان وأن يصبر للجلاد، وهم في الموضع الأول معاوية ومن تبعه، وفي الموضع الثاني طلحة والزبير فهم قد فعلوها وهددوه، ولم يكن قبلها يهدد، فالمثل ينطبق على هذا الموضع بان ذلك الشيخ لم يكن يخوف بالذئب والآن هم يخوفونه به.

ب: كان بمعنى (صار):

وتأتي كان بمعنى (صار) ومنه قوله تعالى: (فَكَانَ مِنْ ٱلْمُغْرَقِينَ)[٧] وقوله تعالى: (فكانتْ هباءً منبثا)[٨][٩]، وقول الشاعر:

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[١٠]

---

[١] ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٠.
[٢] ظ: المصدر نفسه: ١١٠.
[٣] منهاج البراعة، الراوندي: ١٨٩/١.
[٤] هو السيد محمد الحسيني الشيرازي تجاوزت مؤلفاته ١٣٠٠ كتاب، ومنها: توضيح نهج البلاغة، في ٤ مجلدات، وهو عالم معاصر ت١٤٢٢هـ.ظ: رؤى عن نهضة الحسين، تأليفه: الغلاف.
[٥] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٢٨/١.
[٦] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٥٩/١و ٣٤٥/٣؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء (ق٨هـ): ٢٧٣؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤١٢/١؛ في ظلال نهج البلاغة: ٥١٧/٢.
[٧] سورة هود/٤٣.
[٨] سورة الواقعة/٦.
[٩] ظ: أسرار العربية: ١٣٤؛ شرح قطر الندى: ١٣٤.
[١٠] ظ: المفصل: ٣٥١-٣٥٢؛ أسرار العربية: ١٣٤.

ذكر الشارح (كان) بهذا المعنى عند شرحه قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنْ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)[1] قال الشارح: μوقال قوم: إنه كان من الملائكة بدلالة هذه الآية، لكن الله مسخه حيث خالف الأمر، فهو بعد المسخ خارج عن الملائكة، وقد كان قبل ذلك ملكا، قالوا: ومعنى قوله: (كان من الجن) أي من خزان الجنة. وروى ذلك عن ابن عباس، قالوا: ويحمل على معناه أنه صار من الجن، فيكون (كان) بمعنى (صار) كقوله تعالى (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[2]: أي من صار، لأنها لو كانت (كان) على حقيقتها، لوجب ألا يكلم بعضهم بعضا، لأنهم كانوا صبيانا في المهودν[3].

ذكر الشارح عدة آراء في إبليس أهو من الملائكة أم من الجن؟ ولم يتبن رأيا وان كان ذيل الآراء بقوله: μوقال معظم أصحابنا: إن إبليس ليس من الملائكة، ولا كان منها، وإنما استثناه الله تعالى منهم، لأنه كان مأمورا بالسجود معهم، فهو مستثنى من عموم المأمورين بالسجود لا من خصوص الملائكةν[4]. فيستشف منه انه رأيه وهو رأي وجيه روي عن أئمة أهل البيت δوعن الحسن البصري وقاله الشيخ المفيد[5]وقدمه العكبري[6] على غيره وتبناه صاحب الميزان[7].

أما الرأي بان (كان) بمعنى صار فقد ذكره الطوسي[8] وابن الجوزي[9] والقرطبي[10] والشوكاني[11] ولم يتبنه منهم أحد، وفيه:

أولا: أن الاستثناء المنقطع موجود ولا ضير فيه، ثم إنّ المناسبة في استثنائه كونه من المأمورين بالسجود واستثني منهم لا من خصوص الملائكة.

ثانيا: إن (كان) تحمل على معناها ولا تصرف عنه إلا بدليل قوي، والحمل على الظاهر مع عدم وجود القرينة على غيره هو المأخوذ به عند العلماء.

ثالثا: إن كان لا بدّ من معنى آخر لـ(كان) فهي بمعنى مازال أولى لأنه من جنس الجن من قبلُ ومن بعدُ، وان كان الرأي أنها على معناها وهذه الدلالات الأخرى تستشف من مقتضيات السياق لا من (كان) بالتحديد.

---

(1) سورة الكهف/٥٠.
(2) سورة مريم/٢٩.
(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣٥/٦.
(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(5) ظ: مجمع البيان الطبرسي: ١٦٢/١.
(6) ظ: إملاء ما من به الرحمن: ١٠٤/٢.
(7) ظ: الميزان: ١٦٢/١.
(8) ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٥٦/٧.
(9) ظ: زاد المسير: ٥٢/١.
(10) ظ: الجامع لأحكام القرآن: ٢٩٦/١.
(11) ظ: فتح القدير: ٦٦/١.

ج: كان التامة:

قال سيبويه: μ وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيهν[1] وتأتي (كان) تامة بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه. وبمعنى حدث: نحو: إذا كان الشتاء فأدفئوني، وبمعنى حضر: نحو: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ} [2] وبمعنى وقع: ما شاء الله كان[3]، وبمعنى وجد[4]؛ وكان التامة تكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر ومما عرض له الشارح في هذا الموضوع قول أمير المؤمنين Δ: μ كَائِنٌ لاَ عَنْ حَدَث، مَوْجُودٌ لاَ عَنْ عَدَمν[5]قال الشارح μ(كائن) وإن كان في الاصطلاح العرفي مقولا على ما ينزه البارئ عنه فمراده به المفهوم اللغوي، وهو اسم فاعل من (كان) بمعنى وجد: كأنه قال: موجود غير محدثν[6]، وأطبق شراح النهج على أن (كائن) هنا من كان التامة لا الناقصة[7] لان كان الناقصة تدل على الزمان وحده وتحتاج في الدلالة على الحدث إلى خبر يتم به. ولما كان مفهوم (كائن): ماله كون، وكان ذلك الشيء هو ذات الله تعالى المقدسة عن الزمن استحال وصفه بالكون الدال على الزمان. واحترز بقوله (لا عن حدث) من أن يدل كونه على الحدث وهو المسبوقية بالعدم أيضا[8]؛ وهذا من المباحث العقائدية والكلامية فقد اتفقوا على تنزيه الإله تعالى عن الزمان فاقتضى أن يجعلوا (كان) تامة. ولكن (كان) التامة دالة على الزمان[9]أيضا فهي فعل كسائر الافعال دال بصيغته على الزمان والحدث، إذا دلت الناقصة على الزمان فحسب، ويصرفها عن الدلالة على الزمان استعمالها مع لفظ الجلالة فهي قرينة حالية تصرفها عن الدلالة على الزمان ناقصة كانت أو تامة.

فيقال إن (كائن) هنا من كان التامة وفيه ضمير مستتر هو مرفوعه، ولا دليل من السياق على خبر محذوف، فتتعين أن تكون تامة، وليست دلالة الزمان هي الموجب لهذا كما تقدم. والجدير بالذكر أن الشارح قال بأنها بمعنى وجد ولم يعلل ذلك كما علله بعض الشارحين فيما ذكرناه.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μإِذَا كَانَ غَدٌ فَأْتِنِيν[10] قال الشارح: μفتكون (كان) هاهنا أي إذا حدث ووجد، وتقول: إذا كان غدا فأتني فيكون النصب باعتبار آخر، أي إذا كان الزمان

---

[1] الكتاب: ٤٦/١.
[2] سورة البقرة: ٢٨٠.
[3] ظ: الكتاب: ٤٦/١؛ الأصول في النحو: ٩١/١؛ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): ١٥٨٥؛ تاج العروس: ٣٢٥/٩.
[4] ظ: أسرار العربية: ١٣٢.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/١.
[6] المصدر نفسه: ٧٨/١.
[7] ظ: حدائق الحقائق: ١٢٥/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٢٧/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٤٤/١؛ توضيح نهج البلاغة:١٦/١
[8] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٢٧/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٤٤/١.
[9] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ١٢٧/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٤٢/١.
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٥٤/١٩

غدا، أي موصوفا بأنه من الغد، ومن النحويين من يقدره:إذا كان الكون غداً، لأن الفعل يدل على المصدر، والكون هو التجدد والحدوث وقائل هذا القول يرجحه على القول الآخر، لأن الفاعل عندهم لا يحذف إلا إذا كان في الكلام دليل عليهν[١]. ومن تعرض لإعراب هذا الكلام كالخوئي والشوشتري قطع بأن (كان) هاهنا تامة، ورد الشوشتري احتمال الشارح أن تكون (كان) ناقصة بأنها لا اسم لها هنا ولا خبر[٢]. والظاهر أن هذا هو الراجح فـ(كان) بمعنى حدث أو وجد أو حلَّ و(غدٌ) فاعلها والمعنى واضح بيّن والتعبير جميل ليّن، أما الرأي الثاني الذي حاول أن يخرج به الشارح بجعل (غدا) منصوبا خبرا لـ(كان) بوصفها ناقصة ثم طفق يقدر الاسم المحذوف فقدره بـ(الزمان) ثم قال: يقدره بعض النحويين بـ(الكون) لأن الفعل يدل عليه لكونه مصدرا و(الزمان) لا دليل عليه، فاختيار هؤلاء النحويين تقدير محذوف يدل عليه الفعل والعدول عن غيره مما لا دليل عليه، ولكن الأولى مع إمكان أن تكون (كان) تامة وان يكون (غدٌ) فاعلها وشيوع مثل هذا الاستعمال أن نعدل عن تقدير المحذوف إلى عدم التقدير ثم الظاهر من كلام الشارح أن الرواية (غدٌ) بالرفع، ولعل قوله: (وتقول إذا كان غدا) أن هذا ممكن أو وارد مثله وتأويله هكذا وهذا مما لا حاجة له.

د: كان الزائدة:

وقد تزاد كان مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب، وتفيد التوكيد تقول مررت برجل كان قائمٍ أي مررت برجل قائم وتقول: زيد كان قائمٌ قال الشاعر:

سُرَاةُ بنى أبى بكر تسامَى على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ

أي على المسومة العراب وألغى (كان)[٣]، وتزاد (كان) بين الشيئين المتلازمين، ولا تنقاس إلا بين (ما) وفعل التعجب[٤] وقال الرضي الاستراباذي إن (كان) المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الحدوث المطلق، ونقل عن السيرافي قوله: إن فاعلها: مصدرها، أي كان الكون وقال عنه: هذا هوس إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت[٥] وتعرض الشارح لـ(كان) الزائدة في قول أمير المؤمنين Δ: μ مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِسِعَةِ هذِهِ الدار فِي الدُّنْيَاν [٦]، قال الشارح: μ(كنت) هاهنا زائدة مثل قوله تعالى:(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[٧]ν[٨]. من تعرض لإعراب هذا الكلام من

---

[١] المصدر نفسه:١٥٤/١٩.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢١/ ٣٥١؛ بهج الصباغة: ٣٦٢/٦.
[٣] ظ: اللمع في العربية: ٣٨؛ شرح الرضي على الكافية: ١٩٠/٤.
[٤] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٩١/٤؛ شرح ابن عقيل: ٢٨٩/١.
[٥] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٩٢/٤.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٢/١١.
[٧] سورة مريم/٢٩.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٣/١١.

شراح النهج كالخوئي ومحمد جواد مغنية وافقوا الشارح في إعرابه هذا وشاطروه الرأي[١].

ويلاحظ أمور:

الأول: (كان) الزائدة هنا وقعت بين المفعول به المتقدم والفعل لأن (تصنع) لم يستوف مفعوله ولذلك فـ(ما) مفعول به لا مبتدأ كما أعربه محمد جواد مغنية[٢]، وقد وجدت العلماء شرطوا لزيادتها أن تكون ماضيه إلا ما شذ، وأن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول، والصفة والموصوف، ولم يذكروا ورودها بين الفعل ومفعوله، ولم يمثلوا له[٣]، ولكن التلازم بين الفعل والمفعول موجود، ولذلك يجوز أن تقع (كان) الزائدة بينهما، والأمر مبني على السماع، وإنما ينقاس زيادة كان بين(ما) وفعل التعجب فحسب[٤].

الثاني: قول الشارح: μ(كنت) هاهنا زائدةν يعني أن (كان) زائدة مع ضميرها المرفوع بها وهو التاء وهو موافق لرأي سيبويه الذي عزاه إلى الخليل في قول الفرزدق:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجِيران لنا كانوا كِرامِ[٥]

(كان) فيه زائدة[٦]، مع كونها رافعة للضمير الذي هو الواو، ورده ابن هشام[٧] متبعا المبرد، بأنها تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر[٨]، وان (كان) في البيت ناقصة و(لنا) خبرها والواو اسمها، وان ذلك تبعا لرأي الجمهور بأن الزائد لا يعمل شيئا[٩] وقال العكبري: ولا يظهر ضمير فاعلها لأن الضمير يرجع إلى مذكور فيلزم أن يكون لها اسم وإذا كان لها اسم كان لها خبر ورد كما رده ابن هشام، ولكن ممن قال بزيادتها في هذا البيت أبو البركات الأنباري ومحمد محيي عبد الحميد[١١] وقاسوا زيادتها على إسناد ظن إلى الفاعل على الرغم من إلغائها عند توسطها أو تأخرها مثل (زيد ظننت عالمٌ)[١٢] وهذا الكلام أرجح من سابقه وعليه لا مانع من كون (كنت) في كلام أمير المؤمنين Δهاهنا زائدة كما ذهب إليه الشارح وغيره ممن تبعه.

الثالث: الآية التي استشهد بها الشارح:(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[١٠] غير مسلم عند

---

[١] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٢٢/١٣، في ظلال نهج البلاغة: ٢٣٩/٣.
[٢] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٢٣٩/٣.
[٣] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١-٢٩٢؛ أوضح المسالك: ٢٥٥/١؛ شرح قطر الندى: ١٣٨.
[٤] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١-٢٩٢.
[٥] ديوان الفرزدق: ٢٩٠/٢ ؛ وظ: خزانة الأدب: ٢٩٩/٩.
[٦] ظ: الكتاب:١٥٣/٢؛ أسرار العربية: ١٣٣؛ مغني اللبيب: ٣٧٨/١؛ أوضح المسالك: ٢٥٨/١؛ اللباب: ١٧٢/١؛ منحة الجليل: ٢٩٠/١.
[٧] ظ: مغني اللبيب: ٣٧٨/١؛ أوضح المسالك: ٢٥٨/١.
[٨] ظ: المقتضب ١١٧/٤؛ منحة الجليل: ٢٩٠/١.
[٩] ظ: مغني اللبيب: ٣٧٨/١؛ أوضح المسالك: ٢٥٥/١.
[١٠] ظ: اللباب: ١٧٢/١.
[١١] ظ: أسرار العربية: ١٣٣؛ منحة الجليل: ٢٩٠/١.
[١٢] ظ: مغني اللبيب: ٣٨٧/١؛ منحة الجليل: ٢٩٠/١.

المفسرين زيادة (كان) فيها، وإن رجحه جماعة منهم [٢] فقد رجح آخرون أن (كان) فيها تامة بمعنى وجد وحدث[٣]، وقال آخرون بأنها بمعنى صار[٤]، وقال غيرهم إنها بمعنى مازال[٥] وقيل الإخبار من الله في الماضي والمستقبل واحد[٦]، ولكن الشارح ركن إلى الرأي القائل بزيادتها في الآية ثم استشهد به على زيادتها في كلام أمير المؤمنين Δ وهو الراجح والمفهوم من السياق فهي مثل قول الفرزدق المتقدم.

هـ: اسم كان ضمير مستتر:

ويضمر اسم (كان) كإضمار الفاعل[٧]وذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينΔ: μ فَمَا كَانَ إِلاَّ أَنْ خَارَتْ أَرْضُهُمْ بِالْخَسْفَةِ خُوَارَ السِّكَّةِ الْمُحْمَاةِ فِي الأرض الْخَوَّارَةِν [٨]. قال الشارح: μواسم (كان) مضمر فيها، أي ما كان الانتقام منهم إلا كذاν[٩]، وجعل الخوئي لـ(كان) هاهنا وجهين من الإعراب أحدهما ما ذكره الشارح من أن (كان) ناقصة واسمها مضمر فيها. والثاني: أن (كان) تامة بمعنى وقع[١٠]، واكتفى محمد جواد مغنية بالوجه الذي ذكره الشارح من أن (كان) ناقصة، واسمها مضمر فيها، والمصدر من (أن) والفعل خبرها وقدر الكلام بقوله: فما كان عذابهم إلا خوار أرضهم[١١].

وعلى الوجه الثاني الذي ذكره الخوئي يكون المصدر من (أن) وما بعدها فاعل (كان) التامة.

والظاهر أنها الناقصة، وان تقدير اسمها بـ(الانتقام) أو (العذاب) مناسب للمعنى، ويفهم من السياق، ولقائل أن يقول إن المقدر ضمير الشأن أي فما كان الأمر إلا أن خارت أرضهم، ولعله أظهر لانسجام الكلام وصيرورته أجمل.

و: تقدم خبر (كان) عليها:

قول أمير المؤمنين Δ: μ وَالنَّاظِرُ بِالْقَلْبِ الْعَامِلُ بِالْبَصَرِ يَكُونُ مُبْتَدَأُ عَمَلِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَعَمَلُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَهُ؟!ν[١٢].

قال الشارح: μوروى:(أن العالم بالبصر) أي بالبصيرة، فيكون هو وقوله:(فالناظر بالقلب)،

---

[١] سورة مريم/٢٩.
[٢] ظ: تفسير البيضاوي: ١٣/٤؛ إملاء ما من به الرحمن: ١١٣/٢؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٣/٥.
[٣] ظ: أسرار العربية: ١٣٢؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٣/٥.
[٤] ظ: أسرار العربية: ١٣٤؛ إملاء ما من به الرحمن: ١١٣/٢.
[٥] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٣٢/٢؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٣/٥.
[٦] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٣٣/٢.
[٧] ظ: الأصول في النحو: ٨٦/١؛ سر صناعة الإعراب: ٢٨٩/١
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٦٢/١٠
[٩] المصدر نفسه: ٢٦٢/١٠.
[١٠] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٨٣/١٢.
[١١] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٢١٤/٣.
[١٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٥/٩.

سواء، وإنما قاله تأكيدا، وعلى هذا الوجه لا يحتاج إلى تفسير وتأويل، فأما الرواية المشهورة فالوجه في تفسيرها أن يكون قوله:(فالناظر) مبتدأ و(العامل) صفة له، وقوله: (بالبصر يكون مبتدأ عمله) جملة مركبة من مبتدأ وخبر، موضعها رفع لأنها خبر المبتدأ الذي هو(فالناظر) وهذه الجملة المذكورة قد دخلت عليها(كان) فالجار والمجرور وهو الكلمة الأولى منها منصوبة الموضع، لأنها خبر(كان)، ويكون قوله فيما بعد:(أن يعلم) منصوب الموضع، لأنه بدل من (البصر) الذي هو خبر(يكون). والمراد بالبصر هاهنا البصيرة، فيصير تقدير الكلام: فالناظر بقلبه، العامل بجوارحه يكون مبتدأ عمله بالفكر والبصيرة، بأن يعلم أعمله له أم عليه!ν[1] ولم يوافقه شارحو النهج في أن (بالبصر) خبر (يكون) متقدم عليه بل قال الشوشتري: μ(بالبصر) متعلق بالعامل مثل القلب بالناظر و(مبتدأ) منصوب خبر (يكون)، و(أن يعلم) في موضع الرفع اسمه، وتقدير الكلام الذي ينظر بالقلب والذي يعمل بالبصيرة يكون علمه بكيفية عمله مبتدأ عمله؛ وذهب محمد جواد مغنية إلى أن اسم (يكون (مبتدأ) وخبرها (أن يعلم)[2].

وما يفهم من كلام المجلسي أيضا: أن (بالبصر) متعلق بـ(العامل) وبهذا فلا يكون خبرا لـ(يكون)[3]. وهنا ينبغي النظر في أمرين:

الأول: لئن كان تقديم الجار والمجرور على (كان) جائزا، فالحال يفيد تعلق (بالبصر) بـ(العامل) كما تعلق (القلب) بـ(الناظر) ليستقيم اللفظ بجرسه ووزنه كما عليه كلام أمير المؤمنينΔ: في الغالب، وإلا تطلب أن يكون هناك وقف على (العامل) ليفهم المعنى من المتكلم، ثم إن المعنى يستقيم مع جعل (البصر) متعلقا بـ(العامل)، فأي ضير أن يكون المعنى: فالناظر بعمق العامل بموجب بصيرته وسببها يكون مبتدأ عمله علمه بكيفية عمله، بل المعنى أليق وأوضح كما أن اللفظ أكثر اتزانا، وأدل بيانا فلا أدري ما الذي يخشاه الشارح من هذا التعلق مع أن الباء من معانيها السببية[4].

الثاني: جعل (أن يعلم) اسما لـ(يكون) و(مبتدأ) خبرا لها كما ذهب إليه الشوشتري[5] أولى لأن (أنْ، وأنّ) المقدرتين بمصدر بحكم الضمير، لأنه لا يوصف، كما أن الضمير لا يوصف، والإخبار بالضمير عما دونه في التعريف ضعيف[6] ولهذا قرأ السبعة {مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ

---

[1] المصدر نفسه: ١٧٧/٩.
[2] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٥٣/٢.
[3] ظ:البحار: ٦٠١/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٨٣/٢.
[4] ظ: اللباب: ٣٦١/١؛ مغني اللبيب: ١٠٣/١؛ همع الهوامع٤١٧/٢؛ المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين:١٦٩.
[5] ظ: بهج الصباغة: ٣٩٩/٣.
[6] ظ: مغني اللبيب٤٥٣/٢

قَالُوا}[1] و{فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ}[2].

ز: توسط خبر كان:

قول الإمام علي Δ: **فَإِذَا كَانَ ذلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكِيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سُبَّتَهُ** [3]. قال الشارح: ويجوز رفع (أكبر) ونصبه، فإذا رفعت فهو الاسم، وإن نصبت فهو الخبر[4] وهو في هذا مجوز لوجهين من الإعراب غير مفاضل بينهما. لكن الراوندي: رجح نصب (أكبر) وجعل المصدر المؤول في محل رفع اسما لـ(كان) اقتداء بالآية الكريمة: **(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)**[5]، لكنه استدرك فقال: وعلى عكس هذا حسنٌ أيضا، وأشار إلى قراءة هذه الآية برفع (البر)[6]. وتابعه الكيدري البيهقي على أن نصب (أكبر) أحسن[7]، وهنا ينبغي النظر في أمور:

الأول: الآية الكريمة التي رجح بموجبها الراوندي نصب (أكبر)، لم ينصب (البر) فيها إلا حمزة، وحفص عن عاصم، فقط ورفعه الباقون[8]، والعمل بقراءة الاكثرين أولى ثم أن اسم (ليس) بمنزلة الفاعل وخبرها بمنزلة المفعول وتقديم الفاعل هو الأصل[9]، وقد عدّ الطوسي القراءة برفع (البر) أجود[10].

الثاني: الآية الكريمة جاءت بـ(ليس) وكلام أمير المؤمنين بـ(كان)، ومنع الكوفيون وغيرهم تقديم خبر (ليس) على اسمها، وإن كان الغالبية يجوزونه، ولا معترض على تقدم خبر(كان) على أسمها[11]، وهذا يؤيد جواز نصب(اكبر) على الإطلاق ووجود من يمنع نصب (البر) في الآية.

الثالث: ما ذهب إليه الراوندي وتابعه عليه الكيدري البيهقي من أن الأحسن نصب (أكبر)[12]حسن لأن العلماء حكموا لـ(أنْ وأنَّ) المقدرتين بمصدر معروف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)[13] و(وَمَا كَانَ

---

[1] سورة الجاثية:٢٥ وهذه هي قراءة السبعة وقرأ الحسن بالرفع ظ:إتحاف فضلاء البشر:٥٠٢/١

[2] سورة العنكبوت:٢٤ وهي قراءة السبعة ظ:الحجة في القراءات السبع١٣٧

[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٨٠/٦؛ ظ: الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ): ١٥١/١.

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٨١/٦.

[5] سورة البقرة/١٧٧.

[6] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٥٥/١.

[7] ظ: حدائق الحقائق: ٤٠٦/١

[8] ظ: كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي(ت٣٣٤هـ): ١٧٦ ؛ التبيان في تفسير القرآن: ٩٤/٢؛ زاد المسير: ١٦١/١؛ إملاء ما من به الرحمن: ٧٧/١.

[9] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ٧٧/١.

[10] ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٩٤/٢.

[11] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٠١/٤؛ شرح ابن عقيل: ٢٧٣/١.

[12] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٥٥/١؛ حدائق الحقائق،: ٤٠٦/١.

[13] سورة الجاثية:٢٥ وهذه هي قراءة السبعة وقرأ الحسن بالرفع ظ:إتحاف فضلاء البشر:٥٠٢/١.

جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)[1] والرفع ضعيف كما ان الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف ضعيف[2]، ولو احتج الراوندي بهاتين الآيتين لكان أحسن والخلاصة أن نصب (أكبر) بوصفه خبرا مقدما أحسن، ولا خلاف في جواز الأمرين فانحصر الأمر بالاستحسان ولم يدخل فيه الشارح ولم يبين موقفه منه.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μوَحَتَّى يَكُونَ ظَنَّكُمْ فِيهَا غَنَاءً أَحْسَنُكُمْ بِاللهِ ظَنّاًν [3]، قال الشارح: μويروى برفع (أعظمكم) ونصب (أحسنكم) والأول أليقν[4]. وقد وافقه الخوئي فذكر الروايتين ثم جعل الرواية الأولى أنسب مثله[5]، واكتفى محمد جواد مغنية بالرواية الأولى وأعرب (أعظمكم) خبرا مقدما لـ(يكون)، و(أحسنكم) اسما مؤخرا لها[6]، وقديما قال ابن مالك:

وفي جميعِها توسُّطَ الخبرْ أجزْ وكلٌ سبقَهُ دامَ حظَرْ[7]

وإذا بحثنا عن قول الشارح: أن توسط الخبر هنا أليق لم نجد الحل عند النحويين، بل إن اسم (كان) أصله مبتدأ وتقديم المبتدأ هو الأصل، والأصل في الأخبار أن تؤخر[8]، ثم إنّ (كان) فعل واسمها بمنزلة الفاعل، والأصل تقديم الفاعل على المفعول[9]. لكن نظرة إلى تمييز (أعظمكم) وهو (غناء) الدال على عمل وفعل، والى تمييز (أحسنكم) وهو (ظنا) الذي هو نية وقصد، إذ النية تسبق العمل عند العقلاء، ويترتب العمل عليها، فالخبر هو ما تعلق به العمل، والمخبر عنه (الاسم) ما تعلقت به النية وهو السابق زمنا كأن الكلام:حتى يكون أحسنكم نيةً وظنا بالله أعظمكم إنجازا وعملا وغناء، فاتصف الشخص الحسن النية بأنه الأعظم إنجازا، وهكذا فقد اتصف اسمها بخبرها كما هو معروف.

ح: مجيء خبر كان جارا ومجرورا:

قول أمير المؤمنين Δ: μوَلاَ يَكُنْ لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلاَّ لِسَانُكَ، وَلاَ حَاجِبٌ إِلاَّ وَجْهُكَν[10]

قال الشارح: μوروي(ولا يكن إلا لسانك سفيرا لك إلى الناس) بجعل(لسانك) اسم كان مثل قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)[11]، والرواية الأولى هي المشهورة، وهو أن يكون(سفيرا) كان، ولك خبرها، ولا يصح ما قاله الراوندي: إن خبرها(إلى الناس)، لان(إلى) هاهنا متعلقة

---

[1] سورة الاعراف: ٨٢ وهي قراءة السبعة ظ:الحجة في القراءات السبع:١٣٧
[2] ظ: مغني اللبيب: ٤٥٣/٢.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/٧.
[4] المصدر نفسه: ٧٩/٧.
[5] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٣٥/٧.
[6] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٨٢/٢.
[7] الألفية (في النحو) ١٥؛ وظ: مغني اللبيب: ٤٥٣/٢.
[8] الألفية في النحو: ١٤.
[9] ظ: اللمع في العربية: ٣٦؛ الإنصاف: ٨٢٦/٢؛ إملاء ما من به الرحمن: ٧٧/١.
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠/١٨.
[11] سورة النمل:٥٦.

بنفس(سفير)فلا يجوز أن تكون الخبر عن(سفير) تقول: سفرت إلى بنى فلان في الصلح، وإذا تعلق حرف الجر بالكلمة صار كالشيء الواحدν[1]. وعلى الرواية المشهورة برفع سفير هنالك ثلاثة وجوه.

الأول: ما ذكره الشارح هو أن (سفير)اسم كان و(لك) خبرها، وهكذا أعربها الكيدري البيهقي قبله، والخوئي، ومحمد جواد مغنية[2]، وعليه فـ(إلى الناس) تعلق بـ(سفير)، و(إلا لسانك) مستثنى في كلام تام منفي يجوز فيه النصب والإتباع للمستثنى منه وهو قوله: (سفير)، فانه نكرة في سياق النفي وقد أفاد العموم، ويحتمل أن يكون منقطعا بدعوى عدم دخول اللسان والوجه في مفهوم السفير والحاجب[3]، وأختلف في (إلا لسانك) لمن رواها بالرفع فقال الراوندي والكيدري صفة لـ(سفير) وقال مغنية هو بدل منه[4].

الثاني: ما رآه الراوندي من أن (سفير) اسم كان و(إلا لسانك) صفته، و(إلى الناس) خبر[5]، وقد تقدم إنكار الشارح عليه، لجعله (إلى الناس) خبرا مع تعلقه بـ(سفير) وقبله أنكر ذلك الكيدري البيهقي للعلة المتقدمة نفسها[6].

الثالث: ما قاله ابن ميثم من أن (إلا) للحصر و(لسانك) خبر (كان)[7]وقد قال الخوئي: هذا أضعف مما ذكره الراوندي لأن الاستثناء تام وليس مفرغا، ولا يستقيم هذا الرأي على الرواية غير المشهورة أيضا وإن كان استثناؤها مفرغا، لأن (لسانك) سيعرب حينها اسم كان لا خبرها[8].

أما على الرواية غير المشهورة أي: μولا يكن إلا لسانك سفيرا لك إلى الناسν فلا خلاف في إعرابه، بل قال الراوندي: إعرابه على هذا أحسن[9]، ربما يقصد أوضح لخلوه من التقدير، وحساب أيهما الخبر (لك) أم (إلى الناس)، وتوهم هو في الرواية المشهورة فأعرب (إلى الناس) خبرا لـ(كان). وأما قول ابن أبي الحديد مثل قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلا أن قالوا)[10]، فأنه يقصد أنه مثله في أن اسم (كان) وقع بعد (إلا)، ويخالفه في أن اسم (كان) مصدر مؤول في الآية، وقد تأخر عن الخبر وهو في كلام أمير المؤمنين Δ مفرد ولم يتأخر عن خبره. وفي هذه

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨/ ٣١.
(٢) ظ: حدائق الحقائق،: ٢٨٠/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٥/٢٠؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٧٢/٤.
(٣) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٥/٢٠.
(٤) ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٧٢/٤.
(٥) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٤٥/٣.
(٦) ظ: حدائق الحقائق: ٢٨٠/٢.
(٧) ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢١٧/٥.
(٨) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٨٥/٢٠.
(٩) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٤٥/٣.
(١٠) سورة النمل:٥٦ وهي قراءة السبعة ظ:الحجة في القراءات السبع:١٣٧.

الرواية إشكال أيضا وهو تقدم اسم (كان) وهو محصور على خبرها، و(إلا) لا تتقدم في الاستثناء المفرغ على الحكم[١]، وقال ابن مالك:

وخبرَ المحصور قدِّم أبدا كما لنا إلا اتباعُ أحمدا[٢]

أما الآراء المتقدمة في الرواية المشهورة برفع (سفير) ونصب (لسانك) فأرجحها الأول الذي ذهب إليه الشارح والكيدري والخوئي ومغنية كما تقدم وذلك لأنه لا بد من خبر لـ(كان) وإذ تقرر أن (سفير) اسمها فوجب أن يكون الخبر إما (لك) وإما (إلى الناس) والثاني متعلق بـ(سفير) فلا يخبر به عنه وأما (لك) فالظاهر عدم تعلقه بسفير وأنه متعلق بمحذوف تقديره (كائن أو مستقر) وأنه هو المراد الإخبار به عن سفير.

والظاهر أن (سفير) مستثنى منه لأنه قد استوفى خبره، ولأن (لسانك) أحد السفراء وقد أخرج منهم بالاستثناء فهو خارج من عموم (سفير) الذي دل عليه كونه نكرة في سياق النهي، وان كان (اللسان) سفيرا مجازيا؛ فالاستثناء تام ولا مجال لجعل (لسانك) خبرا عن (كان) كما قرره ابن ميثم[٣]. وان الأرجح أن يكون (لسانك)بالرفع على الإتباع، وان يكون بدلاً[٤]، لا صفة كما ذهب إليه الراوندي والكيدري[٥].

ط: مجيء خبر كان ظرفا:

قول أمير المؤمنين Δ:أَلَمْ تَكُونُوا فِي مَسَاكِنِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَطْوَلَ أَعْمَاراً، وَأَبْقَى آثَاراً[٦]

قال الشارح: μنصب(أطول) بأنه خبر كانν[٧]، واعترضه الشوشتري فقال: خبر كان: (قبلكم)، لا (أطول) كما توهمه ابن أبي الحديد، وإنما هو حال[٨]، وهو المفهوم من كلام الشيرازي أيضا فقد قدر الكلام بـμألستم أيها الناس في مساكن من كان قبلكم من الأمم في حال كونهم أطول منكم أعمارا ν[٩]. وهو الراجح ويمكن أن يستدل له بالآتي:

أولاً: (قبلكم) ظرف متعلق بمحذوف تقديره (كائن، أو استقر)[١٠] هو خبر كان، ولا يمكن أن يكون متعلقا بـ(أطول) لأن المعنى لا يستقيم، وبجعل (أطول) خبرا لـ(كان) لا يبقى لـ(قبلكم) متعلق.

---

[١] ظ: الإنصاف: ٢٧٣/١-٢٧٨؛ شرح الرضي على الكافية١٠٣/٢و٢٦٣/١.
[٢] ظ: شرح ابن عقيل: ٢٤٠/١.
[٣] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٢١٧/٥.
[٤] ظ: الكتاب: ٣١١/١؛ اللمع في العربية: ٦٦؛ اللباب: ٣٠٥/١.
[٥] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٤٥/٣؛ حدائق الحقائق: ٢٨٠/٢.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٧/٧.
[٧] المصدر نفسه: ٢٣١/٧.
[٨] ظ: بهج الصباغة: ٤٦٧/١١.
[٩] توضيح نهج البلاغة: ٢٢٧/٧.
[١٠] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١؛ شرح ابن عقيل: ٢١١/١.

ثانيا: (أطول) حال من الضمير المستكن في (قبلكم) والعامل فيه الظرف على رأي أبي علي، ومن تابعه لأن الضمير على رأيهم انتقل إلى الظرف[١]. وقيل بل الحال من الضمير المستتر المحذوف مع العامل الذي عمل أيضا في الظرف والحال معا وهو ما نسب إلى السيرافي[٢].

ي: أصبح التامة:

قد تستعمل (أصبح) تامة نحو قوله تعالى:(فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[٣] أي: حين تدخلون في الصباح[٤] فهي بمعنى استيقظ[٥]وقد ذكر الشارح (أصبح) تامة عند شرحه قول أمير المؤمنينΔ: الْحَمْدُ لله الَّذِي لَمْ يُصبِحْ بِي مَيِّتاً وَلاَ سَقِيماً...ν[٦] قال الشارح μو(ميتا) منصوب على الحال أي: لم يفلق الصباح علي ميتا ولا يجوز أن تكون (يصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الراوندي لأن خبر (كان) وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنهما مبتدأ وخبر في الأصل واسم (يصبح) ضمير (الله) تعالى و(ميتا) ليس هو الله سبحانهν[٧].

ولم يختلف شراح النهج في إعراب (يصبح) تامة و(ميتا) حالا[٨] من ياء المتكلم المجرورة بالباء، ولكن الراوندي جوز وجها آخر بجعل (يصبح) ناقصة و(ميتا) خبرها[٩]، ورده الشارح بما تقدم. وقال الخوئي: أن مراد الراوندي بكون (ميتاً) خبر (أصبح) أنه في الأصل خبرها والمخبر به ياء المتكلم فان (أصبح) على كونها ناقصة بمعنى (صار)، فلما عديت بالباء صارت بمعنى (صير) تكون من أفعال التصيير فيكون المعنى لم يصيرني ميتا كما يقال: صيرني الله فداك[١٠]. ولسائل أن يسأل إذا كانت (أصبح) بمعنى (صير) أتكون ناقصة؟ فقد قال الراوندي في إعراب (ميتا): μوأن يكون خبر (يصبح) إذا كان ناقصاν[١١]، فمراده واضح بأنها الناقصة وأن لها خبرا، و(أصبح) إذا كانت بمعنى (صير) تنصب مفعولين ولا تنصب خبرا، ثم لا تنصب حالا إلا بعد استيفائهما . فالأرجح ما ذهب إليه الشارح وتضافر عليه الشراح من أن (يصبح) تامة و(ميتا) حال فإن المعنى يستقيم معه ويستحسن وهو كما قدره الشارح.

ك: ما انفك التامة:

---

[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٦/١؛ منحة الجليل: ٦٤٨/٢.
[٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٦/١.
[٣] سورة الروم/١٧.
[٤] ظ: أوضح المسالك: ٢٥٣/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.
[٥] ظ: المقتضب: ٩٦/٤؛ الأصول في النحو: ٩٢/١؛ المفصل: ٣٥٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٤.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٤/١١.
[٧] المصدر نفسه: ٨٥/١١.
[٨] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٤٧/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٤؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٤٥٨/١؛ بهج الصباغة: ٧/٧؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢٦٣/٣.
[٩] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٤٧/٢.
[١٠] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٤/ ١١٣.
[١١] منهاج البراعة، الراوندي:٣٤٧/٢

وتأتي (ماانفك) تامة وقد عرض الشارح لذلك عند ذكره قول ذي الرمة:

حدابيرُ ما تَنْفَكُّ إِلاَّ مُناخَةً على الخسف أو نَرْمِي بها بلداً قَفْرا[١]

قال الشارح: μ لا أعرفه إلا(حراجيج)، وهكذا رأيته بخط ابن الخشاب رحمه الله، والحرجوج: الناقة الضامرة في طول. وفيه مسألة نحوية، وهى أنه كيف نقض النفى من ما(تنفك) وهو غير جائز، كما لا يجوز ما زال زيد إلا قائما؟ وجوابها أن تنفك هاهنا تامة، أي ما تنفصل، ومناخة منصوب على الحالν[٢]. وإنما لم يجز دخول (إلا) في خبر (مازال) وأخواتها لان معناها الإثبات[٣] لأنها دالة على النفي بوضعها وقد سبقها النفي ونفي النفي إثبات فجرت مجرى (كان) في دلالتها على الإثبات[٤]. وظاهر هذا البيت ورود (إلا) في خبر ما تنفك وقد ردّه النحويون بأساليب مختلفة منها.

أولا: أنهم خطأوا ذا الرمة في هذا البيت كما نقل الزمخشري وابن هشام[٥]، ونسب ذلك إلى الأصمعي[٦].

ثانيا: وأنهم خطأوا الرواة في هذه الرواية، وقالوا الرواية الصحيحة (ما تنفك آلاً مناخهُ) والآل: الشخص، يقال هذا آل قد بدا أي: شخص[٧].

ثالثا: أنهم خطأوا الرواة وعدّوا الرواية الصحيحة برفع (مناخة)[٨] على انه خبر مبتدأ محذوف وموضع الجملة حال[٩]. وقال أبو البركات الأنباري لا مزية في هذه الرواية[١٠]، وقصده انه لا يمكن أن تكون (تنفك) هنا ناقصة وتدخل (إلا) في خبرها سواء كان الخبر مفردا أو جملة، لذلك قال العكبري وموضع الجملة حال[١١]، إذ عدّ (ما تنفك) تامة.

رابعا: أن خبرها قوله (على الخسف) وتقديره:على الخسف إلا أن تناخ أو نرمي به بلداً قفرا كما قال أبو البركات الأنباري[١٢] وعليه الكثيرون، لكن ابن هشام قال: هذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكبا[١٣]، يعني بقاء الإشكال بوقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب وهو غير

---

[١] في الديوان (حراجيج) كما ذكر الشارح ظ:ديوان ذي الرمة: ١٥٣/٢ ؛ الكتاب: ٤٨/٣؛ أسرار العربية: ١٣٨؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٣/٧.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٥/٧.
[٣] ظ: اللباب: ١٧٠/١.
[٤] ظ: المفصل: ٢٥٣؛ الإنصاف: ١٥٦/١.
[٥] ظ: المفصل: ٢٥٤؛ مغني اللبيب: ١٠١/١.
[٦] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٧٦/٨.
[٧] ظ:الإنصاف: ١٥٨/١؛ مغني اللبيب: ١٠١/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧٦/٨.
[٨] ظ: الإنصاف: ١٥٨/١.
[٩] ظ: اللباب: ١٧٠/١.
[١٠] ظ: أسرار العربية: ١٣٨.
[١١] ظ: اللباب: ١٧٠/١.
[١٢] ظ: أسرار العربية: ١٣٨.
[١٣] ظ: مغني اللبيب: ٧٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧٦/٨.

جائز على مذهب الجمهور واختيار ابن مالك وابن عقيل[١]، لكن ابن الحاجب جوزه بشرطين أحدهما أن يكون المستثنى فضلة. والثاني أن تحصل به الفائدة فلا نقول: ضربت إلا زيدا إذ من المستحيل أن يضرب جميع الناس إلا زيدا، ويجوز: قرأت إلا يوم كذا: الجواز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم وعليه يرتفع الإشكال لان (مناخة) إذا كان خبرا كان عمدة وأما إذا كان حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا[٢].

خامسا: أن (تنفك) تامة أي: ما تنفك، و(مناخة) منصوب على الحال[٣]، ولأنك تقول: انفكت يده، فتوهم فيها التمام ثم استثنى وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي[٤]واقتصر عليه الراوندي[٥]، والكيدري البيهقي[٦]، والشارح كما تقدم؛ ولعله الوجه الراجح لعدم الخلاف في ورود (ماتنفك) تامة بمعنى تنفصل أي لا تفارق أوطانها إلا مناخة على الخسف والذل، وهذا معنى مستقيم لا بأس به، والوجه الذي سبقه فيه خلاف كما تقدم، وأما تخطئة الشاعر أو الرواة مع وجود مجال جيد للتأويل فلا داعي له.

ل: حذف خبر مازال:

قول أمير المؤمنينوَاللهِ لاَ يَزَالُونَ حَتَّى لاَ يَدَعُوا للهِ مُحَرَّماً إِلاَّ اسْتَحَلُّوهُ، وَلاَ عَقْداً إِلاَّ حَلُّوهُν [٧]، قال الشارح: μتقدير الكلام: لا يزالون ظالمين فحذف الخبر وهو مراد، وسدت (حتى) وما بعدها مسد الخبرν[٨].

ومن تعرض لإعراب هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين Δمن الشراح لم يخالف الشارح فيه فـ(مازال) ناقصة، والواو اسمها، وخبرها محذوف[٩] وسدت حتى وما بعدها مسده[١٠].

---

[١] ظ: شرح ابن عقيل: ٦٠٣/٢ـ ٦٠٤؛ منحة الجليل:٦٠٤/٢.
[٢] ظ:منهاج البراعة، الخوئي: ٧٦/٨؛ منحة الجليل: ٦٠٤/٢.
[٣] ظ:الإنصاف: ١٥٩/١؛ اللباب: ١٧٠/١؛ مغني اللبيب: ٧٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧٦/٨.
[٤] ظ:الإنصاف:١ /١٥٩.
[٥] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢١/٢.
[٦] ظ: حدائق الحقائق: ٥٥٦/١.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/٧.
[٨] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٩] ظ:مصباح السالكين (الكبير): ٤٠٩/٢؛ وظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣٣١/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٣٥/٧؛ نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم: ٢٣٥/١.
[١٠] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار ٣٣١/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٨٢/٢.

م: ما زال الناقصة أو التامة:

لا تستعمل (مازال) التي مضارعها (يزال) إلا ناقصة[١] وقد ذكرها الشارح في شرحه قول أمير المؤمنين Δوَاللهِ لاَ يَزَالُونَ حَتَّى لاَ يَدَعُوا للهِ مُحَرَّماً إِلاَّ اسْتَحَلُّوهُν[٢]، قال الشارح: μولا يصح ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن(زال) بمعنى تحرك وانتقل، فلا تكون محتاجة إلى خبر، بل تكون تامة في نفسها، لان تلك مستقبلها يزول بالواو، وهاهنا بالألف لا يزالون، فهي الناقصة التي لم تأت تامة قطν[٣].

ولم يخالفه شراح النهج في كونها ناقصة[٤]، ولم أجد المفسر الذي نسب إليه القول بأنها بمعنى تحرك وانتقل، وأنها تامة، وعادة ما تكون اعتراضاته على الراوندي السابق له في شرح نهج البلاغة، ولم أجده يتعرض لشارح آخر ممن سبقه كالبيهقي الخراساني (ت٥٦٥هـ) والكيدري البيهقي، فهل يقصد بالمفسر أحد مفسري القرآن الكريم؟ فالموضوع من كلام أمير المؤمنينΔ لا من آيات القرآن الكريم. والحقيقة أن (زال) التامة تأتي ماضيا لـ(يزول) الذي مصدره (الزول)، كما تأتي ماضيا لـ(يَزيل) بفتح أوله والذي مصدره (الزيل) ومعناه: ماز أما الناقصة فلا مصدر لها[٥]، وقد جاءت بصيغة المضارع فأغنت عن التفكر فيها، ودلت بصيغتها على نقصانها، إذ لو جاءت بصيغة الماضي، لكانت مشتركة بين التامة بمعنييها، وبين الناقصة، ولكنها جاءت مضارعة فدلت حصرا على الناقصة.

ن: ظل التامة:

تأتي (ظل) تامة وناقصة[٦]، وقيل لا تأتي (ظل) إلا ناقصة[٧] والشارح ممن يرى ذلك إذ قال وهو يتحدث عن مازال: μومثلها في أنها لا تزال ناقصة: ظل وما فتىء وليسν[٨]. والذي عليه أكثر النحويين أن (ظل) تأتي تامة كما تأتي ناقصة لذلك لم يعدها الكثيرون مع الأفعال التي لا تأتي إلا ناقصة[٩] قال ابن مالك.

---

[١] ظ: أسرار العربية: ١٣٥؛ شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/٧.
[٣] المصدرنفسه والصفحة نفسها.
[٤] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٤٠٩/٢ شرح نهج البلاغة، المقتطف من بحار الانوار:٣٣١/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٣٥/٧؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٣٥/١؛ توضيح نهج البلاغة:١١٨/٢؛ في ظلال نهج البلاغة:٨٢/٢
[٥] ظ: أوضح المسالك: ٢٣٧/١؛ همع الهوامع: ٤١٢/١.
[٦] ظ: أوضح المسالك: ٢٥٥/١؛ شرح قطر الندى: ١٣٦.
[٧] ظ: أسرار العربية: ١٣٥؛ همع الهوامع: ٤٢٤/١.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٨/٧.
[٩] ظ: المفصل: ٣٥٣؛ أوضح المسالك: ٢٥٥/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.

وما سواهُ ناقصٌ والنقصُ في فتئ ليسَ زالَ دائما قُفي[1]

ونقل عنه قوله: تكون (ظل) تامة بمعنى طال ودام[2]، ومثلوا لها بـ(ظلّ اليوم) أي دام ظلـّه[3]. وقال الرضي الاستراباذي: μوقالوا ولم تستعمل ظل إلا ناقصةν[4] وعندما نقل قول ابن مالك بأنها تأتي تامة قال الرضي: μوالعهدة عليهν[5]وكأنه لا يؤيده في أنها تأتي تامة. وهو رأي أبي البركات الأنباري أيضا الذي قال: تستعمل ناقصة وتامة إلا ظل وليس وما زال وما فتئ[6]. وهذا الكلام موافق لكلام الشارح. والظاهر أنها تأتي تامة، كما تأتي ناقصة بمعناها الأصلي الدال على وقت النهار، وبمعنى صار أيضا ولكن ورودها تامة قليل بل نادر، إذ لم أطلع على شاهد لها إلا المثال المتقدم، وهذا ما دعا الشارح وغيره إلى إنكار ورودها تامة.

س: اسم (ليس) النكرة:

قول الإمام Δ: μفَلَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ عزوجلّ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِماعاً، مَعَ تَفْرِيقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِν [7]. قال الشارح: μوقال الراوندي: الناس مبتدأ وأشد مبتدأ ثان، ومن تعظيم الوفاء خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول، ومحل الجملة نصب لأنها خبر ليس، ومحل ليس مع اسمه وخبره رفع، لأنه خبر، فإنه وشيء اسم ليس، ومن فرائض الله حال، ولو تأخر لكان صفة لشيء[8]. والصواب أن(شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفي، ولان الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفة، فتخصص بذلك وقرب من المعرفة، والناس: مبتدأ، وأشد: خبره، وهذه الجملة المركبة من مبتدأ وخبر في موضع رفع لأنها صفه (شيء) وأما خبر المبتدأ الذى هو(شيء) فمحذوف، وتقديره(في الوجود) كما حذف الخبر في قولنا: لا إله إلا الله، أي في الوجود. وليس يصح ما قال الراوندي من أن(أشد) مبتدأ ثان، و(من تعظيم الوفاء) خبره، لان حرف الجر إذا كان خبرا لمبتدأ تعلق بمحذوف، وهاهنا هو متعلق بأشد نفسه، فكيف يكون خبرا عنه! وأيضا فإنه لا يجوز أن يكون أشد من تعظيم الوفاء خبرا عن الناس، كما زعم الراوندي، لان ذلك كلام غير مفيد، ألا ترى أنك إذا أردت أن تخبر بهذا الكلام عن المبتدأ الذي هو(الناس) لم يقم من ذلك

---

[1] الألفية في النحو: ١٥.
[2] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٤؛ تاج العروس: ٤٢٧/٧.
[3] ظ: أوضح المسالك: ٢٥٥/١.
[4] شرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٤؛ تاج العروس: ٤٢٧/٧.
[5]شرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٤.
[6] ظ: أسرار العربية/ ١٣٥.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧/ ١٠٦.
[8] ظ: منهاج البراعة، الراوندي/ ٢٠٠/٣.

صورة محصلة تفيدك شيئا، بل يكون كلاما مضطربا! ويمكن أيضا أن يكون(من فرائض الله) في موضع رفع، لأنه خبر المبتدأ، وقد قدم عليه، ويكون موضع(الناس) وما بعده رفع، لأنه خبر المبتدأ الذي هو(شيء) كما قلناه أولا، وليس يمتنع أيضا أن يكون:(من فرائض الله) منصوب الموضع، لأنه حال، ويكون موضع(الناس أشد) رفعا، لأنه خبر المبتدأ، الذي هو(شيء)v[1]، وتلحظ أمور:

أولا: سمى الشارح اسم ليس مبتدأ ثلاث مرات، تبعا لأصله فأصله مبتدأ.

ثانيا: لا شك أن الراوندي أخطأ في إعرابه (أشد) مبتدأ ثانيا، و(من تعظيم الوفاء) خبرا له، وقد تقدم رد الشارح عليه ورده الكيدري البيهقي وقال هذا خطأ فاحش[2]، ورد الشارح عليه كان جيدا وحجته رصينة، إذ كيف يتعلق الجار والمجرور بالمبتدأ وإنما يتعلق بخبره المحذوف وجوبا[3]، وأما خبر (الناس) فـ(أشد) وحده وليس (اشد من تعظيم الوفاء) بوصفها جملة، فليس ثمة جملة؛ لأن كل ما بعد أشد متعلق بها فـ(عليه) و(اجتماعا) و(من تعظيم) كلها متعلقة بـ(أشد) ولا يصلح أي منها أن يكون خبرا، لا حكما ولا معنى.

ثالثا: الوجه الأول من الإعراب الذي ذكره الشارح فيه أن (شيء) اسم ليس وهذا رأي جميع شراح النهج الذين اطلعت عليهم[4]، بضمنهم الشارح، وتسويغ الشارح جعله اسما مع كونه نكرة لتقدم النفي عليه لأن (ليس) نافية بنفسها، فهو مسوغ ملازم لاسم (ليس)، فلا نحتاج بعدها إلى مسوغ ثانٍ، وقد ذكر الشارح أن (أشد) موصوف بـ(من فرائض الله) لأنه في موضع الحال، وقد تخصص بهذا الوصف، وبهذا فقد ذكر مسوغين للابتداء به نكرة، وإن نسخ الابتداء بـ(ليس). أما خبر (ليس) فلم يوافق الشارح عليه أحد من الشراح أنه محذوف وتقديره (في الوجود)، وإنما ذهب جلّهم إلى أن جملة (الناس أشد) من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر (ليس)[5]، فيما ذهب الخوئي إلى أن (من فرائض الله) ظرف مستقر وهو خبر (ليس) وان تقدمه وهو ظرف من مصححات الابتداء بالنكرة[6].

وأما جعله جملة (الناس أشد) صفة اسم (ليس) الذي هو (شيء)، فلم ير رأيه هذا إلا الخوئي إذ

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/١٧.
[2] ظ: حدائق الحقائق: ٥٤٦:٢.
[3] ظ: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٨٢.
[4] ظ: منهاج البراعة والراوندي: ٢٠٠/٣، حدائق الحقائق: ٥٤٦/٢؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١١٠/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي:٠ ٢٠٠/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ١١٠/٤؛ شرح نهج البلاغة(فارسي)، ميرزا أحمد مدرس وحيد: ٨٢/٢٠.
[5] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٠٠/٣؛ حدائق الحقائق: ٥٤٦/٢؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١١٠/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ١١٠/٤؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٨٢/٢٠.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٠/٢٠.

قال: إن الجملة حال أو صفة لقوله (شيء)[١] وأما جعله (من فرائض الله) في موضع الحال فهو رأي الراوندي والكيدري قبله ومحمد جواد مغنية بعده[٢]. وقد تقدم أن الخوئي عده ظرفا وانه خبر ليس[٣].

رابعا: الوجه الثاني الذي ذكره الشارح فيه إشكالان:

الأول: قوله: (من فرائض الله) في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ، وإذ لا وجود لمبتدأ ليكون له خبرا في محل رفع، فهو إذن يقصد أنه خبر اسم (ليس) فان كان هذا قصده فوجب أن يكون في محل نصب لا رفع كما ذكر الشارح والغريب أن العلماء نقلوا هذا الرأي ولم يعلقوا عليه بشيء[٤].

الثاني: قوله: (ويكون موضع (الناس)وما بعده رفعا، لأنه خبر المبتدأ الذي هو (شيء) كما قلناه أولا) فيه أنه لم يقل أولا: إنه خبر (شيء) وإنما قال: هو صفة (شيء) كما تقدم فهو على الأرجح سهو من المطابع أو من النساخ إذ دققت نسختين من الشرح وكلاهما علىالخطأ نفسه[٥]، ولكن المجلسي نقل الصحيح وهو هكذا: μويكون موضع الناس وما بعده رفعا لأنه صفة المبتدأ الذي هو (شي)ν[٦]، فلعله نقله من نسخة صحيحة أو لعله وجده خطأ واضحا فصححه.

فإذا كان ما صححته من الإشكالين صحيحا فقد اتحد معه رأي الخوئي تقريبا إذ عدّ (من فرائض الله) خبر (ليس) وجملة (الناس أشد) حالا أو صفة[٧].

خامسا: الوجه الثالث الذي ذكره الشارح فيه إشكال أيضا فقوله: يكون موضع (الناس أشد) رفعا، لأنه خبر المبتدأ، الذي هو (شيء)[٨]. فيه أن (شي) ليس مبتدأ وإنما اسم (ليس) ولا بأس بتعبيره هذا لأن أصله مبتدأ، ولكن إذا كان موضع (الناس أشد) خبر (ليس) فينبغي أن يكون في محل نصب لا رفع كما ذكر الشارح، وإذا صح التصحيح فقد اتحد رأيه هذا مع رأي غالبية الشراح بان (شي) اسم ليس، و(الناس أشد): خبره، و(من فرائض) في موضع حال[٩].

والظاهر أن الإشكال واقع في أيهما الخبر وأيهما الوصف فهل جملة (الناس أشد) هو الخبر وهو المتم للفائدة وهو ما يريد الإمام Δ أن ينفي الحكم به عن (شيء)، ويكون (من فرائض الله)

---

[١] ظ: المصدر نفسه: ٢٠٠/٢٠.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٠٠/٣؛ حدائق الحقائق: ٥٤٦/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ١١٠/٤.
[٣] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٠/٢.
[٤] ظ: البحار: ٦٣٥/٣٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٠/٢٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٢٤٥/٣.
[٥] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/١٧؛ شرح نهج البلاغة، الشارح، مؤسسة الاعلمي بيروت: ٧٨/١٧.
[٦] البحار: ٦٣٥/٣٣.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٠/٢٠.
[٨] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٠/١٧؛ والمصدر نفسه، مطبعة الاعلمي ٧٨/١٧؛والبحار:٦٣٥/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣/ ٢٤٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٠/٢٠.
[٩] ظ:حدائق الحقائق:٢٤٦/٢؛ نهج البلاغة، محمد عبده؛١١٠/٢؛ في ظلال نهج البلاغة:١١٠/٤ ؛

مجرد بيان لحال هذا الشيء ووصفا له، أي: ليس شيء موصوف أو حاله بأنه من فرائض الله، الناس أشد اجتماعا عليه من تعظيم الوفاء، أو العكس والتقدير ليس شيء صفته الناس اشد عليه اجتماعا من تعظيم الوفاء كائن من فرائض الله أو يريد الوصف بكليهما وحدد الخبر لأنه قد دل عليه الحال أي: ليس شيء صفته انه من فرائض الله الناس اشد عليه اجتماعا من تعظيم الوفاء موجود وكل هذه الآراء ممكنة وفيها وجه من الجمال وصحة المعنى، ولكن الرأي الأول وجيه ومقبول وفيه أخذ بالظاهر، وهو ما يتبادر إلى الذهن من انه الحكم والخبر، ولكن طول الجملة هو الذي يوهم بغيره.

ع: اسم ليس النكرة وحذف خبرها:

قول أمير المؤمنين Δ: μوَلَيْسَ رَجُلٌ - فَاعْلَمْ - أَحْرَصَ عَلَى جَمَاعَةِ أُمَّةِ مُحَمَّد ﴿أُلْفَتِهَا مِنِّي ν[1]. قال الشارح: μوأدخل قوله:(فاعلم) بين اسم ليس وخبرها فصاحة، ويجوز رفع(أحرص) بجعله صفة لاسم(ليس)، ويكون الخبر محذوفا - أي ليس في الوجود رجلν[2].

كل من تعرض لإعراب هذا الكلام من الشراح أعربها على الوجه الأول الذي ذكره الشارح أي: (رجل) اسم (ليس) و(فاعلم) جملة معترضة بين اسمها وخبرها، و(أحرص)خبر ليس[3]، وذكر ابن ميثم أن (رجل) يفيد العموم لكونه في سياق النفي ولذلك ساغ جعله اسما لليس[4] والظاهر أن الرواية بنصب (أحرص) فاتفق الشراح على أنها خبر (ليس) وان ما احتمله الشارح من جواز رفع (أحرص) وكونه صفة لـ(رجل) هو من باب الإمكان، وفيه أن (أحرص) بالنصب خبر مستقيم المعنى خالٍ من التقدير فعلام هذا الإجحاف؟ وان كان قد فهم من المعنى هذا أي: (ليس رجل أحرص مني في الوجود) فصحيح، ولكن (رجل) نكرة في سياق النفي وهي دالة على العموم[5]يعني: (ليس أي رجل أحرص مني) وفي السياق دلالة على ما أراد الشارح من دون الحاجة إلى تقدير.

٢: ظن وأخواتها:

وهو القسم الثاني من الافعال الناسخة للابتداء، وهي أفعال تتعدى إلى فعلين أصلهما مبتدأ

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٤/١٨.
(٢) المصدر نفسه: ١٨/١٥.
(٣) ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٥٣٦/٥؛ البحار: ٧٥/١٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣٠٩/٣؛ توضيح نهج البلاغة: ٢٥٦/٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢٠٤/٤.
(٤) ظ: مصباح السالكين(الكبير)٥٣٦/٥
(٥) ظ: منتهى المطلب، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ): ٥/١؛ إيضاح الفوائد، فخر المحققين محمد بن الحسن يوسف بن المطهر الحلي (ت٧٧٠هـ): ٤٣/٣؛ الذكرى: الشهيد الأول محمد بن مكي(ت٧٨٦هـ): ٢٣٢.

وخبر[١] أي تدخل على الجملة الاسمية فقط[٢]. ولذا عدها النحاة من نواسخ الابتداء[٣]وهي أفعال القلوب وأفعال التحويل، وتنقسم الأولى إلى أفعال الرجحان (الظن)، وأفعال اليقين وقد يحل بعضها مكان بعض وينوب بعضها عن الآخر في المعنى[٤]. وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر[٥]وأشار النحاة إلى أحكامها بالتفصيل في مواضعها، ومنها الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب[٦]. وقد تعرض الشارح إلى هذه الأفعال في مواطن من شرحه منها:

أ: ظن بمعنى علم:

تأتي (ظن) بمعناها الشائع الدال على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين[٧]. كقوله تعالى: (وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ)[٨]ولكن يقينها ليس يقين العيان وإنما يقين تدبر فأما يقين العيان فلا يقال إلا (علم)[٩] وتأتي أيضا بمعنى الكذب كما تأتي بمعنى التهمة[١٠] ومن الموارد التي ذكر فيها الشارح (ظن) التي هي بمعنى (علم) قول أمير المؤمنين Δ: µظَنُّوا أَنَّهَا نُصْبَ أَعْيُنِهِمν[١١]قال الشارح: µوالظن هاهنا يمكن أن يكون على حقيقته، ويمكن أن يكون بمعنى كقوله تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ)[١٢]ν[١٣]. قال الراوندي: µأي وأيقنوا أن الجنة معدة لهم بين أيديهم والظن يجيء بمعنى العلمν[١٤] واستشهد بالآية التي استشهد بها الشارح. وأورد المجلسي الوجهين ساردا قول الشارحين الراوندي والمعتزلي[١٥]، وقال الشيرازي: من كثرة اشتياقهم فان الإنسان إذا اشتاق إلى شيء تفكر فيه كثيرا، وذلك مما يوجب ارتسامه في ذهنه. والظاهر أنها دالة على العلم كما قال الراوندي واحتمل الشارح فان الإمام علي Δيقول في وصف المتقين: µفإذا مروا بآية فيها تشويق ركنوا إليها طمعا، وتطلعت نفوسهم إليها شوقا، وظنوا أنها نصب أعينهمν[١٦]، فالمؤمن يعلم أن القرآن حق على سبيل اليقين لا على سبيل الظن،

---

[١] ظ: الكتاب: ٣٩/١؛ الأصول في النحو: ١٧٧/١.
[٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٤٧/٤.
[٣] ظ: شرح قطر الندى: ١٧٠؛ شرح ابن عقيل: ٤١٦/١.
[٤] ظ: الكتاب: ٤٠/١؛ الأصول في النحو: ٥٢/٢؛ الخصائص: ١١١/٣؛ اللمع في العربية: ٥٢.
[٥] ظ: الكتاب: ٣٩/١؛ الأصول في النحو: ١٧٧/١ـ ١٨٠؛ سر صناعة الإعراب: ٣١١/١.
[٦] ظ: الكتاب: ٣٩/١ـ٤٠؛ الأصول في النحو: ١/ ١٧٧ـ١٩٧؛ اللمع في العربية: ٥٢ـ٥٥؛ المفصل: ٣٤٥ـ٣٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٤٥٥ـ ٤٩٠؛ شرح ابن عقيل: ٤١٦/١ـ ٤٦١.
[٧] ظ: غريب الحديث، ابن سلام: ٣٨٣/٤؛ أوضح المسالك: ٤١/٢ـ٤٨.
[٨] سورة التوبة/١١٨.
[٩] ظ: لسان العرب: ٢٧٢/١٣؛ وظ: تاج العروس: ٣٦٥/٣٥.
[١٠] ظ: مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي(ت١٠٨٥هـ): ٩٧/٣.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٣/١٠.
[١٢] سورة المطففين:٤
[١٣]شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٣/١٠.
[١٤] منهاج البراعة، الراوندي: ٢٧٨/٢.
[١٥] ظ: البحار: ٣٢٤/٦٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣٥٤/٢.
[١٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٣/١٠.

علما أن الآية التي استشهد بها الشارح قيل في معناها أنهم لا يخطر ببالهم أنهم مبعوثون فمسؤولون عما يفعلون[١]وقيل أن من ظن ذلك لم يتجاسر على أمثال هذه القبائح فكيف بمن تيقنه[٢] وقيل الظن هنا بمعنى التردد[٣]، وقيل كما قال الشارح هي بمعنى اليقين[٤] وهو الأولى فاستشهاد الشارح بالآية يعني انه يذهب بها هذا المذهب.

ومفعولا ظن هنا سدت (أن) واسمها وخبرها مسدهما[٥]. ومن الجدير بالذكر أن صاحب مجمع البحرين عدّ (ظن) في كلام أمير المؤمنين Δ هذا بمعنى اليقين وقال: μيعني أيقنوا أن الجنة معدة لهم بين أيديهمν[٦].

ومن ذلك أيضا: قولهΔ: (لاَ أَظُنُّ اللهَ يَعْرِفُهُ)ν[٧] قال الشارح: μفالظن هاهنا بمعنى العلم، كقوله تعالى(وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا)[٨]، وأخرج هذه الكلمة مخرج قوله تعالى(قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ)[٩] وليس المراد سلب العلم بل العلم بالسلب، كذلك ليس مراده عليه السلام سلب الظن الذى هو بمعنى العلم، بل ظن السلب، أي علم السلب، أي واعلم أن الله سبحانه يعرف انتفاءه، وكل ما يعلم الله انتفاءه فليس بثابت. وقال الراوندي: قوله X(لاَ أَظُنُّ اللهَ يَعْرِفُهُ)، مثل قوله تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ)[١٠] والله يعلم كل شيء قبل وجوده، وإنما معناه حتى نعلم جهادهم موجودا، وليست هذه الكلمة من الآية بسبيل لتجعل مثالا لها، ولكن الراوندي يتكلم بكل ما يخطر له من غير أن يميز ما يقولν[١١]. وقد أشار الشراح إلى هذا فقال: البيهقي الخراساني: يعني هو خلاف ما ادعاه وأخبر به[١٢]، وأما الراوندي فقد تقدم نقل الشارح لكلامه[١٣]. وقال الكيدري البيهقي: يعني انه بخلاف ما ادعاه وأخبر به يعني انه لم يكن، إذ لو كان لعرفه[١٤].

وقال ابن ميثم: μنفي ظن معرفة الله لذلك المدعى لأنه لما نفى لذلك المدّعي فضيلة يعرفها

---

[١] ظ: فتح القدير: ٥٦٣/٥.
[٢] ظ: تفسير البيضاوي: ٤٦٤/١؛ وظ: جامع البيان: ٤٨٤/١٢.
[٣] ظ: الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٢/١٩.
[٤] ظ: جامع البيان: ٤٨٤/١٢.؛ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن(ت٤٦٨هـ): ١١٨٢/١ الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٢/١٩؛ تفسير البيضاوي: ٤٦٤/١؛ فتح القدير: ٥٦٣/٥.
[٥] ظ: الكتاب: ١٢٥/١-١٢٦.
[٦] مجمع البحرين: ٩٧/٣.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٧/١٤.
[٨] سورة الكهف/ ٥٣.
[٩] سورة يونس/ ١٨.
[١٠] سورة محمد/ ٣١.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٠/١٤.
[١٢] ظ: معارج نهج البلاغة: ٣٩٤.
[١٣] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٠/٣.
[١٤] ظ: معارج نهج البلاغة: ٣٩٤.

نفى أيضا عن نفسه طريق معرفة الله لها، وهو إشارة إلى انه لا وجود لتلك الفضيلة وما لا وجود لـه امتنـع أن يعرف الله تعـالى وجوده[1] وقـال الخـوئي: والظـن بمعنـى العلـم والعرض العلـم بالسلب[2]، وقال محمد أبو الفضل إبراهيم: والظن هنا بمعنى العلم[3]ومؤدى كلامهم جميعا أن الظـن بمعنـى العلـم وتقدم النفـي عليـه لا يـدل علـى نفـي العلـم وإنمـا سيؤدي إلـى العلـم بالعدم والسلب ولذلك قال الشيرازي: سالبة بانتفاء الموضـوع، ولفظـة الظـن مـن بـاب التواضـع[4]، وقـال الموسوي[5]: أي إن الله يعرف انتفائها وعدم صحتها وكل ما يعلم الله انتفاءه فليس بثابت[6] واكتفى مغنية بكلام الشارح[7] والآية التي استشهد بها الشارح هي قوله تعالى: (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّـارَ فَظَنُّـوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَـا)[8]. يكـاد المفسـرون يجمعـون علـى أن (الظـن) فيهـا بمعنـى العلـم واليقين[9]، والآيـة الأخر(قُلْ أَتُنَبِّئُـونَ اللَّهَ بِمَـا لاَ يَعْلَمُ)[10] قـال المفسـرون أتخبـرون الله بمـا لا يكون وهو أن لـه شريكا[11] أي الله لا يعلم صحته[12] فهي كما قال الشارح من باب العلم بالسلب. وأما قول الراوندي واستشـهاده بقولـه تعـالى:(وَلَنَبْلُـوَنَّكُمْ حَتَّـى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ)[13]فليس مـن بـاب كلام الإمام Δ ولكن ما فسر به الآية هو قول المفسرين فيها بعينه[14].

وملخص الكلام أن الإمام Δ يريد أن يقول انه يعلم أن لا وجود لهذا الأمر وأما مفعولا (ظن) التي بمعنى (علم) فالأول (الله) والثاني جملة (يعرفه).

ب: الظن بمعنى التهمة:

قد تأتي (ظن) بمعنى اتهم. فلا تتعدى إلا إلى مفعول واحد قال سيبويه: وقد يجوز أن تقول: ظننت زيدا إذا قال من تظن؟ أي من تتهم؟ فتقول: ظننت زيدا كأنـه قـال: اتهمت زيدا، وعلـى هذا قيل ظنين أي: متهم. ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأرى؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنـى في الشيء لا يدخل في مثله[15]، وقال ابن مالك:

---

(1) مصباح السالكين: ٣٦٨/٤؛ ظ: مصباح السالكين (الوسيط): ٤٧٩.
(2) منهاج البراعة الخوئي: ١٧/ ٣٩٢.
(3) نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم: ١٣٨/٢.
(4) ظ: توضيح نهج البلاغة: ٤٤٢/٣.
(5) هو عباس علي الموسوي عالم معاصر.
(6) شرح نهج البلاغة، السيد عباس علي الموسوي: ١٥٠/٤.
(7) ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٤٠١/٣.
(8) سورة الكهف/٥٣.
(9) ظ: جامع البيان: ٢٤٢/٨؛ تفسير البيضاوي: ٥٠٥/١؛ الجامع لأحكام القرآن: ٧/١١؛ الجلالين: ٣٨٨.
(10) سورة يونس:١٨
(11) ظ: جامع البيان: ٥٤٢/٦؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢٩/٨؛ تفسير البيضاوي: ١٩٠/١.
(12) ظ: تفسير البغوي(المسمى معالم التنزيل)، أبو محمد حسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ): ١٢٦/١.
(13) سورة محمد:٣١
(14) ظ: جامع البيان: ٣٢٥/١١؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢١٥/١٦؛ فتح القدير: ٥٧/٥.
(15) الكتاب: ١٢٦/١.

لعلمِ عرفانٍ وظنٍّ تُهَمَه تعديةٌ لواحدٍ ملتزَمَه[1]

ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)[2]على قراءة (ظنين) بالظاء[3]أي بمتهم[4]وذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX:فَأَقْبِلْ غَيْرَ ظَنِينٍ، وَلاَ مَلُومٍ، وَلاَ مُتَّهَمٍν [5] قال الشارح: μوالظنين: المتهم، والظنة التهمة والجمع الظنن، يقول:قد اظَّن زيد عمرا، والألف ألف وصل، والظاء مشددة، والنون مشددة أيضا، وجاء بالطاء المهملة أيضا، أي اتهمه . وفى حديث ابن سيرين: لم يكن على عليه السلام يظن في قتل عثمان، الحرفان مشددان وهو يفتعل من (يظنن) وأدغم قال، الشاعر:

وما كُلُّ مَن يظَّنُّني أنا مُعْتِبٌ ولا كُلَّ ما يُرْوَى عليَّ أَقُولُ[6]ν[7].

قال الراوندي: μالظنين أخص من المتهمν[8]، وقال الشوشتري: μوالفرق بين الظنين والمتهم الفرق بين الظن والوهم، فالظنين من الظن، والمتهم من الوهمν[9] وفسر باقي شراح نهج البلاغة الظنين بالمتهم[10]. والوهم الغلط والسهو[11] والظاهر أن ثمة فرقا بينهما فالظنين ليس كالمتهم فالظنين الذي هو في بداية التهمة وربما غير المصرح بتهمته والمتهم شمل هذا وغيره فهو أعم من الظنين كما يفهم من كلام الراوندي المتقدم.

ج: العلم بمعنى الظن:

قد تأتي (علم) بمعنى (ظن) ويمثل لها العلماء بقوله تعالى(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ)[12] وهو ليس الغالب في ورودها بل الغالب ورودها لليقين[13]، ومما جاء في كلام الشارح من ذلك قوله: μقلت: هذا مشكل، لان الحديث الأول أن عمر أقسم على جماعة فيهم عثمان، فقال نشدتكم الله، ألستم تعلمون أن رسول الله [قال: μ لا

---

[1] شرح ابن عقيل: ٤٤٠/١.
[2] سورة التكوير: ٢٤.
[3] ظ: وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي؛ ظ: السبعة في القراءات: ٦٧٣.
[4] ظ: العين: ١٠/٧؛ تهذيب اللغة: ٢٦٠/١٤؛ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ): ٩/١٠؛ شرح ابن عقيل: ٤٤٠/١.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧٣/١٦
[6] لم ينسب لقائل ظ:غريب الحديث، ابن سلام:٤٦٥/٤؛ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ):٤٦٣/٣
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٤/١٦.
[8] منهاج البراعة، الراوندي: ١٤٠/٣
[9] بهج الصباغة: ٥٩٣/٧.
[10] ظ:شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٤٧/٣؛ ظ: منهاج البراعة الخوئي: ٧٩/٢٠؛ نهج البلاغة محمد عبده: ٧٠/٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢١٧/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ٥٦٤/٣؛ شرح نهج البلاغة الموسوي: ٤٥٢/٤.
[11] ظ: الصحاح: ٢٠٥٤/٥.
[12] سورة الممتحنة/ ١٠.
[13] ظ: أوضح المسالك: ٤١/٢.

نورث ما تركناه صدقةν[1] يعنى نفسه! فقالوا: نعم، ومن جملتهم عثمان، فكيف يعلم بذلك فيكون مترسلا لأزواج النبي [: يسأله أن يعطيهن الميراث! اللهم إلا أن يكون عثمان وسعد وعبد الرحمن والزبير صدقوا عمر على سبيل التقليد لأبي بكر فيما رواه وحسن الظن، وسموا ذلك علما، لأنه قد يطلق على الظن اسم العلمν[2].

لا أريد الإطالة في سرد هذا الحديث الذي أشار إليه الشارح وتأويلاته التي لا تغني وملخص هذه القصة أن عثمان جاء يطلب الميراث من عمر لأزواج النبي [بعد أن أرسلنه لذلك، وتتضارب هذه مع رواية أخرى بان عمر استشهد عثمان وجماعة غيره إذ قال: ألستم تعلمون أن رسول الله [قال: (لا نورث ما تركناه صدقة) يعني نفسه فأجابوا بنعم يعني كيف يعلم عثمان أن النبي لا يورث؟ ثم يطلب الميراث لزوجاته وأجاب الشارح بأنه ربما أن علمهم بذلك الذي أقروا به نابع من ثقتهم بأبي بكر فصار قوله مسلما لديهم. وما ذلك إلا الظن الراجح والعلم يأتي بمعنى الظن والجواب أن عمر استشهدهم في حديث عن رسول الله[فأقروه عليه، وسألهم عن علمهم، لا عن ظنهم فلا يسال عن ظن من مثل هذا إذ الظن لا يغني في الفصل في مثل هذه الخصومات، فأما إذا أجابوا بظنهم وقد سألهم عن علمهم فهو تساهل في الدين، لأنه من الثابت أن هذا الحديث لم يروه إلا أبو بكر وحده، ثم أن عمل عثمان بخلافه، والظاهر أن الحديث المروي عن عمر باستنطاقهم ضعيف وإن ذكره مسلم في صحيحه[3]، وإلا فهو ما ذكرت وليس العلم الذي طلبه منهم عمر إلا العلم بعينه لا الظن وشبهه.

د: معنى حسب ونصبها مفعولين:

قول أمير المؤمنين Δ: μ وَلا يُحْصِي نَعْمَاءَهُ العَادُّونَν[4]، قال الشارح: μ قال الراوندي: إنه لو قال أمير المؤمنين X:(الذي لا يعد نعمه الحاسبون) لم تحصل المبالغة التي أرادها بعبارته، لان اشتقاق الحساب من الحِسبان، وهو الظن. قال: وأما اشتقاق العدد فمن العد، وهو الماء الذي له مادة، والإحصاء: الاطاقة، أحصيته، أي أطقته، فتقدير الكلام: لا يطيق عد نعمائه العادون، ومعنى ذلك أن مدائحه تعالى لا يشرف على ذكرها الأنبياء والمرسلون، لأنها أكثر من أن تعدها الملائكة المقربون، والكرام الكاتبون[5]. ولقائل أن يقول: أما الحساب فليس مشتقا من الحِسبان بمعنى الظن، كما توهمه، بل هو أصل برأسه، ألا ترى أن أحدهما حسِبت أحسَب، والآخر حسِبت

---

[1] صحيح مسلم: ١٣٧٨/٣
[2] شرح نهج البلاغة: ٢٢٣/١٦.
[3] ظ: صحيح مسلم: ١٣٧٨/٣ ؛ الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني (ت١١٢٠هـ): ٩٢؛ تاريخ مدينة دمشق: ٣٦٣/٥٦.
[4] شرح نهج البلاغة: الشارح: ٦٦/١.
[5] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٦/١.

أحسُب، وأحسَب بالفتح والضم، وهو من الألفاظ الأربعة التي جاءت شاذة، وأيضا فإن(حسِبت) بمعنى ظننت يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، و(حسِبت) من العدد يتعدى إلى مفعول واحد. ثم يقال له: وهب أن(الحاسبين) لو قالها مشتقة من الظن لم تحصل المبالغة، بل المبالغة كادت تكون أكثر، لان النعم التي لا يحصرها الظان بظنونه أكثر من النعم التي لا يعدها العالم بعلومهν[١].

وقد ذهب الكيدري البيهقي إلى ما ذهب إليه الراوندي وقال إن الحاسب من الحِسبان وهو الظن[٢]، وفسر الشيرازي العاد بأنه الذي يحسب أي الذي له علم بالحساب[٣]. والذي يهمنا من الموضوع.

أولا: أن مضارع حسِبَ التي بمعنى (ظن) أحسَبُ بالفتح أو احسِبُ بالكسر وهو شاذ[٤]واكتفى الشارح بالأول ولم يذكر الثاني وأما حسَبَ بمعنى عدَّ فمضارعها (يحسُب)بالضم[٥]وزاد الشارح (يحسَب) بالفتح فإذن هما يختلفان في الماضي والمضارع ويسهل التفريق بينهما لفظيا وهما عند ابن فارس أصل واحد ويفرّق بينهما بالحركات وجعل الأصل العدّ[٦].

الثاني: ومن الأمور التي ذكرها الشارح للتفريق بينهما أن حسِب بمعنى (ظن) تتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ وذلك قول سيبويه: μوليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الأخر وذلك قولك حسب عبد الله زيدا بكراν[٧] وقوله: μ وإنما مَنعك أن تقَتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أوشكا وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استَقرّ له عندَكَ مَن هو فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكا ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقينν[٨] ومقتضاه أن المفعول الاول ينبغي أن يذكر للحكم عليه بالثاني الذي يقع فيه الشك أو اليقين لمكان هذه الافعال، فهما كالمبتدأ والخبر لا بد من ذكرهما. ولا يحذفان أو يحذف أحدهما إلا إذا دل عليه دليل[٩].

---

[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١/٦٦-٦٧.
[٢] ظ: حدائق الحقائق: ١/١١٤.
[٣] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١/١١.
[٤] ظ: إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت(ت٢٤٦هـ): ١٢٧؛ المحكم: ٣/٢٠٧؛ الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي(ت٥١٥هـ): ١/١٢؛ تاج العروس: ٥/٣٧٩.
[٥] ظ: الافعال: ١/٢١٥.
[٦] ظ: معجم مقاييس اللغة: ٢/٥٩.
[٧] الكتاب: ١/٣٩.
[٨] الكتاب: ١/٤٠.
[٩] ظ: الكتاب:١/ ٣٩-٤٠؛ الأصول في النحو: ١/٢١٧؛ شرح الرضي على الكافية: ٤/١٥٥؛ شرح ابن عقيل: ١/٤٤٣.

هـ: رأى بمعنى علم:

وتـأتي رأى بمعنـى علـم كمـا تـأتي بمعنـى ظـن، وبمعنـى حلـم أي رأى فـي منامـه وهـي بهـذه المعـاني الثلاثـة تتعدى إلـى مفعولين وتـأتي بمعنـى رؤيـة العين، وبمعنـى اعتقد وبمعنـى أصـاب رئته[١]. وذكره الشارح فقال: µفان قلت فكيف قال الله تعالى(أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا)[٢] وهل كان الذين كفروا رائين لذلك حتى يقول لهم (أو لم ير الذين كفروا) . قلت هذا في قوله (اعلموا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما) كما يقول الإنسان لصاحبه ألم تعلم أن الأمير صرف حاجبه الليلة عن بابه؟ أي إعلم ذلك إن كنت غير عالم والرؤية هنا بمعنى العلمν[٣]. والمفسرون ذهبوا إلى ما ذهب إليه الشارح من أن الرؤية هنا بمعنى العلم أي الرؤية هنا قلبية[٤] وهو المفهوم من سياق الآية، والاستفهام هنا كما ذهب إليه الشارح بمعنى الأمر أي (ليعلموا). أما مفعولا (يرى) الذي بمعنى علم فقد سدت مسدهما (أن) واسمها وخبرها.

و: رأى بمعنى اعتقد:

وتأتي رأى بمعنى اعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا) وتنصب مفعولا واحدا وقد تتعدى إلى اثنين[٥] كقول الشاعر وقد استعملها متعدية لواحد ولاثنين:

رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ ترّاكين قَصْدَ المَخَارِج[٦]

قال أمير المؤمنين Δ:فَلَمْ أَرَهُ يَسَعُنِي دَفْعُهُمْ إِلَيْكَ وَلاَ إِلَى غَيْرِكَν[٧] قال الشارح: µأي لم أر أنه يحل لي دفعهم إليك والضمير إليك والضمير في (أره) ضمير الشأن والقصة، و(أره) من الرأي، لا من الرؤية، كقولك لم أر الرأي الفلانيν[٨] ؛ ويلاحظ هنا أن (أرى) الذي هو بمعنى اعتقد وهو الظاهر من السياق تعدى إلى مفعولين أحدهما (الهاء) التي هي ضمير الشأن والثاني جملة (يسعني).

ز: أفعال التحويل تنصب مفعولين:

وأفعال التحويل تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهي سبعة جميعها بمعنى (صير) قال ابن مالك:

وهبْ تعلّمْ والتي كصيَّرا أيضا بها انصبْ مبتدأً وخبرا

---

[١] ظ: الكتاب: ٤٠/١؛ شرح ابن عقيل: ٤١٧/١؛ منحة الجليل: ٤١٧/١ـ٤١٨.
[٢] سورة الأنبياء: ٣٠.
[٣] شرح نهج البلاغة: الشارح: ٥٥/١١.
[٤] ظ: جامع البيان: ١٩/٩؛ تفسير البيضاوي: ٩١/١؛ فتح القدير: ٥٨٠/٣؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي(ت١٢٧٠هـ): ٣٤/١٧.
[٥] ظ: الصحاح: ٢٣٤٧/٦؛ أوضح المسالك: ٤٨/٢؛ همع الهوامع:٥٤٣/١
[٦] ظ: همع الهوامع:٥٤٣/١؛ منحة الجليل: ١/ ٤١٨ ولم أعثر على قائله
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٧/١٤ .
[٨] المصدر نفسه: ١٥/١٤.

وهي صيّر، جعل، وهبْ، تخذ، اتخذ، ترك، رد[1].

وفي قوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)[2]. قال الشارح: μوقرأ (سواءً) بالنصب على أن يكون أحد مفعولي (جعلنا) أي جعلناه مستويا فيه العاكف والباد، ومن قرأ بالرفع جعل الجملة هي المفعول الثانيν[3]؛وتأتي جعل بمعان منها:

الأول: بمعنى اعتقد كقوله تعالى(وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)[4] وهذه من أفعال القلوب[5] وقيل هي هنا بمعنى (سمّوا)[6].

والثاني: بمعنى (خلق) كقوله تعالى:(وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)[7][8].

والثالث: بمعنى صيّر ومنه هذه الآية التي نحن بصددها[9]. واختلفت الوجوه التي أوردها المفسرون في مفعول (جعلناه) الثاني بعد أن اتفقوا أن الهاء هي المفعول الاول واختلاف الأقوال في المفعول الثاني تبعا لنصب (سواء) أو رفعها فعلى النصب يكون (سواء) مفعولا ثانيا لـ(جعلنا)[10]. وقيل بل (للناس) في موضع المفعول الثاني أي جعلناه، مباحا للناس أو معبدا لهم و(سواء) حال من الهاء، وقيل (سواء) حال و(جعلنا) لم يتعد هنا إلى مفعولين[11] وفي كل (العاكف) مرفوع بـ(سواء) الذي هو بمعنى (مستويا) وان كان أصله مصدرا وهذه قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة الأعمش[12] وروي (العاكف) بالجر على انه صفة (للناس) أي جعلناه للناس العاكف والبادي سواء[13] وقال الآلوسي (العاكف) بدل تفصيل من مجمل وقيل عطف بيان ونسب هذه الرواية إلى فرقة منهم الأعمش[14] وأما الرواية برفع (سواء) وهي المثبتة في المصحف وبها قرأ الجمهور على انه خبر مقدم و(العاكف) مبتدأ مؤخر[15] وقيل العكس أي

---

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٧٢/٤؛ أوضح المسالك: ٥١/٢ ؛شرح ابن عقيل: ٤١٦/١و٤٢٨.
(2) سورة الحج/ ٢٥.
(3) شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٢/١٨.
(4) سورة الزخرف:١٩.
(5) ظ: شرح ابن عقيل: ٤٢٧/١.
(6) ظ: لسان العرب: ١١١/١١؛ تاج العروس: ٢٠٦/٢٨.
(7) سورة الأنعام: ١.
(8) ظ: المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد(ت٥٠٢هـ): ٩٤؛ شرح الرضي على الكافية: ١٧٣/٤.
(9) ظ: أوضح المسالك: ٥١/٢؛ شرح ابن عقيل:١/ ٤٢٧ـ٤٢٨.
(10) ظ: فتح القدير: ٦٣٨/٣؛ روح المعاني: ١٣٨/١٧.
(11) ظ: فتح القدير: ٦٣٨/٣؛ روح المعاني: ١٣٨/١٧.
(12) ظ: السبعة في القراءات: ٤٣٥؛ إتحاف فضلاء البشر: ٣٩٨/١
(13) ظ: فتح القدير: ٦٣٨/٣؛ روح المعاني: ١٣٨/١٧.
(14) ظ: روح المعاني: ١٤٠/١٧.
(15) ظ:إتحاف فضلاء البشر: ٣٩٨/١؛ تفسير البيضاوي:١٢٢/١؛ فتح القدير: ٦٣٨/٣؛روح المعاني: ١٣٩/١٧.

(سواء) مبتدأ و(العاكف) خبره، وضعفه الآلوسي لما فيه من الإخبار بالمعرفة عن النكرة[١]، وعلى الاحتمالين تكون الجملة مفعولا ثانيا لـ(جعلنا) و(للناس) حال من الهاء، أو (للناس) في موضع المفعول الثاني والجملة حال من المستكن في الناس[٢] أو الجملة تفسيرية لجعله للناس[٣].

أما الشارح فلم يدخل في التفاصيل ولم يجوز أن تكون (سواء) حالا على رواية النصب ولا الجملة حالا ولا تفسيرية على رواية الرفع ولم يحتمل أن تكون (جعلنا) مقتصرة على مفعول واحد وهو الاحتمال الذي ذكره الآلوسي وهو ضعيف، والوجوه التي ذكرها هي الأرجح وقد قدمها المفسرون على غيرها عند عرضهم الوجوه[٤].

ح: حذف المفعول الثالث من أرى:

تتعدى أرىوأعلم ونبـّأ وأنبأ وأخبر وخبـّر وحدّث إلى ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر، ويثبت لهما ما لمفعولي (ظن) من إلغاء العامل وتعليقه، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل عليه دليل[٥] قال ابن مالك:

وما لمفعولَي علمتُ مطلقا للثاني والثالثِ أيضا حُققا[٦]

وقيل انه لم يسمع من العرب تعديها إلى ثلاثة صريحة، بل يكون الاول نائبا للفاعل[٧]؛ وأشار الشارح إلى حذف المفعول الثالث لـ (أرى) في شرح قول أمير المؤمنين Δ: μ مَا شَكَكْتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أُرِيتُهُν [٨] قال الشارح: μأي منذ أعلمته، ويجب أن يقدر هاهنا مفعول محذوف، أي منذ أريته حقا، لان(أرى) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، تقول: أرى الله زيدا عمرا خير الناس، فإذا بنيته للمفعول به قام واحد من الثلاثة مقام الفاعل ووجب أن يؤتى بمفعولين غيره، تقول: أريت زيدا خير الناس، وإن كان أشار بالحق إلى أمر مشاهد بالبصر لم يحتج إلى ذلك، ويجوز أن يعنى بالحق الله سبحانه وتعالى، لان الحق من أسمائه عز وجل، فيقول: منذ عرفت الله لم أشك فيه، وتكون الرؤية بمعنى المعرفة، فلا يحتاج إلى تقدير مفعول آخر، وذلك مثل قوله تعالى: (وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)[٩]، أي لا تعرفونهم، الله يعرفهم، والمراد من هذا الكلام ذكر نعمة الله عليه في أنه منذ عرف الله سبحانه لم يشك فيه، أو منذ عرف الحق في العقائد الكلامية والأصولية والفقهية لم يشك في شيء منها...ν[١].

---

[١] ظ: روح المعاني: ١٣٩/١٧-١٤٠؛ فتح القدير: ٦٣٨/٣.
[٢] ظ: تفسير البيضاوي: ١٢٢/١؛ روح المعاني: ١٤٠/١٧.
[٣] ظ: روح المعاني: ١٤٠/١٧.
[٤] ظ: تفسير البيضاوي: ١٢٢/١؛ فتح القدير: ٦٣٨/٣؛ روح المعاني: ١٣٨/١٧-١٤٠.
[٥] ظ: الكتاب: ٤٣؛ الأصول في النحو: ١٨٠/١و١٨٧؛ اللباب: ١/؛ شرح ابن عقيل: ٤٥٢/١-٤٦١٢٥٥.
[٦] شرح ابن عقيل: ٤٥٢/١-٤٦١٢٥٥
[٧] ظ: منحة الجليل: ٤٦١/١.
[٨] شرح نهج البلاغة الشارح: ٣٧٤/١٨.
[٩] سورة الأنفال: ٦٠.

وتأتي (رأى)بمعانٍ متعددة منها أن تأتي بمعنى علم وبمعنى ظن وبمعنى حَلُم وتتعدى بهذه المعاني الثلاثة إلى مفعولين فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعدت إلى ثلاثة، وتأتي أيضا بمعنى أبصر، وبمعنى اعتقد، وبمعنى أصاب رئته، متعدية إلى مفعول واحد[٢]، وقال احد الشراح من القرن الثامن: أي من أول يوم حصل لي الاراءة[٣]وواضح انه يذهب إلى أنها الرؤية البصرية وقال الخوئي: أريته مبني للمفعول من أرى يُري، والضمير الاول نائب الفاعل والهاء مفعوله الثاني أي أبصرت به[٤]فهو إذن يراها الرؤية البصرية التي يتعدى فعلها بالهمزة إلى مفعولين فحسب أيضا وقال الشيرازي: أي: وقت أرانيه رسول الله [[٥]. وقال الموسوي: رأى الإمام الحق بعينه وأدركه بحسه وعاشه في وجدانه وأحياه في قلبه[٦].

وهو هنا يثبت الرؤية الحسية البصرية وان لم ينف غيرها أما محمد أبو الفضل إبراهيم فقال: أي مذ أعلمته فهو على رأي ابن أبي الحديد الاول إذ هو محقق كتابه وغالبا ما يختار رأيه منه[٧]. وعلى العموم فالشراح يرونها الرؤية البصرية فلم يشيروا إلى تقدير محذوف، وقد أشار الشارح إلى إمكانية أن تكون الرؤية بصرية حاصرا الأمر في أن يكون الإمام أشار إلى أمر مشاهد بالبصر، وقال الشارح: انه لا يحتاج في هذه الحالة إلى تقدير مفعول (محذوف) والصحيح أن في الكلام تجسيما للحق بحيث جعله يرى ويحس وان الرؤية بصرية تجوزا. أما جعلها بمعنى (أعلمته) وتقدير مفعول ثالث محذوف فقد قال الرضي الاستراباذي: μويستعمل (أري) الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى، عاملا عمل (ظن) الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى (علم) وإن كانت أريت بمعنى: أعلمتν[٨].

أما الرأي الثالث الذي ذكره الشارح بأنها بمعنى عرفت فان التي تأتي بمعنى (عرفت) هي (علمت) وليس (رأيت)، كما ذكر هو وغيره[٩]، وان كان المعنى ينسجم على ما ذكر، والآية الكريمة التي استشهد بها تدل على أن (علمت) بمعنى (عرفت)[١٠] ولا علاقة لها بـ(رأيت).

---

[١] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٧٤/٨.
[٢] ظ: شرح ابن عقيل: ٤٥٢/١,٤١٧؛ منحة الجليل: ٤١٧/١-٤١٨.
[٣] شرح نهج البلاغة، مؤلف من القرن٨: ١٠٤/١.
[٤] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٨/٢١.
[٥] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٣٥٦/٥.
[٦] ظ: شرح نهج البلاغة، الموسوي: ٣٥٦/٥.
[٧] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٤٦/٢.
[٨]شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٤.
[٩]ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٤-١٥٠.
[١٠] ظ: تفسير البيضاوي: ١١٨/١.

المطلب الثاني: الحروف الناسخة

١: المشبهات بـ(ليس)

أ: (ما) الحجازية:

(ما) على لغة تميم لا تعمل شيئا، ويدخلونها على الاسم والفعل، وعلى لغة أهل الحجاز مشبهه بـ(ليس) فأعملوها ولم يجز أن تدخلها على الفعل[١] وشبهها بليس من أجل النفي[٢] فهما تنفيان الحال وتدخلان على المبتدأ والخبر[٣] وقد ذكر الشارح (ما) الحجازية عند شرحه قول أمير المؤمنينΔ: μ مَا خَيْرٌخَيْر بَعْدَهُ النَّارُ، وَمَا شَرٌّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُν[٤]، قال الشارح: μموضع (بعده النار) رفع لأنه صفة (خير) الذي بعد (ما)، وخير يرفع لانه اسم ما، وموضع الجار والمجرور نصب لأنه خبر ما، والباء زائدة، مثلها في قولك: ما أنت بزيد، كما تزاد في خبر ليس، والتقدير ما خير تتعقبه النار بخير، كما تقول: ما لذة تتلوها نغصة بلذة، ولا ينقدح في ما: الوجهان اللذان ذكرهما أرباب الصناعة النحوية في (لا) في قولهم: لا خير بخير بعده النار، أحدهما ما ذكرناه في (ما) والآخر أن يكون موضع (بعده النار) جرا لأنه صفة خير المجرور، ويكون معنى الباء معنى (في) كقولك: زيد بالدار وفى الدار، ويصير تقدير الكلام، لا خير في خير تعقبه النار، وذلك أن ما تستدعى خبرا موجودا في الكلام، بخلاف لا، فان خبرها محذوف في مثل قولك: لا إله إلا الله، ونحوه، أي في الوجود أو لنا أو ما أشبه ذلك، وإذا جعلت بعده صفه خير المجرور لم يبق معك ما تجعله خبر ما. وأيضا فإن معنى الكلام يفسد في ما بخلاف لا، لان لا لنفى الجنس، فكأنه نفى جنس الخير عن خير تتعقبه النار، وهذا معنى صحيح، وكلام منتظم، وما هاهنا إن كانت نافية احتاجت إلى خبر ينتظم به الكلام، وإن كانت استفهاما فسد المعنى، لان (ما) لفظ يطلب به معنى الاسم، كقوله: ما العنقاء؟، أو يطلب به حقيقة الذات، كقولك، ما الملك؟ ولست تطيق أن تدعى أن ما للاستفهام هاهنا عن أحد القسمين مدخلا لأنك تكون كأنك قد قلت: أي شيء هو خير في خير تتعقبه النار؟ وهذا كلام لا معنى لهν[٥]؛ اختلف شراح النهج في (ما) في هذه المسألة على رأيين:

الأول: ما ذهب إليه الشارح بان (ما) المشبهه بـ(ليس) و(خير) الأولى اسمها و(خير) الثانية في موضع نصب خبرها والباء زائدة و(بعده النار) جملة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم في محل رفع صفة (خير) الاول أي صفة اسم (ما) وإليه ذهب ابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل

---

[١] ظ: الكتاب: ٥٧/١؛ الأصول في النحو: ٥٦/١؛ الإنصاف: ١٦٥/١.
[٢] ظ: الأصول في النحو: ٩٤/١؛ الإنصاف: ١٥٦/١.
[٣] ظ: المفصل: ٥٣.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٣٥/١٩.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٣٥/١٩.

إبراهيم واحتمله الشيرازي[1] في وجه.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية إنكارية أي لا خير فيما يسميه أهل الشهوة خيرا من الكسب بغير الحق، وإليه ركن محمد عبده واحتمله الشيرازي في وجه[2].

والراجح الاول لأن (ما) العاملة عمل (ليس) حرف، والاستفهامية اسم ولو كانت كذلك لأعربت مبتدأ و(خير) الاول خبرها و(بخير) صفة لـ (خير) و(بعده النار) صفة ثانية وهذا تكلف أولا وعدول عن المعنى المراد ثانيا فان قيل المراد الإنكار فيقال: جعل (ما) نافية يغني عن استفهام مؤول بإنكار، وهل الإنكار إلا النفي ثم أيكون الاستفهام الإنكاري بـ(ما) التي توهم النفي، والفصل بين أنواعها عسير أحيانا؟ فيوقع مثل هذا في اللبس، وإنما يحسن الاستفهام الإنكاري عند عدم اللبس ويستفاد من قرائن حالية ولفظية. وقول الشارح: وموضع الجار والمجرور نصب لأنه خبر (ما) والباء زائدة، فيه:

أولا: أن الذي هو في موضع نصب (خير) فقط، وليس الجار والمجرور كما ذكر الشارح، لأنه لا متعلق للباء هنا فيقصد أن موضع متعلقها نصب، ولا موضع للجار والمجرور عادة وإنما الذي هو في موضع نصب خبر (ما) وهو (خير) وقد جر لفظا فحسب بباء زائدة.

ثانيا: وقوله: لأنه خبر (ما). هذا على رأي البصريين أما رأي الكوفيين فان (ما) عندهم غير عاملة، وان ظهر الخبر منصوبا كقوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[3] فهو عندهم منصوب على نزع الخافض[4].

قول الشارح: μوذلك أن (ما) تستدعي خبرا موجودا في الكلام، بخلاف (لا)... وإذا جعلت (بعده) صفة (خير) المجرور لم يبق معك ما تجعله خبر (ما)، أيضا، فان معنى الكلام يفسر في (ما) بخلاف (لا) لأن (لا) لنفي الجنس، و(ما) هاهنا إن كانت نافية احتاجت إلى خبر ينتظم به الكلامν. هذا قول صحيح لا لأنه لا يجوز أن يكون (بعده النار) صفة لـ (خير) المجرورة، ولكن لأن المعنى يكون مضطربا وهو غير المراد من كلام أمير المؤمنين Δ فهو يريد ما الشيء الذي يوجب دخول النار خيرا، وان سمي خيرا.

وأما الوجهان اللذان ذكرهما الشارح في (لا) وقال إن النحويين ذكروهما فقد ذكرهما ابن السراج والعكبري قبله[5] ثم الرضي الاستراباذي وابن هشام والسيوطي[6] بعده.

---

[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٣٦/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٣٦/٢١؛ نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم٣٩٥/٢؛ وتوضيح نهج البلاغة: ٤٥٠/٤.

[2] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٣٨/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ٤٥٠/٤.

[3] سورة يوسف: ٣١

[4] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤٢/٢؛ الإنصاف: ١٦٥/١-١٦٦؛ اللباب: ١٧٥/١.

[5] ظ: الأصول في النحو: ٤٠٧/١؛ اللباب: ٤٤٦/١.

[6] ظ:شرح الرضي على الكافية: ١٨٩/٢ و٢٨٢/٤ ؛مغني اللبيب: ١١٠/١؛ همع الهوامع: ٤٦٥/١

ب: لات:

وتعرض الشارح لـ(لات) المشبة بليس عند شرحه قول الإمام علي Δ: μ{وَلاَتَ حِينَ مَنَاص}ν[1][2]. فقال: μهذه من ألفاظ الكتاب العزيز، قال الأخفش شبهوا (لات) بليس، واضمروا فيها اسم الفاعل؛ قال ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، وقد جاء حذف (حين) في الشعر، ومنه المثل: (حنت ولات هنت)[3]، أي ولات حين حنت، والهاء بدل من الحاء، فحذف الحين وهو يريده. قال وقرأ بعضهم (ولات حينُ مناص) بالرفع،[4] واضمر الخبر. وقال أبو عبيد هي لا ؛ والتاء إنما زيدت في (حين)، لا في (لا)، وان كتبت مفردة، والأصل (تحين) كما قال في (الآن) (تلان) فزادوا التاء، وانشد لأبي وجزة:

العاطفُون تَحينَ ما من عاطِفٍ والمُطْعمون زَمان أينَ مُطْعِمِ[5].

وقال المؤرج زيدت التاء في (لات) كما زيدت في (ربت) و(ثمت). والمناص المهرب... ويكون المناص أيضا بمعنى الملجأ المفزع...ν[6].

نقل الشارح أقوال ثلاثة من العلماء في هذه الآية وهم الأخفش وأبو عبيد والمؤرج والمشهور عن الأخفش أنه كان يقول: إن (لات) لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، وان وليها منصوب فمفعول لفعل مقدر والتقدير عنده في الآية (لا أرى حين مناص) وعلى قراءة الرفع: (ولا حينُ مناص كائن لهم)[7]. وفي قول ثان له انها(لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الأحيان فهي تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر[8]. ولعل الشارح اعتمد على الجوهري في نقله قول الأخفش بعملها عمل (ليس)[9]، كما فعل قبله الراوندي[10]، فكل ما نقل عنه وعن أبي عبيد وعن المؤرج هو من الصحاح[11]، وقال ابن بري: هذا القول نسبه الجوهري للأخفش، وهو لسيبويه لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس، وأما الأخفش فكان لا يعملها...

---

[1] سورة ص/ 3.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح:١١٦/١٣.
[3] ظ: تمهيد البحث:٤.
[4] لم اجد هذه القراءة في كتب القراءات المعروفة لكن ذكرها غيرهم ظ: شرح قطر الندى: ١٤٧.
[5] ظ: غريب الحديث، ابن سلام: ٢٥٠/٤ والبيت (زمان ما من مطعم) ولكن الشارح نقله من الصحاح هكذا ظ: الصحاح: ٢٦٦/١
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٢٥/١٣.
[7] ظ: الكشاف: ٧٣/٤؛ اللباب: ١٧٩/١؛ تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ):٣٦٧/٧؛ مغني اللبيب: ٢٥٤/١؛ شرح ابن عقيل: ٣١٩/١؛ همع الهوامع: ٤٦١/١؛ تاج العروس: ٥٨٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٢٢/١١-٢٢٣.
[8] ظ: الكشاف: ٧٣/٤؛ واملاء ما من به الرحمن: ٢٠٩/٢؛ مغني اللبيب: ٢٥٤/١.
[9] ظ: الصحاح: ٢٦٥/١.
[10] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٢٥/٢.
[11] ظ: الصحاح: ٢٦٥/١-٢٦٦.

[١]. والصحيح أن هذا الرأي رأي سيبويه[٢] لا رأي الأخفش، وأما معمولها فسيبويه يرى أنها لا تعمل إلا في (الحين)،[٣]وعليه الطوسي وأبو البركات الأنباري أيضا وابن مالك[٤]، وقال الخليل: μلا تقع إلا على الأزمانν[٥]، وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها[٦] وقال ابن هشام: ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقله[٧]، ونقل عن أبي علي الفارسي أنها تعمل في الحين وما رادفه[٨]. والظاهر أنها تعمل فيما رادف (حين) ولكن بقله كما قال ابن هشام؛ لوروده في كلام العرب.

أما ما نقله الشارح عن الأخفش من قوله: وقد جاء حذف حين في الشعر، ومنه المثل (حنت ولات هنت وأنى لك مقروع)[٩]، فقد نسب هذا القول إلى الصنعاني والجوهري ورُدَّ بأنه إن أرادوا الزمان المحذوف معموله فلا يصح إذ لا يجوز حذف معموليها كما لا يجوز جمعهما وإن أرادوا أنها مهملة وان الزمان لا بدّ منه لتصحيح استعمالها فلا يصح أيضا لأن المهملة تدخل على غير الزمان. وقال السيوطي: وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها (حين) ولا مذكور بعدها (حين) ولا ما رادفه في قول الشاعر:

ترك النّاسُ لنا أَكْتَافَهُمْ وتوَلّوْا لاتَ لم يُغْنِ الفِرارُ

إذ لو كانت عاملة لم يحذف الجزآن بعدها كما لا يحذفان بعد (ما) و(لا) العاملتين عمل ليس[١٠]. فالظاهر أنها في هذا المثل مهملة ولا وجود لـ(حين) محذوفة.

وأما ما نقله الشارح أيضا على القراءة برفع (حين) فقراءة شاذة، وفي غير الآية الرفع قليل[١١]، وعليه يكون (حين) اسم (لات) والخبر محذوف[١٢]، وعند الأخفش مبتدأ خبره محذوف كما مر وأما ما نقل عن أبي عبيد من أن التاء زيدت في (حين) لا في (لا) فقد استدل عليه بأنه وجده في المصحف الإمام أي مصحف عثمان يعني (لا تحين)، وردّ بان كتابة المصحف ورد فيها ما يخالف القياس[١٣] مثل قوله تعالى: (مَال هَذَا ٱلْكِتَابِ)[١] وأشار الخليل إلى أن كتابة

---

[١] ظ: لسان العرب: ٨٧/٢.
[٢] ظ: الكتاب: ٥٧/١؛ وإملاء ما من به الرحمن: ٢٠٩/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٢٢/١١.
[٣] ظ: الكتاب: ٥٧/١؛ مغني اللبيب: ٣٢٦/١ ؛ شرح ابن عقيل: ٣١٩/١.
[٤] ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٥٤٢/٨؛ الإنصاف: ٣٩٧/١؛ شرح ابن عقيل: ٣١٩/١.
[٥] العين: ٣٦٩/٨.
[٦] ظ: معاني القرآن، الفراء:٣٩٨/٢؛ شرح الرضي على الكافية: ١٩٦/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٢٢/١١؛ منحة الجليل: ٣٢١/١.
[٧] ظ: شرح شذور الذهب: ٢٥١.
[٨] ظ: مغني اللبيب: ٢٥٤/١.
[٩] ظ: لسان العرب: ١٨٤/١.
[١٠] ظ:همع الهوامع:٤٦٣/١ وخزانة الأدب:١٦٢/٤ وتاج العروس: ٥/ ٨٦
[١١] ظ: الكتاب: ٥٨/١؛ شرح ابن عقيل: ٣١٩/١ ولم أجدها في كتب القراءات.
[١٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٢.
[١٣] ظ: مغني اللبيب: ٢٥٤/١.

المصحف (لات حين)[٢] بفصل التاء عن (حين) وإلحاقها بـ (لات) وعليه الطوسي أيضا محتجا بالمصحف، وتأويل العلماء مغلّطا من قال: (لا تحين)[٣] لكن الخليل استشهد ببيت أبي وجزه المذكور على أنها (تحين)[٤]، ولعل أبا عبيد أخذه عنه. وكان الكسائي والأحمر وغيرهما يذهبون إلى أن الرواية (العاطفونه) ويجعلون الهاء صلة وهو في وسط الكلام، وهذا ليس يوجد إلا على السكت[٥].

والظاهر أن (لات) بالتاء و(حين) بلا تاء لأنه الوارد في المصحف والمستعمل في اللغة والذي عليه العلماء قديما وحديثا.

وأما ما نقل عن المؤرج من أن التاء زيدت في (لات) كما في (ربت وثمت)؛ فان الخليل قال: إنها هاء التأنيث أنثت بها (لا) ولولا أنها كتبت في القرآن الكريم بالتاء لوقف عليها بالهاء[٦]، ووقف الكسائي عليها بالهاء فعلا، فيما وقف الفراء عليها بالتاء على قياس (ربت، وثمت)[٧]، وقيل إن النحويين كوفيين وبصريين أجمعوا على هذا وأن أصلها هاء وصلت بلا فقالوا (لاة) لغير معنى حادث، فلما وصلوها جعلوها تاءً[٨].

ويتلخص مما تقدم:

أولا: إن ما نسبه الشارح إلى الأخفش، هو قول سيبويه، وللاخفش رأيان آخران ذكرهما العلماء كما تقدم، وأن ما نقله الشارح هو كلام الجوهري عينه الذي رفضه غيره.

ثانيا: أن عمل (لات) في حين غالبا، وقليلا ما تعمل في (ساعة) و(أوان)، هكذا على المسموع من كلام العرب، وهي أيضا تنصب (حين) وخبرها محذوف، وقلما رفعت (حين) وقدر لها اسم محذوف، فهي تعمل في الأزمنة فحسب، ولا بد من حذف احد معموليها.

ثالثا: ما نسب إلى أبي عبيد وذكره قبله الخليل الشاهد فيه مختلف فيه والصحيح أن التاء زائدة في (لات) لا في (حين).

رابعا: أن التاء في (لات) زائدة للتأنيث، والمشهور الوقف عليها بالتاء وان كان أصلها هاء، وقيل الزيادة ليقوى شبهها بالفعل أي بليس[٩].

خامسا: أن الشارح اكتفى بالنقل عن ثلاثة من العلماء ولم يعلق وإن تضاربت بعض آرائهم

---

[١] سورة الكهف: ٤٩.
[٢] ظ: العين: ٣٦٩/٨.
[٣] ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٥٤٢/٨.
[٤] ظ: العين: ٣٦٩/٨.
[٥] ظ: الكنز اللغوي في اللسن العربي، عن نسخ قديمة برواية ابن السكيت(ت٢٤٦هـ): ٢٥.
[٦] ظ: العين: ٣٦٩/٨.
[٧] ظ: معاني القرآن الفراء: ٣٩٨/٢ ؛التبيان في تفسير القرآن: ٥٤٢/٨.
[٨] ظ: تهذيب اللغة: ٣٠٣/١٥؛ إملاء ما من به الرحمن: ٢٠٩/٢؛ لسان العرب: ١٥/ ٤٦٨.
[٩] ظ: إعراب القرآن، النحاس: ٤٥١/٣؛ شرح قطر الندى: ١٤٧.

ولعله اطمأن إلى الجوهري فنقل نص ما كتبه كما كان يعتمد عليه كثيرا في جل كتابه لإيضاح المعاني.

٢: إن وأخواتها:

إن وأخواتها من نواسخ الابتداء وهي إنَّ، وأنَّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وتعمل عملين الرفع والنصب[١]، فتنصب الاسم وترفع الخبر[٢]وذهب الكوفيون إلى أن (إن وأخواتها) لا ترفع الخبر[٣]، ومعنى (إن) و(أن) التحقيق ومعنى كأن التشبيه ومعنى لكن الاستدراك ومعنى وليت التمني ومعنى لعل التوقع والرجاء[٤].

وحكم خبر هذه الحروف كحكم خبر المبتدأ إلا أنه لا يتقدم إلا إذا كان ظرفا[٥]، وتقترن (ما) بهذه الحروف فتكفها عن العمل وربما بقي عملها[٦] وتعرض الشارح لبعض هذه الأحكام ومنها.

أ: إنْ المخففة:

تأتي (إن) مخففة فيقل إعمالها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها على أصله في العمل[٧]، وتلتزم لام الابتداء بعد المهملة لئلا تلتبس بـ (إنْ) النافية[٨]، وقيل هي لام اجتلبت للفرق فحسب وليست بلام الابتداء[٩] وإن وليها فعل أهملت وجوبا[١٠] وتعرض الشارح لهذا الموضوع في شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μوَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُول اللهِ [مَنْ كَانَ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَفْهِمُهُ، حَتَّى إِنْ كَانُوا لَيُحِبُّونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ أَوْ الطَّارِئُ، فَيَسْأَلَهُν [١١]. قال الشارح: μو(إن) في قوله (حتى إن كانوا ليحبون) مخففة من الثقيلة ولذلك جاءت اللام في الخبرν[١٢].

وقال الكيدري: μ(إن) هي المخففة من الثقيلة لدخول اللام على خبرها وهو (ليحبون)ν[١٣]، وقال محمد جواد مغنية: μ (إن) مخففة مهملة، واللام بعدها للفرق بينها وبين (إن) النافيةν[١٤].

ويلحظ ما يأتي:

أولا: اجتمعت كلمة الشراح على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة وان اللام في خبرها وهو

---

[١] ظ: الكتاب: ٢:١٣١.
[٢] ظ: الأصول في النحو: ٢٢٩/١ ؛ الإنصاف: ١٧٦/١؛ المفصل: ٤٨؛ أسرار العربية: ١٤٥.
[٣] ظ: الإنصاف: ١٧٦/١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١.
[٤] ظ: الأصول في النحو: ٢٢٩/١-٢٣٠؛ اللمع في العربية: ٤١.
[٥] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٥/١؛ شرح ابن عقيل: ٣٤٨/١.
[٦] ظ: الأصول في النحو: ٢٣٢/١؛ أوضح المسالك: ٣٤٧/١ و١٧٤/٢؛ شرح ابن عقيل:١/ ٣٧٣.
[٧] ظ: الأصول في النحو: ٢٣٧/١و ١٩٥/٢؛ الإنصاف: ٢ /٦٤٠؛ أوضح المسالك: ٣٦٦/١
[٨] ظ:الكتاب: ١٣٩/٢؛ أوضح المسالك:٣٦٦/١؛
[٩] ظ: المفصل: ٤٤٩؛ همع الهوامع: ١٤٢/١.
[١٠] ظ: مغني اللبيب: ٢٤/١.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٩/١١.
[١٢]المصدر نفسه: ٤٠/١١.
[١٣] حدائق الحقائق: ١٩٤/٢.
[١٤] في ظلال نهج البلاغة: ٢٤٦/٣

(ليحبون) هي اللام الفارقة التي تفرق بينها وبين (إن) النافية وهي عند سيبويه لام الابتداء وتلزم في مثل هذا الموضع لئلا تلتبس بإن النافية[١]، وعليه الأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن عصفور، وقال أبو علي الفارسي وابن أبي العافية هي لام اجتلبت للفرق بين (إن) المخففة والنافية وليست بلام الابتداء[٢]. وفي الحالين هي للفرق ولكن على قول سيبويه يظهر بها أثر لام الابتداء كتعليق ظن وأخواتها وعلى القول الآخر لا يظهر مثل هذا الاثر.

ثانيا: (إن) هنا مهملة وجوبا لأن ما بعدها فعل[٣]، وهو المفهوم من كلام سيبويه لأنه لم يذكر من كلام العرب (إن) المخففة عاملة إلا في جمل اسمية[٤]؛ وجزم ابن هشام أنها إذا وليها الفعل أهملت[٥]، وهو صحيح لانتفاء الحاجة إلى التقدير ووضوح الكلام.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μإِنْ كَانَتِ الرَّعَايَا قَبْلِي لَتَشْكُوا حَيْفَ رُعَاتِهَا ν [٦]. قال الشارح: μ(إن) هاهنا مخففة من الثقيلة، ولذلك دخلت اللام في جوابهاν[٧].

قال الخوئي: إن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن، و(كانت) من الافعال الناقصة، (الرعايا) اسمها وجملة (لتشكو) خبرها والجملة خبر (إن)[٨]. واكتفى الشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم[٩] بالقول إنها مخففة من الثقيلة ويلاحظ الآتي.

أولا: حكم الشارح على أنها المخففة من الثقيلة لمكان اللام في جوابها وهي اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية كما تقدم فحيث وجدت حكمنا أن (إنْ) مخففة لأنها تلازمها عند الإهمال مع خوف اللبس.

ثانيا: ما ذكره من أن اسمها ضمير الشأن وجملة (لتشكو) خبرها مما يعني أنه يعملها ليس بصحيح فان سيبويه عندما ذكر انه سمع من العرب إعمالها مخففة كانت شواهده على ذلك جملا اسمية تتلو (إنْ) المخففة ولم يورد أي شاهد على إعمالها متلوة بفعل[١٠]، وصرح ابن هشام وغيره بأنه إذا تلاها الفعل لزم إهمالها[١١]، وهو كلام معقول إذ لا داعي لتقدير ضمير شأن مع أن الكلام واضح ومع أنها على الأكثر لا تعمل ثم إن دخولها على الأفعال جعلها غير مختصة وهو السبب في إهمالها فالقياس أن لا تعمل مع الفعل وان عملت مع الاسم قليلا كما تقدم فعلى

---

[١] ظ: الكتاب: ١٣٩/٢.
[٢] ظ: همع الهوامع: ١٤٢/١.
[٣] ظ: مغني اللبيب: ٢٤/١.
[٤] ظ: الكتاب: ١٤٠/٢.
[٥] ظ: مغني اللبيب: ٢٤/١.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٥/١٩.
[٧] المصدر نفسه: ١٤٦/١٩.
[٨] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٤٤/٢١.
[٩] ظ: بهج الصباغة: ١٠/ ٥١٦؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٦٨/٢.
[١٠] ظ: الكتاب: ١٤٠/٢.
[١١] ظ: مغني اللبيب: ٢٤/١.

أصلها في العمل وللسماع الذي جاء عن العرب.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: **فَوَاللهِ** إِنْ لَوْ لَمْ يُصِيبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلاَّ رَجُلاً وَاحِداً مُعْتَمِدِينَ لِقَتْلِهِ، بِلاَ جُرْمٍ جَرَّهُ، لَحَلَّ لي قَتْلُ ذلِكَ الْجَيْشِ كُلِّهِν [1]. قال الشارح: μإن هاهنا زائدة ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلةν[2]، وقال الراوندي: μروي بكسر الهمزة وفتحها، والكسر هو الصواب. وإن مخففة من الثقيلة أي: والله إن الأمر والشأن لم يقتلوا إلا رجلا لحل لي قتلهمν[3]. وقال ابن ميثم: هي زائدة[4]، واحتمل محمد أبو الفضل إبراهيم الاحتمالين[5]، ويلاحظ أمور:

الأول (إنْ) المخففة يشترط في الفعل الذي يليها غالبا أن يكون متصرفا ناسخا، ماضيا أو مضارعا[6] ولا يتوافر هذا الشرط هنا، وقد ورد فعلها غير ناسخ في قول الشاعر:

شَلّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[7]

وغيره وقاس عليه الأخفش وابن مالك[8] .

الثاني: المستعمل - وان كان قليلا- أن تأتي (أنْ) المفتوحة المخففة وتأتي بعدها (لو) فاصلة بينها وبين الفعل المتصرف إن لم يكن دعاءً، كقوله تعالى(وَأَلَّو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ...)[9][10]وأما مثل هذا الكلام فهو الأقل في لغة العرب[11]، وقول الراوندي الصواب بالكسر على عكس هذا.

الثالث: المخففة من الثقيلة فيها معنى التأكيد أيضا[12]، والزائدة إما للتأكيد أو لربط الكلام[13]، فهما يؤديان الدور نفسه ولا سيما أن (إن) هنا مهملة.

الرابع: القسم يحتاج إلى جواب فان كان الجواب جملة اسمية وجب أن تكون مصدرة بـ (إن) أو اللام أو كليهما[1]، وهنا الجملة فعلية، لأن (إن) مهملة أو زائدة، وبعدها فعل مصدر بـ (لو) التي قلبت الكلام إلى جملة شرطية ومع تقدم القسم فالأولى أن يكون الجواب للقسم،

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٩/٩.
[2] المصدر نفسه: ٣٠٩/٩.
[3] منهاج البراعة، الراوندي: ١٥٨/٢.
[4] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٣٧/٣.
[5] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤٠٩/١.
[6] ظ: شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١؛ همع الهوامع: ٥١٣/١.
[7] وعجزه حلت عليك عقوبة المتعمد. ظ: كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ): ١١٦؛ سر صناعة الإعراب:٥٤٨/٢؛همع الهوامع٥١٣/١.
[8] ظ: همع الهوامع: ٥١٣/١.
[9] سورة الجن:١٦ .
[10] ظ: شرح ابن عقيل: ٣٨٨/١.
[11] ظ: منه قول النبي [: μأما إن لو لم تفعل لمستك النارν، ظ: الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ): ٧١.
[12] ظ:حروف المعاني: ٥٧
[13] ظ: المعجب: ١٨٩.
[1] ظ: شرح ابن عقيل: ٤٣/٤.

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقسمْ جوابَ ما أخرتَ فهو ملتَزَمْ[1]،

هكذا هو قول ابن مالك وغيره، وجملة جواب القسم هنا مصدرة بفعل ماضٍ فوجب أن تقترن بـ(لقد)، ولكنها اقترنت باللام وهي الواقعة في جواب (لو)؛ قال الرضي في الكافية: اللام جواب القسم لا جواب (لو) ولو كانت جواب (لو) لجاز حذفها ولا يجوز في مثله[2].

الخامس: ما تبناه الراوندي من إعمالها مع أن الذي وليها فعل منعه ابن هشام وغيره إذ يجب أن تهمل إذا وليها فعل كقوله تعالى﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ﴾[3][4].

السادس: عدد ابن هشام الموارد التي تأتي فيها (إنْ) المخففة زائدة فقال: وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية تكفها عن العمل[5]، وقد تزاد بعد (ما) الموصولة، وبعد (ما) المصدرية، وبعد (ألا) الاستفتاحية ولم يعد زيادتها في مثل هذا الموضع لكنه لم يحصر كونها زائدة بالمواضع المتقدمة[6].

ومما تقدم يتبيّن أن الوجهين متكافئان ولا رجحان لأحدهما على الآخر وانهما ممكنان والله أعلم.

ب: أنْ المخففة:

(أن) المخففة وتأتي بعدها جملة اسمية أو فعلية وجوبا ويكون اسمها ضمير الشأن[7] وقال سيبويه: μلا تخففها أبدا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسمν[8] وقال الكوفيون هي غير عاملة[9]وقد ذكر النحاة أنها إذا وليها جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها جامد أو متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها عما بعدها وأما إذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف ولم يكن دعاء احتاجت إلى فاصل[10] وذكر الشارح (أن) المخففة عند قوله تعالى﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾[1] قال الشارح: μوألا تخافوا (أن) بمعنى (أي)، أو تكون خفيفة من الثقيلة،

---

[1] ظ: المصدر نفسه: ٤٣/٤.
[2] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٤.
[3] سورة الشعراء/ ١٨٦.
[4] ظ: مغني اللبيب:١٢٤.
[5] ظ: الإنصاف: ٦٣٦/٢؛ أوضح المسالك: ٢٧٤/١؛ شرح شذور الذهب: ٢٥١؛ شرح قطر الندى: ١٤٣.
[6] ظ: مغني اللبيب:١/ ٢٥؛ والمعجب: ١٨٩.
[7] ظ: الكتاب: ١٥٦/٣-١٦٦؛ الأصول في النحو: ٢٣٧/١؛ ورسالتان في اللغة: ٤٥.
[8] الكتاب: ١٦٣/٣- ١٦٤؛ وظ: الأصول في النحو: ٢٣٧/١.
[9] ظ: الإنصاف: ١٩٥/١.
[10] ظ: الأصول في النحو: ٢١٠/٢؛ ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٣/٤؛ وأوضح المسالك: ٣٧٢/١؛ شرح ابن عقيل: ٣٨٦/١؛ شرح قطر الندى: ١٥٤.
[1] سورة فصلت/ ٣٠.

وأصله (أنه لا تخافوا) والهاء ضمير الشأنv[1].

معظم المفسرين ذكروا هذين الوجهين[2]، وذكر آخرون وجها آخر وهو أن تكون (أن) مصدرية ناصبة للفعل المضارع[3]، والمصدر المنسبك مجرور بباء محذوفة ويكون تقدير الكلام: تنزل الملائكة بعدم الخوف أي بالبشرى[4]، ثم على كل هذه الوجوه تكون (لا) ناهية، و(تخافوا) مجزوم بها[5]، والشوكاني يرى أن (لا) على الوجه الأخير نافية فحسب[6]و(تخافوا) منصوب بـ(أن) الناصبة وهو الأرجح إذ لا معنى للنهي مع تقدير المصدر وتلحظ أمور:

الأول: ما يتعلق بـ (أن) التي بمعنى (أي) إذ شروط (أن) المفسرة متوافرة في هذا الكلام فهي مسبوقة بجملة فيها معنى القول لا حروفه، إذ (تنزل) مضمن معنى القول[7]وخال من حروفه، وأن تتأخر عنها جملة[8]، وهي جملة (لا تخافوا)؛ ثم إنه روي عن الكوفيين أنهم أنكروا (أن) التفسيرية البتة ومال إلى هذا الرأي ابن هشام وقال: إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب ولهذا لوجئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع[9]، وهو رأي وجيه، وإن أثبتها سيبويه ورواها عن الخليل[10].

الثاني: فصل بين (أن) والفعل بعدها بـ(لا) الناهية، وهي إن كانت المخففة يستقبح إلا أن يفصل بينها وبينه بنفي أو بحرف تنفيس، أو بقد، أو لو[11]، لأن(تخافوا) متصرف، وليس بدعاء، ولم يذكروا (لا) الناهية كفاصل، ولا شبه النفي ليدخل النهي معه[12]، لكن ذلك لا يمنع[13] لورود الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء[14] بعد (أن) بدون فاصل أصلا نحو قول

فلما رأى أن ثمَّر اللهُ مالَه وأثـَّل موجودا وسدَّ مفاقرَه[1]

وإن منعه قوم[2].

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧/١٠.
[2] ظ: الكشاف: ١١٤٦/١؛ تفسير النسفي:٩/٤؛ تفسير أبي السعود: ١٣/٨؛ روح المعاني: ١٢١/٢٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ٥٣٧/٢.
[3] ظ: التبيان في تفسير القرآن:١٣٢/٩؛ مجمع البيان: ١٩/٩؛ إملاء ما من به الرحمن: ٢٢٢/٢؛ روح المعاني: ١٢١/٢٤.
[4] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٥٣٧/٢.
[5] ظ: روح المعاني: ١٢١/٢٤.
[6] ظ: فتح القدير: ٥١٥/٤.
[7] ظ: روح المعاني: ١٢١/٢٤.
[8] ظ: الكتاب: ١٦٣/٣؛ إملاء ما من به الرحمن: ١٩٧/١ـ٢١٨؛ مغني اللبيب: ٤٧/١.
[9] ظ: مغني اللبيب: ٤٧/١.
[10] ظ: الكتاب: ١٦٣/٣ وما بعدها؛ شرح ابن عقيل: ٣٨٦/٢.
[11] ظ: الكتاب: ١٦٥/٣و ١٦٧.
[12] ظ: شرح ابن عقيل: ٣٨٨/١؛ همع الهوامع: ٥١٤/١.
[13] ظ: الكتاب: ١٦٧.
[14] ظ: الكتاب: ١٦٨/٣
[1] ديوان النابغة الذبياني: ١٥٥؛ خزانة الأدب: ٤١٦/٨

الثالث: الظاهر أن (تتنزل) فيه معنى العلم[٢] وعليه يمتنع أن تكون (أن) المصدرية[٣].

وخلاصة الكلام أن هذه الوجوه محتملة جميعا لكن كون (أن) بمعنى (أي) أرجح.

ج: خبر (أنَّ) الظرف:

ظرفا الزمان والمكان متعلقين بمحذوف تقديره كائن أو مستقر[٤] وعند جمهور البصريين تقديره استقر[٥] وإذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لعدم الفائدة ويؤول ما ورد نحو: الليلة الهلال، بحذف مضاف تقديره: الليلة حدوث الهلال[٦] وقال الكوفيون: الظرف ينتصب إذا كان خبرا للمبتدأ على الخلاف[٧]ويجوز تقديم الظرف إذا كان خبرا لـ(إنَّ) لأن (إن) غير عاملة فيه في الحقيقة، ولأنه لا يصح إضمار الظرف ولأن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه[٨]، وتعرض الشارح لخبر (إن) و(أن) ظرفا عند شرحه قول أمير المؤمنينΔ:وَظَنُّوا أنَّهَا نُصْبَ أَعْيُنِهِمْν[٩]. قال الشارح: μ(ونصب أعينهم) منصوب على الظرفية، وروى بالرفع، على أنه خبر (إن)ν[١٠]. قال الراوندي: النصب على الظرف أحسن ورفعه جائز[١١]. وقال الكيدري: وانتصاب، (نصب أعينهم) على الظرف أي في موضع يقابل أعينهم ويجوز فيه الرفع[١٢]، وقال المجلسي: μونصب الشيء: رفعه وان يستقبل به شيء، والكلمة منصوبة على الظرفية أي: ظنوا أنها فيما نصب بين أيديهم وفي بعض النسخ مرفوعة على أنها خبر (أن)ν[١٣]، وقال الخوئي: النصب على الظرفية، ويروى بالرفع على انه خبر (أن)[١٤]. وقال الشوشتري: برفع (نصب)، وجوز بعضهم فيه النصب على الظرفية ونقل عن الفيروزآبادي قوله: (هذا نصب عيني) بالضم والفتح والفتح أحسن[١]، فيما قال الفيروزآبادي والفتح لحن[٢]، ونقل ابن منظور انه (نُصب) بالضم وليس بالفتح[٣].

---

[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٤/٤ ؛شرح ابن عقيل: ٣٨٦/١؛ منحة الجليل: ٣٨٦/١.
[٢] ظ: روح المعاني: ٢٤:١٢١.
[٣] ظ: الكتاب: ١٦٦/٣.
[٤] ظ: الأصول في النحو: ٦٣/١؛ الإنصاف: ٢٤٥/١؛ اللباب: ١٣٩/١؛ أوضح المسالك: ٢٠١/١.
[٥] ظ: أسرار العربية: ٨٣؛ والإنصاف: ٢٤٥/١؛ اللباب: ١٣٩/١.
[٦] ظ:الأصول في النحو: ٦٣/١؛ أسرار العربية: ٨٤
[٧] ظ: الإنصاف: ٢٤٥/١.
[٨] ظ: اللباب: ٢١٠/١
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٣/١٠.
[١٠] المصدر نفسه: ١٤٣/١٠.
[١١] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٧٨/٢.
[١٢] ظ: حدائق الحقائق: ١٣٥/٢.
[١٣] البحار: ٣٢٣/٦٤؛ ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣٥٣/٢.
[١٤] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.
[١] ظ: بهج الصباغة: ٤٣٣/١٢.
[٢] ظ: القاموس المحيط: ١٧٧.
[٣] ظ: لسان العرب: ٧٦١/١؛ تاج العروس: ٢٧٩/٤.

ويلاحظ الآتي:

أولا: مصدر هذين الوجهين الإعرابيين روايتان مختلفتان وقد أشار إليهما الشارح معتمدا رواية النصب في كتابه وأشار إليها المجلسي والخوئي[١].

ثانيا: فضل الراوندي النصب على الظرفية وإن جوز الرفع ولم يفاضل الآخرون لكنهم قدموا رواية النصب ربما لأنها الواردة في أكثر النسخ كما يفهم من كلام المجلسي[٢].

ثالثا: قدم الشوشتري القول برفع (نصب) ثم نقل عن بعضهم القول بجواز نصبه[٣]، مما يفهم منه ميله إلى الرفع.

رابعا: على رواية الرفع يكون (نصب) خبر أن وعلى رواية النصب يكون ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر (أن) فهو على الظرفية يحتاج إلى تقدير محذوف يكون ناصبا للظرف و(نُصب) مصدرا نائبا عن الظرف[٤] أي مكان نصب أعينهم وعلى الخبرية يحتاج أن يؤول المصدر بمشتق يكون اسم المفعول والتقدير أنها منصوبة أمامهم. فـ(نصب) مصدر في الأصل بمعنى المفعول أي منصوبها أي مرئيها رؤية ظاهرة[٥].

وجعله ظرفا أحسن فقد ورد في المثل: (جعلته نُصبَ عيني)[٦]وهو منصوب على الظرفية، ثم إن شراح النهج معظمهم يرون ذلك وبعد فقد جاء الظرف متعلقا بمحذوف خبرا في اللغة على نطاق واسع.

ومثله ولكن الظرف ظرف زمان قول أمير المؤمنين Δ: μألاَ وَإِنَّ اليَوْمَ المِضْمارَ، وَغَداً السِّبَاقَν[٧]. قال الشارح: μ والمضمار، منصوب، لأنه اسم(إن). واليوم ظرف، وموضعه رفع، لأنه خبر(إن)، وظرف الزمان يجوز أن يكون خبرا عن الحدث، والمضمار: حدث، وهو الزمان الذي تضمر فيه الخيل للسباق، والضمر: الهزال وخفة اللحم. وإعراب قوله:(وغدا السباق)، على هذا الوجه أيضا. ويجوز الرفع في الموضعين على أن تجعلهما خبر (إن) بأنفسهماν[١]. نحن إذن أمام روايتين:

الأولى: بنصب (المضمارَ) اسما لـ(إن) ونصب (اليوم) ظرفا متعلقا بخبرها المحذوف، وفيه

---

[١] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٣/١٠؛ شرح نهج البلاغة (المقتطف من البحار): ٣٥٣/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.

[٢] ظ: البحار: ٣٢٣/٦٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٣٥٣/٢.

[٣] ظ: بهج الصباغة: ٤٣٣/١٢.

[٤] ظ: أوضح المسالك: ٢٣٢/٢.

[٥] ظ: تاج العروس: ٢٧٩/٤.

[٦] ظ: جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): ٢٥٧/١٥؛ مجمع الأمثال: ١٦٣/١؛ والمستقصي في أمثال العرب: ٥٣/٢.

[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩١/٢.

[١] المصدر نفسه: ٩٣/٢.

إشكال بأن (المضمار) اسم زمان ولو أخبرنا عنه بـ(اليوم) لكان هذا إخبارا بوقوع الزمان في الزمان فيكون الزمان محتاجا إلى زمان آخر، وذلك محال[١].

وجوابه أولا: أن (المضمار) قد يكون اسما للمكان فلا إشكال بالإخبار عنه[٢]، قال الخليل: μالمضمار موضع تضمر فيه الخيلν[٣].

ثانيا: (المضمار) ليس اسما لمجرد الزمان إذ الزمان جزؤه فهو الزمان الذي يضمر فيه الخيل وهو زمان مخصوص لتقييده بوصف مخصوص، باستعماله على حدث وهو التضمير كقوله: (مصطبح القوم اليوم)، فلذلك صح الإخبار عنه[٤]، واكتفى الشارح بأنه يجوز الإخبار عن الحدث بظرف الزمان، إذ جعل (المضمار) دالا على الحدث فجاز الإخبار عنه بظرف الزمان[٥].

وعلى هذه الرواية أيضا جاءت كلمة (السباق) منصوبة أيضا عطفا على اسم (إن)[٦] ولا إشكال في ذلك إذ (السباق) حدث[٧]. لكن الشوشتري بعد أن نقل كلام الشارح قال: مراده أن (المضمار) و(السباق) منصوبان معينا لكونهما اسمي(إن) وأما اليوم وغدا وإن كانا خبري (إن) وخبرها مرفوع، لكن يجوز نصبهما على الظرفية ثم بين أن ابن ميثم والخوئي لم يتفطنا لمراده فقالا: ورد المضمار والسباق مرفوعين ومنصوبين ثم رد قول من قال: برفع (المضمار) و(السباق): أولا: لأنهما مسند عنهما، وثانيا: لاوجه لإلغاء الظرفية لأن (المضمار) ليس عين (اليوم) بل فيه كما أن (السباق) ليس عين (الغد) بل فيه ثم احتج برواية بلفظ: (أن المضمار اليوم والسباق غداً)[٨] والتي لا مجال لاحتمال ما قالوا معها[١]. ولكن البيهقي الخراساني والراوندي والكيدري البيهقي قبل الشارح احتملوا رفع (المضمار)، و(السباق) قبل الشارح المعتزلي فان يكن كلام الشارح يفهم منه الأمران فما نقول في هؤلاء ومن بعده منهم كابن ميثم والخوئي ومغنية[٢].

---

[١] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤.

[٢] ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥٢.

[٣] العين: ٤١/٧؛ وظ: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت٦٠٦هـ): ٢١٠/٣.

[٤] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٤٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥١-٣٥٢.

[٥] ظ: اللمع في العربية: ٢٨؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٤٨/١؛ أسرار العربية: ٨٤؛ واللباب: ١/ ١٤٠؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٧؛ شرح قطر الندى: ١٢٠؛ وهمع الهوامع: ٩٩/١.

[٦] ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٨؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/١٠؛ حدائق الحقائق: ٢٤٣/١؛ مصباح السالكين(الكبير): ٤٢/٢؛ ؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ١٩٥؛ منهاج لبراعة، الخوئي: ٤/٤.

[٧] ظ: اللمع في العربية: ٢٨؛ شرح الرضي على الكافية: ٤٤٨/١؛ أسرار العربية: ٨٤؛ اللباب: ١٤٠/١؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٧؛ شرح قطر الندى: ١٢٠؛ همع الهوامع: ٩٩/١.

[٨] ظ: البيان والتبيين، الجاحظ(ت٢٥٥هـ): ٢٤٠/١.

[١] ظ: بهج الصباغة: ٩٠/١٢.

[٢] ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٨؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/١؛ حدائق الحقائق: ٢٤٣/١؛ ومصباح السالكين(الكبير): ٤٢/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤؛ وفي ظلال نهج البلاغة: ١٩٥/١.

الرواية الثانية: برفع (المضمار) و(السباق) خبرين لـ(إن) أي خبر ومعطوف على خبر، وهو ما احتمله البيهقي الخراساني، والراوندي وجعله الأحسن، والكيدري البيهقي، وابن ميثم، واحد الشراح في القرن الثامن، والخوئي، واكتفى به محمد جواد مغنية[1].

أما رفع (المضمار) فلا اعتراض عليه أن يجعل (اليوم) ليس بظرف ويكون نصبه على انه اسم (أن) لكن الشوشتري رفض أن يكون (المضمار) و(السباق) بالرفع كما مر وحصر مراد ابن أبي الحديد في (اليوم) و(غداً) أهما مرفوعان لفظا أم متعلقان بالخبر المحذوف؟[2]، وكلامه معقول وحججه جيدة لكن إطباق كل هؤلاء الأعلام على وجود روايتين يجعلنا في نظر من رأيه هذا، وان احتمل كلام الشارح الأمرين.

وأما رفع (السباق) فأشكل عليه ابن ميثم بأنه لا يجوز أن يكون خبرا لـ(إن) لأن الحكم بشيء على شيء أما بمعنى انه هوهو كما يقال: (الإنسان هو الضحاك) وهو حمل المواطاة، أو على أن المحكوم عليه ذو المحكوم به كما يقال (الجسم ابيض) أي ذو بياض وهو حمل الاشتقاق. ولا واحد من المعنيين بحاصل في الحكم المذكور لذا يمتنع أن يكون (السباق) خبرا لـ(إن) إلا على تقدير مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه أي: وإن غدا وقت السباق؛ وعندها لا يكون (السباق) هو الخبر في الحقيقة، أو يكون مبتدأ خبره (غداً) ويكون اسم (أن) ضمير الشأن[3]، وذهب إلى المنع والتأويل احد شراح النهج في القرن الثامن الهجري، والخوئي أيضا[4].

وأما (اليوم) و(غدا) فظاهر كلام الشراح أنهما على رواية نصب (المضمار) و(السباق) ظرفان متعلقان بمحذوف هو خبر (إن)، أو يكونان مرفوعين بأنفسها خبرا لـ(إن)[5]. واختار الراوندي نصب (اليوم) اسما لـ(إن) وجعل (غدا) خبرا (السباق) اسمه[1]، واختار الكيدري نصبهما على الظرفية[2] وعلى رواية الرفع يخرجان عن الظرفية حتما . ويلاحظ الآتي:

أولا: هناك رواية هكذا: μالا إن المضمار اليوم وغدا السباق ν[3]وهذه الرواية تدل على أن (المضمار) هو اسم (إن) وهو المسند إليه.

---

[1] ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٨؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/٦؛ حدائق الحقائق: ٢٤٣/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٤٢/٢٠؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ١٩٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٩٥/١.

[2] ظ: بهج الصباغة: ٩٠/١٢.

[3] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٢/٢؛ مصباح السالكين (المتوسط): ١٣٣/١.

[4] ظ:شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥١-٣٥٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤.

[5] ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٨؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/١؛ حدائق الحقائق: ٢٤٣/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٤٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥١-٣٥٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٩٥/١.

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/١.

[2] ظ: حدائق الحقائق: ٢٤٣/١.

[3] مصباح المتهجد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ): ٦٦١

ثانيا: الظاهر أن لا إشكال في رفع (المضمار) ورجحه الراوندي والكيدري[1]، بان يكون خبرا لـ (إن) ويخرج (اليوم) عن الظرفية منتصبا اسما لـ(إن) والمعترض الوحيد من الشراح عليه هو الشوشتري كما تقدم محتجا بأنه مسند إليه ورافضا إلغاء الظرفية مستشهدا بالرواية السابقة[2]. كما لا اعتراض على نصب (السباق) من الجميع ورجحه الراوندي[3].

ثالثا: ينحصر الإشكال في أمرين:

الأمر الأول: في نصب (المضمار) اسما لـ(إن) والإخبار عنه بـ(اليوم) وهو إخبار بالزمان عن الزمان، وتقدم توجيه ابن ميثم وغيره بأنه إخبار بالزمان عن بعض أجزاء الزمان، واشتمال (المضمار) على التضمير وهو حدث[4]، وقول احد الشراح انه قد يكون إخبارا باسم عن المكان[5]، وقول الشوشتري: المضمار ليس عين اليوم بل فيه[6]. ورجح نصبه الكيدري[7] واكتفى به الشوشتري ورد رفعه[8]، والحقيقة أن لا إشكال في نصبه وهو الراجح والإخبار عنه مفيد، لأن المضمار يحدث فيه التضمير في وقت يعيّن فيمكن أن يحدد له الوقت بـ(اليوم) أو (غداً) أو في شهر كذا، وحجج الشراح في تجويزه وافية.

الأمر الثاني: الإشكال في رفع (السباق) وارد بحسابات أهل المنطق بأنه لا يكون (غدا) موضوعا يحمل عليه (السباق)؛ لأنه ليس (السباق) هو (غد) ولا (غد) ذو سباق[9].

ولو سأل سائل فلم جاز العكس، قيل: لأن (السباق) إذا كان اسما وحمل عليه (غد) فالمحمول في الحقيقة متعلق (غد) وهو (كائن أو استقر).

رابعا: الأرجح أن مراد الشارح بقوله: μويجوز الرفع في الموضعين على أن تجعلهما خبر (إن) بأنفسهماν[1] ان (المضمار) و(السباق) يجوز رفعهما خبرا لـ(إن) ومعطوفا عليه لا ما فسره الشوشتري بأنه أراد رفع (اليوم) و(غد)؛ لأن الشارح إن لم يطلع على البيهقي الخراساني وعلى الكيدري البيهقي فقد اطلع حتما على الراوندي وقد رجح رفع (المضمار)، وقد كان يتعقب كل صغيرة وكبيرة عنده فيرد عليها ويفندها فلو لم يكن رأيه مشابها لرأيه لم يسكت عنه.

---

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٨/١؛ حدائق الحقائق: ٢٤٣/١.
[2] ظ: بهج الصباغة: ٩٠/١٢.
[3] ظ: منهاج البراعة: الراوندي: ٢١٨/١.
[4] ظ: مصباح السالكين (الكبير) ٤٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤؛ مجمع البحرين: ٢٨/٣.
[5] ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥١.
[6] ظ: بهج الصباغة: ٩٠/١٢.
[7] ظ: حدائق الحقائق: ٤٢٣/١.
[8] ظ: بهج الصباغة: ٩٠/١٢.
[9] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٣٥٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/٤.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩١/٢.

د: معاني كأن:

(كأن) تفيد التشبيه[١]وقيل للتشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف و(أن)[٢] وتأتي للنفي كقولك: كأنك والٍ علينا فتشتمنا والمعنى لست واليا علينا فتشتمنا[٣] ومن معانيها الشك إذا كان خبرها مشتقا من الفعل كقولك: كان زيدا منطلقٌ لأنه لا يشبه بالفعل[٤] وتأتي للتحقيق عند الكوفيين وانشدوا:

فأصبح بطْنُ مكة مُقْشَعِراً كأنّ الأرضَ ليس بها هِشامُ[٥]

وقالوا أيضا أنها تأتي للتقريب وحملوا عليه: كأنك بالشتاء مقبل[٦]، وغيره وقد تعرض الشارح لأحد هذه المعاني عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهَا كَسَفْرٍ سَلَكُوا سَبِيلاً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأَمُّوا عَلَماً فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَغُوهُν[٧]؛ قال الشارح: μو(كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنّك بالدنيا لم تكن وكأنك وبالآخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!)[٨]، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانيةν[٩]؛ قال ابن ميثم: μفائدة كأن في الموضعين تقريب الأحوال المستقبلية من الأحوال الواقعةν[١٠]، وقال محمد عبده: μأي: إنكم في مسافة العمر كالمسافرين مسافة الطريق فلا يلبثون أن يأتوا على نهايتها لأنها محدودةν[١]، وقال الشيرازي: μأي ساروا في طريق فكأنهم قد قطعوه ووصلوا الغاية التي من أجلها سافروا..ν[٢]؛ و(كأن) في الشاهد الذي ذكره الشارح مختلف فيها: قال الكوفيون: هي للتقريب[٣] وقيل للتحقيق[٤]، وقال الفارسي هي

---

[١] ظ: المقتضب: ١٠٨/٤؛ الأصول في النحو: ٢٣٠/١و ٢٧٨؛ الخصائص، ٣١٧/١؛ أسرار العربية: ١٤٦؛ مغني اللبيب: ١٩٢/١؛ شرح ابن عقيل: ٤١/١.
[٢] ظ: الأصول في النحو: ٢٣٠/١؛ أوضح المسالك:٣٢٨/١.
[٣] ظ: الأصول في النحو: ١٨٥/٢.
[٤] ظ: حروف المعاني: ٢٩؛ مغني اللبيب: ١٩٢/١.
[٥] البيت منسوب لعبد الله بن ثور الخفاجي، ظ: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت٤٢٩هـ): ٢٩٨/١؛ لسان العرب: ٤٦١/١٢
[٦] ظ: مغني اللبيب: ٢٥٤/١؛ همع الهوامع: ٤٨٦/١.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٠/٧.
[٨] روي الشاهد عن النبي [، ظ: البحار: ١٨٧/٧٤؛ وروي عن الإمام علي □، ظ: التبيان في تفسير القرآن: ٤٨٨/٦؛ مجمع البيان: ٢٥٩/٦؛ تاريخ دمشق: ١٨٢/٢٢.
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/٧.
[١٠] مصباح السالكين (الكبير): ٢٤١/١.
[١] نهج البلاغة، عبده: ٢٠٨/١.
[٢] توضيح نهج البلاغة: ١٢١/٢.
[٣] ظ: اللامات: ٧٥؛ مغني اللبيب: ١٩٣/١؛ همع الهوامع: ١٣٢.
[٤] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٤.

للتشبيه، والكاف حرف خطاب وحرف الجر زائد أي: كأن الدنيا لم تكن[1]، وقال الرضي الاستراباذي: الأولى بقاء (كأن) على معنى التشبيه دون الحكم بزيادة شيء، والتقدير: كأنك تبصر بالدنيا، من قوله: فبصرت به عن جنب، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارا لهذه الحروف[2]، ونقل ابن هشام عن ابن عصفور: أن الكاف زائدة كافة لـ(كأن) عن العمل كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ[3]، ونقل عن غيره: بأن الكاف اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل رواية بعضهم (كأنك بالدنيا ولم تكن، وكأنك بالآخرة ولم تزل) وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: (فَمَا لَهُ مْ عَنْ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)[4] وكـ(حتى) وما بعدها في قولك: ما زلت بزيد حتى فعل، وعن بعضهم أن الكاف اسمها والباء بمعنى في وجملة (لم تكن)خبرها[5]. وكل هذه التأويلات لجعل (كأن) على معناها الأصلي وهو التشبيه.

أما رأي الشارح وتشبيهه (كأن) في هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين Δ بـ(كأن) في الشاهد المتقدم فكأنه فهم أن لـ(كأن) هنا معنى آخر غير معنى التشبيه المتفق عليه والمتبادر عند استعمالها وقوله: μلما قرب زمان أحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحالة الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانيةν[6] ربما يدل أنه فهم منها معنى التقريب الذي قال به الكوفيون وان كان قوله: (شبهوا) يدل على بقائها على معناها الأصلي.

٣: لا النافية للجنس:

قال سيبويه:μ(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ)، لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشرν[1]، فهي لا تعمل إلا في نكرة[2]، وهي وما عملت فيه عند سيبويه في محل رفع بالابتداء والخبر في زمان أو في مكان ولكنه يضمر ويجوز فيه الإظهار[3].

والمنفي بها إما نكرة مفردة أو نكرة مفردة موصوفة أو نكرة مضافة أو مضارع للمضاف[4]

---

[1] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٤؛ مغني اللبيب: ١٩٣/١.
[2] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٤؛ مغني اللبيب: ١٩٣/١ ونسبه إلى المطرزي.
[3] ظ: مغني اللبيب: ١٩٣/١.
[4] سورة المدثر:٤٩
[5] ظ: مغني اللبيب: ١٩٣/١.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/٧.
[1] الكتاب: ٢:٢٧٤؛ وظ: الأصول في النحو: ٣٨١/١؛ اللمع في العربية: ٤٤؛.
[2] ظ: الكتاب ٢:٢٧٤.
[3] ظ: الكتاب: ٢٧٥/٢؛ المقتضب: ٣٦٢/٤؛ الأصول في النحو: ٣٧٠/١؛ إعراب القرآن، النحاس: ١٧٨/١.
[4] ظ: الأصول في النحو: ٣٨٢/١؛ المفصل: ١٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨.

أما قول الشاعر: لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لْلمَطِيِّ

فانه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم[1]. وقد ذكر الشارح (لا) النافية للجنس في مسائل منها:

أ: إقحام اللام بين اسم (لا) وما أضيف إليه:

قول أمير المؤمنين Δ: μلاَ أَبَا لِغَيْرِكُمْν [2]، قال الشارح: μالأفصح (لا أب)، بحذف الألف، كما قال الشاعر:

أبِي الإسلامُ لا أبَ اى سِواهُ اذا افتَخروا بقَيْسٍ أو تَميمِ[3].

وأما قولهم: (لا أبا لك)، بإثباته فدون الاول في الفصاحة، كأنهم قصدوا الإضافة، وأقحموا اللام مزيدة مؤكدة، كما قالوا: (ياتيم تيم عدى)، وهو غريب لان حكم (لا) أن تعمل في النكرة فقط، وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة، والإضافة تعرف، فاجتمع فيها حكمان متنافيان، فصار من الشواذ كالملامح والمذاكير ولدن غدوة. وقال الشيخ أبو البقاء رحمه الله: يجوز فيها وجهان آخران: أحدهما أنه أشبع فتحة الباء، فنشأت الألف والاسم باق على تنكيره، والثاني أن يكون استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه: إن أباها وأبا أباهاν[4]. ما قاله الشارح بخصوص: (لا أب) بأنه الأفصح هذا ما أفاده السيرافي فقال: هو الأصل والقياس وعليه تكون اللام وما بعدها في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر[5]. وأما قوله: كأنهم قصدوا الإضافة وأقحموا اللام مزيدة مؤكدة كما قالوا (يا تيم يا تيم عدي) فهو قول سيبويه عينه إذ قال: μإن العرب قد تقول لا أباك في معنى لا أبا لك فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجئ اللام إذ كان المعنى واحدا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به في النداء ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجئ به، وذلك قولك: يا تيم تيم عديν[1] وقال: μجعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافا إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك لا أباكν[2] وقال: μ وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافا كما أنك حين قلت:يا تيم تيم عدى فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً

---

[1] ظ: الأصول في النحو: ٣٨٣/١؛ المفصل: ١٠٧

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠.

[3] ظ: البيت لنهار بن توسعه اليشكري شاعر من العصر الأموي، وهو من شواهد سيبويه ظ: الكتاب:٢٨٢/٢ والمفصل١٠٧ وهمع الهوامع:٥٢٥/١

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠

[5] ظ: الكتاب، الهامش: ٢٧٧/٢؛ اللباب: ٢٤١/١.

[1] الكتاب: ٢٧٦/٢-٢٧٧.

[2] المصدر نفسه: ٢٧٨/٢.

ولم يغير الثاني المعنى كما أن اللام لم تغير معنى لا أباك ν[1]، وقال: μ قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا وقال الخليل رحمه الله هو مثل: لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أباك فتركه على حاله الأولى واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيم عدىٍّ ν[2] ففي ما تقدم يرى سيبويه أن اللام زائدة مؤكدة مثل الاسم الثاني في النداء في قوله يا تيم تيم عدي فهو يرى أن (تيم) الأول مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقحم بينهما وهو توكيد للأول ولا تأثير له في المضاف إليه.

وأما قول الشارح: μوهو غريب لأن حكم (لا) أن تعمل في النكرة فقط وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة والإضافة تعرف، فاجتمع فيه حكمان متنافيان، فصار من الشواذ كالملامح والمذاكيرν[3]، هذا ما قاله سيبويه أيضا إذ قال: μفإنما اختصت (لا) في الأب بهذا كما اختص لدن مع غدوة بما ذكرت لك ومن كلامهم في أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم، نحو قولهم: ملامح ومذاكير، لا يستعملون ملمحة ولا مذكارا ν[4]، وأجاب الزجاجي عن أن (أبا) هنا معرفة بالإضافة في موضع يجب فيه التنكير بأنه وردت μأسماء بالفاظ المعارف وهي نكرات نحو مثلك وشبهك وغيرك، وضربك، ونحوك، وهدك، وكفيك، وشرعك، وضارب إذا أردت به الحال أوالاستقبال وكذلك قولهم: لا أبالك بلفظ المعرفة وهو نكرة لأن أصله أن يقال لا أب لكν[5]. وأجاب عن إقحام اللام هاهنا بين المضاف والمضاف إليه وكونها لا تفصل بينما هي تفصل في المواضع الأخرى فقال: μجاز ذلك في النفي لكثرته في الكلامν[6]. والقول المتقدم بأن اللام زائدة مقحمة و(أبا) مضاف إلى ما بعد اللام عليه أيضا ابن جني[7] والزمخشري[1] واحتمله من شراح النهج ابن ميثم[2] ومال إليه الخوئي[3].

وعلى هذا الرأي يكون خبر (لا) محذوفا تقديره: في الوجود، قال سيبويه μفإذا قلت لا أبا لك فهاهنا إضمار مكان، ولكنه ترك استخفافا واستغناءًν[4]، وذكر الشارح لأبي البقاء[5] رأيين

---

[1] المصدر نفسه: ٢٨٤/٢.
[2] المصدر نفسه: ٢٠٦/٢.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠.
[4] الكتاب:٢/ ٢٨١-٢٨٢؛ وظ: المفصل: ١٠٧.
[5] اللامات: ١٠٤؛ وظ: اللباب: ٢٤٢/١.
[6] اللامات: ١٠٣.
[7] ظ: سر صناعة الإعراب: ٣٣٢/١؛ الخصائص: ٢٤٥/١.
[1] ظ: المفصل: ١٠٧.
[2] ظ: مصباح السالكين(الكبير): 376/٣.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٧٤/١٠.
[4] الكتاب: ٢٨٢/٢.

آخرين، الاول: انه اشبع فتحة الباء فنشأت الألف والاسم باق على تنكيره وعلله ابن ميثم بتوالي أربع حركات فأشبعت الفتحة[٢]، واكتفى به محمد جواد مغنية واعرض عن غيره، وعلى هذا الرأي يكون (لغيركم) خبر (لا) و(أب) اسمها[٣]. ويجوز أن تكون اللام وما بعدها صفة اسم (لا) ويكون (أبا) اسم (لا) شبيها بالمضاف والخبر محذوف.

الثاني: من الوجهين اللذين ذكرهما الشارح عن أبي البقاء أن تكون (أبا) على لغة القصر دائما كقول الشاعر: إن أباها وأبا أباها[٤]، وقولهم: مكره أخاك لا بطل، فتكون اللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف[٥] وهو خبر (لا) والرأي الاول أرجح الاراء وعليه سيبويه ونقله عن الخليل كما تقدم وكما تبيّن من تعليلات سيبويه والزجاجي وورود ما يماثله من قولهم: لا غلامي لك وحذفهم النون دون وجود إضافة واضحة فاستدل به على أن الإضافة موجودة وان اللام لم تلغ الإضافة وأنها مقحمة وأفادت التأكيد، وكذلك لأن (أبا) لم تتعرف بهذه الإضافة مثل: مثلك، وضاربك وغيرها فجاز أن تكون اسم (لا) الذي لا بدّ أن يكون نكرة. ولأبي البقاء العكبري تعليل لطيف بان هذه اللام في حكم الزائدة من وجه فكأن الأب مضاف إلى الكاف ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة، وهي أصل من وجه وذلك أن (لا) لا تعمل في المعارف وقد عملت هنا فوجب أن تكون مبطلة للإضافة وهذا كما قالوا: يا بؤس للرجل ولا يجوز في غير اللام[٦]. وقال الزجاجي: يراد لا أب لك من الآباء والأشراف، فجرى الكلام مجرى السب وربما وضع للمدح كما يقال للرئيس الفاضل لا أبا لك: ويراد من الآباء الخاملين[٧] وقال ابن جني: لا حقيقه لمعناه مطابقة للفظه وإنما هي خارجة مخرج المثل[٨]. وقال السرخسي[١]: يقال في المدح والذم والمراد هاهنا المدح لغيرهم[٢]، وقال ابن ميثم دعاء بالذل لغيرهم[٣]. وقال الشوشتري أي الرداءة لغيركم[٤] وقال الشيرازي: تستعمل للذم بمعنى فقدت الأب حتى تكون بلا وال، وللدعاء بمعنى تملك

---

[١] هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ): ظ: كتابه اللباب: ٢٤١/١-٢٤٢.
[٢] ظ: مصباح السالكين(الكبير) ٣٧٦/٣.
[٣] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٥/٣.
[٤] ظ: اللباب: ٢٤١/١ ؛ مغني اللبيب: ٢٨٦/١؛ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٢٧٤/١٠.
[٥] ظ: مغني اللبيب: ٢٨٦/١.
[٦] ظ: اللباب: ٢٤٢/١.
[٧] ظ: اللامات: ١٠٤.
[٨] ظ: الخصائص: ٣٤٥/١.
[١] هو السيد العلامة علي بن الناصر السرخسي معاصر للشريف الرضي ألف كتاب (أعلام نهج البلاغة)وهوأقدم الشروح وأوثقها وأتقنها. ظ: كشف الحجب والأستار، العلامة السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت١٢٨٦هـ):٥٣؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤٠/٢.
[٢] ظ: أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي: ١٧٩.
[٣] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٧٦/٣.
[٤] ظ: بهج الصباغة: ٥٦٤/١٠.

أمرك[1]. وعموما هو مجاز كما قال: ابن حني وهو كالمثل ويعرف معناه من سياقه أللمدح هو أم للذم؟.

ب: اسم (لا) المعرفة المؤول بنكرة:

قول أمير المؤمنين Δ: ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَلاَ مِيكَائِيلَ وَلاَ مُهَاجِرِينَ وَلاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمν[2]، قال الشارح: μالرواية المشهورة هكذا بالنصب، وهو جائز على التشبيه بالنكرة، كقولهم معضلة ولا أبا حسن لها قال الراجز:

لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لِلْمَطِيِّ[3] .

وقد روى بالرفع في الجميعν[4] .

قال سيبويه في مثل هذه المسألة: μ(لا هيثم الليلة للمطى) فانه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ...ν[5] وقال: μ وتقول قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا رضى الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي وأنه قد غيب عنها فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه علي فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها ν[6] إذن فلا بدّ من تأويله بنكرة ولتأويله بالنكرة وجهان أحدهما أن يقدر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام[7] وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها لا فيصل لها فهو Δ كان فيصلا في الحكومات[1]، وفي كلام أمير المؤمنين Δ هذا نحن أمام روايتين:

الأولى: بنصب (جبرائيل) وما بعدها وأجازه جميع شراح النهج على قاعدة؛ قضية ولا أبا حسن لها المتقدمة فقد أجازه الراوندي والكيدري وابن ميثم والخوئي والشوشتري[2] وهو قول

---

[1] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٨٤/٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٩/١٣.
[3] المستقصى في أمثال العرب: ٨٩/٢
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:: ١٨٢/١٣
[5] الكتاب: ٢٩٦/٢.
[6] المصدر نفسه: ٢٩٧/٢.
[7] ظ: أسرار العربية: ٢٢٧
[1] ظ: الإيضاح، الفضل بن شاذان(ت ٢٦٠هـ): ١٩٣؛ شرح الرضي على الكافية: ١٦٦/٢؛ ومنحة الجليل: ٣٩٤/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/١٢.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٦٦/٢؛ وحدائق الحقائق: ٣٢٩/٢؛ ومصباح السالكين (الكبير): ٣٠٤/٤؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٤٦٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤/١٢؛ بهج الصباغة: ٣٠٨/٢.

الشارح كما تقدم وقال بأنها الرواية الأشهر هكذا أدرجها في كتابه[1]. واكتفى بها محمد جواد مغنية[2]، وعليها فـ(جبرائيل) مبني على الفتح و(ميكائيل) إما مبني على الفتح مثل (جبرائيل) وإما منصوب عطفا على محل (جبرائيل) ولا يظهر عليه التنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وتكون (لا) زائدة في هذه الحالة، وكذلك (مهاجرين) إما مبنية على ما كانت تنصب به، أو منصوبة عطفا على (جبرائيل وميكائيل)، وكذلك (أنصار)[3]. الرواية الثانية: برفع (جبرائيل) وما بعدها وقال الراوندي: هي عند النحويين أحسن[4] وقال الشوشتري هي الرواية الأشهر وبها جاءت نسخة ابن ميثم التي هي بخط الشريف الرضي نفسه[5]، وقال أيضا: قوله Δ: (ولا مهاجرون ولا أنصار) بلا لام دون أن يقول: ولا المهاجرون ولا الأنصار، دليل على إرادة العموم بجبرائيل وميكائيل كقولهم: قضية ولا ابا حسن لها دون أن يقولوا ولا أبا الحسن، ثم قال: ولا فرق بين رواية الرفع والنصب في المعنى مع تكرار (لا)[6].

ومقصوده أن (مهاجرون أو مهاجرين) و(أنصارُ، أو أنصارَ!) نكرة في سياق النفي فوجب أن تدل على العموم وبعطفها على (جبرائيل وميكائيل) دل على أن (جبرائيل وميكائيل) دالة على العموم أيضا فهما يفيدان الجنس رفعا أو نصبا. وعلى هذه الرواية فـ(لا) ملغاة و(جبرائيل) مرفوع بالابتداء وما بعده معطوف عليه، ويلحظ الآتي:

أولا: رواية الرفع لا تحتاج إلى تقدير إذ إن تكرار (لا) يجوز إهمالها[7]فترتفع هذه الأسماء بالابتداء.

ثانيا: رواية النصب نحتاج إلى أن نتأول هذه المعارف بنكرات، وهو وإن ورد في لغة العرب فهو قليل نحو ما ذكرنا من الشواهد.

ثالثا: اختلف في الخبر فقال الراوندي وابن ميثم هو (ينصرونكم)[1] وقال الخوئي: الخبر محذوف على الروايتين، و(ينصرونكم) صفة أو حال[2]، والأول أرجح لأن حذف الخبر إنما يجوز إذا دل عليه دليل وأوجبه التميميون عند ذاك، وهنا (ينصرونكم) واضح انه هو ما يراد الإخبار به عن المبتدأ أو اسم (لا)، ولا نحتاج إلى تقدير محذوف وجعله وصفا للمبتدأ أو الاسم، وان كثر في باب (لا) حذف الخبر.

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٩/١٣
[2] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٤٨/٣.
[3] ظ: شرح ابن عقيل: ٣٩٩/١-٤٠٠.
[4] ظ: منهاج البراعة: ٢٦٦/٢.
[5] ظ: مصباح السالكين (الكبير) ٣٠٤/٤؛ بهج الصباغة: ٣٠٨/٢.
[6] ظ: بهج الصباغة: ٣٠٨/٢.
[7] ظ: الكتاب: ٢٩٥/٢.
[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٦٦/٢؛ مصباح السالكين(الكبير): ٣٠٤/٤.
[2] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٤/١٢.

المبحث الثالث: الفاعل ونائبه

المطلب الأول: الفاعل

الفاعل هو: μكل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسمν[١] وزاد ابن هشام: μعلى جهة قيامه به أو وقوعه منهν[٢]، ورافعه عند الجمهور الفعل أو شبهه[٣]، وقيل العامل فيه الفاعلية كما يرتفع المبتدأ بالابتداء، وقيل ارتفع بإسناد الفعل إليه[٤]، والقولان الأخيران يقرران أن العامل فيه معنوي والقول الأول - وهو الأرجح- يقرر أن العامل لفظي. ومن أحكام الفاعل: الرفع وقد يجر لفظا بإضافة المصدر أو بحرف جر زائد ومن أحكامه عدم جواز حذفه، ووجوب تأخيره عن رافعه عند البصريين، والكوفيون يجوزون تقديمه على فعله[٥].

وتناول الشارح بعض أحكام الفاعل في كتابه هذا ومنها:

١. إضمار الفاعل:

قد يحذف الفاعل ويكتفى في الدلالة عليه بذكر الفعل ومنه قول العرب (أرسلت) يريدون المطر ولا يذكرون السماء ومنه قوله تعالى(كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ وقيل من راق)[٦] والضمير في (بلغت) للنفس ولم تذكر وقد دل عليها المقام وقول حاتم الطائي:

أماويَّ ما يُغني الثَّراءُ عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[٧]

يريد النفس، ولم يجر لها ذكر. ومنه ما دل عليه الفعل كحديث: μلا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمنν[٨] ومنه ما دل عليه الكلام كقولك: في جواب هل جاء زيد؟ (نعم جاء)، ومنه ما دلت عليه الحالة المشاهدة نحو (إن كان غدا فأتني)[٩]، وقال ابن جني لا يحذف الفاعل ورده ابن الأثير بهذه الشواهد وقال ابن هشام لا يحذف وهو محمول على انه ضمير مستتر وهو ما أول به الشواهد المتقدمة وأجاز حذفه الكسائي[١] وابن

---

[١] اللمع في العربية: ٣١؛ ظ:الخصائص: ١٨٥/١؛ المفصل: ٣٨؛ أسرار العربية: ٨٧؛ اللباب: ١٤٨/١؛ شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/١.

[٢] شرح شذور الذهب: ٢٠٤.

[٣] ظ: المفصل: ٣٨؛ اللباب: ١٥١/١.

[٤] ظ: اللباب: 152/1.

[٥] ظ: اللمع في العربية: ٣١-٣٢؛ أسرار العربية: ٨٨-٨٩؛ وأوضح المسالك: ٨٥/٢-٨٧.

[٦] سورة القيامة: ٢٦-٢٧.

[٧] ديوان حاتم الطائي: ٤٢: وظ: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني(ت٥٠٢هـ):٦٦٤/١؛ وفي غيرهما(إذا حشرجت يوما)ظ: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير(ت٦٣٢هـ): ٨٦/٢-٨٧؛ وخزانة الادب: ١٩٧/٤؛ البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن: ١٨٧/١.

[٨] ظ: صحيح البخاري: ٢١٢٠/٥؛ صحيح مسلم: ٧٦/١؛ مع بعض التقديم والتأخير في صحيح مسلم.

[٩] ظ:أوضح المسالك: ٨٩/٢.

[١] ظ: شرح شذور الذهب: ٢١٤-٢١٥.

مضاء[1].

قول أمير المؤمنين Δ: فَيَبْلَى مَنْ بَلِيَ مِنَّا وَلَيْسَ بِبَالν [2] قال الشارح: هذا الكلام يقتضي μ أن الأبدان تبلى وذاك الإنسان لم يبل، فأحوج هذا الإشكال إلى تقدير فاعل محذوف، فيكون تقدير الكلام، يموت من مات حال موته وليس بميت فيما بعد ذلك من الأحوال والأوقات، ويبلى كفن من بلي منا وليس هو ببال، فحذف المضاف كقوله: (وإلى مدين)، أي وإلى أهل مدين، ولما كان الكفن كالجزء من الميت لاشتماله عليه عبر بأحدهما عن الآخر للمجاورة والاشتمال، كما عبروا عن المطر بالسماء، وعن الخارج المخصوص بالغائط، وعن الخمر بالكأس. ويجوز أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)[3]و(فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ)[4] وقول حاتم: (إذا حشرجت) وحذف الفاعل كثيرν[5].

قال الكيديقصد (وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيل اللَّهِ أَمْوَاتًا)[6] وقوله: (وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيل اللَّهِ أَمْوَاتٌ)[7] وقيل عني أن ذكرهم يبقى وآثارهم الحميدة تثبت مدى الدهر.[8] والى الوجه الأخير ذهب محمد عبده والشيرازي.[9] ورد الشارح هذا الوجه بأنه يشركهم فيه غيرهم فلا ينحصر الأمر في أهل البيت الذين يصفهم الإمام بقوله المتقدم.

والآيات التي استشهد بها الشارح قوله تعالى(فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ)[10] قال المفسرون إذا بلغت النفوس عند خروجها من أجسادكم الحلقوم، وترك ذكرها لدلالة الكلام عليها واستشهد بعضهم بقول حاتم الطائي المتقدم (إذا حشرجت).[11] وقالوا في قوله تعالى { حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } [12]أي الشمس ولم يتقدم لها ذكر وقال الزجاج جرى ذكر دليل الشمس وهو قوله بالعشي،[13] وعلى العموم فان تأويل الشارح وتقديره فاعلا محذوفا بعيد ولا يقبله الذوق ثم كيف يقول ويبلى من بلي منا ويقصد الكفن؟ ثم كيف يفهم هذا المقصود مع عدم وجود ذكر له متقدم ولا متأخر ولا يدل الحال عليه ولا السياق؟، ولا دلالة عليه إلا تصحيح مذهب الشارح في عدم بلاء

---

[1] ظ: الرد على النحاة ١٠٣-١٠٦.
[2] شرح نهج البلاغة: ٣٧٣/٦.
[3] سورة ص/ ٣٢.
[4] سورة الواقعة:٨٣
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٧٧/٦.
[6] سورة آل عمران/ ١٦٩.
[7] سورة البقرة: ١٥٤.
[8] ظ: حدائق الحقائق: ٤١٩/١.
[9] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ١٦٨/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٢١/٢.
[10] سورة الواقعة:٨٣
[11]ظ: جامع البيان: ٦٦٣/١١؛ الجامع لأحكام القرآن: ١٩٨/١٧ وتفسير البيضاوي: ٢٩٣/١.
[12]سورة ص: ٣٢.
[13] ظ: زاد المسير: ١٣٠/٧ ؛ فتح القدير: ٦١٣/٤.

أجساد الأولياء فان كان لا بدّ من تقدير محذوف فيقال إنه يموت من مات منا في نظر الناس وليس بميت في الحقيقة ويبلى من يبلى منا في نظرهم وليس ببالٍ، لأن الناس تعتقد أنهم حين يدفنون كغيرهم يبلون في الأرض والأمر ليس كذلك بل لو فتحت قبورهم لوجدوا على حالهم حين الموت، أجسادهم غضّه سليمة وهذا ما تضافرت به الروايات عن أجساد أصحابهم وأتباعهم فكيف بهم عليهم السلام.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μ فَعِنْدَ ذلِكَ أَخَذَ الْبَاطِلُ مَآخِذَهُ، وَرَكِبَ الْجَهْلُ مَرَاكِبَهُ، وَعَظُمَتِ الطَّاغِيَةُ، وَقَلَّتِ الدَّاعِيَةُν[1]؛ قال الشارح: μوعظمت الطاغية، أي الطغيان، فاعلة بمعنى المصدر كقوله تعالى (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)[2] أي: تكذيب ويجوز أن تكون الطاغية هاهنا صفة فاعل محذوف، أي عظمت الفئة الطاغية. وقلت الداعية مثله، أي الفرقة الداعيةν[3].

اما الراوندي فقال بأن (الطاغية) هي الطغاة[4]، وكأنه يقصد جمع (طاغي) وبما انه ليس يجمع فهو يقصد أنها صفة ما يدل على جمع، وهي كما قدره الشارح (الفئة الطاغية) وقال الشوشتري: μأي طغيان الطاغين، وفي الأساس (هو طاغية جبار عنيد) و(قلت الداعية) أي من يدعوا إلى الحقν[5]. وكأنه يقصد أن الطاغية هو الجبار العنيد فهو الفاعل المباشر وكذلك (الداعية)، وأما الشيرازي: فقال: μأي سلطة السلطان الطاغي، التأنيث باعتبار النفس، أو أن التاء للمبالغةν[6] فهو يرى أنها سلطة الطاغي. وأما المجلسي والخوئي: فذهبا إلى ما ذهب إليه الشارح واحتملا الوجهين؛ أن تكون (الطاغية) بمعنى المصدر وان يقدر فاعل محذوف تكون (الطاغية) صفته وكذلك الداعية احتملا فيها الوجهين.

ويرد على كلام الشوشتري أيضا أن التاء في (عظمت) تمنع أن يكون المقصود بـ(الطاغية) الجبار العنيد فنقول (عظم الطاغية) ولا نقول (عظمت الطاغية) والظاهر أن الراجح ما ذهب إليه الشارح فاستعمال الصفة بمعنى المصدر مستعمل في اللغة كما مثل له الشارح وكذلك حذف الفاعل وتقديره بضمير مستتر إذا دل عليه دليل لفظي أو سياقي.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μ حُمِّلَ كُلُّ امْرِىءٍ مَجْهُودَهُ، وَخُفِّفَ عَنِ الْجَهَلَةِ، رَبٌّ رَحِيمٌ، وَدِينٌ قَوِيمٌ، وَإِمَامٌ عَلِيمٌν[1]، قال الشارح: μ، وقد روى(حمل) على صيغة الماضي، و(مجهوده) بالنصب،(وخفف) على صيغة الماضي أيضا، ويكون الفاعل هو الله تعالى المقدم ذكره، والرواية

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٩١/٧.
[2] سورة الواقعة:٢
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٩٢/٧.
[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٦٠/١.
[5] بهج الصباغة: ٦١٧١.
[6] توضيح نهج البلاغة: ١٧٢/٢.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٦/٩.

الأولى أكثر وأليق. ثم قال:(رب رحيم) أي ربكم رب رحيم. ودين قويم، أي مستقيم. وإمام عليم، يعنى رسول الله 1، ومن الناس من يجعل(رب رحيم) فاعل(خفف) على رواية من رواها فعلا ماضيا وليس بمستحسن لان عطف(الدين) عليه يقتضى أن يكون الدين أيضا مخففا، وهذا لا يصحν[1].

فالشارح يشير إلى إضمار الفاعل مرتين على رواية البناء للمعلوم والفاعل عنده هو (الله) الذي تقدم ذكره والحقيقة أن تقدم ذكره تعالى قبل عشرين كلمة تقريبا وأتبع بذكر محمد [فالإمام يقول: μأما وصيتي فالله لا تشركوا به شيئا ومحمدا [فلا تضيعوا سنته، أقيموا هذين العمودين، وأوقدوا هذين المصباحين، وخلاكم ذم ما لم تشردوا حمل كل...ν[2]، فالملاحظ أن الكلام منفصل، وان الذي دل على أن الفاعل هنا هو الله، ما يفهم من الكلام والسياق لا الذكر المنفصل المقرون بذكر محمد [. ورأي الشارح في أن الفاعل هو الله احتمله ابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم[3]، وعليه يكون (رب رحيم) خبرا لمبتدأ محذوف. والرأي الآخر الذي أشار إليه الشارح بقوله: μومن الناس من يجعل (رب رحيم) فاعل (خفف) فهو رأي الراوندي الذي قال: μ(رب رحيم) وما عطف عليه فاعل (حمل)ν[4] وتابعه عليه الكيدري البيهقي[5]، وقد رد الشارح كما تقدم بأنه لا يمكن أن يعطف (دين قويم) على (رب رحيم) وهو فاعل، فيكون الدين أيضا مخففا لكن المجلسي أكد أن (رب رحيم) فاعل وقال: لا يضر عطف الدين والإمام عليه لشيوع التجوز في الإسناد[6]، والواقع أن كلام المجلسي حق وان المجاز شائع في الإسناد فإذا علمنا أن المحمل والمخفف هو الله فالدين واسطة ويمكن أن يحمل عليها التحميل والخفيف، وان كان يجوز ما ذهب إليه الشارح ويتخرج مخرجا حسنا لكن هذا أولى ومع احتمال أن المذكور فاعل وان حمل الإسناد على المجاز لا نذهب إلى تقدير فاعل مضمر محذوف لا دليل عليه مذكور.

ومثله: قولهΔ: μ حَتَّى إِذَا كَشَفَ لَهُمْ عَنْ جَزَاءِ مَعْصِيَتِهِمْ، وَاسْتَخْرَجَهُمْ مِنْ جَلاَبِيبِ غَفْلَتِهِمْ، استَقْبَلُوا مُدْبِراً ...ν[1] قال الشارح: μفاعل(كشف) هو الله تعالى، وقد كان سبق ذكره في الكلام، وإنما كشف لهم عن جزاء معصيتهم بما أراهم حال الموت من دلائل الشقوة والعذاب..ν[2]. يقول

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٢٠/٩.
[2] المصدر نفسه: ١١٦/٩.
[3] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٢١٠/٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٤/٩؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٣٩/١.
[4] منهاج البراعة، الراوندي: ٧٦/٢.
[5] ظ: حدائق الحقائق: 147/1.
[6] ظ: البحار: ٢٠٩/٤٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٤/٩.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٥٧/٩.
[2] المصدر نفسه: ١٥٨/٩.

الإمام Δ: في بداية الخطبة: μوهو في مهلة من الله..ν وهذا هو مفاد قول الشارح: وقد سبق ذكره في الكلام، والفاعل إذا سبق له ذكر في الكلام يجوز إضماره وتقديره هنا: (هو) أي: الله المتقدم وقد أشار الشراح إلى هذا فقد ذكره محمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي وأثبتاه[١].

٢. الفاعل لا يكون جملة:

قال النحاة لا يكون الفاعل جملة؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كالجزء منه لاستقلالها، والفاعل يكون مضمرا ومعرفة بالألف واللام ولا يصح ذلك في الجملة، كما أن الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يمكن تقديرها بالمفرد هنا[٢]. وقال الكوفيون يجوز ذلك مطلقا واشترط الفراء لجوازها شروطا[٣].

فقول أمير المؤمنين Δ: μوَمَنْ لَجَّ وَتَمَادَى فَهُوَ الرَّاكِسُ الَّذِي رَانَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِν [٤]، قال الشارح: μوران على قلبه، أي ران هو على قلبه، كما قلنا في الراكس، ولايجوز أن يكون الفاعل - وهو الله - محذوفا، لان الفاعل لا يحذف، بل يجوز أن يكون الفاعل كالمحذوف، وليس بمحذوف، ويكون المصدر وهو الرين ودل الفعل عليه كقوله تعالى(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِمَا رَأَوُا الآيَاتِ)[٥]: أي بدالهم البداء. وران بمعنى غلب وغطى، وروى(فهو الراكس الذي رين على قلبه)ν[٦]. قال تعالى(كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[٧] أي غلب وغطى[٨]، وقال أبو عبيد: كل ما غلبك فقد (ران) بك ورانك و(ران) عليك، و(رين) بالرجل إذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه ولا قبل له به. وقيل رين به: انقطع له[٩].

ويلاحظ ما يأتي:

أولا: لعل الرواية التي اعتمدها الشارح هي غير ما ثبتت في كتابه ربما لأنه سهو من النساخ ونقلته المطابع على علته وإلا فكلام الشارح المتقدم يدل على أن كلام أميرالمؤمنين Δ (الذي ران على قلبه) وليس (الذي ران الله على قلبه) لأنه لو كان الأمر كما ثبت في الكتاب لما احتاج إلى هذه التأويلات والوجوه فالفاعل (الله) وهو ظاهر.

ثانيا: قوله: μلا يجوز أن يكون الفاعل - وهو الله - محذوفا، لأن الفاعل لا يحذف، بل يجوز أن

---

[١] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٥٢/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٨٠/٢.
[٢] ظ: اللباب: ١٥٢/١.
[٣] ظ: مغني اللبيب: ٤٠١/٢.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤١/١٧.
[٥] سورة يوسف/٣٥.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤١/١٧.
[٧] سورة المطففين: ١٤.
[٨] ظ: تفسيرالقرآن الكريم، السيد عبد الله شبر(ت١٢٤٢هـ): ٥٥١.
[٩] ظ: الصحاح: ٢١٢٩/٥.

يكون الفاعل كالمحذوف، وليس بمحذوف...v[1] يدل انه يذهب مذهب البصريين في عدم جواز حذف الفاعل وانه ضمير مستتر[2] يجب أن يعود على مذكور، أو لما دل عليه المقام نحو قوله تعالى(كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِي)[3] أي: الروح أو دلت عليه الحال المشاهدة نحو: قولهم أرسلت، وهم في حال انتظار المطر من السماء أي أمطرت السماء أو دل عليه الفعل نحو الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمرة حين يشربها وهو مؤمن)[4] وهذا الموضع الذي أشار إليه الشارح من إضمار الفاعل لدلالة الفعل عليه لأن الفعل دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر مقرونا بزمن[5]، فان لم يوجد فاعل بعينه فيقدر المصدر فاعلا.

ثالثا: التقدير الاول للفاعل المضمر الذي قدره الشارح هو (هو) وهو عائد إلى مذكور وهو (فهو) في قوله: (فهو الراكس الذي ران على قلبه). وأجد أن المعنى الثاني المتقدم وهو: ران الرين على قلبه أقرب دلالة وأجمل تعبيرا وأكثر انسجاما وأعضد سياقا، فأما أن يكون ران على قلب نفسه فليس بذلك الانسجام وحسن الدلالة وبلوغ المقصود.

رابعا: الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح. الذي قاله في أن فاعل (بدا) كالمحذوف وليس بمحذوف وتقديره البداء هو قول المبرد[6]وعليه المازني[7]، وهو يدل على أن الشارح يذهب إلى ما ذهبا إليه وجمهور النحويين من أن الفاعل لا يكون جملة[8]. ونسب لسيبويه والفراء القول بان الفاعل (ليسجننه)[9]، وهو المفهوم من قول ابن مالك[10]، أي: ظهر لهم أن يسجنوه. وقيل هذا الفاعل مضمر لدلالة (وليسجننه) عليه[1] وهو الرأي أي ظهر لهم رأي لم يكونوا يعرفونه[2]. ولعل أرجح الآراء هو الرأي الذي ذهب إليه الشارح لأن الفاعل لا يكون جملة كما عليه الأكثرون[3] وقد تقدمت أسبابه.

٣. حذف عامل الفاعل:

---

[1]شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤١/١٧.
[2] ظ: الإنصاف:١/ ٢٥٤؛ همع الهوامع: ١٥٩/١.
[3] سورة القيامة:٢٦
[4] ظ: المثل السائر: ٨٦/٢-٨٧؛ شرح شذور الذهب: ٢١٤-٢١٥.
[5] ظ: الكتاب: ٣٤/١؛ شرح قطر الندى: ١٣٧/١؛ همع الهوامع: ٢٩/١.
[6] ظ: فتح القدير: ٣٦/٣ ولم أجده في المقتضب.
[7] ظ: روح المعاني: ٢٦٧/١٢.
[8] ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[9] ظ: مغني اللبيب: ٢/ ٤٢٨؛ فتح القدير: ٣٦/٣؛ ولم يتضح هذا المعنى من الكتاب، ظ: الكتاب: ١١٠/٣ ولم أجده في معاني القرآن، الفراء ظ: ٤٤/٢.
[10] ظ: روح المعاني: ٢٦٧/١٢.
[1] ظ: تفسير البيضاوي: ٢٨٧/١.
[2] ظ: مغني اللبيب: ٤٢٨/٢ فتح القدير: ٣٦/٣؛ روح المعاني: ٢٣٦/١٢؛.
[3] ظ: مغني اللبيب:١/ ٤٢٨.

أ: حذفه جوازا:

قد يحذف الفعل والفاعل مذكور لقرينة دلت عليه كأن يجاب به نفي أو استفهام وقد يكون الاستفهام مقدرا كقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[1]

أي يبكيه ضارعٌ تقدير الاستفهام (من يبكيه؟ν فقيل ضارعٌ أي ذليلٌ والمختبط من يسأل المعروف والمعنى ليبك يزيدا رجلان مظلوم وطالب حاجة ومعروف[2]وتعرض له الشارح في قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)[3] قال الشارح: μمن قرأ (يسبح له فيها) بفتح الباء ارتفع (رجال) عنده بوجهين أحدهما أن يضمر له فعل يكون هو فاعله تقديره (يسبحه رجال) وعلى (يسبحه) يسبح، كما قال الشاعر:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي يبكيه ضارع ودل على (يبكيه) لـ(يبك). والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره (المسبحون رجال) ومن قرأ (يسبح له فيها) بكسر الباء فـ(رجال) فاعلν[4] .

في (يسبح) قراءات أربع الأولى (يسبَّح) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر، الثانية (يسبِّح) وبها كتابه المصحف وهي قراءة الباقين، الثالثة قراءة (تسبَّح) بتاء المضارعة وفتح الباء، الرابعة: (تسبّح) بكسر الباء[5].

والوجوه الإعرابية تبعا لهذه القراءات تقع على كلمة (رجال) فهي مرفوعة على الدوام على جميع هذه القراءات ولكن إعرابها يختلف تبعا لكل واحدة منها فالأولى (يسبح) بفتح الباء فيكون إعراب (رجال على وجهين) الأول: أن يكون فاعلا لفعل محذوف دل عليه يسبَّح المتقدم، وكأنه بعدما قيل يسبح له سُئل عن المسبح فقيل رجال أي يسبح له رجال على حد قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي يبكيه ضارع ودل عليه (ليبْك) المتقدم[1] والوجه الثاني: أن يكون (رجال) خبرا لمبتدأ

---

[1] هذا البيت لنهشل بن حري بن ضمرة الدارمي التميمي؛ ظ: الحماسة البصرية ٢٦٩/١؛ التبيان في تفسير القرآن: ٣٢٩/٦؛ جامع البيان،: ٢٨/١٤ خزانة الأدب ٢٩٧/١و٣٠٥.

[2] ظ: الخصائص: ٣٥٣/٢ـ٤٢٤؛ وأوضح المسالك: ٩٣/٢؛ ومغني اللبيب: ٦٢٠/٢؛ و مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ): ٨٥.

[3] سورة النور/ ٣٦ـ٣٧.

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧٧/١١.

[5] ظ: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٥؛ وفتح القدير: ٥٠/٤؛ تفسير البغوي: ٤٩/١.

[1] ظ: المفصل: ٤١؛ وتفسير البيضاوي: ١٩١/١؛ تفسير البغوي: ٤٩/١؛ تفسير أبي السعود: ٧٩/٦؛ فتح القدير: ٥٠/٤؛ أوضح المسالك: ٩٥/٢٠؛ مغني اللبيب: ٨٠٧/١؛ الجلالين: ٤٦٤؛ وتفسير شبر: ٣٤٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: 12/320و٢٤٨/١٤.

محذوف[1]، ونائب الفاعل على هذه القراءة احد الظروف الثلاثة (له) أو (فيها) أو (بالغدو) وربما رجح قوله (له) ليكون نائبا للفاعل[2].

أما القراءة الثانية: (يسبح) بالكسر فالفاعل (رجال) حصرا[3]وتأخيره عن الظروف للاعتناء بالمقدم والتشويق إلى المؤخر ولأن في وضعه نوع طول فيخل تقديمه بحسن الانتظام.

وأما القراءة الثالثة: (تسبّح بفتح الباء فـ(رجال) مرفوعة على توجيهات الرواية الأولى ويكون النائب عن الفاعل قوله (بالغدو) أي أوقات الغدو[4]وأما الرواية الرابعة: (تُسبح) بالكسر فالفاعل (رجال) وأنث الفعل لأن جمع التكسير يعامل معاملة المؤنث في بعض الأحوال[5].

ورجح الشوشتري القراءة الأولى أي (يسبّح) بفتح الباء لأن الشريف الرضي نقل في بداية الخطبة: قاله عند تلاوته (رجال لا تلهيهم..) وكأنه يذهب إلى أن (رجال) كلام مستأنف كما احتمله الشارح أي خبر لمبتدأ محذوف[6]. والحقيقة أن القراءة الثانية هي المثبتة في المصحف وعليها الأغلبية وهي خالية من التأويلات والمعنى عليها أكثر انسجاما حتى طول الفاصل بين الفعل والفاعل جميل هنا وفيه إشعار بأهمية الظروف المتقدمة التي هي وصف للفاعل ولو تأخرت بهذا الطول لما كان الكلام مناسبا، وكذلك لما في ذلك من التشويق لانتظار الفاعل. وعلى الرواية الأولى: فجعل (رجال) فاعلا لفعل محذوف يدل عليه (يسبّح) أرجح لأنه اقتصر عليه جماعة من المفسرين وأهملوا غيره[7] وهو المتبادر من المعنى.

ب: حذفه وجوبا:

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كأن يكون في جواب استفهام نحو من قرأ؟ فنقول زيد. وقد يحذف الفعل وجوبا بعد (إن) أو (إذا) الشرطيتين نحو قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1] وقوله: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[2] والتقدير وان استجارك احد من المشركين استجارك، والثانية إذا انشقت السماء انشقت، وهذا رأي جمهور البصريين أما رأي الكوفيين فملخصه أن هذا الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين فاعل للفعل المذكور بعده نفسه وليس في الكلام محذوف، ورأي الأخفش انه يجوز دخول (إن) و(إذا) الشرطيتين على الاسم فتكون

---

[1] ظ: فتح القدير: ٥٠/٤.
[2] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٢/ ٣٢٠.
[3] ظ: تفسير البيضاوي: ١٩١/١؛ تفسير البغوي: ٤٩/١؛ تفسير ابي السعود: ١٧٩/٦؛ فتح القدير: ٥٠/٤؛ الجلالين: ٤٦٤؛ تفسير شبر: ٣٤٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٢٠/١٢ و٢٤٨/١٤.
[4] ظ: تفسير البيضاوي: ١٩١/١؛ تفسير ابي السعود: ١٧٩/٦.
[5] ظ: تفسير البيضاوي: ١٩١/١؛ تفسير ابي السعود: ١٧٩/٦؛ الفتح القدير: ٥٠/٤.
[6] ظ:بهج الصباغة:٥٤١/١٢و٥٤٢
[7] ظ: تفسير البيضاوي: ١٩١/١؛ تفسير البغوي: ٤٩/١؛ تفسير ابي السعود: ١٧٩/٦؛ الجلالين: ٤٧٤؛ تفسير شبر: ٣٤٢؛ منهاج البراعة: الخوئي: ٣٢٠/٢و ٢٤٨/١٤.
[1] سورة التوبة/ ٦.
[2] سورة الانشقاق/ ١

الجملة بعدهما جملة اسمية فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير[1]. وهذه مسالة سبب الاختلاف فيها عدم جواز دخول (إن) و(إذا) على الجملة الاسمية عند البصريين والكوفيين، وجوزه الأخفش، وأما الكوفيون فعندهم يتقدم الفاعل على فعله فلا ضير في دخولهما عليها. ومنه قول أمير المؤمنين Δ: μ وَحَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُتَقَدِّماً أَنْ تُمْسِيَ لَهُ مُتَنَكِّرَةً، وَإِنْ جَانِبٌ مِنْهَا اعْتَوْرَتَبَ وَاحْلَوْلَى، أَمَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ فَأَوْبَىν[2] ، قال الشارح: μوارتفع(جانب) المذكور بعد(إن) لانه فاعل فعل مقدر يفسره الظاهر، أي وإن اعذوذب جانب منها، لان(إن) تقتضي الفعل وتطلبه فهي: كـ(إذا) في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)ν[3] فرأي الشارح رأي البصريين في هذه المسالة وعلى هذا الرأي دأب شراح النهج قبله وبعده فقال الراوندي والكيدري (وإن جانب) رفع بإسناد فعل مقدر يفسره ما بعده لأن (إن) تقتضي الفعل[4]. وعلى هذا الرأي الخوئي أيضا[5] ويبدو أن هذا هو الرأي الصواب لا رأي الكوفيين ولا رأي الأخفش فقد اتفق الطرفان البصريون والكوفيون على أن أداة الشرط مختصة بالأفعال ولكنهم اختلفوا في جواز تقديم الفاعل على الفعل، والصواب أن الاسم إذا تقدم على الفعل أعرب مبتدأ والفعل بعده فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ وهو محض رأي البصريين في المسألة، لأن الفاعل مع فعله كالجزأين من كلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا فهل يتقدم عجز الكلمة على صدرها؟ واستدل على ذلك بأدلة كثيرة منها تسكين آخر الفعل من اجل الفاعل إذا كان ضميرا متحركا لكراهية توالي أربع متحركات وغيره. وكذلك لا يمكن أن يتقدم الفاعل لكي لا يقع اللبس بينه وبين المبتدأ فالفرق بين الجملة الابتدائية والجملة الفعلية معروف إذا الأولى دلت على الثبوت والثانية تدل على الحدوث[1].

ومنه أيضا حذف الفعل بعد (أما)، فهي على قول المالقي[2] من الأدوات المختصة بالأفعال أدوات العرض التي شأنها شأن (ألا) فان جاء بعدها اسم قدر قبله فعل عامل فيه وقيل (أما) في هذه الحالة مركبة من همزة الاستفهام و(ما) الحجازية فلا تحتاج إلى تقدير فعل[3].

قول أمير المؤمنين Δ: μلله أَنْتُمْ! أَمَا دِينٌ يَجْمَعُكُمْ! وَلاَ حَمِيَّةٌ تَشْحَذُكُمْν [4]، قال الشارح: μارتفاع (دين) على أنه فاعل فعل مقدر له، أي أما يجمعكم دين يجمعكم! اللفظ الثاني مفسر

---

[1] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤٢٢/١؛ الإنصاف: ٦١٥/٢-٦١٦ ؛ شرح الرضي على الكافية: ٤١٨/١-٤١٩؛ ؛ مغني اللبيب: ٥٨٢/٢؛ شرح شذور الذهب: ١٦٧ ؛ شرح ابن عقيل: ٤٧٤/١؛ منحة الجليل: ٤٧٤/١-٤٧٥.

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٦/٧

[3] المصدر نفسه: 230/7

[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٧٩/١؛ حدائق الحقائق:٥٣٩/١.

[5] ظ: منهاج البراعة، الخوئي:١٧/٨

[1] ظ: الإنصاف: ٦١٦/٢؛ اللباب١٤٩/١؛ منحة الجليل: ٤٦٥/١-٤٦٦.

[2] أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة السبائي النحوي المالقي الأرضيطي شيخ الأندلسيين في زمانه(ت ٥٢٨هـ)ظ: معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله(ت٦٢٦هـ)١٥٢/١؛ كشف الظنون:٣٩٩/١.

[3] ظ: مغني اللبيب: ٥٤/١-٥٥.

[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٧/١٠.

للأول كما قدرناه بعد (إذا) في قوله سبحانه: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ويجوز أن يكون (حمية) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أما لكم حمية!ν[1]. وهذا الرأي محل اتفاق عند شراح النهج فقد أقره المجلسي ومحمد جواد مغنية[2]، أما الخوئي فله كلام في الموضوع فهو يقول: μلزوم تقدير بعد (أما) إنما هو مسلم إن جعل (أما) مركبة حرف عرض بمنزلة (لولا، لاختصاصها بالدخول على الفعل كما أن إذا مختصة بالدخول عليه ولذلك احتيج إلى تقديره في الآية الشريفة وأما إذا جعلنا الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار التوبيخي أو على سبيل التقرير وما حرف نفي فلا حاجة إلى تقدير الفعل لأن (ما) على ذلك حجازية بمعنى ليس و(دين) اسمها و(يجمعكم) خبرها. والظاهر من قول الشارح: أي: ما يجمعكم انه لا يجعلها حرف عرض وحينئذ فتقديره للفعل باطل ثم إن تجويزه كون حمية مبتدأ والخبر محذوفا، فيه أن الأصل عدم الحذف مع وجود الجملة الصالحة للخبرية، وان أراد بالتجويز مجرد الصحة بالقواعد الأدبية فلا بأس بهν[3].

وقول الخوئي حق فأنه لو قرر أنها للعرض للزم أن يقدر فعلا محذوفا وأما من لم يجعلها للعرض وجعلها مركبة من همزة الاستفهام و(ما) الحجازية فلا يلزمه ذلك. والواقع أن الكلام كأنه للاستفهام الاستنكاري التوبيخي فلا يلزم الفعل ولا تنحصر (أما) هنا بالعرض.

٤. العامل فيه اسم فاعل:

يعمل في الفاعل ما أشبه الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر، وأسماء الافعال[4]، ويرفع الفاعل ظاهرا أو ضميرا بارزا أو مستترا[1]، وقد أشار الشارح إلى عمل اسم الفاعل في الضمير المتصل عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: لَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لِأَجْزَاءِ الْقُرْآنِν[2]، قال الشارح: μ(تالين)، منصوب على أنه حال، إما من الضمير المرفوع بالفاعلية في (صافون) أو من الضمير المجرور بالإضافة في: (أقدامهم) ν[3]. فالضمير المستتر في اسم الفاعل (صافون) جعل الشارح (تالين) حالا منه أو من الضمير في (أقدامهم) وقال الخوئي: الأول أولى[4].

والحقيقة أن الضميرين المرفوع والمجرور عائدان على طرف واحد وهم العباد المتقون الذين يجري وصفهم في هذه الخطبة. ويصح أن يكون (تالين) حالا من أيهما.

---

[1] المصدر نفسه: ٧٠/١٠.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٨٣/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٥/٣.
[3] منهاج البراعة، الخوئي: ٢٧٧/١٠.
[4] ظ: الأصول في النحو: ٥٢/١-٥٣و١٢٢؛ المفضل: ٢٨٥/١؛ اللباب: ٤٤٠/١؛ شرح الرضي على الكافية: ١٨٦/١؛ شرح شذور الذهب: ٤٩١-٥٣٠؛.
[1] ظ: أوضح المسالك: ٣٠٣/٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٣/١٠.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٢/١٠.
[4] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.

وعمل اسم الفاعل هنا لأنه وقع خبرا لمبتدأ محذوف أي فهم صافون وهذا من مسوّغات عمله فضلا عن دلالته على الحال والاستقبال.

المطلب الثاني: نائب الفاعل:

ويسميه سيبويه: μالمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعلν[1] إذ يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من أحكام كلزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وكونه عمدة[2]، وغير ذلك، ويسميه النحاة ما لم يسم فاعله[3]، وإنما يحذف الفاعل لأسباب كثيرة ذكرها النحاة[4]، وتغير صيغة الفعل لينبهوا على أن المرفوع بالفعل ليس فاعلا بل الفاعل محذوف، وقام هذا المرفوع مقامه[5]، وعادة ما يقام المفعول مقام الفاعل ويتطلب هذا أن يكون الفعل متعديا لواحد أو أكثر فان لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر بشروط ذكرها النحاة[6]، ومن المسائل التي طرقها الشارح فيه:

١. أسباب حذف الفاعل وإقامة المفعول:

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه لأغراض كثيرة معنوية ولفظية فاللفظية: منها الإيجاز، ومنها المحافظة على السجع، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم.

والمعنوية: منها كون الفاعل معلوما للمخاطب لا يحتاج إلى ذكره له ومنها كونه مجهولا للمتكلم لا يستطيع تعيينه، ومنها الرغبة في الإيهام على السامع ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيم الفاعل، أو تحقيره، أو لخوف المتكلم من الفاعل، أو لخوفه عليه[1].

وقد ذكر الشارح حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه عند شرحه قول أمير المؤمنينΔ: μ نَدْعُوكَ حِينَ قَنَطَ الأَنَامُ، وَمُنِعَ الْغَمَامُ، وَهَلَكَ السَّوَامُν[2]، قال الشارح: μوإنما قال:(ومنع الغمام)، فبنى الفعل للمفعول به، لأنه كره أن يضيف المنع إلى الله تعالى، وهو منبع النعم، فاقتضى حسن الأدب أنه لم يسم الفاعل. وروى(منع الغمام)، أي ومنع الغمام القطر، فحذف

---

[1] الكتاب: ٣٤/١؛ وظ: شرح شذور الذهب: ٢٠٧.
[2] ظ:اللمع: ٢٤؛ أوضح المسالك: ١٣٧/٢؛ شرح قطر الندى: ١٨٧ـ١٨٨؛ شرح ابن عقيل: ٤٩٩/١ .
[3] ظ: الأصول في النحو: ٧٧/١و٨١و١٤٠؛ الخصائص: ٢١٩/٢؛ سر صناعة الاعراب: ١٣١/١؛ المفصل: ٣٤٣؛ وأسرار العربية: ٩٥؛ الإنصاف: ٨١/١؛ اللباب: ١٥٧/١؛ مغني اللبيب: ٦٥٩/١؛ شرح شذور الذهب: ٩٥.
[4] ظ: أسرار العربية: ٩٥؛ اللباب: ١٥٧/١.
[5] ظ: أسرار العربية: ٩٧؛ اللباب: ١٥٧/١.
[6] ظ: الأصول في النحو: ٧٧،٧٨/١؛ اللمع في العربية: ٣٤؛ شرح قطر الندى: ١٨٩.
[1] ظ: أسرار العربية: ٩٥ ؛ اللباب: ١٥٧/١ ؛ شرح قطر الندى: ١٨٧؛ أوضح المسالك: ١٣٥/٢ـ١٣٧؛ منحة الجليل: ٤٩٩/١و٥٠٠.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٢/٧.

المفعولν[1].

وذكر الراوندي سببين لبناء الفعل لما لم يسم فاعله أولهما تأدبا وثانيهما: إعلاما بان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فكأنهم هم المغيرون[2]، وتابعه الكيدري ناقلا كلامه نصا[3]، وأما الخوئي فطابق الشارح في الرأي وكذلك نقله محمد أبو الفضل إبراهيم عن الشارح[4].

لكن الشوشتري قال: (منع) مبني للمعلوم لكون ما قبله وما بعده كذلك[5] فهو يستدل بان الفعل الذي قبله وهو (قُنَط) مبني للمعلوم وكذلك الفعل الذي بعده وهو (هلك) وهو استدلال معقول، والمعنى معه أجمل لكن فيه أن هذا يستدعي حذف مفعول (منع) ولا حذف في جملة (قنط) ولا جملة (هلك) وقد أورد الجميع رواية البناء للمعلوم ولم يفاضلوا بينهما[6].

والسبب الذي ذكره الشارح وذكره غيره من الشراح من أن الحذف هنا تأدبا وان عدم ذكر الفاعل كراهة لإضافته إلى الله تعالى وجيه، وكذلك ما ذكره الراوندي وتابعة عليه الكيدري بأن العباد سبب في عدم نزول المطر أي بذنوبهم منعوا الغمام، فالله تعالى هو المانع ولكن العباد سبب في ذلك المنع فأبهم الأمر بالبناء للمجهول فهذا السبب وجيه أيضا، وفيه إشارة إلى فاعلين، كما أشير إليه في مباحث القضاء والقدر[7].

ومثله قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْوَلاَ الضَّالِّينَ)[1]، قال الشارح: μفأسند النعمة إلى مخاطب حاضر. وقال في الغضب: (غير المغضوب عليهم)، فأسنده إلى فاعل غير مسمى ولا معين، وهو أحسن من أن يكون قال:(لم تغضب عليهم)، وفي(النعمة) الذين أنعمت عليهمν[2]، قال السيد عبد الله شبر: μوإنما صرح بإسناد النعمة إليه تعالى على طريق الخطاب دون الغضب والضلال تأدبا وإشارة إلى تأسيس مباني الرحمة وان الغضب كأنه صادر عن غيره تعالى ولحسن التصريح بالوعد والتعريض بالوعيدν[3]. فقد ذكر السيد أن السبب هو التأدب من نسبة الغضب إلى الله تعالى مباشرة فكأنه صادر عن غيره، ولأن رحمته

---

[1] المصدر نفسه: ٢٦٦/٧.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٨/٢.
[3] ظ: حدائق الحقائق: ٥٥٥/١.
[4] ظ:منهاج البراعة، الخوئي: ٧٥/٨؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٦٩/١؛
[5] ظ: بهج الصباغة: ٨٩/٤.
[6] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٨/٢؛ حدائق الحقائق: ٥٥٥/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٧٥/٨؛ بهج الصباغة: ٨٩/٤؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٦٩/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٢٢٥/٢.
[7] ظ: تصحيح اعتقادات الإمامية: الشيخ المفيد(ت٤١٣هـ): ٥٦؛ الاحتجاج: ٣١٠/١-٣١١؛ شرح التجريد: ٣٤١.
[1] سورة الفاتحة/ ٧.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٩٦/٧.
[3] تفسير القرآن الكريم، شبر: ٣٩؛ وظ: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي(ت١٢٣٠هـ): ٣٤/١.

واسعة فقد قيل: (رحمته سبقت غضبه) وهنا إشارة إلى تأسيس مباني الرحمة، وكذلك بين أن التصريح بالوعد والتعريض بالوعيد أحسن فان بناء الفعل للمجهول كأنه تعريض بعذابهم إذ لو اسند الفعل للفاعل وهو الله تعالى لكان تصريحا بذلك. وهذا صحيح فالبناء للمجهول مع العلم بالفاعل كناية عن الفاعل يفهمها السامع وهو تعبير باللازم عن الملزوم فالملزوم هو الفاعل المحذوف وصيغة البناء للمجهول ملازمة لفاعل محذوف، فهي إذن كناية عن الفاعل، وذكر جملة من المفسرين، ما ذكره شبر من أن السبب هو التأدب[١] وقال بعضهم هو تعليم للعباد انه لا يضاف إليه سبحانه الشر[٢]. وكل ما ذكروا أسباب معقولة تؤشر بلاغة الكلام في هذا الإسناد للفاعل مرة وللمفعول أخرى بحسب ما يليق بجلاله تعالى وبحسن خطابه والتعبير عنه.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ في عثمان فَأُتِيحَ لَهُ قَوْمٌ قَتَلُوهُ[٣]، قال الشارح: μومن لطيف الكلام أيضا قوله (فأتيح له قوم قتلوه)، ولم يقل (أتاح الله له قوما) ولا قال: (أتاح له الشيطان قوما) وجعل الأمر مبهماν[٤]. وما ذكره الشارح معظمه قول الراوندي بلفظه فقد قال الراوندي: μولم يقل Δ (أتاح الله له قوما) ولا قال (أتاح له الشيطان قوما)، وإنما ذكر على ما لم يسمَّ فاعله ليرضى عنه كل أحد وليسر به كل قلبν[٥] ونقل هذا الكلام ابن ميثم وكأنه يفسر آخره بقوله: ليرضي عنه الفريقان[٦]أي الفريق الراضي بقتل عثمان المؤلب عليه، فانه يفهم من كلام أمير المؤمنين Δ انه أتاح الله قوما قتلوه، والفريق الآخر الساخط لقتل عثمان وقد دخل في بيعة أمير المؤمنين Δ فهو يفهم هذا الكلام: (أتاح الشيطان له قوما قتلوه) وقد ذكر النحاة الإبهام من أغراض حذف الفاعل[١]وهو ما عناه الشارح فقال: وجعل الأمر مبهما وهو ما يفهم من كلام الراوندي أيضا.

لكن النحاة ذكروا أيضا أن الخوف من الفاعل والخوف على الفاعل من أغراض حذف الفاعل أيضا[٢] ويمكن أن يضاف اليهما الخوف من السامع وهو ما ينطبق على هذا الكلام.

٢. الأفعال الملازمة للبناء للمفعول:

وقد جاء في كلام العرب أفعالٌ مبنية للمجهول لا تنفك عن ذلك أي لا تبنى للفاعل، والأغلب في ذلك: الأدواء نحو: جُنّ وسُلّ، وزكم، وحُمّ، وفئد وقال سيبويه لو أردت نسبتها إلى الله تعالى

---

[١] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٥٩/٤.
[٢] ظ: روح المعاني: ٤٣/٢١.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/١٤.
[٤]المصدر نفسه: ٧/١٤.
[٥] منهاج البراعة، الراوندي، ١٤/٣.
[٦] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٤٠/٤.
[١] ظ: شرح قطر الندى: ٢٦٠؛همع الهوامع: ١٦١/١؛ منحة الجليل: ٤٩٩/١-٥٠٠.
[٢] ظ: ظ: شرح قطر الندى: ٢٦٠؛همع الهوامع: ١٦١/١؛ منحة الجليل: ٤٩٩/١-٥٠٠.

لكان على أفعل، نحو: أجنه الله، وأسله وهكذا[1]، وقال العكبري: μإن من الأفعال ما لم يسم فاعله بحال نحو عنيت بحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح فدل على انه أشبه الفاعل[2]. وقال ابن السراج: μوقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا: أنيخت الناقة وقد وضع زيد في تجارته ووكس وأغري به وأولع به وما كان من نحو هذا مما أخذ منهم سماعا وليس بباب يقاس عليهν[3]. وقال الجوهري: μللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به وإن كانت بمعنى الفاعل مثل قولهم زُهي الرجل، وعني بالأمر ونتجت الناقةν[4]. فهو يشير إلى أن هذه الافعال تبنى للمفعول، لكن هذا المفعول بمعنى الفاعل في الحقيقة. وقال ابن الأعرابي: لم اسمع نتجت ولا أنتجت على صيغة فعل الفاعل[5].

وقد ذكر الشارح أن بعض الافعال تبنى للمجهول ومن أمثلته على ذلك، قول أمير المؤمنين Δ: μ فَهيَ تَهَيَّجُ بِزِينَةِ رِيَاضِهَا، وَتَزْدَهِي بِمَا أُلْبِسَتْهُ مِنْ رَيْطِ أَزَاهِيرِهَاν [6]. قال الشارح: μوتزدهي، أي تتكبر، وهى اللغة التي حكاها ابن دريد، قال: تقول: زها الرجل يزهو زهوا أي تكبر، وعلى هذه اللغة تقول: ازدهى الرجل يزدهي، كما تقول من (علا) اعتلى يعتلى، ومن (رمى) ارتمى يرتمي، وأما من رواها (وتزدهى بما ألبسته) على ما لم يسم فاعله، فهي اللغة المشهورة. تقول: زهى فلان علينا، وللعرب أحرف تتكلم بها على سبيل المفعول به، وإن كانت بمعنى الفاعل، كقولهم: عنى بالأمر، ونتجت الناقة، فتقول على هذه اللغة: فلان يزدهى بكذاν[1].

نحن أمام روايتين الأولى على البناء للفاعل (تزدهي) والثانية على البناء للمفعول (تُزْدهى) وآراء شراح النهج متقاربة فقد أورد معظمهم الروايتين[2] وقال إن معنى تزدهي: تتكبر بزهوك وهو المنظر الحسن[3] وقال بعضهم تعجب وتبختر[4] وقال الخوئي: هو الكبر والفخر[5]. والذي أراه أن الشارح اعتمد على الجوهري في المعنى وفي تصحيح الروايتين فالجوهري عنده (زُهي) على ما لم يسم فاعله تكبر وافتخر وهو من قال: للعرب أحرف تتكلم بها على سبيل المفعول به... والذي ذكره الشارح نص ما قاله الجوهري وهو الذي نقل ما حكاه ابن

---

[1] ظ: الصحاح: ١٩٤٣/٥؛ شرح الرضي على الكافية: ١٣٤/٤؛ ؛ مجمع البحرين: ٢٨١/٢؛ تاج العروس: ٣٢٦/٨.
[2] ظ: اللباب: ١٥٩/١.
[3] الأصول في النحو: ٨١/١.
[4] الصحاح:٢٣٧٠/٦.
[5] ظ: لسان العرب: ٣٧٤/٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣٨/٦.
[1] المصدر نفسه:٦/ ٤٤٥.
[2] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٤١٣/١؛ حدائق الحقائق: 467/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٨/٧.
[3] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٤١٣/١؛ حدائق الحقائق: 467/١.
[4] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٧٨/٢.
[5] ظ:النهاية: ٣٢٣/٢ منهاج البراعة، الخوئي: ٨/٧.

دريد أن (زها) يكون مبنيا للمعلوم أيضا. واستدل عليه بقولهم: (ما أزهاه)! لأن ما لم يسم فاعله لا يتعجب منه[1]. وكلام الإمام Δجاء بروايتين على اللغتين: التي تقتصر على البناء للمجهول وعلى اللغة التي حكاها ابن دريد والتي أجازت البناء للمعلوم. لذلك لم يتردد العلماء في قبولهما معا.

٣. بناء الفعل المعتل العين للمجهول:

الفعل الثلاثي المعتل العين في فائه ثلاثة أوجه عند بنائه للمجهول:

الأول: إخلاص الكسر مثل قيل وبيع وهو الأجود.

الثاني: إخلاص الضم نحو قول، وبوع وهو لغة بني دبير فقعس من فصحاء بني أسد.

الثالث: الإشمام وهو حركة ما بين الضم والكسر تظهر لفظا لا خطا[2].

وأشار الشارح إلى الفعل الثلاثي المعتل العين على الوجه الاول عند شرحه قول الإمام Δ: μسُرُورُهَا مَشُوبٌ بِالحُزْنِ، وَجَدَّ الرِّجَالُ فِيهَا إِلَى الضَّعْفِ وَالوَهْنِν[3]، قال الشارح: μومشوب: مخلوط. شبته أشوبه فهو مشوب، وجاء(مشيب) في قول الشاعر:

وماءُ قُدُور في القِصَاعِ مَشِيبُ

فبناه على(شيب) لم يسم فاعلهν[1]. وهذا الفعل الماضي منه (شاب) يشوب شوبا فهو مشوب[2] والمعروف أن اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين إذا كان أصل عينه واوا حذفت واو مفعول وبقيت عينه فـ(شاب) اسم المفعول منه (مشوب) ولكنه جاء مسموعا (مشيب)[3] فلم يأت على الأصل[4]، وفي كلام أمير المؤمنين Δ: جاء على القياس، والمهم انه ذكر الفعل على إخلاص الكسر في فائه وهو الأحسن[5]. وهذا أخذه الشارح من الصحاح وحاكاه حتى في اللفظ[6].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ:فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللهُ ثَوْبَ الذُّلِّ، وَشَمِلَهُ البَلاَءُ، وَدُيِّثَ بِالصَّغَارِ وَالقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالاِسْهَابِ، وَأُدِيلَ الحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الجِهَادِ، وَسِيمَ

---

[1] ظ: الصحاح: ٢٣٧/٦.
[2] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٣١/٤؛ أوضح المسالك: ١٥٥/٢؛ شرح ابن عقيل: ٥٠٢-٥٠٥.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٥/٧.
[1] المصدر نفسه:١٠٦/٧
[2] ظ: لسان العرب: ٥١٠/١؛ تاج العروس: ١٦٠/٣.
[3] ظ: الكتاب: ٣٤٨/٤؛ إصلاح المنطق: ١٤٣؛ أدب الكاتب: ٤٩٠.
[4] ظ: أدب الكاتب: ٤٩٠؛ المفصل: ٥٢٨؛ لسان العرب: ٤٥٦/٢؛ و محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم: ٢٩.
[5] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٣١/٤.
[6] ظ: الصحاح: ١٥٨/١.

الخَسْفَ، وَمُنِعَ النَّصَفَν[1]، قال الشارح ناقلا عن المبرد قوله: μ:(وسيما الخسف)، هكذا حدثونا به وأظنه(سيم الخسف)، من قوله تعالى: (يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ)[2] وقال: فإن نصرنا ما سمعناه، (فسيما الخسف)، تأويله علامة الخسف، قال الله تعالى(سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ)[3]، وقال: (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ)[4] وسيما مقصور، وفي معناه(سيمياء) ممدود، قال الشاعر:

غُلامٌ رَماه الله بالحُسْنِ يافعاً له سِيمِياءٌ لا تَشُقُّ على البَصَرْ

ونحن نقول: إن السماع الذي حكاه أبو العباس غير مرضٍ والصحيح ما يتضمنه(نهج البلاغة) وهو(سيم الخسف) فعل ما لم يسم فاعله، و(الخسف) منصوب لأنه مفعول، وتأويله أولي الخسف وكلف إياه والخسف: الذل والمشقة. وأيضا فإن في(نهج البلاغة) لا يمكن أن يكون إلا كما اخترناه، لانه بين أفعال متعددة بنيت للمفعول به، وهي:(ديث) و(ضرب) و(أديل) و(منع)ν[5]. فواضح أن الرواية التي اعتمدها الشارح (سيم) بالبناء للمجهول وهذا الفعل معتل العين ففي فائه ثلاث لغات وهي (سيم) بكسرها و(سوم) بضمها والإشمام[6]. وواضح أيضا أن المبرد لم يختر رواية (وسيما الخسف) وإنما نصرها بتأوله إياها واستشهاده بالآيتين المتقدمتين ليسوغ هذه الرواية وان (السيما) بالقصر والمد بمعنى العلامة، فهو قبلها قد اختار الرواية بـ(سيم) المبني للمجهول واستشهد له بالقرآن ايضا.

أما شراح النهج فقد أورد بعضهم الروايتين كالبيهقي الخراساني والكيدري والشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم[1]، لكن الخراساني رواها (وسيما الخسف) بالمد ثم قال يمد ويقصر[2]، والشوشتري: رد على الشارح قوله: (سماع المبرد غير مرض) وقال رواية المبرد رواها الصدوق أيضا، وإسنادها عن ابن عائشة هكذا (ألبسه الله الذل وسيماء الخسف) وقال: إنما يكون سماعه غير مرضٍ إذا كان بلفظ النهج وليس في روايته أيضا بعده (ومنع منه النصف) فاستدلاله بالأفعال قبله وبعده كما ترى[3]، أي قبله (ألبسه) مبني للمعلوم وبعده لا يوجد (منع) المبني للمجهول فيسقط احتجاج الشارح: إذا احتج بالسياق وان الافعال مبنية للمجهول فيقتضي

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٤/٢.
[2] سورة البقرة: ٤٩.
[3] سورة الفتح/ ٢٩.
[4] سورة الرحمن: ٤١.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٦/٢.
[6] ظ: شرح ابن عقيل: ٥٠٢/١ـ٥٠٥.
[1] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٦٦؛ حدائق الحقائق: ٥٣٧/١؛ بهج الصباغة؛ ٥٠١/١٠؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٧٦/١.
[2] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٦٦.
[3] ظ: بهج الصباغة: ٥٠١/١٠.

أن يكون هذا منها. أما باقي شراح النهج فاكتفوا برواية البناء للمجهول (وسيم الخسف)[١]، وقالوا معناه وكلف الذل[٢]، وقال بعضهم أي كلفه الباطل ما يذله[٣]، وقال الشوشتري ناقلا عن الصحاح و(سامه الخسف) أي أولاه الذل[٤]، ونقل الرواية أيضا عن الجاحظ والدينوري والكليني وعلى كل حال فرواية البناء للمجهول هي رواية النهج وعليها الأغلبية والمعنى معها أكثر انسجاما واختارها المبرد ومن ذكرنا من شراح النهج واحتج لها الشارح بالسياق وحسن توافق المعنى وجمال الدلالة.

٤. بناء الفعل الثلاثي المضعف للمجهول:

أوجب الجمهور ضم فاء الفعل الثلاثي المضعف عند بنائه للمجهول، وجوز بعض الكوفيين كسرها، وقال ابن هشام هو حق[٥]، وأجاز ابن مالك فيها الإشمام أيضا، وقال:

وما لباعَ قدْ يُرى لمثل حَبْ

ومعلوم أن (باع) يجوز فيها كسر الفاء وضمها والإشمام[٦]. وقال ابن هشام الكسر لغة بني ضبة وبعض بني تميم[١].

وقد ذكر الشارح فعلا من هذا النوع أي الماضي الثلاثي المبني للمجهول عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μبَيْنَ قَتِيل مَطْلُول، وَخَائِف مُسْتَجِيرν [٢]قال الشارح μيقال: طل دم فلان فهو مطلول، أي مهدور لا يطلب به، ويجوز أطل دمه، وطله الله وأطله: أهدره، ولا يقال: طل دم فلان بالفتح، وأبو عبيدة والكسائي يقولانهν[٣]. وهذا الكلام الذي ذكره الشارح هو كلام الجوهري فهو من ذكر (طُلَّ) و(أُطِلّ) بمعنىً واحد، وهو من نقل عن أبي عبيدة والكسائي أنهما يجيزان (طَلَّ دمُه) بعد أن منع ذلك، وذكر أيضا أن أبا عبيدة ذكر فيه ثلاث لغات:طَلَّ دمُه، وطُلَّ دَمُه وأُطلَّ دمُه[٤]، واكتفى شراح النهج بذكر معنى (مطلول) فقالوا هو مهدور لا يطلب به[٥]، ويلاحظ أن (طَلَّ) مثل (حبّ) من المضعف فيجوز عند بنائه للمجهول أن نقول

---

[١] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٦٣؛منهاج البراعة، الراوندي: ٢١٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٢/٣.
[٢] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٦٦؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٢/٣؛ توضيح نهج البلاغة: ١٥٠/١.
[٣] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٥٠/١.
[٤] ظ: بهج الصباغة: ٥٠١/١٠.
[٥] ظ: أوضح المسالك: ١٥٨/٢.
[٦] ظ: شرح ابن عقيل:١/ ٥٠٥ـ٥٠٦.
[١] ظ: أوضح المسالك: ١٥٨/٢.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٥/٩.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٤٦/٩.
[٤] ظ: الصحاح: ١٧٥٢/٥.
[٥] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٨٦/٢؛ حدائق الحقائق: ٢٥٧/١ ومصباح السالكين (الكبير): ٢٢٧/٣؛ وأعلام نهج البلاغة: ١٤٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٧٠/٢؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٩٣/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٧٢/٢.

(ظُلَّ) أو (ظِلَّ) أو إشمام فاء الفعل وهذا قول ابن مالك[1]وأوجب الجمهور ضم الفاء[2].

٥. نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل:

الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول، ولكن يجوز أن تقام المصادر والظروف من الأزمنة والأماكن مقام الفاعل إذا جعلت مفعولات على السعة[3]، ويجوز أيضا أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ويشترط في الظرف والمصدر النائبين عن الفاعل أن يكون كل منهما متصرفا مختصا، وفي الجار والمجرور أن يكون المجرور مختصا بتعريف ونحوه، وان لا يكون الجار جاريا على طريقة واحدة، وان لا يكون مفيدا للتعليل. ومذهب البصريين انه إذا وجد المفعول وجب إقامته دون غيره، والكوفيون قالوا بأولوية تقديم المفعول به الصريح على المجرور وأجاز الأخفش نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما، وأجاز سيبويه أن ينوب عن الفاعل المصدر غير الملفوظ بناء على قرينة التوقع نحو: قد قعد، وقال ابن الحاجب: إذا لم يوجد المفعول به (فالجميع سواء) أي المصدر والظرف والجار والمجرور، وهو قول الأكثرين[1].

وقد أشار الشارح إلى فعل مبني للمجهول وهو لازم لا بدّ من إقامة غير المفعول به مقام الفاعل بعده عند شرحه قول أمير المؤمنينΑ: إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَذْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نُفْتَتَنَ عَنْ دِينِكَν[2]، قال الشارح: μونفتتن على ما لم يسم فاعله نصاب بفتنة تضلنا عن الدين وروى (نفتتن) بفتح حرف المضارعة على (نفتعل) افتتن الرجل أي فتن ولا يجوز أن يكون الافتتان متعديا كما ذكره الراوندي ولكنه قرأ في (الصحاح) للجوهري (والفتون الافتتان يتعدى ولا يتعدى) فظن أن ذلك للافتتان وليس كما ظن وإنما ذلك راجع إلى الفتونν[3].

وقد ذكر معظم شراح النهج الروايتين ببناء (نفتتن) للمفعول، وللفاعل وقدم ابن ميثم رواية البناء للفاعل وقال: μعلى أن يكون الفتنة من النفس الأمارة وروى بالبناء للمفعول فيكون المستعارمنه الفتنة بالغيرν[4].

وهذا الكلام يفهم منه انه على رواية البناء للمفعول يكون هناك فاعل محذوف هو غيرنا وقد أقيم المفعول به مقامه والذي تقديره (نحن). وهذا المعنى يؤكده قول الشيرازي: μبأن نخرج من

---

[1] ظ: شرح ابن عقيل:١/ ٥٠٥-٥٠٦.
[2] ظ: أوضح المسالك: ١٥٨/٢.
[3] ظ: الأصول في النحو: ٧٧/١-٧٩؛ اللمع في العربية: ٣٤-٣٥.
[1] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢١٣/١-٢٢١.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٤/١١.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٧/١١؛ وظ: الصحاح: ٢١٧٦/٦.
[4] مصباح السالكين (الكبير): ٣٧/٤.

الدين بافتتان الناس وإضلالهمν[1] فالمفتتِن الناس والمفتتَن نحن، ولم يصرح بان الفعل يتعدى ولا يتعدى غير الراوندي[2]الذي اعترضه الشارح بما ذكرنا، وما قاله محمد أبو الفضل إبراهيم يخلص إلى النتيجة نفسها فهو يقول: μأي نصاب بفتنة تضلنا عن الدينν[3]. فمن قال: أصاب فلان فلانا بفتنة قد اثبت فاعلا ومفعولا وفعلا متعديا، ونص الزبيدي على انه يتعدى ولا يتعدى[4].

أما الشارح فقد نفى وجود المفعول بقوله: إن الفعل لازم فإذن ينبغي أن يكون هناك ما يقوم مقام الفاعل فالجار والمجرور أو الظرف المتصرف المختص أو المصدر المتصرف المختص هي ما يمكن أن يقوم مقامه ولعل الشارح أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وهو جائز شريطة أن يكون المجرور مختصا وان لا يكون حرف الجر دالا على التعليل أو ملازما لطريقة واحدة[5]، والشروط هنا متوافرة فـ(دينك) مختص لأنه معرفة و(عن) ليست هنا للتعليل ولا هي مختصة بطريقة واحدة بل تتعدد استعمالاتها ومعانيها .

---

[1] توضيح نهج البلاغة: ٣٣٠/٣.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٤٨/٢.
[3] نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٨٧/١١.
[4] ظ: تاج العروس: ٢٩٨/٩.
[5] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٠/١.

الفصل الثاني: المنصوبات من الأسماء:

تنقسم المنصوبات على قسمين: مفعول وشبيه بالمفعول، والمفعول خمسة أقسام مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه، ومفعول لأجله، ومفعول معه[١]. ولم يترجم الكوفيون للمفعول لأجله وجعلوه من باب المصدر النوعي[٢]، وجعل الزجاجي المفعول معه من باب المفعول به[٣].

المبحث الأول: المفعولات:

المطلب الأول: المفعول به:

μهو الذي يقع عليه فعل الفاعلν[٤] وقد ذكره سيبويه إذ قال: μهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولν[٥] وعرفه الرضي في الكافية بأنه: μما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاν[٦] وينصب الفعل مفعولا أو مفعولين أو ثلاثة[٧]، وناصب المفعول به الفعل أو شبهه عند البصريين، وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل، ورجح هذين القولين الرضي الاستراباذي، وقال خلف الأحمر: إن عامله كونه مفعولا[٨]؛ ومن مباحثه التي أثارها الشارح:

١ـ تقديم أحد المفعولين على الآخر:

الأصل أن يقدم المفعول الذي هو فاعل في المعنى في الأفعال من باب (أعطى) التي تنصب مفعولين، ويجب تقديمه إذا خيف اللبس كأن يكون المفعولان يصلح كل منهما أن يكون فاعلا في المعنى[٩]، وقد أشار الشارح إلى ذلك فقال:μوفسر الراوندي قوله X (وَبَصَّرَنِيكُمْ صِدْقُ النِّيَّةِ) قال: معناه أنكم إذا صدقتكم نياتكم، ونظرتم بأعين لم تطرف بالحسد والغش وأنصفتموني، أبصرتم عظيم منزلتي. وهذا ليس بجيد، لأنه لو كان هو المراد لقال: وبصركم إياي صدق النية، ولم يقل ذلك، وإنما قال: (بصرنيكم) فجعل صدق النية مبصرا له لا لهم. وأيضا فانه حكم بان صدق النية هو علة التبصير، وأعداؤه لم يكن فيهم صادق النية، وظاهر الكلام الحكم والقطع لا

---

[١] ظ:الأصول في النحو ١٥٩/١٠ واللمع في العربية٤٧ وشرح قطر الندى ٢٠١.
[٢] ظ:أسرار العربية ١٧٥ وهمع الهوامع ١٣٣/٢.
[٣] ظ:شرح قطر الندى ٢٠١.
[٤] المفصل ٥٨؛ ظ:شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/١ وشرح قطر الندى ٢٠١ وشرح شذور الذهب ٢٧٨ وهمع الهوامع ٥/٢.
[٥] الكتاب ٣٤/١.
[٦] شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/١.
[٧] ظ:الكتاب ٣٤/١ – ٤١ واللمع في العربية٥٢ وشرح الرضي على الكافية ١٣٥/١.
[٨] ظ: شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١و٣٣٦.
[٩] ظ: الكتاب ٤٣/١ الأصول في النحو ٢٤٦/٢ أوضح المسالك: ١٨٣/٢، شرح شذور الذهب ٤٦٢ شرح ابن عقيل ٥٤١/١ و ٥٤٢،وهمع الهوامع: ١٥؛ ومنحة الجليل١١/٣.

التعليق بالشرطν[1].

فكل من الإمام X والقوم المخاطبين يصلح أن يكون فاعلا في المعنى فلذلك كان اعتراض الشارح على الراوندي وجيها فان (ياء) المتكلم العائدة على الإمام X تقدمت على كاف الخطاب العائدة على القوم فتبين انه هو الفاعل في المعنى وهو الذي بصرته صدق النية بهم لا العكس، لأنه سيلزم لو كانوا هم الذين بصرتهم صدق النية به أن يتقدم ضميرهم على الضمير العائد إليه، ثم ينفصل وجوبا لأنه يجب إذا كان الضميران منفصلين أن يتقدم الأخص – وهو هنا ضمير المتكلم – على غيره وهو ضمير المخاطب[2]، وما ذكره الشارح لاحقا من أن صدق النية تخص الإمام X ولا تخصهم جيد لكن جوابه الاول كاف لإثبات ما أراده وان لم يفصّل فيه وأجمل واختصر لكنه أفاد وبلغ ما أراد.

٢ـ حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به[3] لغرض: إما لفظي كتناسب الفواصل القرآنية أو للإيجاز، وإما معنوي كاحتقاره أو استهجانه[4]، أو لبيان حال الفعل أو الفاعل، أو للإيهام أو لأنه معلوم[5]، وقد يمتنع حذفه كأن يكون محصورا، أو جوابا[6]، وحذف المفعول كثير وهو على نوعين أحدهما أن يحذف ويراد معنى وتقديرا معا كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[7] والثاني أن يجعل نسيا منسيا بعد الحذف كأن فعله غير متعد[8] نحو قوله تعالى:﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[9]. والمفعول مستغنًى عنه بمنزلة ما ليس في الكلام فهو فضلة[10]، ولا يشترط الدليل لحذفه، ولكن يشترط الا يكون في حذفه ضرر[11]،

وحذفُ فضلةٍأجز إن لم يَضِر كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِر[12].

وقد عرض الشارح إلى حذف المفعول به عند شرحه قول أمير المؤمنين X μأَيُّهَا النَّاسُ، لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي، وَلاَ يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ عِصْيَانيν[1] فقال: μفي الكلام محذوف، وتقديره(لا يجرمنكم

---

[1] شرح نهج البلاغة /الشارح ٢١٠/١.
[2] ظ:شرح ابن عقيل ١٠٦/١.
[3] ظ: الخصائص ٣٧٢/٢و ٣٧٣.
[4]ظ:أوضح المسالك: ١٨٢ – ١٨٥.
[5] ظ: البلاغة والتطبيق:١٨٨ و ١٨٩
[6]ظ:أوضح المسالك: ١٨٢ – ١٨٥.
[7]سورة الرعد ٢٦.
[8] ظ:المفصل ٧٩
[9]سورة الأحقاف ١٥ .
[10]ظ: الأصول في النحو:٢٤٢/٢
[11] ظ:مغني اللبيب:٦٠٣/٢و٦٠٤
[12] :شرح ابن عقيل: ٥٤٣/١
[1] شرح نهج البلاغة/ الشارح: ٩٨/٧.

شقاقي على أن تكذبوني)، والمفعول فضلة وحذفه كثير، نحو قوله تعالى: {اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ}، فحذف العائد إلى الموصول، ومنها قوله سبحانه: {لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَّحِمَ}[1] أي من رحمه، ولا بد من تقدير العائد إلى الموصول، وقد قرئ قوله: { وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ}[2] و (ما عملت أيديهم)[3]، بحذف المفعولν[4]. قال السرخسي: μلايجرمنكم: لا يكسبنكم، والجرم يتعدى ولا يتعدى، وهاهنا حذف أحد المفعولين لأنه أشار بهذا إلى قوله تعالى: {وَيَاقَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ }[5] .... وقال الشاعر:

ولقد طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزارةَ بعدَها أن يَغْضَبُوا[6]ν [7]

وقال الراوندي: أي: لا يكسبنكم خلافي الإثم[8]، وقدره محمد عبده بـ: لا تشاقوني فيكسبكم شقاقي خسرانا[9]، وعموما فشراح النهج يقدرون هنا مفعولا محذوفا[10].

ويلاحظ أن الشارح ذكر شواهد قرآنية على حذف المفعول، وذكر حذف المفعول به الضمير العائد على الموصول وهو كثير، وقد أشار الشارح إلى حذف المفعول به وأنه فضلة يجوز حذفه وأنه كثير في مواضع كثيرة من كتابه.[11]

٣ـ نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا:

من الأفعال ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، ولذلك أحكام منها ما يتعلق بتقديم أحد المفعولين أو حذفه أو حذف كليهما[12].

وقد ذكر الشارح بعض هذه الأفعال عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μأَوْطَأُوكُمْ إِثْخَانَ الْجِرَاحَةِν [1] قال: μأي جعلوكم واطئين لذلك، والإثخان مصدر أثخن في القتل، أي أكثر منه وبالغ حتى كثف شأنه، وصار كالشيء الثخين، ومعنى ايطاء الشيطان ببنى آدم ذلك إلقاؤه إياهم

---

[1] سورة هود: ٤٣.
[2] سورة يس: ٣٥.
[3] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم) وما عملته (بالهاء وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحمزة والكسائى < وما عملت أيديهم > بغير هاء . ظ: السبعة في القراءات: ٥٤٠.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:٩٨/٧.
[5] سورة هود:٨٩.
[6] نسب في اللسان إلى شاعر اسمه أبو أسماء بن الضريبة ونسب في تاج العروس إلى الحوفزان أو عطية بن عفيف أيضا. ظ: لسان العرب٩٣/١٢؛ تاج العروس: ٣٩٠/٣١.
[7] أعلام نهج البلاغة: ١٠٥.
[8] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٤١/١.
[9] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢١١/١.
[10] ظ: أعلام نهج البلاغة: ١٠٥؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٤٤١/١؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٢١١/١؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٢٥/١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٣٠/٢.
[11] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٨/٦و ٩٨/٧و١٧٣ و٢٦٦ و٢٤٦/٨ و١٦٥/١١ و١١٣/١٣ و١٢٤ و١٣٩و١٦٤و١١٢/١٥
[12] ظ:الكتاب ٣٧/١ واللمع في العربية٥٢-٥٤ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/١.
[1] شرح نهج البلاغة/ الشارح ١٤٢/١٣.

فيه، وتوريطهم وحمله لهم عليه. فالإثخان على هذا منصوب لأنه مفعول ثان؛ لا كما زعم الراوندي انه انتصب بحذف حرف الخفضν[1].

هكذا كان رأي الراوندي أن (إثخان) منصوب على نزع الخافض[2]، وقال المجلسي: أي جعلكم واطئين لإثخانها، وهو كثرتها كما قيل، فهو مفعول ثان للايطاء، ويحتمل أن يكون مفعولا أولا وهو أظهر[3].

ورأى الخوئي أن (إثخان الجراحة) مفعول أول لأوطئوكم كما في قوله: أعطيت درهما زيدا، أي جعلوا إثخان الجراحة واطئا لهم، لا أنه جعلهم واطئين له على أنه مفعول ثان، كما توهمه الشارح المعتزلي؛ أو أنه منصوب بنزع الخافض، أي جعلوهم موطوئين بإثخان الجراحة قهرا وغلبة[4]، ويرى الشوشتري المعنى تقديره جعلوكم موطوئين للإثخان، كما تقول أوطأته دابتي، وان كون الإثخان واطئا استعارة، ولكنه يرى أن (الإثخان) مفعول ثان لا أول[5] كما قال المجلسي والخوئي، فيما طابق محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح[6].

اذن فالنزاع في هذه المسالة من الواطئ ومن الموطوء؟ أالواطئ هم فيكونون فاعلا في المعنى أم الواطئ هو إثخان الجراحة؟ والواقع أن الأمرين ممكنان فالأول: أي جعلوكم تطؤون جراحكم أي تنامون عليها فتكون تحتكم والثاني: أن جراحكم تطؤكم فتكون فوقكم، وهو أظهر كما قال المجلسي والوجه الذي ذهب إليه الراوندي واحتمله الخوئي ممكن أيضا كما قدره الخوئي ولكنه ليس بالوجاهة والقبول الذي عليه الوجهان السابقان لأن (وطأ) متعد، وبالهمزة تعدى إلى اثنين فعلام الذهاب إلى نزع الخافض اذن؟.

٤ـ حذف عامل المفعول به:

ويأتي المفعول به منصوبا بعامل مضمر يجوز إظهاره أو يلزم إضماره فالمضمر الجائز الإظهار كقولك للمستهلين إذا كبروا: الهلال والله أي أبصروا الهلال[7]، وقال سيبويه: سمعت بعض العرب يقولون اللهم ضبعا وذئبا وإذا قيل لهم ما يعنون قالوا: اللهم اجعل فيها ضبعا وذئبا وأما ما يلزم إضماره ففي أبواب منها الأمثال:كقولهم: (الظباء على البقر) [1] ومنها باب

---

[1] شرح نهج البلاغة/ الشارح ١٤٢/١٣.
[2] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٢٤٠/٢.
[3] ظ:البحار ٤٧٨/١٤ وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ٣٣٦/٢.
[4] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ٢٨٤/١١.
[5] ظ:بهج الصباغة ٣٦٨/١٤.
[6] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ٩٢/٢.
[7] ظ:المفصل ٥٨.
[1] ظ:الكتاب ٢٥٥/١ و ٢٥٦ والخصائص ٢٥٠/١ والمفصل ٥٩ وهذا المثل يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة ولطلاق المرأة والبقر كناية عن النساء، ظ: مجمع الأمثال:٤٤٤/١.

الاشتغال، والنداء، والاختصاص، والإغراء، والتحذير إذا تكرر أو عطف عليه[١]. وقد ذكر الشارح حذف عامل المفعول به.

فقال: μقوله Xفَاتَّقُوا اللهَ عِبَادَ اللهِ جِهَةَ مَا خَلَقَكُمْ لَهُ) نصب (جهة) بفعل مقدر، تقديره: (واقصدوا جهة ما خلقكم له) يعني العبادة، لأنه تعالى قال: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ)[٢] فحذف الفعل، واستغنى عنه بقوله: (فاتقوا الله) لأن التقوى ملازمة لقصد المكلف العبادة فدلت عليه واستغنى بها عن إظهاره٧ [٣].

وقد نقل الخوئي قول الشارح هذا ثم قال: يجوز انتصابها على الظرفية أي اجعلوا تقواكم في تلك الجهة أي نظرا إلى تلك الجهة لا للرياء والسمعة[٤]، وجعلها محمد عبده ظرفا متعلقا بمحذوف حالا من واو (واتقوا) أي متوجهين جهة ما خلقكم لأجله[٥] وذهب إلى هذا الرأي أيضا محمد جواد مغنيه[٦] أما الشيرازي فقال: أي توجهوا إلى الناحية التي خلقتم لها وهي جهة العمل الصالح.

فكأنه قال: اعملوا متقين لتلك الجهة[٧]، فيما وافق محمد أبو الفضل إبراهيم الشارح لفظا ومعنى[٨]. ويلاحظ الآتي:

أولا: ما قدره الشارح من إضمار فعل تقديره (واقصدوا) فقد قدر مع الفعل حرف عطف وهو غير مقصود في الكلام فهل يقصد أنها جملة عطفت على جملة، ولا أرى المقام مقام عطف بل هي جملة واحدة متصلة ببعضها.

ثانيا: ما ذكره الخوئي ومحمد عبده ومحمد جواد مغنية من انتصابها على الظرفية أما بتقدير فعل أو تقدير حال محذوف تتعلق به (جهة) فيه تكلف أيضا وأرى في الكلام تعثرا وابتعادا عن المراد.

ثالثا: ما ذكره الشيرازي غير واضح فمرة يقول توجهوا إلى الناحية مقدرا فعلا وحرف جر، ومرة يقول اعملوا متقين لتلك الجهة، مقدرا فعلا وجاعلا موضع (واتقوا) حالا ومقدرا حرف جر.

مما تقدم أقول لو قدروا: اتقوا الله من جهة ما خلقكم له: فيكون المقدر يسيرا وهو حرف جر

---

[١] ظ:أوضح المسالك: ١٨٥/٢ وشرح شذور الذهب ٢٨٢ – ٢٩١ وهمع الهوامع ١٦/٢.
[٢] سورة الذاريات ٥٦.
[٣] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٢٥٦/٦و٢٥٧.
[٤] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ٣٨٣/٥.
[٥] ظ:نهج البلاغة/ محمد عبده ١٥٠/١.
[٦] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣٩١/١.
[٧] ظ:توضيح نهج البلاغة ٣٢٣/١.
[٨] ظ:نهج البلاغة/محمد أبو الفضل إبراهيم ١٥٦/١.

(من) ولما حذف انتصب (جهة) على نزع الخافض ولها أمثلة في اللغة كثيرة[١] وقد وردت (من) تجر (جانب) وهو بمعنى (جهة) في قوله تعالى: (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا)[٢] وكذلك يقال: من جهة كذا وهو مستعمل وكثير[٣]. وان كان نزع الخافض سماعيا[٤] فيقال هذا ما سمع من أمير المؤمنين X وهذا معناه، لكن الرضي الإستراباذي قال ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناها من جهة، ووجه، وكنف وذرى، فانه لا يقال: زيد جانب عمر وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، فانه يرى أنها لا تنصب على الظرفية لكن ورود جهة بهذا الشكل في كلام أمير المؤمنين X حجة لا أدري ما يقول فيها.

٥- المفعول به مؤول بمصدر:

يأتي المفعول به غير صريح متكونا من (أن) واسمها وخبرها أو (أن) والفعل مؤولة بمصدر لأن (أن) والفعل تقع في كل موضع تقع فيه الأسماء إلا الحال[٥] وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X:

μفَاحْذَرُوا..عَدُوَّ اللهِ أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِهِν[٦] قال الشارح: μ موضع (أن يعديكم) نصب على البدل من(عدو الله) وقال الراوندي: يجوز أن يكون مفعولا ثانيا، وهذا ليس بصحيح لان (حذر) لا يتعدى إلى المفعولينν [٧]؛ فهو إذن منع من أن يكون المصدر المؤول مفعولا به لأن الفعل هنا لا يتعدى إلى مفعولين ولم يمنع منه لذاته، أما احتمال الراوندي أنه مفعول ثان، فقد احتمله الكيدري أيضا[٨] لكن ابن ميثم قال: هو سهو[٩]، واحتمل الشوشتري أن يكون مفعولا ثانيا بنزع الخافض والأصل من أن يعديكم بدائه[١٠]، واقتصر على هذا الرأي محمد جواد مغنية وقال: أي احذروا من عدواه لكم[١١].

لكن الجميع إلا مغنية قالوا انه بدل اقتصارا أواحتمالا[١] وعليه فالظاهر أنه بدل لأن الفعل لا

---

[١] ظ:الكتاب ٣٨/١.
[٢] سورة القصص ٢٩.
[٣] ظ: الفروق اللغوية، ابو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): ٤٨٧؛ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد(ت٤٨٧هـ)١٢٩/١ والنهاية: ٦٧/١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٥٤/٢؛ ولسان العرب ١٧٣/١.
[٤] ظ:الكتاب ٣٩/١و ١٥٩.
[٥] ظ:المقتضب ٥/٣.
[٦] شرح نهج البلاغة/ الشارح ١٣٦/١٣.
[٧]المصدر نفسه: ١٣٨/١٣.
[٨] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٢٣٧/٢ وحدائق الحقائق ٣٥٤/٢.
[٩] ظ:مصباح السالكين(الكبير) ٢٤٩/٤.
[١٠] ظ:بهج الصباغة ٣٦١/١٤.
[١١] ظ:ظلال نهج البلاغة ١١٤/٣.
[١] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٢٣٧/٢ وحدائق الحقائق ٣٥٤/٢ ومصباح السالكين ٢٤٩/٤ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٤/١١ وبهج الصباغة ٣٦١/١٤.

يتعدى إلى مفعولين وأما نزع الخافض فلا بأس به لو لم يوجد وجه آخر وهو نصبه على البدل واستقامة المعنى عليه فلا حاجة إلى التقدير معه.

٦- قيام الجار والمجرور مقام المفعول:

يتعدى الفعل اللازم أحيانا بحرف الجر نحو: مررت بزيد، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب جميعا[١]، لأنه في المعنى كأنك قلت جاوزت زيدا، ولأنه قد عطف على الجار والمجرور في مثله بالنصب كقول لبيد:

فإنْ لَم تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنانَ وَالداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[٢].

فعطف دون على موضع من دون[٣] فقول أمير المؤمنين X: اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَفْضَتِ الْقُلُوبُ[٤] قال فيه الشارح: μ أفضت القلوب: أي دنت وقربت، ومنه أفضى الرجل إلى امرأته أي غشيها، ويجوز أن يكون(أفضت) أي بسرها فحذف المفعولν [٥]؛ فالشارح يقرر أن هذا الفعل في احد احتمالين متعد بـ(إلى) فحسب، وفي الاحتمال الثاني يثبت له مفعولا محذوفا وهو مجرور بحرف الجر أيضا.

وإلى الاحتمال الثاني ذهب الراوندي وقال: أفضيت إلى فلان بسري أي شافهته وإلى ذلك ذهب الكيدري والسرخسي، واحتمله الخوئي، وهو ما يفهم من كلام الشيرازي أيضا[٦]، وقال ابن ميثم: أي وصلت إليك خارجه عن كل شيء[٧]، ونقله المجلسي عن الخليل أيضا، واحتمل أن يكون من (أفضيت) إذا خرجت إلى الفضاء وقال: أي خرجت إلى فضاء رحمتك[٨]، واحتمل الخوئي أيضا أن يكون الفعل متعديا مباشرة فقال: إليك أفضت القلوب سرها أو بسرها[٩]، وعن ابن الأعرابي: الإفضاء في الحقيقة الانتهاء[١٠]، وقال ابن فارس: أفضى إلى فلان بسره ومما تقدم يتبين أن الاحتمالين الذين ذكرهما الشارح ممكنان وما تقدم فقوله إليك قربت القلوب، وقول غيره وصلت وانتهت بدون الجار والمجرور مقبول ومعقول ويستقيم به الكلام، وقوله:

---

[١] ظ:اللمع في العربية٥١ وسر صناعة الإعراب ١٣٠/١ والخصائص ١٠٢/١و ١٣٠ وأسرار العربية ١٢٤ و ١٥٩ واللباب ٦٨/١ و ٢٦٧ وأوضح المسالك: ١٧٨/٢.
[٢] في الديوان (من دون عدنان باقيا) ظ:ديوان لبيد:١٣١.
[٣] ظ:الكتاب ٦٨/١ والمقتضب ١٥٢/٤ وسر صناعة الإعراب ١٣١/١.
[٤] شرح نهج البلاغة / الشارح ١١٢/١٥.
[٥] المصدر نفسه ١١٢/١٥.
[٦] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٤٣/٣ وحدائق الحقائق ٤٠٨/٢ وأعلام نهج البلاغة ٢٣٣ ومنهاج البراعة، الخوئي: ١٧٤/١٨ وتوضيح نهج البلاغة ٤٥٥/٣.
[٧] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٤٨٤/١.
[٨] ظ:شرح نهج البلاغة/ المقتطف من البحار ٤٩/٣.
[٩] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ١٧٤/١٨.
[١٠] ظ:تهذيب اللغة ٥٤/١٢.
[١] ظ:معجم مقاييس اللغة ٥٠٨/٤.

بحذف المفعول المتكون من الجار والمجرور يستقيم به المعنى أيضا وهو وارد في اللغة وهو أقرب من الوجه السابق لأنه المتبادر من كلام أمير المؤمنين X.

٧- نزع الخافض:

يصل الفعل المتعدي إلى المفعول به بنفسه فينصبه، ولكن بعض الأفعال اللازمة تتعدى بحرف الجر كقوله: مررت به ثم نرى بعض هذه الافعال المتعدية بحرف الجر، وقد نصبت ما كان مجرورا بحرف الجر بعد أن سقط ذلك الحرف[١] وقسمه بعضهم إلى ثلاثة أقسام[٢]:

الاول: سماعي جائز في المنثور نحو شكرته، قال سيبويه: μفإنما تدخل في سميت وكنيت على حد ما دخلت في عرفته بزيد، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة، وليس كل الفعل يفعل به هذاν[٣].

الثاني: سماعي خاص بالشعر كقول المتلمس:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ ...والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ[٤]

أي: آليت على حب العراق[٥].

الثالث: قياسي في (أنّ) و(أنْ) نحو(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ) [٦] ونحو (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)[٧] واشترط ابن مالك عدم اللبس فمنعه في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، ولكن ورد في القران الكريم[٨] (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ)[٩].

أما نحو دخلت البيت، وذهبت الشام، فهي أيضا من هذا الباب على الصحيح، وقال المبرد والجرمي هي أفعال متعدية[١٠]، وعن ابن مالك أن (البيت والشام) نصبت هنا على التشبيه بالمفعول به[١١]، وقيل هي ظروف شاذة لأنها ظروف مكانية مختصة[١٢] وقد ذكر الشارح نزع الخافض عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ يَمْشُونَ الْخَفَاءَ، وَيَدِبُّونَ الضَّرَاءَν[١] قال الشارح:

---

[١] ظ:الكتاب ٣٨/١ وشرح ابن عقيل ٥٣٣/١ و ٥٣٤.
[٢] ظ:أوضح المسالك: ١٨٠/٢.
[٣] الكتاب ٣٩/١ وظ: اللمع في العربية ٥١.
[٤] جمهرة أشعار العرب: ١٧٤/١؛خزانة الأدب ٣٢٣/٦
[٥] ظ:الكتاب ٣٨/١.
[٦] آل عمران ١٨.
[٧] الأعراف ٣٦، ٦٨.
[٨] ظ:أوضح المسالك: ١٨٣/٢.
[٩] النساء ١٢٧ .
[١٠] ظ:الكتاب ١٥٩/١و٤١٤، والمقتضب ٣٣٧/٤ والأصول في النحو ١٧٠/١ و ١٧١ وأسرار العربية ١٦٩.
[١١] ظ:شرح ابن عقيل ٥٨٠/١.
[١٢] ظ:منحة الجليل ٥٨٥/١.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٣/١٠.

μ يمشون الخفاء، أي في الخفاء، ثم حذف الجار فنصب، وكذلك يدبون الضراءν [1].

وقد اختلف شراح النهج في إعراب (الخفاء) فقال السرخسي: انها تنتصب نصب المصادر كقولهم العراك أي أرسلها العراك، وقولهم الجماء الغفير[2]؛ والمعروف أنهما حالان وليس كما ذكر بانهما مصدران نعم هما مصدران ولكن في تاويل حال[3]، وأما الراوندي فقال: أي في المكان الخافي، ثم قال ويجوز نصبه على المصدر وعلى انه مفعول به وعلى الظرف[4]، وقال الكيدري: (الخفاء) حال من باب قولهم: أرسلها العراك، وجوز أن يكون ظرفا أو صفة لمصدر محذوف أي يمشون المشي الخافي، ورد زعم الراوندي انه يكون مصدرا أو مفعولا به[5].

أما الخوئي فقال: يمشون في الخفاء، وقال أيضا (الخفاء والضراء) منصوبان على الظرفية المجازية[6]، ويفهم من كلام محمد عبده أنهما حالان[7]، وقال الشوشتري بعد أن نقل رأي الشارح: الظاهر انه مفعول مطلق كما في قولهم: (رجعت القهقرى)[8]، يعني أن الخفاء لما كان نوعا من المشي فان (مشى) لما عمل في الجنس يعمل في النوع[9]، وطابق محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح[10]، فيما ذكر محمد جواد مغنية وجهين الاول هو ما قاله الشارح والثاني: نائب عن المفعول المطلق[11]، مما تقدم يتبين:

أولا: أن النصب على الحالية جائز كقولهم أرسلها العراك ويكون الحال معرفه وهو منكر معنى أي متخفين.

ثانيا: من قال انه نائب عن المصدر وان التقدير يمشون المشي الخفي تقديره جميل جدا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

ثالثا: من قال انه منصوب على نزع الخافض وهو قول الشارح وغيره ممكن أيضا ومقبول ولكن يفضل اللجوء إليه مع عدم وجود وجوه محتمله كما تقدم، ولعل الذين قالوا: انه ظرف هم ممن يرون[1] انه على شاكلة دخلت البيت، الذين يذهبون إلى انه ظرف.

رابعا: من قال انه مصدر ربما قصد انه نائب عن المصدر فكثيرا ما يعرب النائب عن

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٦/١٠.
[2] ظ:أعلام نهج البلاغة ١٧٢.
[3] ظ:الكتاب ٣٩٤/١ والمقتضب ٢٣٧/٣ والأصول في النحو ١٦٤/١ و ٢٩٨/٢ والمفصل ٩١.
[4] ظ:منهاج البراعة/١ الراوندي ٢٨٣/٢.
[5] ظ:حدائق الحقائق ١٣٩/٢.
[6] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ١٧٢/٢ و ١٧٧.
[7] ظ:نهج البلاغة/ محمد عبده ١٤٦/١.
[8] ظ:بهج الصباغة ٥٧٨/١٢.
[9] ظ:أسرار العربية ١٦٥ وأوضح المسالك: ٢١٣/٢.
[10] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ٤٥٠/١.
[11] ظ: في ظلال نهج البلاغة ١٧٥/٣.
[1] ظ: شرح الرضي على الكافية ٣٦٩/٢ ومنحة الجليل ٥٨٥/١.

المصدر بالقول هو مفعول مطلق تجوزا أما الشوشتري فتمثيله بـ(رجعت القهقري) دل انه يريد انه نائب عن المصدر لأن هذا من مواضع النيابة عن المصدر بالنوع[١].

المطلب الثاني: المفعول المطلق:

المفعول المطلق، ويعنى به المصدر[٢] ويسميه سيبويه الحدث والحدثان[٣] ويعرف بأنه: مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه[٤]، أو هو μالمصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعددهν[٥] وسمي مفعولا مطلقا لأنه يصدق عليه قولنا (مفعول) صدقا غير مقيد بالجار[٦] ولذا قدمه ابن السراج وابن جني والزمخشري وابن الحاجب[٧]، وقال بعضهم بل سمي مطلقا لتعدي جميع الافعال إليه[٨]، وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل المفعول المطلق منها.

١ـ المصدر المؤكد لعامله:

المصدر المؤكد، وهو مصدر يساوي معنى عامله من غير زيادة وهو لمجرد التأكيد[٩]، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في انه لا يثنى ولا يجمع[١٠]، وقال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي، وقيل انه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وهو رأي الآمدي وغيره، وقسموه على قسمين: ما لإزالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لإزالته عن المحدّث عنه وهو بالنفس والعين[١١]. ولعل الشارح يذهب هذا المذهب فعند شرحه قول أمير المؤمنين X: μكَلَّمَ مُوسى تَكْلِيماًν[١٢] قال الشارح: μ والمراد من ذكر المصدر تأكيد الأمر وإزالة لبس عساه يصلح للسامع، فيعتقد أنه أراد المجاز، وأنه لم يكن كلام على الحقيقةν [١].

فهو هنا قد بين فائدة المصدر المؤكد وهو تأكيد الفعل، وإزالة اللبس إذ قد يتوهم السامع أن

---

[١] ظ:أسرار العربية:١٦١ وأوضح المسالك: ٢٠٥/٢.
[٢] ظ:الأصول في النحو ١٥٩/١ واللمع في العربية٤٨ والمفصل ٥٥ وأسرار العربية:١٦١ وشرح قطر الندى ٢٠١.
[٣] ظ:الكتاب ٣٤/١ والمفصل ٥٥.
[٤] ظ:شرح قطر الندى ٢٢٤.
[٥] شرح شذوذ الذهب ٢٩٢/١ وشرح ابن عقيل ٥٥٧/١.
[٦] ظ:أوضح المسالك: ٢٠٥/٢ وشرح شذور الذهب ٢٩٢ وهمع الهوامع ٩٤/٢.
[٧] ظ:الأصول في النحو ١٥٩/١ و ١٦٩ واللمع في العربية٤٨ والمفصل ٥٥ وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/١ وشرح شذور الذهب ٢٩٢/١.
[٨] ظ:المعجب: ٨٨ و٨٩.
[٩] ظ:الأصول في النحو ١٦٠/١ وهمع الهوامع ٩٦/٢.
[١٠] ظ:أوضح المسالك: ٢١٥/٢ وشرح بن عقيل ٥٦٢/١ والاتقان ١٧٨/٢.
[١١] ظ:همع الهوامع ٩٦/٢.
[١٢] شرح نهج البلاغة الشارح ٩٠/١٠ والآية (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) سورة النساء ١٦٤.
[١] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

الفعل مراد به المجاز، فبالمصدر المشتمل على حروف فعله يتأكد السامع انه مراد حقيقة وانه لم يرد التجوز، ولاسيما أن التكليم صادر من الله تعالى، وهو رأي جل المفسرين والشراح فقال الراوندي: μأي بلا واسطةν[1] وقاله السيوطي أيضا[2]، وقال القرطبي: هو لتأكيد بطلان من يقول: خلق لنفسه كلاما في شجرة[3]، وقال النحاس: μاجمع النحويون على انك إذا أكدت بالمصدر لم يكن مجازاν[4]، وقاله البغوي والشوكاني أيضا[5]، وهو رأي المجلسي أيضا، ولكن الشيرازي قال: إنما هو يخلق الصوت الذي يسمعه الطرف المقابل[6]، ولا تنافي فالمهم هو تكليم سواء اخلقه الله أم تكلم به بأية صورة.

٢ـ اختصاص المصدر بالألف واللام:

يتصل المصدر بالألف واللام عهدية كانت ام جنسية، فينتصب على المصدرية ويكون بها مختصا لا مبهما[7]، ومنه حديث: μلا يؤمن العبد الايمان كله حتى يترك الكذب من المزاحه...ν[8]، وقد ذكر الشارح مثل ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μفَأَرَادَ قَوْمُنَا قَتْلَ نَبِيِّنَا، وَاجْتِيَاحَ أَصْلِنَا، وَهَمُّوا بِنَا الْهُمُومَ، وَفَعَلُوا بِنَا الأَفَاعِيلَν[9] قال الشارح: μ وقال الراوندي (وهموا بنا الهموم)، أي هموا نزول الهم بنا، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وليس ما قاله بجيد بل (الهموم) منصوب هاهنا على المصدر، أي هموا بنا هموما كثيرة، وهموا بنا أي أرادوا نهبنا، كقوله تعالى (وهم بها)، على تفسير أصحابنا، وإنما ادخل لام التعريف في الهموم، أي هموا بنا تلك الهموم التي تعرفونها، فأتى باللام ليكون أعظم وأكبر في الصدور من تنكيرها، أي تلك الهموم معروفة مشهورة بين الناس لتكرر عزم المشركين في أوقات كثيرة مختلفة على الإيقاعν[1].

واختلف شراح النهج فالراوندي قد ذكر الشارح رأيه ولكنه قال أيضا ولو كانت تلك الهمة منهم بخير لقال: وهموا بنا الهمم[2]، فهو إذن يرى أنها الأحزان ولذلك قال التقدير نزول الهموم

---

[1] منهاج البراعة، الراوندي: ١٩/٢.
[2] ظ:تفسير الجلالين ١٣١.
[3] ظ:الجامع لأحكام القرآن ١٨/٦.
[4] إعراب القران/ النحاس ٥٠٧/١.
[5] ظ:تفسير البغوي ٣١١/١ وفتح القدير ٨١٢/١.
[6] ظ:توضيح نهج البلاغة ٩٥/٣.
[7] ظ:اللمع في العربية ٤٩ وهمع الهوامع ١٠٠/٢ ومنحة الجليل ٥٦/١.
[8] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني(ت٢٤١هـ): ٣٥٢/٢ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، الشيخ الامام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)١٤٥ و ١٤٦.
[9] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٤٧/١٤.
[1] المصدر نفسه: ٤٩/١٤.
[2] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٢٨/٣.

كما تقدم، وعلى هذا الرأي محمد عبده والشيرازي، ومحمد جواد مغنية[١]، وذهب ابن ميثم إلى تقديرها بـ(أرادوا بنا الإرادات)، ونقل أيضا القول بان الهموم هي الأحزان، أي: هموا أن يفعلوا بنا ما يوجب الحزن[٢]، وإلى رأيه الاول ذهب الشوشتري أيضا[٣]، ويكاد هذا الرأي يتطابق مع رأي الشارح الذي اعتمده أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم[٤].

والظاهر أن (الهموم) يكون جمع (هم) وهو ما هم به في نفسه أي: نواه وأراده وعزم عليه، كما يكون جمع (هم) بمعنى الحزن[٥] قالت الخنساء:

هَمَمْتُ بنَفْيِ بعضَ الهُمُومِ فأُوْلَى لنَفْسِيَ أَوْلَى لها[٦]

وهذا شبيه بقول أمير المؤمنينX هذا، وقد أنابت (بعض) مناب المصدر بإضافتها إليه، وأيضا المصدر المختص يجوز جمعه وتثنيته ولذلك جاز أن يأتي بصيغة الجمع.

٣- المصدر النائب عن فعله:

يجوز حذف عامل المصدر إن كان نوعيا أو عدديا لقرينة[٧]، ولا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد على الأصح لأن حذف عامله ينافي الغرض منه وهو التأكيد[٨]، ولكن جاءت مصادر قد نابت عن فعلها فلا يجوز ذكره معها منها ما هو مقيس، كالواقع موقع الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو ما وقع منها بعد الاستفهام التوبيخي أو التعجبي أو التوجعي، أو المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله، أو المصدر المؤكد لمضمون جملة قبله، وما اخبر به عن اسم عين وكان مكررا أو محصورا ومنها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها نحو سمعا وطاعة، وسبحان الله، وحمدا لله وشكرا، ولبيك، وسعديك، وحنانيك..[٩] وقد أشار الشارح إلى بعضها:

أ- المصدر المحذوف عامله سماعا:

نحو قول أمير المؤمنين X: μسُبْحَانَكَ خَالِقاً وَمَعْبُوداًΒِحُسْنِ بَلاَئِكَ عِنْدَ خَلْقِكَν[١] فقال: μالباء هاهنا للتعليل بمعنى اللام، كقوله تعالى:(ذَلِكَأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ)[٢] أي لأنهم،

---

[١] ظ:نهج البلاغة محمد عبده ٩/٢ وتوضيح نهج البلاغة ٤٣٩/٣ وفي ظلال نهج البلاغة ٣٩٨/٣.
[٢] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٩٤/٤ ومصباح السالكين (الوسيط) ٤٧٩.
[٣] ظ:بهج الصباغة ٣٥٧/٢.
[٤] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٧/٢.
[٥] ظ:تاج العروس ٧٩٤١/١.
[٦] ديوان الخنساء: ٨٤؛ وخزانة الأدب ٣٤٨/٩ ولسان العرب ٤١٢/٥.
[٧] ظ:أوضح المسالك: ٢١٦/٢ وهمع الهوامع ١٠٣/٢.
[٨] ظ:أوضح المسالك: ٢١٦/٢.
[٩] ظ:الكتاب ٣١١/١ – ٣٢٨ والمقتضب ٣١٧/٣ – ٣٣٢ وأوضح المسالك: ٢١٦/٢ – ٢٢٣ وهمع الهوامع ١٠٣/٢ - ١٢٠.
[١] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٢٠٠/٧
[٢] سورة غافر:٢٢

فتكون متعلقة بما في(سبحانك) من معنى الفعل، أي أسبحك لحسن بلائك. ويجوز أن تتعلق بمعبود، أي يعبد لذلكν [1] ويكاد شراح النهج يتفقون على أن في (سبحانك) معنى الفعل[2]، وجعل بعضهم خالقا ومعبودا حالين منصوبين بما في (سبحانك) من معنى الفعل[3]، وقال بعضهم بانتصابهما على التمييز[4]، وعلق معظمهم الباء في (بحسن) بـ(سبحانك) أيضا[5] كما احتمل الشارح، ومعنى (سبحان الله) تنزيها لله له عما لا يليق بهμ[6]، وقال الجوهري: μوهو نصب على المصدر كأنه قال: أبرئ الله من السوء براءةν[7]. وقال سيبويه: هو لا يتصرف في الكلام فلا يقع في موضع الجر والرفع ولا تدخله الألف واللام[8]، وقال المبرد: لا يكون إلا مضافا، ولا يصلح فيه إلا النصب، وتقديره إذا مثلته فعلا تسبيحا لك[9]، وقال السيوطي قد يفرد في الشعر منونا كقول الشاعر:

سبحانَهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ به[10]، وغير منون كقوله:

أقولُ لمّا جاءني فَخْرُهُ سبحانَ من علقمةَ الفاخِر[11]

فحذف المضاف إليه، وعرف بـ(ال) في الشعر قال: سبحانك اللّهم ذا السُّبْحَان[12].

ومن المصادر ما لا يظهر عاملها فهو مضمر دائما، ولم يستعمل إظهاره نحو سعيا ورعيا ونحو خيبة وذفرا، وجدعا، وعقرا، وبؤسا، وبعدا وسحقا وغيرها[13]. وقد استعمل أمير المؤمنين X بعضها فقال: μبُؤْساً لَكُمْ، لَقَدْ ضَرَّكُمْ مَنْ غَرَّكُمْν[1]، قال الشارح: μيقال بؤسى لزيد وبؤسا(بالتنوين) لزيد، فبؤسى نظيره نعمى، وبؤسا نظيره نعمة، ينتصب على المصدرν[2].

ولم يختلف شراح النهج ولا غيرهم في أن (بؤسا) مصدر وان عامله مضمر إقتداء بما ذهب إليه سيبويه، وما سمع عن العرب فالبيهقي الخراساني ذكر ذلك وقال: وهذا عند الدعاء على

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٠٦/٧.
[2] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٦١/٣ ومصباح السالكين (الوسيط) ٢٦٥ ومنهاج البراعة/ الخوئي ٣٢٧/٧ وتوضيح نهج البلاغة /٢٨١/٢ وفي ظلال نهج البلاغة ١٤٦/٢.
[3] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٦١/٣ ومصباح السالكين (الوسيط) ٢٦٥ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٣٢٧/٧.
[4] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٣٢٧/٧ وفي ظلال نهج البلاغة ١٤٦/٢.
[5] ظ: مصباح السالكين(الوسيط): ٢٦٥وتوضيح نهج البلاغة: ٢٨١/٢ وفي ظلال نهج البلاغة: ١٤٦/٢.
[6] ظ: لسان العرب:٤٧١/٢.
[7] الصحاح: ٣٧٢/١.
[8] ظ:الكتاب ٣٢٢/١.
[9] ظ: المقتضب: ٢١٩/٣.
[10] ظ:همع الهوامع ١١٥/٢ و ١١٦ وخزانة الأدب ٢١٩/٧ و ٢٢٨.
[11] ظ:ديوان الأعشى: ٩٤؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ): ٤٩/١وخزانة الأدب ٣٥٩/٣/٣.
[12] ظ:خزانة الأدب ١٣٩/١ و ٣٦٠/٣
[13] ظ:الكتاب ٣١١/١ والأصول في النحو ٢٥٢/٢ والمفصل ٥٦ والإنصاف ٢٤١/١.
[1] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٣٥/١٩
[2] المصدر نفسه: ٢٣٥/١٩

الإنسان ونصب بإضمار فعل: أي قدر الله لكم ذلك وقضى وألزم[١]، وتابعه الكيدري لفظا ومعنى[٢]، وكذلك باقي الشراح[٣]. واكتفى بعضهم ببيان المعنى وانه الشدة والفقر والضيق[٤]، وكأن نصب (بؤسا) على المصدر من المسلمات وقال النحاس في حديثه عن (ويل): μفان كان مشتقا من فعل فالاختيار النصب عند النحويين نحو بؤسا لهν[٥]، فهو يقصد طبعا أن لهذا المصدر فعلا موجودا، ولا أدري هل يذهب إلى أن المصدر مشتق من الفعل على خلاف رأي البصريين، أم يقصد مجرد وجود فعل له؟ وعموما فهو يذهب إلى أن (بؤسا) المختار فيها النصب على المصدر بعكس (ويل) التي لا فعل لها فيختار فيها الرفع ويرى الرضي الاستراباذي انه في مثل هذه الحالة مما يجب حذف عامله قياسا[٦].

ب- المصدر المحذوف عامله قياسا (الدعاء):

ومن نصب المصدر نائبا عن فعله المحذوف وهو في موقع الدعاء ولكنه دعاء عليه لا له وهو ما اقره سيبويه[٧]، قول أمير المؤمنين X: μبُعْداً لَهُمْ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُν[٨]، قال الشارح: μ وانتصب (بعدا) على المصدرν[٩] وهو رأي جميع من اطلعت عليه من شراح النهج[١٠]، وفصل بعضهم فقال: منصوب بفعل مقدر أي: اللهم أبعدهم بعدا[١١]؛ فأشار انه دعاء عليهم، وهو من مواضع حذف عامل المصدر وجوبا إذ جاء المصدر بدلا من فعله[١]، وحذف الفعل ها هنا قياسا لأنه قد بين فاعله بحرف الجر فلم يحتج إلى ذكر الفعل[٢]، وأما تقدير الفعل المحذوف فهو: بعدوا بعدا والفعل الماضي يكون للدعاء لا أبعدهم بعدا لأن (بعدا) مصدر الفعل الثلاثي (بعد) لا الرباعي (أبعد).

٤- ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر اشياء ذكرها النحاة منها:

---

[١] ظ:معارج نهج البلاغة ٤٥٢
[٢] ظ:حدائق الحقائق ٦٨٩/٢
[٣] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٤١٢/٢١ وبهج الصباغة ٤٦٨/٥
[٤] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٤٠٤/٥ وفي ظلال نهج البلاغة ٤٠٩/٤ وشرح نهج البلاغة،الموسوي ٥٤٥/٥
[٥] إعراب القرآن، النحاس ١٧٣/٥
[٦] ظ:شرح الرضي على الكافية ٣٠٦/١
[٧] ظ:الكتاب ٣١٢/١
[٨] شرح نهج البلاغة ٧٤/١٠
[٩] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[١٠] ظ:منهاج البراعة، الراوندي: ١٧٦/٢ وحدائق الحقائق ١٠٧/٢ ومصباح السالكين (الكبير) ٣٨٠/٣ والبحار ٣١٦/٤ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ١٨٥/٢ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٩/١٠ وتوضيح نهج البلاغة ٨٧/٣ وفي ظلال نهج البلاغة ٢٠/٣.
[١١] ظ:توضيح نهج البلاغة ٨٣/٣
[١] ظ:الكتاب ٣١١/١ والإنصاف ٢٤١/١ وشرح ابن عقيل ٥٦٥/١ وهمع الهوامع ١٠٣/٢
[٢] ظ:شرح الرضي على الكافية ٣٠٥/١ و ٣٠٦

أ: صفة المصدر:

نحو سرت أحسن السير ونحو قوله تعالى (وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا)[1][2] ونسب لا بن كيسان قوله: إنه في هذه الحالة حال لا نائب عن المصدر،[3] ومما ذكره الشارح في ذلك قول أمير المؤمنين X: μ وَالحَظُوا الخَزْرَ، وَ اطْعُنُوا الشَّزْرَν[4] قال الشارح: μ وخزرا وشزرا، صفتان لمصدرين محذوفين، تقديره: الحظوا لحظا خزرا، واطعنوا طعنا شزراν[5]؛ ويكاد يكون هذا الإعراب موضع اتفاق شراح النهج فهو ما افاده الراوندي فقال: μوالخزر والشزر صفتان لضميرين يدل عليها الحظواν[6]، وعليه الكيدري أيضا فقال: أي اللحظ الخزر، والطعن الشزر[7]، وهو ما وافقه المجلسي وقال: اللام للعهد، وطابقه الخوئي معنى ولفظا[8]، وقال مغنية: هو صفة لمفعول مطلق محذوف[9].

وعلى العموم فالصفة قامت مقام الموصوف وهو المصدر المحذوف، فهي مفعول مطلق بنفسها بالنيابة عن المصدر[10]، لا نائب عن المفعول المطلق كما قال مغنية والمعروف أن (الخزر) نوع من أنواع اللحظ وهو أن ينظرالإنسان بمؤخرة عينه، أمارة للغضب[11]، فربما من إقامة ما يدل على النوع مقام الجنس وهو المصدر فيكون مثل رجع القهقرى، وقعدت القرفصاء[1]، وكذلك الشزر أيضا.

ومن نيابة الصفة عن المصدر أيضا قول الشريف الرضي: μومن دعاء كان يدعو به X كثيراν[2] قال الشارح: μ(كثيرا) منصوب بأنه صفة مصدر محذوف أي دعاء كثيرا ν[3]. مما استشهد به النحويون على نيابة النعت عن المصدر قوله تعالى (وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا)[4]، قالوا: أي:

---

[1] سورة الانفال ٤٥
[2] ظ:اللمع في العربية٥٠ وأوضح المسالك: ١٣/٢
[3] ظ:إعراب القران، النحاس: ٢١٣/١ ومشكل إعراب القران ٨٧/١.
[4] شرح نهج البلاغة/ الشارح ١٦٨/٥
[5] المصدر نفسه ١٧٠/٥
[6] منهاج البراعة / الراوندي ٢٩٠/١
[7] ظ:حدائق الحقائق ٣٣٩/١
[8] ظ:البحار ٥٥٨/٣٢ وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ١٩٣/١
[9] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣٣٥/١
[10] ظ:شرح قطر الندى ١٩٨ وشرح شذر الذهب ٥٤١/١ ومنحة الجليل ٥٦١/١
[11] ظ:العين ٢٠٦/٤ ولسان العرب ٢٣٦/٤ ونهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٢/١ وتوضيح نهج البلاغة ٢٦١/١
[1] ظ: الكتاب: ٣٥/١ واللمع: ٤٩ والمفصل: ٥٥ وأسرار العربية:١٦٥ وأوضح المسالك: ٢١٣/٢ وشرح شذور الذهب ٢٦٣/١
[2] شرح نهج البلاغة / الشارح ٨٤/١١
[3] المصدر نفسه ٨٥/١١
[4] سورة آل عمران ٤١

ذكرا كثيرا، فحذف المصدر وأنيبت صفته عنه[1]، وقد وردت كلمة (كثيرا) صفة لمصدر مذكور كقوله تعالى:(لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)[2] أو محذوف كما تقدم وكقوله: (وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا)[3] وقوله: (يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا)[4]، وقوله (وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا)[5]، وقوله (كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا)[6] هذا وما ورد في كلام العرب من ذلك أكثر.

فلذلك ذهب الشارح إلى انه صفة لمصدر محذوف نابت منابه، وقد احتمله الخوئي أيضا، لكنه رجح كونه، صفة لظرف محذوف أي: حينا كثيرا[7]، وقطع الشوشتري بذلك فقال: إن هذا الدعاء دعاء واحد لا كثير وإنما كان X يقرؤه في أوقات كثيرة، فهو مفعول فيه معينا ورفض قول الشارح واحتمال الخوئي[8] والظاهر أن ما ذكره الشوشتري هو الراجح وتعليله واستدلاله قاطع بحجته فـ(كثيرا) صفة لظرف محذوف لا صفة مصدر محذوف كما ذكر الشارح فلا معنى لتقديره: من دعاء كان يدعو به دعاء كثيرا.

ب- نيابة اسم المصدر عن المصدر:

قد ينوب عن المصدر اسم مصدر[9] نحو: أعطى عطاء، وتكلم كلاما وقد ذكر الشارح هذا عند بيانه قول أمير المؤمنين X: (أَيُّهَا النَّاسُ شَقَائِقُ أَعْنَاقٍ فِي حَنَاسِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلاَلَتِهِ، تُلُولاً عَنْ سِبَاقِهِ، سُلُساً فِي قِيَادِهِ، أَمْراً تَشَابَهَتِ الْقُلُوبُ فِيهِ، وَتَتَابَعَتِ الْقُرُونُ عَلَيْهِ، وَكِبْراً تَضَايَقَتِ الصُّدُورُ بِهِ)[1] قال الشارح: (أمرا) منصوب بتقدير فعل، أي اعتمدوا أمرا و(كبرا)، معطوف عليه، أو ينصب (كبرا) على المصدر بان يكون اسما واقعا موقعه، كالعطاء موضع الإعطاء[2].

فهو هنا يحتمل أن يكون (كبرا) اسم مصدر وقد حذف الفعل العامل فيه أي: تكبروا كبرا ولو ذكر المصدر لقال: تكبروا تكبرا فـ(كبرا) معناه عظمة ومثله (كبرياء)[3] فهو اسم للمصدر كما تقدم، والاحتمال الاول الذي احتمله الشارح وهو كونه معطوفا على (أمرا) احتمال وجيه، إذ سياق الكلام يساعد على ذلك، ولا مانع من عطفه على مفعول به، فيأخذ حكمه، ويكون المقدر

---

[1] ظ:إعراب القران، النحاس: ٣٠٩/٣ ومشكل إعراب القران: ١٥٩/١ ومغني اللبيب: ٨٥٦/١ وهمع الهوامع: ١٠١/٢
[2] سورة النساء ٨٢
[3] سورة النساء ١٦٠
[4] سورة الحج٤٠
[5] سورة الشعراء ٢٢٧
[6] سورة طه ٣٣
[7] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ١١٣/١٤.
[8] ظ:بهج الصباغة ٧/٧
[9] ظ:أوضح المسالك: ٢١٣/٢
[1] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٤٧/١٣
[2] المصدر نفسه ١٤٨/١٣
[3] ظ:الصحاح ٢ /٨٠١

فعلا واحدا بدل فعلين فعليه التقدير: اعتمدوا أمرا وكبرا، وعلى جعله نائبا عن المصدر فالتقدير اعتمدوا أمرا وتكبروا كبرا.

ج- نيابة المرادف عن المصدر:

وقد ينوب المرادف عن المصدر كقولك: قعدت جلوسا[١]، فـ(جلوسا) نائب مناب (قعودا) لأنه متفق معه في المعنى، وقد عمل فيه الفعل الظاهر وعليه المازني وقيل بل عمل فيه فعل مقدر من لفظه، وهو رأي الجمهور، وقال ابن جني إن كان مؤكدا فبمضمر، وان كان للنوع فبالظاهر[٢] وقيل هو مفعول لأجله إذا استكمل شروطه، وقيل هو حال بتأويل مشتق[٣]، والأصوب الرأي الأول فهو أقرب إلى العقل وأسهل للمتعلم وخال من التقدير وقد عرض الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X µوَأَحَاطَ بِكُمُ الْإِحْصَاءَν[٤]، قال الشارح: µيمكن أن ينصب الإحصاء على أنه مصدر فيه اللام، والعامل فيه غير لفظه، كقوله: (يعجبه السخون)، ثم قال: (حبا)، وليس دخول اللام بمانع من ذلك، تقول: ضربته الضربة، كما تقول: ضربته ضربا. ويجوز أن ينصب بأنه مفعول به، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما أن يكون من (حاط) ثلاثيا، تقول: حاط فلان كرمه، أي جعل عليه حائطا، فكأنه جعل الإحصاء والعد كالحائط المدار عليهم، لأنهم لا يبعدون منه ولا يخرجون عنه. والثاني: أن يكون من حاط الحمار عانته يحوطها بالواو، أي جمعها، فأدخل الهمزة، كأنه جعل الإحصاء يحوطهم ويجمعهم، تقول: ضربت زيدا وأضربته: أي جعلته ذا ضرب، فلذلك كأنه جعل Xالإحصاء ذاتحويط عليهم بالاعتبار الاول، أو جعله ذا جمع لهم بالاعتبار الثاني. ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله:

والهول من تهول الهبور[١]ν[٢].

ذكر الشارح في (الإحصاء) ثلاثة أوجه من الإعراب وعلى الوجه الآتي:

أولا: أنه مصدر منصوب من غير لفظ فعله وعليه ابن ميثم وهو الأظهر عند الخوئي، وعليه محمد جواد مغنية أيضا[٣].

---

[١] ظ:المفصل ٥٥ وشرح قطر الندى ١٧٣ وأوضح المسالك: ٢١٣/٢ وشرح ابن عقيل ٥٦١/١

[٢] ظ:همع الهوامع ٩٩/٢

[٣] ظ:منحة الجليل: ٥٦١/١

[٤] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٢٤٤/٦.

[١] البيت للعجاج، وقبله:يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور) ظ:ديوان العجاج ٢٣٠ وخزانة الأدب ١١٠/٣

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٤٤/٦و٢٤٥.

[٣] ظ:مصباح السالكين ٢٣٤/٢ ومنهاج البراعة/ الخوئي ٣٥١/٥ وفي ظلال نهج البلاغة ٣٨٢/١

ثانيا: انه مفعول به وعليه الراوندي، والسرخسي، والشوشتري[١].

ثالثا: انه مفعول له وعليه محمد أبو الفضل إبراهيم[٢] وما يقصده الشارح بقوله: (ودخول اللام...) هو دخول (أل).

رابعا: انه تمييز واحتمله ابن ميثم[٣] ورده الشوشتري بأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكره[٤].

الخامس: رواه محمد عبده والشيرازي: (وأحاطكم بالإحصاء) فلم يحتاجوا إلى هذه الوجوه[٥]، وقطع الشوشتري بخطأ هذه الرواية[٦]، لأن المثبت بخط الشريف الرضي في نسخة ابن ميثم وكذلك نسخة ابن أبي الحديد: (وأحاط بكم الإحصاء) ويلاحظ الآتي:

أولا: الإحاطة والإحصاء مترادفان لأن الإحاطة تستدعي الإحصاء، فعمل (أحاط) في (الإحصاء) وهو في معناه من غير لفظه والشارح يذهب هذا المذهب كما اتضح من كلامه، واستشهاده بأجزاء من بيت الشعر:

يُعْجبُه السَّخونُ والبرودُ والتَّمْرُ حُبًّا ماله مَزيدُ

فقد استشهد به ابن جني: وقال: إن حبا انتصب بـ(يعجبه) لأنه مرادفه[٧]. أما كون (الإحصاء) بالألف واللام فهو جائز سواء أكانت أل العهدية أم الجنسية وبها يختص المصدر[٨]، وقال ابن مالك: وقد ينوبُ عنهُ ما عليهِ دلْ كجدَّ كلَّ الجدِّ وافرحِ الجذَلْ[١]

فنصب (الجذل) وهو مرادف لمصدر الفعل الظاهر، وهو أيضا بالألف واللام.

ثانيا: يجوز أن يكون (الإحصاء) مفعولا به على الوجهين اللذين ذكرهما الشارح وعليه بعض الشراح كما تقدم.

ثالثا: كونه مفعولا له رأي لم يتابع الشارح فيه إلا محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتابه[٢] وربما يكون على رأي من يذهب إلى انه إذا توافرت شروط المفعول له في المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور كان مفعولا له[٣].

واستدل الشارح له بكثرة كون المفعول له بالألف واللام، واستشهد له بشاهد أيضا وليس هو

---

[١] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٣٢٣/١ وأعلام نهج البلاغة: ٨٣/١ وبهج الصباغة ٣٢٩/١١
[٢] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٥١/١
[٣] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٢٣٤/٢.
[٤] ظ:بهج الصباغة ٤٢٩/١١
[٥] ظ:نهج البلاغة / محمد عبده ١٤٤/١ وتوضيح نهج البلاغة ٣١٣/١
[٦] ظ:بهج الصباغة ٤٢٩/١١
[٧] ظ:اللمع في العربية ٥٠؛ تاج العروس: ١٧٦/٣٥ .
[٨] ظ:الكتاب ٣٥/١
[١] شرح ابن عقيل ٥٦٠/١
[٢] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٥١/١.
[٣] ظ:منحة الجليل ٥٦١/١.

بالرأي القوي إذ ليس المعنى بمستوى ما عليه الوجهان السابقان.

رابعا: كونه تمييزا مردود لأنه معرفة، ورواية محمد عبده مرجوحة بالنقل الصحيح الذي ذكره الشوشتري.

إذن فالراجح هو القول الاول الذي قدمه الشارح أي كونه مصدرا، وليس كونه مفعولا به بضعيف ويعضده كون (المعاش) و(الجزاء) في الفقرتين قبل وبعد مفعولين، وأما باقي الوجوه فضعيفة كما تقدم.

ومن المصدر المنصوب والعامل فيه من غير لفظه على رأي الشارح وان لم يصرح به.

قول أمير المؤمنين X: μ وَانْشُرْ عَلَيْنَا رَحْمَتَكَ بِالسَّحَابِ الْمُنْبَعِقِ، وَالرَّبِيعِ الْمُغْدِقِ، وَالنَّبَاتِ الْمُونِقِ، سَحّاً وَابِلاً تُحْيِي بِهِ مَا قَدْ مَاتَ...ν[1] فقال: μ وانتصب(سحا) على المصدر ν [2].

واختلف شراح النهج في إعراب (سحا) على وجوه:

الاول: انه انتصب على الحال وعامله (انشر) وهو قول ابن ميثم واحتمله الخوئي والشوشتري أيضا[3]، أي هو مصدر في تأويل حال.

الثاني: انه انتصب على التمييز وهو رأي السرخسي وعامله (المنبعق) و(المغدق)[4].

الثالث: انه مصدر والعامل فيه من غير لفظه وهو قوله (انشر) أو ما في معنى الفعل وهو (المنبعق) وهو قول الراوندي، والكيدري[5].

الرابع: انه نائب عن المصدر، والتقدير: انشر نشرا سحا، فنابت الصفة مناب الموصوف وهو قول الشوشتري[1].

الخامس: انه منصوب على انه مصدر ناب عن فعله، وهو قول الخوئي ومحمد جواد مغنيه[2]، ولعله يتحد مع رأي الراوندي المتقدم فعلى رأي الجمهور بان المصدر المنصوب بفعل من غير لفظه يقدر له عامل يناسبه والفعل قبله دليل عليه[3].

أما الشارح فذهب إلى انه مصدر ولم يدخل في التفاصيل وكذلك فعل محمد أبو الفضل إبراهيم[4]، والحقيقة أن (سحا) ليس مرادفا لـ(نشرا) لينتصب به، وتقدير الشوشتري انه: انشر

---

[1] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٢٦٢/٧ ؛ وفي مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري ٢٠٠/٦ هكذا (سحابا وابلا).
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٦٦/٧
[3] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ١٠٦/٣ ومنهاج البراعة/ الخوئي ٧٦/٨ وبهج الصباغة ٩٢/١٤
[4] ظ:أعلام نهج البلاغة ١١٦
[5] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ١٩/٢ وحدائق الحقائق ٥٥٥/١
[1] ظ:بهج الصباغة ٩٢/١٤.
[2] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ٧٦/٨ وفي ظلال نهج البلاغة ١٩٥/٢
[3] ظ:منحة الجليل ٥٦١/١
[4] ظ:نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١/٢٦٩

نشرا سحا فيه أولا انه قدر مصدرا محذوفا ثم انه يحتاج إلى تقدير آخر وهو جعل (سحا) في تقدير مشتق لأن الوصف بالمصدر عدول عن أصل. وجعله تمييزا ضعيف أيضا فالأرجح كونه حالا في تأويل مشتق كما هو رأي سيبويه والجمهور[١].

ومن نيابة ما يقارب المصدر في المعنى عنه مما عرض له الشارح قول أمير المؤمنين X: فَإِنْ أَبَتْ نَفْسُكَ أَنْ تَقْبَلَ دُونَ أَنْ تَعْلَمَ كَمَا عَلِمُوا فَلْيَكُنْ طَلَبُكَ ذلِكَ بَتَفَهُّمٍ وَتَعَلُّمٍ، لاَ بِتَوَرُّطِ الشُّبُهَاتِ، وَعُلَقِ الْخُصُومَاتِ[٢] قال الشارح: هذا الموضع فيه نظر، لانا قد قلنا: إنهم لم يعلموا التفاصيل الدقيقة، فكيف يجعلهم عالمين بها؟ ويقول:(أن تعلم كما علموا) وينبغي أن يقال: إن الكاف وما عملت فيه في موضع نصب، لأنه صفة مصدر محذوف، وتقديره فإن أبت نفسك أن تقبل ذلك علما كما علموا دون أن تعلم التفاصيل الدقيقة، وجاز انتصاب(علما) والعامل فيه(تقبل) لان القبول من جنس العلم، لان القبول اعتقاد والعلم اعتقاد، وليس لقائل أن يقول: فإذن يكون قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، لان الفصل بينهما قد جاء كثيرا، قال الشاعر:

جزى اللهُ كفاً ملئها من سعادةٍ سرتْ في هلاكِ المال والمالُ نائمُ[٣]

ويجوز أن يقال: كما علموا الآن بعد موتهم، فإنهم بعد الموت يكونون عالمين بجميع ما يشتبه علمه على الناس في الحياة الدنيا، لان المعارف ضرورية بعد الموت، والنفوس باقية على قول كثير من المسلمين وغيرهم. واعلم أن الذي يدعو إلى تكلف هذه التأويلات أن ظاهر الكلام كونه يأمر بتقليد النبي 7والأخذ بما في القرآن وترك النظر العقلي، هذا هو ظاهر الكلام[٤].

فالشارح يتأول كل ذلك ليوافق الكلام مذهبه في النظر العقلي فقد جعل (كما علموا) صفة لمصدر محذوف تقديره (علما) ثم وجد (علما) ليس من لفظ عامله ولا مرادفا له فعامله (تقبل) فقال إن (القبول) و(العلم) كلاهما اعتقاد فهما من جنس واحد فلذا جاز أن يعمل فيه، ثم رأى انه قد فصل بين الصفة والموصوف فهو قد جعل (دون أن تعلم) فاصلا بين (علما) المحذوف وصفته وهي (كما علموا) فجاء بشاهد على جواز أن يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو قول الشاعر: جزى اللهُ كفا ملئها من سعادةٍ سعتْ في هلاكِ المال والمالُ نائمُ

والشارح يقصد أن (كفا) موصوف بجملة (سعت في هلاك المال) وجاء (ملئها من سعادة) فاصل بين الصفة والموصوف، وفي كل هذا تكلفات فان المعنى فان أبت نفسك أن تقبل الأخذ بما تعرف والإمساك بما لم تكلف دون أن تعلم سبب ذلك كما علم آباؤك فإنهم اخذوا بما عرفوا وامسكوا عما لم يعرفوا فليكن طلبك ذلك بتفهم وتعلم... فان الإمام X لم يتعرض إلى علم آباء

---

[١] ظ:شرح ابن عقيل ٦٣٢/١
[٢] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٧٠/١٦
[٣] لم اعثر على قائله ولم أجد أحدا من النحويين استشهد به على ذلك
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح:٧٢/١٦.

الحسن X وهل هو علم بالتفاصيل أم بالإجمال وإنما اقتصر على أنهم اخذوا بما يعرفون وتركوا مالم يكلفوا به، ثم انه لم ينهه عن النظر العقلي بل اشترط عليه شروطا في ذلك، وأما آباؤه فرسول الله 7 لا يحتاج إلى ذلك لأنه لاينطق عن الهوى وأما حمزة وجعفر وعبيدة فقد أخذوا الدين من منبعه من رسول الله فلا معضلة إلا ورسول الله 7 لها، فتاويلات الشارح بناء على مذهبه في الكلام والنظر العقلي ويريد أن يفرض ذلك على الجيل الاول من أهل البيت وهم في غنى عنه لأن منهم من علمه من الله علما لدُنيّا، ومنهم من استشهد في عهد الرسول وهو يأخذ الدين من منبعه ولا يتكلف ما ليس من الدين في شيء.

د- نيابة النوع عن المصدر:

ينوب عن المصدر ما يكون ضربا من فعله الذي اخذ منه[١] أي: كان نوعا من جنس فعله، نحو رجع القهقرى، وقعد القرفصاء، فالقهقرى نوع من الرجوع، والقرفصاء نوع من القعود وهو يشتمل عليها[٢] وقيل: هو صفة لمصدر محذوف أي: قعد القعدة القرفصاء[٣] وعلى هذين الرأيين فالعامل هو الفعل نفسه وقيل العامل فيه فعل محذوف دل عليه (قعد) تقديره تقرفص وفيه تعسف[٤]. وقد أشار الشارح إلى مثل هذا عند شرحه قول أمير المؤمنينX μ فَشَرِبَ نَهَلاν[٥] فقال: μ يجوز أن يكون أراد بقوله: (نهلا) المصدر من نهل ينهل نهلا، أي شرب حتى روى، ويجوز أن يريد بالنهل الشرب الأول خاصة، ويريد أنه اكتفى بما شربه أولا، فلم يحتج إلى العللν[١]، وهذان الوجهان اللذان ذكرهما الشارح يدلان أن النهل نوع من الشرب فسواء أكان النهل الشرب حتى الارتواء، أم كان هو الشرب الاول فهو نوع من الشرب، وقد قام مقام المصدر على رأي سيبويه المتقدم وما ذكره الشارح هو ما اثبته أصحاب المعجمات فالخليل ذكر أن: نهلت الإبل أي شربت في أول الورود وهو ما ذكره ابن منظور أيضا[٢]، وقيل رويت[٣].

وكذلك اختلف شراح النهج بين هذين الرأيين فالغالبية على أن المعنى الشرب في أول الورد وعليه ابن ميثم والمجلسي والشيرازي[٤] وذهب محمد أبو الفضل إبراهيم إلى أن المعنى: شرب حتى ارتوى[٥]؛ ولم يثبت رأيه الإعرابي إلا محمد جواد مغنية إذ قال: (نهلا) مفعول مطلق مبين

---

[١] ظ:الكتاب ٣٥/١؛ اللمع في العربية٤٩ والمفصل ٥٩.
[٢] ظ:أسرار العربية:١٦٥ وأوضح المسالك: ٢١٣/٢ وهمع الهوامع ١٠١/٢
[٣] ظ:أسرار العربية:١٦٥ واللباب ٢٦٤/١
[٤] ظ:اللباب ٢٦٥/١
[٥] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٣٦٤/٦
[١] المصدر نفسه ٣٦٤/٦
[٢] ظ:العين ٥١/٤ ولسان العرب ٦٨٠/١١
[٣] ظ:الأفعال ٢٣٧/٣؛ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر: ٩٥٩/٢
[٤] ظ:مصباح السالكين ٢٠٨/١ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٤٢/١ وتوضيح نهج البلاغة ١٤/٢.
[٥] ظ:نهج البلاغة /محمد أبو الفضل إبراهيم ١٧٣/١

للنوع[1]، وهو أيضا لم يبين انه نائب عن المصدر لأنه نوع من الشرب وكذلك الشارح قال انه مصدر ولم يبين التفاصيل.

المطلب الثالث: المفعول لأجله

قال سيبويه: μهذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمرν[2] وقال الزمخشري μهو علة الإقدام على الفعل وهو جواب(لمه) ν[3]، وقال ابن هشام μهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلاν[4].وفيه شروط هي أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنا له في الوقت[5]وأن يكون علة للفعل وأن يكون المصدر قلبيا ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وله[6]. وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل المفعول لأجله منها:

١: اشتراط أن يكون معللا:

واشترط النحاة أن يكون المفعول به عذرا وعلة للفعل[7] قال سيبويه: μهو عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبلهν[8] وهو الغرض الحامل على الفعل[9] وقد عرض الشارح لذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X:فَأَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَاهُ عَنْهُ ـ مُوَافَاةً لِسَابِقِ عِلْمِهِν[1] فقال: μ قوله:(موافاة لسابق علمه) لا يجوز أن ينتصب لأنه مفعول له، وذلك لان المفعول له يكون عذرا وعلة للفعل، ولا يجوز أن يكون إقدام آدم على الشجرة لأجل الموافاة للعلم الالهى السابق، ولا يستمر ذلك على مذاهبنا، بل يجب أن ينتصب(موافاة) على المصدرية المحضة، كأنه قال: فوافى بالمعصية موافاة، وطابق بها(سابق العلم) مطابقةν[2] وكلام أمير المؤمنينX هذا يتعلق بآدم وأن الله تعالى نهاه عن الأكل من الشجرة ثم ذكر إقدامه على الأكل منها فقال: μموافاة لسابق علمهν أي سابق علم الله تعالى فالشارح يقول كيف تكون موافاة سابق علم الله عذرا لإقدام آدم على المعصية فالله تعالى عادل ولا يمكن أن يكون سابق علمه علة وعذرا لذنب آدم، ولذلك فسرها السرخسي والراوندي بالقول: أي إثباتا بسابق علمه[3]، وفسرها

---

[1] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٤٣٠/١
[2] الكتاب: ٣٦٧/١
[3]المفصل ٨٧
[4] شرح قطر الندى ٢٦٦
[5] ظ:المفصل ٨٧
[6] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٥
[7] ظ:الكتاب ١/ ٣٦٧؛ الأصول في النحو ١/ ٢٠٦؛ اللمع في العربية٦٨ ؛ المفصل: ٨٧؛ أسرار العربية: ١٧٣؛ شرح شذور الذهب ٢٧٨و همع الهوامع ١٣٠/٢
[8] الكتاب ١/ ٣٦٧
[9] ظ:للباب ١/ ٢٧٧
[1] شرح نهج البلاغة/الشارح٣/٧
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٤/٧و٥
[3] ظ:أعلام نهج البلاغة ٩٨ ومنهاج البراعة/ الراوندي ٤١٣/١.

الكيدري والشيرازي بموافقة سابق علمه[1]، ونقل المجلسي رأي الشارح مكتفيا به[2]، وقال الخوئي بقول الشارح انه منصوب على المصدر بحذف العامل، ومنع أن يكون مفعولا له[3] ومثله قول محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية[4] ولكن الشوشتري بعد أن قدم القول بنصبه على المفعول المطلق كسابقه ولاحقيه قال: ويمكن أن يكون مفعولا له من باب ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[5] لسابق علمه بجعله في الأرض خليفة[6]، ولكن هذه اللام تسمى لام العاقبه[7] وبها يكون ما بعدها معلولا لا علة ليكون مفعولا له، ثم انه ليس في كلام أمير المؤمنين Xمثل هذه اللام ليبني عليها الشوشتري رأيه، والصحيح ما ذهب إليه الشارح وتضافر عليه شراح النهج قبله وبعده فـ(موافاة) منصوب لأنه مصدر وعامله محذوف وتقديره: فوافى موافاة.

ومن ذكره لهذا الشرط أيضا: قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين μXوَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَغَذِرَ الاِقْتِلَالَ، وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ ـ طُولَ أَمَلٍ وَاسْتِبْعَادَ أَجَلٍ ـ كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَزْعَجَهُ عَنْ وَطَنِهِ ν[8] قال: μوطول الأمل منصوب على أنه مفعول له. فإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل، بل طول الأمل علة الأمن؟ قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن: يجوز أن يكون الأمن علة طول الأمل، ألا ترى أن الإنسان قد يأمن المصائب فيطول أمله في البقاء ووجوه المكاسب، لأجل ما عنده من الأمن. ويجوز أن ينصب(طول الأمل) على البدل من المفعول المنصوب بـ(رأيت). وهو(من)، ويكون التقدير: قد رأيت طول أمل من كان. وهذا بدل الاشتمال، وقد حذف منه الضمير العائد كما حذف من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[1]ν[2]

وقد اختلف شراح النهج في إعراب (طول أمل) على وجوه:

الأول: أنه بدل من قوله (من) مفعول (رأيت) وهو قول الراوندي واحتمله الشارح، ونقله ابن ميثم، ونقله الخوئي عن الشارح وقال لا بأس به[3] ويرى الشارح انه بدل اشتمال واستشهد بالآية

---

[1] ظ:حدائق الحقائق ٤٦٨/١؛ توضيح نهج البلاغة ٧٩/٢
[2] ظ:البحار ٥٤/ ١٥٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١/ ٢٩٧
[3] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ٣٣/٧
[4] ظ:نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ١/ ٢٠١؛ في ظلال نهج البلاغة ٢/ ٣٨
[5] سورة القصص ٨
[6] ظ:بهج الصباغة ٥٩٥/١
[7] ظ:فتح القدير ٤/ ٢٢٨
[8] شرح نهج البلاغة /الشارح ٢٧٠/٨
[1] سورة البروج ٤ و٥
[2] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٧٠/٨
[3] ظ:منهاج البراعة، الراوندي:٥٢/٢؛ مصباح السالكين(الكبير) ١٥٢/٣؛ منهاج البراعة /الخوئي ٢٩٧/٨

المتقدمة، واعترض الكيدري على ذلك وقال هذا بعيد جدا لأن (طول أمل) ليس (من كان قبله) ولا بعضه، ولو كان بدل اشتمال، لكان فيه ضميرا وما سد مسده[١]. ورده الشوشتري أيضا[٢].

الثاني: وهو قول الكيدري أنه منصوب على نزع الخافض أي لطول أمل فلما نزع الخافض وصل إليه الفعل الذي هو (جمع) وما بعده أي (وحذر، وأمن)[٣]

الثالث: أن يكون مصدرا سد مسد الحال وهو من احتمالات ابن ميثم[٤]

الرابع: أن يكون ظرفا والعامل (أمن) واحتمله ابن ميثم أيضا[٥].

الخامس: أن تكون الرواية (بطول أمل) فتسقط كل هذه التأويلات، وقد نقلها ابن ميثم والخوئي[٦].

السادس: أن يكون مفعولا له أي لأجل طول الأمل وقد تقدم كيف استدل له الشارح وعلى هذا معظم الشراح فهو احتمال ابن ميثم والخوئي الأول[٧]، وهو قول محمد عبده والشوشتري[٨]، واعترض عليه الكيدري وقال: إن من شرط المفعول له أن يكون فعلا لفاعل المعلل، وليس (طول) كذلك، ولو قال مقام (طول أمل) إطالة لكان كذلك لا محاله[١] المفهوم من كلامه انه يقول إن (أمن) و(طول) غير مشتركين في الفاعل، وليس كذلك، فالذي أمن العواقب، هو من طال أمله، وربما يقصد أن (طول) ليس بمصدر و(إطالة) مصدر (أطال) والحق أن (طول) هو مصدر (طال)ويلاحظ الآتي:

أولا: استدلال الشارح بأن (الأمن) علة لـ(طول الأمل) لا داعي له فالمعروف أن من شروط المفعول له أن يكون علة وعذرا للفعل[٢] لا أن يكون الفعل علة وعذرا للمفعول له كما ذكر الشارح فقوله: μفيطول أمله في البقاء ووجوه المكاسب، لأجل ما عنده من الأمنν قد جعل الأمن مفعولا لأجله؛ وهو فعل متقدم و(طول أمل) منصوب به، و(طول الأمل) هو المفعول لأجله.

ثانيا: قول الشارح أن (طول أمل) مفعول له هو أرجح الآراء وعليه جل الشراح لتوافر شروط المفعول له فيه فهو مصدر وعلة لوقوع الفعل ومتحد معه في الوقت والفاعل، وهو أيضا من

---

[١]ظ:حدائق الحقائق ٥٩٨/١
[٢]ظ:بهج الصباغة ٢١٠/١١
[٣]ظ:حدائق الحقائق ١/ ٥٩٨
[٤]ظ:مصباح السالكين (الكبير) ١٥٢/٣
[٥]ظ:المصدر نفسه والصفحة نفسها
[٦]ظ:المصدر نفسه و الصفحة نفسها ؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢٩٧/٨
[٧]ظ:مصباح السالكين (الكبير) ١٥٢/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط) ٢٠٩ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٨/ ٢٩٧
[٨]ظ:نهج البلاغة /محمد عبده ٢٦٨/١ ؛ بهج الصباغة ٢١٠/١١
[١]ظ:حدائق الحقائق ٥٩٨/١
[٢]ظ:الكتاب ١/ ٣٦٧؛ الأصول في النحو ١/ ٢٠٦؛ اللمع في العربية٦٨؛ المفصل: ٨٧؛ أسرار العربية:١٧٣؛ شرح شذور الذهب ٢٧٨ ؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٠

أفعال النفس الباطنه[1].

ومثلـه: قـول أميـر المـؤمنين X: μوَعَـنْ ذلِـكَ مَـا حَـرَسَ اللهُ عِبَـادَهُ الْمُـؤْمِنِينَ بِـالصَّـلَوَاتِ وَالزَّكَـوَاتِ، وَمُجَاهَـدَةِ الصِّـيَـامِ فِـي الأَيَّـامِ الْمَفْرُوضَـاتِ، تَسْـكِيناً لأَطْـرَافِهِمْ، وَتَخْشِـيعاً لأَبْصَـارِهِمْ، وَتَـذْلِيلاً لِنُفُوسِـهِمْ، وَتَخْفِيضاً لِقُلُـوبِهِمْ، وَإِذْهَابـاً لِلْخُيَلاَءِ عَنْهُمْν[2]، قـال الشـارح: μ فجعل التسكين والتخشيع عذرا وعلة للحراسة، ونصب اللفظات على أنها مفعول لهν[3].

وشراح النهج متفقون على هذا فهذه المصـادر الخمسـة: تسكينا وتخشيعا، وتذليلا، وتخفيضـا، وإذهابا منصوبة لأنها علة لـ(حرس)فانتصبت على المفعول له[4]، واحتمل محمد جواد مغنيه أن يكون العامل فيها (مجاهدة) وهو مصدر[5]، والأول أرجح لأن فاعلها واحد وهو الله، وأما فاعل (مجاهدة الصيام) فالعباد.

٢: اشتراط اتحاده مع فعله في الفاعل

قال ابن مالك: وهو بما يعمـــلُ فيهِمِثْلُ وقتاً وفاعلاً وإن شرطٌ فُقِدْ

فاجررْهُ بالحرفَ وليس يمتنعْ معَ الشروطِ:كَلِزهدٍ ذا قنِعْ[6]

فهو يشترط في المفعول لأجله المنصـوب أن يكـون متحـدا مـع فعلـه فـي الوقـت والفاعل وهذا شرط المتـأخرين مـن النحـويين[1]، ولـم يشـترطه سـيبويه[2]، وذهـب الرضـي الاسـترابـاذي إلـى جواز عدم اتحاد هما في الفاعل[3] .

قـال الشـارح μوفـي كتـب غريـب الحـديث فـي تتمـة كـلام عمـر: فأيمـا رجـل بـايع رجـلا بغيـر مشورة من الناس فلا يؤمر واحد منهما تغرة أن يقتلا قالوا: غرر تغريرا وتغرة، كمـا قـالوا: حلـل تحليلا وتحلة، وعلل تعليلا وتعلة وانتصب (تغرة) هاهنا لأنه مفعول له، ومعنى الكلام أنه إذا بايع واحـد لآخـر بغتـة عـن غيـر شـورى، فـلا يـؤمر واحـد منهمـا، لأنهمـا قـد غـررا بأنفسـهما تغـرة وعرضاهما لان تقتلاν.[4] وقد اختلف العلماء فـي (تغرة) فـي معناهـا وإعرابهـا هنـا فقـال الخليـل: μأي لا يغرن نفسهν[5]. وقال ابن الأثير: μ وفي الكلام مضاف محذوف تقديره: خوف تغرة أن

---

[1]ظ:المفصل: ٣٦٧؛ أوضح المسالك: ٢٢٥/٢؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٧٤؛ همع الهوامع ١٣٠/٢

[2]شرح نهج البلاغة /الشارح ١٣/ ١٦٣.

[3] المصدر نفسه: ١٦٤/١٣

[4] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢٥٥/٢؛ مصباح السالكين(الكبير) ٢٨٥/٤ ومنهاج البراعة /الخوئي ٣٥٧/١١؛ نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ١٠٣/٢ وفي ظلال نهج البلاغة ١٣٤/٣

[5]ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣ / ١٣٤

[6] شرح ابن عقيل ٥٧٣/١.

[1] ظ: المفصل: ٨٧؛ أوضح المسالك: ٢٢٥/٢؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٧٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٠.

[2] ظ:الكتاب ١/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠

[3] ظ:شرح الرضي علىالكافية ٥١/١

[4] شرح نهج البلاغة / الشارح ٤٠/٢

[5]العين ٣٤٦/٤

يقتلا: أي خوف وقوعهما في القتل، فحذف المضاف الذي هو الخوف، وأقام المضاف إليه الذي هو (تغرة) مقامه، وانتصب على انه مفعول له، ويجوز أن يكون قوله (أن يقتلا) بدلا من (تغرة) ويكون المضاف محذوفا كالأول. ومن أضاف (تغرة) إلى (أن يقتلا) فمعناه خوف تغرته قتلهماν[1]، وهذا الكلام يقول ابن منظور: هو من كلام الأزهري إذ يقول: لم يؤمر واحد منهما تغرة بمكر المؤمر منهما لئلا يقتلا أو أحدهما ونصب تغرة لأنه مفعول له وإن شئت مفعول من أجله وقوله أن يقتلا أي حذار أن يقتلا وكراهة أن يقتلا[2]، ونقل ابن سلام قول شعبه لسعد: ما تغرة أن يقتلا؟ قال عقوبتهما أن لا يؤمر واحد منهما، قال أبو عبيد ولكن التغرة في الكلام ليست بالعقوبة وإنما التغرير، وإنما أراد عمر أن في بيعتهما تغريرا بأنفسهما للقتل وتعرضا لذلك فنهاهما عنه لهذا[3]. وقال ابن الجوزي: μ أي حذار أن يقتلا وأراد أن في بيعتهما تغريرا بأنفسهما للقتلν[4]. وقال العاملي:μ مخافة أن يقتلا بهذا الأمر الذي أصدره في هذه الخطبةν[5]، ومثله قول الكوراني أيضا[6]، لأنه قال قبلها: فمن دعي إلى مثلها فاقتلوه ويقصد بيعة أبي بكر وقال الورداني:μ بحيث يوجب على صاحبه القتل تقديرا لخطورته وجسامتهν[1] ويقصد مبايعة رجل لرجل الذي قاله عمر؛ والمهم أن الآراء كانت هكذا:

أولا: أن (تغرة) مفعول له وهو ما ذهب إليه الشارح وقبله الأزهري وهذا يقتضي على تفسيره أنهما غير متحدين في الفاعل لأن فاعل (يؤمر)محذوف قام مقامه المفعول به وهو (واحد)، والفاعل المحذوف هو الأمة، و(تغرة) فاعله الاثنان اللذان بايع أحدهما الآخر، وقد اشترط المتأخرون اتحادهما في الفاعل[2]، ولم يشترطه سيبويه[3].

ثانيا: قول ابن الأثير أن المضاف محذوف وأقيم المضاف إليه مقامه يقتضي أن يكون المضاف والذي قدره بـ(خوف) هو المفعول له الحقيقي فلما حذف قام المضاف إليه وهو (تغرة) مقامه فصار هو المفعول له. ويكاد الكلام يكون مشكلا وغير مفهوم لذلك ذكره أصحاب غريب الحديث ولا أكاد أصل إلى فهم في كل ما ذكره العلماء من تأويلات، لأنها أما أن تضع مكان الكلمة غيرها ثم لا يستقيم حتى التقدير، أو تلجأ إلى تقديرات كثيرة ليس عليها دليل.

٣ـ دخول الألف واللام على المفعول لأجله:

---

[1] النهاية:٣/ ٣٥٦
[2] ظ:تهذيب اللغة ١٧/٨ لسان العرب ١١/٥
[3] ظ:غريب الحديث /ابن سلام ٣/ ٣٥٥
[4] غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)١٥١/٢.
[5] الانتصار (أهم مناظرات الشيعة في شبكات الانترنت)، العاملي:٣/ ١٦٩
[6] ظ: تدوين القرآن، علي الكوراني العاملي: ١٠٩
[1] السيف والسياسة في الإسلام: صالح الورداني: ٦٨
[2] ظ:أوضح المسالك: ٢٢٥/٢ و ٢٢٦؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٧٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٠ و ما بعدها
[3] ظ:الكتاب ١/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠

تدخل الألف واللام على المفعول له فيكثر جره باللام ويقل نصبه، ومن نصبه قول الشاعر:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاء وإن توالتْ زمرُ الأعداءِ[1]

وقد ذكر سيبويه بعض الشواهد وفيها جاء المفعول لـه معرفه فهو يجوز أن يأتي معرفه كما يأتي نكرة[2]، وكذلك فعل الزمخشري[3] واشترط الجرمي وتبعه المبرد والرياشي أن يكون نكرة لأنه كالحال والتمييز، وقالوا إن أل هنا زائدة، وإن ورد مضافا فإضافته لفظية، وكل هذا خلاف الأصل[4]؛ وقد ذكر الشارح دخول الألف واللام على المفعول له عند شرحه قول أمير المؤمنين X μوَأَحَاطَ بِكُمُ الْإِحْصَاءَν[5]، قال الشارح بعد أن احتمل أن يكون (الإحصاء) مصدرا ثم احتمل أن يكون مفعولا به قال:μ ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله: والهول من تهول الهبورν[6] وقد مرت هذه المسألة عند بحث المفعول المطلق وعُرضت هناك آراء شراح النهج ويلاحظ هنا أمور:

أولا: قوله هذا يبين أنه على رأي سيبويه والجمهور بجواز أن يكون المفعول له معرفة[1].

ثانيا: الشاهد الذي استشهد به الشارح هو من شواهد سيبويه وهو قول العجاج:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُور مَخافةً وزَعَلَ المَحْبور والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّل الهبور[2]

واستشهد به على جواز اتصال المفعول لـه بـ(أل) أيضا الزمخشري وأبو البركات الأنباري والعكبري[3].

ثالثا: اضطر الشارح بعد أن احتمل أن يكون (الإحصاء) مفعولا لـه أن يقدر فاعلا محذوفا فقال: أي أحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء وبهذا التقدير يضعف هذا الاحتمال لذا لم يذكره من شراح النهج إلا محمد أبو الفضل إبراهيم[4] محقق كتابه وليس في الكلام دليل عليه.

٤ـ جره باللام:

يجوز جر المفعول له باللام وإن اجتمعت فيه شروطه، ويجب إن فقد واحدا من هذه الشروط،

---

[1] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٨ وشرح ابن عقيل ٥٧٥/١؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٤
[2] ظ:الكتاب ١/ ٣٦٨ و ٣٦٩؛ الأصول في النحو ١/ ٢٠٨
[3] ظ:المفصل: ٨٧
[4] ظ:همع الهوامع ٢/ ١٣٥ و ١٣٢
[5] شرح نهج البلاغة / الشارح ٦/ ٢٤٤
[6] المصدر نفسه: ٦/ ٢٤٥
[1] ظ:الكتاب ١/ ٢٦٨ و ٢٦٩و همع الهوامع ٢/ ١٣٢
[2] يصف ثورا، وعاقر:الرملة التي لا تنبت، وجمهور: عظيمة، وزعل: نشاط، والهبور: ما تطامن من الأرض. ظ: ديوان العجاج ٢٣٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٩.
[3] ظ:المفصل: ٨٧؛ أسرار العربية: ١٧٤؛ اللباب ١/ ٢٧٧
[4] ظ:نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ١/ ١٥١

أن يجر بها أو بـ(من) أو(الياء) أو(في)[1] ومن ذلك قول الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X وَأَوْطَأُوكُمْ لإِثْخَانَ الجِرَاحَةِ، طَعْناً فِي عُيُونِكُم، وَحَزّاً فِي حُلُوقِكُمْ، وَدَقّاً لِمَنَاخِرِكُمْ ν[2] قال:μ فأما من روى(وأوطئوكم لإثخان الجراحة) باللام فانه يجعل (طعنا) منصوبا على انه مفعول به، أي أوطئوكم طعنا وحزا، كقولك أوطاته نارا، واوطأته عشوة، ويكون (لإثخان الجراحة) مفعولا له، أي أوطئوكم الطعن ليثخنوا جراحكم ν[3] وقد تقدم بحث هذه المسألة في مبحث المفعول به وعُرضت هناك آراء شراح النهج فيها وقد أعرب الشارح (إثخان) من دون اللام مفعولا ثانيا لـ(أوطئوكم) لأن هذا المصدر ليس علة للإيطاء فيكون مفعولا له من دون اللام، أما مع وجود اللام فيكون (لإثخان) في محل نصب مفعولا له وذكر هذه الرواية أيضا الراوندي، وابن ميثم، والخوئي[4].

٥ـ حذف عامله:

الذي عليه سيبويه والجمهور أن المفعول له منصوب نصب المفعول به المصاحب في الأصل لحرف الجر فعندما يحذف حرف الجر يصل إليه العامل فينصبه، فالمفعول له يصاحب اللام، ويجوز حذفها عند توافر الشروط التي ذكرها النحاة فينتصب نصب المفعول المذكور[1] قال سيبويه:μلمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل فى دأبَ بِكارِ ما قبله حين طَرح ν[2] ونصبه الكوفيون على المصدرية ثم لم يترجموه في كتبهم ونصبه الزجاج بإضمار فعل من لفظه[3]، وقد ذكر الشارح المفعول له وعامله محذوف عند شرحه قول أمير المؤمنين X μأَكُلَّ ذلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟ ν[4] فقال:μ من رواه: (أكل ذلك) بالنصب فمفعول فعل مقدر، أي تفعل كل ذلك، منصوب لأنه مفعول له ومن رواه (أكل ذلك) بالرفع أجاز في (كراهية) الرفع والنصب، أما الرفع فإنه يجعل (كل) مبتدأ، وكراهية خبره، وأما النصب فيجعلها مفعولا له كما قلنا في الرواية الأولى، ويجعل خبر المبتدأ محذوفا، وتقديره: أكل هذا مفعول! أو تفعله كراهية للموت! ν[5]. وقد تقدم بحث هذه المسألة في المبتدأ والخبر، وطرحت هناك آراء شراح النهج، ويلاحظ هنا أنه جعل عامل المفعول له محذوفا في الروايتين ففي رواية النصب، حذف عامل المفعول به وهو نفسه

---

[1] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٨؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٧٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٣و ١٣٤
[2] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٤١/١٣
[3] المصدر نفسه: ١٣/ ١٤٣
[4] ظ:منهاج البراعة، الراوندي: ٢/ ٢٤٠؛ مصباح السالكين(الكبير) ٢٥٤/٤؛ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٤/١١.
[1] ظ:الكتاب٣٦٩/١؛ اللمع: ٥٨؛ أسرار العربية:١٧٣؛ اللباب ١/ ٢٧٧؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٣
[2] الكتاب ١/ ٣٦٩؛ الأصول ١/ ٢٠٦
[3] ظ:همع الهوامع ٢/ ١٣٣
[4] شرح نهج البلاغة / الشارح ٦/ ٢٤٤
[5] المصدر نفسه: ٦/ ٢٤٥

عامل المفعول لـه. وفـي روايـة رفـع (كل) جعل الخبـر محـذوفا وهـو إمـا بتقدير فعل أو وصـف ويكون هو العامل في المفعول له.

المطلب الرابع: المفعول فيه:

وهو المسمى ظرفا[١]، ويسميه الكوفيون محلا[٢]، وبعضهم يسميه صفة[٣] وهو μكل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظهν[٤] وقيل: هو μكل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى (في)ν[٥] وقيل هو μما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب لهν[٦] وقد عرض الشارح إلى مسائل الظرف في مواطن مختلفة من شرحه ومنها:

١ـ الظرف المتصرف:

من الظروف ما يتصرف فيستعمل ظرفا وغير ظرف كـ(يوم) و(مكان) فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو: (سرت يوما وجلست مكانا) ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك، ومكانك حسن، فاعلا نحو: جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك، وغير ذلك[١]. وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه فمما لا يستعمل إلا ظرفا (سحر) إذا أردته من يوم بعينه[٢]، ومن شبه ذلك وهو الذي لا يستعمل إلا ظرفا أو مجرورا بـ(من) نحو: عند[٣]. وقد ألمح الشارح إليه عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X وَالْحَكَمُ اللهُ، وَالْمَعْوَدُ إِلَيْهِ يومُ الْقِيَامَةِν[٤] فقال:μ إن الحكم هو الله، وإن الوقت الذى يعود الناس كلهم إليه هو يوم القيامة وروى:(يوم) بالنصب على أنه ظرف والعامل فيه(المعود) على أن يكون مصدراν[٥]. فالشارح على الرواية الأولى أقام الظرف مقام الفاعل فـ(المعود) اسم مفعول و(يوم) نائب فاعل لاسم المفعول وهو جائز عندما لا يكون هناك مفعول به لأن (عاد) فعل لازم. إذن فقد خرج (يوم) عن ظرفيته بهذا. وعلى الرواية الثانية يكون (يوم) ظرفا على أن يكون مصدرا ميميا ويكون الظرف متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ الذي هو (المعود).

---

[١] ظ:الكتاب ١/ ٨٤؛ المقتضب ٤/ ٣٥٢؛ اللمع: ٥٥؛ المفصل: ٨١؛ شرح قطر الندى ٢٢٩؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٧

[٢] ظ:معاني القرآن، الفراء: ١/ ٢٨؛ الزاهر: ٢/ ٣٤٩؛ أسرار العربية: ١٦٦

[٣] ظ:مكررات المدرس ٢/ ١١٣

[٤] اللمع: ٥٥ و ظ:شرح ابن عقيل: ١/ ٥٧٩

[٥] شرح قطر الندى ٢٢٩

[٦] همع الهوامع ٢/ ١٣٧

[١] ظ:الكتاب ١/ ٨٤ ـ ٨٧؛ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٨؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٩

[٢] ظ:الكتاب ١/ ٢٢٥ المقتضب ٤/ ٣٣٣ الأصول ١/١٩٠ و ١٩٢؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٩

[٣] ظ:المقتضب ٤/ ٣٣٤؛ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٩

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٢/٩.

[٥] المصدر نفسه: ٢٤٣/٩.

٢ـ العامل في الظرف:

ينصب الظرف والعامل فيه الفعل أو المصدر[١] أو الوصف قال الرضي الاستراباذي: لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل[٢]، قال ابن مالك:

فانصبْهُ بالواقعِ فيهِ مُظهرا كانَ، وإلا فانوهِ مقدّرا[٣]

وقد ذكر الشارح الظرف وناصبه اسم مصدر عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μفَإِنَّ التَّقْوَى فِي الْيَوْمِ الْحِرْزُ وَالْجُنَّةُ، وَفِي غَدِ الطَّرِيقُ إِلَى الْجَنَّةِ، مَسْلَكُهَا وَاضِحٌ، وَسَالِكُهَا رَابِحٌ، وَمُسْتَوْدَعُهَا حَافِظٌ، لَمْ تَبْرَحْ عَارِضَةً نَفْسَهَا عَلَى الْأُمَمِ الْمَاضِينَ وَالْغَابِرِينَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا غَداً، إِذَا أَعَادَ اللهُ مَا أَبْدَى، وَأَخَذَ مَا أَعْطَى، وَسَأَلَ عَمَّا أَسْدَى فَمَا أَقَلَّ مَنْ يَقْبَلُهَا، وَحَمَلَهَا حَقَّ حَمْلِهَا!ν[٤]

قال الشارح μ وإذا في قوله (إذا أعاد الله) ؛ ظرف لحاجتهم إليها، لان المعنى يقتضيه، أي لأنهم يحتاجون إليها وقت إعادة الله الخلق؛ وليس كما ظنه الراوندي انه ظرف لقوله (فما اقل من قبلها) لان المعنى على ما قلناه، ولان ما بعد الفاء لا يجوز أن يكون عاملا فيما قبلهاν[١] وقول الراوندي الذي ذكره الشارح قال في توضيحه أي:μ ما أقل من كان قبل التقوى في الدنيا إذا أعاد الخلق وكان كذا وكذاν[٢]. ولم يختلف شراح النهج في أن (إذا أعاد الله ما أبدى) المقصود به يوم القيامة به يعيد الله تعالى ما أبداه من خلقهم[٣]، وابن ميثم يقول انه بهذه القرينة قد اخرج (غدا) عن حقيقته إلى مجازه[٤] فقوله (غدا)على إطلاقه قد يقصد به(غدا) حقيقة وقد يقصد به يوما في المستقبل بعد اليوم وبقوله X (إذا أعاد الله ما أبدى)عرف انه يريد المجاز. والمفهوم من كلام الشراح من خلال شرحهم للمعنى أنهم يجعلون (إذا) ظرفا والعامل فيه (حاجتهم)[٥] لا كما قال الراوندي بأن العامل فيه (فما أقل) والمعنى غير مستقيم على قول الراوندي، فالكلام واضح ومضمونه: التقوى اليوم حرز وغدا هي الطريق إلى الجنة فهي تعرض نفسها لحاجة الناس إليها غدا إذا أعاد الله ما أبدى، أي يوم القيامة، وحاجة الناس إليها يوم القيامة أي إلى نتائجها وثوابها ثم قال X فما أقل من قبلها! فتعجب من قلة قبول الناس لها وهذا الكلام لا يتعلق به (إذا)، لأن قلة قبولها في الدنيا وليس يوم القيامة. واحتجاج الشارح بان الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وجيه

---

[١] ظ:شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٠
[٢] ظ:شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٢١
[٣] ظ:شرح ابن عقيل ٥٨٠/١
[٤] شرح نهج البلاغة / الشارح ١١٥/١٣
[١]المصدر نفسه:١٣/ ١٢٠.
[٢] منهاج البراعة / الراوندي ٢/ ٢٢٢
[٣] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ٣١٥؛ مصباح السالكين(الكبير) ٢٢٠/٤؛ توضيح نهج البلاغة ٣/ ١٦٩
[٤] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٢٢٠/٤
[٥] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ٣١٥؛ مصباح السالكين(الكبير) ٤/ ٢٢٠؛ توضيح نهج البلاغة ١٦٩/٣

وعليه النحاة[١]، فالفاء في جواب الشرط سببية إذ يكون الشرط علة لجوابه الكائن بعدها[٢]، والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٣]، لكن العكبري قال عند إعرابه قوله تعالى:﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾[٤] قال: (فإذا أفضتم) ظرف والعامل فيه (فاذكروا) ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط[٥]. وهذا شبيه بما نحن فيه وإذا صح ما قال: صح أن تعمل (فما أقل) في (إذا) هنا، ولكن المعنى لا يستقيم عليه كما تبين. إذن فالعامل في (إذا) هو (حاجتهم) وهو اسم مصدر على الأرجح لأنه (احتاج) مصدره (احتياج)، وورد (حاج) ثلاثيا ومصدره (حوجا) أو (حيجا)[٦] أما حاجة فلا تتضمن الواو وهو من حروف الفعل فهي اسم مصدر وقد أضيف إلى الفاعل وعمل في (إذا) كما بينا.

٣ـ اسم الزمان المشتق:

اسم الزمان يجوز نصبه على الظرفية مبهما كان أو مختصا[١]، واسم الزمان المشتق داخل في هذا الإطلاق، فهو يقبل النصب على الظرفية وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ لَمْ تَخْلُ مِنْ لُطْفِهِ مَطْرَفَ عَيْنٍ ν[٢] قال:μ قوله (مطرف عين) بفتح الراء أزمان طرف العين وطرفها إطباق احد جفنيها على الآخر وانتصاب(مطرف) هاهنا على الظرفية كقولك وردت مقدم الحاج أي وقت قدومهمν[٣] وقد ذكر ذلك شراح النهج فقال الخرساني: يقال طرف بصره طرفا، إذا أطبق أحد جفنيه على الآخر الواحد من ذلك طرفه يقال اسرع من طرفة عين[٤]، ولعله نقل الكلام من صحاح الجوهري[٥] فهو مطابق له، وجوز الخوئي أن يكون (مطرف) مصدرا أو زمانا ثم جزم بانه ظرف[٦]، وكذلك هو قول الشيرازي ومحمد جواد مغنية[٧]. وتلاحظ هنا أمور:

أولا: (مطرف) يجوز أن يكون مصدرا ميميا كما يجوز أن يكون اسم زمان، فكلاها يصاغ

---

[١] ظ:الأصول في النحو ٢/ ١٨٣؛ إعراب القرآن / النحاس ٣/ ٢١٩؛ إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٧١ وأوضح المسالك: ٢/ ١٦٥؛ شرح قطر الندى ١٩٤

[٢] ظ:الأصول في النحو ٢/ ١٨٣؛ إعراب لامية الشنفري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)٥٧؛ اللباب ١/ ٤٢١

[٣] ظ:شرح قطر الندى ١٩٨

[٤] سورة البقرة ١٩٨

[٥] ظ:إملاء ما من به الرحمن ١/ ٨٧

[٦] ظ:الأفعال ١/ ٢٥٦

[١] ظ:الأصول في النحو ١٩٠/١؛ أسرار العربية: ١٦٧ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨٨و أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧؛ شرح شذور الذهب ٣٠١ ؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٧؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٢ و ٥٨٣

[٢] شرح نهج البلاغة / الشارح١١/ ٢٣٩

[٣] المصدر نفسه: ١١/ ٢٤١

[٤] ظ:معارج نهج البلاغة: ٣٢٧

[٥] ظ:الصحاح ٤/ ١٣٩٥

[٦] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٢٧٠/١٤

[٧] ظ:توضيح نهج البلاغة ٣/ ٣٧٦ وفي ظلال نهج البلاغة ٣/ ٣٠٦

من الثلاثي على وزن (مفعل) والقرينة هي التي تحدد المراد والقرينة هنا من السياق إذ المراد زمن مطرف عين، ولا يمكن أن يكون يريد المصدر لأن المعنى لا يستقيم عليه ويكون بلا طائل.

ثانيا: لم يشر أصحاب المعجمات إلى مطرف عين ولم يستشهدوا بها من كلام العرب لكنهم ذكروا طرفة عين[١] فقالوا: أسرع من طرفة عين[٢]. فتكون مطرف هكذا على القياس، وعلى السماع من كلام أمير المؤمنين X.

ثالثا: قد استشهد النحاة على نيابة المصدر عن ظرف الزمان بـ(قدوم الحاج) أي وقت قدوم الحاج و(مقدم) تدل على (وقت قدوم) بنفسها لأنها اسم زمان ومثلها مطرف، ولكن النحاة عدوها مصدرا وقد حذف المضاف قبله[٣].

٤ـ نيابة المصدر عن الظرف:

ينوب عن الظرف المصدر وهو سماعي في ظرف المكان[٤] وينقاس في ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس[١]، وتنوب أيضا لفظتا كل وبعض[٢]، وصفته[٣]، واسم العدد المميز بالظرف، وألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (في) كقولهم (أحقا أنك ذاهب؟) والأصل: أفي حق؟[٤]. وقد ذكر الشارح نيابة المصدر عن ظرف الزمان عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μهَيْهَاتَ أَنْ أَطْلَعَ بِكُمْ سَرَارَ الْعَدْلν[٥] قال الشارح μ يفسره الناس بمعنى هيهات أن أطلعكم مضيئين ومنورين لسرار العدل. والسرار: آخر ليلة في الشهر، وتكون مظلمة ويمكن عندي أن يفسر على وجه آخر، وهو أن يكون السرار هاهنا بمعنى السرور، وهى خطوط مضيئة في الجبهة، وقد نص أهل اللغة على أنه يجوز سرر وسرار، وقالوا: ويجمع سرار على أسرة، مثل حمار وأحمرة، قال عنترة:

بزُجَاجَةٍ صَفْرَاءَ ذاتِ أَسِرَّة قُرِنَتْ بأَزْهَرَ في الشِّمال مُفَدَّمِ[٦]

يصف الكأس، ويقول: إن فيها خطوطا بيضا، وهى زجاج أصفر. ويقولون: برقت أسرة وجهه وأسارير وجهه، فيكون معنى كلامه X: هيهات أن تلمع بكم لوامع العدل، وتنجلى أوضاحه، ويبرق وجهه؛ ويمكن فيه أيضا وجه آخر وهو أن ينصب(سرار) هاهنا على الظرفية،

---

[١] ظ:المحكم: ٨/ ١٣٢؛ أساس البلاغة ٣٨٨؛ لسان العرب ١١/ ٧٣٦
[٢] ظ:الصحاح ٤/ ١٣٩٥؛ لسان العرب ٩/ ٢١٣
[٣] ظ:الكتاب ١/ ٢٢٢؛ المقتضب ٤/ ٣٤٣؛ المفصل: ٨١
[٤] ظ:شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٠ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٢
[١] ظ:الأصول ١/ ١٩٣ المفصل: ٨١؛ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣١
[٢] ظ: أوضح المسالك:٢٣١/٢؛ همع الهوامع: ١٧٠/٢.
[٣] ظ:الأصول ١/ ١٩٣ المفصل:٨١؛ أوضح المسالك: ٢٣١/٢
[٤] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٣١
[٥] شرح نهج البلاغة الشارح ٨/ ٢٦٣
[٦] ديوان عنترة: ٦٢ وظ:العين ٧/ ١٨٨ والبيت أخذه الشارح من الصحاح و كذلك الكلام قبله ظ:الصحاح ٢/ ٦٨٣

ويكون التقدير: هيهات أن أطلع بكم الحق زمان استسرار العدل واستخفائه، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه كثيرv[1]. فإعراب الشارح تبعا للمعنى فعلى المعنى الأول تكون (سرار) مفعولا به ولعله على المعنى الثاني كذلك، وعلى المعنى الثالث فهي ظرف أي نائب عن الظرف لأنها مصدروقد حذف الظرف فناب عنه المصدر، وهكذا توزعت آراء شراح النهج وفق هذه المعاني وذكر البيهقي الخراساني المعنيين الأولين[2]، وذهب الكيدري إلى انه منصوب على نزع الخافض[3] واستشهد بمثله صاحب مجمع البحرين، واحتمل أيضا أن يكون المعنى هيهات أن أنور بسببكم سرار العدل[4] واحتمل الخوئي أن تكون مفعولا به أو ظرفا[5]، وجعل الشيخ محمد عبده المعنى: أن أطلع بكم شارفا يكشف عما عرض على العدل من الظلمة[1]، وقال الشيرازي: أي حتى أشرفكم على العدل المضاع[2]، وقال مغنيه هو مفعول لـ(أطلع)[3]. والآراء بمجملها إلى انه مفعول به على اختلاف التقديرات ولم يوافق احتمال الشارح أن يكون ظرفا إلا الخوئي[4] في احتمال أيضا والشارح كما تقدم عندما جعله ظرفا اضطر أن يقدر (سرار) بـ(استسرار) ليكون مصدرا فينوب عن الظرف، إذ لم يذكر أحد بأن (سرار) مصدرا ثم اضطر أيضا أن يقدر مفعولا به محذوف. والظاهر أن سرار مفعول به كما ذهب إليه الأكثرون وأن هذه استعارة والمراد أطلع بكم ظلمة العدل. فعبر عن(الظلمة) بـ(سرار) وهي الليلة المظلمة في آخر الشهر التي لا قمر فيها[5]. ويكون معنى (اطلع): أنور وروي: (أن اطلع بكم ذروة العدل) وعليه يكون المعنى مستقيما وخاليا من التأويلات، ورواه مجاهد عن ابن عباس.[6]

٥ـ التوسع في الظرف:

قد يتوسع في الظرف بان يجعل مفعولا به على طريق المجاز[7] ومن شواهد سيبويه قول الشاعر: ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِراً[8]

---

[1] شرح نهج البلاغة / الشارح ٨/ ٢٦٤
[2] ظ:معارج نهج البلاغة: ٢٢١
[3] ظ:حدائق الحقائق ١/ ٥٩٤
[4] ظ:مجمع البحرين ٢/ ٣٦٣
[5] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٨/ ٢٥٦
[1] ظ:نهج البلاغة / محمد عبده ١/ ٢٦٧
[2] ظ:توضيح نهج البلاغة ٢/ ٢٨٨
[3] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٢/ ٢٦٩
[4] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٨/ ٢٥٦
[5] ظ:الصحاح ٢/ ٦٨٢؛ لسان العرب ٤/ ٣٥٧
[6] ظ:البحار ٢٩٤/٧٤
[7] ظ:همع الهوامع ٢/ ١٦٧
[8] ظ:الكتاب ١٧٨/١

أي: شهدنا فيه، وقولهم الذي سرته يوم الجمعة[1].

ويضاف إليه كقولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ[2]

وقوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[3][4]. وينسب إليه كقولك: نهارك صائم وليلك قائم والمعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل.[5] وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X إِنَّ تَقْوَى اللهِ حَمَى أَوْلِيَاءَ اللهِ مَحَارِمَهُ، وَأَلْزَمَتْ قُلُوبَهُمْ مَخَافَتَهُ، حَتَّى أَسْهَرَتْ لَيَالِيَهُمْ، وَأَظْمَأَتْ هَوَاجِرَهُمْν[6] قال الشارح:μ من قول العرب(نهاره صائم، وليله قائم)، نقلوا الفعل إلى الظرف، وهو من باب الاتساع الذي يجرون فيه الظروف مجرى المفعول به، فيقولون: الذي سرته يوم الجمعة، أي سرت فيه، وقال: ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِراً أي شهدنا فيه سليما، وقد اتسعوا فأضافوا إلى الظروف فقالوا: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ وقال تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[1] فأخرجوا بالإضافة عن الظرفيةν[2]. ولم يختلف شراح النهج في أن هذا من التوسع والمجاز وأن الظرف أقيم مقام المفعول به مبالغة[3]، ومعظمهم قال هو مثل نهاره صائم وليله قائم[4]، وقالوا اسند الإسهار إلى الليالي والإظماء إلى الهواجر[5] ويلاحظ على أقوالهم:

أولا: إن الظرف قام مقام المفعول به ومن ثم فهو ليس مسندا إليه ولا منسوبا إليه كما قالوا وإنما يقصدون الإسناد في المعنى فـ(الليالي) وإن كانت مفعولا به في اللفظ فهي فاعل في المعنى أي: سهرت لياليهم وبدخول همزة التعدية صارت مفعولا به والفاعل (التقوى) المتقدمة في الكلام.

ثانيا: استشهادهم بقولهم: نهاره صائم وليله قائم لا يناسب المقام فهو وإن كان من باب التوسع ولكنه من باب الإسناد فعلاً فـ(صائم) اسند إلى (نهاره) وكذلك ليله قائم مسند ومسند إليه، أما ما نحن فيه فقد توضح انه توسع بجعل الظرف مفعولا به، وإن كان هناك إسناد معنوي كما تبين، لذلك استشهد الشراح بهذا.

---

[1] ظ:المقتضب ٣/ ١٠٥؛ المفصل: ٨٢
[2] ظ:الكتاب ١/ ١٧٦؛ المفصل: ٨٢
[3] سورة سبأ ٣٣ .
[4] ظ: الكتاب ١/ ١٧٨؛ المقتضب ٣/ ١٠٥.
[5] ظ:الأصول ٢/ ٢٥٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٦٧
[6] شرح نهج البلاغة / الشارح ٧/ ٢٥٠
[1] سورة سبأ ٣٣
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٧/ ٢٥٥
[3] ظ:منهاج البراعة، الراوندي: ٢/ ١٠؛ حدائق الحقائق ١/ ٥٤٩ ومصباح السالكين (الكبير) ١/ ٣٧٠؛ بهج الصباغة ١١/ ٥٠٣؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل ١/ ٢٦٥ وتوضيح نهج البلاغة ٢/ ٢١٧
[4] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢/ ١٠؛ حدائق الحقائق ١/ ٥٤٩؛ مصباح السالكين ١/ ٣٧٠؛ نهج البلاغة / أبو الفضل إبراهيم ٢٦٥/١
[5] ظ:حدائق الحقائق ١/ ٥٤٩ ومصباح السالكين ١/ ٣٧٠ وبهج الصباغة ١١/ ٥٠٣ وتوضيح نهج البلاغة ٢/ ٢١٧

ثالثا: شواهد الشارح التي ذكرها معظمها مما استشهد به سيبويه والنحويون بعده، فقولهم: نهاره صائم وليله قائم، استشهد به ابن السراج[١] وهو مما يستشهد به للإسناد إلى الظرف مجازا كما وضحنا وقولهم: الذي سرته يوم الجمعة مما استشهد به الزمخشري[٢] واستشهد المبرد بما يشابهه فقال: اليوم سرته[٣]. وقول الشاعر:

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِراً قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النِّهال نَوافِلُهْ

مما استشهد به سيبويه والمبرد والزمخشري وابن هشام[٤] وهذا والذي سبقه مما يستشهد به على نصب الظرف مفعولا به على التوسع وإسقاط حرف الجر وقول الشاعر:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ، هو من شواهد سيبويه وابن السراج والزمخشري والعكبري والسيوطي[١]، وكذلك الآية الكريمة (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فقد استشهد بها سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وابن هشام[٢] والبيت والآية مما يستشهد بها على الإضافة إلى الظرف توسعا فقد قيل في الآية الكريمة أي: بل مكركم بنا الليل والنهار فحذف المضاف وأقيم الظرف مقامه اتساعا[٣].

٦ـ ظرف المكان المبهم:

لا ينصب من أسماء المكان إلا المبهم[٤]: وهو μ الذي ليست له حدود معلومة تحصره[٥] وهو الجهات الست وما أشبهها[٦] وأسماء المقادير، وما صيغ من مصدر الفعل العامل فيه[٧] الشلوبين: المقادير ليست مبهمة[٨] وقد ذكر الشارح ظروف المكان المبهمة منها:

أ ـ وراء وأمام:

قول أمير المؤمنينX:μإِنَّ الغَايَةَ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّ وَرَاءَكُمُ السَّاعَةَ تَحْدُوكُمْ، تَخَفَّفُوا تَلْحَقواν[٩]

---

[١] ظ:الأصول في النحو ٢/٢٥٥
[٢] ظ:المفصل: ٨٢
[٣] ظ:المقتضب ٣/ ١٠٥
[٤] ظ:الكتاب ١/ ١٧٨؛ المقتضب ٣/ ١٠٥؛ ٤/ ٣٣١؛ المفصل: ٨٢؛ مغني اللبيب: ٢/٥٠٣.
[١] ظ:الكتاب ١/ ١٧٥ و ١٩٣؛ الأصول في النحو ١/ ١٩٥ و ٢/ ٢٥٥؛ المفصل: ٨٢؛ همع الهوامع ٢/ ١٦٨؛ اللباب ١/ ٢٧٤
[٢] ظ:الكتاب ١/ ١٧٦ و ٢١٢ والمقتضب ٣/١٠٥ و ٤/ ٣٣١؛ الأصول ٢/ ٢٥٥؛ المفصل: ٨٢؛ أوضح المسالك: ٣/ ٨٦
[٣] ظ:المقتضب ٤/ ٣٣١؛ فتح القدير ٤/ ٤٦٧
[٤] ظ:أسرار العربية: ١٦٧ اللباب ٢/ ٨٣؛ شرح قطر الندى ٢٢٩ و٢٣٠ شرح شذور الذهب: ٣٠١ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧ همع الهوامع ٢/ ١٣٧
[٥] الأصول ١/ ١٩٧ ؛ ظ:اللمع في العربية٥٦
[٦] ظ:الأصول ١/ ١٩٧؛ اللمع في العربية٥٦؛ أسرار العربية: ١٦٧؛ المفصل: ٨١؛ اللباب ٢/ ٨٣؛ شرح قطر الندى ٢٢٩ و ٢٣٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٦٥.
[٧] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧؛ شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٤ ـ ١٩٦؛ شرح قطر الندى ٢٢٩
[٨] ظ:شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٤٩
[٩] شرح نهج البلاغة / الشارح ١/ ٣٠١

قال:μ ولا يجوز أن يقال: إنما سماها(وراءنا)، لأنها تكون بعد موتنا وخروجنا من الدنيا، وذلك أن الثواب والعقاب هذا شأنهما، وقد جعلهما أمامنا. وأما القطب الراوندي، فإنه قال: معنى قوله:(فإن الغاية أمامكم)، يعنى أن الجنة والنار خلفكم. ومعنى قوله:(وراءكم الساعة)، أي قدامكم. ولقائل أن يقول: أما الوراء بمعنى القدام فقد ورد، ولكن ما ورد(أمام) بمعنى(خلف)، ولا سمعنا ذلكν[1]؛ فالشارح يذهب إلى أن (الغاية) هنا أما الثواب والعقاب، أو الموت لأن الإنسان كالسائر إليه فهو أمامه، أي بين يديه.(وان وراءكم الساعة) لأنها إذا وجدت ساقت الناس إلى موقف الجزاء، فهي كالشيء يحفز الإنسان من خلفه، وذهب ابن ميثم إلى أن المراد بالغاية الثواب والعقاب، والساعة: الموت لأن الإنسان ينفر منه فكأنه وراءه،[1] وذهب محمد عبده إلى أن الغاية: هي الثواب والعقاب والساعة بمنزلة السائق إلى ما تسيرون إليه[2]. ويرى الشيرازي ذلك أيضا ولكنه يقول: ويعبر عن المستقبل بالأمام وبالوراء باعتبارين[3]. أما محمد جواد مغنيه فيرى أن الغاية هي الموت[4]. فيما قال أحد الشراح من القرن الثامن الهجري (أن وراءكم الساعة) استعارة تخييلية مكنى بها عن أنهم يفرون من الموت والموت يتأخر عنهم يطلبهم تأخر المهروب عنه من الهارب[5]. وما ذكره الشارح بشأن مجيء(وراء) بمعنى قدام، وعدم مجيء (أمام) بمعنى (خلف) صحيح إذ لم تنقله المعجمات[6]، ولكن الراوندي لم يقله بل نص كلامه: μ (فان الغاية) يعني الجنة والنار. (أمامكم) أي قدامكم. (والساعة) يعني القيامة (وراءكم) وفي اختصاص القدام بهذا والخلف بذلك لسر يكفيه أدنى نظر بعد التنبيه. وإنما نصب الأمام والوراء لكونهما ظرفين، وجعل الساعة اسم إنν[7] ولعل الشارح توهم أنه يقصد بقولهμ وفي اختصاص القدام بهذا والخلف بذلك لسر يكفيه أدنى نظرν[8] توهم أنه يقصد اختصاص القدام بالخلف والعكس فهو يقصد اختصاص (الغاية) وهي الجنة والنار بالأمام و(الساعة) بالوراء لا غير ذلك؛ وقد تعرض الشارح لهذا الموضوع في مسألة أخرى أيضا ولم يخرج عن هذا الإطار[9].

ب ـ جانب:

---

[1] المصدر نفسه: ١/ ٣٠٢

[1] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ١/ ٣٣٠ و ٣٣١

[2] ظ:نهج البلاغة / محمد عبده ١/ ٦٥

[3] ظ:توضيح نهج البلاغة ١/ ١٢٤

[4] ظ:في ظلال نهج البلاغة ١/ ١٥٨

[5] ظ:شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٢٦٤ .

[6] ظ:تهذيب اللغة ١٥/ ٢١٩؛ المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي(ت٦١٠هـ)٢/ ٣٤٨؛ لسان العرب ١٥/ ٣٩٠؛ تاج العروس ٤٠/ ١٩٣

[7] منهاج البراعة / الراوندي ١/ ١٨٧

[8] منهاج البراعة / الراوندي ١/ ١٨٧

[9] ظ:شرح نهج البلاغة / الشارح ١٦/ ٢٥٧

ومن ظروف المكان المبهمة (جانب) وهو ما يلحق بالجهات الست[1]، لكن الرضي الأستراباذي قال:(جانب) وما هو بمعناه من: جهة، ووجه وحذه، وكنف، وذرى، لا ينتصب على الظرفية فلا يقال: زيد جانب عمرو وكنفه بل، في جانبه أو إلى جانبه[2] لكن الشارح قال: μقوله X:(فدع الناس جانبا) منصوب على الظرفν[3] وكذلك باقي شراح النهج قالوا بأن(جانبا)هنا منصوب على الظرفية[1]، والعامل فيه دع[2] وقد وردت (جانبا) في الشعر وهي في موقع الظرف: كقول الشاعر:

إذا همَّ ألقى بينَ عينيهِ عزمَهُ ونكَّبَ عن ذكر العواقبِ جانبا[3]

قيل μو(نكب) إن كان بمعنى حرف فجانبا مفعول به له وإن كان بمعنى انحرف فجانبا ظرف له قال ابن جني لك في (جانبا) وجهان أحدهما أن يكون مفعولا به أي نكب جانبا منه عن ذكر العواقب، والآخر أن يكون ظرفا أي نكب عن ذكر العواقب في جانبν[4]. ومن الأمثال:μ كن وسطا وأمش جانباν[5] واضح أن المعنى وامش في جانب؛ وهذا يرد قول الرضي الإستراباذي أن (جانب) تستثنى من ظرف المكان المبهم الذي ينتصب على الظرفية، لكن الحق انه قال: لا يقال زيد جانب عمرو[6]، وهذا يختلف عن قول أمير المؤمنينX هذا بأنه مضاف وانه واقع في خبر المبتدأ وفي قول أمير المؤمنينX نكرة وعامل الظرف ظاهر فـ(جانبا) في قول أمير المؤمنينX تشبه(قبلا) في قول الشاعر:

فساغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ

وقد ذكره النحويون شاهدا على حذف المضاف الذي لم ينو لفظا ولا معنى[7]، فان الجهات الست ونحوها تعامل معاملة (قبل وبعد) في حالاتها الأربع المعروفة لكن النحويين لم يذكروا (جانبا) فيما عدوا من ظروف تشابه (قبل وبعد) في حالاتها[8]؛ والخلاصة أن القضية متعلقة بشيئيين: الأول: أن (جانب) من ظرف المكان المبهم فهي من ألفاظ الجهات وهذا يقتضي أنه

---

[1] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٧
[2] ظ:شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨٩
[3] شرح نهج البلاغة ١٥/ ٨١
[1] ظ:مصباح السالكين (الكبير)٤/ ٣٧٤؛ منهاج البراعة / الخوئي ١٨/ ٢٧ وفي ظلال نهج البلاغة ٣/ ٤٠٥.
[2] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ١٨/ ٢٧
[3] ظ: قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٨٥هـ)٤٥ و ديوان الحماسة ١/ ١٦ ونسبه الميداني إلى سعد بن ناشب المازني ظ:مجمع الأمثال ٢/ ١٠٤.
[4] خزانة الأدب ٨/ ١٤٦ .
[5] جمهرة الأمثال ٢/ ١٣٥ و ١٤٤؛ المستقصى في أمثال العرب ٢/ ٣٣٥.
[6] ظ: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨٩.
[7] ظ:المفصل: ٢١٠؛ أوضح المسالك: ٣/ ١٥٦؛ شرح شذور الذهب: ١٣٦؛ شرح قطر الندى ٢١؛ همع الهوامع ٢/ ١٩٦.
[8] ظ:المفصل: ٢١٠ وأوضح المسالك: ٣/ ١٥٥ و ١٥٦؛ شرح شذور الذهب: ١٣٣ـ ١٤٠ وشرح قطر الندى ٢٠ ـ ٢٥ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٢ ـ ٢٠١

يجوز نصبه على الظرفية، وهو في قول الأمامX كذلك، ولذلك أجازه الشراح كما تقدم.

الثاني: انه لم يسمع (زيد جانب عمرو) بإضافة جانب فلذلك منعه الرضي الإستراباذي كمنع سيبويه: هو خارج الدار أو داخل الدار أو جوف المسجد[١]

٧: أول:

ومن ظروف الزمان (أول)وهي متصرفة وتأتي صفة بمعنى أسبق أي اسم تفضيل وتأتي اسما بمعنى مبدأ أو بمعنى السابق، وتأتي ظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس[١] وقد تقطع عن الإضافة فتبنى على الضم مثل (قبل)[٢] وعند شرحه قول أمير المؤمنينμ:X وَمِنْ بهَ أَوَّلاً بَادِياً، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيباً هَادِياًν[٣] قال الشارح:μ (أولا) هاهنا منصوب على الظرفية، كأنه قال: قبل كل شيء والأول نقيض الآخر أصله (أوءل) على (أفعل) مهموز الوسط، قلبت الهمزة واوا وأدغم، يدل على ذلك قولهم: (هذا أول منك) والإتيان بحرف الجر دليل على أنه (أفعل)، كقولهم: هذا أفضل منك، وجمعه على أوائل وأوال أيضا على القلب. وقال قوم: أصله (وول) على (فوعل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنما لم يجمع على (ووال) لاستثقالهم اجتماع الواوين وبينهما ألف الجمع. وإذا جعلت (الأول) صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاما أولَ، لاجتماع وزن الفعل، وتقول: ما رأيته مذ عامِ أول، كلاهما بغير تنوين، فمن رفع جعله صفة لعام، كأنه قال: أول من عامنا، ومن نصب جعله كالظرف، كأنه قال: مذ عام قبل عامنا. فإن قلت: (ابدأ بهذا أول)، ضممته على الغايةν[٤] ويكاد شراح النهج يتفقون على أن (أولا) هنا و(باديا) حالان من الضمير في (به)[٥]، وقال الخوئي: μإما منصوب على الظرفية فيكون متعلقا بأؤمن وعليه فيكون باديا من البداءة أي أؤمن به ابتداء قبل كل شيء أو منصوبان على الحالية من الضمير في (به) فيكونان في المعنى وصفين لله سبحانه، وهذا هو الأظهر من حيث السياق لأن المنصوبات الستة بعدهما من أوصاف الله تعالى إلا أن الأول أقرب من حيث المعنىν[٦] وقال الشوشتري: قول ابن أبي الحديد إنه ظرف بلا معنى، فأي شيء يقوله في قولX (باديا)؟ والظاهر أنه جعله ظرفا، واستدل على كونهما حالين بما أستدل به الخوئي أي بالسياق[٧]. والظاهر أن (أولا) هنا حال كما قالوا أي

---

[١] ظ:الكتاب ١/ ٤١٠؛ شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨٩

[١] ظ:همع الهوامع ١/ ١٠٣

[٢] ظ:الكتاب ١/ ٢٦؛ المقتضب ٣/ ١٧٨؛ الخصائص٢/ ٣٦٣؛ المفصل: ٢١٠

[٣] شرح نهج البلاغة / الشارح ٦/ ٢٤١

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح:٦/ ٢٤١ و ٢٤٢ و ظ: الصحاح ٥/ ١٨٣٨ و ١٨٣٩

[٥] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٢/ ٢٣٢؛ منهاج البراعة / الخوئي ٥/ ٣٤٢؛ نهج البلاغة / عبده ١/ ١٤٣؛ بهج الصباغة / ١/ ٣٩١؛ توضيح نهج البلاغة / ١/ ٣١١

[٦]منهاج البراعة / الخوئي ٥/ ٣٤٢

[٧] ظ:بهج الصباغة ١/ ٣٩١

أصدق بالله على انه سابق كل شيء في الوجود فهو البادي لأن دلالة السياق هنا قوية فالأمام X يقول:μأُومِنُ بِهِ أَوَّلاً بَادِياً وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيباً هَادِياً، وَأَسْتَعِينُهُ قَاهِراً قَادِراً، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِياً نَاصِراً ν[1] فمن البعيد أن تكون (أولا) ظرفا وما بعدها أحوال، لأن السياق يأباه ثم كيف يكون (باديا) أهو ظرف أيضا وقد قرن بـ(أولا)؟ ويكون معناه أيضا قبل كل شيء كما قال الشارح أم يكون حالا وعلى الوجهين فالكلام غير مستقيم، نعم أولا تأتي ظرفا نحو قول الشاعر:

الحَرْبُ أوّل ما تكونْ فُتَيَّة

قال سيبويه: قيل:μأي إذا كانت في ذلك الحينν[1] أما الكلام الذي ذكره الشارح في تصريف (أولا) وكونها صفة أو ظرفا فهو كلام الجوهري نصا[2] لم يزد عليه إلا كلمات وهي (لاجتماع وزن الفعل) وهي غير مستقيمه مع الكلام ولعله قال: لاجتماعها مع وزن الفعل، أو لاجتماع وزن الفعل معها، أي مع الصفة، ليستقيم كلامه ولعله من خطأ النساخ.

٨: إذْ:

من الظروف المبنية (إذ) وهي للزمان الماضي وقد تأتي للمستقبل، وبناؤها على السكون في محل نصب، وتلزم الإضافة إلى الجمل، وقد تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها بالتنوين كقوله تعالىوَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ)[3]. وتتصرف (إذ) فتأتي مضافا إليها اسم زمان، وتأتي مفعولا به أو بدلا منه، وتأتي تعليلية أيضا[4]، وقد ذكر الشارح (إذ) ظرفا عند شرحه قول أمير المؤمنينμ:X بَصِيرٌ إِذْ لاَ مَنْظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لاَ سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ وَلاَ يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِν[5] قال الشارح: μ وأما قوله:(متوحد إذ لا سكن يستأنس به، ويستوحش لفقده)، فـ(إذ) هاهنا ظرف، ومعنى الكلام أن العادة والعرف إطلاق(متوحد) على من قد كان له من يستأنس بقربه ويستوحش ببعده فأنفرد عنه، والبارئ سبحانه يطلق عليه أنه متوحد في الازل ولا موجود سواه، وإذا صدق سلب الموجودات كلها في الأزل صدق سلب ما يؤنس أو يوحش، فتوحده سبحانه بخلاف توحد غيرهν[6]. وقال الراوندي: μ إذ عباره عن تقدير الوقت وقوله (ولا يستوحش) كلام مستأنفν[7] وهو ما تابعه عليه الكيدري[8]، وفصل الخوئي فقال: (إذ) في قوله (إذ لا منظور) ظرف زمان

---

[1] شرح نهج البلاغة / الشارح ٦/ ٢٤١
[1] الكتاب ١/ ٤٠٢
[2] ظ:الصحاح ٥/ ١٨٣٨
[3] سورة الواقعة ٨٤
[4] ظ:المفصل: ٢١٣؛ مغني اللبيب ١/ ٨٠ ـ ٨٦؛ همع الهوامع ٢/ ١٧١
[5] شرح نهج البلاغة / الشارح ١/ ٧٨
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح:١/ ٨٠
[7] منهاج البراعة / الراوندي ١/ ٥٠
[8] ظ:حدائق الحقائق ١/ ١٢٧

وفي قوله (إذ لا سكن) كذلك، ولكن الأظهر كونها تعليلية على حد قوله تعالى: (وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَّلَمْتُمْ)[1] لأن في جعلها ظرفا تكلفا[2]، وكذلك هو قول الشيرازي إذ قال: و(إذ) للعلة بخلاف (إذ) في الجملة السابقة فانها بمعنى الزمان[3]. والراجح ما ذهب اليه الخوئي والشيرازي في أن (إذ) هنا تعليلية كما في الآية التي استشهد بها الخوئي فان المفسرين يقولون أن (إذ) فيها تعليلية[1]، وقال ابن هشام: أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا[2]. وقيل هي بدل من (اليوم)[3] ورده ابن هشام ولكنه قال: الجمهور لا يثبتون هذا القسم أي (إذ) التعليلية[4].

٩: بينا:

(بينا) وزنها فعلى أشبعت بالفتحة فصارت ألفا[5]، (بينما) زيدت عليها ما والمعنى واحد تقول: بينا نحن نرقبه أتانا، أي: أتانا بين أوقات رقبتنا إياه وكان الأصمعي يخفض بعد (بينا) إذا صلح في موضعه (بين) وغيره يرفع ما بعد بينا وبينما على الابتداء والخبر[6]. وقد ذكر الشارح ذلك بشيء من التفصيل عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μوَإِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا كَرَكْبٍ بَيْنَا هُمْحَلُّوا إِذْ صَاحَ بِهِمْ سَائِقُهُمْ فَارْتَحَلُوا[7] قال: μ روى: (بيناهم حلول) وبينا هي بين نفسها، ووزنها (فعلى)، أشبعت فتحة النون فصارت ألفا، ثم قالوا (بينما) فزادوا (ما)، والمعنى واحد، تقول: بينا نحن نفعل كذا جاء زيد، أي بين أوقات فعلنا كذا جاء زيد، والجمل قد يضاف إليها أسماء الزمان نحو قولهم: (أتيتك زمن الحجاج أمير)، ثم حذفوا المضاف الذي هو أوقات، وولي الظرف الذي هو بين الجملة التي أقيمت مقام المحذوف. وكان الأصمعي يخفض بعد (بينا) إذا صلح في موضعه (بين)، وينشد قول أبي ذؤيب بالكسر:

بَيْنَا تَعَذَّفِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وغيره يرفع ما بعد (بينا) و(بينما) على الابتداء والخبر، فأما إذ وإذا فإن أكثر أهل العربية يمنعون من مجيئهما بعد بينا وبينما، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين، وأنشدوا:

---

[1] سورة الزخرف ٣٩
[2] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ١/ ٣٤٩
[3] ظ:توضيح نهج البلاغة ١/ ١٧
[1] ظ:تفسير أبي السعود ٨/ ٤٨؛ فتح القدير ٤/ ٢٩٢
[2] ظ:مغني اللبيب ١/ ٨١
[3] ظ:تفسير أبي السعود ٨/ ٤٨؛ فتح القدير ٤/ ٢٩٢
[4] ظ:مغني اللبيب ١/ ٨٢
[5] ظ:الخصائص ٣/ ١٢٢؛ سر صناعة الأعراب ١/ ٢٥؛ خزانة الأدب ٧/ ٦٥؛ لسان العرب ١٣/ ٦٥؛ همع الهوامع ٢/ ٢٠٦؛ تاج العروس ٣٤/ ٣٠٣
[6] ظ:الصحاح ٥/ ٢٠٨٤
[7] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٠/ ٥٢

بَيْنما الناسُ على عَلْيائِها إذْ هَوَوْا في هُوَّةٍ فيها فَغَارُوا[1]

وقالت الحرقه بنت النعمان بن المنذر:

وبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ فيهمْ سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ[2]

وقال الشاعر:

اسقِ اللهَ خَيْراً وارْضَيَنّ به فبَيْنَمَا العُسْرُ إذ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وبَيْنَمَا المَرْءُ في الأَحياءِ مُغْتَبِطُ إذ صار في اللحدِ تَعْفُوه الأَعَاصِيرُ[1]ν[2]

وقد ذكر ابن جني إشباع فتحة (بين) لتكون ألفا واستشهد عليه بقول الشاعر:

فبَيْنا نحن نَرْقُبُه أَتانا مُعَلّقُ وَفْضةٍ وزنادُ راعِي[3]

وقال أراد بين نحن نرقبه أتانا فاشبع الفتحة فحدثت بعدها ألف ثم قال: μ فان قيل فإلام أضاف الظرف الذي هو بين؟ وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد أو ما عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف نحو المال بين القوم، والمال بين زيد وعمرو، وقوله نحن نرقبه جملة والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرفν[4] ثم أجاب عن ذلك μبان هاهنا واسطة محذوفا وتقدير الكلام بين أوقات نحن نرقبه أتانا أي أتانا بين أوقات رقبتنا إياه والجمل مما يضاف إليها أسماء الزمان نحو: أتيتك زمن الحجاج أمير... ثم انه حذف المضاف الذي هو أوقات وأولى الظرف الذي كان مضافا إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف اليها كقوله تعالى ذكره: (واسأل القرية)[5] أي أهلهاν[6] ثم استشهد على ذلك أيضا ببيت أبي ذؤيب: بَيْنا تَعَنَّفِه الكُماةَ ورَوْغِه يوماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ[7]

إذن فكلام الشارح إلى استشهاده بهذا البيت كله من كلام ابن جني كما رأينا. ومفاد الكلام أن بينا أضيفت إلى زمن محذوف فهي (بين) نفسها والألف للإشباع و(بين) للمكان لكنها بإضافتها إلى زمان وذلك الزمان أضيف إلى جملة ساغ أن تدخل عليها هكذا ورأي الجمهور: إن لحقتها (ما) أو الألف عرض عليها الزمان ولا محذوف، فتضاف إلى الجمل الاسمية، وإلى الفعلية

---

[1] لسان العرب ٥/ ٤٢٦؛ تاج العروس ١/ ٨٦٨٠

[2] مغني اللبيب ١/ ٤١٠؛ لسان العرب ٩/ ٣٣٠ و ١٠/ ١٦٦ و ١٣/ ٦٢

[1]ظ: البيت في الكتاب ٣/ ٥٢٨؛ سر صناعة الأعراب ١/ ٢٥٥؛ اللمع في العربية: ١٩٩؛ شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠/ ٥٢

[2] شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠/ ٥٢و ٥٣.

[3] هذا البيت قد استشهد به الشارح مع التفاصيل نفسها تقريبا في ٥/ ١٤٤

[4] سر صناعة الأعراب ١/ ٢٤

[5] سورة يوسف ٨٢

[6] سر صناعة الأعراب ١/ ٢٤

[7] ظ:سر صناعة الأعراب ١/ ٢٥ و ٢/ ٧١٩؛ الخصائص ٣/ ١٢٢

بقلة[1]، فالشارح إذن أخذ بمذهب ابن جني وهو رأي الفارسي. وقال غيرهم (ما) والألف كافة ولا موضع للجملة[2] وقيل (ما) كافة والألف إشباع فالجملة بعده في محل جر واختاره المغاربة، وقال قوم الألف للتأنيث[3]. وقال الأزهري (ما) كافة عن الإضافه وحذفت الميم فصارت (بينا)[4] وتضاف (بينا) إلى مصدر وبيت أبي ذؤيب: دليل على ذلك برواية الجر التي أقرها الأصمعي، وقال أبو حيان لا تضاف (بينا) إلى مفرد غير مصدر وفاقا[1]، فهو إذن يجيز رواية الأصمعي، التي قالوا: إن غيره يرفع ما بعد (بينا) في هذا البيت[2]. وأما أن أكثر أهل العربية لا يجيزون مجيء (إذ) و(إذا) بعد (بينما) و(بينا)، فقد قال الزمخشري: كان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب (بينما وبينا) وانشدفبَيْنا نحن نَرْقُبُه أَتانا[3]

البيت المتقدم ذكره، لكن سيبويه انشد قول الشاعر:

استَقِدِ اللَّهَ خَيْراً وارْضَيَنّ به فبَيْنَمَا العُسْرُ إِذ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[4]

وكذلك رواه ابن جني عن شيوخه عن الأصمعي عن أبي عمرو[5] وذكره أيضا ابن هشام والأزهري شاهدا على مجيء (إذ) للمفاجأة[6] وبه استشهد الشارح أيضا وبالبيت التالي له وبه شاهد على الموضوع نفسه واستشهد قبله ببيت الحرقة بنت النعمان وبيت آخر قبله قد استشهد به ابن منظور ونسبه للأفوه[7] وكذلك بيت الحرقة واستشهد به أيضا ابن هشام[8] وشراح النهج بين من اكتفى بذكر الروايتين وهو الراوندي[9]، وبين من دخل في التفاصيل وأن الألف للإشباع وبه دخلت على الجمل ثم عاد فقدر (أوقات) محذوفة كما فعل ابن جني وهو الكيدري[10] أما الخوئي فاكتفى بإعرابها ظرفا مضافا إلى الجملة بعده[11]، لكن الشوشتري ذكر كلام الشارح وعلق عليه بقوله:μ لم أدر من صنع من أهل العربية ما قالν[12] أي: قوله وأكثر أهل العربية منع مجيء إذ وإذا بعد بينا وبينما ثم أورد كلام ابن هشام: أن (إذ) تكون للمفاجأة بعد (بينا،

---

[1] ظ:مغني اللبيب ١/ ٤١٠؛ همع الهوامع ٢/ ٢٠٥
[2] ظ:مغني اللبيب ١/ ٤١٠؛ همع الهوامع ٢/ ٢٠٣
[3] ظ:همع الهوامع ٢/ ٢٠٣
[4] ظ:موصل الطلاب إلى قواعد الأعراب: ٤٢
[1] ظ:همع الهوامع ٢/ ٢٠٧
[2] ظ:لسان العرب ١٣/ ٦٢
[3] ظ:المفصل: ٢١٤
[4] الكتاب ٣/ ٥٢٨
[5] ظ:سر صناعة الأعراب ١/ ٢٥٥؛ اللمع في العربية: ١٩٩
[6] ظ:شرح شذور الذهب: ١٦٤؛ مغني اللبيب ١/ ١١٥؛ موصل الطلاب: ١١٠
[7] ظ:لسان العرب ٥/ ٤٢٦؛ تاج العروس ١/ ٨٦٨٠
[8] ظ:مغني اللبيب ١/ ٤١٠؛ لسان العرب ٩/ ٣٣٠ و ١٠ / ١٦٦ و ١٣/ ٦٢
[9] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٣/ ٤٢٢
[10] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ٦٩٧
[11] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٢١/ ٤٩٢
[12] بهج الصباغة ١١/ ٦٠٣

وبينما)[1] وقد تقدم كلام الزمخشري ونقله أن الأصمعي لا يستفصح ذلك[2] فلعل الشارح بنى عليه كلامه لكنه لا يعذر في نسبته إلى أكثر أهل العربية إذ لم أجد من يقول بذلك غير ما ذكرت. ثم إن ما استشهد به هو من الشعر ينقض كلامه، وعلى العموم فـ(بين) ورد السماع بأنها تأتي للزمان[3]، فكيف بـ(بينا) وعلى التقديرين هي للزمان فمن أضافتها إلى الجملة جعلها للزمان كظروف الزمان التي تضاف إلى الجمل، ومن إضافتها إلى (أوقات) محذوفة فقد جعلها للزمان أيضا، وهو المعنى المفهوم منها، ورأي الجمهور بأنها تضاف إلى الجمل أسوة بظروف الزمان أقرب ومجيء إذ وإذا بعدها عليه من الشواهد ما يدفع غيره. وكلام الشارح هذا مأخوذ معظمه من الصحاح نصا مع تغير طفيف من البداية إلى قوله:μ على الإبتداء والخبرν[1] وما بعده من كلام الشارح أو منقولاته من غير الصحاح.

المطلب الخامس: المفعول معه

المفعول معه هو الاسم μالمنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاν[2] أو هو μ اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم في معناه وحروفهν[3] واختلف في عامله فالبصريون يرون أن العامل فيه الفعل قبله بتوسط الواو، ويرى الكوفيون أنه انتصب على الخلاف، ويرى الأخفش انه انتصب نصب الظرف، والزجاج يقول انه على تقدير عامل محذوف[4]. وعن الجرجاني انه قال: ناصبه الواو[5]، وقد ذكر الشارح بعض مباحث المفعول معه منها:

١ ـ وجوب النصب على المفعول معه:

منع النحاة العطف وأوجبوا النصب على المفعول معه في مثل قولك: ما صنعت وأباك لأنك إذا عطفت فقد عطفت على الضمير المتصل المرفوع من دون أن تؤكده بالمنفصل[6] قال

---

[1] ظ:مغني اللبيب ١/ ٨٣؛ بهج الصباغة ١١/ ٦٠٣
[2] ظ:المفصل: ٢١٤
[3] ظ:همع الهوامع ٢/ ٢٠٤
[1] الصحاح ٥/ ٢٠٨٥
[2] المفصل: ٨٣
[3]أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٩ و ظ:شرح قطر الندى ٢٣١؛ همع الهوامع ٢/ ٢٣٧
[4] ظ:دلائل الإعجاز: ١٥ أسرار العربية: ١٧٠ و ١٧١؛ الإنصاف ١/ ٢٤٨
[5] ظ:الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩٦ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٠
[6] ظ:الكتاب ٢/ ٣٧٨ و ٣٧٩؛ اللمع في العربية: ٩٦ ؛ المفصل:١٦٢ والإنصاف ٢/٢٧٥ و٦٧٧؛ اللباب ١/ ٤٣١و شرح قطر الندى ٢٣٣.

سيبويه:μ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمرν[1] لكنه أجاز ذلك في الشعر[2]، وجعل ابن هشام النصب أرجح[3]، وأوجبه في كتاب آخر[4] وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μ وَكَانَ فَأَمَرْنَا أَدَّا الْتَقَيْنَا بِالْقَوْمِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَبَّنَا وَاحِدٌ...ν[1] قال الشارح μ روى:(التقينا والقوم) بالواو، كما قال: قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

ومن لم يروها بالواو فقد استراح من التكلفν[2]. وقال الراوندي:μ والقوم من أهل الشام عطف على الضمير في التقيناν[3] ومثله قول المجلسي[4]، أما الخوئي فبعد أن نقل قول ابن ميثم وهو كقول الراوندي ونقل قول الشارح المتقدم وقوله: μ فقد استراح من التكلفν قال: μالظاهر أن التكلف في العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون إعادة المنفصلν[5]. في حين جزم محمد جواد مغنيه بالعطف ثم قال:μ أما القول لا يجوز العطف على الضمير المتصل إلا مع تأكيده بضمير منفصل أما هذا القول فيرده قوله تعالى﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾[6]ν[7]. وأحسبه توهم فالجمهور يرون انه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع[8] لا المنصوب و(أصحاب السفينة) معطوف على الهاء وهي مفعول به فلا داعي للاستشهاد بها. أما الشارح فهو يعرف أن العطف في مثل هذا الموضع تكلف، لكنه استشهد ببيت من الشعر وهو قوله:

قلتُ إذ أقبلت وزُهرٌ تهادَى كِنِعاج الفلا تعَسَّفن رَمْلاً

وهو من شواهد سيبويه[9] على ذلك واستشهد به أيضا ابن جني والزمخشري وغيرهم على انه يرد في الشعر[10]، وعده أبو البركات الأنباري والعكبري شاذا[11] وأوله بعضهم بان الواو واو الحال[12]. وقد ورد في النثر أيضا في قولهم: مررت برجل سواء والعدم، وقال سيبويه هو

---

[1] الكتاب ٢٩٨/١.
[2] ظ:الكتاب ٣٧٩/٢؛ اللمع في العربية:٩٦ والخصائص ٣٨٦/٢؛ المفصل:١٦٢
[3] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٤
[4] ظ:شرح قطر الندى ٢٣٢
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧/ ١٤١
[2]المصدر نفسه:١٧/ ١٤٢
[3] منهاج البراعة / الراوندي ٣/ ٢١٧
[4] ظ:البحار ٣٣/ ٣٠٧؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣/ ٢٨١
[5] منهاج البراعة / الخوئي ٢٠/ ٣٣٩
[6] سورة العنكبوت ١٥
[7] في ظلال نهج البلاغة ١٣٦/٤
[8] ظ:الأصول ٧٨/٢؛ اللباب ١٤٩/١
[9] ظ:الكتاب ٢/ ٢٨٩
[10] ظ:الخصائص ٢/ ٣٦٦؛ اللمع في العربية: ٩٦؛ المفصل: ١٦١؛ الإنصاف ٢/ ٤٧٥؛ اللباب ١/ ٤٣١
[11] ظ:الإنصاف ٢/ ٤٧٥؛ اللباب ١/ ٤٣١
[12] ظ:اللباب ١/ ٤٣٢

قبيح[١]، ولكنه ورد في الشعر كثيرا[٢]. والحقيقة انه إذا ورد هكذا في كلام أمير المؤمنين فلا شذوذ، ولكن قد تكون الكتب القديمة غير مشكولة ومن ثم قد تكون الكلمة منصوبة على المفعول معه.

٢ـ وجوب العطف:

يجب العطف ولايجوز النصب على المفعول معه في نحو: كل رجل وضيعته[١] لأنه وإن كان اسما بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه[٢] خلافا للصيمري الذي أجازه[٣] قول أمير المؤمنينX μفَأَمّا الآنَ وَقَدِ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ، وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ، فَامْرُؤٌ وَمَا اخْتَارَν[٤]. قال الشارح:μ وامرؤ مبتدأ وإن كان نكرة، كقولهم:(شر أهرَّ ذا ناب)، لحصول الفائدة، والواو بمعنى (مع)، وهى وما بعدها الخبر، وما مصدرية، أي امرؤ مع اختياره.[٥] وقد سبق أن بحثت هذه المسألة في موضوع المبتدأ وهنا يشار إلى قول الشارح: الواو بمعنى مع، وهو ما قاله البيهقي الخراساني أيضا لكنه قال:μأي دع امرأ مع ما يختار، وهذا كقولهم: استوى الماء والخشبة أي: مع الخشبة، وجاء البرد والطيالسهν[٦] أما أن الواو بمعنى (مع) فمسلم ولكن أن يكون كقولهم: استوى الماء والخشبه وما بعده فذلك مما يستوجب النصب على المفعول معه، وهذا مما يستوجب العطف فلعله يرى رأي الصيمري في جواز النصب[٧]، أو لعله أراد فقط أن يبين أن الواو بمعنى (مع). وقد صرح الراوندي انه مثل كل رجل وضيعته[٨] وكذلك الكيدري وابن ميثم والخوئي[٩]، وصرحوا بان الخبر محذوف وتقديره (مقرونان) وهو ما خالفه الشارح فقال: إن الواو وما بعدها الخبر. وعلى العموم فهذا الكلام تماما مثل: كل امرئ وضيعته لذا استوجب العطف لأنه غير مسبوق بفعل ولاما في معناه.

٣: مجيء الاسم بعد الواو منصوبا ولم يسبقه فعل وتأويل ذلك:

من شروط نصب المفعول معه أن يتقدمه فعل أو شبهه في المعنى والحروف نحو: سرت

---

[١] ظ:الكتاب ٢/ ٣١و مغني اللبيب ٢/ ٦٦٠
[٢] ظ:أوضح المسالك: ٣/ ٣٩٠؛ شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٩
[١] ظ:الكتاب ١/ ٢٩٩ و ٣٠٥؛ أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٩؛ شرح قطر الندى ٢٣٢
[٢] ظ:الكتاب ١/ ٣٠٠؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٩١
[٣] ظ:الفصول المفيده ١/ ١٨٩ وأوضح المسالك: ٢/٢٣٥؛ شرح قطر الندى ٢٣٢ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٣
[٤] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٨/ ١٢٢
[٥]شرح نهج البلاغة، الشارح:١٨/ ١٢٣
[٦] معارج نهج البلاغة: ٤٠٣
[٧] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٩؛ شرح قطر الندى ٢٣٢؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٣
[٨] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٣/ ٢٦٩
[٩] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ٦٥٦؛ مصباح السالكين (الكبير) ٥/ ٢٤٧؛ منهاج البراعة /الخوئي ٢١/ ٣٣

والنيل أو أنا سائر والنيل[١] وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فقيل هو منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيدا؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟ لكن ذلك قليل[٢] وأجاز الصيمري نحو كل رجل وضيعته بالنصب ومنعه الجمهور[٣]. وقد عرض الشارح لإعراب ما لم يسبقه الفعل عند شرحه قول أمير المؤمنينX μ عَظُمَ الخَالِقُ فِي أَنْفُسِهِمْ فَصَغُرَ مَا دُونَهُ فِي أَعْيُنِهِمْ، فَهُمْ وَالجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَآهَا، فَهُمْ فِيهَا مُنَعَّمُونَ، وَهُمْ وَالنَّارُ كَمَنْ قَدْ رَآهَا، فَهُمْ فِيهَا مُعَذَّبُونَν[١] قال الشارح:μ والواو في (والجنة) واو (مع)، وقد روى بالعطف بالرفع على أنه معطوف على (هم). الاول أحسنν[٢] وقد روى الراوندي الروايتين وقدم رواية الرفع[٣]، وكذلك فعل الكيدري[٤] واكتفى المجلسي بنقل قول الراوندي ثم قول الشارح ولم يفاضل بين الروايتين[٥] وذكره من النحويين الرضي في شرح الكافية بعد أن قال: إن الكوفيين يرون انه إذا μ ولي معطوفا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل، أم لا، فالأول نحو زيد والريح يباريها، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان، والثاني نحو: زيد وعمرو يضربهν[٦] قال الرضي:μ وقريب منه قول أمير المؤمنين علي Λ(فهم والجنة كمن قد رآها)، وإنما جاز لتضمن الخبر ضميريهماν[٧]. أما البصريون فيمنعون مثل هذه، على أن يكون الفعل خبرا، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق، ويجوزونها على أن يكون الفعل حالا لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: كل رجل وضيعته، و(يباريها) حال[٨]، ولكن الفعل هنا جاء صلة للموصول فلا محل له من الإعراب، فلا يكون خبرا كما يرى الكوفيون ولا حالا كما يرى البصريون. والحقيقة أن هناك مفقودا ألا وهو الفعل أو ما هو بمعناه فهو الذي يجب أن يسبق الواو وما بعدها فيكون العامل في المفعول معه، وهنا السابق له (هم) وهو مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره: مقترنان والكاف ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف وهو من مواضع حذف الخبر وجوبا. لكن النصب رواية

---

[١] ظ:الكتاب ١/ ٢٩٧؛ شرح قطر الندى ٣٣٢
[٢] ظ:الكتاب ١/ ٣٠٣؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٢ و ٥٩٣
[٣] ظ:أوضح المسالك: ٢/ ٢٣٩؛ شرح قطر الندى ٢٣٢؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٢
[١] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٠/ ١٣٣
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٠/ ١٤٢
[٣] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢/ ٢٧٧
[٤] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ١٣٣
[٥] ظ:البحار ٦٤/ ٣٢١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢/ ٣٥
[٦] شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٨٣
[٧] شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٨٣.
[٨] ظ:المصدر نفسه و الصفحة نفسها

وإذا صحت فيكون الخبر (كمن قد رآها) كما قال الراوندي[1]، أي متعلق بمحذوف هو الخبر، أو الكاف كما قال الكيدري[2] أي بجعلها اسما؛ ويرى الرضي انه وإن كان ما بعد الواو مرفوعا فيجوز أن لا يكون الخبر محذوفا لأنه على رأيه غالب لا واجب واستشهد عليه بقول لأمير المؤمنينX هو:μ وانتم والساعة في قرن واحدν[1] ويلاحظ أن الرضي ذهب في هذا إلى رفع (والجنة)، وقد تقدم أن الراوندي والكيدري قدما رواية الرفع، فلا موجب لقول الشارح النصب أحسن لمخالفته لرأي الجمهور كما تقدم.

ومن نصب المفعول معه ولم يسبقه فعل أيضا لتقدم (ما) الاستفهامية عليه وهو مما سمع عن العرب والمختار فيه العطف ويجوز النصب على انه مفعول معه أيضا إذ يقدر له فعل مضمر مشتق من الكون عند النصب[2]، قول أمير المؤمنين μ:X وَمَا أَنْتَ وَ الْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ، وَالسَّائِسَ وَالْمَسُوسَ! وَلِلطُّلَقَاءِ وَأَبْنَاءِ الطُّلَقَاءِ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَν[3] قال الشارح:μ:(وما أنت والفاضل والمفضول)، الرواية المشهورة بالرفع، وقد رواها قوم بالنصب، فمن رفع احتج بقوله: ما أنتَ ويب أبيكَ والفخرُ

وبقوله: فما القَيْسيُّ بعدَك والفِخارُ

ومن نصب فعلى تأويل (مالك والفاضل)، وفي ذلك معنى الفعل، أي ما تصنع، لان هذا الباب لا بد أن يتضمن الكلام فيه فعلا، أو معنى فعل، وأنشدوا:

فما أنت والسير في متلف

والرفع عند النحويين أولىν[4] فنحن أمام روايتين الأولى برفع(الفاضل) والثانية بنصبها، وقد ذكر الخوئي الروايتين وقال: الفاضل وأترابه التالية على نسخة الشريف الرضي مشكولة بالنصب، كما أن كلمة (التمييز) وما بعدها في الجملة التالية منصوبة أيضا ثم ذكر رواية الرفع وأنها المثبتة في نسخة مخطوطة عنده ثم ذكر رأي الشارح وبعده قال:(وما للطلقاء وأبناء الطلقاء والتمييز) فيها (والتمييز) منصوب لا غير لأجل اللام في الطلقاء[5]. وقال الشيخ محمد عبده يريد أي حقيقة تكون لك مع هؤلاء أي ليست لك ماهية تذكر بينهم، وهي إشارة إلى وجود فعل

---

[1] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢/ ٢٧٧
[2] ظ:حدائق الحقائق ٢/ ١٣٣
[1] شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٨٣
[2] ظ:الكتاب ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣؛ شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٤؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٣؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٣ و ٢٤٤.
[3] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٥/ ١٨١
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٥/ ١٩٠و ١٩١
[5] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ١٩/ ١٠٣

محذوف، وأن الواو واو المعية[1]. وقال الشيخ محمد جواد مغنيه:(أنت) مبتدأ مؤخر، و(ما) خبر مقدم وهي للاستفهام الإنكاري والفاضل بالنصب مفعول معه لأن المعنى: ما تصنع مع الفاضل، والتمييز مفعول معه للطلقاء[2]، فهو يجزم برواية النصب. والشارح: إذ استشهد بعجز البيت في قول الشاعر:

يا زبرقانُ أخا بني خَلَفٍ ما أنتَ ويب أبيكَ والفخرُ

وهو على ما هو مثبت في الشرح مختل الوزن فالواو في البداية زائدة وكذلك قوله (وبيت) الصحيح كما أُثبت هنا من كتاب سيبويه (ويب)[1]، وروي (ويل)[2]وهو من شواهد سيبويه على أن الواو هنا بمعنى (مع) ولكن ما بعدها يجب رفعه، وكذلك استشهاده بعجز البيت من قول الشاعر: وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيس فما القَيْسيُّ بعدَك والفِخارُ

ففيه الدليل نفسه وهو من شواهد سيبويه أيضا وقال:μ إنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم والأول فعلν[3] ويقصد بالباب الأول الباب قبله باب:μ ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معهν[4] لكن سيبويه استدرك فقال:μ وزعموا أن ناسا يقولون كيف أنت وزيدا؟ وما أنت وزيدا؟ وهو قليل في كلام العرب ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال كيف تكون أنت وقصعة من ثريد؟ وما كنت وزيدا؟ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنىν[5] ثم استشهد بقول الشاعر:

فما أَنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالتَّكر الضَابِطِ[6]

وهو ما استشهد الشارح بصدره على جواز النصب إذن فسيبويه يرى وجوب الرفع ولكنه ينزل عند زعم بعضهم انه سمع عن العرب النصب ويقدر له فعلا محذوفا ليجري على قاعدته. ثم إن الشارح قال:μ ومن نصب فعلى تأويل:(مالك والفاضل) وفي ذلك معنى الفعل، أي ما تصنعν[7]. وكما تقدم من أن سيبويه قدر (كان) محذوفة وليس فعلا مثل تصنع وتقدير هذا الفعل يصلح في مثل ما قدره الشارح بقوله (مالك والفاضل)[8] فان العطف لا يجوز هنا لأنه يقتضي

---

[1] ظ:نهج البلاغة / محمد عبده ٢/ ٣١
[2] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣/ ٤٦٤
[1] ظ:الكتاب ١/ ٢٩٩؛ المفصل: ٨٥
[2] ظ: الزاهر: ١٣٨/١.
[3] الكتاب ٣٠٠/١ و ظ:المفصل: ٨٥
[4] الكتاب ١/ ٢٩٧
[5] الكتاب: ١/ ٣٠٣
[6] الكتاب ١/ ٣٠٣؛ المفصل: ٨٦؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٤
[7] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٥/ ١٩٠
[8] ظ:شرح الرضي على الكافية ١/ ٥١٧

العطف على الضمير المجرور بدون تكرار حرف الجر وقد منعه الجمهور[1]، أما ما نحن فيه فليس من هذا الباب وهو من باب ما يختار فيه العطف، وهو ما انتهى إليه الشارح فقال:μ الرفع عند النحويين أولىν[2] وهو الراجح وما ذهب إليه مجمد جواد مغنيه من ترجيح النصب ترجيح بلا مرجح، واحتجاج الخوئي برواية النصب من نسخة الشريف الرضي إذا صح فهو المعتمد لأن السماع ورد بالنصب فلا مانع من ذلك.

---

[1] ظ: الإنصاف: ٢٩٨/١؛ اللباب: ٤٣٢/١.
[2] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٥/ ١٩١

المبحث الثاني: المشبهات بالمفعول:

والقسم الثاني من المنصوبات هو الشبيه بالمفعول، وقد عدّها ابن السراج صنفين هما الحال والتمييز[١]، وزاد ابن جني عليه المستثنى[٢]، وقال الرضي الاستراباذي الحال مفعول مع قيد مضمونه، والمستثنى مفعول بشرط إخراجه[٣]،وقد عد المبرد الحال مفعولاً فيه[٤]، أما المنادى فرأي الجمهور انه مفعول به[٥] لكن الفارسي وابن جني ذهبا إلى أن حرف النداء نائب عن الفعل وعوض عنه لذلك فهو مشبه بالمفعول به لا مفعول به[٦] وقد عرض الشارح إلى المشبهات بالمفعول ويمكن أن تدرس على الوجه الآتي:

المطلب الاول: المستثنى:

الاستثناءμأن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيرهν[٧] والمستثنى من المنصوبات في بعض أقسامه فمنها إذا كان المستثنى بـ(إلا) في كلام تام موجب فيجب نصبه على كل حال وإذا كان تاماً غير موجب فيجب في المنقطع النصب على لغة أهل الحجاز ويجوز فيه النصب والإتباع على لغة تميم، وفي المتصل فالمختار الإتباع فإذا تقدم المستثنى وجب النصب في الجميع[٨]؛ وقال سيبويه: وانتصبμلأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت عشرون درهماًν[٩]، ويستثنى أيضاً بـ(غير وسوى) من الأسماء وعدا، وخلا، ولا يكون، وليس من الأفعال وبـ(حاشا) من الحروف[١٠] وقيل هي من الافعال[١١] وقد تأتي (خلا)و(عدا) حرفين إن لم تسبقا بـ(ما)[١٢] ولم يذكره سيبويه إلا في (خلا) وحدها من دون(عدا)[١٣].

---

[١] ظ:الأصول في النحو ٢١٣/١؛ الإنصاف ٢٥١/١.
[٢] ظ:اللمع في العربية:٤٧؛ الإنصاف ٢٦١/١.
[٣] ظ:شرح على الكافية ٢٩٤/١ و ٢٩٥.
[٤] ظ:المقتضب ٢٩٩/٤.
[٥] ظ:الكتاب ١٨٢/١؛ المقتضب ٢٠٢/٤.
[٦] ظ:اللمع في العربية:١٠٦؛ همع الهوامع ٣٢/٢.
[٧] اللمع في العربية:٦٦.
[٨] ظ:الكتاب ٣١١/٢-٣٣٠؛ المقتضب ٣٨٩/٤-٤٢٢؛ شرح قطر الندى: ٢٤٤؛ شرح ابن عقيل: ٥٩٧/١-٦٠٣.
[٩] الكتاب ٣٠٣/٢.
[١٠] ظ:الكتاب: ٣٠٩/١؛ الكشاف: ٢٢٩/٢.
[١١] ظ:إعراب القرآن، النحاس: ٢٢٦/٢؛ مشكل إعراب القرآن: ٣٨٥/١؛ إملاء ما منّ به الرحمن: ٥٢/٢.
[١٢] ظ:شرح ابن عقيل: ٦١٧/١-٦١٩.
[١٣] ظ:الكتاب: ٣٤٩/٢.

١: الاستثناء المنقطع:

وهوأن يكونμالثاني ليس من نوع الأولν[١] أي المستثنى ليس من نوع المستثنى منه وهو μمـا لا يكون إلا على معنى ولكنν[٢] وهذا قول البصريين، والكوفيون عندهم (إلا) بمعنى سوى[٣]، وقال قوم (إلا) والاسم بعدها كلام مستأنف أي هي كـ(لكن) ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر الأول اسمها والثاني خبرها[٤] وبنو تميم تجيز الإتباع[٥] في نحو قوله تعالى(إلا ابتغاء وجه ربك الأعلى)[٦] وقد عرض الشارح إلى هذا الاستثناء عند ذكره الملائكة وهل إبليس منهم أم لا؟ قال الشارحμقال شيخنا أبو عثمان وجماعة من أصحابنا انه من الملائكة ولذلك استثناه الله تعالى فقالν(فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ)[٧]ν[٨]وقال أيضاً وقالواμإن الاستثناء من غير الجنس خلاف الأصلν[٩] وقال أيضاًμوقال قوم: إنه كان من الملائكة بدلالة هذه الآية، لكن الله مسخه حيث خالف الأمر، فهو بعد المسخ خارج عن الملائكة وقد كان قبل ذلك ملكاً، قالوا: ومعنى قوله:(كَانَ مِنَ الْجِنِّ)[١٠] أي من خزان الجنة. وروي ذلك عن ابن عباس، قالوا: ويحمل ذلك على معناه أنه صار من الجن، فيكون(كان) بمعنى (صار)ν[١١] وقالμوقال معظم أصحابنا إن إبليس ليس من الملائكة، ولا كان منها وإنما استثناه الله تعالى منهم، لأنه كان مأموراً بالسجود معهم، فهو مستثنى من عموم المأمورين بالسجود، لا من خصوص الملائكةν[١٢] وقالμ:ومن قال إنه لم يكن منهم احتج بقوله تعالىν(إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)[١٣]ν[١٤]، وقالμوأجاب الأولون عن هذا فقالوا: إن الملائكة يطلق عليهم لفظ الجن لاجتنانهم واستتارهم عن الأعين، وقالوا:قد ورد ذلك في القرآن أيضاً في قوله تعالى: (وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً)[١٥]، والجنة هاهنا هم الملائكة، لأنهم قالوا: أن الملائكة

---

[١] المقتضب: ٤١٢/٤.
[٢] الكتاب: ٣٢٥/٢؛ ظ:المقتضب: ٤١٢/٤؛ الأصول: ٢٩٠/١.
[٣] ظ:الأصول: ٢٩٠/١.
[٤] ظ:همع الهوامع: ٢٤٨/٢ و٢٥٠.
[٥] ظ:الأصول: ٢٩٠/١؛ شرح قطر الندى ٢٤٤.
[٦] سورة البلد:٢٠
[٧] سورة ص ٧٣ و٧٤.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣٥/٦.
[٩] المصدر نفسه: ١١٠/١.
[١٠] سورة الكهف ٥٠.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٥/١.
[١٢] المصدر نفسه: ٤٣٦/٦.
[١٣] الكهف ٥٠.
[١٤] شرح نهج البلاغة / الشارح: ١١٠/١.
[١٥] سورة الصافات ١٥٨.

بنات الله[١] ، ويتلخص من كلامه في كل هذه المواضع أن هناك ثلاثة أراء:

الأول: يرى أن الاستثناء متصل وأن إبليس من الملائكة أو أن الملائكة من الجن، ولذلك فلا تناقض في قوله تعالى: (كَانَ مِنَ الْجِنِّ)[٢] فهو ملك والملائكة من الجن، وأن الاستثناء المنقطع خلاف الأصل.

الثاني: يرى أنه كان من الملائكة ثم مسخ فصار ليس منهم، و(كَانَ مِنَ الْجِنِّ) أي صار من الجن فـ(كان) بمعنى (صار).

الثالث: وهو الرأي الذي يظهر أن الشارح يتبناه: أن إبليس من الجن وليس من الملائكة والاستثناء منقطع.

وقد ذكر الرأي الأول جملة من المفسرين منهم الطوسي وابن الجوزي والقرطبي والشوكاني من دون أن يتبنوه[٣].

ويظهر أن الرأي الثالث هو أرجح الآراء فهو رأي وجيه روي عن أئمة أهل البيت Γ وعن الحسن البصري وقال به الشيخ المفيد[٤] وقدمه مكي[٥] والعكبري[٦] واستشهد بالآية ابن هشام على الاستثناء المنقطع[٧]، وتبناه صاحب الميزان[٨]، فضلاً عن أنه رأي جمهور المعتزلة وهم أصحاب الكلام والتمحيص كما ذكر الشارح، وقد استدلوا بنص القرآن أنه من الجن. والتأويلات المختلفة في كونه كان من الملائكة ثم صار من الجن، أو بكون الملائكة من الجن والجن هو ما استتر عن الأعين، أو أنه كان من خزان الجنة، لا تنهض لإخراجه من الجن إلى جنس الملائكة، واحتج القائلون بأنه من الملائكة بقوله تعالى:﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ* إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)[٩]فلو كان من غير الملائكة لم يكن مأموراً بالسجود، لأن الأمر بالسجود وقع على الملائكة خاصة[١٠].

وقال الزمخشري الاستثناء متصل لأنه كان أجنبياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم فغلبوا عليه ثم استثني منهم استثناء واحدٍ منهم، ثم جوز أن يكون منقطعاً، فهو يذهب إلى انه من الجن ويجوز الاستثناء المنقطع ولكنه يتأول جعل الاستثناء متصلاً على الأصل على

---

(١) شرح نهج البلاغة / الشارح: ١١٠/١.
(٢) الكهف ٥٠.
(٣) ظ:التبيان في تفسير القرآن: ٥٦/٧؛ زاد المسير: ٥٢/١؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢٩٦/١؛ فتح القدير: ٦٦/١.
(٤) ظ:مجمع البيان: ١٦٢/١.
(٥) ظ:مشكل إعراب القرآن: ٨٧/١.
(٦) ظ:إملاء ما منّ به الرحمن: ١٠٤/٢.
(٧) ظ:شرح قطر الندى ٢٤٥.
(٨) ظ: الميزان: ١٦٢/١.
(٩) سورة الحجر ٣٠ و ٣١.
(١٠) ظ:مشكل إعراب القرآن: ٤١٣/١.

التغليب[١].

وعلى كل حال يبقى الرأي الثالث هو الأقوى، لأن الاستثناء المنقطع جائز وقد ورد في القرآن الكريم كثيراً قوله تعالى:(لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ)[٢] وقوله تعالى:(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)[٣] وقوله تعالى:(وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ)[٤] وقوله تعالى:(فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)[٥][٦] وورد في الشعر كثيراً أيضاً وذكر النحاة بعض هذه الشواهد تجنبت ذكرها هنا مخافة الإطالة[٧].

ومثله قول أمير المؤمنين μX: ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَلاَ مِيكَائِيلَ وَلاَ مُهَاجِرِينَ وَلاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إِلاَّ الْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِν[٨] قال الشارح:μ والمقارعة منصوبة على المصدر وقال الراوندي هي استثناء منقطع، والصواب ما ذكرناه، وقد روى (إلا المقارعةُ) بالرفع، تقديره ولا نصير لكم بوجه من الوجوه إلا المقارعةν[٩] قد بحثت هذه المسألة في موضوع(لا)النافية للجنس وهنا خطّأ الشارح الراوندي في أن(المقارعة) مستثنى منقطع عما قبله وصوّب أنها منصوبة على المصدر.

والمسألة موضع خلاف بين الشراح فالراوندي: قال إن (المقارعة) على النصب استثناء منقطع، وقبله قال:μ(المقارعة) مرفوعة، أي ذوو المقارعة فحذف المضاف، ويجوز أن يكون المعنى: لا يُنجيكم حينئذ إلا المقارعة، فلا يحتاج إلى إضمار مضافν[١٠] وذكر الكيدري الروايتين: رواية النصب ورواية الرفع ولم يعلق عليهما[١١]. واكتفى ابن ميثم برواية النصب وقال هو استثناء منقطع[١٢] وذكر الخوئي الروايتين: وقال على رواية النصب فـ(المقارعة) استثناء من الأسماء الواقعة بعد لا التبرئة لعمومها بعد تأويلها بالنكرة كما تقدم أو من الضمير المرفوع العائد إليها في (ينصرون)ثم ذكر أن الاستثناء متصل وليس منقطعاً كما قال الراوندي ثم قال إنها على رواية الرفع بدل من الأسماء المذكورة على رواية رفع تلك الأسماء ومن الضمير في (ينصرون) على رواية نصبها، وقال: الرفع هو المختار عند العلماء وجعله مثل:(مَا

---

[١] ظ:الكشاف: ١٥٦/١.
[٢] سورة البقرة ٧٨.
[٣] سورة الشورى ٥١.
[٤] سورة البقرة ٢٨٢.
[٥] سورة الأنعام ١١١.
[٦] ظ:مشكل إعراب القرآن: ١٤٥/١و٢٦٦ ؛ الكشاف: ١٨٥/١؛ إملاء ما منّ به الرحمن: ٤٥/١و٢٢٦/٢.
[٧] ظ:الأصول: ٢٩٣/١؛ سر صناعة الإعراب: ٣٠٣/١.
[٨] شرح نهج البلاغة / الشارح: ١٧٩/١٣.
[٩] المصدر نفسه:١٨٢/١٣.
[١٠] منهاج البراعة / الراوندي ٢٦٦/٢.
[١١] ظ:حدائق الحقائق ٢٥٩/٢.
[١٢] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٠٤/٤.

فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ)[1]وإلا قليلاً[2]، أي: على أنه استثناء تام منفي متصل فالمختار إبدال المستثنى من المستثنى منه، وقال إنه بدل اشتمال لأن نصرة جبرائيل وميكائيل والمهاجرين والأنصار لما كان بمقارعة السيوف حسن ذلك، وقال إن الإبدال من هذه الأسماء أولى من الإبدال من الضمير في (ينصرون) العائد إليها[3]. ثم عدل عن كل هذا الكلام وقال: النظر الدقيق يقتضي أن تكون (المقارعة) كما قال ابن أبي الحديد أي: تكون مصدرا وعلله بأن النحاة قالوا: بأن المصدر إذا وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه إلا مجازاً لكونه صاحب هذا المصدر يحذف عمله قياساً نحو:ما زيد إلا سيراً، فإن (سيراً)لا يجوز جعله خبراً عن (زيد) لأن (زيد) صاحب السير لا نفس السير، فلابد من أن يكون العامل محذوفا أي ما زيدٌ إلا يسير سيراً، وفيما نحن فيه: لا أنصار ينصرونكم إلا تقارعوا المقارعة بالسيف، فإن أرادوا المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو ما زيد إلا سيرٌ وكذلك الرواية برفع (المقارعة)[4].

فهو إذن على الرأي الأول جعل الكلام تاما والاستثناء متصلا ورجح رواية الرفع على البدل ثم عدل عنه إلى رأي الشارح فجعل (المقارعة) مصدرا محذوف العامل وجوبا وعلى الرفع فهو استعمال للمصدر محل الوصف للمبالغة؛ أما الشوشتري فذهب إلى قول الراوندي بأنه استثناء منقطع، وقال لو أسقطنا الاستثناء فقلنا: ثم لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا مهاجرين ولا أنصار ينصرونكم لكان الكلام تاما، وإنما توهم المعتزلي والخوئي أن (ينصرونكم) وصفا فوقعا فيما وقعا ثم لو كان نظير (ما زيد إلا سيراً) ما هذا اللازم في (المقارعة)؟ ولم لم يقل (إلا مقارعةً)[5]؟ وهذا كلام جميل لكنه عاب على الخوئي قوله أن هناك رواية برفع (المقارعة) فقال: بل اتفقوا على نصبها، ولعله تابع ابن ميثم الذي يميل إلى نسخته كثيرا لأنها بخط الشريف الرضي كما قيل، وفات الشوشتري أن الراوندي والكيدري والشارح ذكروا هذه الرواية كما تقدم[6]. وكونه استثناء منقطعا هو ما أميل إليه لخلوه من كل هذه التأولات وعليه يكون الكلام قبله تاما و(ينصروكم) هو خبر(لا) والمستثنى منه (جبرائيل) وما بعده من الأسماء، ثم إن رواية النصب أقوى لأنها وردت في نسخة ابن ميثم وهي بخط الشريف الرضي وعليها يبنى هذا الإعراب، والاستثناء المنقطع واجب النصب إلا على لغة تميم فهم يجوزون الإتباع أيضا، وإلا فيه بمعنى (لكن) فيكون التقدير: ثم لا جبرائيل... لكن المقارعة بالسيف فهو استدراك كما هو في لكن، والكلام يستقيم عليه. وعلى رأي الشارح فالاستثناء مفرغ ولذلك انتصبت (المقارعة) على

---

(1) سورة النساء ٦٦.
(2) قرأ ابن عامر (لا قليلاً) وقرأ الباقون (إلا قليل) بالرفع ظ:السبعة في القراءات ٢٣٥.
(3) ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٤/١٢و٥.
(4) ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٦/١٢.
(5) ظ:بهج الصباغة /٣٠٩/٢.
(6) ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢٦٦/٢ و ٣٥٩/٢ وشرح نهج البلاغة / الشارح ١٨٢/١٣.

المصدر لان الإعراب عليه يكون بحسب موقعه من الكلام.

٢. حاشا:

من أدوات الاستثناء (حاشا) وفيها لغات[١] ذكر الشارح أصلها ومعناها فقال: μوَحَاشَ لله أَنْ تَلِيَ لِلْمُسْلِمِينَ بَغْيِي صَدْراً أَوْ وِرْداν[٢] قال الشارح: μأي معاذ الله، والأصل إثبات الألف في (حاشا) وإنما اتبع المصحفν[٣]، وهذا قول النحاة إذ قالوا: الأصل إثبات الألف، وفيها لغات أربع حاشاك وحاشا لك وحاش لك وحشالك[٤] وقال سيبويه: هيμحرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناءν[٥] وروى النحاس عن المبرد أنها فعل بقولهم: حاش لزيد، لأن الحرف لا يحذف منه شيء على رأيه[٦] وروي أيضا عن الأخفش والجرمي والمازني وابن مالك وحكاه الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني[٧] وبه قال مكي: وقال وأجاز ذلك سيبويه ومنعه الكوفيون، واستدل عليه بمثل ما تقدم[٨]. وقال الزمخشري هي حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى حاش لله براءة الله من السوء[٩]. وهذا القول هو المشهور وعزا الرضي الاستراباذي حذف الألف من (حاشا) لكثرة الاستعمال[١٠] وقال ابن هشام هي في قوله تعالى:(حاش لله)[١١] اسم والدليل قرأه بعضهم (حاشا)بالتنوين[١٢]، فهي ليست بحرف لدخولها على حرف وليست بفعل إذ ليس بعدها اسم منصوب بها[١٣] وخصصها السيوطي بأنها مصدر مرادف للتنزيه[١٤].

المطلب الثاني: الحال:

---

[١] ظ:الكتاب ٢٤٩/٢؛ الأصول ٢٨٨/١؛ المفصل:٢٨٧؛ أوضح المسالك: ٢٥٠/٢؛ همع الهوامع ٢٧٧/٢.
[٢] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٢/١٨.
[٣] المصدر نفسه ٢٧/١٨.
[٤] ظ: إعراب القرآن، النحاس ٢٢٦/٢؛ أوضح المسالك: ٢٥٠/٢.
[٥] الكتاب ٣٤٩/٢.
[٦] ظ: إعراب القرآن، النحاس ٢٢٦/٢.
[٧] ظ:مغني اللبيب ١٢١/١؛ شرح ابن عقيل ٦٢١/١.
[٨] ظ:مشكل أعراب القران ٣٨٦/١
[٩] ظ:المفصل:٣٨٧؛ شرح الرضي على الكافية ١٢٤/٢.
[١٠] ظ:شرح الرضي على الكافية: ١٢٤/٢وروح المعاني: ٢٣٠/١٢.
[١١]سورة يوسف ٣١.
[١٢]هي قراءة أبي السمال ظ: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت٦٦٥هـ):٥٣٤/٢؛ والكشاف: ٤٣٩/٢. وأبو السمال هومعتب بن هلال له حروف شاذة ولا يعتمد على نقله.ظ: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ): ٣٧٨/٧و المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ): ٧٨٩/٢.
[١٣] ظ:مغني اللبيب ٦٨١/١.
[١٤] ظ:همع الهوامع ٢٨٣/٢.

ذكره سيبويه فقالμهذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعولν[1] وμهي هيأة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنهν[2]،وقال السيوطي:μهو فضله داله على هيأة صاحبهν[3]وأما لفظها فإنها نكرة[4]ونصبه نصب المفعول به، أو المشبه به، أو الظرف، ويغلب كونه منتقلا[5] والحال تعرفها وتختبرها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، وإنما سميت حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر ولا تكون لما بقى من الأفعال ولا لما يأتي منها[6]. والعامل في الحال على ضربين فعل أو شبهه أو معناه[7]. وقد عرض الشارح لبعض موضوعات الحال منها عند شرحه قوله μأَعْنَقُوا إِلَى أَمْرٍ قَدْ عَرَفُوهُ، وَحَقٍّ قَدْ أَمَطُوا جَهَالَتَهُ، وَمَهَاوِي ضَلَالَةٍ، ثُلُلاً عَنْ سِيَاقِهِ، سُلُساً فِي قِيَادِهِ، أَمْراً تَشَابَهَتِ الْقُلُوبُ فِيهِ، وَتَتَابَعَتِ الْقُرُونُ عَلَيْهِ، وَكِبْراً تَضَايَقَتِ الصُّدُورُ بِهِν[8] قال الشارح:μ منصوب بتقدير فعل، أي اعتمدوا أمرا و(كبرا)، معطوف عليه، أو ينصب (كبرا) على المصدر بان يكون اسما واقعا موقعه، كالعطاء موضع الإعطاء... وقال الراوندي أيضا ويجوز أن يكون (أمرا) حالا. وهذا أيضا ليس بشيء، لان الحال وصف هيأة الفاعل أو المفعول، و(أمرا) ليس كذلكν[9] فقد رد الشارح الراوندي بأن الحال وصف لهيأة الفاعل أوالمفعول و(أمرا) ليس بوصف أولا فهو مصدر ولا يمكن تأويله بمشتق وهو لم يسق للدلالة على هيأة الفاعل أو المفعول كما يجب أن تكون عليه الحال وقد مر بحث بعض هذه المسالة في موضوع المفعول المطلق، وقد قدر المجلسي فعلا كما فعل الشارح[10] فيما ذهب الخوئي إلى أن أمرا منصوب على نزع الخافض وهو متعلق بـ(أعنقوا) أي: أسرعوا إلى أمر وكبر[11]، وما ذهب إليه الشارح أرجح والمعنى عليه ألطف وأيسر.

ومن مسائل الحال التي ذكرها الشارح:

١: وقوع المصدر النكرة حالا:

---

[1] الكتاب ٤٤/١.
[2] الأصول ٢١٣/١؛ ظ: اللمع في العربية:٦٢؛ اللباب ٦٢/١.
[3] همع الهوامع ٢٩٣/٢.
[4] ظ:اللمع في العربية:٦٢.
[5] ظ:همع الهوامع ٢٩٣/٢.
[6] ظ:الأصول في النحو ٢١٣/١.
[7] ظ:المقتضب ١٦٨/٤؛ الأصول في النحو ٢١٨/١؛ أسرار العربية:١٧٧.
[8] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٤٦/١٣.
[9] المصدر نفسه ١٤٨/١٣.
[10] ظ:البحار ٤٧٩/١٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢/ ٣٣٧.
[11] ظ: منهاج البراعة / الخوئي ٣٠٢/١١.

يقع المصدر النكرة في موضع الحال كثيرا[١] قال سيبويه: μهذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالν[٢] ويرى سيبويه والجمهور انه مؤول بمشتق فقال: μلأن المصدر هنا في موضع فاعلν[٣]، وهو عندهم لا يقاس عليه قال: μوليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضعν[٤] واختلف النحويون في مثل هذا فبعضهم يرى أنها مصادر على حذف مضاف والآخر يرى أنها أحوال على حذف مضاف[٥]، ويرى الكوفيون أنها مفاعيل مطلقة نوعية[٦] ويرى الأخفش والمبرد أنها مفاعيل مطلقة لأفعال من لفظها والفعل هو الحال[٧]. ولا يُقاس عليه عند الجميع إلا المبرد فإنه أجازه في كل ما دلّ عليه فعل[٨]. وقد ذكر الشارح بعض هذا الكلام عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X وَرَمَاكُمْ مِنْ مَكَان قَرِيب، فقال: {رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْض وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ}[٩] قَذْفاً بِغَيْب بَعِيد، وَرَجْماً بِظَنٍّ غَيْر مُصِيبν[١٠]؛ قال الشارح: μوانتصب (قذفا) على المصدر الواقع موقع الحال، وكذلك (رجما) وقال الراوندي انتصبا لأنهما مفعول له، وليس بصحيح، لان المفعول له ما يكون عذرا وعله لوقوع الفعل، وإبليس ما قال ذلك الكلام لأجل القذف والرجم، فلا يكون مفعولا لهν[١١]، واختلف شراح النهج في هذا على وجوه:

الأول: ان (قذفا) و(رجما) مفعولان لأجله وهو ما احتمله الراوندي[١٢] كما ذكره الشارح ورد عليه، وكذلك احتمله الكيدري[١٣].

الثاني: إنهما مصدران في موضع الحال وهو ما اختاره الشارح وابن ميثم والخوئي[١٤] واحتمله الراوندي والكيدري ومحمد جواد ومغنيه[١٥].

الثالث: إنها مصدران والعامل فيهما من غير لفظهما أي قال قولاً قذفاً وهو قول

---

[١] ظ:شرح ابن عقيل ٦٣٢/١.
[٢] الكتاب ٣٧٠/١.
[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٥] ظ:همع الهوامع ٢٩٨/٢ و٢٩٩.
[٦] ظ:شرح ابن عقيل ٦٣٢/١؛ همع الهوامع ٢٩٨/٢.
[٧] ظ:المقتضب ٢٣٤/٣؛ شرح ابن عقيل ٦٣٢/١؛ همع الهوامع ٢٩٩/٢.
[٨] ظ:المقتضب ٢٣٤/٣؛ الأصول ١٦٤/١؛ المفصل:٩١/١؛ همع الهوامع ٢٩٩/٢.
[٩] سورة الحجر ٣٩
[١٠] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٣٦/٣.
[١١] المصدر نفسه ١٤١/١٣.
[١٢] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢٣٩/٢.
[١٣] ظ:حدائق الحقائق ٣٥٤/٢.
[١٤] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٢٥٠/٤ و٢٥١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢٨٤/١١.
[١٥] ظ:منهاج البراعة/ الخوئي ٢٣٩/٢؛ حدائق الحقائق ٣٥٤/٢؛ في ظلال نهج البلاغة ١١٥/٣.

الشوشتري[1]؛ والظاهر ان قول الشوشتري هو الأرجح لأن القذف والرجم نوعان من القول فصلح (قال) للعمل فيهما، فهما مصدران على أصلهما. ولكن رأي الشارح ومن شابه قوله ليس ببعيد فقد أجاز مثله سيبويه والجمهور لكثرة وروده في اللغة لكنه غير مقيس عندهم لأنه على خلاف الأصل وأما القول بأنه مفعول له فضعيف، لأن القذف والرجم ليسا بعلة للقول.

ومثله: قول أمير المؤمنين X: فَإِلاَّ يَاً بِلاَّيِ مَا نَجَا[2]ν، وقال الشارح: μ أي بعد بطء وشدة، وما زائدة أو مصدرية، وانتصب (لأيا) على المصدر القائم مقام الحال، أي نجا مبطئا، والعامل في المصدر محذوف أي أبطا بطئا، والفائدة في تكرير اللفظة المبالغة في وصف البطء الذى نجا موصوفة به، أي لأيا مقرونا بلأيν[3]. واختلف شراح النهج في هذا على وجوه:

الأول: ان (لأيا) نصب على المصدرية، والعامل فيه محذوف وهو رأي السرخسي وابن ميثم ومحمد عبده والشوشتري والشيرازي ومحمد جواد مغنية والمحمودي[4] وقوله: (بلأي)أي لأياً مقرونا بلأي، وهو العسر والإبطاء ويكون تقدير الكلام أبطأت نجاته –من جيشي- إبطاءً[5].

الثاني: انه ظرف وهو رأي انفرد به الراوندي[6].

الثالث: انه مصدر قائم مقام الحال وهو رأي الشارح وقبله الكيدري وبعده الخوئي[7].

وقد عرض سيبويه لمثل هذا اللفظ فيμباب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمرν[8] فأنشد قول زهير بن أبي سلمى:

فَلأْياً بَلأْيٍ مَا حَمَلْنا وَليدَنا على ظَهْرِ مَحْبوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه[9]

فقال:μكأنه يقول: حملنا وليدنا لأيا بلأي، كأنه يقول:حملناه جهداً بعد جهدٍ، هذا لا يتكلم به بل تمثيلν[10] فالمفهوم من كلامه أن المصدر هنا قائم مقام الحال ولأنه ذكره في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال[11] قال ابن سيده:μاللأي من المصادر التي يعمل فيها ما ليس من لفظها كقولهم:قتلته صبراً، ورأيته عياناًν[1]كأنه يراه مفعولاً مطلقاً نوعياً.

---

[1] ظ:بهج الصباغة ٣٦٤/١٤.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٨/١٦.
[3] المصدر نفسه: ١٥٠/١٦و١٥١.
[4] ظ:أعلام نهج البلاغة ٢٥٤؛ مصباح السالكين ٧٩/٥؛ بهج الصباغة ٦١٤/٤؛ توضيح نهج البلاغة ٩٢/٤؛ في ظلال نهج البلاغة ٥٤٥/٣؛ نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ محمد باقر المحمودي: ٣٠٤/٥.
[5] ظ:نهج السعادة ٣٠٤/٥.
[6] ظ:منهاج البراعة / الراوندي ١٢٥/٣.
[7] ظ:حدائق الحقائق ٤٨٠/٢؛ منهاج البراعة/الخوئي ٥٩/٢٠.
[8] الكتاب ٣٧٠/١.
[9] ديوان زهير ٦٧ .
[10] الكتاب ٣٧١/١.
[11] ظ:الكتاب ٣٧٠/١ و٣٧١.
[1]المحكم ٤٤١/١٠؛ ظ: لسان العرب ٢٣٧/١٥؛ تاج العروس ٤٢٨/٣٩.

فالشارح قد سلك مسلك سيبويه في هذا لكنه قال: العامل في المصدر محذوف وسيبويه كأنه قد أعمل فيه الفعل بعده وهو من نوعه. وعموما فالظاهر أن رأي سيبويه هو الراجح لأنه أوّل المصدر المشتق وأعمل فيه الفعل بعده والمعنى عليه متسق فالتقدير في كلام أمير المؤمنين X أيبنجا مبطئاً ملتئياً معسراً. واختلف في (ما) على وجهين: الأول: إنها زائدة وهو ما احتمله الشارح وقال به السرخسي والكيدري، والخوئي[1]. الثاني: أنها مصدرية وهو قول ابن ميثم ومحمد عبده والشوشتري والشيرازي ومحمد جواد مغنية[2]. والظاهر أنها زائدة لأن المعنى كما قُدّر ولا نحتاج إلى تقدير مصدر آخر عاملٍ في (لأياً بلأي).

٢ـ الحال لا تكون إلا نكرة:

قال سيبويه: μفإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضَفْν[3]. فمذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفة لفظاً فهو منكر معنى كقولهم جاءوا الجماء الغفير وأرسلها العراك و(الـ) هنا زائدة عندهم وقد يأتي في لفظ المعرف بالإضافة كقولهم: اجتهد وحدك[4]، وفي لفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد، أي: متبددة[5]، وكل ذلك مؤول بنكرة، والتقديرجاءوا جميعاً، وأرسلها معتركةً، واجتهد منفرداً، وهكذا، وزعم البغداديون ويونس انه يجوز مطلقاً، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط فيجوز تعريفها وإلا فلا[6]، وقد أشار الشارح إلى أن الحال نكرة عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μوَتَدَلَّتْ فِي الْأَرْضِ وَطْأَتُهُ، بَعِيدَ الْجَوْلَةِ، عَظِيمَ الصَّوْلَةِν[7]قال الشارح:μ وبعيد منصوب على الحال، وإضافته غير محضةν[8]، وقد أعربها شراح النهج كما أعربها الشارح فقال ابن ميثم: μوبعيد وعظيم حالان ومن روى بالرفع فهما خبرا مبتدأ محذوفν[9]، وكذلك كان كلام الخوئي ثم قال: وإضافته لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى فاعلها[1]، وذكر محمد جواد مغنية كلاماً هو بمعنى كلام ابن ميثم تماما[2] وما أشار إليه الشارح والخوئي بأن الإضافة غير

---

[1] ظ:أعلام نهج البلاغة ٥٥٤ ؛ حدائق الحقائق ٤٨٠/٢؛ منهاج البراعة/الخوئي ٥٩/٢٠.
[2] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٧٩/٥؛ نهج البلاغة محمد عبده ٦٣/٢؛ بهج الصباغة ٦١٤/٤؛ توضيح نهج البلاغة:٩٢/٤؛ فيظلال نهج البلاغة:٥٤٥/٣.
[3] الكتاب ٣٧٧/١.
[4] ظ:الكتاب ٣٧٥/١؛ المفصل:٩١؛ اوضح المسالك: ٣٠٠/١-٣٠٤؛ شرح شذور الذهب:٣٢٣و٣٢٤ وشرح ابن عقيل:٦٣٠/١و٦٣١.
[5] ظ:شرح شذور الذهب:٣٢٤.
[6] ظ:شرح ابن عقيل ٦٣١/١؛ همع الهوامع ٣٠١/٢.
[7] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٤٦/٩.
[8] المصدر نفسه ٤٧/٩.
[9] مصباح السالكين (الكبير) ١٧٣/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط) ٢٩٩.
[1] ظ: منهاج البراعة / الخوئي ٣٥٩/٨.
[2] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٢٩٧/٢.

محضة أو لفظية مفاده أن الحال تكون نكرة في الغالب.

ومثله قول أمير المؤمنين μ:X وَأَسْتَعِينُهُ عَلَى وَظَائِفِ حُقُوقِهِ، عَزِيزَ الْجُنْدِ، عَظِيمَ الْمَجْدِν[1]

قال الشارح:μ وعزيز منصوب، لأنه حال من الضمير في (أستعينه)، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المجرور في (حقوقه) وإضافة (عزيز) إلى (الجند) إضافة في تقدير الانفصال، لا توجب تعريفه ليمتنع من كونه حالاν[2].

وقد اتفقت كلمة شراح النهج على ان (عزيز) و(عظيم) نصب على الحال[3]، أما صاحب الحال فقال الخوئي: هو الضمير في (أستعينه)[4] وأما العامل فيه فأستعينه[5]. ولم يقل أحد منهم انه حال من الضمير المجرور في حقوقه كما قال الشارح، لأن كونه حالا من المفعول به الضمير في (أستعينه) مما لا اعتراض عليه عند النحاة[6] ولكن كونه حالا من المضاف إليه الضمير في (حقوقه) مما أقره الأخفش وبعده ابن مالك وغيرهم[7] لأن المضاف هنا كالجزء من المضاف إليه فلو قال: وأستعينه على وظائفه عزيز الجند، لصح الكلام وقد ردّهم أبو حيان بأن العامل في الحال وصاحبها واحد وعامل المضاف إليه اللام والإضافة[8].

وأما كون الإضافة في نيّة الانفصال كما قال الشارح أو غير محضة كما قال ابن ميثم أو لفظية كما قال الخوئي فهي ألفاظ معناها واحد وغرضهم أن الحال نكرة كما ينبغي أن تكون[9] فلم تعرف بهذه الإضافة وهذا ما لا غبار عليه.

٣- مجيء صاحب الحال نكرة:

قال ابن مالك: ولم يُنكر غالبا ذو الحال إنْ لم يتأخرْ، أو يُخصَّصْ أو يَبِنْ

مِنْ بعدِ نفي أو مضاهيه كلا يبغِ امرؤ على امرئٍ مستسهلاً[10]

فقد عد جملة من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، ومنها أن يتقدم الحال على صاحبه، فيجوز نحو:(فيها قائماً رجلٌ)و(لمية موحشاً طللُ)[1] وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول

---

[1] شرح نهج البلاغة/الشارح ١١٠/١٣.
[2] المصدر نفسه ١١٢/١٣.
[3] ظ:منهاج البراعة/ الراوندي ٤٤٨/٢؛ مصباح السالكين (الكبير) ٢٠٤/٤؛ منهاج البراعة/الخوئي ١٨٧/١١؛ في ظلال نهج البلاغة ٩٤/٣.
[4] ظ:منهاج البراعة/الخوئي ١٨٧/١١.
[5] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٢٠٤/٤.
[6] ظ:أوضح المسالك: ٢٢٤/٢و٢٢٥؛ شرح شذور الذهب:٣١٦؛ شرح ابن عقيل ٦٤٦/١؛ همع الهوامع ٣٠٥/٢.
[7] ظ:أوضح المسالك: ٣٢٤/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٤٦/١؛ همع الهوامع ٣٠٥/٢.
[8] ظ:همع الهوامع ٣٠٥/٢.
[9] ظ:الكتاب ٣٧٧/١؛ المفصل:٩١؛ أوضح المسالك: ٣٠٠/٢.
[10] شرح ابن عقيل: ٦٣٢/١و٦٣٣.
[1] ظ:الكتاب ١٢٢/٢و١٢٣؛ المفصل:٩١؛ الخصائص ٤٩٢/٢؛ أسرار العربية:١٤١؛ شرح قطر الندى ٢٣٦؛ أوضح المسالك: ٣٠٩/٢.

أمير المؤمنين X:μفَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً، مَعَ تَفرقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشتتِ آرَائِهِمْ، مِنَ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ ν[1] قال الشارح:μ وقال الراوندي: الناس مبتدأ وأشد مبتدأ ثان، ومن تعظيم الوفاء خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول، ومحل الجملة نصب لأنها خبر ليس، ومحل ليس مع اسمه وخبره رفع، لأنه خبر (فإنه)، و(شيء) اسم ليس، ومن فرائض الله حال، ولو تأخر لكان صفة لشيء. والصواب أن(شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفى، ولأن الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفة، فتخصص بذلك وقرب من المعرفة، والناس: مبتدأ، وأشد: خبره، وهذه الجملة المركبة من مبتدأ وخبر في موضع رفع لأنها صفه(شيء) وأما خبر المبتدأ الذى هو(شيء) فمحذوف، وتقديره(في الوجود)ν[2]؛ وقد بحثت هذه المسألة في موضوع (كان) وهنا أشار الراوندي على أن صاحب الحال نكرة وهو (شيء) والحال (من فرائض الله) فهو حال وقد تقدم على صاحبه فساغ أن يكون صاحب الحال نكرة فهو كقول الشاعر وأنشده سيبويه:

وبالجِسْم مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ[3]

وقد أكد الشارح قول الراوندي أنه حال من (شيء) بقوله:μوالصواب أن (شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفي، ولأن الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفةν[4] فهو يسوّغ كون اسم ليس نكرة بأنه موصوف بالحال قبله.

٤- مجيء الحال من المضاف إليه:

اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه فجوزه بعضهم دون شرط[5] ومنعه آخرون[6] وأجازه غيرهم بشرط أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما[7] وجوزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه[8]، وعليه ابن هشام وابن عقيل أيضا[9]، ورد هذا الكلام الأخير أبو حيان وقال تقرر أن العامل في الحال وصاحبها واحد وعامل المضاف إليه اللام والإضافة[1]، وعلى هذا فسيبويه

---

(١) شرح نهج البلاغة / الشارح ١٠٦/١٧.
(٢) المصدر نفسه ١٠٧/١٧.
(٣) الكتاب ١٢٣/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٣٤/١.
(٤) شرح نهج البلاغة/الشارح ١٠٧/١٧.
(٥) ظ:شرح ابن عقيل ٦٤٦/١؛ همع الهوامع ٣٠٥/٢.
(٦) ظ: مشكل إعراب القرآن: ٨٩/١و١١٢.
(٧) ظ:أوضح المسالك: ٣٢٤/٢ و ٣٢٥ وشرح شذور الذهب:٣١٦ ٣٢١.
(٨) ظ:همع الهوامع ٣٠٥/٢؛ فتح القدير ٢٠٣/٣.
(٩) ظ:أوضح المسالك: ٣٢٤/٢ و ٣٢٥؛ شرح شذور الذهب:٣١٦.
(١) ظ:همع الهوامع ٣٠٥/٢.

عنده الجواز المطلق لأنه يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها[١].

وقد ذكر الشارح الحال من المضاف إليه عند شرحه قول الأمامμXَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لاَجْزَاءِ الْقُرْآنِ يُرَتِّلُونَهَا تَرْتِيلاً ν[٢] قال الشارح:μ قوله: (تالين)، منصوب على أنه حال، إما من الضمير المرفوع بالفاعلية في (صافون) أو من الضمير المجرور بالاضافة في: (أقدامهم)ν[٣] واقتصر الراوندي على انه حال من الضمير في (صافون)[٤]، وأجاز الخوئي الأمرين كما فعل الشارح أي أن يكون حالا من الضمير المرفوع أو المجرور لكنه قال: والأول أولى[٥].

والواقع أن الأمرين جائزان فأن يكون حالا من الضمير المرفوع في (صافون) لا مانع له على الإطلاق، وأما أن يكون حالا من الضمير المجرور المضاف إليه في (أقدامهم) فقد تحقق فيه الشرط الذي اشترطه الأخفش وابن مالك وغيرهم فإن المضاف جزء من المضاف إليه فالأقدام جزء من أصحابها فيجوز أيضا وأما قول الخوئي: الأول أولى، بناء على منع أبي حيان أن يكون الحال من المضاف إليه وإن كان المضاف جزءا منه كما تقدم[٦]، وتجويز الشارح الأمرين يدل على أنه يذهب مذهب الأخفش[٧] في جواز ذلك وعليه أغلب المتأخرين[٨].

٥ـ توسط أفعل التفضيل بين حالين:

يصح بل يجب توسط افعل التفضيل بين حالين وهما لمختلِفَي حال أو ذات، واختلف في العامل فيهما والأصح انه افعل التفضيل[٩] وهو مذهب الجمهور[١٠] وعليه سيبويه[١١]

والمازني والفارسي وابن كيسان وابن جني[١٢] وابن هشام[١٣]، وقال المبرد: إنهما منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي و(إذا) في المستقبل وهما حالان من ضميرهما[١] وعليه ابن

---

[١] ظ:الكتاب ١٢٢/٢ و ١٢٣.
[٢] شرح نهج البلاغة / الشارح ١٣٣/١٠.
[٣] المصدر نفسه ١٤٢/١٠.
[٤] ظ:منهاج البلاغة الراوندي ٢٧٨/٢.
[٥] ظ: منهاج البراعة / الخوئي ١١٣/١٢.
[٦] ظ: همع الهوامع: ٣٠٥/٢.
[٧] ظ:المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٨] ظ:أوضح المسالك: ٢٢٤/٢ و ٢٢٥؛ شرح شذور الذهب:٣١٦؛ شرح ابن عقيل ٦٤٣/١ –٦٤٦؛ همع الهوامع ٣٠٥/٢.
[٩] ظ:اوضح المسالك: ٣٣١/٢؛ همع الهوامع ٣١١/٢.
[١٠] ظ:شرح ابن عقيل ٦٥٠/١.
[١١] ظ:الكتاب ٤٠٠/١.
[١٢] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٦١/٧.
[١٣] ظ:اوضح المسالك: ٣٣١/٢ و ٣٤١؛ شرح شذور الذهب:٥٣١؛ مغني اللبيب ٥٧٤/١.
[١] ظ:المقتضب ٢٥١/٣.

السراج[١] والسيرافي[٢]. وقيل على إضمار (كان) و(يكون)الناقصة[٣]. وهذا إنما يكون لمنع اللبس، والقياس أن لايعمل اسم التفضيل فيما قبله[٤]. وقد عرض الشارح لمثل هذا عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μأَنَا لَكُمْ وَزِيراً، خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيراًν[٥] فقال:μو(وزيرا) و(أميرا): منصوبان على الحالν[٦]. ولم يختلف شرّاح النهج في أنهما حالان، ولكن اختلفوا في العامل في الحال[٧]، فقال ابن ميثم: والعامل فيهما ما تعلق بهما الجار والمجرور أي (لكم) وأراد الوزير اللغوي، وهو المعين والظهير الحامل لوزر من يظاهره[٨]، وذهب الخوئي إلى أن العامل إما أفعل التفضيل (خير) وإما (كان) محذوفة وتامة صلة لـ (إذا)، والتقدير: أنا إذا كنت لكم وزيرا خير مني لكم إذا كنت أميرا[٩] ثم أخذ يفصل فقال: إن النحاة حكموا بعدم جواز تقديم الحال على عامله إذا كان اسم تفضيل لأنه ضعيف العمل لشبهه بالفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع كما تقبلها أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فلا يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير، واستثنوا من ذلك ما إذا كان اسم التفضيل عاملا في حالين أحدهما مفضلة على الأخرى فيجب حينئذ تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس ونسب هذا القول إلى سيبويه والمازني والفارسي وابن كيسان وابن جني وابن هشام، بعد أن ذكر المثال المشهور: هذا بسرا أطيب منه رطبا وقال: قال سيبويه انتصب بسرا على الحال[١٠] من الضمير في أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بـ(من) والعامل فيه أطيب بما فيه من معنى المفاضلة[١١].

ثم قال: وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي إلى أن الناصب في المثال كان محذوفة تامة صلة لـ(إذ)، أو (إذا)، وصاحبا الحال في (كان) لا المضمر في (أطيب)، والمجرور بـ(من) وقدم الظرف يعني: (إذ، وإذا) على (أطيب) لاتساعهم في الظروف. وقال أيضا: اتفق الفريقان على وجوب تقديم أحد الحالين على اسم التفضيل وتأخير الآخر لئلا يحدث التباس فان قيل إن جعل أحدهما تاليا لأفعل لا يحصل التباس، قلنا يؤدي إلى الفصل بين أفعل وبين مجرورها وهو غير جائز لكونهما بمنزلة الصلة والموصول فان قلت كيف فصل بالظروف في كلام أمير

---

[١] ظ:الأصول ١٣٩/١.
[٢] ظ: شرح ابن عقيل ٦٥١/١؛ همع الهوامع ٣١١/٢.
[٣] ظ:همع الهوامع ٣١١/٢.
[٤] ظ:المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٥] شرح نهج البلاغة / الشارح ٣٣/٧.
[٦] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٧] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٩١؛ مصباح السالكين (الكبير) ٣٩٧/٢؛ مصباح السالكين(الوسيط): ٢٣٢؛ منهاج البراعة، الخوئي:٦١/٧؛ في ظلال نهج البلاغة:٤٨/٢.
[٨] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٩٧/٢.
[٩] ظ:منهاج البراعة / الخوئي: ٦١/٧و ٢٣٢/١.
[١٠] ظ: الكتاب: ٤٠٠/١.
[١١] ظ:منهاج البراعة / الخوئي:٦٢/٧.

المؤمنين μXيريد (لكم)ν قلت: ذلك فصل جائز للاتساع في الظروف بما لا يتسع في غيره[١].

وهذا الذي ذكره الخوئي على المثال الذي يضربه النحويون وقول ابن مالك.

ونحوُ (زيدٌ مفرداً أنفعُ مِنْ عمرٍو معاناً) مستجازٌ لنْ يَهِن[٢]

لكن كلام أمير المؤمنين X تقدمت الحال فيه (لكم) ولابد لها من متعلق، وهذا المتعلق يصلح للعمل في الحال، وهكذا ذهب ابن ميثم إلى أن العامل هو ما تعلق به الجار والمجرور[٣]... ولكن (لكم) متعلق بـ(وزيرا) وليس متعلقه محذوفا كما توهم ابن ميثم ولهذا فما ذهب إليه الخوئي صحيح وهو على أحد التقديرين اللذين قدرهما النحاة، والشارح قد اكتفى بإعرابهما حالين، وهو على معرفة بتأويل النحاة في مثل هذا المقام.

٦- الحال جملة اسمية:

قال ابن مالك:

وموضعُ الحال تجيُ جملهْ كـ(جاءَ زيدٌ وهوَ ناوٍ رحلهْ)[٤]

فالحال إذن تأتي جملة: فعلية أو اسمية والاسمية غالبا ما تقترن بالواو ويجوز أن تقترن بالضمير فقط أو بهما معا[٥] وعد الفراء والزمخشري الانفراد بالضمير شذوذا[٦] وذهب ابن جني إلى انه لابد من تقدير الضمير مع الواو، فهو محذوف دلت عليه الواو[٧] وقال ابن مالك انه قد تخلو الجملة الاسمية من الواو والضمير معا نحو: مررت بالبر قفيز بدرهم[٨] فقيل هو على تقدير الضمير، وأحيانا بتقدير الواو[٩]، وقد يمتنع دخول الواو عليها[١٠] ومما جاءت الحال فيه جملة اسمية قول أمير المؤمنين μ:X حَتَّى يَنْجَلِيَ لَكُمْ عَمُودُ الْحَقِّ {وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}ν[١١][١٢] قال الشارح:μوالواو في قوله: (وأنتم الأعلون) واو الحالν[١] وهذا مما لا خلاف فيه بين شرّاح النهج فكلهم قال الواو واو الحال[٢] وهذا من كلام الله العزيز وقد رصع

---

[١] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٦٢/٧.
[٢] شرح ابن عقيل ٦٥٠/١.
[٣] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٩٧/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٢٣٢.
[٤] الألفية في النحو ٣٤ ؛ شرح ابن عقيل ٦٥٥/١.
[٥] ظ: شرح ابن عقيل ٦٥٩/١؛ البرهان في علوم القرآن:٤٣٧/٤؛ همع الهوامع ٣٢٣/٢ .
[٦] ظ:المفصل:٩٢؛ همع الهوامع ٣٢٤/٢.
[٧] ظ:مغني اللبيب ٤٦٦/٢؛ همع الهوامع٣٢٤/٢.
[٨] ظ:همع الهوامع ٣٢٤/٢.
[٩] ظ:مغني اللبيب ٦٥٦/١؛ همع الهوامع ٣٢٤/٢.
[١٠] ظ:همع الهوامع ٣٢٥/٢.
[١١] سورة محمد ٣٥.
[١٢] شرح نهج البلاغة/ الشارح ١٦٨/٥.
[١] المصدر نفسه ١٧٥/٥.
[٢] ظ: منهاج البراعة/ الراوندي ٢٩٢/١؛ حدائق الحقائق ٣٤٠/١؛ البحار ٥٦١/٣٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٩٥/١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢٤/٥؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٣٨/١.

الإمام X به خطبته وقال لمفسرون والمعربون بذلك أيضاً بأن الجملة حالية مسبوقة بالواو[١] ومثله قول أمير المؤمنين X:اعْمَلُوا، رَحِمَكُمُ اللهُ، عَلَى أَعْلاَمٍ بَيِّنَةٍ، فَالطَّرِيقُ نَهْجٌ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِν[٢] قال الشارح:μويروي: (والطريق نهج) بالواو: واو الحالν وذكر هذه الرواية وهذا الإعراب الراوندي في منهاجه[٣]، والكيدري في حدائقه[٤]، ومحمد أبو الفضل إبراهيم في نهجه[٥].

٧- تقديم حال المجرور عليه:

لا يجوز تقديم حال المجرور عليه لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف ولأن حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع مررت قائماً بزيد وهو رأي الجمهور[٦] وأجازه ابن مالك فقال: وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ أبَوْ ولا أمنعُهُ فقدْ وردْ

وهو قول الفارسي وابن كيسان وابن جني وابن برهان وابو حيان وغيرهم لورود السماع به كقول الشاعر: لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ[٧]

وقول الشاعر: فإنْ تَكُ أَنْوادٌ أُخِذْنَ ونِسْوَةٌ فلَمْ يَذْهَبُوا فِرْغاً بقَتْلى حِبَالِ

وقيل في البيت الأخير أن الحال من الفاعل في (فلن يذهبوا)[٨]؛ وعند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X وَجَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ تَفَضُّلاً مِنْهُ، وَتَوَسُّعاً بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُν[٩]، قال الشارح:μ (بما هو من المزيد أهله) أي بما هو أهله من المزيد فقدم الجار والمجرور وموضعه نصب على الحال وفيه دلالة على أن حال المجرور تتقدم عليه كما قال الشاعر:

لئنْ كان بردُ الماءِ حرّانَ صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُν[١].

قال السرخسي:μ كما هو أهله وذلك لعدله وجوده وكرمه ومنه وفضلهν[٢] وقال

---

[١] ظ:مشكل إعراب القرآن ٦٧٤/٢؛ الكشاف ٤٤٦/١؛ روح المعاني ٦٧/٤.
[٢] شرح نهج البلاغة/الشارح ٦٥/٧.
[٣] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٤٢٨/١.
[٤] ظ:حدائق الحقائق ٤٨١/١.
[٥] ظ:نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ٢١٣/١.
[٦] ظ:اللباب ٢٩١/١ أوضح المسالك: ٣١٩/٢.
[٧] ظ:البحر المحيط ٢٦٩/٧؛ أوضح المسالك: ٣٢١/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٤١/١؛ أضواء البيان ٢٧٠/٦. وفتح القدير ٣٢٧/٤
[٨] ظ:اللباب ٢٩٢/١.
[٩] شرح نهج البلاغة/الشارح ٨٨/١١.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح:٩١/١١.

الراوندي:μتقديره، بما هو تعالى أهله ومستحقه من زيادة التفضلν[٢] وقال الخوئي: توسعاً: منصوب على المفعول لأجله، و(ما) موصولة وجملة هو أهله مبتدأ وخبر صلة (ما) ومن المزيد بيان لـ(ما)[٣]؛ وقال محمد جواد مغنية: μ(من المزيد) متعلق بـ(توسعا)ν[٤]

ولا أدري أين صاحب الحال، المجرور الذي تقدم عليه الحال؟ وأين الحال المتقدمة على صاحبها المجرور فلم يعرض شراح النهج لشيء من هذا وأما (من المزيد)فهو إن كان حالاً فمعناه انه متعلق بحال محذوفة وليس فيه شيء مما استشهد له الشارح بالبيت المتقدم.

٨- دخول واو الحال على الفعل المضارع:

يمتنع أن تسبق جملة الحال الواو في سبع صور ذكرها النحاة منها إذا كانت مبدوءة بفعل مضارع مثبت أو مسبوق بـ(لا) أو(ما) النافيتين[٥]، لكن الزمخشري قال: وإن كان الفعل المضارع منفيا كنت مخيراً[٦]، وعلله ان كيكلدي بأنه يدل على المقارنة لكونه مضارعاً وليس فيه دلالة على الحصول لكونه منفيا[٧] وقد ورد في لسان العرب ما ظاهره انه مضارع وقد سبق بواو الحال مثل: قمت وأصك عينه، وقد أوله النحاة بأنه خبر لمبتدأ محذوف وقيل: الواو للعطف وقيل: شاذ، وان كان شعرا فضرورة[٨].

وذكر الشارح مثل هذا عند شرحه قول الإمام μXقَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالْحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِν[٩] قال الشارح:μ(كان) هاهنا تامة والواو واو الحالν[١٠] وقد بحثت هذه المسألة في موضوع (كان)، وهنا يشار إلى أن الشارح يحتمل أن (كان) تامة وعليه فالواو بعدها واو الحال وجملة الحال مسبوقة بـ(ما) النافية وفعلها مضارع، وقد تقدم أن ابن ميثم وأحد الشرّاح من القرن الثامن ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جواد مغنية يذهبون إلى أن (كان) هنا تامة وقد صرّح بعضهم أن الواو للحال[١]، لكن ابن ميثم قدر بعد(ما)فعلاً مضياً فقال: أي قد وجدت إلى هذه الغاية، وما هددت بالحرب[٢].

---

(١) أعلام نهج البلاغة ١٨٣.
(٢) منهاج البراعة/الراوندي ٣٥٤/٢.
(٣) ظ:منهاج البراعة/الخوئي ١٢٣/١٤.
(٤) في ظلال نهج البلاغة: ٣٦٧/٣.
(٥) ظ:أوضح المسالك: ٣٥٣/٢-٣٥٦.
(٦) ظ:المفصل:٩٢؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة:١٧٢؛ روح المعاني ١٧٥/١١.
(٧) ظ:الفصول المفيدة في الواو المزيدة:١٧٢.
(٨) ظ:أوضح المسالك: ٣٥٦/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٥٦/١ و ٦٥٧.
(٩)شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣/١٠.
(١٠) المصدر نفسه:٤/١٠.
(١) ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٤٥/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط):٣٥٩؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء ق٨هـ:٢٧٣.
(٢) ظ:مصباح السالكين (الوسيط): ٣٥٩.

ولو لم يصرّح أن الواو للحال لقلنا انه عدّها عاطفة وأول المضارع بالماضي. وملخص الكلام أن الشارح يذهب إلى جواز أن يسبق المضارع المنفي بـ(ما) بواو الحال وهو ما ذهب إليه الكثيرون ومنهم الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وصلاح الدين كيكلدي العلائي والسيوطي والآلوسي[١]، ومنعه الرضي الاستراباذي وابن هشام وغيرهم[٢] وعلل الرضي المنع بأن μالمضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو(ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضميرν[٣] وهو تعليل جيّد والظاهر عدم جواز أن يسبق الواو (ما) وبعدها مضارع وقد رُجّح عندما بحث المسألة فيما تقدّم أن تكون (كان) ناقصة وعلى معناها.

٩- تعدد الحال:

مسألة تعدد الحال مسألة خلاف بين النحويين[٤] فأجازه الأغلبية لشبهه بالخبر والنعت، مع اتحاد صاحب الحال ومع اختلافه[٥]، وهو مذهب الجمهور وزعم الفارسي وابن عصفور وجماعة أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظروف واستثني أفعل التفضيل فأنه يعمل في حالين كما تقدم وخرّجوا المنصوب الثاني على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسبه أبو حيان إلى كثير من المحققين[٦]. وقال ابن هشام مع اتحاد صاحب الحال يحتمل الأمرين التعدد والتداخل ومع اختلافه ذاتاً وإعراباً يجب أن يكون تعدداً لا تداخلاً[٧] ومنه قول أمير المؤمنين X:فَمَنْ ذَا أَحَقُّ بِهِ مِنِّي حَيّاً وَمَيِّتاً؟ ν[٨] قال الشارح: μ انتصابهما على الحال من الضمير المجرور في (به)، أي: أي شخص أحق برسول الله 1 حال حياته وحال وفاته منى؟ ومراده من هذا الكلام، أنه أحق بالخلافة بعده وأحق الناس بالمنزلة منه حيث كان بتلك المنزلة منه في الدنيا، وليس يجوز أن يكونا حالين من الضمير المجرور في (منى)ν[١]. ولم يختلف شراح النهج في ذلك[٢]، والحال ههنا متعدد وصاحبه واحد وهو مما أجازه الجمهور، فالضمير في (به) يعود على رسول الله 1وهو صاحب الحالين(حياً،

---

[١] ظ:المفصل:٩٢؛ شرح الرضي على الكافية ٤٠/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٦٠/١؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة:١٥٦ و١٧٢؛ همع الهوامع ٣٢٢/٢؛ روح المعاني ١٧٥/١١.
[٢] ظ:شرح الرضي على الكافية ٤٣/٢؛ أوضح المسالك: ٢٥٤/٢؛ منحة الجليل ٦٥٨/١.
[٣] شرح الرضي على الكافية ٤٣/٢.
[٤] ظ:البحر المحيط ٢٤٣/٢.
[٥] ظ:أوضح المسالك: ٣٣٥/٢؛ مغني اللبيب ٣٦٠/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٥١/١؛ همع الهوامع ٣١٥/٢.
[٦] ظ:مغني اللبيب ٥٦٢/١؛ همع الهوامع ٣١٥/٢.
[٧] ظ:مغني اللبيب ٧٣٣/١.
[٨] شرح نهج البلاغة/الشارح ١٧٩/١٠ .
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٨٦/١٠.
[٢] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٤٤١/٣؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢١٥/١٢؛ في ظلال نهج البلاغة ١٨٨/٣.

ميتاً)وهما مختلفان لفظاً ومعنًى فلزم التفريق بينهما بغير عطف[1]. وعلى رأي من لا يجيز تعدد الحال يكون(ميتاً) صفة لـ(حياً) أو حالا من الضمير المستتر فيه ولم يتعرض الشارح لهذا وإنما جعله مسلماً به فقال: هما حالان من الضمير في (به)فهو ممن يجيز تعدد الحال موافقاً للجمهور وهو الرّاجح إذ هو كالنعت وقد اتفق على جواز تعدد النعت، وكالخبر والأرجح جواز تعدده[2].

١٠ـ تثنية الحال وجمعه:

يثنى الحال ويُجمع إن اتحد لفظه ومعناه[3]، وان اختلف فرق بغير عطف كـ:لقيته مصعداً منحدراً، ويقدّر الأول بالثاني وبالعكس، وقد تأتي على الترتيب إن أمِن اللبس فهو في كل هذا يشبه الخبر والنعت[4].

أ- تثنية الحال:

قول أمير المؤمنين μ:X وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيد، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدν[5]، قال الشارح:μ وروى (دائبين) بالنصب على الحال ويكون خبر المبتدأ (يبليان)ν[6]، وكل من عرض لإعرابه من شرّاح النهج قال بقول الشارح: أن (دائبين) حال[7] لكن الراوندي والكيدري احتملا أن يكون ظرفاً[8] ولا أدري ما الوجه في ذلك وقال الخوئي: هو حال من(الشمس والقمر)[9]. ويلاحظ أن علامة الرفع أوالنصب وهما الألف أوالياء تحددان الخبر أو الحال منهما فإن رفع (دائبان) فهو الخبر وجملة (يبليان) حال، وان نصب، فهو الحال، وجملة (يبليان) الخبر. قال تعالى:(وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)[10]. قال المعربون: (دائبين) حال من الشمس والقمر[1]، وغلب القمر لأنه مذكر[2].

ب- جمع الحال:

قول أمير المؤمنين X:μ حَتَّى أَعْنَقُوا فِي حَنَادِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلاَلَتِهِ، كُلاً عَنْ سِيَاقِهِ،

---

[1] ظ:أوضح المسالك: ٣٣٦/٢.
[2] ظ:مغني اللبيب ٦٩٣/١.
[3] ظ:أسرار العربية:١٧٦؛ أوضح المسالك: ٢٣٥/٢.
[4] ظ:أوضح المسالك: ٢٣٥/٢-٢٣٨.
[5] شرح نهج البلاغة/الشارح ٣٩٢/٦.
[6] المصدر نفسه ٣٩٤/٦.
[7] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٧٣/١؛ حدائق الحقائق ٤٣٨/١؛ البحار ٣١١/٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ٢٥٠/١.
[8] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٧٣/١؛ حدائق الحقائق ٤٣٨/١.
[9] ظ:منهاج البراعة/الخوئي ٢٧١/٦.
[10] سورة إبراهيم ٣٣.
[1] ظ:إعراب القرآن، النحاس ٣٧٠/٢؛ مشكل إعراب القرآن ٤٠٦/١؛ إملاء ما منّ به الرحمن ٦٩/٢.
[2] ظ:مشكل إعراب القرآن ٤٠٦/١.

سُلُساً فِي قِيَادِهِ ν[1]، قال الشارح:μقوله X: (ذللا عن سياقه)، انتصب على الحال، جمع ذلول، وهو السهل المقادةν[2]. وهذا موضع اتفاق بين شراح النهج وذكروا أن صاحب الحال هو الضمير في (أعنقوا)[3]. ومثله (سلساً)[4].

١١ـ حذف الحال وتعلق الجار والمجرور به:

يقع الحال جاراً ومجروراً متعلقاً بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً[5] كقوله تعالى:(فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)[6][7]أي متزيناً على تفسير المعنى وكائناً في زينته على تفسير الإعراب[8]؛ قول أمير المؤمنين X:μفَجَبَلَ مِنْها صُورَةً ذَاتَ أَحْنَاء وَوُصُول، وَأَعْضَاء وَفُصُول:أَجْمَدَهَا حَتَّى اسْتَمْسَكَتْ، وَأَصْلَدَهَا حَتَّى صَلْصَلَتْ[9]، لِوَقْت مَعْدُود، وَأَجَل مَعْلُومν[10] قال الشارح:μ منها أن يقال: اللام في قوله:(لوقت معدود) بماذا تتعلق؟ والجواب، أنها تتعلق بمحذوف تقديره:(حتى صلصلت كائنة لوقت)، فيكون الجار والمجرور في موضع الحال، ويكون معنى الكلام أنه أصلدها حتى يبست وجفت معدة لوقت معلوم، فنفخ حينئذ روحه فيها. ويمكن أن تكون اللام متعلقة بقوله:(فجبل) أي جبل وخلق من الأرض هذه الجثة لوقت، أي لأجل وقت معلوم، وهو يوم القيامةν[11] ومعظم شرّاح النهج طرقوا هذين الوجهين اللذين رآهما الشارح، وهي أن يكون (لوقت معدود)متعلقاً بمحذوف هو حال من الضمير في (صلصلت)، أو يتعلق بقوله (جبل) فتكون اللام للتعليل[12]. ولكن ابن ميثم احتملμأن يراد به أن لكل مرتبة من مراتب تركيب بدن الإنسان، وانتقاله في أدوار الخلقة وقتاً معدوداً يقع فيهν[1]، واحتمل المجلسي زيادة على الوجهين اللذين قالهما الشارح أن يكون الوقت مدّة الحياة والأجل منتهاها أو يوم القيامة[2]، وقال الخوئي: واللام للتعليل أو بمعنى إلى[3]. فيما ذهب محمد جواد مغنية إلى أن المجرور متعلق

---

[1] شرح نهج البلاغة/الشارح ١٤٦/١٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٤٨/١٣.
[3] ظ:منهاج البراعة، الراوندي ٢٤٤/٢؛ مصباح السالكين (الكبير) ٢٦٠/٤؛ منهاج البراعة، الخوئي ٣٠٢/١١؛ في ظلال نهج البلاغة ١١٩/٣.
[4] ظ:مصباح السالكين(الكبير) ٢٦٠/٤؛ في ظلال نهد البلاغة ١١٩/٣.
[5] ظ:أوضح المسالك: ٣٤٦/٢؛ موصل الطلاب:٨٣؛ همع الهوامع ١١٦/٣.
[6] سورة القصص ٧٩.
[7] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن ١٨٠/٢؛ روح المعاني ١٢١/٢٠.
[8] ظ:موصل الطلاب:٨١.
[9] الصلصلة: صوت الحديد وكل صوت حاد .ظ: المزهر:٤٥٣/٢؛ القاموس المحيط: ١٣٢٢
[10] ظ:شرح نهج البلاغة الشارح ٩٦/١.
[11] المصدر نفسه ٩٨/١.
[12] ظ: البحار: ١٢٣/١١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٤٨/١؛ نهج البلاغة، محمد عبده:٢٣/١.
[1] مصباح السالكين الكبير ١٨٧/١.
[2] ظ: البحار ١٢٣/١١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٤٨/١.
[3] ظ:منهاج البراعة/الخوئي ٤١/٢.

بـ(صلصلت)، والمعنى أن طينة آدم بقيت جامدة لا حراك فيها إلى أمد معلوم وهو أمد النفخ[1]. والظاهر أن ما ذهب إليه مغنية هو الراجح لأن الإمام X عطف على هذا الكلام بـ(ثم) فقال:μثم نفخ فيها من روحه فتمثلت إنساناً ذا أذهان يجليهاν فـ (الصلصلة) وهو أن يسمع لها صوت إذا هبّت الريح إلى وقت معدود وأجل معلوم ثم نفخ فيها. فالوقت المعدود هو وقت النفخ والجسد قد خلقه الله حتى اكتمل ويبس وبقي مدّة تمر به الريح فيظهر له صوت إلى يوم النفخ فيه فيصير إنساناً.

ومثله قول أمير المؤمنين X:μأَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ النُّوَّامِ، وَآلائِهِ الْعِظَامِ...مُبْتَدِعِ الْخَلائِقِ بِعِلْمِهِ، وَمُنْشِئِهِمْ بِحُكْمِهِν[2] قال الشارح:μليس يريد أن العلم علّة في الإبداع، كما تقول هوى الحجر بثقله، بل المراد: أبدع الخلق وهو عالم، كما تقول:خرج زيد بسلاحه، أي خرج متسلحاً، فموضع الجار والمجرور على هذا نصب بالحالية، وكذلك القول في(ومنشئهم بحكمه) والحكم ههنا الحكمةν[3] واحتمل الراوندي أن يكون المعنى أي هو خالق الخلق بعلمه لا باستعانة من غيره، ثم احتمل ما قاله الشارح فقال: هو كقولهم:ركب بسلاحه أي متسلحاً، ورفع يديه بالتكبير أي مكبراً[4]. وربما ذهب الشارح إلى هذا لقضية عقائدية تتعلق بالعلة وصفات الله تعالى وذاته، وإلا فما الضير أن تكون الباء هنا للتعليل أي بسبب علمه لا بمعونة من غيره.

ومثله قول أمير المؤمنين X:μجَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعاً لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا، وَأَبْصَاراً لِتَجْلُوَ عَنْ عَشَاهَا، وَأَشْلاءً جَامِعَةً لأَعْضَائِهَا، قَائِمَةً بِأَرْفَاقِهَا، وَقُلُوب رائِدَة لأَرْزَاقِهَا، فِي مُجَلِّلاتِ نِعَمِهِ، وَمُوجِبَاتِ مِنَنِهِ، وَحَوَاجِزِ عَافِيَتِهِ ν[5] قال الشارح:μ ومجللات النعم، تجلل الناس، أي تعمهم، من قولهم: (سحاب مجلل) أي يطبق الأرض، وهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولك: أنا في سابغ ظلك وعميم فضلك، كأنه قال: في نعمه المجللة، وكذلك القول في موجبات مننه، أي في مننه التي توجب الشكر. وفى هاهنا متعلقة بمحذوف، والموضع نصب على الحالν[1] ولم يختلف شرّاح النهج في هذا[2] لكنهم اختلفوا في صاحب الحال، فقال الخوئي هو حال من فاعل (جعل) أو من ضمير الخطاب في (لكم) أي جعل لكم الإسماع حال كونكم في مجللات نعمه[3].

---

[1] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٤١/١.
[2] ظ:شرح نهج البلاغة/الشارح ١١٥/١٣.
[3] المصدر نفسه ١١٨/١٣.
[4] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٢٢١/٢.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٥٧/٦.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٥٩/٦.
[2] ظ:البحار ٣٥٠/٥٧؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٣٣/١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٣٩٤/٥؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٩٥/١.
[3] ظ:منهاج البراعة/الخوئي ٣٩٤/٥.

وقال محمد جواد مغنية هو حال من ضمير الخطاب في (لكم) أي كائنين في مجلات نعمه[١] والظاهر أن الثاني أرجح، لأن الحال من المخاطبين وليس من الله تعالى الذي هو فاعل (جعل).

١٢:الفصل بين الحال وصاحبه:

ومن مسائل الحال التي ذكرها الشارح الفصل بين الحال وصاحبه بفاصل فعند استشهاده بقوله تعالى:(الحمدُ لله الذي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَاً قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْه)[٢] قال الشارح:μفإن (قَيِّماً) حال من الكتاب وقد توسط بين الحال وذي الحال(وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا) والحال كالصفةν[٣] ويقصد انه قد فصل بينهما بأجنبي. واختلف المفسرون في إعراب هذه الآية على وجوه:

الأول: أن يكون (قيما) حالا من (الكتاب) والعامل فيه (أنزل) وفي الكلام تقديم وتأخير أي: أنزل الكتاب قيما[٤]، ولان (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا) معطوف على قوله(أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) فقد اعترض عليه بأنه يكون قد فصل بين الحال وصاحبه بـ(وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا) وهو بعض الصلة وذلك غير جائز[٥]. وقالوا فيه ضعف[٦]وهو أردئ الوجوه[٧]، وأجيب بأنه يجوز أن يجعل (وَلَمْ يَجْعَلْ) من تتمة الصلة الأولى على انه عطف بياني إذ قال (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) الكامل في بابه عقبه بقوله سبحانه (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا)فحين إذ لا يكون الفصل قبل تمام الصلة[٨]، وقيل جملة (ولم يجعل...) معترضة[٩]، وعليه جاز ذلك[١٠].

الثاني: وقيل: إن جملة (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا) معطوفة على الصلة و(قيما) حال من الضمير في (له) والمعنى: والذي لم يجعل الكتاب حال كونه قيما عوجا[١] وقال الآلوسي هو ركيك[٢].

الثالث: أن (قيما) منصوب بمقدر والمعنى الذي لم يجعل له عوجا وجعله قيما[٣] واختاره

---

[١] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣٩٥/١.
[٢] الكهف ١و٢.
[٣] شرح نهج البلاغة/ الشارح ٧٣/١٠.
[٤] ظ: مشكل إعراب القران.٤٣٧/١؛ مجمع البيان ٣٠٨/٦؛ إملاء ما من به الرحمن ٩٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٣؛ الميزان ٢٢٧/١٣.
[٥] ظ: جوامع الجامع، الشيخ لأبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)٤٠٢/٢.
[٦] ظ:املاء ما من به الرحمن ٩٨/٢.
[٧] ظ:الميزان ٢٢٧/١٣.
[٨] ظ: روح المعاني ٢٠١/١٥.
[٩] ظ:البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٣.
[١٠] ظ:البحر المحيط ٩٤/٦.
[١] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ٩٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٢٧٨/٣؛ الميزان:٢٢٧/٣.
[٢] ظ:روح المعاني: ٢٠١/١٥.
[٣] ظ:الكشاف ٦٥٧/٢؛ إملاء ما من به الرحمن ٩٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٣؛ روح المعاني ٢٠١/١٥؛ الميزان ٢٢٧/٣.

الزمخشري والطبري[١] وبه يكون (قيماً) مفعولا به. ولازم الوجهين الثاني والثالث انقسام العناية بين أصل النزول وبين كون الكتاب قيماً لا عوج له[٢].

الرابع: ان يكون (قيما) حالا بعد حال[٣]، فانه تعالى في مقام حمد نفسه من جهة تنزيله كتابا موصوفا بأنه لاعوج له وأنه قيم على مصالح المجتمع البشري وهو مفاد كونهما حالين من الكتاب[٤]؛ وقال أبو حيان إن ذلك على مذهب من يجوز وقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف وكثير من أصحابنا على منعه[٥] واعترضه الآلوسي بأنه خلاف المعول عليه عند الأكثرين[٦].

الخامس: انه بدل من (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا) فيكون بدل مفرد من جملة[٧] والأرجح الوجه الرابع لما تقدم من تعليل صاحب الميزان ولأن السياق يساعد على ذلك؛ ووقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف جائز كما أفاده ابن هشام[٨]وإن كان الفارسي قد منع تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة وعليه قياس الحال[٩].

المطلب الثالث – التمييز

يعرف التمييز بأنهμاسم نكرة يأتي بعد الكلام يُراد به تبيين الجنس وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير ν[١٠] وقيل هوμاسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبةν[١١]ويسمى مميزاً ومبيناً وتبييناً[١٢]، ومفسراً وتفسيراً[١٣]. وقد عرض الشارح إلى جملة من المسائل ذكر فيها منها: قول أمير المؤمنين Xμ:أَدْحَضُ مَسْؤُول حُجَّةً، وَأَقْطَعُ مُعْتَرٍّ وَمُعْتَنٍ لَقَدْ أَبْرَحَ جَهَالَةً بِنَفْسِهِ ν[١]، قال الشارح:μيقال لقد أَبْرَحَ فلان جهالة وأَبْرَحَ لؤما وأَبْرَحَ شجاعة وأتى بالبرح من ذلك أي: بالشديد العظيم ويقال هذا الأمر أبرح من هذا أي اشد وقتلوه أبرح قتل، وجهالة منصوب على التمييز وقال القطب الراوندي مفعول به قال معناه جلب جهالة إلى نفسه وليس بصحيح

---

(١) ظ:الكشاف ٦٥٧/٢؛ جوامع الجامع ٤٠٢/٢.
(٢) ظ:الميزان ٢٢٧/١٣.
(٣) ظ:املاء ما من به الرحمن ٩٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٣؛ روح المعاني ٢٠١/١٥؛ الميزان ٢٢٧/١٣.
(٤) ظ:الميزان ٢٢٧/١٣.
(٥) ظ:البحر المحيط ٩٤/٦؛ روح المعاني ٢٠١/١٥.
(٦) ظ:روح المعاني ٢٠١/١٥.
(٧) ظ:البحر المحيط ٩٤/٦.
(٨) ظ:أوضح المسائل ٣٣٥/٢؛ شرح ابن عقيل ٦٥١/١.
(٩) ظ:مغني اللبيب٥٣٥/٢.
(١٠) ظ:اللمع في العربية:٦٤؛ ظ:المفصل:٩٣.
(١١) أوضح المسالك: ٣٦٠/٢
(١٢) ظ:المفصل:٩٣؛ شرح ابن عقيل ٦٦٣/١. ظ:الأصول ١١٩/١ و٢٣٠/٢.
(١٣) ظ:معاني القرآن/الفراء ١٦٦/٢؛ الأصول:٢٣٠/٢.
(١) شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٣٨/١١.

وأبرح لا يتعدى هاهنا وإنما يتعدى (أبرح) في موضعين أحدهما أبرحه الأمر أي أعجبه والآخر أبرح زيد عمرا أي أكرمه وعظمه ν[1]. واختلف شرّاح النهج في (جهالةً) على وجوه:

الأول:أن تكون تمييزاً، وهو رأي الشارح وابن ميثم والخوئي، والشيرازي ومغنية[2]، ومثلها (حجة) و(معذرة) قبلها، ومثله قول الأعشى:

أَقولُ لها حينَ جَدَّ الرَّحيـ ... ـلُ أَبْرَحْتِ رَبّاً وأَبْرَحْتِ جارَا[3].

ومثله قول العباس بن مرداس السلمي:

وقُرَّةُ يَحميهمْ إذا ماتَمدَّدوا ... ويَطْعُنُهم شَزْراً فأَبْرحت فارسا[4].

فقد أعربوا كلا من (رباً) و(جاراً) و(فارساً)تمييزاً بعد أبرحت..

الثاني:أن تكون مفعولاً به والتقدير جلب إلى نفسه جهالة واحتمله الراوندي والكيدري، والشوشتري[5] وردّ على الشارح قوله: إن (أبرح) يتعدى في موضعين في معنى أعجب أو في معنى أكرم، ولا يتعدى هنا فهو بمعنى الشديد العظيم فقال:يمكن أن يكون مفعولاً به كما قال القطب الراوندي بأن يكون معنى (أبرح)أعظم أي أكبر جهالةً بنفسه، ورد قول المعتزلي المتقدم وقال الأصل في كلامه (الصحاح) فقد قال الجوهري: وأبرحه أي: أعجبه[6].

الثالث: انه مفعول لأجله وهو ما احتمله الراوندي والكيدري[7] وما يفهم من كلام محمد عبده[8]، ورجحه الشوشتري[9]. وهو الرّاجح والمتبادر إلى الذهن والظاهر من الكلام.

ومنها قول أمير المؤمنين X:μيَا لَهُ مَرَاماً مَا أَبْعَدَهُ!وَزَوْراً لَمْ أَعْدَلَهُ!وَخطراً مَا أَفْظَعَهُ!ν[1]

قال الشارح:μ(يا له مراما) منصوب على التمييزν[2]. قال الراوندي:μثم ميز ذلك العجب وقال: مراماً فنصبه على التمييز وعطف عليه شيئين آخرينν[3] فاللام دخلت على المتعجب منه وهو كالمستغاث لامه مفتوحة. وإن كانت هنا على أصلها لأنها دخلت على الضمير. ولم يختلف شرّاح

---

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٤٠/١١ وظ:الصحاح ٣٥٥/١ مادة برح.
(2) ظ:مصباح السالكين(الكبير) ٧٧/٤؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢٧١/١٤؛ توضيح نهج البلاغة ٣٧٣/٣؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٠٦/٣.
(3) ديوان الأعشى: ٨٢ وظ:الكتاب ١٧٥/٢؛ الأصول ٣٠٩/١؛ خزانة الأدب ٢٨٤/٣ .
(4) ديوان العباس بن مرداس٧١وظ:الكتاب ١٧٤/٢والمقتضب ١٥١/٢؛ الأصول ٣٥/١؛ خزانة الأدب ٢٨٤/٣.
(5) ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٨٦/٢؛ حدائق الحقائق ٢٤٠/٢؛ بهج الصباغة ١٨٧/١٢.
(6) ظ:الصحاح ٣٥٥/١؛ بهج الصباغة ١٨٧/١٢.
(7) ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٨٦/٢؛ حدائق الحقائق ٢٤٠/٢.
(8) ظ:شرح نهج البلاغة/محمد عبده ٤٧٦/١.
(9) ظ:بهج الصباغة: ١٨٧/١٢.
(1) شرح نهج البلاغة/الشارح ١٤٥/١١.
(2) شرح نهج البلاغة/الشارح ١٤٥/١١.
(3) منهاج البراعة/الراوندي ٣٦٧/٢.

النهج في أن (مراماً) تمييز من الهاء في (له)[1] واختلفوا في اللام على وجهين:

الأول: أنها لام التعجب وهي كاللام التي تدخل على المستغاث مفتوحة فالضمير في (له) هو المتعجب منه وعليه الراوندي والكيدري وابن ميثم في مصباح السالكين (الكبير) والخوئي والشوشتري[2].

الثاني: أنها لام المستغاث لأجله وعليه ابن ميثم في مصباح السالكين (الوسيط)، والشيرازي وإن قالا هي للتعجب لكنهما ذكرا أن المنادى محذوف تقديره: (يا قوم)[3]. وقال الخوئي:μوالضمير في (له) مبهم يفسره التمييز بعده، وهذه من جملة المواضع التي جوّزوا فيها عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً، كما في نعم رجلاً زيد... وجملة (ما أبعده) صفة لـ(مراماً)ν[4]؛ ونص الرّضي في شرح الكافية على أن هذا من التمييز عن المفرد لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه[5]. والأرجح أن اللام داخلة على المتعجب منه كما عليه الغالبية من الشراح وهي ومجرورها في محل نصب لأنها المنادى، ولا يُحذف المنادى في مثل هذه الصورة لأنه ليس بعده أمر ولا دعاء وهو شرط ابن مالك لحذفه.

ومنها قول أمير المؤمنين X:μوَيْلُ امِّهِ، كَيْلاً بِغَيْرِ ثَمَنٍ! لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءٌν[6]، قال الشارح:μ انتصب (كيلا) لأنه مصدر في موضع الحال، ويمكن أن ينتصب على التمييز، كقولهم: لله دره فارسا! يقول: أنا أكيل لكم العلم والحكمة كيلا ولا أطلب لذلك ثمنا. لو وجدت وعاء! أي حاملا للعلمν[7] وقد اختلف الشراح على ثلاثة وجوه.

الأول: أن كيلا مصدر محذوف الفعل وهو رأي غالبية الشراح[1].

الثاني: انه مصدر في موضع الحال وهو احتمال الشارح والمجلسي أيضا[2].

الثالث: أنه تمييز وهو قول ابن الأثير[3]واحتمله

---

[1] ظ: منهاج البراعة/الراوندي ٣٦٧/٢؛ حدائق الحقائق ٢٢٤/٢؛ مصباح السالكين(الكبير) ٥٩/٤؛ مصباح السالكين(الوسيط) ٤١٢؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢١٠/١٤؛ توضيح نهج البلاغة ٣٥١/٣؛ في ظلال نهج البلاغة ٢٨٨/٣.

[2] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٦٧/٢؛ حدائق الحقائق ٢٢٤/٢؛ مصباح السالكين (الكبير) ٥٩/٤؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢١٠/١٤؛ بهج الصباغة ٢٢١/١١.

[3] ظ:مصباح السالكين (الوسيط) ٤١٢ توضيح نهج البلاغة ٣٥١/٣.

[4] منهاج البراعة/الخوئي ٢١٠/١٤.

[5] ظ:شرح الرّضي على الكافية ٥٩/٢؛ همع الهوامع ٤٢/٢.

[6] شرح نهج البلاغة/الشارح ١٢٧/٦.

[7] المصدر نفسه: ٣٤/٦ ١.

[1] ظ:حدائق الحقائق ٣٨٢/١؛ مصباح السالكين (الكبير) ١٩٨/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط): ١٧٨؛ مجمع البحرين ٥٦٩/٤؛ نهج البلاغة / محمد عبدة ١٣٠/١؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٤٩/١.

[2] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٠١/١.

[3] ظ:النهاية:٢٣٥/٥.

المجلسي[1]، وهو قول الشارح كما تقدم.

والظاهر انه تمييز كما شبهه الشارح بقوله: لله دره فارسا وأشبه منه قولهم: ويحه رجلا قال سيبويه:μوانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول وعمل فيه الكلام الأول فصارت الهاء بمنزلة التنوين ومع هذا انك إذا قلت ويحه فقد تعجبت وأبهمتν[2] فـ(ويل امه) تعجب و(كيلا) تمييز لهذا المتعجب منه، قد نص ابن الأثير على انه في كلام أمير المؤمنين X للتعجب[3]، وبعدما اقتضى التعجب يأتي التمييز[4] وهو من تمييز المفرد كما يظهر من كلام سيبويه وصرح به الزمخشري والسيوطي[5]، لأن الضمير ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، فافتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه[6]، لكن ابن هشام عده في تمييز النسبة[7].

ومنها قول أمير المؤمنين μفَإِنِّي لَمْ آلُكَ نَصِيحَةً ν[8]قال الشارح:μ وقوله،(لم آلك نصحا) لم أقصر في نصحك، ألى الرجل في كذا يألو، أي قصر فهو آل والفعل لازم، ولكنه حذف اللام فوصل الفعل إلى الضمير فنسبه، وكان أصله: لا آلو لك نصحا، ونصحا منصوب على التمييز، وليس كما قاله الراوندي إن انتصابه على أنه مفعول ثان، فإنه إلى مفعول واحد لا يتعدى، فكيف إلى اثنين!ν[9] ولم يختلف شراح النهج أن (نصيحه) هنا تمييز من فعل (لم آلك)[10] أي تمييز نسبه، ولكن الراوندي على الرغم من أنه جوز أن يكون تمييزا فقد قال:μوالصحيح أن يقال: الا في الأمر يألو إذا قصر فيه ثم استعمل، فعدى إلى مفعولين في قولهم: لا ألوك نصحا... على التضمين والمعنى لا أمنعك (نصحاً) ولا أنقصكهν[1] والحقيقة أن الراوندي لم يجعل الفعل متعديا بل ضمنه معنى فعل متعد إلى مفعولين، ومع ذلك فهو عدول عن معنى ظاهر لا مسوغ له. و(ألا) فعل لازم كقصر[2] إذ هو بمعناه، والكاف في محل نصب على إسقاط اللام كما قال الشارح و(نصيحة) تمييز حصرا. لأنهم ذكروا له عدة معان ما منها إلا فعل لازم فقد ذكروا انه

---

[1] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٠١/١.
[2] الكتاب ١٤٧/٢.
[3] ظ:النهاية:٢٣٥/٥.
[4] ظ:شرح ابن عقيل ٦٦٧/١.
[5] ظ:الكتاب ١٧٤/٢؛ المفصل:٩٤؛ همع الهوامع ٣٣٦/٢.
[6] ظ:شرح الرضي على الكافية ٥٩/٢؛ منحة الجليل ٦٦٩/١.
[7] ظ:شرح شذور الذهب:٣٢٩ و ٣٣٥.
[8] شرح نهج البلاغة الشارح ٧٦/١٦.
[9] المصدر نفسه ٧٦/١٦ وظ:الصحاح ٢٢٧/٦.
[10] ظ: مصباح السالكين(الكبير):٢٢/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١/٢٠؛ توضيح نهج البلاغة:٥٥/٤؛ في ظلال نهج البلاغة:٤٩٥/٣.
[1] منهاج البراعة / الراوندي ٩٧/٣.
[2] ظ:الصحاح ٢٢٧/٦؛ لسان العرب ٣٩/١٤.

بمعنى: اجتهد، وفتر، وضعف، وقصر، وأبطا[1].

وهناك مسائل أخرى ذكرها الشارح يمكن أن تكون تحت عناوين منها:

١: قد يأتي التمييز مشتقا، وقد يجر بـ(من):

أجاز سيبويه مجيء التمييز مشتقا إذ مثل للتمييز بقول عباس بن مرداس:

وقُرَّةُ يَحميهمْ إذا ما تَمدَّدوا ويَطْعُنُهم شَزْراً فأَبْرَحت فارسا[2]

وكذلك المبرد، وقال:μأكرم به فارساً وما أشبه ذلك... ثم تقول: وأكرم به من فارس... ان الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييزν[3] فهو يجيز كونه تمييزا ثم يجوز دخول (من) عليه. وأجازه ابن السراج وابن جني[4] وغيرهم[5] واشترط ابن هشام في تعريفه أن يكون جامدا إذ قال هوμ اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما أبهم من الذواتν[6]وقال في شرح شذور الذهب أن كون التمييز مشتقا قليل[7]؛ وفي قول أمير المؤمنين μ:X وَجَزَاكُمُ اللهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ أَحْسَنَ مَا يَجْزِي الْعَامِلِينَ بِطَاعَتِهِν[8] قال الشارح:μ موضع قوله: (من أهل مصر) نصب على التمييز، ويجوز أن يكون حالا. فإن قلت كيف يكون تمييزا وتقديره: وجزاكم الله متمدنين أحسن ما يجزى المطيع، والتمييز لا يكون إلا جامدا، وهذا مشتق. قلت إنهم أجازوا كون التمييز مشتقا في نحو قولهم: (ما أنت جاره)، وقولهم: (يا سيدا ما أنت من سيد)ν[9]. ولم يعرض غالبية شراح النهج إلى إعرابه بل قالوا: (من) لبيان الجنس من الضمير المنصوب في (جزاكم)[10]، لكن الخوئي صرح بأن (من أهل مصر) تمييز وقال: يجوز جر التمييز بـ(من) إذا لم يكن تمييزا لعدد أو فاعلا في المعنى[1]والظاهر انه تمييز، وما احتمله الشارح من كونه حالا لا يستقيم لان الحال لا يجر بـ(من)[2]، وأما انه مشتق فقد تقدمت أقوال النحاة وإجازتهم أن يكون التمييز مشتقا وإن كان الغالب فيه الجمود. ثم إن الشواهد التي ذكرها الشارح وأن النحاة أجازوا أن تكون (جارة) و(من سيد) تمييزين على الرغم من أنهما مشتقان، فقد ذكر الأول ابن

---

[1] ظ:لسان العرب ٤٠/١٤؛ تاج العروس ٨٨/٣٧ المعجم الوسيط ٢٥/١.
[2] ديوان العباس بن مرداس٧١؛ ظ:الكتاب ١٧٤/٢؛ خزانة الأدب ٢٨٩/٣.
[3] الأصول ٢٢٦/١.
[4] ظ:الآصول ٢٤٨/١؛ اللمع في العربية:٦٥.
[5] ظ:شرح الرضي على الكافية ٦٠/٢ و ٦٣؛ مغني اللبيب ٢١٥/١ و ٤٦٣؛ شرح ابن عقيل ٦٣٥/١.
[6] شرح قط الندى ٢٣٧/١.
[7] ظ:شرح شذور الذهب:٣٣٠.
[8] شرح نهج البلاغة / الشارح ٢٦/١٤.
[9] المصدر نفسه: ٢٦/١٤.
[10] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٤٢/٤؛ توضيح نهج البلاغة ٤٢٨/٢؛ نهج البلاغة /محمد أبو الفضل ٢٩/٢؛ ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٩/١٧.
[1] ظ:شرح شذور الذهب:٣٣٦.

هشام وابن عقيل[١]، وذكر البغدادي في الخزانة أن الفارسي أجازه وأنه من شواهده [٢] وقد ذكر الثاني ابن هشام والسيوطي، وذكره البغدادي في الخزانة أيضا[٣].

٢- التمييز لا يكون إلا نكرة:

قال سيبويه:μإن هذا لا يكون إلا نكرةν[٤] يعني التمييز وهو رأي جمهور البصريين[٥] وتأولوا قولهم: سفه زيد نفسه وغيره على التشبيه بالمفعول به[٦] أو على إسقاط حرف الجر، وقال العكبري: هو مفعول به على أن سفه بمعنى جهل[٧] وقال الفراء: هو تمييز[٨]، وعللوا وجوب كون التمييز نكرة بأنه يبين ما قبله كما أن الحال تبين ما قبلها فلما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة مثله[٩] وقد ذكر هذا الخلاف الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μخَفَّتْ عُقُولُكُمْ، وَسَفِهَتْ حُلُومُكُمْν[١٠]، قال الشارح:μ وسفه فلان، بالكسر، أي صار سفيها، وسفه أيضا. فإذا قلت: سفه فلان رأيه أو حلمه أو نفسه، لم تقل إلا بالكسر، لان(فعُل) بالضم لا يتعدى. وقولهم: سفه فلان نفسه، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه، ورفق حاله، ورشد أمره، كان الأصل فيه كله: سفهت نفس زيد، فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بالمفعولية. هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين: وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسرا ليدل على أن السفاهة فيه، وكان حكمه أن يكون: سفه زيد نفسا، لان المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصب النكرة، تشبيها بها. ويجوز عند البصريين والكسائي تقديم المنصوب، كما يجوز: ضرب غلامه زيد، وعند الفراء لا يجوز تقديمه، لان المفسر لا يتقدمν[١]، فالشارح قد نقل آراء الفريقين من الصحاح حرفيا[٢] فالبصريون وأولهم سيبويه يرى أن التمييز لا يكون إلا نكرة وكذلك المبرد وابن السراج والنحاس ومكي والعكبري

---

[١] ظ:شرح شذور الذهب:٣٣٥؛ شرح ابن عقيل ٦٦٧/١.
[٢] ظ:خزانة الأدب ٢٩٠/٣و٢٩١.
[٣] ظ:شرح شذور الذهب:٣٣٦؛ شرح قطر الندى ٣٢٠؛ همع الهوامع٢/ ٣٣٩؛ خزانة الأدب ٢٨٥/١.
[٤] الكتاب ٤٤/١و٤٥
[٥] ظ:المقتضب ١٨٦/٢ و٩١/٣؛ الأصول ٢٣٠/٢؛ إعراب القرآن، النحاس ٢٦٣/١؛ مشكل إعراب القرآن ١١١/١؛ اللباب ١٦٣/١؛ شرح ابن عقيل ١٨٣/١؛ همع الهوامع ٢٤٥/٢؛ روح المعاني ٣٨٧/١.
[٦] ظ:أسرار العربية:١٨٤؛ إملاء ما منّ به الرحمن ٦٤/١؛ همع الهوامع ٣٤٥/٢.
[٧] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن ٦٤/١
[٨] ظ:معاني القرآن/الفراء ٧٩/١؛ إعراب القرآن، النحاس: ٢٦٣/١؛ مشكل إعراب القرآن ١١١/١؛ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي(ت٦٦٦هـ): ١٨و١٩.
[٩] ظ:أسرار العربية:١٨٣.
[١٠] شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٦٧/١.
[١] المصدر نفسه:٢٦٧/١.
[٢] ظ:الصحاح ٢٢٣٤/٦ و٢٢٣٥؛ لسان العرب ٣٠٩/١٣؛ تاج العروس ٢٩٣/٩.

وغيرهم[1] لكنهم اختلفوا في (نفسه) عندما تقول سفه زيد نفسه والآية الكريمة:إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}[2] على ثلاثة وجوه:

الأول: أنها مفعول به ويكون(سفه)بالكسر متعدياً وهو قول المبرد وثعلب[3] وأوله بعضهم بأنه سفِه بمعنى جهل[4] وقال يونس والأخفش هو بمعنى سفه واستدلوا على انه متعدّ بالحديث:μإنما الكبر أن تسفه الحق وتغمص الناسν[5].

الثاني: أنها شبيهة بالمفعول به[6].

الثالث: أنها نصبت على نزع الخافض أي في نفسه[7].

أما الفراء فهو يرى أن (نفسه) هنا تمييز وإن كان معرفة فهو على التشبيه بالنكرة وهو ما نقله الشارح عنه[8]، وجوزه الزمخشري شاذاً واستدل له بقول الشاعر:

ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا[9]

ونسب هذا القول إلى عامة الكوفيين[10] والظاهر انه مفعول به كما قال المبرد ورجحه الزمخشري[12]وأما قول الشارح نقلاً من الصحاح:μيجوز عند البصريين تقديم المنصوب كما يجوز: ضرب غلامه زيد، وعند الفراء لا يجوز تقديمه لأن المفسر لا يُقدمν[1] فإنه جزم بأن التمييز لا يجوز تقديمه، لكن الكسائي والمبرد والمازني وابن مالك أجازوا تقديمه إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفا[2]، وخالفوا سيبويه والجمهور[3].

٣- الإفراد والجمع في تمييز الجملة:

---

[1] ظ:الكتاب ٤٤/١ و٤٥؛ المقتضب ١٩٨/٢ و٩١/٣؛ الأصول ٢٣٠/٢؛ إعراب القرآن، النحاس: ٢٦٣/١؛ مشكل إعراب القرآن ١١١/١؛ اللباب ١٦٣/١.

[2] سورة البقرة ١٣٠.

[3] ظ:فتح القدير ١٤٤/١؛ روح المعاني ٣٨٧/١.

[4] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن ٦٤/١.

[5] كنز العمال ٣٣٢/٣ وظ:الكشاف ٢١٦/١؛ روح المعاني ٣٨٧/١ مع اختلاف في بعض الألفاظ وقد ورد هذا الحديث في كتب الحديث بالفاظ مختلفة والمعنى واحد ظ: مسند أحمد ابن حنبل ٢٠٢/٤؛ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(ت٣٥٤هـ) ٢٨١/١٢؛ المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)٢٠٢/٤ وموارد الظمآن ٣٤٧.

[6] ظ:همع الهوامع ٢٤٥/٢.

[7] ظ:الكشاف ٢٣/١؛ إملاء ما منّ به الرحمن ٦٤/١؛ فتح القدير ١٤٤/١؛ همع الهوامع ٢٤٥/٢.

[8] ظ:معاني القرآن/الفراء ٧٩/١؛ الصحاح ٢٢٣٤/٦ و٢٢٣٥؛ لسان العرب ٣٠٩/١٣و٣١٠.

[9] وصدر البيت: فما قومى بثعلبة بن سعدٍ ظ: الكتاب:٢٠١/١؛ الكشاف ٢١٥/١.

[10] ظ:همع الهوامع ٢٤٤/٢.

[11] ظ:الصحاح ٢٢٣٤/٦و٢٢٣٥؛ لسان العرب ٣٠٩/٣ و٣١٠.

[12] ظ:الكشاف ٢١٦/١.

[1] ظ: شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٦٧/١ وظ: معاني القرآن/الفراء ٧٩/١؛ الصحاح: ٢٢٣٤/٦و٢٢٣٥؛ لسان العرب: ٣٠٩/١٣و٣١٠.

[2] ظ:المقتضب ٣٥/٣؛ شرح ابن عقيل ٦٧٠/١و٦٧١.

[3] ظ:المقتضب ٣٥/٣.

الذي عليه المبرد انه في تمييز الجملة يجوز الإفراد والجمع فتقول أنت أفره الناس عبداً، وأنت أفره الناس عبيداً، لكنه اختار الأخير عند إرادة الجماعة كقوله تعالى:(الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[1][2]، والأولى مطابقة التمييز اتحدا معنى نحو:كرم زيدٌ رجلاً، وكرّم الزيدان رجلين، وكذا إن لم يتحدا من حيث المعنى نحو:حسن الزيدون وجوهاً، إلا أن يلزم إفراد الضمير لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحدا و(أصل) لم يتحد معنى مع الزيدين ولكن لإفراد مدلوله أفرد فالجمع يوهم اختلاف الأصول، وكذلك يفرد إذا كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو:زكي الزيدون سعياً، فإن قصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعاً نحو:(الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[3] لأن أعمالهم مختلفة المحال، ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثياباً، إذ لو قيل ثوباً لأوهم انه ثوب واحد نظيف[4]. وقد عرض الشارح إلى إفراد التمييز عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X وَطِيبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْساً ν[5]، قال الشارح:μ لما نصب (نفسا) على التمييز وحده، لان التمييز لا يكون إلا واحدا، وإن كان في معنى الجمع، تقول: انعموا بالا، ولا تضيقوا ذرعا، وأبقى (الأنفس) على جمعها لما لم يكن به حاجة إلى توحيدها، يقول: وطنوا أنفسكم على الموت ولا تكرهوه، وهونوه عليكم، تقول: طبت عن مالي نفسا، إذا هونت ذهابهν[6] وقد ذكر شرّاح النهج إن (نفساً) هنا تمييز وهو مما لا خلاف فيه[7] وفصل المجلسي فقال:μوإفراده مع عدم اللبس أولىν[8]، وقال الخوئي:μنفساً منصوب على التمييز ولذلك وحده لأن حق التمييز أن يكون فرداً مع الأمن من اللبسν[1] وقال الشوكاني:μقد يوضع الجمع موضع الواحد في التمييز كقوله تعالى: ب(الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[2] والجمع للدلالة على إرادة الأنواع منها[3]، وقال الآلوسي: الأصل في التمييز الإفراد[4]؛ وفيما تقدم من الآراء نرى انه لم يقل أحد من العلماء انه يمتنع أن يكون التمييز

---

(١) سورة الكهف ١٠٣.
(٢) ظ:المقتضب ٣٤/٣؛ الأصول ٢٢٣/١؛ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٥٥.
(٣) سورة الكهف ١٠٣.
(٤) ظ:همع الهوامع ٣٤٢/٢.
(٥) شرح نهج البلاغة/الشارح ١٦٨/٦.
(٦) المصدر نفسه ١٧٤/٦.
(٧) ظ:مصباح السالكين ١٨١/٢؛ البحار ٥٦٠/٣٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٩٤/١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢٤/٥؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٣٥/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ٢٢٩/٤.
(٨) البحار ٥٦٠/٣٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ١٩٤/١.
(١) منهاج البراعة/الخوئي ٢٤/٥.
(٢) سورة الكهف ١٠٣.
(٣) ظ:فتح القدير ٢٧٩/٣ و٣١٥.
(٤) ظ: روح المعاني: ٤٧/١٦.

جمعاً، نعم كثرت التأويلات في قوله تعالىμ(الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[1] إذن فالشارح قد خالف كل هؤلاء وأوجب توحيد التمييز والحقيقة انه لا يمتنع أن يكون التمييز جمعاً بل يلزم في مواضع ويختار في أخرى كما يلزم الإفراد في مواطن ولكن الغالب فيه الإفراد وهذا واضح لمن يستقري اللغة وهو ما فصله السيوطي فيما تقدم.

المطلب الرابع: المنادى:

المنادىμهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراًν[2]وهذا هو تعريف ابن الحاجب، ولم يحده أغلب النحاة ربما لظهوره فإنه كل ما دخله (يا) وأخواتها[3]، وμكل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوبν[4] فهو إذن عند البصريين مفعول به والفعل مقدر هو (أنادي) أو(أدعو)[5]، وهو عند ابن جني منصوب بحرف النداء لأنه ناب عن الفعل[6] وقيل ان(يا) اسم فعل وهي العاملة في المنادى[7] وقيل ناصبه القصد فهو ناصب معنوي[8] وحروف النداء هي(يا وأيا وهيا وأي والألف)[9] وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل النداء منها:

١: المنادى المضاف:

قال سيبويهμاعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحدν[1] وسواء أكانت الإضافة محضة أم غير محضة فالمنادى المضاف منصوب، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة[2] ومثل المنادى المضاف الشبيه بالمضاف كقولك يا خيراً من زيدويا ضارباً زيداً، ويا حسناً

---

[1] ظ:روح المعاني ٤٧/١٦.
[2] شرح الرضي على الكافية ٣٤٤/١ وظ:الإتقان في علوم القرآن ٢٢٢/٢.
[3] ظ:شرح الرضي على الكافية: ٣٤٥/١.
[4] الكتاب ١٨٢/١.
[5] ظ:الكتاب ١٨٢/١؛ المقتضب ٢٠٢/٤؛ المفصل:٦٠؛ شرح قطر الندى ٢٠٢؛ همع الهوامع ٣٢/٢؛ المعجب: ٢٠١.
[6] ظ:اللمع في العربية:١٠٦ همع الهوامع ٣٢/٢؛ المعجب: ٢٠١.
[7] ظ:همع الهوامع ٣٢/٢؛ المعجب: ٢٠١.
[8] ظ:همع الهوامع ٣٢/٢.
[9] ظ:الكتاب ٢٢٩/٢؛ اللمع في العربية:١٠٧؛ المفصل:٤١٣.
[1] الكتاب ١٨٢/٢و١٨٣ وظ:اللمع في العربية:١٠٧؛ المفصل:٦٠؛ أوضح المسالك: ٢٠/٤؛ شرح قطر الندى ٢٠٢.
[2] ظ:أوضح المسالك: ٢٠/٤.

وجهه، ويا ثلاثة وثلاثين[١]. وعند شرحه قول أمير المؤمنين μ:X اللَّهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ، وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِν[٢]، قال الشارح:μ وداحى المدحوات، ينتصب لأنه منادى مضاف، تقديره: يا باسط الأرضين المبسوطاتν[٣]، ولم يختلف شرّاح النهج في هذا[٤] لأنه من الواضحات، فالمنادى هنا منصوب لأنه مضاف ويُلاحظ أيضاً أن حرف النداء هنا محذوف أي يا داحي المدحوات.

٢: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

إذا أضيف المنادى الصحيح إلى ياء المتكلم جاز فيه خمسة أوجه ذكرها النحاة وأجملها ابن مالك بقوله:

واجعلْ منادًى صحَّ إن يضفْ ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا[٥]،

وأكثرها شيوعاً في اللغة أن تحذف الياء[٦]. ومنها أن تبدل الياء ألفا[٧] قال سيبويه:μلأنها أخف... وذلك قولك يا ربا... ويا غلاما لا تفعل فإذا وقفت قلت يا غلاماه وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفيةν[٨] وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين μ:Xفَيَا عَجَبَاًلِيَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا في حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لاخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِν[٩] قال الشارح:μ:(فيا عجبا) أصله، فيا عجبي، كقولك: يا غلامي، ثم قلبوا الياء ألفا، فقالوا: يا عجبا، كقولهم: يا غلاما، فإن وقفت وقفت على هاء السكت، فقلت: يا عجباه! ويا غلاماه!ν[١]وهذا الذي ذكره الشارح ذكره شراح النهج بين مفصل ومجمل وقالوا ينادي عجبه ويقول له: احضر فهذا أوان حضورك[٢]، فهو نداء مجازى أي نداء من لايجيب.

ومثله قول أمير المؤمنين μ:X يَا إِخُوَتَاهُإِنِّي لَسْتُ أَجْهَلُ مَا تَعْلَمُونν[٣] قال الشارح: μوالألف في(يا إخوتاه) بدل من ياء الإضافةν[٤] وهو موضع اتفاق الشراح فـ(يا) حرف نداء

---

[١] ظ:المفصل:٦٠؛ شرح ابن عقيل ٢٢٨/٢.
[٢] شرح نهج البلاغة/الشارح ١٣٨/٦.
[٣] المصدر نفسه ١٣٩/٦.
[٤] ظ:منهاج البراعة، الخوئي: ١٩٢/٥؛ توضيح نهج البلاغة ٢٧٨/١؛ في ظلال نهج البلاغة ٣٥٢/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ٤/٥.
[٥] شرح ابن عقيل ٢٧٤/٢.
[٦] ظ:الكتاب ٢٠٩/٢.
[٧] ظ:الكتاب ٢١٠/٢.
[٨] الكتاب ٢١٠/٢.
[٩] شرح نهج البلاغة/الشارح ١٦٢/١.
[١] المصدر نفسه ١٦٨/١.
[٢] ظ:البحار ٢٩ /٥١٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٦٧/١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٤٩/٣؛ توضيح نهج البلاغة ٦٣/١؛ نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم ٣٢/١؛ في ظلال نهج البلاغة ٨٦/١.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٩١/٩.
[٤] المصدر نفسه / والصفحة نفسها.

والألف بدل عن ياء الإضافة والأصل (يا أخوتي) والهاء للسكت[١]. وهذا من النداء وليس من الندبة، وقد وقع الخوئي في خلط عندما نقل قول الرضي في باب المنادى المندوب:أن سيبويه يقول: يا غلامياه[٢]، وان المبرد أجاز: يا غلاماه[٣] وأن ابن الحاجب رده ومنع حذف الياء وقال: (واغلاميه) أوجه[٤]، ثم عقب الخوئي: بأن قول أمير المؤمنين X: (يا أخوتاه) مؤيد لقول المبرد وشاهد له[٥]، ولو كان هذا من المندوب لصح استشهاده به ولكنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم وقد حذفت وأبدلت ألفا وليس هذا ألف الندبة كما ظن. وهذا ما ذهب إليه الشارح وابن ميثم ومغنية، وقد عاد الخوئي فأثبت هذا الكلام مستشهدا بقول أمير المؤمنينX (يا أخوتاه) أن الألف مبدلة من الياء وقد لحقتها هاء السكت[٦]، مؤيدا رد الرضي الاستراباذي على من قال إن الهاء يجب إثباتها في المندوب لئلا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المبدل ألفا[٧]. وقد اشرنا إلى أن سيبويه قال: إن الألف المبدل من ياء المتكلم في المنادى إذا وقف عليه لحقته الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية[٨].

٣: حذف المنادى:

اختلف في حذف المنادى فقال سيبويه:μقال أبو عمرو:يا ويل لك ويا ويح لك كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل لهν[٩]واستشهد أيضا بقول الشاعر:

يا لَعنَةُ اللهِ والأَقوامِ كِلّهِمُ والصالحينَ على سمْعانَ من جار

وقال: μفيا لغير اللعنةν[١] ولو كان واقعا عليها لنصبها لأنه نداء مضاف، فهو إذن يجيز حذفه.

وأجازه الزجاجي[٢] والزمخشري[٣]، وأجازه ابن مالك في الأمر والدعاء واشترط عدم حذف حرف النداء، ومنعه أبو حيان مطلقا لأن الجمع بين حذف المنادى وفعله إجحاف، ولعدم ورود

---

[١] ظ:مصباح السالكين (الكبير) ٣٢١/٣؛ منهاج البراعة / الخوئي١٠٠/١٠؛ في ظلال نهج البلاغة ٤٩٢/٢.
[٢] ظ:الكتاب ٢٢٣/٢؛ الأصول في النحو ٣٥٥/١.
[٣] ظ:المقتضب ٢٧٠/٤؛ الأصول في النحو ٣٥٦/١.
[٤] ظ:شرح الرضي على الكافية ٤١٦/١.
[٥] ظ:منهاج البراعة / الخوئي ١٠٠/١٠.
[٦] ظ: المصدر نفسه: ١٠٠/١٠.
[٧] ظ:شرح الرضي على الكافية ٤١٩/١.
[٨] ظ:الكتاب ٢١٠/٢.
[٩] المصدر نفسه: ٢١٩/٢.
[١] المصدر نفسه ٢١٩/٢ و ٢٢٠.
[٢] ظ:اللامات ٣٧.
[٣] ظ:المفصل:٧٢ و ٧٩.

السماع به من العرب وجعل (يا) في البيت المذكور وقوله تعالى: أَلاَّ يَسْجُدُوا)[1] للتنبيه[2]، وقد عرض الشارح إلى حذف المنادى عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μ يا خَيْبَةَ الدَّاعِي! مَنْ دَعَا! وَإِلاَمَ أُجِيبَ!ν[3] قال الشارح:μ وقوله:(يا خيبة الداعي)، هاهنا كالنداء في قوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)[4]، وقوله: يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا)[5] أي يا خيبة احضري، فهذا أوانك.... وقال الراوندي: يا خيبة الداعي، تقديره: يا هؤلاء، فحذف المنادى، ثم قال: خيبة الداعي، أي خاب الداعي خيبة. وهذا ارتكاب ضرورة لا حاجة إليها، وإنما يحذف المنادى في المواضع التي دل الدليل فيها على الحذف، كقوله:

يا فانظرا أيمن الوادي على إضمِ

وأيضا، فإن المصدر الذي لا عامل فيه غير جائز حذف عامله، وتقدير حذفه تقدير ما لا دليل عليهν[6]. قال البيهقي: وهذا تعجب[7]، ومثله قول ابن ميثم والخوئي: بأنه تعجب من عظم خيبة الداعي إلى قتاله[8]، وقدر معظم شراح النهج الكلام بـ(يا خيبة احضري فهذا أوانك)[9]. أما قول الراوندي: أن المنادى محذوف وتقديره يا هؤلاء خاب الداعي خيبة[10] فلم يؤيده أحد من الشراح كما تقدم ورد الشارح عليه جيد ويدل على أن الشارح يجوز حذف المنادى إذا دل عليه دليل، ولم يحدد هذا الدليل، كما لم يحدده من سبقه، ومثلوا له فحسب لكن ابن مالك أجازه قبل الدعاء والأمر وخرج عليه قوله تعالى: أَلاَّ يَسْجُدُوا)[1] وقول الشاعر:

ايلَعنُةُ اللهِ والأَقوامِ كِلّهِمُ والصالحينَ على سمْعانَ من جار

وقال: حق المنادى ألا يحذف لأن عامله حذف لزوما إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء لانهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضوع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك[2]. إذن فقد وضع ابن مالك ضابطا للحذف وعليه قول الأمام X (يا خيبة الداعي) ليس مما حذف فيه المنادى كما قال الراوندي لأنه ليس بعده أمر ولا دعاء.

---

(1) سورة النمل ٢٥.
(2) ظ:همع الهوامع ٤٢/٢.
(3) شرح نهج البلاغة / الشارح ٣٠٣/١.
(4) سورة يس: ٣٠
(5) سورة الأنعام٣١.
(6) شرح نهج البلاغة / الشارح ٣٠٤/١.
(7) ظ:معارج نهج البلاغة: ١٠٩.
(8) ظ:مصباح السالكين ١٢٠/١؛ منهاج البراعة / الخوئي ٣٠٨/٣.
(9) ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٣٠٨/٣؛ توضيح نهج البلاغة ١٢٧/١؛ في ظلال نهج البلاغة ١٦١/١.
(10) ظ:منهاج البراعة / الراوندي ١٨٩/١.
(1) سورة النمل ٢٥.
(2) ظ:همع الهوامع ٤٢/٢.

٤: النداء المجازي:

قد يكون النداء مجازيا بأن ينادى من لا يجيب قال سيبويه:

μوقالوا: يا لَلعجبِ ويا لَلماءِ لما رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا كأنه يقول تعال يا عجبُ أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك. ومثل ذلك قولهم:يا لَلدواهي أي تعالَين فإنه لا يُستنكر لَكنَّ لأنه من إبّانكن وأحيانكنν[١] فسيبويه يجوز أن ينادى ما لا يستجيب لغرض التعجب وعليه خرجوا قوله تعالى:(يَا حَسْرَةً عَلَىالْعِبَادِ)[٢] وقوله (يَاحَسْرَتَنَا)[٣] فقالوا: هو مجاز والتقدير يا حسرة احضري فهذا أوانك والمعنى تنبيه أنفسهم لتذكر أسباب الحسرة[٤]، وقالوا إن قوله: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَاد)من أصعب ما في القران الكريم وردوا بما قال سيبويه آنفا[٥]، وقد عرض الشارح لمثل هذا عند شرحه قولهX فَيَالَهَا حَسْرَةً ν[٦]، قال الشارح:μ يجوز أن يكون نادى الحسرة، وفتحة اللام على أصل نداء المدعو، كقولك: يا للرجال، ويكون المعنى: هذا وقتك أيتها الحسرة فاحضري. ويجوز أن يكون المدعو غير الحسرة، كأنه قال: يا للرجال للحسرة! فتكون لامها مكسورة نحو الأصل لأنها المدعو إليه، إلا أنها لما كانت للضمير فتحت، أي أدعوكم أيها الرجال لتقضوا العجب من هذه الحسرةν[٧] فالشارح قد احتمل أمرين:

الأول: أن يكون قد نادى (الحسرة) أي نادى ضميرها بقوله (يا لها) فهو بحسب تعبيره (المدعو) أي المستغاث ويؤيد ذلك أن اللام مفتوحة ولكن فتحة هذه اللام ليست بدليل لأنها قد جرت الضمير وهذا أصل اللام الجارة وإنما عدل إلى كسرها مع الظاهر فرارا من اللبس[١] إذ يصعب تمييزها من لام الابتداء المفتوحة لو لم تكسر، ويكون المنادى في هذه الحالة مجازيا لأنه نداء مالا يجيب واحتمل هذا الرأي الراوندي، والكيدري، وابن ميثم، والخوئي، ومدرس وحيد[٢]، واختاره الشوشتري والشيرازي[٣].

الثاني: أن يكون المنادى محذوفا وهو المستغاث، ويكون (لها) أي الحسرة مستغاثا لأجله، واللام هنا مفتوحة على أصلها إذ هي مع الضمير مفتوحة دائما، وإن كانت هنا قد جرت

---

(١) الكتاب ٢١٧/٢؛ ظ:الأصول:٣٤٥/١؛ إعراب القران، النحاس: ٣٩٢/٣.
(٢) سورة يس ٣٠.
(٣) سورة الأنعام ٣١.
(٤) ظ:إعراب القرآن، النحاس ٣٩٢/٣ و ١٧/٢؛ مشكل إعراب القران ٦٠٢/٢؛ إملاء ما من به الرحمن ٢٠٢/٢ و ٢٣٩/١.
(٥) ظ:إعراب القرآن، النحاس ٣٩٢/٣.
(٦)شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٥/٥.
(٧) المصدر نفسه: ١٤٧/٥.
(١) ظ:المقتضب ٢٥٤/٤.
(٢) ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢٨٦/١؛ حدائق الحقائق ٣٣١/١؛ مصباح السالكين (الكبير) ١٦٦/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط): ١٧٠؛ منهاج البراعة / الخوئي ٣٩٦/٤؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ١٨٤/٤.
(٣) ظ:بهج الصباغة ١٣٧/١١؛ توضيح نهج البلاغة ٢٥٣/١.

المستغاث لأجله ذا اللام المكسورة في العادة، والتقدير: يا قوم أدعوكم لتقضوا العجب من هذه الحسرة، أو يا قوم أدعوكم للحسرة، واحتمل هذا الرأي: الراوندي، والكيدري، وابن ميثم، والخوئي، ومدرس وحيد[1]، واختاره محمد جواد مغنية[2]. ويلاحظ أن من جوز الوجهين هم معظم شراح النهج لإمكان التقدير في كليهما، وقد انتقد الشوشتري قول بعض الشراح: مستغاث، ومستغاث لأجله فقال: الأحسن أن يسمى تعجبا كقول الشاعر: يا لك من قُبَّرَة بمَعْمَر

وعلق على قوله X (يا لها) فقال: وزيادة الضمير مع الجار هنا للتعظيم والتعجب، وهذا بناء على رأيه أن التقدير يا للحسرة بجعل الحسرة هي المستغاث مجازا[3]. وعموما فالأرجح الرأي الأول لأنه قد ورد مثله في القران الكريم قوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)[4] فجاز أن يكون حسرة منادى بمعنًى مستقيم خال من التقدير.

٥. الاستغاثة:

قال المبرد:μفإذا دعوت شيئا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة... فان دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورةν[5] ومثل لام المستغاث لام المتعجب منه فهي مفتوحة أيضا[6] وأما علة فتحها فقال المبرد:μوأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا... لأن أصل هذه اللام الفتح تقول هذا له وهذا لك وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبسν[1]ويقصد أنها فتحت للفرق بينها وبين لام المستغاث لأجله أي عادت إلى أصلها لذلك، وتتعلق لام المستغاث بفعل النداء وقال ابن جني بحرفه، وتتعلق لام المستغاث له بفعل مضمر على الأصح، وقد يحدث المستغاث أو المستغاث لأجله، ولام المستغاث حرف جر عند الجمهور وزعم الكوفيون أنها بعض (آل)[2] وقد ذكر الشارح هذه اللام عند شرحه قول أمير المؤمنين X:μفَيَاللهِ وَلِلشُّورَى! مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الأَوَّلِ مِنْهُمْ، حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هذِهِ النَّظَائِرِ!ν[3] قال الشارح:μ اللام في(يا لله) مفتوحة، واللام في و(للشورى) مكسورة، لان الأولى للمدعو، والثانية للمدعو إليه، قال:

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ أَمَا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

---

(١) ظ:منهاج البراعة / الراوندي ٢٨٦/١؛ حدائق الحقائق ٣٣١/١؛ مصباح السالكين (الكبير)١٦٦/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط) ١٧٠؛ منهاج البراعة / الخوئي٣٩٦/٤؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ١٨٤/٤.
(٢) ظ:في ظلال نهج البلاغة ٣٢٦/١.
(٣) ظ:بهج الصباغة ١٣٧/١١.
(٤) سورة يس ٣٠.
(٥) المقتضب ٢٥٤/٤ و ظ:الكتاب ٢١٨/٢ – ٢٢٠.
(٦) ظ:شرح ابن عقيل ٢٨١/٢؛ همع الهوامع ٦٩/٢.
(١) المقتضب ٢٥٤/٤ و ظ:سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١؛ همع الهوامع ٦٩/٢.س
(٢) ظ:همع الهوامع ٦٩/٢-٧٢.
(٣) شرح نهج البلاغة، الشارح:١٨٤/١.

اللام في(للرجال) مفتوحة، وفي(ليوم) مكسورةν[1]قال السرخسي في اللام الأولى إنها لام التعجب[2]. وقال الغالبية من الشراح فيها أنها مفتوحة وأنها لام المستغاث أو المدعو وزاد بعضهم أنها أدخلت للدلالة على اختصاصها بالنداء للاستغاثة[3]، وأما اللام الثانية فاختلف الشراح فيها على وجهين:

الأول: أنها لام التعجب، وهو قول البيهقي والكيدري[4].

الثانية: أنها لام المستغاث لأجله وهو قول المجلسي والخوئي ومدرس وحيد[5]، واختلفوا في الواو في (وللشورى) على وجهين فقال بعضهم زائدة وقال آخرون عاطفة[6]، وقالوا في المعطوف عليه إذا كانت عاطفة هي عاطفة على مستغاث له أيضا قيل كأنه قال: فيا لعمر وللشورى، أو لي وللشورى ونحوه[7]، ورجح المجلسي والخوئي أن التقدير فيا لله لما أصابني عنه، أو لنوائب الدهر عامة وللشورى خاصة وأما الشاهد الذي استشهد به الشارح فهو من شواهد المبرد وابن السراج وابن جني والجوهري[8].

٦. الإختصاص:

وأفرد له سيبويه بابا سماهμباب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداءν[1]وينصب بتقدير أعني[2] أو أخص[3]، وهو أن تأتي بـ(أي) وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بـ(ها) التنبيه ثم بذي لام وذلك بعد ضمير المتكلم نحو أنا أكرم الضيف أيها الرجل[4] وقد يقوم مقام (أي) اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور إما معرف بالألف اللام أو مضاف[5] وقد يسبق هذا الاسم ضمير المخاطب نحو: سبحانك الله العظيم، ولو سبق ضمير الغائب أو الظاهر أو كان المختص نكرة فليس من هذا الباب بل يُنصب على المدح أو الذم أو

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها و ظ:الصحاح ٢٠٣٥/٥.
(٢) ظ:اعلام نهج البلاغة ٤٨.
(٣) ظ: معارج نهج البلاغة: ٨٤؛ حدائق الحقائق: ١٦٨/١؛ البحار:٥٣٠/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٧٢/١؛ منهاج البراعة، الخوئي:٧٣/٣.
(٤) ظ:معارج نهج البلاغة:٨٤؛ حدائق الحقائق ١٦٨/١.
(٥) ظ:البحار ٥٣٠/٢٩؛شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ٧٢/١؛ منهاج البراعة/الخوئي ٧٣/٣؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ٢٧٩/٢.
(٦) ظ:حدائق الحقائق ١٦٨/١؛ المقتطف من البحار ٧٢/١؛ منهاج البراعة / الخوئي٧٣/٣.
(٧) ظ:البحار ٥٣٠/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٧٢/١.
(٨) ظ:المقتضب ٢٥٦/٤؛ الأصول ٣٥٢/١؛ سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١؛ الصحاح ٢٠٣٥/٥.
(١) الكتاب ٢٣٣/٢.
(٢) ظ:المصدر نفسه والصفحة نفسها؛ همع الهوامع ٢٨/٢.
(٣) ظ:أوضح المسالك: ٧٢/٤
(٤) ظ: المفصل:٧٠؛ شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١؛ أوضح المسالك: ٧٣/٤.
(٥) ظ:المفصل:٧٠؛ شرح الرضي على الكافية:٤٣٢/١؛ أوضح المسالك:٧٤/٤.

الترحم، وقيل يجوز أن يحمل هذا كله على الاختصاص[1]، والاختصاص كالنداء إلا انه بلا حرف نداء وانه لابد من أن يُسبق بشيء[2]، ومنه قول أمير المؤمنين X:μنَحْنُ أَهْلَ الْبِيْتِ مِنْهَا بمنجاةν[3]، قال الشارح:μ(وأهل البيت) منصوب على الاختصاص، كقولهم: نحن معشر العرب نفعل كذا، ونحن آل فلان كرماءν[4]. وهذا من باب الاختصاص ولم يخالفه فيه أحد من شراح النهج وقدروا الفعل المحذوف أخص، أو أعني أهل البيت[5]، ومثله قول أمير المؤمنين X: μوَعِنْدَنَا - أَهْلَ الْبَيْتِ - أَبْوَابُ الْحُكْمِν[6]، قال الشارح:μو(أهل البيت) منصوب على الاختصاصν[7]، وهذا أيضا لم يختلف فيه شراح النهج لكن الراوندي قال:μونصب أهل البيت على المدحν[8]، وقال الخوئي في أكثر النسخ بالجر، وفي بعضها بالنصب أما الثاني فعلى الاختصاص، وأما الأول فعلى كونه بدلاً من ضمير المتكلم أو على انه عطف بيان كما هو الأظهر[9]. والحق انه منصوب على الاختصاص كما ذكره معظم الشرّاح ولم أجد غير الخوئي يروي (أهل) بالجر، وأما قول الراوندي انه منصوب على المدح، فالمدح من بواعث الاختصاص، فالاختصاص أما للفخر أو للتواضع أو لبيان المقصود بالضمير[10]. وعلى رواية الجر فالأمران اللذان ذكرهما الخوئي محتملان، وكونه عطف بيان أرجح كما قال لأنه يكون توضيحاً للضمير وبياناً له فهو يشبه الاختصاص من جانب لأنه إيضاح وبيان المقصود بالضمير، وإن اختلفا في الحكم الإعرابي.

٧- الإغراء والتحذير:

ومن المنصوب باللازم إضماره[1]ما نصب تحذيراً إن كان (إيا)أو مكرراً أو متعاطفا[2] قال سيبويه: μهذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتν[3] فإن لم يكن كما وصفنا فيجوز إظهاره، ومثله ما نصب إغراء بتقدير الزم إن عطف أو كرر لزم إضمار فعله ويجوز إظهاره دونهما، ولا يكون

---

(١) ظ:شرح الرضي على الكافية ٤٣٣/١ و٤٣٤.
(٢) ظ:شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١؛ شرح ابن عقيل ٢٩٨/٢.
(٣) شرح نهج البلاغة، الشارح:٥٦/٧.
(٤) المصدر نفسه ٥٦/٧.
(٥) ظ:في ظلال نهج البلاغة ٥٨/٢؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد ٣١٧/٦.
(٦) شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٨٨/٧.
(٧) المصدر نفسه ٢٨٩/٧.
(٨) منهاج البراعة/الراوندي ٢٥/٢.
(٩) ظ:منهاج البراعة/الخوئي ١١٠/٨.
(١٠) ظ:الكتاب ٢٣٤/٢؛ شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١؛ منحة الجليل ٢٩٨/٢.
(١) ظ:المفصل:٧٣.
(٢) ظ:المفصل:٧٤؛ همع الهوامع ٢٢/٢.
(٣) الكتاب ٢٧٣/١.

ضميراً والعطف في التحذير والإغراء بالواو فقط ويجوز كون تاليهما مفعولاً معه[1]. وقد ذكر الشارح الإغراء عند شرحه قول أمير المؤمنين Xقَبْلَ اللهَ أَيُّهَا النَّاسُ، فِيمَا اسْتَحْفَظَكُمْ مِنْ كِتَابِهِ[2]. قال الشارح:μ ونصب (الله الله) على الإغراء، وهو أن تقدر فعلا ينصب المفعول به، أي اتقوا الله، وجعل تكرير اللفظ نائبا عن الفعل المقدر ودليلا عليهν[3] واختلف شراح النهج في هذا على وجهين:

الأول: انه من باب الإغراء كما قال الشارح، وقدر الفعل المحذوف بـ(اتقوا الله) وعلى هذا الرأي أيضا الخوئي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.[4].

الثاني: انه من باب التحذير، والتقدير: (خف الله) أو (اتقوا الله) أو (احذروا الله) وهو ما يفهم من كلام الراوندي والكيدري وابن ميثم ومحمد جواد مغنية[5]، والثاني أرجح لأن كل التقديرات قريبة من معنى: احذروا، فقول الشارح: أي اتقوا الله، معناها خافوا الله وهو بمعنى احذروا الله وجعله إغراء أبعد إلا إذا قصدوا انه باب واحد إذ أحكامهما واحدة.

ومثله قول أمير المؤمنين Xاللهَ فِي أَعَزِّ الأَنْفُسِ عَلَيْكُم، وَأَحَبِّهَا إِلَيْكُمْ ν[6]، قال الشارح:μ وانتصب(الله، الله) على الإغراء ν[7]، وخالفه هذه المرّة كل شراح النهج الذين اطلعت عليهم فقالوا: انتصب على التحذير وتقديره احذروا الله[8]، وقال الشوشتري بعد أن عرض رأي الشارحومثله يسمى تحذيراً لا إغراء[1] وهو الصحيح والمستفاد من المعنى وإن كانت أحكامهما متشابهة فهما متقابلان من حيث المعنى فالإغراء أمر والتحذير نهي[2].

ومثله قول أمير المؤمنين Xالعَمَلَ العَمَلَ، ثُمَّ النِّهَايَةَ النِّهَايَةَ، وَالاسْتَقَامَةَ الاسْتِقَامَةَ، ثُمَّ الصَّبْرَ الصَّبْرَ، وَالْوَرَعَ الْوَرَعَ!ν[3]. قال الشارح:μ النصب على الإغراء، وحقيقته فعل مقدر، أي الزموا العمل، وكرر الاسم لينوب أحد اللفظين عن الفعل المقدر، والأشبه أن يكون اللفظ

---

(1) ظ:همع الهوامع ٢٦/٢.
(2) شرح نهج البلاغة/الشارح: ٣٥٠/٦.
(3) المصدر نفسه: ٣٥٢/٦.
(4) ظ:منهاج البراعة/الخوئي ١٢٦/٦؛ نهج البلاغة/محمد أبو الفضل إبراهيم ١٧٠/١.
(5) ظ:منهاج البراعة/الراوندي ٣٥٧/١؛ حدائق الحقائق ٨٣/١؛ مصباح السالكين (الكبير) ٢٨٢/٢؛ في ظلال نهج البلاغة ٤٢٣/١.
(6) شرح نهج البلاغة الشارح ٢٠٩/٩.
(7) المصدر نفسه ٢١٤/٩.
(8) ظ:منهاج البراعة/الراوندي ١٨٠/٢؛ مصباح السالكين (الكبير) ٢٧٠/٣؛ منهاج البراعة/الخوئي ٢١٤/٩؛ بهج الصباغة ١٧١/١٢؛ في ظلال نهج البلاغة ٤١٠/٢.
(1) ظ:بهج الصباغة ١٧١/١٢.
(2) ظ:الكتاب ٢٥٣/١؛ الأصول ٢٤٧/٢.
(3) شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٤/١٠.

الاول هو القائم مقام الفعل، لأنه في رتبتهν[1]، وقد اتفق شراح النهج بين مصرح وملمح انه من باب الإغراء وأن الفعل المحذوف تقديره: إلزموا[2]، وقال الخوئي: إن أول اللفظين المكررين ناب مناب الفعل المحذوف[3]، وهذا ما قاله النحويون في هذا الباب[4]، وعلله أبو البركات الأنباري بأن كون الأول أولى بالقيام مقام الفعل لأن الفعل يجب أن يكون مقدما على الاسم الثاني لأنه مفعول وكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماν[5] .

ومثله قول أمير المؤمنين μ:X اَلْفَرَائِضَ اَلْفَرائِضَ أَدُّوهَا إِلَى اللهِ تُؤَدِّكُمْ إِلَى اَلْجَنَّةِν[6]، قال الشارح:μ ثم أمر بلزوم الفرائض من العبادات والمحافظة عليها، كالصلاة والزكاة، وانتصب ذلك على الإغراءν[7]، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه[8] وفصل بعض الشراح بأن (الفرائض) الأولى مفعول لفعل محذوف، أي أدوا الفرائض والثانية توكيد[9].

ومثله مناداة أمير المؤمنين Xفي الناس μالصلاة جامعةν[10]، قال الشارح:μ وقوله: (الصلاة جامعة) منصوب بفعل مقدر، أي احضروا الصلاة، وأقيموا الصلاة، و(جامعة) منصوب على الحال من الصلاةν[11]وعد ابن هشام هذا من باب الإغراء وأنه من باب حذف العامل جوازا لأنه ليس ثَم عطف ولا تكرار فيوجب حذف العامل[1]، وجوز المجلسي وجهين آخرين على روايتين مغايرتين.

الأولى: برفع (الصلاة)، ونصب (جامعة) على الحالية وقال أي عليكم الصلاة.

والثانية: برفعهما على الابتداء والخبر وهذا النداء كان شائعا في الخطوب الجليلة وإن كان أصله للصلاة[2]. والظاهر أنه من باب الإغراء كما ذهب إليه ابن هشام وإنه منصوب بفعل مقدر، ولكن لجريان هذا الكلام في الخطوب والمناسبات فهو يجري مجرى المثل كقولهم: الكلاب على

---

[1] المصدر نفسه: ٢٥/١٠.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي:١٦٥/٢؛ حدائق الحقائق:٨٥/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي:١٩٢/١٠؛ في ظلال نهج البلاغة:٥٢٩/٢.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي:١٩٢/١٠.
[4] ظ:أسرار العربية:١٥٥؛ اللباب ٤٦٣/١؛ همع الهوامع ٢٢/٢.
[5] ظ:أسرار العربية:١٥٥.
[6] شرح نهج البلاغة/الشارح ٢٨٨/٩.
[7] المصدر نفسه: ٢٨٩/٩.
[8] ظ:منهاج البراعة/الراوندي ١٥٠/٢؛ حدائق الحقائق ٥١٠/٢؛ مصباح السالكين (الكبير) ٣١٩/٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ١٤٩/٢؛ منهاج البراعة/الخوئي ٩١/١٠؛ توضيح نهج البلاغة ٢٦/٣؛ في ظلال نهج البلاغة ٤٨٧/٢؛ شرح نهج البلاغة القزويني ١٦٠/٢.
[9] ظ:توضيح نهج البلاغة ٢٦/٣؛ شرح نهج البلاغة، القزويني ١٦٠/٢؛ في ظلال نهج البلاغة ٢٦/٣.
[10] شرح نهج البلاغة / الشارح ٣٩٨/٦.
[11] المصدر نفسه ٣٩٩/٦.
[1] ظ:أوضح المسالك: ٨٠/٤؛ شرح شذور الذهب:٢٨٩؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت٧٧٠هـ): ٣٤٦/١.
[2] ظ:بحار الأنوار ١١٥/٥٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ٢٦٥/١.

البقر وهو مما يجب حذف عامله[1]، ثم لا أدري هل سمع: احضروا الصلاة جماعة.

ومن التحذير ما يكون بـ(إياك) وأخواته[2]، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك والأسد، كأنك قلت: إياك فاتقين والأسد[3]، أو اتق نفسك والأسد فإياك منصوب بالفعل لأنه والأسد متَّقَيان[4]، فالواضح من هذا التقدير وهو تقدير سيبويه والمبرد أن (الأسد) معطوف على (إياك) والناصب لهما فعل واحد وهو رأي السيرافي وأجازه ابن عصفور وابن مالك، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين، وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير إياك باعد من الشر والشر منك[5] وقيل أصله: إياك احذر من الشر فموضع الجار والمجرور نصب فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده[6]. وقال العكبري: جاءوا بالواو ليدلوا على الفعل المحذوف، ويقدر فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جنب نفسك الشر، فـ(نفسك) في موضع (إياك)[7]. وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين X μ ثُمَّ إِيَّاكُمْ وَتَهْزِيعَ الأَخْلاَقِ ν[8] قال الشارح:μ وانتصاب (تهزيع) على التحذير، وحقيقته تقدير فعل، وصورته: جنبوا أنفسكم تهزيع الأخلاق، فـ(إياكم) قائم مقام أنفسكم، والواو عوض عن الفعل المقدر، وأكثر ما يجئ بالواو، وقد جاء بغير واو في قول الشاعر:

إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه إلى الشَرّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ[1]ν.[2]

ذكر شراح النهج معنى تهزيع فقالوا هو الاضطراب والسرعة، وهزعت الشيء إذا كسرته[3]. وذكر بعضهم انه انتصب على التحذير[4]، وقال محمد جواد مغنية:μ (إياكم) الأصل أحذركم ثم حذف الفعل وانفصل الضمير، وتهزيع مفعول أحذركم، أما الواو فقيل أنها عوض عن الفعل المحذوفν[5]. والذي ذهب إليه الشارح ومحمد جواد مغنية هو قول العكبري المتقدم عينه[6]. والحقيقة أن كل التقديرات التي قدرها النحاة فيها بعض التعسف، فإياك والأسد وغيره كلام

---

(1) ظ:أوضح المسالك: ١٨٥/٢؛ همع الهوامع ١٦/٢.
(2) ظ:شرح ابن عقيل ٣٠٠/٢.
(3) ظ:الكتاب ٢٧٤/١.
(4) ظ:المقتضب ٢١٢/٣.
(5) ظ:همع الهوامع ٢٣/٢.
(6) ظ:أسرار العربية:١٥٩.
(7) ظ:اللباب ٤٦٣/١.
(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٨/١٠
(1) هذا البيت نسبه أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة وكذلك ابن بري وتلميذه ابن خلف نسبوه إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم ظ:خزانة الأدب ٦٤/٣.
(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٩/١٠
(3) ظ:منهاج البراعة / الراوندي ١٦٦/٢؛ توضيح نهج البلاغة ٦٥/٣.
(4) ظ:منهاج البراعة / الخوئي ٢١٤/١٠.
(5) في ظلال نهج البلاغة ٥٣٣/٢.
(6) ظ:اللباب ٤٦٣/١.

تداولته العرب وفهمت معناه وهو التحذير من الأسد ثم جاء النحاة ليختلفوا في هذين المنصوبين اللذين بينهما واو، والواو لمطلق الجمع، على وجوه عرضت مجملة وهنا تناقش مع بعض التفصيل وهي:

الأول: أن (إياك) و(الأسد) متقيان كما قال سيبويه والمبرد[١] أي كلاهما محذر منه والتقدير: اتق نفسك والأسد ولا أدري لماذا يتقي نفسه؟ فالمفترض أن تكون نفسه محذرة لا محذر منها فالفعل المقدر هنا يناسب (الأسد) أي اتق الأسد فهو المتقى المحذر منه.

الثاني: أن يقدر لكل واحد من المفعولين فعل يناسبه والتقدير إياك باعد من الشر واحذر من الشر[٢]، فيكون الواو قد عطف جملة على جملة، وهو أيضا كلام لاتكاد النفس تركن إليه فهو تقدير متعسف لا أعتقد أن المتكلم يقصده.

الثالث: وقيل أصله: إياك أحذر من الشر فحذف حرف الجر ونصب ما بعده على نزع الخافض. ويُسأل صاحب هذا الرأي عن الواو أين ذهبت وما موقعها، وهو أيضا مخالف لرأي المبرد إذ قال: μولم تقع هذه الهيأة إلا في الأمر لأن الأمر كله لا يقع إلا بفعلν[٣]

الرابع: وهو قول العكبري وعليه الشارح أن الواو عوض عن الفعل المحذوف وهي دليل عليه وأن الفعل المقدر يتعدى إلى مفعولين[٤] والتقدير جنب نفسك الشر وقدره محمد جواد مغنية بـ: أحذركم الشر[٥] وهذا فعل مضارع والمعروف أن يقدر هنا فعل أمر كما تقدم من قول المبرد، ويرد على هذا الوجه أن جعل (نفسك) مقام (إياك) تقدير محذوف آخر فـ(إياك) ضمير فحسب وأما (نفسك) فمضاف إلى ضمير فهما كلمتان.

الخامس: وهو مما أجازه سيبويه أن الواو للمعية وأن ما بعدها مفعول معه[١]، وهو رأي صحيح وهو على تقدير الوجه الأول الذي قدره سيبويه والمبرد ولكن معنى الواو المعية فيكون ما بعدها متقى إذا اجتمع مع (إياك) لا أنهما محذر منهما كل على انفراد. وان كان لابد من ترجيح رأي فرأي العكبري[٢] والشارح وان اجتمع فيهما تقديران وإخراج للواو عن معناه بغير دليل، وما ترجيحي له إلا لأن المعنى يستقيم عليه، وأما قول الشارح:μوأكثر ما يجيء بالواوν واستشهاده بالبيت المذكور، فالشاهد من شواهد سيبويه والمبرد والزجاجي وابن جني

---

[١] ظ:الكتاب ٢٧٤/١؛ المقتضب ٢١٢/٣.
[٢] ظ:همع الهوامع ٣٢/٢.
[٣] المقتضب ٢١٢/٣.
[٤] ظ:الكتاب ٤٦٣/١.
[٥] ظ:في ظلال نهج البلاغة ٥٣٣/٢.
[١] ظ:الكتاب ٢٧٤/١.
[٢] ظ:اللباب ٤٦٣/١.

والعكبري[1] ومحل استشهاد سيبويه به على أن حذف الواو شاذ، فقد قال:μاعلم انه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا كما لا يجوز أن تقول رأسك الجدار حتى تقول: من الجدار أو والجدار... إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه إلى الشَرّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ

كأنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال اتق المراءν[2] وأجازه المبرد في الشعر واستشهد بالبيت[3] واستشهد به العكبري على أن الأصل أن تكون بلا واو ولكن جاؤوا به ليدلوا على الفعل[4]

---

[1] ظ:الكتاب ٢٧٩/١ ؛ المقتضب ٢١٣/٣؛ اللامات ٧٠؛ الخصائص ١٠٢/٣؛ اللباب ٤٦٣/١.
[2] الكتاب ٢٧٩/١ وظ:الأصول ٢٥١/٢.
[3] ظ:المقتضب ٢١٣/٣.
[4] ظ:اللباب ٤٦٣/١.

الفصل الثالث: المجرورات والتوابع

المبحث الأول: المجرورات:

الاسم المجرور عرفه ابن الحاجب بأنه: μما اشتمل على علم المضاف إليهν[١]، ويقصد بعلم المضاف إليه الكسرة وما ناب عنها وهو قول الزمخشري في الأصل، فعلى رأيه أن الإضافة هي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب[٢]. والجر ينقسم على قسمين الجر بالحرف، والجر بالإضافة[٣].

المطلب الأول: الجر بالحرف:

قال ابن الحاجب سميت حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم وقال الرضي الاستراباذي بل لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم[٤]، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة، وحروف الصفات[٥]، وتعمل لأنها مختصة بالأسماء[٦]، وسأدرس حروف الجر ومعانيها عند دراستي للأدوات ولكن هناك مباحث تتعلق بالجار والمجرور الأليق أن تدرس هنا منها:

١: تعلق الجار والمجرور:

لابدّ من تعلق الظروف والجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فان لم يكن شيء منها موجودا قدر[٧]، وزعم الكوفيون انه لا تقدير في نحو: (زيد عندك)، و(عمرو في الدار)، وقالوا الناصب هنا أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ[٨].

أ: تعلق الجار والمجرور بالفعل:

فمن تعلق الجار والمجرور بالفعل مما عرض له الشارح: قوله Δ:فَلاَ اسْتِعْلاَؤُهُ بِاعَدَهُ عَنْ شيء مِنْ خَلْقِهِ، وَلاَ قُرْبُهُ سَاوَاهُمْ في المَكَان بِهِν[٩]، قال الشارح: μوالباء في (به) متعلقة بـ(ساواهم)، معناه: ولا قربه ساواهم به في الحاجة إلى المكان، أي لم يقتض قربه مماثلته ومساواته إياهم في ذلكν[١٠] وقد ذكر هذا التعلق الخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم[١] من

---

[١] شرح الرضي على الكافية: ٢٠١/٢.
[٢] ظ: المفصل: ١١٣.
[٣] ظ: همع الهوامع: ٤١٣/٢.
[٤] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٦١/٤؛ همع الهوامع: ٤١٣/٢.
[٥] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢/١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٦١/٤؛ همع الهوامع: ٤١٤/٢.
[٦] ظ: همع الهوامع: ٢١٤/٢.
[٧] ظ: سر صناعة الإعراب: ١٢٥/١ومغني اللبيب: ٤٣٣/٢؛ موصل الطلاب: ٧٥.
[٨] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١ـ ٢٤٤؛ مغني اللبيب: ٤٣٣/٢.
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٦/٣.
[١٠] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٧/٣.
[١] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٧٥/٤؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١١٣/١.

الشراح وهو مفهوم من المعنى الذي ذكره الآخرون[١] والجار والمجرور ها هنا متعلقان بالفعل.

ب: تعلقهما بالمصدر:

ومن تعلقهما بما يشبه الفعل تعلقهما بالمصدر وقد مر به الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ مَا عَنْ دَعْوَةُ مَنْ دَعَاكُمْ، وَلاَ اسْتَرَاحَ قَلْبُ مَنْ قَاسَاكُمْ، أَعَالِيلُ بِأَضَالِيلَ...ν[٢] قال الشارح: μوالباء في قوله: (بأضاليل) متعلقة بـ(أعاليل) نفسها، أي يتعللون بالأضاليل التي لا جدوى لهاν[٣].

وهذا المعنى يفهم من كلام الراوندي وابن ميثم والشيرازي[٤] وصرح به المجلسي ومحمد عبده والخوئي فقد نقلوا كلام الشارح بألفاظه[٥]؛ وقالوا في (أعاليل): أنها جمع (إعلال) جمع (علة) أو جمع (اعلولة) وأضاليل: جمع أضلولة[٦]؛ فـ(أعاليل) مما يفهم من كلامهم أنها مصدر وهو مما يصح تعلق الجار والمجرور به.

ج:هل يتعلقان بالمصدر المتأخر عنهما؟

من النحاة من منع تعلق الجار والمجرور بالمصدر إذا تأخر عنهما وقال الزمخشري: μصلة المصدر لا تتقدم عليهν[٧]ومنهم من سمح بذلك على أن الظرف والجار والمجرور تكفيهما رائحة الفعل فيجوز تعلقهما بالمصدر المتأخر[٨]. والظاهر أن الشارح من المانعين فعند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ وَبِلْتُ هَا مَثَّلُوا بِالصَّالِحِينَ كُلَّ مُثْلَةٍ، وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اللهِ فِرْيَةً ν[٩] قال الشارح: μو(على) في قوله:(وسموا صدقهم على الله فرية)، ليست متعلقة بصدقهم، بل بفرية، أي وسموا صدقهم فرية على الله، فإن امتنع أن يتعلق حرف الجر به لتقدمه عليه، وهو مصدر، فليكن متعلقا بفعل مقدر دل عليه هذا المصدر الظاهرν[١٠].

ولم يختلف شراح النهج في هذا المعنى ولكنهم اختلفوا في تعلق الجار والمجرور على وجوه:

---

[١] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٢٦٨/١؛ وحدائق الحقائق: ٣٠١/١؛ بهج الصناعة: ١/ ١٣٩؛ توضيح نهج البلاغة:٢٢٠/١.

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١١/٢.

[٣] المصدر نفسه: ١١٢/٢.

[٤] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٢٢/١؛ مصباح السالكين (الكبير) ٥١/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط) ١٣٤؛ توضيح نهج البلاغة: ١٦٢/١.

[٥] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٣٥/١؛ نهج البلاغة، محمد عبدة: ٨٢/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٧/٤.

[٦]ظ: معارج نهج البلاغة: ١١٩؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٨٢/١.

[٧] الكشاف: ٥٥/٤؛ ظ: المفصل: ٢٨٣؛ تفسير البيضاوي: ٢٠/٥؛تفسير النسفي: ٢٤/٤؛ مغني اللبيب: ٥٣١/٢؛ تفسير أبي السعود: ٢٠٠/٧.

[٨] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٤٧/٣؛ روح المعاني: ١٢٧/٢٣.

[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/٩.

[١٠] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٥/٩ـ١٠٦.

الأول: انه متعلق بفرية وهو احتمال الشارح الأول واحتمله أيضا المجلسي، الخوئي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جواد مغنية[١].

الثاني: انه متعلق بفعل دل عليه (فرية) وهو احتمال الشارح الثاني المتقدم.

الثالث: أن يكون متعلقا بـ(صدقهم) واحتمله المجلسي[٢].

الرابع: أن يتعلق بحال محذوف من (فرية) وجاز أن يكون صاحب الحال نكرة لأنه متأخر وهو ما احتمله محمد جواد مغنية[٣].

واحتمال الشارح انه يمتنع تعلق حرف الجر بالمصدر عنه ينطلق من أن المصدر عامل ضعيف لا يعمل في ما قبله[٤] ولكنهم أيضا قالوا: أن الظرف تكفيه رائحة الفعل ليعمل فيه[٥] لذلك تساهل الشارح في جعله متعلقا بالمصدر المتأخر عنه للاتساع.

وهو ما أقره الرضي الاستراباذي فقال: μأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبههν[٦].

ولكن الشارح في موضع آخر مشابه لهذا لم يذكر إلا وجها واحدا ولم يجعل الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قال: μقوله: (وافترض من ألسنتكم الذكر)، افترض عليكم أن تذكروه وتشكروه بألسنتكم، و(من) متعلقة بمحذوف دل عليه المصدر المتأخر، تقديره: (وافترض عليكم الذكر من ألسنتكم الذكرν[٧].مما يدل على انه الوجه الأرجح عنده. ثم عاد الشارح فصرح بمنع تقدم حرف الجر على المصدر المتعلق به وذلك عند ذكره قول أمير المؤمنين Δ:فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لاَتَدَعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداًν[٨] فقال الشارح: μواللام في(لهواك) متعلقة بمحذوف دل ولا يتعلق بنفس(انقياد) لان المتعلق من حروف الجر بالمصدر لا يجوز أن يتقدم على المصدرν[٩]. وأراه في قوله الأول: أن الجار والمجرور متعلق بـ(فرية) قد تنزل ليمنع تعلقه بـ(صدقهم) ثم عاد فقرر القاعدة النحوية ولكن بالشرط فقال: (فان امتنع أن يتعلق حرف من الجر به لتقدمه عليه...ν[١٠]. وهو يقصد المنع لا الشرط لأن الشرط لا معنى له ها هنا.

---

[١] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٥٦/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٦٤/٩؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٣٥/١؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٣٦/٢.
[٢] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٥٦/٢.
[٣] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٣٣٦/٢.
[٤] ظ: المفصل: ٢٨٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٤٠٢/٣؛ أوضح المسالك: ١٧٢/٢.
[٥] ظ: الكليات: ٨١٦/١.
[٦] ظ: الرضي على الكافية: ٤٠٧/٣.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٩/١٠.
[٨]المصدر نفسه: ٥٤/١٨.
[٩]شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٨/١٨.
[١٠] المصدر نفسه: ١٠٦/١٨.

٢: حذف متعلق الجار والمجرور:

قد يحذف متعلق الجار والمجرور جوازا إذا دل عليه دليل ووجوبا في ثمانية مواضع ذكرها ابن هشام[١]، وقد يكون المتعلق المحذوف فعلا كما في الصلة والقسم[٢]واختلف في الخبر والصفة والحال فقدر بعضهم الفعل لأنه الأصل في العمل، وقدر غيرهم الوصف لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف[٣].

أ:حذف المتعلق الذي لا يدل على كون عام:

فقد يحذف متعلق الجار والمجرور وهو غير مقدر بـ(استقر أو مستقر) أو ما أشبهها مما يدل على كون عام بل كون خاص ولكن هناك دليلا يفهم منه السامع المراد دون ذكر المتعلق[٤] ومنعه جماعة منهم أبو حيان[٥]، وقد ذكر الشارح كلاما معناه الجواز عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ وَمِنَّا خَيْرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ وَمِنْكُمْ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ، فِي كَثِيرٍ مِمَّا لَنَا وَعَلَيْكُمْ!ν[٦] قال الشارح: μ فإن قلت: فبماذا يتعلق(في) في قوله(في كثير)؟ قلت: بمحذوف تقديره: هذا الكلام داخل في جملة كلام كثير تتضمن ما لنا وعليكمν[٧]؛ والظاهر أن الشارح يجعله متعلقا بخبر محذوف هو (داخل)، وجرى على هذا التقدير المجلسي[٨] أيضا، ولكن ابن ميثم قدره: قليل في كثير مما لنا وعليكم وتابعه فيه محمد عبده والموسوي[٩]، وهو أنسب للمعنى من تقدير الشارح وهذا كون خاص، والحذف هنا جائز لا واجب، ولولا وضوح الدلالة هنا لما جاز حذف المتعلق.

ب:حذف المتعلق وجوبا:

فمن مواضع حذف المتعلق وجوبا إذا كان الجار والمجرور في موضع الحال[١٠] وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μوَأَسْفَرَتِ السَّاعَةُ عَنْ وَجْهِهَا ν[١١] قال الشارح: μ وأسفرت الساعة: أضاءت وأشرقت، وعن متعلقة بمحذوف، وتقديره: كاشفة عن وجهها ν[١].

وشراح النهج وان لم يشيروا إلى محذوف لكن المعنى الذي ذكروه هذا مؤداه فقال ابن ميثم:

---

[١] ظ: مغني اللبيب: ٤٤٥/٢-٤٤٧؛ وموصل الطلاب: ٨٢

[٢] ظ: أسرار العربية: ٨٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٤٤/١؛ مغني اللبيب: ٤٤٧/٢؛ شرح ابن عقيل: ٢١٣/١.

[٣] ظ: مغني اللبيب: ٤٤٧/٢؛ مختصر المعاني: ١٠١؛ موصل الطلاب: ٦٣؛ همع الهوامع: ٣٧٥/١.

[٤] ظ: الكشاف: ٢٩٩:١؛ مغني اللبيب:٤٤٨/٢و٤٤٩؛ روح المعاني:٢١٥/١٨.

[٥] ظ: البحر المحيط: ٢٧٧/٨؛ مغني اللبيب: ٤٤٩/٢.

[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٢/١٥.

[٧] المصدر نفسه: ١٩٧/١٥.

[٨] ظ: البحار: ٧٠/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٨٥/٣.

[٩] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٤١/٤؛ نهج البلاغة محمد عبده: ٣٣/٢؛ شرح نهج البلاغة الموسوي: ٤: ٢٣٥.

[١٠] ظ: مغني اللبيب: ٤٤٥/٢.

[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٧/٧.

[١] المصدر نفسه: ١٨٧/٧.

أي: بدت[١]، وقال المجلسي والشوشتري: كشفت عن وجهها،[٢] وقال الشيرازي: أي: أظهرت عن نفسها[٣]، والظاهر أن (أسفر) هنا أعطى معنى (كشف) مجازا ولذلك عدل الشراح عن تقدير محذوف وهو الأحسن ولم يوافق الشارح في هذا إلا محمد أبو الفضل إبراهيم[٤].

ومن تعلقها بالنعت المحذوف قول أمير المؤمنين Δ: μوَحَزْماً فِي لِينν [٥] قال الشارح: μها هنا لا يتعلق حرف الجر بالظاهر، لأنه لا معنى له ألا ترى انك لا تقول: فلان حازم في اللين، لأن اللين ليس أمرا يحزم الإنسان فيه، وليس كما تقول فلان حازم في رأيه أو في تدبيره: فوجب أن يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف، تقديره وحزما كائنا في لينν[٦].

وقد ذكر هذا المعنى المجلسي والخوئي[٧] لكن ابن ميثم قدره: ممزوجا في لين ولم يشر إلى محذوف بل ذكر المعنى هكذا[٨]، ولعله أقرب لأنه المقصود ولكن وعلى كل حال فان الجار والمجرور لا يتعلقان بالمصدر هنا. ويذكر أن الشارح قد أشار إلى أن المحذوف هنا صفة بقوله: μهذه الألفاظ... بعضها يتعلق بمحذوف فيكون موضعه نصبا على الصفةν[٩] والمراد هذا الذي ذكر وغيره في مجموعة من الجمل.

٣: حذف الجار والمجرور:

أ: حذف حرف الجر:

قد يحذف حرف الجر سماعا فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيها له بالمفعول به، ويسمى أيضا المنصوب على نزع الخافض، ويحذف قياسا قبل (أنْ) و(أنّ) و(كي)[١٠] وقد مر بحثه في المفعول به ومما ذكره الشارح في هذا قول أمير المؤمنين Δ: وَتَفَرَّقَتْ بِشُعَبِهَا، تَكِيلُكُمْ بِصَاعِهَاν[١] قال الشارح: μوتقدير(تكيلكم بصاعها) تكيل لكم، فحذف اللام، كما في قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ)[٢] أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، والمعنى تحملكم على دينها ودعوتها، وتعاملكم بما يعامل به من استجاب لها، ويجوز أن يريد بقوله:(تكيلكم بصاعها) يقهركم أربابها على الدخول في أمرهم، ويتلاعبون بكم، ويرفعونكم ويضعونكم كما يفعل كيال البر به إذا كاله

---

[١] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٣/٣.
[٢] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٧٤/١؛ بهج الصباغة: ٤٥٩/١.
[٣] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٦٧/٢
[٤] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٤٣/١.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٨/١٠.
[٦] المصدر نفسه: ١٥٠/١٠.
[٧] ظ: البحار: ٣٢٧/٦٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٥٧/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.
[٨] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٨٤/٣.
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٠/١٠.
[١٠] ظ: الكتاب: ٣٨/١؛ الأصول في النحو: ١٧٩/١؛ أوضح المسالك: ١٧٩/٢-١٨٢.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٨/٧.
[٢] سورة المطففين: ٣.

بصاعهν[1]. فالشارح هنا ذهب إلى معنيين:

الأول: أن يكون المكيل شيئا آخر والمكيل له هؤلاء المخاطبون، فتكون اللام محذوفة والضمير في محل نصب على نزع الخافض، واحتمله المجلسي أيضا[2].

الثاني: أن يكون المكيل هم أي: هؤلاء المخاطبون، إذ الفعل متعد بنفسه وتعدى باللام بعد ذلك لمن شاء، فلا يكون هناك محذوف، لكن تقدير الشارح الثاني قد جاء المجلسي بغيره إذ قال: أي: تأخذكم للإهلاك زمرة بعد زمرة كالكيال يأخذ ما يليه جملة بعد جملة[3]، ووافقه عليه محمد عبده والشيرازي[4].

ثم احتمل المجلسي أيضا تقدير الشارح[5]، وقال الشوشتري: أي: تعمل معكم كيف شاءت كما يأخذ الكيال ما يكيله[6]. والمعنى الثاني الذي ذهب إليه الشارح أرجح إذ اللام هنا غير محذوفة والتقديرات التي ذكرها الشراح كلها ممكنة والمعنى عليها منسجم.

ومثله ولكن المحذوف (عن) قوله Δ: μفأحفها السؤال، واستخبرها الحالν[7]. قال الشارح: μواستخبرها الحال، أي عن الحال، فحذف الجار، كقولك: اخترت الرجال زيدا، أي من الرجالν[8]. وقد وافق هذا القول الشيرازي ومحمد جواد مغنية[9] لكن الخوئي بعد أن نقل رأي الشارح قال: μالأظهر أن يجعل الحال مفعولا به والجار محذوفا قبل الضمير أي: استخبر عنها الحالν،[10] وتقدير الشارح ومن وافقه أرجح والمعنى عليه أقرب، وقد ذكر الشارح حذف الجار في مواضع أخرى مشابهة[1].

ب: حذف الجار والمجرور معا:

قد يحذف الجار والمجرور معا[2] كقوله تعالى(خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا): أي بسيء و {آخر سيئا}[3] أي بصالح وكذلك بعد اسم التفضيل كقولك: الله اكبر أي من كل شئ[4] وقد ذكر الشارح

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٩/٧.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٣٧٤/١.
[3] ظ: البحار: ٣٢٧/٦٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٣٧٤/١.
[4] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٢٥/١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٦٩/٢.
[5] ظ: البحار: ٣٢٧/٦٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٣٧٤/١.
[6] ظ: بهج الصباغة: ١٦٣/٦.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٥/١٠.
[8] المصدر نفسه: ٢٧٠/١.
[9] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٣٨٨/٣؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤٧٠/١؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢١٨/٣.
[10] منهاج البراعة، الخوئي: ٤/١٣.
[1] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٠/١٠ و٦٠/١٦.
[2] ظ: اللباب: ١٢٦/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ١٥٣/٣.
[3] سورة التوبة: ١٠٢.
[4] ظ: البرهان في علوم القرآن: ١٥٣/٣-١٥٤؛ الإتقان: ١٧١/٢.

حذف الجار والمجرور عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μوَتَحَبَّبَتْ بِالْعَاجِلَةِ ν[1] قال الشارح: μ أي تحببت إلى الناس بكونها لذة عاجلة، والنفوس مغرمة مولعة بحب العاجل، فحذف الجار والمجرور القائم مقام المفعولν[2]. وقد أشار الشراح إلى ذلك من دون تصريح به فقال الشيرازي: μو(تحببت) أي تقربت إلى الناس (بالعاجلة)ν[3]، ونقل محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح[4] وقيل أن قوله تعالى(خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا)[5] أي بعمل آخر سيء ووضع الواو موضع الباء[6].

٤: زيادة حرف الجر:

أ: زيادة (من) في الموجب:

يرى سيبويه أن (من) تأتي زائدة للتوكيد في قولك ما أتاني من رجل ونحوه[7]. ويرى المبرد أن (من) لا تكون زائدة، لأن قولهم: ما جاءني من رجل قد نفى فيه الجنس كله، وقولك ما جاءني رجل يجوز أن ينفي به مجيء رجل واحد، لكنه عاد فقال: وتكون زائدة لكنها للنكرات دون المعارف[8]. ويجب أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام ب(هل) أو شرط، وأن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ[9] وأجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب[10] وجوزه الكوفيون[11] والفارسي وابن جني[12]أيضا.

وقد ذكر الشارح (من) الزائدة عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μوَالْهِجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا الْأَوَّلِ، مَا كَانَ لله فِي أَهْلِ الْأَرْضِ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَسِرٍّ الْأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَا ν[1]. قال الشارح μ فان قلت فما معنى قوله (من مستسر الأمة ومعلنها)، وبما ذا يتعلق حرف الجر قلت معناه ما دام لله في أهل الأرض المستسر منهم باعتقاده والمعلن حاجة، فـ(من) على هذا زائدة، فلو حذفت لجر المستسر بدلا من أهل الأرض، ومن إذا كانت زائدة لا تتعلق نحو، قولك: ما جاءني من احدν[2]

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٦/٧.
[2] المصدر نفسه: ٢٢٨/٧.
[3] توضيح نهج البلاغة: ١٩٧/٢.
[4] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٥٧/١.
[5] سورة التوبة: ١٠٢.
[6] ظ: تفسير البغوي: ٣٢٣/٢؛ زاد المسير: ٤٩٥/٣؛ تفسير البيضاوي: ١٦٩/٣.
[7] ظ: الكتاب: ٢٢٥/٤.
[8] ظ: المقتضب: ٤٥/١ و١٣٧/٤.
[9] ظ: رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ): ٥٠؛ مغني اللبيب: ٣٢٣/١.
[10] ظ: المفصل: ٣٨٠.
[11] ظ: معاني القرآن الفراء: ١٤٠/٢؛ مغني اللبيب: ٣٢٣/١.
[12] ظ: الخصائص: ١٠٦/٣؛ مغني اللبيب: ٣٢٣/١.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠١/١٣.
[2] المصدر نفسه:١٠٤/١٣

وقال ابن ميثم وتبعه المجلسي: (من) لبيان الجنس، وبهذا القول قال الشيرازي ومحمد جواد مغنية[١] لكن المجلسي احتمل أن تكون زائدة وكذلك محمد جواد مغنية[٢] إذ انها واقعة بعد النفي، ويكون (مستسر) و(معلن) بدل مفصل من مجمل والمبدل منه (أهل الارض)، لكن الشارح رفض أن تكون (ما) في: (ما كان لله في أهل الأرض...ν نافية وجعل (من) زائدة بعد الإيجاب[٣] وهو مما جوزه الأخفش[٤] والكسائي[٥] وسيبويه يرى أنها تزاد في النفي خاصة[٦].

ومثله: قول أميرالمؤمنين Δ: μوَاكْفُفْ عَلَيْهِنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّν[٧] قال الشارح: μ من هاهنا زائدة، وهو مذهب أبى الحسن الأخفش في زيادة من في الموجب، ويجوز أن يحمل على مذهب سيبويه، فيعنى به: فاكفف عليهن بعض أبصارهنν[٨] وابن ميثم أيضا قد ذكر أنها زائدة أو للتبعيض[٩]، وهذا كلام شبيه بقوله تعالى:(قُلْ لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ... وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ...)[١٠] فقد قال المفسرون في (من) ها هنا أقوال:

الأول: أنها للتبعيض والمراد غض البصر عما يحرم والاقتصار به على ما يحل واليه ذهب الأكثرون[١١].

الثاني: أنها مزيدة وهو قول الأخفش في أنها زائدة في الإيجاب وأباه سيبويه[١].

الثالث: أن المعنى: يغضوا من أبصارهم، أي: ينقصوا من نظرهم فالبصر إذا لم يكن من عمله فهو مغضوض ممنوع عنه وعلى هذا فـ(من) ليست بزائدة ولا للتبعيض بل هي من صلة الغض يقال غضضت من فلان إذا أنقصت من قدره[٢].

الرابع: أن (من) لبيان الجنس[٣] واعترض على هذا القول بأنه لم يتقدم مبهم يحتاج إلى تفسير

---

[١] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٩٦/٤؛ البحار: ٢٣١/٦٦؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٥١/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ١٥٥/٣؛ في ظلال نهج البلاغة: ٨٧/٣.
[٢] ظ: البحار: ٢٣١/٦٦؛ في ظلال نهج البلاغة: ٨٧/٣.
[٣] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٣/١٣.
[٤] ظ: المفصل: ٣٨٠و ٤٢٤؛ الإنصاف: ٣٧٦/١؛ التفسير الكبير: ١٢/ ١٧٠.
[٥] ظ: همع الهوامع: ٤٦٣/٢.
[٦] ظ: الكتاب: ٤٢٥/٤٢؛ المفصل: ٤٢٤.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٢/١٦.
[٨] المصدر نفسه: ١٢٤/١٦.
[٩] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٦٦/٥.
[١٠] سورة النور: ٣٠و٣١.
[١١] ظ: الكشاف: ٢٣٤/٣؛ التفسير الكبير: ١٧٥/٢٣؛ أسرار العربية: ٢٣٥؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٢/١٢؛ تفسير أبي السعود: ١٦٩/٦؛ فتح القدير: ٢٢/٤.
[١] ظ: الكتاب٢٢٥/٤؛ أسرار العربية: ٢٣٤؛ الإنصاف: ٣٧٦/١؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٢/١٢؛ الإتقان: ٤٢٢/١؛ فتح القدير: ٢٢/٤.
[٢] ظ: التفسير الكبير: ١٧٥/٢٣-١٧٦؛ الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٢؛ فتح القدير: ٢٢/٤.
[٣] ظ: معاني القرآن، النحاس: ٥٢٠/٤؛ مشكل إعراب القرآن: ٥١١/٢؛ فتح القدير: ٢/٤.

بـ(من)[1].

الخامس: أن (من) لابتداء الغاية ونسب هذا القول لابن عطية.[2]

والظاهر أنها في الآية وفي قول أمير المؤمنين Δ: للتبعيض فالمراد بعض أبصارهن، وهو النظر المحرم، فلو قال اكفف عليهن أبصارهن لاستلزم أن يكف بصرهن على عمومه بدون تخصيص فيدخل فيه كف النظر الحلال وما لا بدّ منه.

ومثله: قوله Δ: μثُمَّ أَهْلَ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَالسَّخَاءِ وَالسَّماحَةِ، فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِν.[3] قال الشارح: μمن هاهنا زائدة، وإن كانت في الإيجاب على مذهب أبى الحسن الأخفش، أي جماع الكرم، أي يجمعه كقول النبي 1: (الخمر جماع الإثم)[4]. والعرف: المعروف. وكذلك(من) في قوله:(وشعب من العرف) أي وشعب العرف، أي هي أقسامه وأجزاؤه، ويجوز أن تكون(من) على حقيقتها للتبعيض، أي هذه الخلال جملة من الكرم وأقسام المعروف، وذلك لان غيرها أيضا من الكرم والمعروف، ونحو العدل والعفةν[5].

ولم يشر الشراح إلى معنى (من)[6] إلا ما كان من محمد أبو الفضل إبراهيم[7] محقق كتابه فانه نقل قول الشارح. وكلام الشارح هذا يبين بوضوح انه يقول بقول الأخفش ولا يتابع سيبويه في هذه المسألة، وإن كان جوز أن تكون للتبعيض.

ب: زيادة الباء:

وتأتي الباء زائدة[1] في مواضع ستة ذكرها النحاة وهي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد[2] .

وقد ذكر الشارح زيادتها قبل المفعول به عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μقَدِ اسْتَهَامَ بِكُمُ الْخَبِيثُ ν[3] قال الشارح: μواستهام بك الخبيث يعنى الشيطان أي جعلك هائما ضالا والباء زائدةν[4] وقال الراوندي: الباء للتعدية وتبعه الكيدري على

---

[1] ظ: فتح القدير: ٢٢/٤.
[2] ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥١/١٧.
[4] روى في الحديث هكذا: (والخمر جماع الإثم)ظ: السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي(ت٣٠٣هـ): ٢٤٧/٤؛ كنز العمال: ٣٨٨/١٥
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٣/١٧.
[6] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٦١/٥؛ البحار: ٦٢١/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٥٥/٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٢/٢٠؛ توضيح نهج البلاغة: ١٦٢/٤.
[7] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٤٨/٢-٢٤٩.
[1] ظ: الكتاب: ٢٢٥/٤؛ المقتضب: ٢٠٨/٤؛ المفصل: ٣٤٧.
[2] ظ: مغني اللبيب:١٠٠٦/١؛ همع الهوامع: ٤٢١/٢.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٢/١١.
[4] المصدر نفسه: ٣٣/١١.

ذلك[1] وتبع الشارح في قوله: أن الباء زائدة، المجلسي والخوئي[2]؛ وقال الزمخشري في أساس البلاغة ويقال: مستهام بها[3]، وعليه فالباء تكون للتعدية لا زائدة كما ذكر الشارح.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μ اُلْزَمُوا الْأَرْضَ، وَاصْبِرُوا عَلَى الْبَلَاءِ، وَلَا تُحَرِّكُوا بِأَيْدِيكُمْ وَسُيُوفِكُمْ [فِي] هَوَى أَلْسِنَتِكُمْ ν[4]. قال الشارح: μ وروى بإسقاط الباء من قوله (بأيديكم) ومن روى الكلمة بالباء جعلها زائدة، ويجوز ألا تكون زائدة، ويكون المعنى ولا تحركوا الفتنة بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، فحذف المفعول ν[5].

إذن الوجوه التي ذكرها الشارح:

الأول: أن تكون الرواية (أيديكم) من دون (باء) وقد رواها أيضا الخوئي لكن الرواية المشهورة (بأيديكم) وهي المثبتة في المخطوطة[6].

الثاني: أن تكون الباء زائدة وقد احتملها السرخسي وابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم[7] والتقدير: ولا تحركوا أيديكم.

الثالث: أن لا تكون زائدة ويكون مفعول (تحركوا) محذوفا تقديره: لا تحركوا الفتنة[8] أو شيئا[9] وتكون الباء حينئذ للسببية[10]، وذكر هذا الوجه ابن ميثم والخوئي[1].

والظاهر أن الباء زائدة كقوله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[2][3].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μ أنا وضعت بكلاكل العرب ν،[4] قال الشارح μ الباء في قوله (بكلاكل العرب) زائدة والكلاكل الصدور ν[5]. واختلف شراح النهج في هذه الباء على أقوال:

الأول: أن تكون زائدة كما قال الشارح، وقد احتمله ابن ميثم، والخوئي وهو رأي محمد جواد

---

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٣٠/٢؛ حدائق الحقائق: ١٧٦/٦.
[2] ظ: البحار: ٣٣٧/٤٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٩٨/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٢٣/١٣.
[3] ظ: أساس البلاغة: ٧٠٩.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١١/١٣.
[5] المصدر نفسه:١٣ /١١٣.
[6] ظ: مخطوطة النهج خطبة ٢٣٢.
[7] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٢٠٦/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٢١٠/٤؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٢٣١؛ ومنهاج البراعة، الخوئي: ١٨٩/١١؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٨٣/٢.
[8] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٣/١٣.
[9] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢١٠/٤.
[10] ظ: منهاج البراعة الخوئي: ١٩٨:١١.
[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢١٠/٤؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٢٣١؛ ومنهاج البراعة، الخوئي: ١٨٩/١١
[2] سورة البقرة: ١٩٥.
[3] ظ: الكشاف: ٢٦٤/١؛ المفصل: ٣٦٧؛ الخصائص: ٢٨٢/٢؛ أوضح المسالك: ٣٨/٣؛ موصل الطلاب: ٧٦؛ همع الهوامع: ١١/٢.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣/ ١٩٧.
[5] المصدر نفسه: ١٩٧/١٣.

مغنية أيضا[١].

الثاني: أن تكون الباء للإلصاق، وهو ما احتمله ابن ميثم ونقله عنه الخوئي أيضا أي فعلت بهم الوضع والاهانة[٢].

الثالث: أن تكون للتعدية وهو قول الشوشتري لأن معنى وضعت بالشيء غير معنى وضعت الشيء.[٣] والظاهر انها زائدة فالمعنى بدونها تام لكنها تفيد التوكيد وتبرز المعنى.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μوَلاَ تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ ν[٤] μ وروي:(ولا تحدج بالتحية) والباء زائدةν[٥].

ويلاحظ أن النسخة الخطية فيها: (ولا تخدج التحية)[٦] فيما هي في نسخة ابن أبي الحديد: (ولا تخدج بالتحية)، والرواية الأخرى التي ذكرها (ولا تحدج بالتحية)، وهذه الرواية لم يشر اليها أحد من الشراح فلعل الشارح قد نقل في نسخته: (ولا تخدج التحية) ثم روى الرواية الثانية بالباء وسقطت نقطة الخاء من النساخ كما زادت الباء في أصل الخطبة وإلا فالكلام لا يستقيم إلا بهذا والذي نقله الشراح روايتان فقط بالباء وعدمها،[٧] ثم إن الشارح لم يبين ما معنى (تحدج) كما بين معنى (تخدج) مما يدل على انه لم يقصدها وإنما هي من قلم الناسخ. وقد ذكر الراوندي: أن (اخدج) من اخدجت السحابة إذا قل مطرها ثم تعدى بالباء، فالباء عنده للتعدية لا زائدة[١]. ولكن المجلسي ذكر أن الباء زائدة[٢]. والفعل الرباعي مزيد فهو يتعدى، والظاهر انه يتعدى بنفسه لأنه قال: اخدجت المرأة ولدها[٣] وأخدج أمره وأخدج الصلاة[٤] فالباء على هذا زائدة ولم يرد في المعجمات تعديته بالباء ثم إن رواية المخطوطة تعضد هذا الكلام وهي رواية ابن ميثم بخط الشريف الرضي[٥].

المطلب الثاني: الجر بالإضافة:

---

[١] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣١٢/٤؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢١/١٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٥١/٣.
[٢] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣١٢/٤، منهاج البراعة، الخوئي: ٢١/١٢.
[٣] ظ: بهج الصباغة: ٤٩٦/٤.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥١/١٥.
[٥] المصدر نفسه: ١٥: ١٥٤؛ وظ: طبعة مؤسسة الاعلمي: ١٥/ ١٠٣.
[٦] ظ: مخطوطة النهج رسالة ٢٥.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٥٨/٣؛ البحار ٥٢٦/٣٣، شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٦٣/٣؛ منهاج البراعة الخوئي: ١٨/ ٣٨٥؛ بهج الصباغة: ٥٥٣/٦؛ وصوب الرواية بإسقاط الباء.
[١] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٥٨/٣.
[٢] ظ: البحار: ٥٢٦/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٦٣/٣.
[٣] ظ: لسان العرب: ٢٤٩/٢.
[٤] ظ: تهذيب اللغة: ٢٤/٧؛ أساس البلاغة: ١٥٤؛ المعجم الوسيط: ٢٢٠/١.
[٥] ظ: المخطوطة رسالة ٢٥؛ مصباح السالكين (الكبير): ٤١٢/٤.

الإضافة هي: μنسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرν[1] هكذا عرفها السيوطي وقد عرض الشارح إلى جملة من موضوعات الإضافة منها:

١: الإضافة تفيد الاختصاص:

الإضافة تفيد الاختصاص وقد لا تفيد الملك قال أبو حيان: الإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة تعرف بالاستعمال فإذا قلت: غلام زيد ودار عمرو فالإضافة للملك، أو سرج الدابة فالاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص[2]، وقيل تفيد أمورا أربعة أصلها جميعا الاختصاص فتفيد الملك، والنسب، والفعل، والمفعول[3]. ومما ورد في هذا الشرح مما يتعلق بفائدة الإضافة؛ قول الشريف المرتضى وهو يرد على القاضي عبد الجبار: μ فأما استدلاله على أن حجر أزواج النبي[كانت لهن بقوله تعالى:(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[4] فمن عجيب الاستدلال لان هذه الإضافة لا تقتضي الملك بل العادة جارية فيها أن تستعمل من جهة السكنى ولهذا يقال: هذا بيت فلان ومسكنه ولا يراد بذلك الملك وقد قال تعالى: (لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ)[5] ولا شبهة في أنه تعالى أراد منازل الرجال التي يسكنون فيها زوجاتهم ولم يرد بهذه الإضافة الملكν[6]، قال الشارح: μ فأما احتجاج قاضى القضاة بقوله: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[1]، فاعتراض المرتضى عليه قوى، لان هذه الإضافة إنما تقتضي التخصيص فقط لا التمليك، كما قال: (لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ)ν[2].

وهذا الكلام موضع اتفاق معظم المفسرين؛[3] فقد قال الجصاص: μكما قال الله تعالى: (لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ)[4] وقال في موضع آخر:(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[5] فأضاف البيوت تارة إلى النبي [وتارة إلى أزواجه ومعلوم أنها لم تخل من أن تكون ملكا له أو لهن لأنه لا يجوز أن تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا لكل واحد منهم على حدة فثبت أن الإضافة إنما صحت لأجل التصرف والسكنى كما يقال هذا منزل فلان وان كان ساكنا فيه غير مالك وهذا

---

[1] همع الهوامع: ٤٦/٢.
[2] ظ: البحر المحيط: ٢٧٨//٨؛ همع الهوامع: ٥٠٣/٢.
[3] ظ: منازل الحروف: ١٧٧.
[4] سورة الأحزاب: ٣٣.
[5] سورة الطلاق: ١.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٩/١٦وظ: ١٧/ ٢١٦.
[1] سورة الأحزاب: ٣٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٨/١٧.
[3] ظ: أحكام القرآن: ١٥٨/٣؛ الكشاف: ٥٥٧/٤؛ الجامع لأحكام القرآن: ١٥٤/٨؛ البحر المحيط: ٢٧٩/١و ٢٧٨/٨؛ تفسير أبي السعود: ٢٦٠/٨؛ فتح القدير: ٢٤١/٥؛ روح المعاني: ١٣٣/٢٨ و٢١٢/١٢ و٧/٢٢.
[4] سورة الأحزاب: ٥٣.
[5] سورة الأحزاب ٣٣.

مسجد فلان ولا يراد به الملكν[1]وهذا كلام سليم وصحيح كمن قال لجام الفرس، فهو لا يعني أن اللجام ملك للفرس البتة بل من مختصاتها.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: وَمُرْ أَهْلَ مَكَّةَ أَلاَّ يُؤْذُوا مِنْ سَاكِنٍ أَجْراً، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: (سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)[2] فَالْعَاكِفُ: الْمُقِيمُ بِهِ، وَالْبَادِي الَّذِي يَحُجُّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِν[3].

قال الشارح: μ ثم أمره أن يأمر أهل مكة ألا يأخذوا من أحد من الحجيج أجرة مسكن، واحتج على ذلك بالآية، وأصحاب أبى حنيفة يتمسكون بها في امتناع بيع دور مكة وإجارتها، وهذا بناء على أن المسجد الحرام هو مكة كلها، والشافعي يرى خلاف ذلك، ويقول: إنه الكعبة، ولا يمنع من بيع دور مكة ولا إجارتها، ويحتج بقوله تعالى(الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)[4] وأصحاب أبى حنيفة يقولون: إنها إضافة اختصاص لا إضافة تمليك، كما تقول: جل الدابة ν[5].

وهذا الذي ذكره الشارح في الخلاف بين أصحاب أبي حنيفة والشافعي قد ذكرته كتبهم فقال النووي وهو شافعي المذهب: وقد استدل بالآية المتقدمة: μالإضافة تقتضي الملك فان قيل قد تكون الإضافة لليد والسكنى لقوله تعالى:(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[6] فالجواب إن حقيقة الإضافة تقتضي الملك ولهذا لو قال هذا الدار لزيد حكم بملكها لزيد ولو قال أردت به السكنى واليد لم يقبلν[1] واستدل أيضا بحديث: (وهل ترك لنا عقيل من دار)[2] وذكر قول الشافعي واستدلاله بقول رسول الله]: μمن دخل دار أبي سفيان فهو آمنν[3] بإضافة الدار إلى أبي سفيان، وأيضا استدلاله بجواز إنشاد الشعر في مكة والنحر وإلقاء الأرواث وهذا لا يجوز في المسجد الحرام خاصة[4].

وقال الحصكفي وهو من الحنفية: كان أبو حنيفة يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى: (سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)،[5] ورخص فيها غير أيام الموسم واستدل الحصكفي لأبي حنيفة بمناداة عمر أيام الموسم: μيا أهل مكة لا تتخذوا لبيوتكم أبواباν[6] واختلف الشيعة أيضا فمنع

---

[1]أحكام القرآن: ١٥٨/٣.
[2] سورة الحج: ٢٥.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠/١٨
[4] سورة الحج: ٤٠.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٢/١٨و٣٣.
[6] سورة الأحزاب: ٣٣.
[1]المجموع، محيي الدين: يحيى بن شرف النووي الشافعي(ت٦٧٦هـ): ٢٤٩/٩.
[2] ظ: صحيح البخاري: ١٥٧/٢ بلفظ (من رباع اودور) و٩٢/٥ (بلفظ من منزل).
[3] ظ: مسند أحمد: ٥٣٨/٢؛ صحيح مسلم: ١٠٨/٤؛ السنن الكبرى، النسائي: ٣٨٣/٦.
[4] ظ: المجموع: ٢٥٠/٩.
[5] سورة الحج: ٢٥.
[6] ظ: الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي علاء الدين الحصكفي(ت١٠٨٨هـ): ٧١٢/٦.

الشيخ الطوسي بيع بيوت مكة[١] وقال ابن العلامة: تسمية مكة بالمسجد الحرام مجاز للحرمة والشرف والضمير هنا راجع إلى المسجد الحرام حقيقة[٢]. وقال الشهيد الثاني: المشهور الجواز وعليه العمل، وتسمية مكة مسجدا مجاز واستدل أيضا بالإضافة وأنها للملك في قوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)[٣][٤]، وكذلك هو قول صاحب الجواهر، وقال انه لم يقف على شيء من طرق الشيعة يدل على المنع[٥]. وضعف الخوئي: استدلال أبي حنيفة بالآية التي استشهد بها أمير المؤمنين Δ وقال: استدلال الشافعي بقوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)[٦] أضعف[٧].

والظاهر الجواز، وان كلام أمير المؤمنين Δ محمول على الإضافة المستحبة لاستدلاله بالآية وهي هكذا(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)[٨]، فهي خاصة بالمسجد الحرام ولم يقل احد بجواز بيع المناسك ولا إيجارها[٩] ولا حاجة للاستدلال بقوله تعالى: μمن ديارهمν ولا حصر الإضافة بالملك.

٢: الإضافة غير المحضة:

تنقسم الإضافة على ضربين إضافة محضة وإضافة غير محضة[١] وغير المحضة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وإنما تفيد التحقيق أو رفع القبح[٢] وقد ذكر الشارح الإضافة غير المحضة عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: كَأَنَّي بِهِ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ... بَعِيدَ الْجَوْلَةِ، عَظِيمَ الصَّوْلَةِν[٣] قال الشارح: μ وبعيد منصوب على الحال، وإضافته غير محضةν[٤]. وقال الخوئي: μوإضافته لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى فاعلهاν[٥] و(بعيد) صفة مشبهة، وإنما كانت إضافة الصفة المشبهة غير محضة لأن التقدير في مثل قولك: مررت برجل حسن الوجه، مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين أيضا ها هنا مقدرا كانت إضافته أيضا غير محضة[٦].

---

[١] ظ: مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين العاملي(الشهيد الثاني) (ت٩١١هـ): ١٦٨/٣.
[٢] ظ: إيضاح الفوائد: ٣١٩/١.
[٣] سورة الحج: ٤٠.
[٤] ظ: مسالك الإفهام: ١٦٨/٣.
[٥] ظ: جواهر الكلام: الشيخ محمد حسن النجفي(ت١٢٦٦هـ): ٣٥٣/٢٢.
[٦] سورة الحج: ٤٠.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٨٦/٢٠.
[٨] سورة الحج: ٢٥.
[٩] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ١٧٣/٤.
[١] ظ: الأصول في النحو: ٥/٣.
[٢] ظ: أوضح المسالك ٩٢/٣.
[٣] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٦/٩.
[٤] المصدر نفسه: ٤٧/٩.
[٥] منهاج البراعة، الخوئي: ٣٥٩/٨.

ومثله قول أمير المؤمنين Δأَحْمَدُهُ شُكْراً لإِنْعَامِهِ، وَأَسْتَعِينُهُ عَلَى وَظَائِفِ حُقُوقِهِ، عَزِيزَ الْجُنْدِ، عَظِيمَ الْمَجْدِν[٢] قال الشارح: μوإضافة (عزيز) إلى (الجند) إضافة في تقدير الانفصال، لا توجب تعريفه ليمتنع من كونه حالاν[٣] و(عزيز) صفة مشبهة أيضا.

٣: إضافة الشيء إلى نفسه:

لا يضاف الشيء إلى نفسه[٤]، لأن الغرض من الإضافة التعريف أوالتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أن يعرف بغيره لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير معتقدة ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها لأنها ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها[٥]، فان ورد شيء من ذلك كقولهم جاءني سعيد كرز فتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم[٦]، والكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه[٧] إن اختلفا في اللفظ لوروده كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[١] كقوله تعالى:(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)[٢] وقوله: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)[٣] وقوله: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ)[٤][٥]، وقد ذكر الشارح مثل إضافة الشيء إلى نفسه عند شرحه قوله Δ: μإِنَّهَا عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيْءِ الظِّلِّ...ν[٦] قال الشارح: μ وإنما قال: (كفئ الظل) لان العرب تضيف الشيء إلى نفسه، قال تأبط شرا:

إذا حاصَ عينيه كَرى النوم لمْ يزلْ له كالئٌ من قَلب شَيْحَانَ فَاتِكِ[٧]

ويمكن أن يقال: الظل أعم من الفئ، لان الفئ لا يكون إلا بعد الزوال، وكل فئ ظل، وليس كل ظل فيئا، فلما كان فيهما تغاير معنوي بهذا الاعتبار صحت الإضافةν[٨].

---

[١] ظ: أسرار العربية: ٢٥٢.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٠/١٣.
[٣] المصدر نفسه: ١١٢/١٣.
[٤] ظ: المقتضب: ٢٤١/٣؛ الأصول في النحو: ٥٢/١و ٨/٢؛ والخصائص: ٢٤/٣ و٣٣٤؛ سر صناعة الإعراب:٣٤/١؛ المفصل: ١٢٢؛أسرار العربية: ٤٣؛ أوضح المسالك: ٣٤٧/٣ والبرهان في علوم القرآن: ٣٤/٣.
[٥] ظ: الخصائص: ٢٤/٣؛ الإنصاف: ٤٣٨/٢؛ همع الهوامع: ٥٠٨/٢.
[٦] ظ: أوضح المسالك: ١٠٨/٣.
[٧] ظ: معاني القرآن الفراء: ٥٦/٢ و١٦٨ و٣٣٠/١؛ إعراب القرآن، النحاس: ٣٤٨/٤.
[١] ظ: الإنصاف: ٤٣٦/٢؛ همع الهوامع: ٥٠٩/٢.
[٢] سورة الواقعة: ٩٥.
[٣] سورة ق: ١٦.
[٤] سورة يوسف: ١٠٩
[٥] ظ: لسان العرب: ١٥/ ٣٠٧.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٠/٥.
[٧] ومطلع القصيدة: واني لمهد من بناء فقاصد به لأبن عم الصدق شمس بن مالك وفي الديوان (خاط) بدل (حاص) والشيحان: الحازم. ظ: ديوان تأبط شرا: ٥٣؛ ديوان الحماسة: ٢٣/١؛ وروي (حاط) بدل (حاص)ظ:الأمالي في لغة العرب: ١٤٠/٢.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٤/٥.

وقد توزعت آراء شراح النهج في وجهين:

الأول: انه من إضافة الخاص إلى العام، كما أوضح الشارح في الوجه الثاني الذي احتمله وهو قول الراوندي والكيدري والخوئي ومحمد عبده والشوشتري ومدرس وحيد،[1] لكن الشيرازي قال: الفيء هو الظل الذي يفيء بعد الزوال أو الذي يفيء قبل الزوال مما تنسخه الشمس وقال هذا أقرب معنى والأول أقرب لفظا[2].

الثاني: أن يكون من إضافة الشيء إلى نفسه كقول الشاعر:

إذا حاصَ عينيه كَرى النوم لمْ يزلْ له كالئٌ من قَلْب شَيْحَانَ فَاتِكِ

وهو ما استشهد به الشارح، ومحقق كتابه محمد أبو الفضل إبراهيم[3] وقد احتمله الراوندي والكيدري[4] فقالا هو مثل: كرى النوم، وقد ذكر الوجهين الشارح لكنه قدم انه من إضافة الشيء إلى نفسه وقد اختاره محقق كتابه عنه، فالشارح يقول برأي الكوفيين في هذه المسألة فقد أجاز الفراء ذلك[5]، في قوله تعالى:(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)[6] وقوله(وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)[1] وقوله: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ)[2] ، وقوله(حَبَّ الْحَصِيدِ)[3] فالشارح قال: لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه واستشهد بهذا البيت لتأبط شرا، والبصريون يتأولون كل ما من شأنه أن يكون من إضافة الشيء إلى نفسه فقالوا: التقدير: (دار الساعة الآخرة) و(حبل الشراب الوريد) و(الدم الوريد)، و(حب الزرع الحصيد)[4].

ومنها إضافة (ذات) إلى الله تعالى:

إذ يجوز أن يقال: مررت بزيد نفسه، وهذا نفس الحق. لأن الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم كقول الشاعر:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعُني لعلّي أو عساني[5]

---

[1] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٢٨٤/١؛ حدائق الحقائق: ٣٢٨/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٨٩/٤؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١١٨/١؛ وبهج الصباغة ٧/١٢؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ١٧٨/٤.
[2] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٢٤٨/١.
[3] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٢٧/١.
[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٨٤/١؛ حدائق الحقائق: ٣٢٨/١.
[5] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٣٣٠/١ و٥٦/٢ و١٦٨؛ لسان العرب: ٣٠٧/١٥.
[6] سورة الواقعة: ٩٥.
[1] سورة ق: ١٦.
[2] سورة يوسف: ١٠٩.
[3] سورة ق: ٩.
[4] ظ: اللباب: ٣٩٢/١.
[5] البيت لعمران بن حطان، ظ: خزانة الأدب: ٣٣٠/٥.

وأمثال هذا كثير جدا مما يدل على أن نفس الشيء عندهم غير الشيء[1]، ومثله جميع القوم، وكل الدراهم، وعين الشيء فهي ليست من إضافة الشيء إلى نفسه[2]، وقد عرض الشارح إلى إضافة لفظة (ذات) إلى الله تعالى عند شرحه قوله Δ: μفي حَيْثُ لاَ تَبْلُغُهُ الصِّفَاتُ لِتناولَ عِلْمَ ذَاتِهِ ν[3]. قال الشارح: μ ولفظة (ذات) لفظة قد طال فيها كلام كثير من أهل العربية، فأنكر قوم إطلاقها على الله تعالى وإضافتها إليه، أما إطلاقها فلأنها لفظة تأنيث، والباري سبحانه منزه عن الأسماء والصفات المؤنثة، وأما إضافتها فلأنها عين الشيء، والشيء لا يضاف إلى نفسه وأجاز آخرون إطلاقها في الباري تعالى وإضافتها إليه، أما استعمالها فلوجهين: أحدهما أنها قد جاءت في الشعر القديم، قال خبيب الصحابي عند صلبه:

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشأ يباركْ على أوصال شلوٍ موزعِ[4]

ويروى (ممزع) وقال النابغة:

مَحَلَّتُهُم ذاتُ الإلهِ ودِينُهُمْ قَديمٌ فمايَخشونَ غَيرَ العَواقِبِ[1]

والوجه الثاني أنها لفظة اصطلاحية، فجاز استعمالها لا على أنها مؤنث (ذو) بل تستعمل ارتجالا في مسماها الذي عبر عنه بها أرباب النظر الإلهي، كما استعملوا لفظ الجوهر والعرض وغيرهما في غير ما كان أهل العربية واللغة يستعملونها فيه. وأما منعهم إضافتها إليه تعالى، وأنه لا يقال: (ذاته)، لان الشيء لا يضاف إلى نفسه فباطل بقولهم: أخذته نفسه وأخذته عينه، فإنه بالاتفاق جائز، وفيه إضافة الشيء إلى نفسهν[2] فالشارح موافق لكلام ابن جني المتقدم في أن النفس والعين ومثلها ذات يجوز إضافتها إلى الشيء[3].

٣: إضافة الصفة إلى الموصوف:

لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا دار الآخرة، وصلاة الأولى على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى[4]، وقالوا أيضا: عليه سحق عمامة

---

[1] ظ: الخصائص: ٣/٢٤-٢٥.
[2] ظ: المفصل: ١٢٢.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦/٤٠٧.
[4] البيت روي هكذا: ..يبارك على أوصال شلو ممزع ولم اجد من يرويه على رواية الشارح، ظ: مسند أحمد: ٢/٢٩٤؛ وصحيح البخاري: ٣/١١٠٨ و٤/٢٤٦٥؛ سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(ت٤٥٨هـ): ٩/١٤٥؛ السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد(ت٢١٣هـ): ٤/١٣٠ والبداية والنهاية: ٤/٦٣؛ الاغاني: ٤/٤٧؛ المزهر: ١/٤١٣.
[1] رواية عجز البيت هكذا: (قويم فما يرجون غير العواقب) . ظ: ديوان النابغة الذبياني:٤٧؛ غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق(ت٢٨٥هـ): ١/١٢٦؛ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ): ١/٩١؛ المحكم:٧/ ٢٠٦؛ الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ١/٢٢٦.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦/٤٠٩.
[3] ظ: الخصائص: ٣/٢٤-٢٥.
[4] ظ: سر صناعة الإعراب: ١/٣٤؛ المفصل: ١٢٣؛ اللباب: ٣/٣٩١؛ أوضح المسالك: ٣/١٠٩-١١٠.

وجرد قطيفة، وأخلاق ثياب، فقدروا موصوفا محذوفا وجعلوا الصفة مضافة إلى جنسها أي شيء سحق من جنس العمامة، وشيء جرد من جنس القطيفة[1] كقولهم: خاتم فضة فتكون الإضافة بمعنى (من)[2]، وأما الكوفيون فيجيزونه من دون تقدير[3] وقد ذكر الشارح مواضع على أنها من إضافة الصفة إلى الموصوف منها:

قول أمير المؤمنين Δ: μ مِنْهُمْ مَنْ لاَيَمْنَعُهُ الفَسَادَ في الاَرْض إلاَّ مَهَانَةُ نَفْسِهِ، وَكَلاَلَةُ حَدِّهِ وَنَضِيضُ وَفْرِهِ ν[4]. قال الشارح: μقوله:(ونضيض وفره) أي قلة ماله، وكان الأصل(ونضاضة وفره) ليكون المصدر في مقابلة المصدر الأول، وهو(كلالة حده)، لكنه أخرجه على باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولهم: عليه سحق عمامة، وجرد قطيفة، وأخلاق ثيابν[5] ؛ ووافقه الخوئي[6] ومحمد أبو الفضل إبراهيم[7] أنه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ولم يذكر أحد من الشراح تأويل ذلك وأنه على حذف موصوف، والإضافة بمعنى (من) بل أرسلوه إرسال المسلمات هكذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف كأنهم يجيزونه دون شرط أو تأويل، ولعلهم استغنوا عن ذكره لتعارف النحاة على تأويله فيفهم من مجرد إطلاقه والظاهر أنهم يوافقون الكوفيين في إجازة ذلك.

ومثله: قول أمير المؤمنينΔ: μ أَيْنَ قَائِمَة بِأَرْفَاقِهَا، وَقُلُوب رائِدَة اَرْزَاقِهَا، فِي مُجَلِّلاَتِ نِعَمِهِ، وَمُوجِبَاتِ مِنَنِهِν[1]، قال الشارح: μومجللات النعم، تجلل الناس، أي تعمهم، من قولهم: (سحاب مجلل) أي يطبق الأرض، وهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولك: أنا في سابغ ظلك وعميم فضلك، كأنه قال: في نعمه المجللة، وكذلك القول في موجبات مننه، أي في مننه التي توجب الشكرν[2]. وهذا قول معظم شراح النهج[3] وقالوا أيضا (في مجللات نعمة) متعلق بمحذوف حال من ضمير الخطاب في لكم[4] واحتمل الكيدري أن يكون التقدير: موجبات زوائد نعمته[5]. وكونه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أولى والمعنى عليه مستقيم والكلام

---

[1] ظ: المفصل: ١٢٣؛ أوضح المسالك: ١١٠/٣.
[2] ظ: الكشاف: ٦٠٤/١؛ ابراز المعاني من حرز الأماني: ٤٧٦/٢.
[3] ظ: معاني القرآن، الفراء٣٣٠/١و٥٦/٢و١٦٨.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٤/٢.
[5] المصدر نفسه: ١٧٦/٢.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٨١/٤.
[7] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٨٧/١.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٧/٦.
[2] المصدر نفسه: ٢٥٩/٦.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٣٤/١؛ حدائق الحقائق: ٣٩١/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٢٤/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ١٦٢/٨.
[4] ظ: البحار: ٣٥٠/٧٥؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٣٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٤/٨.
[5] ظ: حدائق الحقائق: ٣٩١/١.

به بليغ وجميل.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μ وَاحْذَرْ أَنْ يُصِيبَكَ اللهُ مِنْهُ بِعَاجِلِ قَارِعَةٍ تَمَسُّ الْأَصْلَ، وَتَقْطَعُ دَابِرَ الْفَرْعِ فَإِنِّي أُولِي لَكَ بِاللهِ أَلِيَّةً غَيْرَ فَاجِرَةٍ، لَئِنْ جَمَعَتْنِي وَإِيَّاكَ جَوَامِعُ الْأَقْدَارِ لَا أَزَالُ بِبَاحَتِكَ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَν[1] قال الشارح: μ قوله:(بعاجل قارعة، وجوامع الأقدار)، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف للتأكيد، كقوله تعالى:(وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ)[2]ν[3].

وهذا هو قول الراوندي فقد قال: μوعاجل قارعة إضافة الصفة إلى الموصوف للتأكيدν[4] وقد طابق الخوئي قول الشارح في أن (بعاجل قارعة) وكذلك (جوامع الأقدار) من إضافة الصفة إلى الموصوف[5]. أما قول الشارح: μكقوله تعالى:(وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ) فقد قيل انه من إضافة الشئ إلى نفسه[6] وقيل: هو من إضافة الصفة إلى الموصوف[7] وقيل هو حق يقين أي حق لا بطلان فيه ثم أضيف أحد الوصفين إلى الآخر للتأكيد[1] وقيل المعنى: لعين اليقين ومحض اليقين[2] وقال ابن جني: الحق هنا غير اليقين وإنما هو خالصه وواضحه فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل نحو هذا ثوب خز[3] وقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته[4].

ولعل رأي ابن جني هو الأقوى فالحق غير اليقين لكنه بعضه، وبه يندفع إشكال إضافة الشيء إلى نفسه أو الصفة إلى موصوفها أو العكس وأما كلام أمير المؤمنين Δفما ذكره الشارح وغيره صحيح وهو مما يجوز حمله على التأويل الذي ذكره النحويون.

٥: الظروف المضافة إلى الجمل:

تضاف بعض الظروف المبهمة جوازا إلى الجمل[5] فتضاف:

أولا: إلى الجملة الفعلية التي فعلها مبني كقول النابغة:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ أَلَمّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[6]

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٥/١٧.
[2] سورة الحاقة: ٥١.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٧/١٧.
[4] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٢١٥/٣.
[5] ظ: منهاج البراعة ، الخوئي: ٢٣١/٢٠؛.
[6] ظ: معاني القرآن، الفراء: ١٦٨/٢ والبحر المحيط: ٢١٥/٨؛ أضواء البيان: ٥٣٧/٧.
[7] ظ: التفسير الكبير: ١٢٩/١٩.
[1] ظ: التفسير الكبير: ١٠٦/٢٠.
[2] ظ: الكشاف: ٦١٠/٤.
[3] ظ: الخصائص: ٣٣٤/٣.
[4] ظ: البحر المحيط: ٢١٥/٨.
[5] ظ: الكتاب: ١١٧/٣؛ المقتضب: ٣٤٧/٤.
[6] ديوان النابغة: ٣٢ .

قال سيبويه: μكأنه جعل حين وعاتبت اسما واحداν[1] ويقصد أن حين مبنية هنا وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور[2]، وجواز الأمرين موضع اتفاق[3].

ثانيا: إلى الجملة الفعلية التي فعلها معرب أو الجملة الاسمية: فقال البصريون يجب الإعراب[4] وقال الكوفيون يجوز البناء[5] والإعراب أرجح[6]، واعترض على البصريين بقراءة نافع: (هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ)[7] بالفتح[8] وقال الرضي الاستراباذي يحتمل أن يكون (يوم) ظرفا فلا حجة فيه،[9] وتبع الكوفيين في هذا أبو علي الفارسي وابن مالك[10] وابن هشام[1].

وقد عرض الشارح إلى ظروف الزمان المضافة إلى الفعل المبني عند شرحه قوله Δ: μوَمَا أَنتُمُ الْيَوْمَ مِنْ يَوْمَ كُنتُمْ فِي أَصْلاَبِهِمْ بِبَعِيدν[2] قال الشارح: μيروي بفتح الميم من (يوم) على أنه مبني، إذ هو مضاف إلى الفعل المبني ويروى بجرها بالإضافة على اختلاف القولين في علم العربيةν[3]. قال الراوندي: μمن يوم كنتم على الإضافة وروي (من يوم كنتم) مبنيا على الفتح لأنه مضاف إلى مبني كيومئذν[4] ومثله قول الكيدري[5] فقد أجازا الروايتين بناء على تجويز النحاة ذلك. فهما والشارح مطلعون على أقوال النحاة والمسموع من لغة العرب، فجواز الإعراب لعدم لزوم الإضافة إلى الجملة، فعلة البناء إذن عارضه، وأما البناء فلتقوي العلة بوقوع المبني موقع المضاف إليه الذي يكتسب منه المضاف أحكامه من التعريف وغير ذلك[6].

ومثله قوله Δ: μعَلَى حِينَ فَازَ أَهْلُ السَّبْقِ بِسَبْقِهِمْν.[7] قال الشارح: μقال قوم من النحاة:(حين) مبني هاهنا على الفتح. وقال قوم: بل منصوب لإضافته إلى الفعلν[8].

---

[1] الكتاب: ٢٣٠/٢؛ ظ: إعراب القرآن، النحاس: ٥٣/٢.
[2] ظ: مغني اللبيب: ٥١٨/٢؛ شرح ابن عقيل: ٥٩/٢.
[3] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣.
[4] ظ: إعراب القران، النحاس: ٥٣/٢؛ ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/١؛ شرح ابن عقيل٥٩/٢و٦٠.
[5] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٣٢٧/١؛إعراب لقرآن:٥٣/٢؛ مشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/١.
[6] ظ: أوضح المسالك: ١٣٦/٣.
[7] سورة المائدة: ١١٩
[8] في المصحف بضم الميم من يوم وهي قراءة السبعة إلا نافعا فانه قرأها بالفتح، ظ: السبعة في القراءات: ٢٥٠؛ وحجة القراءات: ٢٤٢؛ وإتحاف فضلاء البشر:٢٥٨/١.
[9] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣.
[10] ظ: شرح ابن عقيل: ٥٩/٢.
[1] ظ: مغني اللبيب: ٥١٨/٢.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٨٧/٦.
[3] المصدر نفسه: ٣٨٩/٦.
[4] منهاج البراعة الراوندي: ٣٧٢/١.
[5] ظ: حدائق الحقائق: ٤٢٦/١.
[6] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٨٢/٣.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٧/١٥
[8] المصدر نفسه: ١١٩/١٥.

وقد ذكر الراوندي الوجهين اللذين ذكرهما الشارح في (حين)[1] وجزم الكيدري بأن (حين) مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل الماضي[2] وقد تقدم قول الرضي في الكافية أن جواز الأمرين موضع اتفاق بين النحاة[3] فالظاهر أن الشارح يقصد أن قوما من النحاة رجحوا البناء وغيرهم رجح النصب على الأصل، ولكن (حين) هنا مجرورة بحرف الجر (على) فيتعين أن تكون الفتحة على آخرها فتحة بناء وإلا لظهرت الكسرة لو كانت معربة.

٦: إضافة بين وتكرارها:

(بين) من الظروف الملازمة للإضافة، ولا تضاف إلا إلى اثنين فصاعدا أو ما قام مقامه، والأصل أن لا تكرر (بين) وقد تكرر توكيدا كقولك: المال بين زيد وعمرو وتكرر وجوبا بعد الضمير المجرور لئلا يعطف على الضمير من غير إعادة الجار[4]، وعد الحريري تكرارها عند العطف على الظاهر من أوهام الخواص لأنها لا تدخل إلا على مثنى أو مجموع[1]، وقد ذكر الشارح إضافة (بين) وتكرارها عند شرحه قوله Δ: فَهَأَوْعِزْ إِلَيْهِ:لاَ يَحُولَ بَيْنَ نَاقَة وَبَيْنَ فَصِيلِهَاν[2]. قال الشارح: μ قوله:(بين ناقة وبين فصيلها) الأفصح حذف بين الثانية، لان الاسمين ظاهران، وإنما تكرر إذا جاءت بعد المضمر، كقولك: المال بيني وبين زيد وبين عمرو، وذلك لان المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة حرف الجر والاسم المضاف، وقد جاء: المال بين زيد وعمرو، وأنشدوا:

بينَ السحابِ وبينَ الريحِ ملحمةٌ قعاقعٌ وظبًى في الجوِّ تُخْتَرَطُ

وأيضا: بينَ الندى وبينَ برقةِ ضاحكٍ غيثُ الضريكِ وفارسٌ مقدامُ

ومن شعر الحماسة: وإن الذى بيني وبينَ بني أبي وبينَ بني عمي لمختلفٌ جدا[3]

وليس قول من يقول: إنه عطف (بين) الثالثة على الضمير المجرور بأولى من قول من يقول: بل عطف (بين) الثالثة على (بين) الثانية، لان المعنى يتم بكل واحد منهاν[4].

وقبله قال الراوندي: الأحسن أن يقال المال بين زيد وعمر ولا يعاد (بين) ثانيا إذا كان الاسم الأول مظهرا، وإذا كان أحدهما مضمرا فلا بد من تكراره[5] ويمكن أن ينظر إلى الموضوع من زاويتين:

---

[1] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٤٨/٣.
[2] ظ: حدائق الحقائق: ٤١٥/٢.
[3] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣.
[4] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ٢١٣/١؛ وظ: البرهان في علوم القرآن: ١١/٣ ؛ روح المعاني: ٩/١.
[1] ظ: درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري(ت٥١٦هـ): ٧٣-٧٤.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٢/١٥.
[3] ظ: ديوان الحماسة: ٣٨/٢ وهو للمقنع الكندي؛ وظ: الزاهر: ٢٣/١ ؛ الأمالي في لغة العرب: ٢٨٤/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٦/١٥.
[5] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٥٩/٣.

الأولى: أن هناك رواية أخرى ذكرها الراوندي هي: (بين ناقة وولدها)[1] وبها يندفع الإشكال.

الثانية: أن العكبري قال الأصل أن لا تكرر (بين) وقد تكرر توكيدا[2] والتوكيد غرض مفيد يستلزم الخروج عن الأصل إذا اقتضى ذلك فلهذا فالأفصح أن تكرر هنا في كلام الإمام Δ لأن قوله: μأن لا يحول بين ناقة وبين فصيلهاν قد أحدثت فيه (بين) الثانية توكيدا مفيدا جميلا أعطى الكلام زخما وقوة وبيانا.

وما ذكره الحريري من أن مثل هذا من الوهم وهم منه، والأبيات التي ذكرها الشارح دليل على وهمه، فهذه لغة العرب وهم لا يخطئون في لغتهم.

٧: إضافة المصدر الذي بمعنى الفاعل:

قول أمير المؤمنينΔ: الْحَمْدُ للهِ الَّذي لاَ يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ القَائِلُونَ، وَلا يُحْصِي نَعْمَاءَهُ العَادُّونَ، ولاَ يُؤَدِّي حَقَّهُ الْمُجْتَهِدُونَ، الَّذِي لاَ يُدْرِكُهُ بُعْدُ الهِمَمِ، وَلاَ يَنَالُهُ غَوْصُ الفِطَنν[1] قال الشارح: μ قال الراوندي: ويجوز أن يقال: البعد والغوص مصدران هاهنا بمعنى الفاعل، كقولهم: فلان عدل، أي عادل وقوله تعالى(إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)[2] أي غائرا، فيكون المعنى: لا يدركه العالم البعيد الهمم فكيف الجاهل! ويكون المقصد بذلك الرد على من قال: إن محمداl رأى ربه ليلة الإسراء، وأن يونس X رأى ربه ليلة هبوطه إلى قعر البحر. ولقائل أن يقول: إن المصدر الذي جاء بمعنى الفاعل ألفاظ معدودة، لا يجوز القياس عليها، ولو جاز لما كان المصدر هاهنا بمعنى الفاعل، لأنه مصدر مضاف، والمصدر المضاف لا يكون بمعنى الفاعل. ولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامهXعلى الرد على من أثبت أن البارئ سبحانه مرئي، لأنه ليس في الكلام نفي الرؤية أصلا، وإنما غرض الكلام نفي معقوليته سبحانه، وإن الأفكار والأنظار لا تحيط بكنهه، ولا تتعقل خصوصية ذاته، جلت عظمتهν[3]. إذن فالشارح يرى أن المصدر الذي بمعنى الفاعل لا يضاف، ثم تنزل فقال: μولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامه Δ...ν وكأن الشارح غير مصر على ما قال أو انه يدرك أن هذا الكلام غير قاطع وبالفعل فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ)[4] (القصد) مصدر بمعنى الفاعل[5]، وهو مصدر مضاف، وقال العكبري في قوله

---

[1] ظ: المصدر نفسه: ٥٩/٣.
[2] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ٢١٣/١.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٧/١.
[2] سورة الملك: ٣٠.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٩/١.
[4] سورة النحل: ٩.
[5] ظ: الكشاف: ٥٥٧/٢؛ وفتح القدير: ١٤٩/٣؛ وروح المعاني: ١٠٣/١٤.

تعالى:(اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْض)[1] (نور) مصدر بمعنى الفاعل[2] وكذلك قال في قوله تعالى:﴿ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهم }[3] (طرفهم) مصدر بمعنى الفاعل[4]، وقال الشوكاني في قوله تعالى: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)[5] (حسب) مصدر وهو بمعنى الفاعل أي محسب[6]، ونقل الآلوسي عن بعضهم في قوله تعالى: إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي)[7] يجوز أن يكون (بث) بمعنى الفاعل أي الغم الذي بث الفكر والفرقة،[8] وكل هذه المصادر مضافة، وعليه فرد الشارح على الراوندي غير سليم لورود مثله وإجازة العلماء ذلك، ثم أن الكيدري قد أجاز ذلك[1] مؤيدا للراوندي ومتبعا له لكن الراوندي إذ أجاز هذا[2] فقد احتمل غيره[3]، وكانت آراء شراح النهج على الوجه الآتي:

أولا: الرأي الذي تقدم وهو قول الراوندي والكيدري[4].

ثانيا: أن يكون (غوص) و(بعد) على مصدريتهما ويكون الإسناد هنا على سبيل المجاز أي: لا يدرك ببعد الهمم[5].

ثالثا: أن يكون من باب إضافة الصفة إلى الموصوف والمصدر بمعنى الصفة أي لا تناله الفطن الغائصة ولا تدركه الهمم البعيدة وهو رأي ابن ميثم[6] وضعفه الخوئي لأن الصفة يجب أن تطابق الموصوف[7] ورده الشوشتري بانها بدلت عن وصفها[8].

وهذا الرأي هو الأقرب لأن المعنى يستقيم عليه على الرغم من انه لا يخلوا من استعارة بإسناد النيل إلى الفطن، والإدراك إلى البعد ومثلها مستعمل في اللغة والكلام عليها جميل بليغ.

٨: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه:

قال سيبويه: µتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك انك إذا قلت لا يدي لك ولا أبالك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء نحو لا مثل

---

[1] سورة النور: ٣٥.
[2] ظ: إملاء ما من به الرحمن:١٥٦/٢.
[3] سورة إبراهيم:٤٣.
[4] ظ: إملاء ما من به الرحمن:٧٠/٢.
[5] سورة آل عمران:١٧٣.
[6]ظ: فتح القدير: ٤٠٠/١.
[7] سورة يوسف: ٨٦.
[8] ظ: روح المعاني:٤٣/١٣.
[1] ظ: حدائق الحقائق: ١١٨/١.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٠/١.
[3] ظ: المصدر نفسه: ٢٨/١.
[4] ظ: المصدر نفسه: ٣٠/١؛ حدائق الحقائق: ١١٨/١.
[5] ظ: حدائق الحقائق: ١١٨/١.
[6] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٦٩/١.
[7] ظ: منهاج البراعة الخوئي:٣٠٢/١.
[8] ظ: بهج الصباغة: ١٨٠/١.

زيد فكما قبح أن تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لا يدي بها لكν[1] وقد مرت مسألة (لا أبا لك) في موضوع (لا) النافية للجنس وهذه المسألة كسابقتها تماما وقد ذكرها الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ:وَلاَ تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللهِ، فَإِنَّهُ لاَيَدَيْ لَكَبِنِقْمَتِهِν[2] قال الشارح: μأي لا تبارزه بالمعاصي. فانه لا يدي لك بنقمته، اللام مقحمة والمراد الإضافة، ونحوه قولهم لا أبالكν[3]. قيل في معناه: لا يدي لك: أي: لا طاقة ولا قدرة[4] يقال: ما لي بهذا الأمر يدان لأن المباشرة والدفاع إنما يكون باليد فكانت يداه معدومتين لعجزه عن دفعه[1] قال السرخسي حذفت النون لكثرة الاستعمال تخفيفا،[2] وقال الراوندي: μوحذفت النون من (لا يدي لك) لمضارعته للمضاف وقيل لكثرة الاستعمالν[3]، وزيادة اللام لتوكيد معنى الإضافة ولأداء حق المنفي في التنكير بالانفصال الظاهر[4]، و(يدي) مبني على علامة النصب وهي الياء[5]، وإذا كان قوله لك في حكم المضاف إليه فلا بد للمبتدأ من خبر والتقدير: لا يدان موجودتان[6] وهذا الذي ذكره شراح النهج إنما هو مأخوذ من أقوال سيبويه في هذه المسألة وقد تقدمت في مسألة: (لا أبا لك)[7].

٩: إقامة الإضافة مقام التاء في(إقامة):

ورد في سياق كلام أمير المؤمنين Δ: قوله تعالى: (رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)[8]. وفيه قال الشارح: μ فأما إقام الصلاة فإن التاء في (إقامة) عوض من العين الساقطة للإعلال، فإن أصله (إقوام) مصدر أقام، كقولك: أعرض إعراضا، فلما أضيفت أقيمت الإضافة مقام حرف التعويض، فأسقطت التاءν[9].

---

[1] الكتاب: ٢٧٩/٢.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٢/١٧.
[3] المصدر نفسه: ٣٣/١٧
[4] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٢٢٥/١؛ حدائق الحقائق: ٥٤١/٢؛ البحار: ٦١٥/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٤٩/٣؛ نهج البلاغة محمد عبده: ٨٧/٢؛ بهج الصباغة: ٤٨٤/٨؛ توضيح نهج البلاغة: ١٤٥/٤.
[1] ظ: النهاية: ٢٩٣/٥؛ ظ: حدائق الحقائق: ٥٤١/٢؛ البحار ٦١٤/٣٣ـ٦١٥؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٤٩/٣؛ نهج البلاغة محمد عبده: ٨٧/٢.
[2] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٢٢٥/١؛ بهج الصباغة: ٤٨٤/٨.
[3] منهاج البراعة، الراوندي١٧٣/٣؛ البحار: ٦١٥/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٤٩/٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٨٤/٢٠.
[4] ظ: حدائق الحقائق: ٥٤١/٢.
[5] ظ: منهاج البراعة الخوئي: ١٨٤/٢٠.
[6] ظ: حدائق الحقائق: ٥٤١/٢.
[7] ظ: الكتاب: ٢٠٦/٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٢.
[8] سورة النور: ٣٧؛ وظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٢/١٠.
[9] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٠٥/١٠.

وذكر الرضي في الكافية أن حذف الهاء يكون عند أمن اللبس[١]، وذكر في شرح الشافية أن الفراء خص ذلك بحالة الإضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء[٢]، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التعزية على حال كما جوز في (اقام الصلاة) ولم يسمع، وممن ذكر أن المضاف إليه هنا عوض عن الهاء الطبرسي والعكبري[٣]، والظاهر أن مصدر هذا الكلام الفراء كما ذكر الرضي في شرح الشافية فقول هؤلاء العلماء وقول الشارح تبع لقوله.

١٠: حذف المضاف:

قال سيبويه وقد ذكر شواهد كثيرة كلها على حذف المضاف قال: μوهو أكثر من أن أحصيهν[١] وقال ابن جني: إن في القرآن نيفا على ألف موضع على حذف المضاف وقلت آية تخلو من حذف مضاف[٢] ويشترط فيه أمن اللبس ويقام المضاف إليه مقام المضاف ويعرب بإعرابه[٣] وقد يترك المضاف إليه على إعرابه كقول أبي دؤاد:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا[٤]

استغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب[٥] وشرطه أن يكون المضاف المحذوف مماثلا أو مقابلا لما عليه قد عطف،[٦] وقد ذكر الشارح حذف المضاف في مواضع من كتابه منها:

قوله عند شرحه قول الأمامX μوَذُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِهِν[٧]، قال: μ فيه مضاف محذوف، تقديره:(إلى موضع منتقله)، والمنتقل بفتح القاف مصدر بمعنى الانتقال، كقولك: لى في هذا الأمر مضطرب، أي اضطراب، قال:

قد كانَ لي مضْطَرَبٌ واسِعٌ في الأرض ذاتِ الطّول والعرضِ[٨]

وتقول: ما معتقدك؟ أي ما اعتقادك. قد رجع الأمر إلى نصابه، وإلى الموضع الذي هو على

---

[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ١٦/٢.
[٢] ظِ: شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ): ١٦٥/١.
[٣] ظ: مجمع البيان: ٢٥٤/٧؛ إملاء ما من به الرحمن: ١٣٥/٢.
[١] الكتاب: ٢١٥/١.
[٢] ظ: الخصائص: ١٩٢/١.
[٣] ظ: المفصل: ١٣٤.
[٤] ظ: خزانة الأدب: ١٦٤/٧-١٦٥.
[٥] ظ: الكتاب: ٦٦/١؛ المفصل: ١٣٧؛ أوضح المسالك: ١٦٨/٣.
[٦] ظ: شرح ابن عقيل: ٧٧/٢-٧٨.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٩/١
[٨] وهو لحطان بن المعلى، والبيت في الحماسة: لكان لي مضطرب واسع... وقبله: لولا بنيات كزغب القطا رددن من بعض إلى بعض. ومطلع القصيدة: انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال إلى خفض
ظ: ديوان الحماسة: ١٠١/١-١٠٢؛ الأمالي في لغة العرب: ١٩٢/٢؛.

الحقيقة الموضع الذي يجب أن يكون انتقاله إليهν[1]. وأيده في هذا الكلام محقق كتابه محمد أبو الفضل إبراهيم،[2] ولكن الشوشتري قال: بل المنتقل اسم مكان ففي المزيد فيه المصدر الميمي، والمفعول، واسم المكان واحد فلا يحتاج إلى تكلف التقدير[3] ومثله قول الشيرازي[4].وهو الصحيح وحجته واضحة ودليله بين وهو ملزم وبه نطق النحاة[5].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μوَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ν[6][7] قال الشارح: μ أي لن ينقصكم وهاهنا مضاف محذوف تقديره: جزاء أعمالكم، وهو من كلام الله تعالى رصع به خطبتهΔν[1]. قال النحاس: μقال الضحاك أي لن: يظلمكم وقدره أبو إسحاق على حذفٍ أي: لن ينقصكم ثوابَ أعمالِكمν[2] وعلى هذا قول معظم شراح النهج[3] إلا الكيدري فانه قال: μأي ينتقصكم في أعمالكم كما نقول: دخلت البيت أي في البيتν[4]، وهو قول الجوهري[5] والظاهر أن الراجح هو ما قدره الشارح فهناك مضاف محذوف، والكلام مفهوم على الرغم من حذفه وفيه من الجمال الشيء الكثير.

ومثله قول أمير المؤمنين Δμآتَاكُمْ بِالنِّعَمِ السَّوَابِغِ، وَالرِّفَدِ الرَّوافِغِ، وَأَنْذَرَكُمْ بِالْحُجَجِ الْبَوَالِغِ، فَأَحْصَاكُمْ عَدَداً، ووَظَّفَ لَكُمْ مُدَداً، فِي قَرَارِ خِبْرَةٍ، وَدَارِ عِبْرَةٍ، أَنْتُمْ مُخْتَبَرُونَ فِيهَا، وَمُحَاسَبُونَ عَلَيْهَاν[6]. قال الشارح: μ والضمير في (فيها) و(عليها) ليس واحدا، فإنه في (فيها) يرجع إلى الدار، وفى (عليها) يرجع إلى النعم والرفد، ويجوز أن يكون الضمير في (عليها) عائدا إلى الدار على حذف المضاف، أي على سكانها ν[7].

ولكن الشوشتري بعد أن نقل كلام الشارح هذا قال: μبل يرجع في (عليها) إلى الدار معينا كما

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٠/١.
[2] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٨/١.
[3] ظ: بهج الصباغة: ٦٠٠/٢.
[4] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٨٨/١.
[5] ظ: المفصل: ٣٠٤؛ الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بان الحاجب(ت٦٤٦هـ): ٣٠/١؛ همع الهوامع: ٣٢٦/٣.
[6] سورة محمد: ٣٥.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٨/٥.
[1] المصدر نفسه: ١٧٥/٥.
[2] إعراب القرآن النحاس: ٤ /١٩٢.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٩٤/١؛ مصباح السالكين: ١٨٣/٢؛ البحار: ٥٦١/٣٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٩٨/١؛ نهج البلاغة محمد عبده: ١٢٨/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٢٦٤/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٢٢٩/٤.
[4] حدائق الحقائق: ٣٣٨/١.
[5] الصحاح: ٨٤٣/٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٤/٦.
[7]شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٦/٦.

في (فيها) بدون حذف مضاف بل من قبيل:(وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ)[1] والمراد فيه أهلها وهنا أعمالها[2].

ويلاحظ: أولا: أن تقدير الشارح: (على سكانها) غير مفهوم فما معنى انتم محاسبون على سكانها؟ فتقدير الشوشتري هو الأقرب أي على أعمالها.

ثانيا: قول الشوشتري: بدون حذف مضاف ثم استشهاده بقوله تعالى:(وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ) لا أدري ما وجهه فهو على حذف مضاف كما هو معروف[3].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ:رَايَةٌ ضَلاَل قَدْ قَامَتْ عَلَى قُطْبِهَا، وَتَفَرَّقَتْ بِشُعَبِهَا، تَكِيلُكُمْ بِصَاعِهَا[4]. قال الشارح: μ والشعب: القبيلة العظيمة، وليس التفرق للراية نفسها، بل لأنصارها وأصحابها، فحذف المضاف، ومعنى تفرقهم، أنهم يدعون إلى تلك الدعوة المخصوصة في بلاد متفرقة[1]. وقال المجلسي: وتفرق شعبها كناية عن انتشار فتنتها في الآفاق وتولد فتن أخرى عنها، ثم ذكر قول الشارح[2]، وقال الخوئي: على رواية شعبها بسكون العين لا حاجة إلى تقدير مضاف إذ نص معنى الكلام على ذلك أنه تفرقت الراية بقبيلتها[3]، وقال محمد عبده: أن شعبها: جمع شعبة أي انتشرت بفروعها[4]، وقال الشيرازي: أي وتفرقت تلك الضلالة بشعبها[5].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δبِمَا أَنْتُمْ بِوَثِيقَةٍ يُعْلَقُ بِهَا، وَلاَ زَوَافِرَ عِزٍّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا[6] قال الشارح: μقوله: (وما أنتم بوثيقة)، أي بذي وثيقة، فحذف المضاف[7]. والذي عليه أغلب شراح النهج أن المحذوف موصوف و(وثيقة) صفته والتقدير ما انتم بعروة وثيقة[8]، ولم يحتمل القول الذي قاله الشارح إلا الخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،[9] والذي استند عليه الشارح أن الوثيقة معناها الثقة والثقة مصدر يقال: قد أخذت في أمر فلان بالوثيقة[10]، والذي استند إليه أصحاب

---

[1] سورة يوسف: ٨٢.
[2] بهج الصباغة: ٤٣١/١١.
[3] ظ: مشكل إعراب القرآن: ٧٠٥/٢؛ أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ): ٣٦٢؛ إملاء ما من به الرحمن: ٥٨/٢؛ المثل السائر: ٥٦/١ و٣٥١ و٣٣٩؛ سر الفصاحة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي(ت٤٦٦هـ): ١٣٢/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٨/٧.
[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٣٧٤/١.
[3] منهاج البراعة، الخوئي: ٢٩٩/٧.
[4] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٢٥/١.
[5] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٦٩/٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/٨.
[7] المصدر نفسه: ١٠٧/٨.
[8] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٣٠/٣ ؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٤٢١/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٧٢/٨؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٥٩/١؛ بهج الصباغة: ٣٧١/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٢٦٤/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢٣٧/٢.
[9] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٧٢/٨؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٩٣/١.
[10] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/٨.

الرأي الآخر أن (وثيقة) بمعنى محكمة ورأيهم أرجح وتقديرهم أوفق.

ومثله: قوله Δ: μلاَ جَعَلُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ نِصْفاًν[1] قال الشارح: μالنصف: الإنصاف، قال الفرزدق: ولكِنّ نِصفاً لو سبَبَتُ وسبَنَّى بَنُو عَبْدِ شَمْس من مَنافٍ وهاشم[2]

وهو على حذف المضاف، أي ذا نصف، أي حكما منصفا عادلا يحكم بيني وبينهم ν[3].

واختلف شراح النهج على أقوال:

الأول: أن (النصيف): النصفة وهو اسم من الإنصاف أي: الذي ينصف[4].

الثاني: أن يكون التقدير: ذا نصف على حذف مضاف أي: ذا إنصاف[5].

الثالث: أن يكون النصف: الإنصاف أي جعلوا بيني وبينهم عدلا وإنصافا بأن ينصفوني[1].

الرابع: وبه اعترض الخوئي الشارح بأن تقدير المضاف المحذوف ينبغي أن يكون لفظ الحكم أي: حكم نصف وعدل إذ على تقدير الشارح يحتاج إلى تقدير موصوف (ذا) وهو تكلف مستغنى عنه[2].

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μلِيَعْلَمَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ν[3]. قال الشارح: μ وهذا من ألفاظ القرآن العزيز، والمراد ليعلم خلقه، أو ليعلم ملائكته ورسله، فحذف المضافν[4]. قال الكيدري: μأي ليصير العلم موجودا بحيث يصح أن يجازى عليه[5]، أي يصير علمه خارجيا،[6] وكلام الشارح هذا هو كلام الراوندي عينه[7] ولعله استفاده منه، وقد ذكر الرازي سبعة وجوه منها هذان الوجهان المتقدمان[8].

وثالثهما: ليميز ما في قلوبهم من الأخلاق والنفاق لأن التمييز أحد فوائد العلم

والرابع: معناه: لنرى، والعرب تضع الرؤية مكان العلم وبالعكس.

والخامس: وهو قول الفراء وهو أن حدوث العلم راجع إلى المخاطبين ومثاله أن جاهلا وعاقلا اجتمعا فيقول الجاهل الحطب يحرق النار ويقول العاقل بل النار تحرق الحطب وسنجمع بينهما

---

[1] المصدر نفسه: ٣٣/٩.
[2] في ديوانه: (ولكن عدلا لو سببت وسبني) ظ: ديوان الفزدق: ٣٠٠/٢؛والكتاب: ٧٧/١؛ أساس البلاغة: ٦٣٦.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٣/٩.
[4] ظ: معارج نهج البلاغة: ٢٢٦؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٦/٢؛ حدائق الحقائق: ٦١٠/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٦٥/٣؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٧٣/١.
[5] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٦/٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل: ٣١٥/١.
[1] ظ: أعلام بهج البلاغة: ١٣٠/١؛ البحار: ٥٣/٣٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٦/٢.
[2] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٣٦/٨.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٥/١٧.
[4] المصدر نفسه: ١٣٥/١٧-١٣٦.
[5] ظ: حدائق الحقائق: ٥٥٠/٢.
[6] ظ:توضيح نهج البلاغة: ٢٠٤/٤.
[7] ظ: منهاج البراعة الراوندي: ٢١٣/٣.
[8] ظ: الكشاف: ٢٢٦/١؛ التفسير الكبير: ٩٥/٤.

لنعلم أيهما يحرق صاحبه معناه لنعلم أينا الجاهل والغرض من هذا الاستمالة والترقيق للخطاب.

والسادس: نعاملكم معاملة المختبر الذي كأنه لا يعلم.

والسابع: أن العلم صلة زائدة والمعنى إلا ليحصل عملهم ونظيره الشيء الذي تنفيه عن نفسك فتقول ما علم الله هذا مني[١].

والراجح هو قول الكيدري أي ليحصل المعدوم فيصير موجودا فالمعنى إلا ليعلمه موجودا.

١١: حذف المضاف إليه:

ويكثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلم نحو: (..رَبِّ اغْفِرْ لِي..)[٢][٣] وفي الغايات نحو: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[٤][١] ونحو قوله(وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)[٢][٣] وقوله: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[٤][٥] وهو أقل استعمالا من حذف المضاف[٦] وقد عرض الشارح إلى حذف المضاف إليه في مواضع منها.

الغايات: وهي قبل وبعد والجهات الست وما شابهها مثل خلف، ودون، ومن عل، وأول، وحسب، وغير، وأول، فهي ملازمة للإضافة[٧] ولها حالات أربع.

الأولى: أن تضاف فتعرب منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(من) نحو جئت بعدك أو من بعدك وهو الأصل[٨].

الثانية: أن تقطع عن الإضافة معنى لا لفظا فتبقى معربة من دون تنوين نحو قول الشاعر:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةٍ فما عَطَفَتْ مولىً عليه العواطفُ[٩]

الثالثة: أن تقطع عن الإضافة لفظا ومعنىً فتصبح نكرة فتعرب وتنون نحو قول الشاعر:

فساغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ[١٠]

---

[١] ظ: التفسير الكبير: ٩٥/٤.
[٢] سورة الأعراف: ١٥١.
[٣] ظ: الإتقان: ١٦٦/٢.
[٤] سورة الروم: ٤ .
([١]) ظ: الأصول في النحو: ١٤٢/٢؛ الخصائص: ٣٦٣/٢؛ المفصل: ١٣٨؛ البرهان في علوم القرآن: ١٥٢/٣؛ الإتقان: ١٦٦/٢.
[٢] سورة الأنبياء. ٣٣.
[٣]ظ: الأصول في النحو: ١٤١/٢.
[٤] سورة البقرة: ٢٥٣.
[٥]ظ: الأصول في النحو: ١٤١/٢؛ المفصل: ١٣٨.
[٦] ظ: المثل السائر: ٩٤/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ١٥٢/٣.
[٧] ظ: المفصل: ٢١٠؛ همع الهوامع: ٢١٠/٢.١٩٥.
[٨] ظ: المقتضب: ١٧٥/٣؛ المفصل: ٢١٠؛ شرح قطر الندى: ١٩؛ أوضح المسالك: ١٥٤/٣؛ همع الهوامع:٢/ ١٩٢.
[٩] ظ: شرح قطر الندى: ٢٠؛ شرح شذور الذهب: ١٣٨؛ أوضح المسالك: ١٢٤/٣؛ همع الهوامع: ١٩٢/٢.
[١٠]ظ: المقتضب: ١٨٠/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٠؛ شرح شذور الذهب: ١٣٥؛ أوضح المسالك: ١٥٥/٣؛ همع الهوامع: ١٩٢/٢.

الرابعة: أن تقطع عن الإضافة لفظا لا معنىً فتبنى على الضم[1] نحو قوله تعالى(لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[2].

أ: القطع عن الإضافة:

وقد ذكر الشارح حذف المضاف إليه مع الغايات عند شرحه قوله Δ: μوَنَادَاهَا بَعْدَ إِذْ هِيَ دُخَانٌν[3]. قال الشارح: μروى بإضافة (بعد) إلى (إذ) وروى بضم (بعد)، أي وناداها بعد ذلك إذ هي دخان، والأول أحسن وأصوب، لأنها على الضم تكون دخانا بعد نظمه رهوات فروجها وملاحمة صدوعها، والحال تقتضي أن دخانها قبل ذلك لا بعدهν[4]. فبناء (بعد) على الضم استدل به الشارح على أن هناك مضافا محذوفا إذ أن (بعد) قطعت عن الإضافة لفظا وقد نوي المضاف إليه فهو كما قدره الشارح، وعليه يكون النداء بعد أن نظم رهوات فروجها ولاحم صدوع انفراجها، ولذلك فضل الشارح رواية الإضافة إلى (إذ) لأن النداء يكون للسماء وهي دخان قبل هذه الأمور التي فعلها الله تعالى بها.

ب: حذف المضاف إليه ونيابة اللام عنه:

ففي عرضه لقوله تعالى: (بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ)[1] قال الشارح: μوالمعنى أنهم يتبعون قوله، ولا يقولون شيئا حتى يقوله، فلا يسبق قولهم قوله، وأراد أن يقول (لا يسبقونه بقولهم)، فحذف الضمير المضاف إليه، وأناب اللام منابهν[2]، ونسب الآلوسي هذا القول للكوفيين وقال: μوأنيبت اللام عن الإضافة إلى الضمير على ما ذهب إليه الكوفيون للاختصاص، والتجافي عن التكرارν[3]. وهو قول الزمخشري أيضا إذ قال: μوالمراد بقولهم فأنيب اللام مناب الإضافة أي: لا يقيمون قوله بقولهمν[4] ومثله قوله تعالى:(فِي أَدْنَى الأَرْضِ)[5] فالمراد في أدنى أرضهم على إنابة اللام مناب المضاف إليه[6].

قول أمير المؤمنين Δ: μ وَوَصَلُوا غَيْرَ الرَّحِمِ ν[7] قال الشارح: μ أي غير رحم الرسول[، فذكرها Δ ذكرا مطلقا غير مضاف للعلم بها، كما يقول القائل:(أهل البيت) فيعلم السامع أنه أراد

---

[1] ظ: المقتضب: ١٧٥/٣: ٢١٠/١؛ شرح قطر الندى: ٢٣؛ شرح شذور الذهب: ١٣٣؛ أوضح المسالك:١٥٩/٣ ؛همع الهوامع: ١٩٢/٢.
[2] سورة الروم: ٤.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤١٩/٦.
[4]المصدر نفسه: ٤٢٠/٦.
[1] سورة الأنبياء: ٢٦و٢٧.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٢٧/٦.
[3] روح المعاني: ٣٢/١٧.
[4] الكشاف: ١١٣/٣.
[5] سورة الروم: ٣.
[6] ظ: الكشاف: ٤٧١/٣.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٢/٩.

أهل بيت الرسولν[1].

وهذا موضع اتفاق شراح النهج[2] ويلاحظ انه قال هنا حذف المضاف إليه للعلم في حين قال في (لا يسبقونه بالقول) وأناب اللام مناب المضاف إليه، والمقام واحد إذ اللام لام العهد.

المطلب الثالث: الممنوع من الصرف:

لما كان الممنوع من الصرف قد تميز من بقية الأسماء المعربة بأنه يجر بالفتحة بدل الكسرة لذا ارتأيت بحثه هنا فقد ذكر الشارح بعض علله وما يتعلق به منها:

١: أسماء البقاع والأماكن:

قال سيبويه: μإذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثا أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدر وشمس ودعدν[1] وقد قدم القول إن هذه الأسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف والمنع أجود[2] ثم ذكر بعض أسماء البلدان يكثر فيها الصرف والتذكير وأخرى يكثر فيها المنع من الصرف والتأنيث، وأخرى لا يسمع فيها غير التأنيث وغيرها لم يسمع إلا التذكير، ومما سمع فيه الصرف والمنع (هجر)[3].

أ: هجر:

وقد ذكرها الشارح: فقال: μقوله Δ:كَلَاقِلِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرَ) مثل قديم وهجر: اسم مدينة لا ينصرف للتعريف والتأنيث. وقيل هو اسم مذكر مصروف، وأصل المثل (كمستبضع تمر إلى هجر)ν[4][5].

وقال الخوئي: هو في نسخة الشريف الرضي مشكول بالفتحة وتنوين الكسر معا[6]. وهذا طبعا بناءً على أن سيبويه لم يبت في أمرها فقال: μهجر يؤنث ويذكر، قال الفرزدق:

منهنّ أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتُ بها أيَّامُ فارسَ والأَيَّامُ منْ هَجَرا[7]

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٢/٩ـ١٣٣.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢١٩/٣؛ البحار: ٦٢٠/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٦٣/٢؛ بهج الصباغة: ٥٢٢/٣؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٤٤/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٦٤/٢.
[1] الكتاب: ٢٤٢/٣.
[2] ظ: الكتاب: ٢٤٠/٣.
[3] المصدر نفسه: ٢٤٣/٣.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٨/١٥.
[5] في كتب الأمثال: (كمستبضع التمر إلى هجر) بالألف واللام قال أبو عبيدة: هذا من الأمثال المبتذلة وذلك أن هجر معدن التمر والمستبضع اليها مخطئ وهجر بفتحتين اسم مدينة وهي قاعدة البحرين، وربما قيل الهجر بالألف واللام وقيل ناحية البحرين كلها هجر وهو الصواب وسميت باسم: هجر بنت المكفف وكانت من العرب المتعربة. ظ: معجم ما استعجم: ١٣٤٦/٤؛ مجمع الأمثال: ١٥٢/٢؛ المستقصى في أمثال العرب: ٢٣٣/٢؛ معجم البلدان: ٣٩٣/٥؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٤٩٩؛ القاموس المحيط: ٦٣٨.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٩٦/١٩.
[7] في ديوانه هكذا: (منهن أيام صدق قد بليت بها) وهو من قصيدة يرثي بها عمرو بن عبيد الله بن معمر التيمي أولها: أما قريش أبا حفص فقد رزئت بالشام إذ فارقتك السمع والبصرا.ظ: ديوان الفرزدق: ٢٣٥/١

فهذا أنث وسمعنا من يقول كجالب التمر إلى هجر يا فتىν[1].

وقال ابن سيده: μوإنما قال: يا فتى، لئلا يقف على التنوين وذلك لأنه لو لم يقل له يا فتى، للزمه أن يقول: كجالب التمر إلى هجر، فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أهو مصروف أم غير مصروف؟ν[2]. وقال الراوندي: وهجر: اسم بلد مذكر مصروف، وقيل هو مؤنث وغير منصرف بمعنى البلدة[3]، وقال الفيروزآبادي: مذكر مصروف وقد يؤنث[4] فقدما التذكير على التأنيث، وقدم الشارح وغيره التأنيث ثم احتملوا التذكير[5]، وأما قول الشارح: μللتعريف والتأنيثν فمقصوده بالتعريف العلمية إذ قال ابن هشام: μوالمراد تعريف العلمية لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فان الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحةν[1].

ب: (صفين):

إذ قال الشارح: μو(صفين)[2].اسم غير منصرف للتأنيث والتعريفν[3].

ذكر النحاة فيها لغات: الأولى: أنها من أعلام ألاماكن المنقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ومثلها. صريفون ونصيبون وقنسرون وبيرون ودارون وفلسطون وفي الأثر: شهدت صفين وبئست الصفون[4]. هذه اللغة الفصحى فيها.

الثانية: أن تجعل كـ(غسلين) في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفا[5].

الثالثة: أن تجعل كـ(هارون) في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

---

[1] الكتاب: ٣ /٢٤٣، ٢٤٤.
[2] المحكم: ١٥٩/٤؛ لسان العرب: ٢٦٧/٥؛ تاج العروس: ٤٠٦/١٤.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٧٠/٣.
[4] ظ: القاموس المحيط: ٦٣٨.
[5] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤٣٦/٤.
[1] شرح قطر الندى: ٣١٣.
[2] صفين بكسرتين وتشديد الفاء وتعرب إعراب الجموع وإعراب ما ينصرف وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس وبها كانت وقعه (صفين) بين الإمام علي □ومعاوية سنة ٣٧هـ. ظ: معجم ما استعجم: ٨٣٧/٣؛ معجم البلدان: ٤١٤/٣.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٢/١.
[4] هذا الكلام لأبي وائل شقيق بن سلمة صاحب أبن مسعود أدرك النبي [ولم يلقه وهاجر بعده وروى عن أبي بكر وعمر وعلي وحذيفة وجناب وغيرهم. ظ: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ): ؛ ٧١٠/٢و٣٨٦/٣.
[5] ذكر هاتين اللغتين الأولى والثانية الخطابي والبكري والزمخشري وابن الأثير وابن منظور. ظ: غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان(ت٣٨٨هـ): ٣٠/٣؛ ومعجم ما استعجم: ٤١٤/٣؛ والفائق: ٣٠٦/٢؛ النهاية: ٤٠/٣؛ لسان العرب: ٢٤٩/١٣.

الرابعة التزام الواو وفتح النون مطلقا.[١]

الخامسة: أن تعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث[٢] وهي التي ذكرها الشارح،

و(صفين) هو الاكثر استعمالا وشهرة في كتب اللغة والأدب، وأما اللغة الأولى فغاية ما استشهدوا له به الحديث المتقدم، وأما منعه من الصرف فقد جاء في قول الشاعر:

إني أدينُ بما دانَ الوصيُّ بهِ يومَ الخريبةِ من قتل المُحِلّينا

وبالذي دانَ يومَ النهر دنتُ بهِ وشاركتْ كفّه كفي بصفينا[١]

وهو ما استشهد به الشارح[٢]. وقال رجل من أهل الشام:

لقد رأيتُ أموراً كلُّها عجبٌ وما رأيتُ كأيامٍ بصِفّينا[٣]

وقال آخر من أصحاب الإمام علي Δ:

يا عينُ جودي على قتلى بصفينا أضحوا رفاتاً وقد ماتوا عرانينا[٤]

ج: منى:

قال الشارح: μوقال أبو الفتح في (الدمشقيات) استدل أبو علي على صرف (منى) للموضع المخصوص، بأنه مصدر (مَنى يَمنى)، قال: فقلت له: أتستدل بهذا على أنه مذكر، لأن المصدر إلى التذكير: فقال: نعم، فقلت، فما تنكر ألا يكون فيه دلالة عليه، لأنه لا ينكر أن يكون مذكرا سمي به البقعة المؤنثة فلا يصرف، كامرأة سميتها بحجر وجبل وشبع ومعى، فقال: إنما ذهبت إلى ذلك، لأنه جعل كأنه المصدر بعينه، لكثرة ما يعانى فيه ذلك، فقلت: الآن نعمν[٥].

وقد قال سيبويه: μ... وكذلك مِنى الصرف والتذكير أجود وإن شئت أنثت ولم تصرفهν[٦]

وقال الجوهري: μأسماء البلدان الغالب عليها التأنيث وترك الصرف إلا منىً والشام والعراق وواسطا ودابقا وفلجا وهجرا فإنها تذكر وتصرف، ويجوز أن تريد به البقعة أو البلدة فلا

---

[١] ذكر هاتين اللغتين الثالثة والرابعة ابن حجر والسيوطي والزبيدي. ظ: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ): ٢٨٨/١٣؛ همع الهوامع: ١٩٤/١؛ تاج العروس: ٣١٤/٣٥.

[٢] ظ: معجم البلدان: ٤١٤/١٣؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ): ٤٥/٢٥؛ تاج العروس: ٣١٤/٣٥.

[١] للسيد الحميري إسماعيل بن محمد أبو هاشم، شاعر إمامي متقدم (ت١٧٣هـ)؛ ظ: ديوان السيد الحميري: ٤١٨؛ الأغاني: ٧:٢٩٣.

[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٢/١.

[٣] وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري(ت٢١٢هـ): ٣٥٧.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦٤.

[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٩٩/٧.

[٦] الكتاب: ٢٤٣/٣.

تصرفهν[1].

و(منى) من (مَنى يمني) أي: قدر، وسمي هذا الموضع (مِنى) لوقوع الأقدار فيه على الهدايا والضحايا بالمنايا[2]. فأبو علي الفارسي إذن يرى انها مصدر والمصدر مذكر فلذلك خالفت الغالب في أسماء الأماكن وهو امتناع الصرف للعلمية والتأنيث إذ تؤول بالبقعة أو البلدة واعترض عليه ابن جني بان المرأة إذا سميت باسم مذكر منع من الصرف فكذلك (منىً) المصدر المذكر لو أطلق على البقعة المؤنثة، فتمنع من الصرف أيضا فأجابه أبو علي: بأنه جعل كأنه المصدر بعينه، لكثرة ما يعانى فيه ذلك، فعند ذاك اقتنع ابن جني، وكأن أبا علي يذهب إلى أن (منىَ) لا يجوز فيها منع الصرف وقد مر أن سيبويه يراه أجود ولم يجعله ملزما.

٢: جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته:

إنما منع الاسم من الصرف لشبهه بالفعل إذ الأفعال لا جر فيها ولا تنوين، فإذا دخل عليه ما لا يدخل على الفعل وما يؤمن معه التنوين وهما الألف واللام أو الإضافة[1] فيجر حينئذ بالكسرة في موضع الجر[2]، وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قوله Δ: μتَهْوِي إِلَيْهِ ثِمَار الأَقْفِدَةِ، مِنْ مَفَاوِز قِفَار سَحِيقَة وَمَهَاوِي فِجَاج عَمِيقَةν[3] قال الشارح: μوالمفاوز هي جمع مفازة، الفلاة سميت مفازة، أما لأنها مهلكة، من قولهم فوز الرجل أي هلك، وأما تفاؤلا بالسلامة والفوز، والرواية المشهورة (من مفاوز قفار) بالإضافة. وقد روى قوم (من مفاوز) بفتح الزاء، لأنه لا ينصرف، ولم يضيفوا جعلوا (قفار) صفةν[4].

وقد ذكر الراوندي رواية الإضافة مستغنيا بها عن غيرها[5]، واكتفى الآخرون ببيان معنى (مفازة)، وأن (مفاوز) جمع لها[6]، والمهم أنها ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع فهو على وزن (مفاعل)[7] وهذه علة تمنع الاسم من الصرف لوحدها.

---

[1] الصحاح: ١١٦٧/٣؛ وظ: لسان العرب: ٤٣٢/٧؛ تاج العروس: ١٦٨/٢٠.
[2] ظ: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي(ت٥٣٧هـ): ١١٢.
[1] ظ: الأصول في النحو٧٩/٢؛ اللمع: ١٥٠.
[2] ظ: شرح قطر الندى: ٥٢؛ همع الهوامع: ٩٢/١.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٦/١٣.
[4] المصدر نفسه: ١٥٩/١٣.
[5] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٥٢/٢.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٣٢/١١؛ بهج الصباغة: ١٢٦/١٣؛ توضيح نهج البلاغة: ١٩٩/٣.
[7] ظ: اللمع: ١٥٧و١٥٨؛ شرح ابن عقيل: ٣٢٧/٢.

المبحث الثاني: التوابع:

التوابع لها حكم متبوعاتها فهي ترفع وتنصب وتجر وتجزم تبعا لها، ولكن لها أحكاما وقواعد وتفرعات لذا فقد ذكرها ابن السراج لوحدها وأفردها ابن جني في اللمع وجعلها الزمخشري نوعا خامسا، وكذلك من تبعه على ذلك كابن الحاجب وابن مالك والرضي الإستراباذي وابن هشام والسيوطي[١] جعلوها مفردة لوحدها، ولأن فيها مباحث تستحق أن تدرس بمعزل عن متبوعاتها لذلك ستدرس هنا في هذا الفصل للإلمام بتلك المباحث منها:

المطلب الأول: النعت:

ذكره سيبويه فقال: μفأما النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك:مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِν[٢] وعرفه ابن هشام فقال: μهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعهν[٣] وقال السيوطي: هوμتابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق بهν[٤] والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة[٥] ومن مباحثه التي ذكرها الشارح:

١: تقديم الصفة على الموصوف:

لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف[٦]، لكن الشارح قال كلاما ظاهره انه يجيزه وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ:كَمِلْنَ كَالفَالِجِ اليَاسِرِ الَّذِي يَنْتَظِرُ أَوَّلَ فَوْزَة...ν[٧] قال الشارح: μ الفالج: الظافر الفائز، فلج يفلج، بالضم، وفي المثل:(من يأت الحكم وحده يفلج). والياسر: الذى يلعب بالقداح، واليسر مثله، والجمع أيسار. وفي الكلام تقديم وتأخير، تقديره: كالياسر الفالج، أي كاللاعب بالقداح المحظوظ منها، وهو من باب تقديم الصفة على الموصوف، كقوله تعالى: (وَغَرَابِيبُ سُودٌ)[٨] وحسن ذلك هاهنا أن اللفظتين صفتان، وإن كانت إحداهما مرتبة على الأخرىν[٩]. وقد ذهب هذا المذهب الخوئي، ومحمد عبده، والشيرازي، ومحمد أبو الفضل

---

[١] ظ: الأصول في النحو:١٩/٢؛ اللمع: ٨١؛ المفصل: ١٤٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٧٧/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٨٣؛ همع الهوامع:١٣٩/٣.
[٢] الكتاب: ٤٢١/١
[٣] شرح قطر الندى: ٢٨٣/١
[٤] همع الهوامع: ١٤٥/٣
[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها
[٦] ظ: الأصول في النحو: ٢٢٢/٢ـ٢٢٥؛ الخصائص: ٢١٣/١ و٣٨٥/٢؛ المفصل: ١٢٣؛ وإعراب لامية الشنفرى: ١٣٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٣٢٦/٢.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١٢/١.
[٨] سورة فاطر: ٢٧.
[٩] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١٤/١.

إبراهيم[١]. وذهب احد الشراح من القرن الثامن الهجري إلى أن (الياسر) صفة (الفالج)[٢] ويلاحظ هنا أمور: الأول: أن في نهج البلاغة روايتين وقد ذكرتا في النهج إحداهما في الخطبة ٢٣ في البداية[٣] وهي التي نحن بصددها وهي هكذا (كالفالج الياسر) ورواية أخرى في باب الحكم والمواعظ، الحكمة ٢٦٥؛ وهي هكذا: μكالياسر الفالجν[٤]وعلى الرواية الأخيرة فلا جدال؛ فـ(الفالج) صفة لـ(الياسر) ولعلها الرواية الصحيحة والرواية الأولى رواية الكافي[٥]، والثانية هي رواية كتب غريب الحديث وغيرها[٦].

ويلاحظ أيضا أن الشارح قال: μهو من باب تقديم الصفة على الموصوف كقوله تعالى: (وَغَرَابِيبُ سُودٌ)ν[٧] وفيه.

أولا: إن المواضع التي تتقدم فيها الصفة تجعل مضافة لا موصوفة بالموصوف نحو: الليالي السود، فيقال: سود الليالي[٨] فهو مما لا يجيزه النحاة[٩].

ثانيا: إن (غرابيب سود) على التقديم والتأخير[١٠]، ولكن اختلف العلماء في إعرابه: فالزمخشري يقول (غرابيب) توكيد وقد أضمر المؤكد أي: سود غرابيب[١١]، وقال الجوهري (سود) بدل من(غرابيب) لأن تواكيد الألوان لا تقدم[١٢] وبهذا القول قال الشارح في موضع آخر من الكتاب[١٣]، وقيل جاء بـ(غرابيب) للزيادة في الوصف على (بيض وحمر) ثم جاء بـ(سود) للمناسبة[١٤]، وقيل هو لمجرد والتأكيد لاختلاف اللفظ[١٥].

فالشارح ذهب إلى أضعف الأقوال ثم ناقض نفسه وذهب إلى غيره في موضع آخر.

٢: الفصل بين الصفة والموصوف:

ظاهر أقوال العلماء أنهم لا يجيزون الفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي[١]، ففي قوله

---

[١] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣/٣؛ نهج البلاغة،محمد عبده:٢٣/١؛ توضيح نهج البلاغة:١/ ١٣٠؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل: ٦٥/٢.
[٢]ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٢٨٥.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١٢/١.
[٤] المصدر نفسه: ١١٥/١٩.
[٥] ظ: الكافي، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني(ت٣٢٩هـ): ٥٧/٥.
[٦] ظ: غريب الحديث، ابن سلام: ٤٦٨/٣؛ الغارات: ٧٩/١؛ الفائق: ٤٢٢/٣؛ النهاية: ٤٦٨/٣.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١٤/١.
[٨] ظ: بهج الصباغة: ٦٣/٩.
[٩] ظ: الأصول في النحو: ٢٢٥/٢؛ الخصائص: ٢١٣/١ و٣٨٥/٢؛ المحكم: ٤٧٧/١.
[١٠]جامع البيان: ١٣١/٢٢؛ تفسير السمعاني: ٣٥٦/٤؛ الإتقان: ٣٤/٢.
[١١] ظ: الكشاف: ٦١٩/٣؛ تفسير البيضاوي: ٤١٨/٤؛ تفسير أبي السعود: ١٥١/٧؛ روح المعاني: ١٩٠/٢٢.
[١٢] ظ: الصحاح: ١:١٩٢ ؛ شرح الرضي على الكافية: ٣٢٦/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٥٦/٢.
[١٣] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٠/١٠.
[١٤] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٢٤٥/٢.
[١٥] ظ: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي(ت٩١١هـ): ٢٥٩.
[١] ظ: البحر المحيط: ٣٩٥/٢.

تعالى:(أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)[1] قالوا (شك) فاعل مرفوع بالظرف وليس مبتدأ والظرف خبره لأنه يستلزم الفصل بالأجنبي، فالمبتدأ هنا أجنبي وأما الفاعل فهو فاعل الظرف وهو كالجزء من عامله ففصله بين الموصوف وصفته جائز هنا[2] وقد عرض الشارح إلى ذلك مجوزا الفصل بينهما عند شرحه

قول أمير المؤمنين Δ: μ وَأَقْرِبْ بِقَوْمٍ مِنَ الْجَهْلِ قَائِدُهُمْ مُعَاوِيَةُ!وَمُؤَدِّبُهُمُ ابْنُ النَّابِغَةِν[3] قال الشارح: μ ثم قال: (أقرب بقوم!) أي ما أقربهم من الجهل! كما قال تعالى(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[4] أي ما أسمعهم وأبصرهم!. فإن قلت: قد كان يجب أن يقول: (وأقرب بقوم قائدهم معاوية ومؤدبهم ابن النابغة من الجهل) فلا يحول بين النكرة الموصوفة وصفتها بفاصل غريب، ولم يقل ذلك، بل فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما. قلت: قد جاء كثير من ذلك، نحو قوله تعالى: (وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنْ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ)[5] في قول من يجعل (مردوا) صفة أقيمت مقام الموصوف، لأنه يجعل (مردوا) صفة القوم المحذوفين المقدرين بعد (الأعراب) وقد حال بين ذلك وبين (مردوا) قوله: (ومن أهل المدينة). ونحوه قوله تعالى:(أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا قَيِّمًا)[6] فإن (قيما) حال من الكتاب وقد توسط بين الحال وذي الحال (ولم يجعل له عوجا) والحال كالصفة، ولأنهم قد أجازوا: (مررت برجل - أيها الناس - طويل)، والنداء أجنبي، على أنا لا نسلم أن قوله: (من الجهل) أجنبي، لأنه متعلق بأقرب، والاجنبى مالا تعلق له بالكلامν[7] وأجمل الشراح القول في هذا الموضع فقال ابن ميثم:μوقائدهم، جملة اسميه محلها الجر صفه لقوم وفصل بين الموصوف والصفة بالجار والمجرور كما في قوله تعالى: (وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنْ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ)[8] فمحل (مردوا) الرفع صفةً لـ(منافقون) وفصل بينهما بقوله: (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)[9]، ونحو من هذا قول المجلسي: والفصل بالجار والمجرور مجوز[10]. لكنهم لم يذكروا أن هذا الفاصل أجنبي لا في الآية ولا في قول أمير المؤمنين Δ والظاهر أنهم لا يعتقدون انه أجنبي في قول أمير المؤمنين Δ وهو ما خلص إليه الشارح في نهاية كلامه. وقد ذكر هذا الفصل بين الموصوف وصفته في الآية

---

[1] سورة إبراهيم: ١٠.
[2] تفسير أبي السعود: ٣٧/٥؛ روح المعاني: ١٩٥/١٣.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٠.
[4] سورة مريم: ٣٨.
[5] سورة التوبة: ١٠١.
[6] سورة الكهف: ١و٢.
[7] شرح نهج البلاغة /الشارح ٧٣/١٠
[8] سورة التوبة: ١٠١.
[9] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٣٧٩/٣.
[10] ظ: ؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٨٤/٢.

الكريمة جملة من المفسرين وقالوا (من أهل المدينة) عطف على (ممن حولكم من الأعراب) أي معطوف على خبر (منافقون) الذي هو مبتدأ مؤخر و(مردوا) صفة له[١]، ومنعه أبو حيان لأنه فصل بين الموصوف وصفته بالمعطوف على خبر المبتدأ، فيصير مثل: في الدار زيدٌ، وفي القصر العاقل[٢]. وفي الآية توجيهات منها:

أولا: أن جملة (مردوا) وان كان التفصيل على ما تقدم، فهي مستأنفة مسوقة لبيان غلوهم في النفاق اثر بيان اتصافهم به، وانقطعت الجملة الأولى بعد قوله (منافقون)[٣].

الثاني: أن يكون (ومن أهل المدينة) خبرا لمبتدأ محذوف (مردوا) صفته تقديره: ومن أهل المدينة قوم مردوا على النفاق وقامت الصفة مقام الموصوف لأنه بعض اسم مجرور بـ(من) مقدم عليه وهو مقيس[٤].

الثالث: أن التقدير: ومن أهل المدينة مَنْ مردوا على النفاق[٥].

وقد زاد شارحنا الأمر تعقيدا حين قال: (مردوا) صفة أقيمت مقام الموصوف المحذوف بعد الأعراب، وقد فصل بينهما بـ(ومن أهل المدينة) فهو يرى (منافقون) صفة أقيمت مقام الموصوف و(مردوا) صفة بعد صفة وعموما فتقدير مبتدأ محذوف يكون (مردوا) صفته أرجح الآراء وأيسرها. وأما استشهاد الشارح بأنه يجوز الفصل بين صاحب الحال والحال فضعيف لأن الحال ليس بتابع فهو يختلف عن صاحبه في الإعراب وفي انه نكرة وصاحبه معرفة ويجوز أن يتقدم على صاحبه[٦] وليس في الصفة من هذا شيء وقد بحثت هذه المسألة في موضوع الحال.

٣: النعت بالجملة:

توصف النكرة بالجملة[٧]، واشترطوا أن تكون خبرية[٨] لأن الصفة تعرف المخاطب بالموصوف المبهم، ويلزم هذه الجملة الضمير الذي يربطها بالموصوف[١].

وقد أعرب الشارح الجملة صفة عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: ﷺوَلاَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ عِبَادِهِ شُخُوصُ لَحْظَةٍوَلاَ كُرُورُ لَفْظَةٍ، وَلاَ ازْدِلاَفُ رَبْوَةٍ، وَلاَ انْبِسَاطُ خُطْوَةٍ فِي لَيْلٍ دَاجٍ، وَلاَ غَسَقٍ

---

[١] ظ: إعراب القران، النحاس: ٢٣٣/٢؛ وزاد المسير: ٤٩٢/٣؛ الكشاف: ٢٩١/٢؛ التفسير الكبير: ١٣٧/١٦؛ وإملاء ما من به الرحمن: ٢١/٢؛ تفسير البيضاوي: ١٦٩/٣؛ فتح القدير: ٩٨/٢؛ وروح المعاني: ١٠/١١.
[٢] ظ: البحر المحيط: ٩٧/٥.
[٣] ظ: زاد المسير: ٤٩٢/٣؛ البحر المحيط: ٩٧/٥؛ فتح القدير: ٩٨/٢؛ روح المعاني: ١٠/١١.
[٤] ظ: إعراب القران، النحاس: ٢٣٣/٢؛ مشكل إعراب القرآن: ٣٣٥/١؛ تفسير البيضاوي: ١٦٩/٣؛ إملاء ما من به الرحمن: ٢١/٢؛ البحر المحيط: ٩٧/٥؛ روح المعاني: ١٠/١١.
[٥] ظ: زاد المسير: ٤٩٢/٣؛ التفسير الكبير: ١٣٧/١٦.
[٦] ظ: همع الهوامع: ٢٧٢/٢.
[٧] ظ: الكتاب: ٨٨/١؛ شرح الرضي على الكافية:٢٩٧/٢؛ أوضح المسالك: ٣٠٦/٣؛ همع الهوامع: ١٤٧/٣.
[٨] ظ: المفصل: ١٥٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/٢؛ أوضح المسالك: ٣٠٩/٣؛ همع الهوامع: ١٤٧/٣.
[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٠١/٢؛ أوضح المسالك: ٣٠٨/٣.

سَاج، يَتَفَيَّأُ عَلَيْهِ الْقَمَرُ الْمُنِيرُ، وَتَعْقُبُهُ الشَّمْسُ ذَاتُ الدُّورِ...ν[1] قال الشارح: μ(يتفيأ عليه القمر المنير) هذا من صفات الغسق ومن تتمة نعته، ومعنى:(يتفيأ عليه) يتقلب ذاهبا وجائيا في حالتي أخذه في الضوء إلى التبدر، وأخذه في النقص إلى المحاق... قوله:(يتفيأ عليه القمر المنير) في موضع جر، لأنه صفة(غسق)ν[2]. وقد ذكر المجلسي هذا وأن (تفيأ عليه) صفة الغسق' والضمير في (عليه) للغسق[3]، لأن جملة النعت فيها ضمير يعود على المنعوت.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μقَذَفاً بِغَيْبٍ بَعِيدٍ، وَوَمْجٍ بِظَنٍّ غَيْرِ مُصِيبٍ، صَدَّقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِ...ν[4] قال الشارح: μ موضع (صدقه) جر، لأنه صفة (ظن)ν[5]. وقد ذكر بعض الشراح أن موضع (صدقة) الجر وأنه صفة (ظن).

٤: مطابقة الصفة للموصوف في التعريف:

ويطابق النعت المنعوت في التعريف والتنكير وقد ذكر الشارح النعت معرفة عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μفَهُوَ أَمِينُكَ الْمَأْمُونُ، وَخَازِنُ عِلْمِكَ الْمَخْزُونν[6] قال الشارح: μ (المخزون) بالجر صفة (علمك) والعلم الالهى المخزون: هو ما أطلع الله تعالى عليه ورسوله من الأمور الخفية التي لا تتعلق بالأحكام الشرعية كالملاحم وأحكام الآخرة وغير ذلك، لان الأمور الشرعية لا يجوز أن تكون مخزونة عن المكلفينν[7].

وشراح النهج متفقون على أن هذا العلم لا يتعلق بالتكاليف الشرعية[8]، لأنها لو خزنت فلم يعلمها المكلف فلا ذنب عليه في ترك واجبها، وإتيان محرمها. لكن الشيرازي قال: μ لقد كان علم الله سبحانه بالشريعة وطريق السعادة مخزونا محفوظا لديه سبحانه ثم حمله تعالى الرسولν[9] فهو يرى أن هذه الصفة صفة هذا العلم قبل أن يحمله الله تعالى الرسول [فالعلم المخزون قبل ذلك، فهو يدخل فيه العلوم الشرعية بناءً على ذلك.

ولم يشر من شراح النهج إلى أنها صفة إلا الخوئي ومدرس وحيد[1]. ويلاحظ هنا بان المعرف بالإضافة وصف بالمعرف بأل.

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٢/٩.
[2] المصدر نفسه: ٢٥٥/٩.
[3] ظ: البحار: ٣٠٨/٤.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٦/١٣.
[5] المصدر نفسه: ١٤٢/١٣.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٨/٦.
[7] المصدر نفسه: ١٤٢/٦.
[8] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٠٣/١؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١٣٢/١؛ نهج البلاغة؛ محمد أبو الفضل: ١٤٠/١.
[9] توضيح نهج البلاغة: ٢٨١/١.
[1] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٩٢/٥؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٥/٥.

٥: المطابقة بالتأنيث:

وفي النعت الحقيقي تتبع الصفة موصوفها في التأنيث والتذكير وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَبِهَا تَّعِظُوا عِبَادَ اللهِ عِبَادَ النَّوَافِعِ ، وَاعْتَبِرُوا بِالآي السَّوَاطِعِ ، وَازْدَجِرُوا بِالنُّذُرِ الْبَوَالِغِ ν[١] قال الشارح: μ والنذر: جمع نذير، وهو المخوف، والأحسن أن يكون النذر هاهنا هي الإنذرات نفسها، لأنه قد وصف ذلك بالبوالغ، وفواعل لا تكون في الأكثر إلا صفة المؤنثν[٢]. وقال الراوندي: (النذر) جمع نذير وهو الإنذار أي الإنذارات، والمصدر يجمع لاختلاف أجناسه وعليه حمل قوله تعالى: (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ)[٣][٤]. ومثله قول الكيدري والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ولعله رأي الشيرازي أيضا[٥] فالشراح إذن متفقون على أنها جمع نذير بمعنى إنذار أي المصدر وليس نذير بمعنى فاعل كما احتمل الشارح ثم رجح غيره وهو ما قاله هؤلاء العلماء والحقيقة أن (النذير) اسم مصدر من الإنذار وجمعه: نذر[٦].

وذهاب الشارح إلى أن (البوالغ) فواعل وهي في الغالب صفة المؤنث هذا ما قاله النحاة لأنه في الغالب جمع فاعله[٧]. لذلك فان تكون (النذر) جمع الانذار أحسن من أن تكون جمع نذير معناه إن جمع المصدر يجوز وصفه بالمؤنث، بخلاف جمع اسم الفاعل المذكر فقولنا: الإنذارات البوالغ جائز، ولكن قولنا: الرجال البوالغ فيه إشكال واضح.

٦: تعدد النعوت:

قد تتكرر النعوت لواحد وأكثر فإذا تعددت لواحد فالأحسن إن تباعد معنى الصفات العطف، والا تركه[٨]، فدخول العاطف يؤذن بان كل صفة منها مستقلة[١] وقد ذكر الشارح الصفة بعد الصفة عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: ثُمَّ نَفَخَ فِيها مِنْ رُوحِهِ فَمَثُلَتْ إِنْساناً ذَا أَذْهَانٍ يُجِيلُهَا، وَفِكَرٍ يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَجَوَارِحَ يَخْتَدِمُهَا، وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا، وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، والأَذْوَاقِ والمَشَامِّ، وَالأَلْوَانِ وَالأَجْنَاسِ، مَعْجُوناً بِطِينَتِهِ الأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالأَشْبَاهِ

---

[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٤٦/٦.
[٢] المصدر نفسه: ٣٤٧/٦.
[٣] سورة القمر١٦.
[٤] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٥٦/١.
[٥] ظ:حدائق الحقائق:٤١٠/١؛ منهاج البراعة، الخوئي:١١٣/٦؛ نهج البلاغة،محمدأبو الفضل إبراهيم: ١٦٧/١؛ توضيح نهج البلاغة:٣٤٦/١.
[٦] ظ: لسان العرب: ٢٠١/٥.
[٧] ظ: الكتاب: ٦١٥/٣، ٦٣٢؛ المقتضب: ١٢٠/١و ٢١٨/٢و٢١٩؛ أوضح المسالك: ٣٢٠/٤؛ همع الهوامع: ٣٩٢/٣.
[٨] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٤٦/٢؛ الإتقان: ١٨٨/٢؛ همع الهوامع: ١٥٥/٣.
[١] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ١٢٨/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٤٦/٢؛ تفسير النسفي: ١٤٥/١؛ همع الهوامع: ٣/ ١٥٥.

المُؤْتَلِفَة...ν[1]. قال الشارح: μ(معجونا) صفة (إنسانا)ν[2]. واختلف شراح النهج في ذلك على قولين:

الأول: انها صفة كما قال الشارح واحتمله الراوندي وابن ميثم والمجلسي والخوئي والشوشتري[3] واقتصر على هذا القول محمد عبده ومحمد جواد مغنية[4].

الثاني: أنها حال من (إنسان) واحتمله ابن ميثم والمجلسي والخوئي، والشوشتري[5] واقتصر عليه الشيرازي ومدرس وحيد[6]، لكن الراوندي عده حالا من ضمير (إنسانا)[7] ومعلوم انه يريد أن يجعل صاحب الحال معرفة، لأنه في الغالب كذلك ولكن النحاة جوزوا في مثل هذا أن يكون صاحب الحال نكرة لأنه مخصص بوصف[8]، فـ(إنسانا) قد وصف بـ(ذا أذهان) فإذن ما ذهب إليه الشراح من جواز أن يكون (معجونا) حالا من (إنسانا) سائغ بهذا.

ويلاحظ انه لو كان (معجونا) صفة لكانت صفة بعد صفة[9] لأنها مسبوقة بـ(ذا أذهان) وهي صفة (إنسانا) الأولى. والظاهر أن هذين الوجهين جائزان والمعنى عليهما قريب، لأن الحال في حقيقته وصف ولذلك جوزهما معظم الشراح. ويبدو أن كونه حالا أرجح لأنه لا مانع من ذلك كون صاحبه مسوَّغا، أما كونه صفة فقالوا: إن تباعد معنى الصفات فالأحسن عطفها على بعضها لا اتباعها[10]، وهذا التباعد موجود بين (ذا أذهان) و(معجونا)، فالذهاب إلى انه حال يخرج كلام أمير المؤمنين Δ من العدول عن الأحسن.

ومثله: قوله Δ: μوَإِنَّكَ فِي هذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيباً مَفْرُوضاً، وَحَقّاً مَعْلُوماً، وَشُرَكَاءَ أَهْلَ مَسْكَنَة، وَضَعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةν[1] قال الشارح: μوانتصب(أهل مسكنة) لأنه صفة(شركاء) وفي التحقيق أن(شركاء) صفة أيضا موصوفها محذوف، فيكون صفة بعد صفة. وقال الراوندي: انتصب(أهل مسكنة) لأنه بدل من(شركاء)، وهذا غلط، لأنه لا يعطي معناه ليكون بدلا منهν[2]. وانقسم شراح النهج وفق هذين التوجيهين فقد ذهب ابن ميثم والمجلسي ومحمد جواد مغنية إلى

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩٦/١و٩٧.
[2] المصدر نفسه: ٩٩/١.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٧٤/١؛ مصباح السالكين،(الكبير): ١٨٩/١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٤٥/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤١/٢؛ بهج الصباغة: ٥٨٢/١.
[4] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٣/١؛ في ظلال نهج البلاغة: ٤١/١.
[5] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٧٤/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٨٩/١؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٧٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٤٥/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤١/٢؛ بهج الصباغة: ٥٨٢/١.
[6] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٣١/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٩٥/٢.
[7] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٧٤/١.
[8] ظ: أوضح المسالك: ٣١٢/٢؛ شرح شذور الذهب: ٣٢٧؛ شرح قطر الندى: ٢٣٦؛ همع الهوامع: ٢٠٤/٢.
[9] ظ: همع الهوامع: ٤٠١/١.
[10] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٤٦/٢؛ الإتقان: ١٨٨/٢.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٨/١٥؛وظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٦٠/٣.
[2]شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٠/١٥.

انه صفة كما قال الشارح[1]، لكن الخوئي بعد أن نقل تخطئة الشارح للراوندي دافع عن رأي الراوندي في أنه بدل، بان (ذوي فاقة) بدل من (ضعفاء) ولا ضير في كون (أهل مسكنة) بدلا لقوله (شركاء) فان (أهل مسكنة) هو المقصود بالذات، وهذا لا يستلزم أن يكون البدل منه ساقطا رأسا أو يجعل في حكم الساقط، وذلك لأن في ذكر المبدل منه فائدة لا محالة، لم تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو[2]، وتلك الفائدة هي تقوية الحكم وتقريره لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين، ثم إن قول الشارح: لأنه لا يعطي معناه ليكون بدلا لا يجري في بدل الغلط، على أن بعض النحاة ذهب إلى أن اثنين في قوله تعالى:(لاتَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ)[3] بدل كل معللا لقوله بعدم اشتراط بدل الكل أن يكون متحدا مع المبدل في المفهوم بل في المصداق فمن حكم انه بدل بعض متمسكا بأن مفهومه بعض من مفهوم (الهين) فقد أخطأ[4].

والحقيقة أن (اثنين) صفة جاء للتوكيد، هكذا قال النحاة[5] وقوله أن في ذكر المبدل منه فائدة لا محالة لا جدال فيه، ولكن الكلام يتم مع سقوطه فإسقاطه يذهب بتلك الفائدة وهي التقرير والتوكيد ولكن الكلام لاينقص من معناه شيء فـ(أهل مسكنة) صفة لـ(شركاء) كما قال الشارح ولا يمكن أن يكون بدلا فهو ليس بدل الكل من الكل إذ لايسد أحدهما مكان الآخر ولاضمير يربطه بالمبدل منه ليكون بدل بعض من كل .

٧: الوصف ب(كلا ولا) مؤولا بالمشتق:

ومن المؤول بالمشتق (كلا ولا) أي زمانا قليلا قال الشاعر:

يكون نزولُ القومِ فيها كلا ولا غشاشاً ولا يُدنون رحلاً إلى رحلي[6]

وقول الآخر:

فلَبَّتْها الرّاعِي قَلِيلاً كَلا وَلا بلَوْذانَ أَو ما حَلَّلَتْ بالكَراكِرِ[1]

وقد ذكرها الشارح عند شرحه قوله Δ: μفَاقْتَتَلُوا شَيْئاً كَلاَ وَلاَ ν[2] قال الشارح: μ أي شيئا قليلا، وموضع (كلا ولا) نصب لأنه صفة (شيئا) وهى كلمة تقال لما يستقصر وقته جدا، والمعروف عند أهل اللغة: (كلا وذا)، قال ابن هانئ المغربي:

---

[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٤١٨/٤؛ البحار: ٥٢٩/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٦٦/٣؛ في ظلال نهج البلاغة: ٤٥١/٣.
[2] هذا كلام الرضي في شرح الكافية نقله الخوئي. ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٨/٣.
[3] سورة النحل: ٥١.
[4] ظ:منهاج البراعة، الخوئي: ٤٢/١٩.
[5] ظ: الخصائص: ١٠٥/٣؛ شرح شذور الذهب: ٥٥٧؛ همع الهوامع: ١٤٥/٣.
[6] تهذيب اللغة: ٣٣١/١٥؛ الفائق: ٣٨/٣؛ وأساس البلاغة: ٤٥١؛ تاج العروس: ٤٧٠/٤.
[1] ظ: المحكم: ١١٧/١٠؛ معجم البلدان: ١ /١١٧؛ لسان العرب: ٥٠٣/٣؛ تاج العروس: ٤٧١/٩.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٨/١٦.

وأسرعُ في العينمن لحظةٍ وأقصرُ في السمعِ من لا وذا[1]

وفي شعر الكميت: كَلا وكَذا تَغُمِيضةً [2]

وقد رويت في نهج البلاغة كذلك، إلا أن في أكثر النسخ: (كلا ولا)، ومن الناس من يرويها: (كلا ولات)، وهى حرف أجرى مجرى (ليس)، وتجئ (حين) إلا أن تحذف في شعر، ومن الرواة من يرويها (كلا ولأى)، ولأى فعل، معناه أبطا[3].

ومعظم الشراح استشهدوا بشعر ابن هانئ وشعر الكميت، وقالوا هي كلمة تقولها العرب إذا استقلت الشيء[4]، للمبالغة، كناية عن القصر والسرعة أي زمانا قليلا[5] بمقدار لفظة لا ولا فان حرفين ثانيهما حرف اللين سريعا الانقضاء عند الاستماع فشبه بهما ما كان من محاربة العدو[6] وقال المجلسي: يحتمل أن يكون المعنى: شيئا كلا شئ، أو يكون العطف للتأكيد[7]. وقد ذكر الإعراب الخوئي فقال: (كلا ولا) ظرف مستقر في محل النصب لأنه صفة (شيئا)[8]، فهو يرى أن الكاف حرف جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(شيئا)، ولكن محمد جواد مغنية يرى أن الكاف للتشبيه بمعنى مثل ومحلها النصب صفة لشيء و(لا ولا) محلها الجر بإضافة الكاف إليها[9] فهو يرى الكاف اسما وهي الصفة، فصار عندنا وجهان الأول: منهما هو رأي الشارح عينه ولعله الأصوب لأنه لا حاجة إلى أن تكون الكاف هنا بمعنى (مثل)، لأن الصفة يجوز حذفها إذا دل عليها دليل وليس كالفاعل لا يجوز حذفه فاحتيج إلى جعل الكاف اسما[10] في قول الشاعر:

هَلْ تنتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْن يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُل[1]

وأما (كلا ولا) فكلمة معناها ما تقدم وورد لها ذكر في شعر العرب، وهو المعروف عند أهل اللغة لا ما ذكره الشارح أي (لا وذا) بل أن شعر ابن هانئ الذي استشهد به الشارح روايته كما

---

[1] الرواية هكذا: فاقصر في العين من لفتة وأقصر في السمع من ذا ولا. ظ: ديوانه ٢٧.

[2] البيت بكامله هكذا كَلا وكَذا تَغُمِيضةً ثم هِجْتُمْ لَدَى حين أَنْ كانُوا إلى النَّوْمِ أَقْفَرا. ديوان الكميت: ١٨٧؛ وظ:تاج العروس: ٤٦٩/٤٠.

[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٩/١٦و١٥٠.

[4] مصباح السالكين (الكبير): ٧٩/٥؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٦٣/٢؛ بهج الصباغة: ٦١٣/٤؛ توضيح نهج البلاغة: ٩١/٤.

[5] ظ:معارج نهج البلاغة: ٣٨١؛ حدائق الحقائق: ٤٨٠/٢.

[6] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٧٩/٥؛ توضيح نهج البلاغة: ٩١/٤.

[7] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٢٧/٣.

[8] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠/ ٥٨.

[9] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٥٤٥/٣.

[10] ظ: المقتضب: ١٤١/٤؛ همع الهوامع: ٤٥٠/٢.

[1] البيت للأعشى ميمون بن قيس . ظ:ديوانه: ١٤٩؛خزانة الأدب: ٤٥٤/٩و٤٥٥.

نقلها شراح النهج (لا ولا) وليس كما ذكر الشارح[1].

٨: حذف الموصوف:

أجاز النحاة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن علم[2]وجعل منه سيبويه قول من وثق بعربيته: μما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا وإنما يريد ما منهم واحد ماتν[3] وقال ابن جني أكثر ذلك في الشعر لأن القياس يكاد يحظره، لأن الصفة من مقامات الإطناب لا الإيجاز، ثم انه إذا كانت الصفة جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يجوز حذف الموصوف[4] إلا أن يكون بعض ما قبله المجرور بـ(من) ومنه شاهد سيبويه المتقدم[5]، ولكنه يجوز في الشعر[6] وقد عرض الشارح إلى حذف الموصوف عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ بَكَّرَ فَاسْتَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَν[7] قال الشارح: μوروى(من جمع) بالتنوين فتكون(ما) على هذا اسما موصولا، وهى وصلتها في موضع جر لأنها صفة(جمع)، ومن لم يرو التنوين في(جمع) حذف الموصوف، تقديره: من جمع شيء ما قل منه خير مما كثر، فتكون(ما) مصدرية، وتقدير الكلام: قلته خير من كثرته، ويكون موضع ذلك جرا أيضا بالصفةν[8].

فنحن إذن أمام روايتين ذكرهما الشارح: الأولى:(جمعٍ) بالتنوين واختلف الشراح بناء على هذه الرواية على أقوال:

الأول: أن تكون (ما) موصولة وهي مبتدأ خبره (خير) وجملة (قل منه) صلتها، والجملة من الموصول وخبره صفة وقد احتمله الراوندي، والكيدري، وابن ميثم وأحد علماء القرن الثامن ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية[1].

الثاني. أن يكون الإعراب هكذا ولكن (جمع) مصدر قام مقام المفعول أي: مجموع واحتمله ابن ميثم، وأحد الشراح من القرن الثامن الهجري والخوئي ومحمد عبده[2].

---

[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٧٩/٥؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٦٣/٢؛ بهج الصباغة: ٦١٣/٤؛ توضيح نهج البلاغة: ٩١/٤.

[2] ظ: المقتضب: ١٣٧/٢؛ الخصائص: ٣٦٦/٢؛ المفصل: ١٥٢؛ شرح الرضي على الكافية: ٣٢٤/٢؛ مغني اللبيب: ٦٠٤/٢و ٦٢٦.

[3] الكتاب: ٣٤٥/٢؛ ظ: المفصل: ١٥٥؛ شرح الرضي على الكافية: ٣٢٥/٢ .

[4] ظ: الخصائص: ٢٦٦/٢.

[5] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٥/٢.

[6] ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها؛ مغني اللبيب: ١٦٠/١.

[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٨٣/١.

[8] المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٧٧/١؛ حدائق الحقائق: ٢٠٧/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٣١٥/١؛ شرح نهج البلاغة: من علماء ق٨هـ: ٢٢٢؛ محمد عبده: ٥٩/١؛ نهج البلاغة محمد أبو إبراهيم: ٥٥/١؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٤١/١.

[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣١٥/١؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء ق٨هـ: ٢٢٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣؛ نهج البلاغة، محمد عبدة: ٥٩/١.

الثالث. أن تكون (جمع) كما في القول الأول ولكن الصفة (ما) الموصولة وصلتها وهو رأي انفرد به الشارح[١] ولعله توهم.

الرابع. أن تكون الجملة من الموصول وخبره بدلا من (جمع) وانفرد به الخوئي[٢].

الخامس. أن تكون (ما) مصدرية أي: قلته خيرٌ من كثرته وانفرد به محمد عبده[٣].

الرواية الثانية: أن تكون (جمع) مجرورة غير منونة مضافة إلى ما بعدها واختلف الشراح في إعراب المضاف إليه على وجوه:

الأول: أن تكون (ما) مضاف إليه وهناك (أن) محذوفة بعدها على طريقة تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: من جمع ما أن قل منه خير مما كثر. واحتمله الراوندي والكيدري وابن ميثم وشارح من القرن الثامن والمجلسي والخوئي[٤]

الثاني: وقيل أن (ما) ها هنا يحتاج في تمام الكلام إلى تقدير مثلها معها حتى تكون (ما) الأولى هي المضاف والثانية هي المبتدأ والتقدير: من جمع ما الذي قل منه خير مما كثر ولكنه لما كان إظهار (ما) الثانية يشبه التكرار ويوجب هجنة في الكلام، وكانت (ما) الواحدة تعطي المعنى عن المقدرة كان حذفها أولى واحتمله ابن ميثم وشارح من القرن الثامن الهجري والخوئي[٥].

الثالث: أن يكون الموصوف محذوفا وهو المضاف إليه تقديره: من جمع شيء الذي قل منه خير... و(ما) موصولة واحتمله المجلسي والخوئي[٦].

الرابع: أن يكون الحال كما في الوجه الثالث و(ما) مصدرية أي: قلته خير من كثرته وهو قول الشارح واحتمله الخوئي ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم[١] ؛ وقول الشارح على رواية التنوين: μ فتكون (ما) على هذا اسما موصولا وهي وصلتها في موضع جر لأنها صفة (جمع)ν[٢] يلاحظ عليه انه جعل الموصول وصلته في موضع جر، وهذا الكلام مردود لأن الموصول أما أن يكون هو الصفة وحده وصلة الموصول لا محل لها من الإعراب بدليل ظهور

---

[١] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٨٦/١.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣.
[٣] ظ: نهج البراعة محمد عبده: ٥٩/١.
[٤] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٧٧/١؛ حدائق الحقائق: ٢٠٧/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٣١٥/١؛ شرح نهج البلاغة: من علماء ق٨هـ ٢٢٢؛ البحار: ١٠١/٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٩٩/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣.
[٥] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣١٥/١؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق٨هـ: ٢٢٢؛منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣.
[٦] ظ: البحار: ١٠١/٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٩٩/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣.
[١]ظ: البحار: ١٠١/٢؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٩٩/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٥٠/٣.؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٥٩/١؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: ٥٥/١.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٨٦/١.

الإعراب على الموصول في قوله تعالى: (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا)[1][2] أو أن تكون الجملة من الموصول الذي هو مبتدأ وخبره الذي هو (خير)، هي الصفة وهو الواقع هنا والذي ذهب إليه الشراح غير شارحنا، ولعل أرجح الآراء على رواية التنوين الرأي الأول لأنه استغنى عن التقدير وقد استقام المعنى عليه ولم يخالف قواعد اللغة، وأما أن يكون (جمع) بمعنى مجموع فمجاز لا دخل للإعراب به وأما رواية الجر والإضافة فرأي الشارح فيه أقرب إذ جعل المحذوف هو الموصوف وتقديره (شئ) فاستقام الكلام وانسجم المعنى وكانت مصدرية (ما) هنا أولى من موصوليتها، لبلوغ المراد ويسر الفهم وفصاحة الكلام والله أعلم.

ومثله: قول الشاعر:

اللهُ يَعْلَمُ ما تركتُ قِتالهم حتى عَلَوْا فَرَسِي بأشْقَر مُزْبِدِ[3]

إذ قال الشارح فيه: μ أراد بدم أشقر، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، كناية عنه، والعرب تقيم الصفة مقام الموصوف كثيرا، كقوله تعالى: (وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ)[4] أي على سفينة ذات ألواح، وكقول عنترة: تمكو فريصته كشدق الأعلم[5]، أي كشدق الإنسان الأعلم، أو البعير الأعلمν[6]. ويلاحظ أن الشارح عد هذا الحذف من باب الكناية إذ حذف اللازم وهو الدم وأقام مقامه الملزوم[7] وهو اللون الأشقر والمراد الدم.

ومثله: قول أمير المؤمنين فَاسْتَقْرِكُوا بَقِيَّةَ أَيَّامِكُمْ، وَاصْبِرُوا لَهَا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنَّهَا قَلِيلٌ فِي كَثِير الأَيَّامِ التي تَكُونُ مِنْكُم فِيهَا الغَفْلَةُν[1] قال الشارح: μ وقوله: (فإنها قليل) فأخبر عن المؤنث بصيغة المذكر، إنما معناه فإنها شيء قليل بحذف الموصوف، كقوله (وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا)[2] أي قبيلا رفيقاν[3]. وقال الراوندي: μوقال قليل ولم يؤنثه كقوله (وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا) فالفعل هذا ونحوه يكون مصدراν[4]، فهو إذن يرى (قليل) مصدرا والمصدر إذا وصف به بقي على حاله

---

[1] سورة فصلت: ٢٩.
[2] ظ: مغني اللبيب: ٤٠٩/٢.
[3] البيت منسوب إلى الحارث ابن هشام، وقاله لما عيره حسان بن ثابت عند هزيمته ببدر. ظ: ديوان الحماسة: ٥٦/١؛ الحماسة البصرية: ٢٨/١؛ وبعده وعلمت اني إن أقاتل واحدا أقتل ولا يضرر عدوِّي مشهدي في ٤ أبيات ظ: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(ت٣٩٥هـ): ٣٩٨؛ ونسب إلى عروة بن حزام أيضا ظ: ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين بن الخطيب(ت٧٧٦هـ)٢٣٢/٢.
[4] سورة القمر: ١٣.
[5] وقبله وحليل غانية تركت مجدلا،ظ:ديوان عنتره: ٦٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٠/٥.
[7] ظ: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي(ت٩٦٣هـ): ٢٣٣/١.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٥٣/٦.
[2] سورة النساء: ٦٩.
[3] شرح نهج البلاغة: ٣٥٥/٦.
[4] منهاج البراعة، الراوندي: ٣٥٨/١.

مع الموصوف المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث[١] فيما ذهب الخوئي إلى ما ذهب إليه الشارح من حذف الموصوف[٢] لكن الشوشتري قال: (القليل) يأتي للمؤنث كما يأتي للمذكر كما أتى للجمع في قوله تعالى(وَإذكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)[٣][٤]، فهو يرى أن لفظ (قليل) يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ويلاحظ أن (قليل) هنا فعيل بمعنى فاعل[٥] وليس مصدرا كما قال الراوندي لأن المصدر (قلة)[٦].

وأما قول الشوشتري بأن (فعيل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فان (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) استوى فيه المذكر والمؤنث[٧] وأما (قليل) فهي بمعنى (فاعل) ولذلك فلا يستوي فيها المذكر والمؤنث لذا كانت الحاجة إلى تقدير موصوف مذكر قائمة وقول الشارح هو الأقرب للصواب.

ومثله: قوله Δ: μ أَيْنَ تَذْهَبُ بِكُمُ الْمَذَاهِبُ، وَتَتِيهُ بِكُمُ الْغَيَاهِبُ، وَتَخْدَعُكُمُ الْكَوَاذِبُ؟ν[٨] قال الشارح: μ والكواذب هاهنا: الامانى، فحذف الموصوف وأبقى الصفة كقوله:

إلا بكفّي كانَ مِنْ أرمى البشرْ[٩]

أي بكفّي غلام هذه صفتهν[١٠]، أما الكواذب فقد قال الشيرازي: أي الأقوال الكواذب[١١]، يقول إن هناك موصوفا محذوفا وان اختلف تقديره عن تقدير الشارح. وأما الشاهد الذي استشهد به الشارح، فالموصوف المحذوف فيه قد وصف بالجملة وليس هو بعض ما قبله المجرور بـ(من) فهو مما لا يجوز إلا في الشعر وممن استشهد به المبرد وابن السراج وابن جني والزمخشري وأبو البركات الأنباري والرضي الاستراباذي وابن هشام والسيوطي[١]، لكن ابن جني قال فيه رواية ثانية بفتح الميم من (من) أي: بكفي مَن هو أرمى البشر و(كان) زائدة فلا يكون من هذا الباب.

---

[١] ظ: أوضح المسالك: ٣/٣١٢-٣١٣.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٦/١٢٦.
[٣] سورة الأنفال:٢٦.
[٤] ظ: بهج الصباغة: ١١/٣٤٧.
[٥] ظ: الكشاف: ٣/٢٧٩.
[٦] ظ: تاج العروس: ٣٠/٢٧٣.
[٧] ظ: شرح ابن عقيل: ٢/١٣٨و١٣٩.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/١٨٩.
[٩] لم ينسب إلى قائل والرواية هكذا: ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر جادت بكفي كان من أرمى البشر ظ: المقتضب: ٢/١٣٩؛ الأصول في النحو: ٢/١٧٨؛ الخصائص: ٢/٣٦٧؛ المحكم:١٠/٤٧١.
[١٠] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/١٩٠
[١١] توضيح نهج البلاغة: ٢/١٧١.
[١] ظ: المقتضب: ٢/١٣٩؛ الأصول في النحو: ٢/١٧٨؛ الخصائص: ٢/٣٦٧؛ الكشاف: ٢/٥٧٥؛ والإنصاف: ١/١٥؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٢٦؛ مغني اللبيب: ١/١٦٠؛ همع الهوامع: ٣/١٥٨.

ومثله قوله Δ: μيَدَّعِي بِزُعْمِهِ أَنَّهُ يَرْجُو اللهَ، كَذَبَ وَالْعَظِيمِ!ν[1]. قال الشارح: μ ثم أقسم على كذب هذا الزاعم، فقال:(والعظيم) ولم يقل: والله العظيم، تأكيدا لعظمة البارئ سبحانه، لان الموصوف إذا ألقى وترك واعتمد على الصفة حتى صارت كالاسم، كان أدل على تحقق مفهوم الصفة، كالحارث والعباسν[2]. وقال ابن ميثم: μقال والعظيم دون الله لأن ذكر العظمة هنا انسب للرجاءν[3]. ونقل الخوئي قول الشارح[4]، وقال الشوشتري: μأي قسما بالرب العظيمν[5]. وقال الشيرازي: أي: والله العظيم[6]. وبغض النظر عما قال النحاة في حذف الموصوف، فان المطلع على هذا القول يتحسس ما فيه من بلاغة وجمال والذي اكتسبه بإقامة الصفة مقام الموصوف، فالعظيم على إطلاقها لا تناسب إلا الله تعالى ثم إنها صارت من أسماء الله تعالى الكثيرة، فالقسم به لا يعد حذفا لموصوف بل قسما باسم من أسمائه تعالى. فـ(العظيم) من أسماء الله الإضافية فهو يدل على ذاته تعالى باعتبار تجاوزها حد الإدراكات الحسية والعقلية[7].

المطلب الثاني: التوكيد:

قال ابن الحاجب هو: μتابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمولν[8] وقيل: μهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهرهν[9]. وفائدته دفع ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمل اللفظ على مدلوله لغفلته أو لظنه بالمتكلم الغلط أو لظنه التجوز[1] أي تقرير المؤكد في النفس[2] وهو قسمان لفظي ومعنوي[3]، وقيل صريح وغير صريح[4] وقلما ذكر الشارح التوكيد التابع هذا ومنه:

التوكيد اللفظي:

وهو تكرير اللفظ الأول بعينه[5] أو بمرادفه[6]. ويجري في الألفاظ كلها اسما وفعلا وحرفا وجملة[7] ولتوكيد الضمير المتصل والحرف شروط ذكرها النحاة[8]وفائدة هذا التوكيد تقرير

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٦/٩.
[2] المصدر نفسه: ٢٢٧/٩.
[3] مصباح السالكين (الكبير): ٢٨٢/٣.
[4]ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٦٠/٩.
[5] بهج الصباغة: ٤٣٤/١٤.
[6] ظ:توضيح نهج البلاغة: ٤٢٦/٢.
[7] ظ: مجمع البحرين: ٤٢٦/٢.
[8] شرح الرضي على الكافية: ٣٥٧/٢.
[9] همع الهوامع: ١٦٤/٣.
[1] شرح الرضي على الكافية: ٣٥٧/٢.
[2] ظ: المفصل: ١٤٦.
[3] ظ: المفصل: ١٤٥.
[4] ظ: أوضح المسالك: ٣٢٧/٣؛ شرح قطر الندى: ٢٨٩؛ شرح ابن عقيل: ٢٠٦/٢؛ همع الهوامع: ١٦٤/٣.
[5] ظ: الأصول في النحو: ١٩/٢؛ أسرار العربية: ٢٥٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٣٦٣/٢؛ شرح قطر الندى: ٢٨٩؛ شرح ابن عقيل: ٢١٤/٢.
[6] ظ: همع الهوامع: ١٧٢/٣.
[7] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٦٣/٢؛ همع الهوامع: ١٧٢/٣.

أصل النسبة[٢]وسماه الزمخشري التأكيد الصريح[٣] وقد أشار الشارح إلى هذا التأكيد عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ:وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفاً زَحْفاً وَصَفّاً صَفّاًν[٤] قال الشارح:μوزحفا زحفا، منصوب على المصدر المحذوف الفعل، أي يزحفون زحفا، والكلمة الثانية تأكيد للأولى. وكذلك قوله:(وصفا صفا)ν[٥].

واختلف شراح نهج البلاغة، في هذا على وجهين: الأول: وهو الوجه الذي ذهب إليه الشارح في أن (زحفا) الأول منصوب على المصدر والثانية توكيد للأولى، وكذلك (صفا صفا) وهو قول ابن ميثم أيضا، واحتمله المجلسي والخوئي ومدرس وحيد ومحمد جواد مغنية[٦].

الثاني: أنهما منصوبان على الحالية أي: زحفا بعد زحف، وصفا بعد صف وصاحب الحال فاعل (أخذوا) ولا يمنع الجمود لإمكان تأويله بالمشتق أو لعدم اشتراطه عند بعضهم، وذهب إلى هذا الوجه الراوندي والكيدري ومحمد أبو الفضل إبراهيم وأجازه المجلسي والخوئي ومدرس وحيد ومحمد جواد مغنية[٧]، وجعلهما حالين مع انه يحتاج إلى تأويل بالمشتق على رأي جمهور النحاة[١] أليق بالمعنى فالمراد بيان حالهم لا الإخبار أنهم يزحفون زحفا ويصطفون صفا بل لتفصيل حالهم كقولهم: جاؤوني رجلا رجلا.

التأكيد بالمرادف:

ذكر السيوطي: أن التوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ أو مرادفه ثم لم يعرض لمرادفه إلا قوله: μولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو قوله تعالى: (فَمَهِّلْ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا)ν[٢][٣] وقد ذكر ذلك ابن الأثير فقال كقولك: أطعني ولا تعصني، فان الأمر بالطاعة نهي عن المعصية[٤]، وقد ذكر الشارح مثل هذا كثيرا في كتابه لكني أعرضت عن ذكره لأنه لا يتعلق بالنحو والإعراب ولكن لا بأس بذكر مثال على ذلك وهو قول أمير المؤمنين Δ: μ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ

---

[١] ظ: أوضح المسالك: ٣/٢٣٧ـ٣٣٩؛ شرح ابن عقيل: ٢/٢١٥و٢١٦؛ همع الهوامع: ٣/١٧٤.
[٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٦٣.
[٣] ظ: المفصل: ١٤٥.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/٢٩١.
[٥] المصدر نفسه: ٧/٢٩٥.
[٦] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣/١١٧؛ البحار: ٣٣/٣٦٥و٦٦/٣٠٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١/٤١٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٨/١٣٢؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٨/٦٧ـ٦٨؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢/٢١٨.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الراوندي:٢/٣٢؛ حدائق الحقائق:١/٥٦٦؛ البحار: ٣٣/٣٦٥و ٦٦/٣٠٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١/٤١٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٨/١٣٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:١/٢٨١ ؛شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٨/٦٧ـ٦٨؛ في ظلال نهج البلاغة: ٢/٢١٨.
[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٢.
[٢] سورة الطارق: ١٧.
[٣]همع الهوامع: ٣/١٧٢و١٧٣.
[٤] ظ: المثل السائر: ٢/١٤٦.

مُشْفِقُونَ، إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَائِفُونَ ν[1]. قال الشارح:μ هو الأول وإنما أكده، والتأكيد مطلوب في باب الخطابةν[2].

المطلب الثالث: العطف:

وهو نوعان: عطف بيان لم أجد الشارح يشير إليه، وعطف نسق وهو أن يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد[3]، ويعرف بأنه: μتابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروفν[4] أي: حروف العطف أوμ هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطفν[5] وحروف العطف هي: (الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، بل، ولكن، وأم، وحتى، ومنهم، ومن عد (إما) معها[6] ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة[7] وعند الكوفيين نسقا، وهو المتداول[8] وقد ذكر الشارح بعض مباحث عطف النسق ومنها:

١: العطف على الضمير المستتر المرفوع:

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل ومنه الضمير المستتر أيضا وجب أن تفصل بالضمير المنفصل للتأكيد أو بفاصل غيره هذا قول البصريين[1]، وأجازه الكوفيون بلا شرط. ولكل من المدرستين ما يحتج به لكن رأي البصريين فيه أرجح لأن ما استشهد به الكوفيون إما قابل لوجه آخر من الإعراب، أو لضرورة الشعر[2]، أو لشذوذ،[3] وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قوله Δ: μوَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَنَاوَلُ الْمَرْأَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالْفِهْرِ أَوِ الْهَرَاوَةِ فَيُعَيَّرُ بِهَا وَعَقِبُهُ مِنْ بَعْدِهِ ν[4]. قال الشارح: μوعطف(وعقبه) على الضمير المستكن المرفوع في(فيعير) ولم يؤكد للفصل بقوله: بها، كقوله تعالى:(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)[5] لما فصل بلا عطف ولم يحتج إلى تأكيدν[6].

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٠/٩.
[2] المصدر نفسه: ١٦٣/٩.
[3] ظ: المفصل: ١٦١.
[4] شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٢.
[5] شرح قطر الندى: ٣٠١؛ شرح ابن عقيل: ٢٢٤/٢.
[6] ظ: المقتضب: ١٠/١-١٢؛ المفصل: ٤٠٣.
[7] ظ: الكتاب: ٣٢/٣ و٤٤١/١؛ المقتضب: ١٧/٢ و٣٩٩/٤؛ منازل الحروف: ٦٩؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٢٠؛ همع الهوامع: ١٨٥/٣.
[8] ظ: معاني القرآن، الفراء:٢٠٨/٢؛ والزاهر: ٧/١و١٢و ٦٢؛ همع الهوامع: ١٨٥/٣.
[1] ظ: الكتاب: ٣٣٨/٢؛ واللمع: ٩٦؛ المفصل: ١٦١؛ الإنصاف: ٤٧٥/٢-٤٧٧ ؛اللباب: ٤٣١/١؛همع الهوامع: ٢٢٠/٣.
[2] ظ: الكتاب: ٣٧٩/٢؛ الخصائص: ٣٨٦/٢؛ المفصل: ١٦٢؛ الإنصاف: ٤٧٧/٢؛ اللباب: ٤٣٢/١.
[3] ظ: الإنصاف: ٤٧٥/٢-٤٧٧ ؛اللباب: ٤٣٢/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/١٥.
[5] سورة الأنعام: ١٤٨.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٥/١٥.

وهذا ما قاله الشراح وقالوا إن (بها) هو الفاصل ولولاه لم يحسن ترك التأكيد بالمفصل[1]، وأما الآية التي ذكرها الشارح فقال سيبويه: μحسن [أي العطف على الضمير المتصل] لمكان لاν[2]. فالشارح في هذا بصري الرأي.

٢: عطف الجمع على المفرد:

لا يستحسن عطف جمع على مفرد ولذلك التمس المفسرون العذر للقراءة المشهورة: (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَ َغْلاَلَ)[3] فقالوا وحد (إصر) لأنه مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه ويدل عليه إضافته إلى الكثرة ومثله: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَ َبْصَارِهِمْ)[4][5] وقيل هو اسم جنس يراد به الجمع[6] وقد عرض الشارح إلى عطف الجمع على المفرد عند ذكره قول ابن نباته: μمما لا يعترض لذوي البصائر فيه شك ولا مراν[7]. فقال: μ وتأمل لفظة(مرا) فإنها ممدودة في اللغة، فإن كان قصرها فقد ركب ضرورة مستهجنة، وإن أراد جمع(مرية)[1] فقد خرج عن الصناعة، لأنه يكون قد عطف الجمع على المفرد، فيصير مثل قول القائل:(ما أخذت منه دينارا ولا دراهم)، في أنه ليس بالمستحسن في فن البيانν[2]. فالشارح جعل قول ابن نباته في الحالين ضرورة غير مستحسنة فلا مد المقصور مستحسن ولا عطف جمع على مفرد .

٣: عطف الجملة على الجملة:

وتعطف الجملة على الجملة[3]، وقيل أنت بالخيار إن

شئت عطفت الجملة وإن شئت تركت، ولا بدّ عند العطف أن تكون الجملتان كالنظيرتين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأولى عناه أن يعرف الثاني أو ما يقرب من ذلك[4]، وقد ذكر الشارح عطف الجملة على الجملة عند شرحه قوله Δ: μفَلَمَّا مَهَدَ أَ َرْضَهُ،

---

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٣/٣؛ حدائق الحقائق: ٤٠٦/٢؛ البحار: ٤٦٠/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٤٨/٣؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١٦/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٣٢/١٨؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٤٨/٢.

[2] ظ: الكتاب: ٣٧٩/٢.

[3] سورة الأعراف: ١٥٧.

[4] سورة البقرة: ٢٠/ .

[5] ظ: التفسير الكبير: ٢٢/١٥.

[6] ظ: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ): ٤٦٤/٢.

[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٢/٧.

[1] ظ: المرية: الشك وقيل التردد في الامر وهو أخص من الشك وقيل: الجدل والمراء: الجدال والملاحاة. ظ: تاج العروس: ٥٢٤/٣٩.

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٣/٧.

[3] ظ: المقتضب: ١٢٧/٣؛ مشكل إعراب القرآن: ٧٨٩/٢؛ إملاء ما من به الرحمن: ١٤٣/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ١٨١/٤.

[4] ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٢٩ـ ١٣٠.

وَأَنْفَذَ أَمْرَهُ، اخْتَارَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ جِبِلَّتِهِ، وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ، وَأَرْغَدَ فِيهَا أُكُلَهُ، وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ التَّعَرُّضَ لِمَعْصِيَتِهِ...ν[1] قال الشارح: μ والواو في(وأعلمه) عاطفة على(وأوعز)، لا على(نهاه)ν[2]. وقد ذكر هذا الكلام عينه من شراح النهج مدرس وحيد[3] وهذه الجمل لا محل لها من الإعراب فجاز عطف بعضها على بعض لأن بينها رابطا وعلاقة فكل واحدة منها نظيرة الأخرى فهي مشتركة في فاعل واحد ومفعول واحد، وأما الجملتان اللتان ذكرهما الشارح ففيهما زيادة على ما سبق أن جملة (وأعلمه) كالتفصيل لجملة (أوعز)وأما انه ليس معطوفا على (نهاه) فلأن المعنى لا يكون أوعز إليه في الذي اعلمه أن في الإقدام عليه التعرض لمعصيته. والمعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه، فلذلك لا يتم المعنى على ذلك.

٤: الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه:

يجوز الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب[1] وهو جار عند العرب مجرى التوكيد فلذلك لا يستنكر[2]، وذكر انه منه المفيد ومنه غير المفيد[3]. وقد ذكر الشارح الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه عند ذكره قوله تعالى: (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا)[4] قال الشارح: μوالله مخرج ما كنتم تكتمونν اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، والمراد أن يقرر في أنفس السامعين أنه لا ينفع البشر كتمانهم وإخفاؤهم لما يريد الله إظهارهν[5].

وقد ذكر ابن الأثير هذه الآية وذكر ما ذكره الشارح من فائدة الاعتراض وأنه بين لبني إسرائيل انه لا ينفعهم إخفاء ما يريد الله إظهاره، وقال: لو جاء الكلام غير معترض فلا يخفى على البليغ الفرق بين الأمرين[6]. وقال الزركشي هو لزيادة الرد على الخصم[7].

٥: العطف على البعيد:

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣/٧.
[2] المصدر نفسه: ٤/٧.
[3] شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٢٤٩/٦.
[1] ظ: الخصائص: ٣٣٧/١؛ الإتقان: ٢٠١/٢.
[2] ظ: الخصائص: ٣٣٥/١.
[3] ظ: المثل السائر: ١٧٢/٢.
[4] سورة البقرة:٧٢و ٧٣.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣/٩.
[6] ظ: المثل السائر:١٧٤/٢؛ التفسير الكبير: ١١٤/٣.
[7] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٥٩/٣.

الأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بأجنبي، مفردا كان الفاصل أو جملة[1] بل لا يجوز الفصل بمباين محض[2]، فلم يسلم ابن هشام بعطف (أرجلكم) على أيديكم) في قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)[3][4]، على الرغم من مذهبه الفقهي المعروف، وقال الرازي بعد استعراضه أدلة القائلين بالمسح: وهذا لا جواب عنه فذهب إلى أن الغسل للاحتياط لأن فيه مسحا[5]، لكن الشارح أجازه درجا على من قال به ليصحح مذهبه[6] وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ:وَلْيُبَصِّرُوهُم عُيُوبَهَا، وَلِيَهْجُمُوا عَلَيْهِمْ بِمُعْتَبَرٍ مِنْ تَصَرُّفِ مَصَاحِّهَا وَأَسْقَامِهَا، وَحَلاَلِهَا وحَرَامِهَا، وَمَا أَعَدَّ سُبْحَانَهُ لِلْمُطِيعِينَ مِنْهُمْ وَالْعُصَاةِ مِنْ جَنَّةٍ وَنَارٍ، وَكَرَامَةٍ وَهَوَانٍν[7] قال الشارح: μ يجوز أن تكون (ما) معطوفة على (عيوبها)، فيكون موضعها نصبا، ويجوز أن يكون موضعها جرا، ويكون من تتمة أقسام ما يعتبر به، والأول أحسنν[1].

وظاهر كلامه أنها في حالة الجر معطوفة على (مصاحها وأسقامها، وحلالها وحرامها)والا فما هي تتمة أقسام ما يعتبر به، وقال ابن ميثم والخوئي العطف أما على (عيوبها) نصبا أو على (معتبر) جرا[2]، ووقف الشوشتري موقف المعارض من العطف على (عيوبها) بعد الفصل بـ(وليهجموا) وانتقد الخوئي لموافقته الشارح في تجويز ذلك، وقال هذا شبيه بآية الوضوء إذ جوزوا الفصل بـ(وامسحوا) فعطفوا (وأرجلكم) على (وجوهكم)وقال هذا خلاف تكلم العقلاء[3]، وكلامه صحيح إذ مثل هذا الفصل يوقع في اللبس ولا يتبادر إلى ذهن السامع.

والظاهر أن العطف هنا على (معتبر) كما قال ابن ميثم والخوئي إذ الذي جاء به الأنبياء E قسمان: ما يعتبر به ويتعظ وهو الصحة والسقم والحلال والحرام، وقسم هو ما أعد الله تعالى للمطيعين والعصاة، وهذا القسم هو الوعد والوعيد والوجهان اللذان ذكرهما الشارح ضعيفان فلا يساعد عليهما المعنى ولا يسعفهما السياق.

٦: عطف الخاص على العام:

---

[1] ظ: شرح شذور الذهب: ٤٣٠.
[2] ظ: همع الهوامع: ١٤٣/٣.
[3] سورة المائدة: ٦.
[4] ظ: شرح شذور الذهب: ٤٣١.
[5] ظ: التفسير الكبير: ١٢٨/١١.
[6] ظ: إعراب القران، النحاس: ٩/٢؛ مشكل إعراب القرآن: ٢١٩/١و٢٢٠؛ الكشاف: ٦٤٥/١.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٣/١٠.
[1]المصدر نفسه: ١١٥/١٠.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٩٧/٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٧٦/١٠.
[3] ظ: بهج الصباغة: ٥٣/٢.

أجاز النحاة عطف الخاص على العام[1]، وله شرطان: أن يكون بالواو[2] وأن تكون، له مزية[3]، وقيل يجوز أن يأتي بغير الواو[4]، وفائدة هذا العطف التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات[5].

وقيل إن ما جاء من ذلك يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لأن المعطوف غير المعطوف عليه[6]. وقد ذكر الشارح ذلك عند إشارته إلى قوله تعالى: (رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)[7]. قال الشارح: μوالتجارة في الآية، إما أن يراد بها: لا يشغلهم نوع من هذه الصناعة عن ذكر الله. ثم أفرد البيع بالذكر، وخصه وعطفه على التجارة العامة، لأنه أدخل في الإلهاء، لان الربح في البيع بالكسب معلوم، والربح في الشراء مظنون، وإما أن يريد بالتجارة الشراء خاصة إطلاقا لاسم الجنس الأعم على النوع الأخص، كما تقول رزق فلان تجارة رابحة، إذا اتجه له شراء صالحν[1]. وفي هذا العطف أقوال: الأول: أن التجارة جنس يدخل تحته أنواع الشراء والبيع إلا انه سبحانه خصه بالذكر لأنه في الإلهاء ادخل لأن الربح الحاصل في البيع يقين وفي الشراء شك.

الثاني: أن البيع يقتضي تبديل العرض بالنقد والشراء بالعكس والرغبة في النقد أكثر[2].

الثالث: قال الفراء: التجارة لأهل الجلب يقال اتجر فلان إذا جلبه من بلد آخر والبيع ما باعه على يديه[3].

وعلى الوجه الأخير فهما متغايران وعلى الأولين هو من عطف الخاص على العام وهذان الوجهان يبينان مزية البيع عن التجارة.

٧: العطف على المحل:

ومنه قول أمير المؤمنين Δ: وَإِنَّا أَسْأَلُ اللهَ ..أَنْ يُوَفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنَ الْإِقَامَةِ عَلَى الْعُذْرِ الْوَاضِحِ إِلَيْهِ وَإِلَى خَلْقِهِ، مَعَ حُسْنِ الثَّنَاءِ فِي الْعِبَادِ، وَجَمِيلِ الْأَثَرِ فِي الْبِلَادِ، وَتَمَامِ النِّعْمَةِ، وَتَضْعِيفِ الْكَرَامَةِ...ν[4]. قال الشارح: μفإن قلت: فقوله(وتمام النعمة) على ماذا تعطفه؟

---

[1] ظ: تهذيب اللغة: ١٩/٦؛ والكشاف: ٦٣٦/١ و٢٢٠/٢؛ والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١١٧؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٦٤/٢-٤٦٥؛ همع الهوامع:١٨٧/٣.
[2] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٦٥/٢؛ همع الهوامع: ١٨٧/٣.
[3] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٦٥/٢.
[4] ظ: همع الهوامع: ١٨٧/٣.
[5] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٦٤/٢و٤٦٥؛ الإتقان: ١٩١/٢.
[6] ظ: همع الهوامع: ١٨٧/٣.
[7] سورة النور:٣٧.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٥/١٠.
[2] ظ: التفسير الكبير:٥/٢٤.
[3] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢٥٣/٢؛ التفسير الكبير: ٥/٢٤.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٧/١٧.

قلت، هو معطوف على(ما) من قوله(لما فيه)، كأنه قال: أسال الله توفيقي لذا ولتمام النعمة، أي: ولتمام نعمته علي، وتضاعف كرامته لدي، وتوفيقه لهما هو توفيقه للأعمال الصالحة التي يستوجبهما بهاν[1]. وفي هذه المسألة ثلاثة آراء:

الأول: ما ذكره الشارح آنفا، وقد ذكره المجلسي أيضا[2].

الثاني: أن يكون عطف على (حسن الثناء) وهو عند المجلسي أظهر[3].

الثالث: أن يكون معطوفا على (الإقامة) لأن تمام النعمة وما بعدها مما فيه رضاه وعلى الأول يكون مما يوفق الله إليه، وعلى الثاني يكون من الإقامة على العذر والثاني أرجح هذه الأقوال وهو ما ذهب إليه المجلسي كما تقدم وذلك لأنه عطف على القريب والمعنى مستقيم عليه فلا داعي للعطف على البعيد.

٨: العطف هل يقتضي التغاير؟:

العطف يقتضي التغاير هكذا قال الأصوليون[1] والمفسرون[2] ولكن ورد في القرآن الكريم ما ظاهره عطف أحد المترادفين على الآخر ومنه(إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي)[3]، (لاَ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى)[4]، (لاَتَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلاَ أَمْتًا)[5]، (سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ)[6]، (شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)[7]، (لاَ تُبْقِي وَلاَ تَذَرُ)[8] فجعله بعضهم للتأكيد[9]، وأنكره المبرد وأوله على اختلاف المعنيين[10] وقال آخرون أن مجموع المترادفين يحصل به معنىً لا يوجد عند انفرادهما فان التركيب يحدث معنىً زائدا كما أن كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ[11]، وقد عرض الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ المَشْهُورِ، وَالعَلَمِ المَأْثُورِ، وَالكِتَابِ

---

[1] المصدر نفسه: ١١٨/١٧.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٦٨/٣.
[3]ظ: المصدر نفسه: ٢٦٨/٣.
[1] ظ: الذريعة إلى أصول الشريعة: الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ): ١٣٠/١؛ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه.، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي(ت٧٤٧هـ): ٨٨/٢؛ المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(ت٧٩٤هـ): ٨٢/٣؛ التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج(ت٨٧٩هـ): ١٣٨/١؛ إجابة السائل شرح بغية الآمل: ٢٨٤-٢٨٦؛ حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار شيخ الأزهر(ت١٢٥٠هـ): ٢٦/١؛.
[2] ظ: التفسير الكبير: ١٥٣/٣و ٣٠/٢٥؛ تفسير أبي السعود: ١٧٦/٢؛ روح المعاني: ١٦٠/١٨.
[3] يوسف: ٨٦.
[4] سورة طه: ٧٧.
[5] سورة طه: ١٠٧.
[6] سورة التوبة: ٧٨.
[7] سورة المائدة: ٤٨.
[8] سورة المدثر: ٢٨.
[9] ظ: مغني اللبيب٣٥٧/٢؛ الإتقان: ١٩٠/٢؛ همع الهوامع: ١٨٧/٣.
[10] ظ: المقتضب: ٢٧٩/٣؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٧٦/٢؛ الإتقان: ١٩١/٢.
[11] ظ:البرهان في علوم القرآن: ٤٧٧/٢؛ الإتقان: ١٩١/٢.

المسْطُورν[1] قال الشارح: μقوله Δ: (والعلم المأثور)، يجوز أن يكون عنى به القرآن، لان المأثور المحكي، والعلم ما يهتدى، به، والمتكلمون يسمون المعجزات أعلاما. ويجوز أن يريد به أحد معجزاته غير القرآن، فإنها كثيرة ومأثورة، ويؤكد هذا قوله بعد:(والكتاب المسطور)، فدل على تغايرهما، ومن يذهب إلى الاول يقول: المراد بهما واحد، والثانية توكيد الأولى على قاعدة الخطابة والكتابةν[2]. فالشارح يجوز عطف المترادفين أحدهما على الآخر، وشراح النهج في هذه المسألة منهم من جعلهما مترادفين ومنهم من فرق بينهما في المعنى ومنهم من فسرها على رواية: (العلم المأثور) بكسر العين وسكون اللام ومنهم من فسرها على رواية: (العلم المأثور) بفتحتين.

فالسرخسي قال: يعني ما علمه الله من أحوال من قبله وأسرارهم[3] فتفسيره هذا على رواية الكسر ، وقال الراوندي: أي المعجز الذي يذكر وينقل عنه[4]، وقال ابن ميثم: وأشار بالعلم المأثور إلى اعتبار كون ذلك الدين هاديا قائدا للخلق وكونه مأثورا أشارة إلى كونه مقدما على سائر الأديان، وأشار بالكتاب المسطور إلى القرآن[1]. وقال المجلسي: إما بالكسر أو بفتحتين، أي: ما يهتدى به، المأثور: المقدم[2]، وقال محمد عبده: بالتحريك: ما يهتدى به وهو هنا الشريعة الحقة والمأثور المنقول[3]، ورجح الشوشتري رواية الكسر وقال: العلم بفتحتين مع أن الظاهر كونه بالكسر، والمسطور القرآن[4]، ورأي الشيرازي: أنه ما يهتدى به وهو الإسلام الذي هو علم[5]، ونقل محمد أبو الفضل إبراهيم قولي الشارح وقال محمد جواد مغنية: العلم: ما يهتدى به، والمأثور: المختار وقيل المنقول وهو بعيد والملاحظ على هذه الآراء:

أولا: أن الغالبية منهم فسروا الكلام على رواية التحريك، ولعلها الرواية التي وجدوها مثبتة في النسخة الأصلية، وخصوصا أن نسخة ابن ميثم هي بخط الشريف الرضي، ولكن مخالفة السرخسي لها مع انه معاصر للرضي يعدل كفة الترجيح ثم أن المعنى يشير أيضا إلى رواية الكسر ولذلك قال الشوشتري هو الظاهر من الكلام.

ثانيا: الكل فسر المعنى مغايرا لمعنى الكتاب المسطور وعلى الروايتين إلا متابعة محمد أبو الفضل إبراهيم للشارح في طرح رأيه، فالراجح إذن اختلاف المراد لا الترادف.

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٥-١٣٦.
[2] المصدر نفسه: ١٣٦/١.
[3] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٤٤/١.
[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١١١/١.
[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٤٠/١.
[2] ظ: البحار: ٢١٨/١٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٥٥/١.
[3] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٣١/١.
[4] ظ: بهج الصباغة: ١٤٩/٢.
[5] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٥١/١.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μوَجَدُ الرِّجَال فَيهَا إِلَى الضَّعْفِ وَالوَهْنν[1]. قال الشارح: μوالوهن: الضعف نفسه، وإنما عطف للتأكيد، كقوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)[2] وقوله(لاَ يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلاَ يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ)[3]ν[4]. وبهذا القول قال محمد أبو الفضل إبراهيم[5] وقال الشيرازي: μعطفُ، بيان للضعفν[6] وهذا لا يخرج عن دائرة عطف المترادفين، ولكن الشارح قال للتأكيد، والشيرازي قال للبيان، وقد مر استشهاد النحاة بالآيتين على عطف المترادفين، وفي الأولى روي عن ابن عباس انه قال: الشرعة والمنهاج، أي: السبيل والسنة، وعنه أيضا الطريق والدين[7]، وقيل في الثانية اللغوب: الإعياء والنصب: هو السبب للإعياء فهو التعب[8].

ومثله ـولكن المعطوف جملة مرادفة لأخرى ـ قول أمير المؤمنين Δ: إِنَّ الَّذي أُمِرْتُمْ بِهِ أَوْسَعُ مِنَ الَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَمَا أُحِلَّ لَكُمْ أَكْثَرُ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْν[1]. قال الشارح: μالجملة الأولى هي الجملة الثانية بعينها، وإنما أتى بالثانية تأكيدا للأولى وإيضاحا لها، ولأن فن الخطابة والكتابة هكذا هو، وينتظم كلتا الجملتين معنى واحد، وهو أن فيما أحل الله غنى عما حرم، بل الحلال أوسع، ألا ترى أن المباح من المآكل والمشارب أكثر عددا وأجناسا من المحرمات!ν[2].

وقال الراوندي: المراد ما أبيح لكم من لذات الدنيا أو أمرتم بها لاستحبابها كالنكاح واشتراء الإماء[3]. وقال الشيرازي: إن الإنسان إذا أخذ بالواجبات التي هي امتداد المحرمات كان في سعة بخلاف ما إذا أراد الأخذ بالمحرمات[4]. فالمقصود بـ(الذي أمرتم) به هنا ليس الواجبات وإنما المباحات والمندوبات ولذلك رادفت (ما أحل لكم) وقد بين الشارح ذلك لا حقا فقال: μلقد سمى كثير من الأصوليين المباح مأمورا به وذلك لاشتراكه مع المأمور به في انه لا حرج في فعله، فاطلق عليه اسمه، وأيضا لما كان كثير من الأمور التي عددناها مندوبا أطلق عليه لفظ

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٥/٧.
[2] سورة المائدة: ٤٨.
[3] سورة فاطر: ٣٥.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٦/٧
[5] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٢٩/١.
[6] توضيح نهج البلاغة: ١٣٩/٢.
[7] ظ: تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء(ت٧٧٤هـ): ٤٢٦/٢؛ الدر المنثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ): ٩٦/٣.
[8] ظ: الكشاف: ٦٢٤/٣؛ التفسير الكبير: ٢٥/٢٦.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥١/٧.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٥٧/٧.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١١/٢.
[4] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٢٢٠/٢.

الأمر ν[1].

ومثله: قوله تعالى(إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ الْغَاوِينَ)[2] وقال في آية أخرى(إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ)[3] احتج به الخوارج على أن الفاسق مشرك لأنه غاو واتبع الشيطان وأجاب الشارح بقوله: μ والجواب أنا لا نسلم أن لفظة(إنما) تفيد الحصر وأيضا فإنه عطف قوله:(وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ) على قوله: (الذين يتولونه)، فوجب أن يثبت التغاير بين الفريقين وهذا مذهبنا لان الذين يتولونه هم الفساق، والذين هم به مشركون هم الكفار ν[4].

واختلف المفسرون في الضمير في (به) إلى ماذا يعود على قولين الأول: انه راجع إلى الله تعالى. والثاني: راجع إلى الشيطان والمعنى بسببه مشركون[5]، وقال السيد الطباطبائي: ضمائر الإفراد الثلاثة للشيطان أي ينحصر سلطان الشيطان في الذين يتخذونه وليا لهم يدبر أمورهم كما يريد وهم يطيعونه وفي الذين يشركون به إذ يتخذونه وليا من دون الله وربا مطاعا، كأن الطاعة عبادة كما يشير إليه قوله:(أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنْ اعْبُدُونِي)[1] وبذلك يظهر.... أن ذيل الآية يفسر صدرها وأن تولى من لم يأذن الله في توليه شرك بالله وعبادة لغيره ν[2].

والملاحظ انه على الرأيين السابقين لهذا الرأي يكون سلطان الشيطان على طائفتين: المشركين والذين يتولونه من الموحدين.

وهو ما دافع عنه الشارح إثباتا لرأي المعتزلة في أن مرتكب الكبيرة فاسق وليس بمشرك، ورأي الشيعة الإمامية ومعهم أهل السنة أن مرتكب الكبيرة مؤمن لبقاء التصديق في قلبه ما لم يستحل تلك الكبيرة وهو خلاف رأي الخوارج والمعتزلة[3] وعليه يكون الذين يتولون الشيطان هم الذين يستحلون الكبائر فهم مشركون والعطف للبيان ولا يقتضي التغاير.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: «فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَعِظْ أَحَداً بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَسَبَبُهُ الأَمِينُ» ν[4] قال الشارح: μوسببه الأمين، مثل حبله المتين، وإنما خالف بين اللفظين على

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٩/٧.
[2] سورة الحجر: ٤٢.
[3] سورة النحل: ١٠٠.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٦/٨و١١٧.
[5] ظ: التفسير الكبير ٩٣/٢٠.
[1] سورة يس:٦٠و ٦١.
[2] تفسير الميزان: ٣٤٤/١٢.
[3] ظ نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي، محمد بن سليمان الحلبي(ت١٢٢٨هـ): ٩٩.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١/١٠.

قاعدة الخطابةν[1].

ووافقه الخوئي والشوشتري[2] وقال الشيرازي: إن السبب للشيء إذا كان أمينا يخشى من عدم الوصول إلى المسبب[3]، فغاير بينهما في المعنى.

ومثله قول أمير المؤمنين Δ: μولم يتقدمه وقت ولا زمانν[4] قال الشارح: μوالوقت هو الزمان، وإنما خالف بين اللفظين كقوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)[5]ν[6] وخالفه ابن ميثم والشوشتري فجعلاه من عطف العام على الخاص لأن الوقت جزء الزمان،[7] لأن الوقت يأتي للزمان المعني كثيرا كقوله تعالى(إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا)[8] ولا يصح كتابا مزمنا[9] لكن المجلسي احتمل الترادف واحتمل رأي ابن ميثم المتقدم واحتمل أيضا أن يحمل أحدهما على الموجود والآخر على الموهوم[1] وعموما فالمغايرة بين المعنيين هنا أحسن والوجوه التي ذكرها الشراح جيدة.

المطلب الرابع: البدل:

ذكره سيبويه فقال: μهذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم...ν[2]. ويعرف بأنهμتابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونهν[3]، وقيل هو μالتابع المقصود بالحكم بلا واسطةν[4]. والبدل μيجري مجرى التوكيد في التحقيق والتسديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيصν[5] وهو على أربعة أضرب بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان[6] والإضراب[7]، ويسميه الكوفيون التبيين والتكرير[8] وقد ذكر الشارح البدل في مواضع منها:

قول أمير المؤمنين Δ: μوَفَرَّقَهَا أَجْنَاساً مُخْتَلِفَات فِي الْحُدُودِ وَالأَقْدَار، وَالْغرَائِز وَالْهَيْئَاتِ،

---

[1] المصدر نفسه: ٣٢/١٠.
[2] منهاج البراعة، الخوئي: ١٧٥/١٠؛ بهج الصباغة: ٤٥/١٢.
[3] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٧٠/٣.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨١/١٠.
[5] سورة المائدة: ٤٨.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٢/١٠.
[7] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٨٥/٣؛ بهج الصباغة: ٣٥٣/١.
[8] سورة النساء: ١٠٣.
[9] ظ: بهج الصباغة: ٣٥٣/١٠.
[1] ظ: البحار: ٣١٥/٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٨٧/٢؛.
[2] الكتاب: ١٥٠/١.
[3] شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢.
[4] أوضح المسالك: ٣٩٨/٣؛ ظ: شرح قطر الندى: ٣٠٨؛ همع الهوامع: ١٧٦/٣.
[5] اللمع: ٨٧
[6] ظ: اللمع: ٨٧؛ أسرار العربية: ٢٦٤؛ أوضح المسالك: ٤٠١/٣.
[7] ظ: أوضح المسالك: ٤٠١/٣.
[8] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢٠٧/١؛ همع الهوامع: ١٧٦/٣.

بَدَايَاخَلاَئِقَ أَحْكَمَ صُنْعَهَا، وَفَطَرَهَا عَلَى مَا أَرَادَ وَابْتَدَعَهَا!ν[1]. قال الشارح: μوأما خلائق، فيجوز أن يكون أضاف (بدايا) إليها، ويجوز ألا يكون أضافه إليها بل جعلها بدلا من (أجناسا). ويروى (برايا) جمع بريةν[2].

فظاهر كلامه انه يتحدث عن (خلائق) وأنها إما مضافا إليه أو بدلا من (أجناسا) وقال الراوندي: أي: هذه بدايا فهي مضافة، أو يكون (بدايا) بدلا من أجناسا و(خلائق) عطف بيان[3] وتبعه الكيدري،[4] وقدره ابن ميثم والمجلسي والخوئي: هي بدايا[5] ونقل الخوئي الوجه الثاني الذي ذكره الشارح وقال: فعلى هذا الاحتمال يكون (بدايا) صفة لـ(أجناسا) ثم عاد فرجح الإضافة[6]، واحتمل محمد جواد مغنية أن تكون(بدايا) صفة لـ(أجناسا)، أو خبر مبتدأ محذوف[1] ؛فإذن على غير رواية الإضافة (بدايا) صفة (أجناسا)، و(خلائق) بدلا منها عند الشارح. ومن مسائل البدل الأخرى التي أشار إليها الشارح:

١: بدل بعض من كل:

وقد ذكره سيبويه بقوله: μوذلك قولك رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثهمν[2]، ولا بد فيه من ضمير يعلقه بالمبدل منه مذكور كالمثال المتقدم أو مقدر، قوله تعالى﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[3][4] أي: منهم، وقد أشار الشارح إلى ما إعرابه بدل وهو في الحقيقة بدل بعض من كل عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μفَجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا: شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَاν[5]، قال الشارح: μ قوله: (شقيها وسعيدها) بدل من القلوب، وتقدير الكلام: وجابل الشقي من القلوب والسعيد على ما فطرت عليهν[6].

وقد ذكر الشراح هذا الكلام[7] وقدر ابن ميثم الكلام: أي خالق شقي القلوب وسعيدها على

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤١٦/٦.
[2] المصدر نفسه: ٤١٧/٦.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٨٧/١.
[4] ظ: حدائق الحقائق: ٤٥٣/١.
[5] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٤٤/٢؛ البحار: ٢٨٣/٤و ١٢٧/٥٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٧٦/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٢٩/٦.
[6] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٤١٧/٦.
[1] ظ: في ظلال نهج البلاغة، ١٦/٢.
[2] الكتاب: ١٥٠/١.
[3] سورة آل عمران: ٩٧.
[4] ظ: أسرار العربية: ٢٦٤؛ اللباب: ٤١٣/١؛ همع الهوامع: ١٧٦/٣.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٨/٦.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٤٠/٦.
[7] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٠٣/١؛ حدائق الحقائق: ٣٥٥/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٩٨/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط): ١٧٩؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٩٢/٥؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١٣٠/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٧١/٥.

فطرتها المكتوبة في اللوح المحفوظ[١]. وذكر بعضهم انه مجرور[٢] لأن المبدل منه مضاف إليه. ومن الواضح أن البدل هنا بدل البعض من الكل ولم يذكره الشارح ربما لوضوحه.

٢: بدل الاشتمال:

بدل الاشتمال: وفائدته البيان والتخصيص بعد الإجمال[٣] وشرطه أن يكون الأول مشتملا على الثاني والثاني قائم به[٤] وهو نوع من الملابسة غير الكلية والجزئية[٥] وقد ذكر الشارح هذا البدل عنه شرحه قول أمير المؤمنين Δ: فَقَدْ تَكَفَّلَ لَكُمْ بِالرِّزْقِ، وَأُمِرْتُمْ بِالْعَمَلِ، فَلاَ يَكُونَنَّ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلَبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ ν[٦]. قال الشارح: μوقد يتوهم قوم أنه ارتفع(طلبه) بـ(المضمون)، كقولك: المضروب أخوه، وهذا غلط لأنه لم يضمن طلبه، وإنما ضمن حصوله، ولكنه ارتفع، لأنه مبتدأ وخبره أولى، وهذا المبتدأ والخبر في موضع نصب، لأنه خبر(يكونن) أو ارتفع لأنه بدل من(المضمون)، وهذا أحسن وأولى من الوجه الاول، وهو بدل الاشتمالν[١]؛ ولكن الشيرازي يرى أنه مرفوع بـ(المضمون) لأنه يقول: μأي ما ضمن الله أن يطلبه لكم وهو الرزقν[٢]، وذهب محمد جواد مغنية إلى الوجه الأول الذي ذهب إليه الشارح ثم قال: μولا يجوز أن يكون طلبه نائب فاعل لـ(مضمون) لأن المضمون نفس الرزق لا طلبهν[٣].

والحقيقة انه يمكن أن يكون كما قال الشيرازي: أن الله ضمن أن يطلب الرزق، ولكن على المجاز وهو أولى ويكون الكلام على رسله إذ تتابع اسما مفعول وتبع كلا منهما جار ومجرور ثم فاعل لهما هكذا: (فلا يكونن المضمون لكم طلبه أولى من المفروض عليكم عمله) وهذا أليق بسياق الكلام وخروجه إلى المجاز أبلغ من الوجهين اللذين ذكرهما الشارح وإن كان الكلام عليهما صحيحا من حيث المعنى، وجار على الحقيقة، لكن المعنى على الوجه الذي ذكره الشيرازي أليق إذ جعل الطالب للرزق هو الله، أي فلا يكونن اهتمامك أيها الإنسان في ما ضمن الله تعالى أن يطلبه أولى من اهتمامك بالمفروض عليك من العمل.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μوَيَحْتَلِبُونَ الدُّنْيَا دَرَّهَابِالدِّينν[٤]. قال الشارح: μ ودرها

---

[١] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٩٨/٢.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٩٢/٥؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ٧١/٥.
[٣] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٥٥/٢.
[٤] ظ: اللباب: ٤١٣/١.
[٥] ظ: شرح شذور الذهب: ٥٦٩؛ شرح قطر الندى: ٣٠٩.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٦/٧.
[١]المصدر نفسه:٢٦٠/٧.
[٢] توضيح نهج البلاغة: ٢٢١/٢.
[٣] في ظلال نهج البلاغة: ١٩٥/٣.
[٤]شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٨/٦.

منصوب بالبدل (من الدنيا)ν[1]. وقد ذكر هذا الكلام ابن ميثم والمجلسي[2]، وأوضح الخوئي ومحمد جواد مغنية انه بدل اشتمال[3]، وهو واضح وقد استغنى الشارح عن التفصيل. ولكن الراوندي قال: μيقال حلب الناقة واحتلبها وربما يقال: حلب اللبن واحتلبه وربما يقولون المفعولينν[4] كأنه يرى أنهما مفعولان. والحقيقة أن(درها) بدل اشتمال كما قال الشراح.

٣: حذف الضمير من بدل الاشتمال:

ومن شروط بدل الاشتمال أن يكون فيه ضمير يعود على المبدل منه ملفوظا كقولك: أعجبني زيد علمه أو مقدرا نحو:(قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)[5] أي النار فيه[6]، وقد ذكر الشارح حذف الضمير منه وكونه مقدرا عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μفَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَحَذِرَ الْإِقْلَالَ، وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ ـ طُولَ أَمَل وَاسْتِبْعَادَ أَجَل ـ كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَزْعَجَهُ...ν[1]. قال الشارح: μوطول أمل منصوب على أنه مفعول له... ويجوز أن ينصب(طول الامل) على البدل من المفعول المنصوب بـ(رأيت) وهو(من)، ويكون التقدير: قد رأيت طول أمل من كان. وهذا بدل الاشتمال، وقد حذف منه الضمير العائد كما حذف من قوله تعالى:(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ)ν[2] وقد تقدم بحث هذه المسألة عند ذكر المفعول لأجله، والمهم هنا انه احتمل أن يكون (طول أمل) بدل اشتمال وقد حذف الضمير العائد على المبدل منه والقول بانه بدل هو قول الراوندي[3]. ورد عليه الكيدري وقال: هذا بعيد جدا لأنه لا يكون بدل الكل من الكل ولا البعض من الكل لأن (طول أمل) ليس (من كان قبله) ولا بعضه، ولو جعل في حكم بعضه مجازا للزم أن يكون في الثاني ضمير الأول كما تقول ضربت زيدا رأسه، وكذلك بدل الاشتمال لوجب أن يكون فيه ضمير أوما سد مسدّه وليس كذلك. ثم حكم البدل عند الأكثرين أن يجعل المبدل منه في حكم الساقط، وتقدير سقوطه هنا يفسد الكلام، إذ في البدل الغلط يكون المبدل منه أولى بالسقوط[4]؛ وقال الشوشتري المتبادر من الكلام انه مفعول لأجله لا بدل كما احتمله ابن أبي الحديد[5].

---

[1] المصدر نفسه: ١٣٩/٦.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٧٣/٥؛ البحار: ٤٩٢/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١١٧/٣.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٤٩/٢٠؛ في ظلال نهج البلاغة: ٥٣٦/٣.
[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٢٢/٣و١٢٣.
[5] سورة البروج: ٤و٥
[6] ظ: أسرار العربية: ٢٩٤؛ اللباب: ٤١٣/١؛ أوضح المسالك: ٤٠٣/٣؛ همع الهوامع: ١٧٦/٣.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٩/٨.
[2] المصدر نفسه: ٢٧٠/٨
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٥٢/٢.
[4] ظ: حدائق الحقائق: ٥٩٨/١.
[5] ظ: بهج الصباغة: ٢١٠/١١.

ويلاحظ أولا: أن شارحنا لم يقل إلا انه بدل اشتمال فقد استبعد غيره من أنواع البدل.

ثانيا: أنه قال حذف منه الضمير العائد كقوله تعالى:(قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّار)[1][2] وهو يعني انه مقدر للعلم به.

ثالثا: سقوط المبدل منه هنا لا يوجب الوقوع في بدل الغلط فهو مثل أعجبني زيدا علمه أي علم زيد فلا ترد على الشارح اعتراضات الكيدري على الراوندي.

رابعا: وأما قول الشوشتري أن المتبادر أنه مفعول لأجله فهو كذلك وهو الأقرب وقد قدم القول فيه وترجيح كونه مفعولا لأجله.

٤: المصدر المؤول بدلا:

يكون المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع أو (أن) واسمها وخبرها بدلا فيكون بدل كل من كل نحو: μبلغني قصتك انك فاعلν[3] ويكون بدل اشتمال نحو:(وَإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أنها لكم)[1][2] وقد ذكر الشارح هذا البدل عند شرحه قول أمير المؤمنين Δ: μ فَاحْتَرُوا ..عَدُوَّ اللهِ أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِهِ ν[3]. قال الشارح: μ موضع (أن يعديكم) نصب على البدل من (عدو الله) وقال الراوندي يجوز أن يكون مفعولا ثانيا، وهذا ليس بصحيح لان (حذر) لا يتعدى إلى المفعولينν[4].

وقد تقدم بحث هذه المسألة في المفعول به، وأن الراجح فيها هو قول الشارح وأن المصدر المؤول هنا بدل من (عدو الله) والحقيقة انه يكون بدل اشتمال.

ومثله: قول أمير المؤمنين Δ: μمَا بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ أَو النَّار إِلاَّ الْمَوْتُ أَنْ يَنْزِلَ بِهِν[5] قال الشارح: μ وقوله: (أن ينزل به) موضعه رفع لأنه بدل من (الموت)ν[6]. وذكر معظم الشراح هذا الإعراب[7] وفصل بعضهم فقال هو بدل اشتمال من (الموت)[8] لأن المعنى نزول الموت فيكون مثل أعجبني زيد ثوبه والأصل أعجبني ثوب زيد[9]. وهنا الذي وقع بدل اشتمال

---

[1] سورة البروج: ٤.
[2] ظ: الكشاف: ٧٣٢/٤؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٥٧/٢.
[3] الكتاب: ١٣٢/٣.
[1] سورة الأنفال: ٧.
[2] الكتاب: ١٣٢/١.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٦/١٣.
[4] المصدر نفسه: ١٣٨/١٣.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٤٥/٥.
[6] المصدر نفسه: ١٤٦/٥.
[7] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٨٥/١؛ حدائق الحقائق: ٣٣١/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٦/٤؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ١٢٠/١؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: ١٨٣/٤.
[8] ظ: بهج الصباغة: ١٢٨/١١؛ في ظلال نهج البلاغة: ١/ ٣٢٤.
[9] ظ: ظلال نهج البلاغة: ٣٢٤/١.

هو المصدر المؤول وقد ورد مثله في الحديث: أنتظر أمتي تعبر الصراط[1] أي أن تعبر الصراط[2].

وهذا كلام صحيح ولم يفصله الشارح هكذا ربما لوضوحه وغناه عن الإطناب .

٥: إبدال المعرفة من النكرة:

لا يلزم التطابق بين المبدل منه والبدل، فكما تبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة تبدل المعرفة من النكرة وبالعكس[3]، ومما جاء غير متطابق قول الشاعر:

فَدَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ ولكن حديثاً ما حديثُ الرَّوَاحِلِ[4]

قال الشارح: μ. وانتصب(حديثا) بإضمار فعل، أي هات حديثا أو حدثنى حديثا. ويروى:(ولكن حديث) أي ولكن مرادي أو غرضي حديث فحذف المبتدأ، وما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهى التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته إبهاما وشياعا، كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتي في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ)[1] فأما(حديث) الثاني فقد ينصب وقد يرفع، فمن نصب أبدله من(حديث) الأول ومن رفع جاز أن يجعل(ما) موصولة بمعنى(الذي) وصلتها الجملة، أي الذي هو حديث الرواحل، ثم حذف صدر الجملة كما حذف في (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[2] ويجوز أن تجعل(ما) استفهامية بمعنى(أي)ν[3]. وقال ابن ميثم: μوحديث الثاني مبتدأ والأول خبره و(ما) للتنكير وهي التي إذا دخلت على اسم زادته إبهاما كقولك: لأمر ما جدع قصير أنفه. والمعنى دع ذكر الإبل فانه مفهوم، ولكن حديث الرواحل حديث ماν[4] كأنه يثبت رواية الرفع في (حديث) الأول. وقال الشيرازي و(ما) خبر، و(حديث الرواحل) مبتدأ، و(حديث) الأولى عنده منصوبه[5].

وطابق المجلسي والخوئي كلام الشارح كأنهما ينقلان من كتابه[6] وواضح انه لو كانت رواية (حديث) الثاني بالنصب فهو بدل من الأولى وقول الشارح ومن تبعه صحيح، ويكون حينها قد

---

[1] ظ: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي(ت٨٠٧هـ): ٣٧٣/١٠ ؛فتح الباري: ٤٣٦/١١.
[2] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٣٠.
[3] ظ: اللمع: ٨٧.
[4] ديوان امرئ القيس: ١٧١؛ تهذيب اللغة: ٨٣٠١؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٥/٩؛ لسان العرب: ٥٢٢/٢ وحجراته: نواصيه.
[1] سورة النساء: ١٥٥.
[2] سورة الأنعام: ١٥٤.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٥/٩.
[4] مصباح السالكين (الكبير): ٢٩٤/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٣٤٠.
[5] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٤٤٨/٢.
[6] ظ: البحار: ٤٨٩/٢٩و١٦١/٣٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٢٢/٢؛منهاج البراعة، الخوئي: ٤/١٠.

أبدل المعرفة من النكرة.

الفصل الرابع: الأفعال والأدوات

المبحث الأول: الأفعال

المطلب الأول: إعـراب الفـــعل

رأي البصريين أنّ الأصل في الأفعال البناء، ولا يعرب منها إلا المضارع[١]لأسباب ذكرها النحاة[٢]، لعل أقربها أنه شابه الاسم، وهو قول سيبويه[٣]، وقد ذكر الشارح المضارع مرفوعا ومنصوبا ومجزوما في كتابه، ويمكن عرض ما ذكر على الوجه الآتي:

١: رفع الفعل المضارع:

يرفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم، وفي رافعه أقوال ذكرها النحاة[٤]، وقد ذكر الشارح المضارع المرفوع عند ذكره قول الشاعر:

ساءَهلا لها تَبَين في الأيـ ـدِي وإِشناقُها إِلى الأعناق[٥]

قال الشارح: μ ويروى(ما بنا تبين) بالرفع على أنه مضارعν[٦].فهذه الرواية على أن الفعل هو(تتبين) فحذفت تاء التفعل وبقيت تاء المضارعة[٧]، وقيل العكس[٨]؛ فيكون المعنى أنها أي ابنة الشاعر عدي بن زيد هي التي تتبين، أي تتثبت وتتأكد مما بأبيها من القيود.

٢: نصب الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بأدوات نصبه المعروفة[٩]، وينصب بـ(أن) مقدرة بعد بعض الحروف منها:

أ: نصبه بعد(لام)التعليل: ينصب الفعل المضارع بعد لام التعليل بـ(أن) مضمرة، ويجوز إظهارها مع اللام ومثلها (لام) العاقبة، واللام الزائدة ولام الجحود، ولكن الأخيرة لا يجوز إظهار(أن) معها[١٠]. وقال الكوفيون إنّ اللام هي الناصبة للفعل المضارع لا غيرها[١١]، وقد أشار الشارح إلى المضارع المنصوب بعد لام (كي) عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ فَمَا خُلِقْتُ لِيَغَارَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ، كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هَمُّهَا عَلَفُهَا، أَوِ الْمُرْسَلَةِ شُغُلُهَا تَقَمُّمُهَا، تَكْتَرِشُ

---

[١] ظ:الأصول في النحو:٥٠/١؛وأسرار العربية: ٢٧٨.
[٢] ظ:الإنصاف:٥٤٩/٢؛شرح قطر الندى: ٥٧.
[٣] ظ:الكتاب:١٣/١؛المقتضب:١/٢؛الأصول في النحو:٥١/١؛المفصل: ٣٢١؛أسرار العربية: ٢٨٣.
[٤] ظ:همع الهوامع:٥٩١/١.
[٥]روي: (ساءه ما بنا تبين) ديوان عدي بن زيد العبادي: ١٥٠وظ:لسان العرب:١٨٨/١٠؛تاج العروس:٥٣٧/٢٥؛ وروي هكذا(ساءها ما تأملت في أيادينا).ظ:الخصائص:٢٦٧/١؛ معجم مقاييس اللغة:١٥١/٦؛ المحكم:٣٦٣/٩؛ لسان العرب:٤١٩/١٥؛ تاج العروس:٣٤٠/٤.، ولم أجد(ما لها تبين).
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧٢/١.
[٧] ظ:الخصائص:٣٩٨/١؛الإنصاف:٦٤٨/٢.
[٨] ظ:المفصل: ٥٥٦؛الإنصاف:٦٤٨/٢.
[٩] ظ:الكتاب:٥/٣ و١٢.
[١٠] ظ:المفصل: ٣٢٥؛شرح شذور الذهب: ٣٨٣ و٣٨٤؛همع الهوامع:٤٠٢/٢.
[١١] ظ:الإنصاف:٥٧٥/٢؛همع الهوامع:٤٠٢/٢.

مِنْ أَعْلَاقِهَا عَمَّا يُرَادُ بِهَا، أَوْ أُتْرَكَ سُدىً، أَوْ أُهْمَلَ عَابِثاً، أَوْ أَجُرَّ حَبْلَ الضَّلَالَةِ، أَوْ أَعْتَسِفَ طَرِيقَ الْمَتَاهَةِ!ν[1]، قال الشارح: μقوله: (أو اجر حبل الضلالة) منصوب بالعطف على (يشغلني) وكذلك(أترك)..ν[2].

وقد صرح الراوندي بأن اللام في (ليشغلني) لام الغرض، أي: لام التعليل[3]. وذكر الخوئي العطف كما ذكره الشارح[4].

ب: حذف لام التعليل: قال سيبويه: μواعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من(أن) كما حذفت من أن جعلوها بمنزلة المصدر... ومثل ذلك إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمهν[5]، فحروف الجر يجوز حذفها إذا كان المجرور (أنْ وصلتها، أو أنّ وصلتها) قياسا، ومنها لام التعليل وتختص أيضا بالحذف عندما تجر(كي)المصدرية وصلتها[6]، وقد ذكر الشارح حذفها عند جرها(أن) وصلتها عند شرحه قول أمير المؤمنينX: فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدِ اصْطَنَعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنَا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِمَا بَلَغَتْ قُوَّتُنَاν[7].قال الشارح: μ أي لان نشكره، بلام التعليل وحذفها، أي أحسن إلينا لنشكره، وحذفها أكثر نحو قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[8]ν[9]واختلف شراح النهج في تأويل هذا الكلام:

أولا: ما ذكره الشارح من أنّ هناك لام تعليل محذوفة، ثم فسر(اصطنع) بـ(أحسن) وهو في الأصل قول السرخسي، واحتمله ابن ميثم والمجلسي والخوئي[10]، وقد ذكر السرخسي والخوئي أن المصدر المؤول مفعول له[11].

الثاني: إنه تعالى جعل شكرنا له صنيعة عندنا ووفقنا لذلك، لأنّ ذلك من نعم الله تعالى، وهو قول ابن ميثم واحتمله المجلسي[12].

الثالث: أي أنعم علينا بما وجب علينا أن نشكره، وهو قول الشوشتري[13].

---

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٨٧/١٦.
(2) المصدر نفسه:٢٨٨/١٦.
(3) ظ:منهاج البراعة، الراوندي:١٥١/٣.
(4) ظ:منهاج البراعة، الخوئي:١١٩/٢.
(5) الكتاب:١٥٤/٣.
(6) ظ:شرح شذور الذهب: ٤١٨.
(7) شرح نهج البلاغة، الشارح:١٩/١٧.
(8) سورة المائدة:٨٠.
(9) ظ:شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١/١٧.
(10) ظ:أعلام نهج البلاغة:٢٦٤/١؛مصباح السالكين (الكبير):١٣٢/٥؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٥٣٩؛ البحار:٤٧٢/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٢٥/٣؛منهاج البراعة، الخوئي:١٤٨/٢٠.
(11) ظ:أعلام نهج البلاغة:٢٦٤/١؛منهاج البراعة، الخوئي:١٤٨/٢٠.
(12) ظ:مصباح السالكين(الكبير):١٣٢/٥؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٥٣٩؛البحار:٤٧٢/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٢٥/٣.
(13) ظ:بهج الصباغة:٥٨١/٦.

الرابع: أي الله سبحانه طلب إلينا أن نصنع له الشكر، وهو قول محمد عبده والشيرازي[١].

وعموما فالقول الأول أرجح، وهو قول الشارح لأنه فسر اصطنع على المعنى المتبادر، والذي قال به أصحاب المعجمات، أي أحسن وقدم المعروف والخير.[٢] وأما الآية التي استشهد بها الشارح فمختلف في إعرابها قيل بأنّ(أن نشكره) هو المخصوص، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وقيل هو بدل من(ما) التي هي نكرة بمعنى شيء، وقيل هناك لام محذوفة[٣]، وهو ما أشار إليه الشارح. وقد ذكر الشارح مثل هذه المسألة في موطن آخر من كتابه أيضا[٤].

ج: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية لوقوعه في جواب نفي محض:

وينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، إذا كان جوابا لنفي محض والناصب له(أن) مضمرة[٥]، وأما إذا كان النفي الذي معناه الإيجاب، كالنفي بعد التقرير، نحو: (ألم تأتنا فتحدثنا)، والمتلو بنفي نحو: (ما تزال تأتينا فتحدثنا)، والمنتقض بـ(إلا) نحو: (ما تأينا إلا فتحدثنا)، فلا يجوز النصب[٦]، وعلى النفي المحض يجوز أيضا العطف على فعل يسبقه ذلك الفعل إن وجد أو الاستئناف على تقدير مبتدأ[٧]. وقد ذكر الشارح النصب في جواب النفي عند شرحه قولهX: μ كُنْ فِي الْفِتْنَةِ كَابْنِ اللَّبُونِ، لاَ ظَهْرٌ فَيُرْكَبَ، وَلاَ ضَرْعٌ فَيُحْلَبَ ν[٨]، قال الشارح: μوقوله:(فيركب)(فيحلب) منصوبان لأنهما جواب النفىν[٩].

وقد ذكر شراح النهج في هذه المسألة وجوها منها:

الأول: أنّ(فيركب) منصوب بـ(أن) مضمرة؛ لأنه جواب الأمر، والتقدير: إن كنت كذلك تركب، فلما دخلت الفاء التي هي للجزاء نصب الفعل بـ(أن) مضمرة، وهو قول الراوندي[١٠].

الثاني: أنه عطف على الجملة، أي على جملة(لا ظهر) المحذوفة الخبر، فهو مرفوع، وهو قول ابن ميثم[١١]، وعليه يكون قد عطف الجملة الفعلية على الاسمية، ومنعه جماعة، واشترط

---

[١] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٨٤/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ١٣٩/٤.
[٢] ظ:المحكم:٤٤٤/١؛لسان العرب:٢٨٤/٦؛تاج العروس:١٩٤/٣٦؛المعجم الوسيط:٥٢٥/١.
[٣] ظ:إعراب القران، النحاس:٣٦/٢؛مشكل إعراب القرآن:٢٣٥/١؛الكشاف:٧٠٠/١؛إملاء ما منّ به الرحمن:٢٢٣/١؛تفسير ابن مسعود:٧٠/٣.
[٤] ظ:شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٦/٩.
[٥] ظ:الكتاب:٢٨/٣ وما بعدها؛المقتضب:١٦/٢ و١٧؛الأصول في النحو:١٨٠/٢؛المفصل: ٣٢٥؛أوضح المسالك:١٨٤/٤؛شرح شذور الذهب: ٣٩٠و ٣٩١.
[٦] ظ: شرح شذور الذهب: ٣٩٣؛أوضح المسالك:١٨٤/٤؛شرح قطر الندى: ٧١.
[٧] ظ:الكتاب:٣٠/٣ـ٤٠؛ المقتضب:١٦/٢ و١٧؛المفصل: ٣٢٩؛أوضح المسالك:١٨٥/٤؛شرح شذور الذهب: ٣٩٢.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح:٨٢/١٨.
[٩] المصدر نفسه:٨٣/١٨.
[١٠] ظ:منهاج البراعة، الراوندي:٢٦٨/٣.
[١١] ظ:مصباح السالكين(الكبير):٢٣٨/٥.

آخرون أن يكون بالواو، وأغلب النحويين أنه جائز مطلقا، لكن الأولى تناسب الجملتين[١].

الثالث: أن تكون الفاء للتفريع، و(يركب) مرفوع على الأصل، وهو قول الخوئي[٢].

الرابع: ما قاله الشارح، أي أنه جواب النفي واحتمله الراوندي، وهو رأي الكيدري وابن ميثم ومحمد جواد مغنية[٣]. وضعفه الخوئي[٤].

والرأيان الأول والرابع مبنيان على رواية النصب، والثاني والثالث على رواية الرفع، والحقيقة أن الرأي في هذه المسألة يتبع مراد المتكلم، فالرفع جائز على الاستئناف، ولعله مراد الخوئي، وجائز على العطف؛ لأنه من عطف جملة على جملة، فالفعل مرفوع على التجرد، وأما النصب فجائز أيضا على الوجهين فهو مسبوق بأمر(كن) ومسبوق بنفي(لا ظهر)، والراجح أنه جواب النفي فهو القريب، فجواب الأمر قد تحقق بجملة(لا ظهر) فرأي الشارح أقرب، والله أعلم.

د: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الطلب:

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بـ(أن) مقدرة بعد نفي محض أو طلب محض، وهو قول البصريين[٥]، وأما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالخلاف[٦]، وقيل تعمل الفاء بنفسها[٧]. ومن الطلب المحض الدعاء[٨]. وقد ذكره الشارح من دون الإشارة إلى عامل النصب عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μاللَّهُمَّ صُنْ وَجْهي بِالْيَسَار، وَلاتَبْذُلْ جَاهِيَ بِالْاِقْتَار، فَأَسْتَرْزِقَ طَالِبِي رِزْقِكَν[٩]، قال الشارح: μ قوله (فاسترزق) منصوب لأنه جواب الدعاء كقولهم ارزقني بعيرا فأحج عليهν[١٠]. وقد ذكر هذا المثال الذي ذكره الشارح ابن جني[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]. وأما شراح النهج فصرح الخوئي ومحمد جواد مغنية بأنّ هذا الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء[١٣].

هـ: نصبه بعد حتى: ومن نصبه بعد(حتى)، قول أمير المؤمنينX: μأقضوا كما كنتم تقضون

---

(١) ظ:مغني اللبيب:٤٨٥/٢ ؛ شرح قطر الندى: ١٩٤.
(٢) ظ:منهاج البراعة، الخوئي:٧/٢١.
(٣) ظ:منهاج البراعة، الراوندي:٢٦٨/٣؛حدائق الحقائق:٥٩٩/٢؛مصباح السالكين(الكبير):٢٣٨/٥؛ظلال نهج البلاغة:٢١٣/٤.
(٤) ظ:منهاج البراعة، الخوئي:٧/٢١.
(٥) ظ:الكتاب:٢٨/٣؛ المقتضب:١٧٨/٤؛الأصول في النحو:١٨١/٢؛اللمع: ١٢٨؛المفصل: ٣٢٥؛اللباب:٣٧/٢؛شرح شذور الذهب: ٣٨٧؛شرح قطر الندى: ٧١.
(٦) ظ:الإنصاف:٢٥٧/٢ و٢٥٨؛اللباب:٣٨/٢.
(٧) ظ: اللباب: ٣٨/٢.
(٨) ظ:اللمع١٢٩؛ سر صناعة الإعراب:٢٧١/١؛ شرح شذور الذهب: ٣٩٥؛شرح قطر الندى: ٧٢.
(٩) شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٥٥/١١.
(١٠) المصدر نفسه: ٢٥٦/١١.
(١١) ظ: سر صناعة الإعراب:٢٧١/١؛اللمع: ١٢٩.
(١٢) ظ:الإنصاف:٥٥٨/٢.
(١٣) ظ:منهاج البراعة، الخوئي:٣٠٩/١٤؛في ظلال نهج البلاغة:٣٢٠/٣.

حتى تكون للناس جماعة..ν[1]، قال الشارح: μ فلفظة (حتى) - هاهنا مؤذنة بأنه فسح لهم في اتّباع عادتهم في القضايا والأحكام التى يعهدونها إلى أن يصير للناس جماعة، وما بعد (إلى) و(حتى) ينبغي أن يكون مخالفا لما قبلهماν[2].

فالشارح يقصد أن الغاية بعد(إلى) و(حتى) لا تدخل في حكم ما قبلها، والحقيقة أنه إذا دل دليل على دخوله أو عدمه فيعمل به وإلا فمختلف في الأمر على وجوه منها:

الأول: أن تدخل مع(حتى) دون(إلى) حملا على الغالب في البابين؛ لأنّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع(إلى) والدخول مع(حتى).

الثاني: تدخل فيهما عليه.

الثالث: لا تدخل فيهما[3]. والشارح كما هو واضح يذهب إلى الرأي الأخير، والظاهر أن الخلاف في(حتى)الجارة ومنها الداخلة على الفعل المضارع لا العاطفة فإن ما بعدها يدخل فيما قبلها بلا خلاف[4]، وهي في هذا الموضع داخلة على الفعل المضارع وقد نصب بـ(أن)مضمرة.

٣: جزم الفعل المضارع:

أ: من علامات جزمه حذف حرف العلة: يجزم الفعل المضارع بإحدى أدوات الجزم ومن علامات جزمه حذف حرف العلة في المعتل الآخر، وفيها خلاف ذكره النحاة[5]، وقد أشار الشارح إلى الفعل المجزوم بهذه العلامة عند شرحه قولهX: μفَلَمْ يجْر فِي عَدْلِهِ وَقِسْطِهِ يَوْمَئِذ خَرْقُ بَصَر فِي الْهَوَاءِν[6].قال الشارح: μ قوله (فلم يجر) قد اختلف الرواة في هذه اللفظة فرواها قوم (فلم يجر) وهو مضارع (جرى يجرى).... ورواها قوم (فلم يجُز) مضارع (جاز يجوز) أي لم يسغ ولم يرخص... ورواها قوم (فلم يجُر) من (جار) أي عدل عن الطريقν[7].

فالشارح وإن لم يصرح فقد أشار إلى أن هذا مضارع حذف من آخره حرف العلة، وهو علامة جزمه، هذا على الرواية الأولى، وأما الروايتان الثانية والثالثة فعلامة جزمه السكون، وقد ذكر هذه الروايات شراح النهج، لكن الراوندي قال: μ(خرق بصر) اسم ما لم يسمَّ فاعلهν[1]،

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٩/١٤. وهو ليس من نهج البلاغة ولم تنقله كتب الشيعة، لكن نقله العامة. ظ: مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي(ت٢٣٠هـ): ١٨١؛ صحيح البخاري:١٣٥٩/٣؛ فتح الباري:٧٣/٧؛ كنز العمال:٥٧/٣٣.

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦١/١٩.

[3] ظ:الإتقان:٤٧١/١.

[4] ظ:مغني اللبيب:١٢٤/١.

[5] ظ:همع الهوامع:٢٠٦/١.

[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٣٩/١١.

[7] المصدر نفسه:٢٤٣/١١ و٢٤٤.

[1]منهاج البراعة، الراوندي:٣٩٠/٢.

فاعترضه الشارح وقال: μولا أعرف لهذا الكلام معنىν[1]، وقال الشوشتري: μالظاهر أن الراوندي قرأ لم يُجزَ من الجزاء نظير قوله تعالى:﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[2]، وهو الأقرب من سائر ما ذكرν[3]. وهذا ما ذهب إليه محمد عبده واحتمله الخوئي[4]، وهو أرجح من الوجوه التي ذكرها الشارح، أي: لا تجازى لمحة البصر تنفذ في الهواء ولا همسة القدم في الأرض إلا بحق، وذلك بعدل الله[5].

ب: جزمه بلام الأمر: تأتي لام الأمر في الأكثر قبل المضارع الغائب، نحو: (ليقم زيد)، وتأتي أيضا مع المخاطب، وهي لغة جيدة على قول المبرد[6]، لأنها على الأصل، ومنها قراءة النبي Π ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[7]، وقوله: μلتأخذوا مصافكمν[8]، وقيل هو ضعيف في العربية لأنّ العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسمَّ فاعله، كقولهم: (لتعن بحاجتي)[9]، وقد ذكر الشارح دخولها على المخاطب وذلك عند شرحه قولهX: فَاتَّقِ اللهَ يَابْنَ حُنَيْف، وَلْتَكُفَّ أَقْوَاصُكَ، لِيَكُونَ مِنَ النَّارِ خَلاَصُكَν[10]، قال الشارح: μوالتاء هاهنا للأمر عوض الياء وهى لا بأس بها وقد قيل: إن رسول الله Π قرأ:﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾بالتاءν[11].

والملاحظ أن الشارح ذهب إلى رأي المبرد من أنها لغة لا بأس بها، وقول المبرد أنها على الأصل، أي على أن أصل الأمر أن يكون بحرف وهو اللام. وقال الرضي في الكافية: عندما تدخل لام الأمر على الفعل المضارع المخاطب تكون التاء للخطاب، واللام للغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا[1].

وذهب الزجاجي إلى أن هذه اللام في مثل هذه الحالة تدخل للتوكيد وإلا فلا حاجة لها لأنّ فعل

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٤/١١.
[2] سورة الأعراف:١٤٧.
[3] بهج الصباغة:٢٠٣/١.
[4] ظ:نهج البلاغة، محمد عبده:٤٧٨/١؛منهاج البراعة، الخوئي:٢٧٢/١٤.
[5] ظ:نهج البلاغة، محمد عبده:٤٧٨/١.
[6] ظ:المقتضب:٤٤/٢ و٤٥ و١٣١؛الأصول في النحو:١٥٧/٢؛ اللامات: ٩٢؛إعراب القران، النحاس:٢٥٩/٢؛ المفصل: ٣٣٩؛ شرح الرضي على الكافية:٨٤/٤؛البرهان في علوم القرآن:٣٧٥/٢؛الإتقان:٤٩٩/١.
[7] في سورة يونس:٥٨ ﴿وَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾، وروي عن النبيPفَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ ، وقرأ بها يعقوب في رواية رويس، ووافقه الحسن والمطوعي في قراءة أنس وأبي. ظ: الحجة في القراءات السبع: ١٨٢؛ حجة القراءات: ٣٣٣؛ إتحاف فضلاء البشر:٣١٦/١.
[8]تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي(ت٧٦٢هـ):١٢٧/٢.
[9] ظ:الحجة في القراءات السبع: ١٨٢؛مغني اللبيب:٢٢٤/١؛همع الهوامع:٥٣٩/٢؛ إتحاف فضلاء البشر: ٣١٦/١.
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٩٥/١٦.
[11] المصدر نفسه:٢٩٦/١٦.
[1] ظ:شرح الرضي على الكافية:٨٤/٤.

الأمر يستطيع أن يؤدي هذا الدور[١]، وعموما فهي لغة لم ينكرها أحد وعليها شواهد ذكرها النحاة[٢]، واستشهد بها الكوفيون على أن أصل فعل الأمر، المضارع المجزوم بلام الأمر فحذفت تاء المضارعة ولام الأمر فهو على قولهم مجزوم لا مبني[٣].

ج: حذف النون أو إثباتها في المعطوف على جواب الشرط:

قال النحاة بجواز الاستئناف بعد الأحرف المستعملة في العطف بعد جواب الشرط[٤]، ولكن العطف أجود عند المبرد[٥] وقد ذكر الشارح ذلك عند مروره بقول الشاعر:

إن تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائلَه والدرع محقبةٌ والسيفُ مقروبُ

أو تأنفونَ فإنّا معشرٌ أنفٌ لا نطعمُ الضيمَ إن السمّ مشروبُ[٦]

قال الشارح: μوأما إثبات النون في (تأنفون) فإن الأصوب حذفها لعطف الكلمة على المجزوم قبلها، ولكنه استأنف ولم يعطف، كأنه قال: أو كنتم تأنفون، يقول: وإن أنفتم وأبيتم إلا الحرب، فإنا نأنف مثلكم أيضاν[٧].

وفي كلام الشارح إشارة إلى جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، وفيه إشارة إلى أن حذف النون من الأفعال الخمسة علامة جزمها. وأما الاستئناف بعد احد الحروف المستعملة في العطف بعد جواب الشرط فله ما يماثله ومنه قوله تعالى﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[٨]، وفيها قراءة بجزم(فيغفر)و(يعذب)عطفا على(يحاسبكم)[٩]، وقوله تعالى:﴿مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٠]، وقرئ (ويذرْهم) بالجزم عطفا على محل جواب الشرط[١].

والظاهر أن العطف أجود كما قال المبرد وتبعه الشارح، لكن المعنى قد يقتضي الاستئناف

---

[١] ظ:اللامات: ٩٢.

[٢] ظ:المقتضب:٤٦/٢؛والإنصاف:٥٢٤/٢ـ٥٢٧.

[٣]ظ:معاني القرآن، الفراء:٤٦٩/١؛المقتضب:١٣١/٢؛المفصل: ٣٣٩.

[٤] ظ:الكتاب:٩٠/٣؛المقتضب:٦٧/٢؛شرح شذور الذهب: ٤٥٤؛همع الهوامع:٤٠٠/٢.

[٥] ظ:المقتضب:٦٧/٢.

[٦] هذا من أبيات نسبه المفضل إلى عبد الله بن عنمه أولها: ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم كم تراه بنو كوز ومرهوب وبعده البيتان المذكوران لكنه ذكر (وإن أبيتم) بدل(أوتأنفون) ظ: المفضليات: ٣٨٢؛ ديوان الحماسة: ٢٢٨/١؛ واستشهد بهذه الأبيات معاوية في كتاب بعثه إلى عليX ظ: وقعة صفين:١٥٨؛ شرح نهج البلاغة:٣١٣/٣.

[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣١٦/٣.

[٨] سورة البقرة:٢٤٨، هكذا في المصحف برفع(فيغفر)و(يعذب).

[٩]قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالجزم، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع.ظ:إبراز المعاني من حرز الأماني:٣٧٩/١؛حجة القراءات: ١٥٢.

[١٠] سورة الأعراف:١٨٦.

[١]ظ:قرأ أبو عمرو(ويذرُهم)بالرفع وكذلك عاصم وحفص وقرأ حمزة والكسائي: (ويذررْهم)بالجزم، وهناك رواية عن عاصم مثل قراءة حمزة المقدمة.ظ:الكتاب:٩٠/٣؛السبعة في القراءات: ٢٩٨؛إملاء ما منّ به الرحمن:٢٩٠/١.

وعليه بعض القراءات. وعلى رواية المفضل وأبي تمام(وإن أبيتم) بدل(أو تأنفون)[1]، وعليها لا يرد كل هذا الكلام.

د: الجزم باسم الشرط وحكم المعطوف على فعل الشرط:

عدّ سيبويه(متى)مع الظروف التي يجازى بها وهيμحين، ومتى، وأين وأنّى، وحيثماν[2]، وتجزم أدوات الشرط فعلين لزوما إن كان الشرط وجوابه مضارعين[3] وقد أشار الشارح إلى الجزم بعد(متى)عند شرحه قولهX لعمر: μإِذَّكَ مَتَى تَسِرْ إِلَى هذَا الْعَدُوِّ بِنَفْسِكَ، فَتَلْقَهُمْ فَتُنْكَبْ، لاَ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ كَهفٌ دُونَ أَقْصَى بِلاَدِهِمْν[4]. قال الشارح:μ وقوله:(فتنكب) مجزوم لأنه عطف على(تسر)ν[5].

ولا أدري لِمَ لم يذكر الشارح(فتلقهم)؟ فقد ذكر الراوندي أنه و(فتنكب)عطف على(تسر)[6]، وقد فعل محمد جواد مغنية فعل الشارح فأهمل(فتلقهم)[7]، ومن الجدير بالذكر أنه يجوز في(فتلقهم)و(فتنكب)النصب أيضا لأنه معطوف على فعل الشرط[8].

هـ: الفرق بين معنى الشرط والخبر:

الشرط عند النحاة: ما دخل عليه أحد الحرفين إن أو إذا وما يقوم مقامها مما يدل على سببية الأول ومسببية الثاني، وهو في اصطلاح المتكلمين ما يتوقف عليه المشروط، ولا يكون داخلا في المشروط ولا مؤثرا فيه[9].

قول أمير المؤمنينX: μ وَلاَ يُحْصِي نَعْمَاءَهُ الْعَادُّونَν[10]، قال الشارح: μقال الراوندي: وفي قول الله تعالى:﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾[11]، وقول أمير المؤمنينX: (لا يحصي العادون)...في كون الآية واردة بلفظة(إن) الشرطية وكلام أمير المؤمنينX على صيغة الخبر، تحته لطيفة عجيبة، لأنه سبحانه يريد أنكم إن أردتم أن تعدوا نعمه لم تقدروا على حصرها، وعليX أخبر أنه قد أنعم النظر، فعلم أن أحدا لا يمكنه حصر نعمه تعالىν[1]، ثم علق الشارح

---

[1] ظ:المفضليات: ٣٨٢؛ديوان الحماسة:٢٢٨/١.
[2] الكتاب:٥٦/٣؛ظ:المقتضب:٤٦/٢؛اللمع: ١٣٣؛وهمع الهوامع:٥٤٦/٢.
[3] ظ: اللمع: ١٣٣؛المفصل: ٤٣٩.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٩٦/٨.
[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها
[6] ظ:منهاج البراعة، الروانـدي:٦٠/٢.
[7] ظ:في ظلال نهج البلاغة:٢٨٣/٢.
[8] ظ:شرح شذور الذهب: ٤٥٤؛شرح ابن عقيل:٣٧٨/٢.
[9] ظ: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبوالحسن(ت٦٣١هـ):٧٨/٣ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ): ٣٠٧.
[10] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٧/١.
[11] سورة إبراهيم:٣٤.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٥/١؛وظ:منهاج البراعة، الراوندي:٢٦/١.

بقوله:μ أما اللطيفة الثانية فغير ظاهرة أيضا ولا مليحة، لأنه لو انعكس الأمر، فكان القرآن بصيغة الخبر، وكلام علي X بصيغة الشرط، لكان مناسبا أيضا، حسب مناسبته، والحال بعكس ذلك، اللهم إلا أن تكون قرينة السجعة من كلام علي X تنبو عن لفظة الشرط، وإلا فمتى حذفت القرينة السجعية عن وهمك لم تجد فرقا، ونحن نعوذ بالله من التعسف والتعجرف الداعي إلى ارتكاب هذه الدعاوى المنكرةν[1].

ويلاحظ على اعتراض الشارح على الراوندي، أن هناك فرقا بين الجملتين، وأن كل كلمة في الآية تقابلها كلمة في كلام الإمام تعطي معناها أو ما يقاربه، فـ(إن تعدوا) يقابلها (العادون) وهي بمعناها، لكن العادون تشير إلى غائب، و(تعدوا) تشير إلى مخاطب، و(إن تعدوا) شرط فإن ثبت ثبت به المشروط[2]، و(العادون) ليس بشرط وإن فهمنا منه الشرط فهو محذوف تقديره (إذا عدوا)، ثم أن للشرط مفهوما يسمى مفهوم الموافقة[3]، فالمنطوق: إن تعدوا لا تحصوها، والمفهوم: إن لم تعدوا لا تحصوها أيضا، لأن عدم العد أولى بعدم الإحصاء، وهو أيضا مفهوم من كلمة(العادون). وإجمالا فالمعنى واحد لكن كلا من الجملتين تناسب سياقها التي هي فيه.

و: الفرق بين(إن)و(إذا) الشرطيتين: قال سيبويه: μإذا تجيء وقتا معلوما ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا أحمر البسر كان حسنا ولو قلت: آتيك إن احمر البسر كان قبيحا فـ(إن) أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء...ν[4]، فـ(إذا) تختص بما يتعين وجوده أو يرجح، و(إن) للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل ولا تدخل على متعين ولا راجح[5]، وقد ذكر الشارح موضعا جاءت فيه(إن) في موضع(إذا) وذلك في قول أمير المؤمنينX﴿وَاللهِ لَئِنْ جَاءَ يَوْمِي - وَلَيَأْتِيَنِّي - لَيُفَرِّقَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأَنَا لِصُحْبَتِكُمْ قَالν[6]، قال الشارح: μ ثم أقسم أنه إذا جاء يومه لتكونن مفارقته لهم عن قلى، وهو البغض، وأدخل حشوة بين أثناء الكلام، وهى (ليأتيني) وهى حشوة لطيفة، لان لفظة (إن) أكثر ما تستعمل لما لا يعلم حصوله، ولفظة (إذا) لما يعلم أو يغلب على الظن حصوله، تقول: إذا طلعت الشمس جئت إليك، ولا تقول: إن طلعت الشمس جئت إليك، وتقول: إذا احمر البسر جئتك، ولا تقول: إن احمر البسر جئتك، فلما قال: (لئن جاء يومي)، أتى بلفظة دالة على إن الموضع موضع (إذا) لا موضع (إن)، فقال: (وليأتيني)ν[1]. وكلام الشارح

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٦/١.
[2] ظ: إجابة السائل شرح بغية الآمل: ٢٤٥.
[3] ظ: البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي(ت٤٧٣هـ):٣٠٠/١.
[4] الكتاب:٦٠/٣.
[5] ظ:المقتضب:٥٦/٢؛إعراب القران، النحاس:٤٣٧/١؛المفصل: ٤٤٠؛اللباب:٥٦/٢؛البرهان في علوم القرآن:٣٦٠/٢؛همع الهوامع:١٧٩/٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٦/١٠.
[1] المصدر نفسه:٦٩/١.

مما ذكره الشراح بعده، كابن ميثم والمجلسي والخوئي والشوشتري[1]، وقد ذكر النحاة أنه قد يؤتى بـ(إن) في مقام اليقين إذا جهل الوقت، كقوله تعالى:﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾[3]، لأن الموت أمر محقق ولكن وقته غير معلوم مورد المشكوك فيه المتردد بين الموت أو القتل[4].

ز: الجزم بـ(إذا):

قال سيبويه: μ (إن) أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصل بالفعل فالفعل في(إذا) بمنزلته في(حين)، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه...وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بدّ لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسيافُنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضاربِν[5]

وقد ذكر الشارح هذا البيت، ثم قال: μ قالوا: بكسر (نضارب)، لأنه معطوف على موضع جزاء الشرط، الذي هو (إذا)ν[6]. فهذا البيت جاء لضرورة الشعر ليوافق بقية القوافي المطلقة المكسورة في القصيدة فجزم الفعل لذلك ثم كسر وأشبعت الكسرة لإقامة الوزن ، ومثله قول الفرزدق:

تَرْفَعْ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهمْ تَقِدِ[7]

وقول بعض السلوليين:

إذا لم تَزل في كلِّ دارٍ عرفتَها لها واكفٌ مِن دَمْعِ عينِك يَسْجُمِ[1]

وعدّ سيبويه والمبرد الأجود أن لا يجازى بها وأن لا تجزم فعلا[2]، واشترط الرضي في

---

[1] ظ:مصباح السالكين(الكبير):٣٧٧/٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٨٣/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي:٢٧٥/١؛بهج الصباغة:٥٦٤/١.
[2] سورة النساء:١٧٦.
[3] سورة آل عمران:١٤٤.
[4] ظ:البرهان في علوم القرآن:٣٦٣/٢ و٣٦٤؛همع الهوامع:١٨٠/٢.
[5]الكتاب:٦٠/٣ و٦١؛ ظ: المقتضب:٥٦/٢؛حروف المعاني: ٦٣؛إعراب القران، النحاس:٣٧٩/٣؛ومشكل إعراب القرآن:٣٤١/١. وهذا البيت من قصيدة مجرورة القوافي لقيس بن الخطيم الأنصاري، ومطلعها:

أتعرف رسما كاطراد المذاهب لعمرةَ وحشا غير موقف راكب

وقد روي عجز البيت(إلى أعدائنا للتقارب) ظ: ديوان قيس بن الخطيم: ٣٤ فلا شاهد فيه، وروي (فنضارب)بالرفع فلا شاهد فيه أيضا. وهذا إما أن يكون على الإقواء أو يكون المقصود به بيت الأخنس بن شهاب التغلبي، وهي مرفوعة القوافي وهو هكذا برواية المفضل و(إن)بدل(إذا)، والمصراع الثاني(خطانا إلى القوم الذين نضارب)، ورواه أبو تمام بـ(إن)أيضا، لكن الباقي على رواية سيبويه والشارح نفسها، فيكون قيس بن الخطيم قد أخذه من الأخنس بتغيير طفيف، وقد اضطرب محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتاب الشارح في نسبته إذ لم يتبين الأمر. ظ:المفضليات: ٢٠٣ و٢٠٧؛ديوان الحماسة:٣٠٢/١؛ خزانة الأدب:٢٥/٧ و٢٦.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤١/١.
[7]ظ:الكتاب:٦٢/٣؛المقتضب:٥٦/٢؛خزانة الأدب:٢٠/٧ و٢١ ولم أجده في ديوانه.
[1] ظ:الكتاب:٦٢/٣؛المقتضب:٥٧/٢.

الكافية إذا جاءت(إذا) في الشعر جازمة أن تكون بمعنى(متى) مع إرادة معنى الشرط[٢].

ح: جزم جواب الأمر:

يجزم الفعل المضارع بعد الطلب وفي جازمه ثلاثة آراء:

الأول: وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد أنه مجزوم بالطلب لتضمنه معنى(إن) الشرطية[٣] كما أن أسماء الشرط تجزم لذلك[٤].

الثاني: وهو ما نسب إلى السيرافي والفارسي من أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الشرط المقدر كما أنّ النصب بـ(ضربا) ناب مناب اضرب[٥].

الثالث: وهو قول الجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهو الأرجح[٦]، وقد عرض الشارح لذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX: تَمَسَّكُوا بِوَثَائِقِهَا، وَاعْتَصِمُوا بِحَقَائِقِهَا، تَؤُلْ بِكُمْ إِلَى أَكْنَانِ الدَعَةِ، وَأَوْطَانِ السعة...ν[٧]، قال الشارح:μ قوله: (تؤل) بالجزم، لأنه جواب الأمر، أي ترجعν[٨].

وهذا الذي ذكره الشارح من جملة أمور حذر منها ابن هشام في الإعراب وأنها متداولة خطأ بين المعربين، وذلك بأن تقول الفعل مجزوم لأنه في جواب الأمر لأنّ الصحيح أنه جواب لشرط محذوف[٩]. لكن ابن ميثم والخوئي تبعا الشارح في إعرابه وإن قال الخوئي: هو في أكثر النسخ مرفوع، والظاهر إنه على الاستئناف البياني، وكلام الشارح الذي اعترض على مثله ابن هشام ربما يكون اختصارا رغبة في عدم التطرق إلى التفاصيل، أو أنه يذهب إلى أنه مجزوم بالأمر لتضمنه معنى الشرط، وفي المسالة التالية يتبين أنه أراد الأول.

ومثله قولهX:μزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُبَصّرْكَ اللهُ عَوْرَاتِهَاν[١]. قال الشارح: μ أمره بالزهد في الدنيا، وجعل جزاء الشرط تبصير الله تعالى له عورات الدنياν[٢]. وقد ذكر هذا الكلام أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم[٣]. والملاحظ في كلام الشارح أنه يقرر هنا شرطا وأن(يبصرك)

---

[١] ظ:الكتاب:٦٢/٣؛المقتضب:٥٧/٢.
[٢] ظ:شرح الرضي على الكافية:١٨٧/٣.
[٣] ظ:الكتاب:٩٣/٣ و٩٤؛المقتضب:٨٢/٢ و١٣٥؛ الأصول في النحو:١٧٦/٢؛ المفصل: ٣٣٣؛همع الهوامع:٣٩٦/٢.
[٤] ظ:مغني اللبيب:٢٢٦/١.
[٥] ظ:مغني اللبيب:٢٢٦/١؛همع الهوامع:٣٩٦/٢.
[٦] ظ:اللمع: ١٣٥؛المفصل: ٣٣٣؛اللباب:٦٥/٢؛شرح شذور الذهب: ٤٤٦؛شرح ابن عقيل:٣٥٦/٢؛همع الهوامع:٣٩٦/٢.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧١/١٠.
[٨] المصدر نفسه:١٧٥/١٠.
[٩] ظ:مغني اللبيب:٦٥٣/٢.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٣٩/١٩.
[٢]المصدر نفسه: ٣٣٩/١٩.
[٣] ظ:نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:٣٩٥/٢.

جزاؤه، وهذا يدل على أنه عندما قال في المسألة المتقدمة: μلأنه جواب الأمرν فإن قصده الاختصار لا أنه يعتقد أنه مجزوم بفعل الأمر، بل بشرط محذوف كما قرره هنا.

ط: حذف النون في الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم:

قد تحذف النون من الأفعال الخمسة وهي في حالة الرفع على الرغم من أنها علامة رفعها وجعل منه سيبويه قوله تعالى:﴿أَتُحَاجُّونِي ﴾[1]، بتخفيف النون وقوله تعالى:﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[2]، فهو يرى أن المحذوف نون الرفع[3] ويراها غيره نون الوقاية[4]، وقد ذكر الشارح من كلام أمير المؤمنينX رواية تشابه هذا من دون أن يعلق عليها وذلك قولهX: وَاللهِ مَا تَكْفُونَنِي أَنْفُسَكُمْ، فَكَيْفَ تَكْفُونَنِي غَيْرَكُمْ؟ν[5]، قال الشارح: μوروي(ما تكفوني) بحذف النونν[6].

وقد ذكر هذه الرواية الراوندي والكيدري ومحمد أبو الفضل إبراهيم[7]، وقال الراوندي: μوروي ما تكفونني على الأصل وبحذف نون الجمعν[8]، وذكر الكيدري أنها حذفت للتخفيف[9].

والفعل لم يتقدمه ناصب ولا جازم فينبغي أن تثبت النون فيه فالمحذوف على الأرجح نون الوقاية لأنها لا تدل على إعراب، ولأنها جاءت لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع، ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، وإن احتجوا لرأي سيبويه بأنّ نون الرفع قد تحذف بلا سبب، ولأنها نائبة عن الضمة، ولأنها جزء من كلمة ونون الوقاية كلمة[1].

ي: حذف جواب(لو): ومن أدوات الشرط غير الجازمة(لو)، ويحذف جواب(لو) كثيرا في القرآن والشعر للعلم به[2]، ومنه قوله تعالى:﴿لَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّار ﴾[3]و﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ

---

[1] سورة الأنعام:٨٠. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي(اتحاجونّي) مشددة وقرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون. ظ:السبعة في القراءات: ٢٦١ ؛الحجة في القراءات السبع: ١٤٣. والتخفيف هو الذي استشهد به سيبويه. ظ:الكتاب:٤١٤/١.

[2] سورة الحجر:٥٤. قرأ ابن كثير ونافع(تبشرون) كسرا، غير أن ابن كثير شدد النون وخففها نافع وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي(تبشرونَ) بفتح النون نصبا، وما استشهد به سيبويه(تبشرون) بالكسر مخففة، وهي قراءة نافع. ظ:السبعة في القراءات: ٣٦٧؛ التيسير في القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني(ت٤٤٤هـ): ١٣٦؛ وابراز المعاني من حرز الأماني:٥٥٥/٢.

[3] ظ:الكتاب: ٥١١/٣؛إملاء ما منّ به الرحمن:٢٤٩/١؛مغني اللبيب:٦٢٠/٢؛همع الهوامع:٢٠١/١.

[4] ظ:إعراب القران، النحاس:٤١٤/١؛شرح شذور الذهب: ٧٨ ؛مغني اللبيب:٦٢٠/٢؛الإتقان:١٦٢/٢؛همع الهوامع:٢٠١/١.

[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٥/١٩.

[6] المصدر نفسه: والصفحة نفسها

[7] ظ:منهاج البراعة، الراوندي:٣٧٣/٣؛حدائق الحقائق:٦٧٣/٢؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:٣٦٨/٢.

[8] ظ: منهاج في البراعة، الراوندي:٣٧٣/٣.

[9] ظ:حدائق الحقائق:٦٧٣/٢.

[1] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن:٢٤٩/١؛همع الهوامع:٢٠٢/١.

الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[٣]، و﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[٤]، فالتقدير في هذه المواضع لرأيت عجبا أو أمرا عظيما[٥]، وقد ذكر الشارح حذف جواب(لو) عند شرحه قول أم سلمةϑ لعائشة: μلو أراد رسول اللهΠأن يعهد إليك عهدا علت علتν[٦]، قال الشارح: μالجواب محذوف، أي لفعل ولعهد، وهذا كقوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ﴾[٧]، أي:لكان هذا القرآنν[٨]؛ ولم يشر من روى هذا الحديث إلى حذف جواب (لو) وهو واضح هنا، وتقدير الشارح صحيح وسليم.

المطلب الثاني: الفعل اللازم والمتعدي:

حد الرضي في الكافية الفعل المتعدي بأنهμالذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيدν، وحد اللازم بأنه μالذي لا يصح أن يشتق منه ذلكν[٩]. وقد ذكر الشارح من ذلك مسائل منها:

١: الفعل اللازم:

الفعل اللازم هو μما لا يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه، فإن اتصل به جار ومجرور، كان الجار والمجرور في موضع نصبν[١٠]، وقد ذكره الشارح عند شرحه قولهX: وَلاَ يَسْبِقُكَ مَنْ طَلَبْتَ، وَلاَ يُفْلِتُكَ مَنْ أَخَذْتَν[١١]، قال الشارح: μفإن قلت: أفلت فعل لازم، فما باله عداه بالهمزة؟ قلت: تقدير الكلام:(لا يفلت منك) فحذف حرف الجر، كما قالوا:(استجبتك) أي استجبت لكν...[١].

والذي ذكره أصحاب المعجمات أن (أفلت) يرد لازما وهو بمعنى فلت وتفلت[٢]، فيعدى بالحرف فيقال: أفلت منه، ويرد متعديا ولكن بمعنى آخر، قال الخليل: μوقد يكون واقعا يقال:

---

[١] ظ:المفصل: ٤٤١؛الإنصاف:٤٦٠/٢؛ وإملاء ما منّ به الرحمن:٦٤/٢؛ البرهان في علوم القرآن:١٨٣/٣؛همع الهوامع:٥٧٣/٢؛الإتقان:٣٥٣/٢.
[٢] سورة الأنعام:٢٧.
[٣] سورة:سبأ٣١.
[٤] سورة السجدة:١٢.
[٥] ظ:البرهان في علوم القرآن:١٨٣/٣.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٠/٦. قال معنى:علت علت، أي:ملت وجرت.
[٧] سورة الرعد:٣١.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٢/٦.
[٩] شرح الرضي على الكافية:١٣٥/٤.
[١٠] اللباب:٢٦٧/١.
[١١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٩٤/٧.
[١]المصدر نفسه:١٩٧/٧.
[٢] ظ:العين:١٢٣/٨؛تهذيب اللغة:٢٠٥/١٤؛الصحاح:٢٦٠/١؛أساس البلاغة: ٤٨٠؛المصباح المنير:٤٨٠/٢؛القاموس المحيط: ٢٠١.

أفلته من الهلكة أي خلصتهν[1]، وذكر آخرون أنه يرد على المعنى الأول متعديا أيضا[2]، وعليه جاء كلام أمير المؤمنينX ومنه الحديث النبوي الشريف: μإن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلتهν[3]، وقول الشارح: إنه من التوسع ونزع الخافض مبني على قول صاحب الصحاح بأن المتعدي بمعنى خلّص، وعدم ذكره المتعدي الذي هو بمعنى تفلّت[4]. وقول الشارح: هذا لم يذكره أحد بهذا التفصيل، ولعله على رأي الخليل والجوهري صحيح فعدم ذكرهما له متعديا بذلك المعنى يدل على أنه من التوسع وإسقاط حرف الجر.

وذكر الشارح أن الفعل اللازم لا يبنى منه اسم مفعول، فقال في اعتراضه على الراوندي إذ جعل(الإله) مصدرا بمعنى المألوه، قال: μولم يسمع(مألوه) في اللغة، لأنه قد جاء: ألـه الرجل إذا دهش وتحير، وهو فعل لازم لا يبنى منه مفعولν[5]. وورد في الصحاح (ألـَه) بالفتح(إلاهة)أي عبد عبادة، ومنه قولنا: (الله)وأصله إلاه على فعال بمعنى مفعول لأنه(مألوه)، أي معبود[6]، وكذا ورد في لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس[7]، وبعض كتب التفسير[8]، فهؤلاء قد أثبتوا كلمة(مألوه) في اللغة وبه يندفع قول الشارح بعدم ورودها، ثم إن (ألـه) بالفتح أي عبد متعد، وليس المقصود(ألـه)بالكسر بمعنى تحير، وإن قيل أنه مشتق منه[9].

٢: صيغة فَعُل فعلها لازم:

هنالك أمور لا يكون الفعل معها إلا قاصرا[10]، أي: لازما، أوصلها ابن هشام إلى عشرين منها أن يكون الفعل الماضي منه على(فـَعُل)بضم العين[11]، وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه أمير المؤمنينX: μوَسَفِهَتْ حُلُومُكُمْν[1]، قال الشارح: μوسفه فلان، بالكسر، أي صار سفيها، وسفه بالضم أيضا. فإذا قلت: سفه فلان رأيه أو حلمه أو نفسه، لم تقل إلا بالكسر، لان(فعل) بالضم لا يتعدىν[2]. وهذا من كلام الجوهري أيضا وقد ذكر هاتين اللغتين في(سفه)، وذكر أن

---

[1] العين:١٢٣/٨؛ وظ:الصحاح:٢٦٠/١؛ المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو عبد الله(ت٧٠٩هـ): ٣٨٥؛ المصباح المنير:٤٨٠/٢؛ القاموس المحيط: ٢٠١؛تاج العروس:٥/ ٢٨.
[2] ظ:تهذيب اللغة:٢٠٥/١٤؛أساس البلاغة: ٤٨٠؛ القاموس المحيط: ٢٠١؛تاج العروس:٢٨/٥.
[3] صحيح البخاري:١٧٢٦/٤؛السنن الكبرى، النسائي:٣٩٥/٦.
[4] ظ:الصحاح:٢٦٠/١.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٥/١.
[6] ظ:الصحاح:٢٢٢٣/٦؛الافعال:٤٩/١.
[7] ظ:لسان العرب:٤٦٩/١٣؛ القاموس المحيط: ١٦٠٣؛ تاج العروس:٤٦٩/١٣.
[8] ظ:زاد المسير:٩/١؛ وإملاء ما منّ به الرحمن:٥/١؛المفردات في غريب القرآن: ٢١.
[9] ظ:لسان العرب:٤٦٧/١٣ و٤٧٠؛ المصباح المنير:٢٠/١.
[10] ظ:أوضح المسالك:٢٣٣/٣.
[11] ظ:مغني اللبيب:٥١٩/٢ ـ٥٢٢؛ شرح شذور الذهب: ٤٥٨.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٧/١.
[2]المصدر نفسه:٢٦٧/١.

أحدهما متعد والآخر لازم[١]، وذكره كثيرون أيضا[٢].

٣: الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى:

ذكر العلماء أفعالا قالوا إنها تتعدى ولا تتعدى[٣]، قال الرضي في الكافية: μواعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدٍّ بنفسه مرة، ومرة أنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الإستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبا نحو: نصحتك ونصحت لك...والذي أرى: الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا، إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنىν[٤]، ثم عدّ اللام هنا زائدة إلا أنها مطردة الزيادة، فإن كان تعدية الفعل بنفسه قليلا أو مختصا بنوع من المفاعيل فهو لازم حذف منه حرف الجر وإن كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعدٍ والحرف زائد[٥].

فعند ذكره قول الشريف الرضي: μفأجمعت بوفيق الله على الابتداءν[٦]، قال الشارح: μأي: عزمت، وقال القطب الراوندي: تقديره: أجمعت عازما على الابتداء، قال: لأنه لا يقال إلا أجمعت الأمر، ولا يقال: أجمعت على الأمر، قال سبحانه:﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾[٧]، هذا الذي ذكره الراوندي خلاف نص أهل اللغة، قالوا: أجمعت الأمر، وعلى الأمر كله جائز، نص صاحب الصحاح على ذلكν[٨].

وكلام الشارح صحيح فقد نص صاحب الصحاح على ذلك ونقله عن الكسائي[٩]، وذكره أيضا ابن القطاع السعدي في الأفعال[١] والزمخشري[٢] في أساس البلاغة وموسى الملياني في الأفعال المتعدية بحرف[٣].

فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ، إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ) :ومثله قول أمير المؤمنين قال الشريف الرضي: (أشنق الناقة إذا جذب رأسها (٦)وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ .(بالزمام فرفعه، شنقها أيضا، ذكر ذلك ابن السكيت في (إصلاح المنطق

---

[١] ظ:الصحاح:٢٢٣٥/٦.
[٢] ظ:تهذيب اللغة:١٢٨/٥؛المحكم:٢٢١/٤؛لسان العرب:٤٩٩/١٣؛ مجمع البحرين:٣٨٥/٢؛ تاج العروس:٣٩٨/٣٦.
[٣] ظ:الصحاح:٤٧/١ و٥١ و٩٠٧/٣؛الأفعال:٥٧/١؛الفائق:٣٨٧/٢؛النهاية:٢٥١/٥؛ اللباب:٢٦٨/١؛ شرح شافية ابن الحاجب:١٧/٤ و٢٦ و٤٢.
[٤] شرح الرضي على الكافية:١٣٦/٤.
[٥] ظ: شرح الرضي على الكافية:١٣٦/٤ و١٣٧.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٨/١
[٧] سورة يونس:٧١.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٨/١.
[٩] ظ:الصحاح:١١٩٩/٣.
[١] ظ:الأفعال:١٥٢/١.
[٢] أساس البلاغة: ١٠٠.
[٣]معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن الملياني: ٣٧.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٢/١.

:وإنما قال (: (أشنق لها) ولم يقل (أشنقها) لأنه جعله في مقابلة قوله
,الزمام أمسكه عليها بالزمام أسلس لها)، فكأنه قال: إن رفع لها رأسها ب)
.وفى الحديث أن رسول الله (خطب على ناقته وقد شنق لها فهى تقصع بجرتها
:ومن الشاهد على أن (أشنق) بمعنى شنق قول عدى بن زيد العبادي
ساءَها ما لها تَبَيَن في الأيـ دِي وإشناقُها إلى
-- (٦)) - الأعناق

وعلق الشارح على قول الشريف الرضي: μلأنه جعل ذلك في مقابلة (أسلس لها)ν المتقدم فقال: μوهذا حسن فإنهم إذا قصدوا الازدواج في الخطابة فعلوا مثل هذا..ν[٢]. وعلى استشهاده بالحديث النبوي قال الشارح: μوقد كان للرضي رحمه الله تعالى إذا كانت الرواية قد وردت هكذا أن يحتج بها على جواز (أشنق لها) فإن الفعل في الخبر قد عدى باللام لا بنفسهν[٣]. وقال أيضا: μواللغة المشهورة شنق، ثلاثية...أشنق البعير نفسه، إذا رفع رأسه، يتعدى ولا يتعدى، أصله من الُشناق، وهو خيط يشد به فم القربةν[٤].

وقد ذكر هذا الحديث ابن الأثير في النهاية وأجاز في شنق وأشنق التعدي باللام مرة وبدونها أخرى[٥]. لكن ابن قتيبة جعل(أشنق) غير متعدٍ، و(شنق) متعديا فجعله من باب: أفعل الشيء وفعلته أنا. فقال: μوأشنق البعير: إذا رفع رأسه، و(شنقته) أنا مددته بالزمام حتى رفع رأسهν[٦].

وذكر ابن جني: أن هذا من المعكوس وعلة ذلك أنه جعله كالعوض ل(فعلت) من غلبة (أفعلت) لها على التعدي[٧]، وقد نسب هذا كله إلى ابن جني ابن سيده[٨]، وقد تقدم أنه قول ابن قتيبة. وأما السعدي فجعلهما متعديين مرة ولازمين أخرى[١]، واقتصر موهوب الجواليقي على جعلهما متعديين وبمعنى واحد[٢]، وجعل الفيومي هذا لـ(أشنق)دون(شنق)[٣]، وأما السيوطي فبعد أن ذكر ما يوافق قول ابن قتيبة[٤]، جعل(أشنق) متعديا وغير متعدٍ[٥]. ويلاحظ الآتي:

أولا: الظاهر أن قول ابن قتيبة المتقدم ليس المقصود منه وجوب كون(أشنق)لازما و(شنق)

---

[١]روي: (ساءه ما بنا تبين) ديوان عدي بن زيد العبادي: ١٥٠وظ:لسان العرب:١٨٨/١٠؛تاج العروس:٥٣٧/٢٥؛ وروي هكذا(ساءها ما تأملت في أيادينا).ظ:الخصائص:٢٦٧/١؛ معجم مقاييس اللغة:١٥١/٦؛ المحكم:٣٦٣/٩؛ لسان العرب:٤١٩/١٥؛ تاج العروس:٣٤٠/٤.، ولم أجد(ما لها تبين).
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧١/١ و١٧٢.
[٣]المصدر نفسه: ١٧٣/١.
[٤]شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧١/١.
[٥] ظ:النهاية:٥٠٦/٢.
[٦] أدب الكاتب: ٣٥٣؛ظ:المزهر:٨٦/٢.
[٧] ظ:الخصائص:٢١٥/٢.
[٨] ظ:المحكم:١٦٨/٦.
[١] ظ:الأفعال:١٧٨/٢.
[٢]ظ: ما جاء على فعْلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر(ت٥٣٩هـ): ٤٨.
[٣]ظ:المصباح المنير:٣٢٤/١.
[٤] ظ:المزهر:٨٦/٢.

متعديا، بل إمكان ذلك فحسب.

ثانيا: قول الشريف الرضي: إنّ(أشنق) إذ عداه الإمام باللام فلمقابلة (أسلس لها)، واستحسان الشارح ذلك كلام صحيح، فـ (أشنق)المتعدي عادة ما يتعدى بنفسه، وهو غير (أشنق) اللازم في المعنى، فـ(أشنقت البعير)، أي: كففته بزمامه، وأشنق البعير، أي: رفع رأسه.

ثالثا: وأما كلام الشارح: فهو منقول من الصحاح بتصرف، فهو من قال: (أشنق) لغة في(شنق) وهو من قال: هو يتعدى ولا يتعدى[٢].

الرابع: تعليق الشارح على الشريف الرضي أنه لم يقل أن الحديث الشريف شاهد على تعدي(شنق)باللام، ربما أعرض عنه الرضي لوضوح المقصد.

ومثله قول الشارح: μيقال بارك الله لزيد وفي زيد وعلى زيد وبارك الله زيدا يتعدى بنفسهν[٣]، وقد ذكر هذا الكلام الزمخشري وابن منظور[٤]، وغيرهم[٥].

ومثله قول أمير المؤمنينX: μوَاصْبِرُوا لَهَا أَنْفُسَكُمْν[٦]، قال الشارح: μ يقال: (صبر فلان نفسه على كذا) أي حبسها عليه. يتعدى فينصب، قال عنترة:

فصبرتُ عارفةً لذلكَحُرَّةً ترسو إذا نفسُ الجبانِ تَطَلَّعُ[٧]

أي حبست نفسا عارفةν[٨] ؛ قال الزمخشري: μوقولهم: صبر عن كذا محذوف منه المفعول وهو النفسν[١]، وقال الزركشي: μهو مما يكثر حذف مفعوله، كقوله تعالى:﴿صْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾[٢][٣]، وقال الآلوسي: μواصبر نفسكν[٤]، أي احبسها وثبتها، واستعمال ذلك في الثبات على الأمر وتحمله توسع ومنه الصبر بمعناه المعروف، ولم يجعل هذا منه لتعدي هذا ولزومه[٥]، فظاهر كلام الشارح أنه يتعدى ولا يتعدى. ويؤيده كلام الآلوسي المتقدم، فهم على هذا يفرقون بين(صبر)بمعنى حبس، و(صبر) بالمعنى المعروف، فالأول متعدّ والثاني لازم.

---

[١] ظ: المصدر نفسه: ٢٠٦/٢.
[٢] ظ:الصحاح:١٥٠٤/٤.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٢/٧.
[٤] ظ: أساس البلاغة: ٣٧؛لسان العرب:٣٩٥/١٠.
[٥] ظ:المعجم الوسيط:٥١/١.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٥٣/٦.
[٧] ديوانه:٢٩؛غريب الحديث، ابن سلام:٢٥٥/١؛أساس البلاغة: ٤١٦.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٥٤/٦.
[١] الكشاف:٣٦١/٤؛ ظ:البرهان في علوم القرآن:١٧٢/٣.
[٢] سورة آل عمران:٢٠٠.
[٣] ظ: البرهان في علوم القرآن:١٧٢/٣.
[٤] سورة الكهف:٢٨.
[٥] ظ:روح المعاني:٢٦١/١٥.

٤: التعدية بالهمزة:

ظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالهمزة قياس في اللازم سماع في المتعدي، وقيل هو سماع فيهما، وقال الأخفش هو قياس فيهما، وفيه أقوال أخرى[١]، فهي تتصل باللازم فتصيره متعديا وبالمتعدي إلى واحد فتعديه إلى مفعولين والمتعدي إلى اثنين فتعديه إلى ثلاثة[٢].

وقد ذكر الشارح التعدية بالهمزة فقال: μوأما قوله: (أَحَالَ الأشياءَ لاَوْقَاتِهَا)... فهو من قولك: حال في متن فرسه، أي وثب، وأحاله غيره، أي أوثبه على متن الفرس، عداه بالهمزة، وكأنه لما أقر الأشياء في أحيانها وأوقاتها صار كمن أحال غيره على فرسهν[٣].

والملاحظ أن هناك أربع روايات في (أحال)[٤]:

الأولى: (أجال)هكذا في الخطبة، وذكرها السرخسي والبيهقي والراوندي، وابن ميثم والمجلسي[٥].

الثانية: (أجّل)، وقد ذكرها البيهقي وابن ميثم والمجلسي[٦].

الثالثة: (أحال)، ذكرها السرخسي والشارح والمجلسي ومحمد عبده والخوئي والشيرازي[٧].

الرابعة: (أحلّ)، ذكرها الشارح والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم[١].

وقال المجلسي رواية أحال في أكثر النسخ ورواية أجال في بعض النسخ الصحيحة[٢]، وعلى العموم فالمعنى على رواية (أحال) على ثلاثة وجوه:

الأول: ما ذكره الشارح وذكره أيضا المجلسي ومحمد عبده والخوئي[٣].

الثاني: أن يكون من الإحالة بمعنى التحويل، أي نقل كلا منها إلى وقتها فاللام بمعنى(إلى)، وذكره المجلسي والخوئي[٤].

الثالث: أي حولها من العدم إلى الوجود في أوقاتها، وذكره محمد عبده[٥] ولعله يتحد مع ما قبله.

---

[١] ظ:مغني اللبيب:٥٢٣/٢؛همع الهوامع:١١/٣.
[٢] ظ:الخصائص:٢١٤/٢؛المفصل: ٣٤١؛ أسرار العربية: ٩٤؛مغني اللبيب:٥٢٣/٢.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨١/١.
[٤] ظ:منهاج البراعة، الخوئي:٣٥٢/١.
[٥] ظ:أعلام نهج البلاغة:٣٨/١؛ معارج نهج البلاغة: ٥٥؛منهاج البراعة، الراوندي:٥٢/١؛مصباح السالكين(الكبير):١٣٥/١.
[٦] ظ:معارج نهج البلاغة: ٢٢؛مصباح السالكين(الكبير):١٣٥/١؛البحار:١٨٠/٥٤.
[٧] ظ:أعلام نهج البلاغة:٣٨/١؛البحار:١٨٠/٥٤؛نهج البلاغة، محمد عبده:١٨/١؛منهاج البراعة، الخوئي:٣٥٢/١؛توضيح نهج البلاغة:١٨/١.
[١] ظ:منهاج البراعة، الخوئي:٣٥٢/١؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:١٦/١.
[٢] ظ:البحار:١٨٠/٥٤.
[٣] ظ:البحار:١٨٠/٥٤؛نهج البلاغة:محمد عبده:١٨/١؛منهاج البراعة، الخوئي:٣٥٢/١.
[٤] ظ:البحار:١٨٠/٥٤؛ منهاج البراعة، الخوئي:٣٥٢/١.
[٥] ظ:نهج البلاغة، محمد عبده:١٨/١.

الرابع: قيل أنه بمعنى الحوالة المعروفة، وذكره المجلسي[1].

الخامس: أي أرادها بأوقاتها، وذكره السرخسي[2].

السادس: أي أحال كل شيء مما يحدث في الكون لوقته، فمثلا أحال الفواكه لفصل الصيف، والأمطار لفصل الشتاء، وهكذا، والحاصل أنه جعل لكل شيء وقتا خاصا به بحسب حكمته البالغة، وذكره الشيرازي[3].

لكن الجوهري ذكر له معاني متعددة منها(أحال) الرجل: أتى بالمحال، و(أحال)الرجل، إذا حالت إبله فلم تحمل. و(أحال)عليه بالسوط يضربه أي: أقبل، و(احال) عليه الحول: حال، و(أحال) عليه بدينه والاسم (الحوالة)، و(أحال) الماء من الدلو: صبه[4]، لكن أهم ما ذكره في هذا أنه يأتي بمعنى(حال) أي وثب[5]، يعني أنه غير متعدٍ بالهمزة، بل هو كمعناه بلا همزة، وبهذا يندفع ما ذهب إليه الشارح، وغيره من شراح النهج، فهذا الفعل غير متعدٍ بالهمزة، وأقرب الأقوال في هذا قول المجلسي، أنه من الإحالة بمعنى التحويل.

المطلب الثالث: الأمر بصيغة الماضي:

يأتي الفعل الماضي ويراد به الطلب والإنشاء لا الخبر وغالبا ما يكون ذلك في الدعاء نحو: تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ }[1][2]، وللأمر نحو: (عزمت عليك إلا فعلت، أو لما فعلت)، ونحو ألفاظ العقود كـ(بعت واشتريت)[3]، وقد ذكر الشارح أن الماضي يأتي ويراد به الأمر وذلك عند شرحه قولهX!أَجْزَأَ امْرُؤٌ قِرْنَهُ، وَآسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِν[4]، قال الشارح: μمن الناس من يجعل هذه الصيغة وهى صيغة الإخبار بالفعل الماضي، في قوله:(أجزأ امرؤ قرنه) في معنى الأمر، كأنه قال: ليجز كل امرئ قرنه، لأنه إذا جاز الأمر بصيغة الإخبار في المستقبل جاز الأمر بصيغة الماضي، وقد جاز الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ﴾[5]، فوجب أن يجوز الثاني. ومن الناس من قال: معنى ذلك: هلا أجزأ امرؤ قرنه! فيكون تحضيضا محذوف الصيغة للعلم بهاν[6]. وقال بقول الشارح الأول ابن ميثم ومحمد عبده والخوئي والشيرازي[7]، وإن كان

---

[1] ظ:البحار:١٨٠/٥٤.
[2] ظ:أعلام نهج البلاغة:٣٨/١.
[3] ظ:توضيح نهج البلاغة:١٨/١.
[4] ظ:الصحاح:١٦٨٠/٤و ١٦٨١
[5] ظ: الصحاح: ١٦٨٠/٤.
[1]سورة المسد:١.
[2] ظ:الإتقان:٢٠٥/٢.
[3] ظ:الكتاب:١٠٥/٣ و١٠٦؛ معجم مقاييس اللغة:٣٠٨/٤؛ همع الهوامع:٤٣/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤/٨.
[5] سورة البقرة:٢٣٣.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤/٨.

الخوئي قد نقل كلام الشارح بكامله لكنه لم يعترض على الأول واعترض على التحضيض فقال: μمعنى التحضيض في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، وفي المضارع الحض على الفعل والطلب له، وهذا الكلام لهX كما ترى، وارد في معرض الحث والترغيب لا اللوم والتوبيخ، فلا بدّ أن يجعل (هلا) هنا على تقدير حذفها حرف عرضν[٢]، وقد ذكر الآية التي استشهد بها الشارح على أن الخبر يأتي بمعنى الأمر علماء الأصول[٣]، وقالوا وإخبار الشارع آكد من الإنشاء لأنه أدل على الوجود وهو مجاز[٤]. وقد ذكره أيضا أبو البركات الأنباري[٥]، وقد استعمل الماضي في الدعاء كقولهم: غفر الله لك وعلاقته بالأمر معروفة، فاستعماله في الأمر ممكن، وقول العرب: (عزمت عليك إلا فعلت)[٦]، هو أمر في الحقيقة وهو مؤيد لقول الشارح

ومثله قول أمير المؤمنينX: μ فَأَخَذَ امْرُؤٌ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَأَخَذَ مِنْ حَيّ لِمَيِّت، وَمِنْ فَان لِبَاق..ν[٧]، قال الشارح: μقوله:(فأخذ امرؤ)ماض يقوم مقام الأمر وقد تقدم شرح ذلك، والمعنى أن من يصوم ويصلي فإنما يأخذ بعض قوة نفسه مما يلقى من المشقةν[١].

وهذا ما ذكره معظم شراح النهج فقد قال به الكيدري وابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جواد مغنية[٢].

المطلب الرابع: من أفعال المدح (حبذا):

(حبذا)معناها المدح وتقريب المذكور بعدها من القلب، والأصل فيه(حبب)، فأسكنت الباء فأدغمت في الثانية[٣]، وتدخل (حبذا)على المعرفة والنكرة بخلاف نعم وبئس، فلا يدخلان إلا على معرف بـ(أل)، أو مضاف إلى معرف بـ(أل)أو على المضمر منهما[٤]، وقد أشار الشارح إليها عند شرحه قولهX: μلَشَدَّمَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَاν[٥]، قال الشارح: μشدّ أصله(شدد)كقولك:

---

[١] ظ:مصباح السالكين(الكبير):١٢٥/٣؛نهج البلاغة، محمد عبده:٢٥٦/١؛منهاج البراعة، الخوئي:١٦٠/٨؛توضيح نهج البلاغة:٢٥٦/٢.
[٢] منهاج البراعة، الخوئي:١٦٠/٨.
[٣] ظ: المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت٦٠٦هـ):٥٢/٢؛الإحكام:١٦/٢؛ البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ):٢٩١/٣.
[٤] ظ: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح:٢٨١/١.
[٥] ظ:الإنصاف:٧٠٥/٢.
[٦] ظ:معجم مقاييس اللغة:٣٠٨/٤.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٧/٣.
[١]المصدر نفسه:٣٠٨/٣.
[٢] ظ:حدائق الحقائق:٣٦٩/٢؛مصباح السالكين(الكبير):٣٢٧/٤؛منهاج البرعة، الخوئي:١٧٠/١٥؛نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:١١٨/٢؛ في ظلال نهج البلاغة:٣٥٨/٣.
[٣] ظ:اللمع: ١٤٢؛الإنصاف:٧٩/١؛ اللباب:١٨٨/١.
[٤] ظ:حروف المعاني: ١٦.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٢/١.

حبّ في(حبذا)أصله حبب، ومعنى (شدّ) صار شديدا ومعنى حبّ صار حبيبا[1].فالشارح يشير إلى أن حبّ فعل ماض وقال بعضهم: (حبذا)كلها فعل، وقال ابن هشام: هذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص، كقوله:

ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوَى من لَيْس بالمتقارب[2]

فالفاعل لا يحذف[3].

المطلب الخامس: اسم الفعل:

اسم الفعل: هو لفظ قام مقام الفعل معنى وعملا[4]، غير متصرف تصرف الأفعال إذ لا تختلف بنيته لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليه فيكون مبتدأ أو فاعلا، ولا يخبر عنه فيكون مفعولا به أو مجرورا[5]، وحكمه في التعدي واللزوم حكم فعله[6] وذكر النحاة ثلاثة أقسام من أسماء الأفعال: اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر وهو الغالب[7].

وسماها الكوفيون أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان[1]، وعرض الشارح إلى بعض خصائص أسماء الأفعال تذكر هنا في مبحث الأفعال لأنها تقوم مقامها في المعنى والعمل ولأن الكوفيين حسموا أمرهم فجعلوها أفعالا ومنها:

١: محله من الإعراب:

.اسم الفعل ليس له محل من الإعراب، والمرفوع بعده فاعله[2]، لكن الزجاج أعربه مبتدأ وأعرب مرفوعه خبرا[3]، فذهب الشارح إلى قول الزجاج من دون أن يشير إليه وترك رأي جل العلماء وهو الأول.

فعند شرحه قوله: وَبَأَبَى اللهُ إِلاَّ إِخْفَاءَهُ، هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مَخْزُونٌ! قال الشارح: تقديره: هيهات ذلك! مبتدأ وخبره، هيهات اسم للفعل، معناها بعد، أي علم هذا الغيب علم مخزون مصون، لم أطلع عليه[4]، وقال في موضع آخر: هيهات اسم للفعل ومعناه بعد، يقال هيهات

---

(١) شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧٠/١.
(٢) روي: ألا حبّذا لوما الحياءُ وربّما. ظ: ديوان الحماسة: ١٦٣/٢.
(٣) ظ:مغني اللبيب:٥٥٨/٢ و٥٥٩.
(٤) ظ:شرح ابن عقيل:٣٠٢/٢.
(٥) ظ:همع الهوامع:١٠٢/٣.
(٦) ظ:شرح الرضي على الكافية:٨٨/٣.
(٧) ظ: المفصل: ١٩٢ و١٩٣.
(١) ظ: همع الهوامع:١٠٤/٣.
(٢) ظ:إملاء ما منّ به الرحمن:٢٥٥/٢؛شرح الرضي على الكافية:٣٤٦/١ و٣٤٧ و٨٦/٣؛ شرح قطر الندى: ٤٤؛شرح ابن عقيل:٣٠٥/٣؛موصل الطلاب:٣٣/١.
(٣) ظ:إملاء ما منّ به الرحمن:١٤٩/٢؛ تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ): ٣٥٩/٣؛ تفسير البيضاوي:١٥٤/٤؛ تفسير أبي السعود:١٣٤/٦؛ فتح القدير:٤٨٣/٣.
(٤) شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٠/٩.

زيد فهو مبتدأ وخبر، والمعنى يعطى الفعلية، والتاء في (هيهات) مفتوحة مثل كيف، واصلها هاء، وناس يكسرونها على كل حال بمنزلة نون التثنية، وقد تبدل الهاء همزة، فيقال (ايهات) مثل هراق واراق، قال: ايهات منك الحياة ايهاتا. قال الكسائي فمن كسر التاء وقف عليها بالهاء، فقال (هيهاه)، ومن فتحها وقف إن شاء بالتاء وان شاء بالهاءv[1].

ويلاحظ هنا أمور منها: أن الشارح حكم بأن هيهات مبتدأ والمرفوع بعده خبر له وهذا في الحقيقة هو قول الزجاج في قوله تعالى:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[2]، قال: (هيهات) موضعها الرفع وتأويله البعد لما توعدون، ورده أبو علي الفارسي، وقال: لو كان كذلك لكان(شتان)أيضا مرتفعا لدلالته على ذلك، وليس للاسم الذي يسمى به الفعل موضع من الإعراب، كما لم يكن للفعل الذي جعل هذا اسما له موضع، والاسم بعده إذ يرتفع به لا يخلو أن يكون بمنزلة الفعل أو بمنزلة المبتدأ ولا يجوز أن يكون بمنزلة المبتدأ لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، أو يكون له فيه ذكر وليس (هيهات)في (هيهات العقيقُ)هي العقيق، ولو كان اسما للمصدر لما وجب بناؤه لأن المعنى الواحد قد يسمى بعده اسما ويكون ذلك معربا، وأيضا تقول هيهات المنازل وهيهات الديار، فلو كانت(هيهات) مبتدأ لوجب أن يجمع إذ لا يكون المبتدأ واحدا والخبر جمعا، ثم احتمل أن الزجاج إذ لم يجد فاعلا ظاهرا مرتفعا فحمله على أن موضعه رفع كالبعد، ثم أجاب بأن في هيهات ضميرا مرتفعا وذلك أن الضمير عائد إلى قوله:﴿إنكم مخرجون﴾[1] الذي هو بمعنى الإخراج فصار في هيهات هذا الضمير العائد إلى الإخراج، والمعنى: هيهات إخراجكم للوعد، فإذا وجد دليل على فاعل مستكن فهو مرفوع(هيهات) وإذا ظهر فهو الفاعل[2]. وقال الرضي الاستراباذي اسم الفعل لا معنى للاسمية فيه فلا يصح أن يكون مبتدأ[3]، وممن ضعف هذا الرأي أيضا العكبري[4]، وجل العلماء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب والمرفوع بعده فاعل له فإن عدمه فضمير مستتر[5]، وذكر بعضهم أن اسم الفعل منصوب على المصدرية وقال الرضي الاستراباذي: ليس بشيء لأنه لو كان كذلك لكان الفعل قبله مقدرا فلم يقم مقام الفعل، ولم يكن مبنيا[6].

ومما يلاحظ أيضا أن الشارح لم يقل أن هيهات مصدر كما فعل الزجاج بل أثبت أنه اسم فعل

---

[1] المصدر نفسه:١٢٦/١٣.
[2] سورة المؤمنون:٣٦.
[1] سورة المؤمنون:٣٥.
[2] ظ:تهذيب الأسماء:٣٦٠/٣.
[3] ظ:شرح الرضي على الكافية:٨٦/٣.
[4] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن:١٤٩/٢.
[5] ظ:إملاء ما منّ به الرحمن:٢٥٥/٢؛شرح الرضي على الكافية:٣٤٦/١ و٣٤٧؛شرح قطر الندى: ٤٤؛ موصل الطلاب: ٣٣.
[6] ظ:شرح الرضي على الكافية:٨٦/٣.

ومعناه بعد، ثم أعربه مبتدأ وأعرب مرفوعه خبرا. وأما التفاصيل التي ذكرها الشارح في(هيهات)فقد نقلها الشارح من الجوهري بألفاظه نفسها تقريبا[١]، وقد ذكر غيره لغات كثيرة في(هيهات)[٢] أوصلها الصنعاني إلى ست وثلاثين لغة؛ هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، وذكروا أيضا أيهاك وأيها وإيها وهيهاتا بالألف فزادت على الأربعين[٣]، وقالوا: (هيهات) المفتوحة مفردة وتاؤها للتأنيث مثل علقاة وغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاءً عند الوقف، وأصلها (هيهيه).

وأما المكسورة فجمع المفتوحة وأصلها(هيهيات) فحذف اللام والوقوف عليها بالتاء كمسلمات[٤]. والكلام الذي نقله الشارح عن الكسائي على عكس هذا الكلام وهو من كلام الجوهري كما تقدم، وتبعه في نقله آخرون[٥]، لكن الزبيدي نقل عن ابن بري تخطئة قول الكسائي للعلة المتقدمة[١].

٢: اسم الفعل الماضي(شتان):

وهو مأخوذ من شت، والشت التبعيد ما بين الشيئين[٢] فمعناه تباين[٣] وافترق[٤]، تقول: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو[٥]، ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره[٦]، وأما قول العامة: شتان بين فلان وفلان فخطأ لم تستعمله العرب[٧]، وقد ذكر الشارح شتان عند شرحه قول الشاعر الذي استشهد به الإمامX:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[٨]

قال الشارح: μ تقول: شتان ما هما، وشتان هما، ولا يجوز شتان ما بينهما، إلا على قول

---

[١] ظ:الصحاح:٢٢٥٨/٦.
[٢] ظ: الخصائص: ٤٢/٣؛ المفصل: ٢٠٣.
[٣] ظ:همع الهوامع:١٠٧/٣؛روح المعاني:٣٢/١٨.
[٤] ظ:الكتاب:٢٩١/٣؛ المقتضب:١٨٢/٣ و١٨٣؛ المفصل: ٢٠٣.
[٥] ظ:الصحاح:٢٢٥٨/٦.
[١] ظ:تاج العروس:٥٥٨/٣٦.
[٢] ظ:الأصول في النحو:١٣٣/٢.
[٣] ظ:المفصل: ٢٠٣.
[٤] ظ:اللباب:٤٥٧/١؛شرح شذور الذهب: ٥١٦.
[٥] ظ:المفصل: ٢٠٣؛ اللباب:٤٥٧/١؛ شرح شذور الذهب: ٥١٨.
[٦] ظ:المفصل: ٢٠٥، شرح شذور الذهب: ٥١٨.
[٧] ظ:الخصائص:٤٠١/٢؛ اللباب:٤٥٧/١؛ شرح شذور الذهب: ٤٠١.
[٨] البيت للأعشى ميمون بن قيس الوائلي أبو بصير ؛ ديوانه:٩٦وظ:إصلاح المنطق: ٢٨٢؛أدب الكاتب: ٣١٢؛ عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي(ت٣٢٢هـ): ١٦٠؛ شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٢/١؛خزانة الأدب: ٢٥٩/٦.

ضعيف. وشتان أصله شتت، كوشكان ذا خروجا، من وشكν[١].

أما قول الشارح الأول فلا خلاف فيه فاستعمال(شتان) بعدها(ما) أو بغيرها لغة فصيحة[٢]. ولكن أن تكون بعد (ما) (بين) فمنعه الأصمعي واحتجوا عليه بقول الشاعر:

لَشَتّانَ ما بَيْنَ اليَزيدَيْنِ في النَّدَى يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابْنِ حاتِمِ[٣]

فقال:هو مولد لا يحتج بشعره[٤]، و(شتان) إذ تقتضي فاعلين، فقد أجازه أبو علي الفارسي، فقال: القياس لا يمنعه إذا جعلت(ما) بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة لـ(ما) وهي لإبهامها قد تقع على الكثرة[٥]، وقال غيره: (بين) في الأمور المعنوية تقتضي المشاركة في شيئين والمشاركة هنا لا تصح فإن مشاركة اليزيدين في كل من خصلتي الجود والبخل ضد مقصود الشاعر وإنما مراده انفراد أحدهما بالجود والآخر بالبخل[٦].

والحقيقة انه جائز فإن رد الأصمعي قول ذلك الشاعر فما يقول في قول قطري بن الفجاءة:

لَشَتّانَ ما بَيْنَ ابن جعدٍ وبيننا إذا نحنُ رحنا في الحديدِ المظاهر[١]

وقول الأحوص: شَتّانَ حين ينتُّ الناسُ فعلهما ما بينَ ذي الذمِّ والمحمودِ إن حمدا[٢]

وقول جميل بثينة: هي البدرُ حُسنا والنساءُ كواكبٌ فشَتّانَ ما بينَ الكواكبِ والبدر[٣]

وقد أجازه الشارح نفسه في نظمه للفصيح لثعلب فقال:

وهو أخوه بلبانِ أمِّهْ شَتّانَ زيدٍ وبني عمِّهْ

وإنتشأ شَتّانَ ما هما وقلْ شَتّانَ ما بينهما كذا تقلْ[٤]

٣: اسم فعل الأمر: وذكر الشارح منه:

أ: هلم: من أسماء أفعال الأمر (هلمّ) وقد جاء متعديا ولازما بمعنى تعالَ أو اقبل، فيتعدي بـ(إلى) قال تعالى:﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٥]، وبمعنى هات أو احضر نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ

---

[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٧/١.
[٢] ظ:إصلاح المنطق: ٢٨١؛ أدب الكاتب: ٣١٢؛ المفصل: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ٥١٧.
[٣]ظ:البيت لربيعة الرقي مولى سليم ويكنى أبا أسامة، وهو شاعر عباسي من أبيات يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبي ويهجو يزيد بن أسيد السلمي. الحماسة البصرية:٢٦٦/٢ و٢٦٧؛ الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي(ت في حدود ٥٩٥هـ):١٣٥٧/٢.
(٤) ظ: إصلاح المنطق: ٢٨١ و٢٨٢؛ أدب الكاتب: ٣١٢.
[٥] ظ:خزانة الأدب:٢٥٩/٦.
[٦] ظ:المصدر نفسه:٢٦٠/٦.
[١]ظ:الوافي بالوفيات:٢٧٨/١٥.
[٢] ديوانه: ٦٢.
[٣] ديوانه: ١٠٤؛ظ:الأغاني:١٦٠/٨؛ الحماسة المغربية:٩١٨/٢.
[٤] نظم الفصيح لثعلب، الشارح: الموسوعة الشعرية.
[٥] سورة الاحزاب:١٨.

شُهَدَاءَكُمْ﴾[1][2]وهي (لم)أي(أقرب) و(ها) للتنبيه إلا أن الألف حذفت منها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئا واحدا[3]. وأهل الحجاز يقولون للواحد والاثنين والجماعة والانثى(هلم) على لفظ واحد كسائر أسماء الافعال، وبنو تميم يصرفونها، فيقولون للاثنين هلما وللانثى هلمي، وهكذا[4] .

وهي عند الكوفيين مركبة من (هل) مع(أم) محذوفة همزتها[5]، والرجل يقال له(هلم) فيقول: لا أهلم[6]، وهي على لغة تميم فعل أمر[7]، وقد مر الشارح بهذه التفاصيل عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μوَهَلُمَّ الخَطْبَ فِي ابْنِ أَبِي قَيْلَنَ، فَلَقَدْ أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بَعْدَ إِبْكَائِهِν[8]، قال الشارح: μوهلم، لفظ يستعمل لازما ومتعديا، فاللازم بمعنى(تعال) قال الخليل: أصله(لم) من قولهم:(لم الله شعثه) أي جمعه كأنه أراد (لم نفسك إلينا) أي اجمعها واقرب منا، وجاءت(ها) للتنبيه قبلها، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وجعلت الكلمتان كلمة واحدة، يستوي فيها الواحد والاثنان والجمع والمؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز قال سبحانه: ﴿وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[1]، وأهل نجد يصرفونها فيقولون للاثنين:(هلما) وللجمع:(هلموا) وعلى ذلك. وقد يوصل إذا كان لازما باللام، فيقال: هلم لك، وهلم لكما، كما قالوا: هيت لك، وإذا قيل لك: هلم إلى كذا أي تعال إليه قلت: لا أهلم مفتوحة الألف والهاء مضمومة الميم، فأما المتعدية فهى بمعنى(هات) تقول: هلم كذا وكذا، قال الله تعالى: ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[2]، وتقول لمن قال لك ذلك: لا أهلمه، أي لا أعطيكه، يأتي بالهاء ضمير المفعول ليتميز من الأولى، يقولX: μهات ذكر الخطب، فحذف المضافν[3].

فحكم الشارح هنا بأنه متعدٍ وأنه بمعنى(هات) وأن المضاف محذوف وهو رأي معظم شراح

---

[1] سورة الأنعام:١٥٠.
[2] ظ:الكتاب:٢٥٣/٢؛المقتضب:٢٠٢/٣؛الأصول في النحو:١٤١/١؛الزاهر:٣٧٢/١؛ حروف المعاني: ١٩ و٧٣؛ المفصل: ١٩٣.
[3] ظ:الكتاب:٥٢٩/٣؛حروف المعاني: ٧٣؛ الخصائص:٣٥/٣؛المفصل: ١٩٣.
[4] ظ:الكتاب:٢٥٢/١؛ المقتضب:٢٥/٣؛ الأصول في النحو:١٤٦/١؛ الزاهر:٣٧٢/١؛حروف المعاني: ٧٣؛ الخصائص:٣٥/٣؛شرح قطر الندى: ٣١.
[5] ظ:الزاهر:٢٥٣/٢؛حروف المعاني: ٣٧٢؛ المفصل: ١٩٣.
[6] ظ:الخصائص:٢٣٠/٣؛المفصل: ١٩٣.
[7] ظ: الكتاب:٢٥٢/١؛ حروف المعاني: ٧٣؛شرح قطر الندى: ٣١.
[8] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤١/٩.
[1]ظ:سورة الأحزاب:١٨.
[2]ظ:سورة الأنعام: ١٥٠.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٦/٩.

النهج[١] لكن المجلسي احتمل أيضا أن يكون بمعنى(تعال) وأن يكون لازما[٢] واختصر محمد عبده والشيرازي الأمر فقالا: تقديره: اذكر الخطب[٣].

وأما التفاصيل التي ذكرها الشارح في(هلم) فمعظمها من كلام الجوهري وبألفاظه نفسها[٤]، وما نسبه إلى الخليل لم أجده في العين في مادة(هلم)[٥]، لكن سيبويه ذكره[٦]، ونقله أيضا الزجاجي وابن جني[٧].

ب: إيه: اسم فعل معناه: زد من الحديث أو الفعل[٨]، وهو إذ ينون فللتنكير[٩]، وقيل للوصل[١٠]، وهو لازم لا يتعدى كـ(زد) الذي هو بمعناه[١١]، ولا يظهر معه ضمير بل وأما إيهاً فللزجر منونا وغير منون أي بمعنى: أكفف واسكت[١]، فإذا أغريته بالشيء قلت ويها[٢]، فإذا تعجبت قلت واها[٣]. وقد ذكر الشارح بعضا من هذا الكلام عند شرحه قولهX: μإيه أَبَا وَنَحَةَ !ν[٤]، قال الشارح: μإيه: كلمة يستزاد بها من الفعل، تقديره: زد وهات أيضا ما عندك، وضدها إيها، أي كف وأمسكν[٥].

---

[١] ظ:منهاج البراعة، الراوندي:١٢٤/٢؛ حدائق الحقائق:٢٢/٣؛ مصباح السالكين(الكبير):٢٩٥/٣؛ البحار: ٤٩٠/٢٩ \؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٢٣/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي:٣/١٠؛ في ظلال نهج البلاغة:٤٤٦/٢.

[٢] ظ:البحار:٤٩٠/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٢٣/٢.

[٣] ظ:نهج البلاغة، محمد عبده:٣١٨/١؛توضيح نهج البلاغة:٤٤٨/٢.

[٤] ظ:الصحاح:٢٠٦٠/٥.

[٥] ظ:العين:٥٦/٤.

[٦] ظ:الكتاب:٥٢٩/٣ و٣٣٢.

[٧] ظ: حروف المعاني: ٧٤؛ الخصائص:٥٣/٣ و٢٣٠.

[٨] ظ:العين:١٠٤/٤؛ إصلاح المنطق: ٢٩٢؛ المقتضب:٢٥/٣؛ الأصول في النحو:١٣٠/٢؛الزاهر:٣٢١/١؛ النهاية:٨٧/١؛ اللباب:٩٤/٢؛ همع الهوامع:١٠٣/٣.

[٩] ظ:الكتاب:٣٠٢/٣؛الأصول في النحو:١٣٠/٢؛ وسر صناعة ا لإعراب٤٩٤/٢ والمفصل: ٢٠٥؛اللباب:٩٤/٢؛أوضح المسالك:١٤/١.

[١٠] ظ:الكتاب:٣٠٢/٣؛إصلاح المنطق: ٢٩٢؛النهاية:٨٧/١.

[١١] ظ:خزانة الأدب:١٩٨/٦.

[١٢] ظ:همع الهوامع:١٠٣/٣.

[١] ظ:العين:١٠٤/٤؛ الكتاب:٣٠٢/٣؛إصلاح المنطق: ٢٩٢؛ المقتضب:٢٥/٣؛ الأصول في النحو:١٣١/٢؛ الزاهر:٣٢١/١؛ غريب الحديث للخطابي:٣٣٩/٢.

[٢] ظ:الكتاب:٣٠٢/٣؛ المقتضب:٢٥/٣ و١٨٠.

[٣] ظ:إصلاح المنطق: ٢٩٢؛ الزاهر:٣٢١/١.

[٤] قال الرضي:هذا القول يومي به إلى الحجاج وله مع الوذحة حديث، والوذحة الخنفساء، وقال الشارح:لم اسمع هذا ولم أجده في كتب اللغة، ولكن ذكرها المتأخرون عن الرضي كابن الأثير. ظ:النهاية:١٦٩/٥؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٧/٧ـ ٢٧٩.

[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٧٩/٧.

المبحث الثاني: الأدوات:

والمقصود بها الحروف وما تضمن معناها من أسماء وظروف، وقد شكلت جانبا مهما من الدرس النحوي لمعانيها الخاصة ودلالتها المباشرة وأحكامها النحوية الشاملة لشطر كبير من اللغة لتكرارها ودورانها في الكلام العربي، فقد صنف فيها جملة من النحاة[١]، قال المرادي:μ لما كانت مقاصد كلام العرب ـ على اختلاف صنوفه ـ مبنيا أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيهاν[٢].

ومما يثار في درس الأدوات ظاهرة التناوب بينها أي: أن يتضمن بعض الحروف معنى غيره، فقد أنكرها البصريون وما جاء منها يوهم ذلك فعلى تضمين الفعل معنى غيره أو على المجاز أو الشذوذ، وأقرها الكوفيون[٣]، والشارح يجيزها كما سيتبين من كلامه خلال هذا المبحث، ولاختلاف فوائد هذه الأدوات وأنماطها وعملها وموضوعاتها يدرس ما ورد من أحكامها خلال هذا المبحث وفق الترتيب الألف بائي على الوجه الآتي:

* (أل) التعريف:

(أل) المعرفة تنقسم على ثلاثة أقسام الأول: تعريف العهد بقسميه الذكري والذهني.

والثاني: تعريف الجنس[٤]. والثالث: التي للاستغراق باعتبار الأفراد أو باعتبار الصفات[٥].

١: (الـ) للجنس:

وهي على أقسام احدها: للمبالغة في الخبر نحو زيد الرجل أي الكامل الرجولة وثانيها: لتعريف الماهية، وهو أن يقتصر جنس المعنى على الخبر به حقيقة نحو قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[٦] وثالثها أن يقصد بها الحقيقة باعتبار كلية ذلك المعنى وهي الاستغراقية[٧] وقد ذكر الشارح لام الجنس عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ وَالنَّاسُ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيمَ، وَيَسْتَذِلُّونَ الْحَكِيمَ..ν[١].قال الشارح: μويستذلون الحكيم: يستضيمون العقلاء، واللام للجنس،

---

[١] من هذه المصنفات: حروف المعاني للزجاجي(ت٣٣٧هـ) وكتاب اللامات له أيضا، ومنازل الحروف للرماني(ت٣٨٤هـ) وكتاب الأزهية في الحروف للهروي(ت٤١٥هـ) ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي(ت٧٠٢هـ) الجني الداني في حروف المعاني: حسن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ).

[٢] الجني الداني: ٨١.

[٣] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢٠٥/٢؛أدب الكاتب: ٣٩٤؛ الإنصاف:٤٨١/٢؛ مغني اللبيب: ١١١/١؛ البرهان في علوم القرآن:٣٣٨/٣؛ مدرسة الكوفة٢٨٣و٢٨٤.

[٤] ظ: اللامات: ٤٣ـ ٤٤؛ شرح قطر الندى: ١١٢.

[٥] ظ: شرح قطر الندى: ١١٣؛ الإتقان: ٥٦٢/١.

[٦] سورة الأنبياء: ٣٠.

[٧] ظ:البرهان في علوم القرآن: ٨٨/٤ـ٨٩.

[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٧/٩.

كقوله تعالى(وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً)[1]ν[2].

ولم يذكر هذا شراح النهج ربما لوضوحه ولكنه مفهوم من شرحهم لهذه الكلمات[3]، وقد فرق ابن هشام بين اسم الجنس النكرة وبين المعرف بـ(الـ) فقال: هو الفرق بين المطلق والمقيد وذلك لأن الأول يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، والثاني يدل على الحقيقة بقيد في الذهن[4].

٢: (أل) الداخلة على اسم الجنس المفرد وإفادة العموم:

ذكر الشارح هذا عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μالْحَمْدُ للهِ الَّذِي لاَ يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ القَائِلُونَν[5]. قال الراوندي: μوالألف واللام في (القائلون) لتعريف الجنس، كمثلها في (الحمد)ν[6] قال الشارح: μقوله: أن اللام في (القائلون) لتعريف الجنس، كما أنها في الحمد كذلك فعجيب، لأنها للاستغراق في (القائلون) لا شبهة في ذلك كالمؤمنين والمشركين، ولا يتم المعنى إلا به، لأنه للمبالغة، بل الحق المحض أنه لا يبلغ مدحته كل القائلين بأسرهم. وجعل اللام للجنس ينقص عن هذا المعنى إن أراد بالجنس المعهود، وإن أراد الجنسية العامة، فلا نزاع بيننا وبينه، إلا أن قوله: (كما أنها في الحمد كذلك) يمنع من أن يحمل كلامه على المحمل الصحيح، لأنها ليست في الحمد للاستغراق، يبين ذلك أنها لو كانت للاستغراق لما جاز أن يحمد رسول الله 1ولا غيره من الناس، وهذا باطل وأيضا فإنها لفظ واحد مفرد معرف بلام الجنس، والأصل في مثل ذلك أن يفيد الجنسية المطلقة، ولا يفيد الاستغراق، فإن جاء منه شيء للاستغراق، كقوله (إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[7]، واهلك الناس الدرهم والدينار، فمجاز، والحقيقة ما ذكرناهν[8].

والحقيقة أن ما قاله الشارح موضع خلاف بين الأصوليين فقد بنى الشارح كلامه أن (الحمد) (والقائلون) الألف واللام في كل منهما مختلفة عن الأخرى وانها في (الحمد) للجنس وفي (القائلون) للاستغراق وان الراوندي اخطأ إذ سوى بينهما، وان (الحمد) لا يمكن أن تكون الألف واللام فيه للعموم، واستدل بأنه لو كان كذلك لما جاز الحمد لغير الله تعالى ولأنه مفرد، والأصل فيه إفادة الجنسية المطلقة لا العموم، وان ما جاء منه يفيد العموم فهو من باب المجاز وهذا رأي جملة من الاصوليين بان المفرد المحلى بالألف واللام لا يفيد العموم لأنه لا يتبادر إلى الذهن منه ذلك ولا يؤكد بالجمع ولا ينعت بنعوت الجمع وذهبوا إلى أن نحو أهلك الناس الدرهم البيض

---

[1] سورة الفجر: ٢٢.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٩/٩.
[3] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٢٢/٣؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٦٦/٢.
[4] ظ: مغني اللبيب: ٥١/١.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٥٧/١.
[6] منهاج البراعة، الراوندي: ٢٥/١؛ ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٤/١.
[7] سورة العصر: ٢.
[8] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٤/١-٦٥.

والدنانير الصفر مجاز[1] وهو ما ذكره الشارح من دون أن يذكر النعت بالجمع.

وذهب الكثيرون إلى انه يفيد العموم جمعا كان المحلى بالألف واللام أم اسم جنس مفردا، واستدلوا للأخير بان اسم الجنس يدل على الجنس من دون الألف واللام فبدخولها لا بدّ أن تفيد العموم لأنه على قول الشارح وغيره تصبح (ألـ) بلا فائدة، ثم انه نعت بالجمع كالمثال المتقدم، واستثنى منه[2]، كقوله تعالى(إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)[3]، فالظاهر أن الراوندي ممن يذهب إلى أن الألف واللام الداخلة على اسم الجنس الذي ليس بمعهود تفيد العموم لذلك سوى بينها وبين الداخلة على الجمع التي لا نزاع في إفادتها العموم[4].

وأما استدلاله بان (الحمد) يكون لغير الله وعليه فهو ليس بعام فاستدلال لطيف، وكذلك قوله أن (القائلون) بإفادتها العموم أبلغ من إفادتها الجنس.

٣: (ال) العهد:

لام العهد تدخل على النكرات فتشير إلى معهود بعينه بان يذكر شيء فتعود لذكره كقوله تعالى: (فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ)[5] وهذا يسمى العهد الذكري أو يكون بينك وبين مخاطبك عهد في قاض مثلا فتقول جاء القاضي ويسمى العهد الذهني[6] وقد ذكر الشارح هذه اللام دون ذكر الاصطلاحات عند شرحه قولهΔ: (وَإِنَّهَا لَفِئَةُ الْبَاغِيَةُν[7] قال الشارح: μلام التعريف في (الفئة) تشعر بأن نصا قد كان عنده أنه ستخرج عليه فئة باغية، ولم يعين له وقتها ولا كل صفاتها، بل بعض علاماتها، فلما خرج أصحاب الجمل ورأى تلك العلامات موجودة فيهم، قال: وإنها للفئة الباغية، أي وإن هذه الفئة، أي الفئة التي وعدت بخروجها على، ولولا هذا لقال: (وإنها لفئة باغية)، على التنكيرν[1]؛ وقد قال الراوندي:(الفئة الباغية): μأي الجماعة التي قال رسول الله لي أنهم يبغون عليك بعدي ولهذا أدخل الألف واللام في الفئة وفي صفتها للتعريف

---

[1] ظ: المعتمد: ٢٢٨/١؛ المحصول: ٥٩٩/٢؛ شرح قطر الندى: ١١٢؛ البحر المحيط في أصول الفقه: ٣٨/٢.

[2] ظ: المقتضب: ٤٤٩/١و ١٤٣/٢و ١٣٨/٤؛ سر صناعة الإعراب: ٣٥٠/١؛ اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي(ت٤٧٦هـ): ٢٦؛ التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق(ت٤٧٦هـ): ١١٥؛ قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني(ت٤٨٩هـ): ١٦٧/١ـ١٦٨؛ ؛ روضة الناظر: ٢٣٠؛ الإحكام: ٢٢٧/٢؛ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري،(ت٧٣٠هـ): ٢٣/٢؛ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد(ت٧٧٢هـ): ٢١٦؛ البرهان في علوم القرآن: ٧/٢.

(٣) سورة العصر: ٢ـ٣.

[4] ظ: الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي(ت ٧٥٦هـ): ٢٠٣/١؛ الكوكب الدري: ٢٢٧؛ البرهان في علوم القرآن: ٧/٢ التقرير والتحبير: ٢٤٩/١.

[5] سورة النور: ٣٥.

[6] ظ: شرح شذور الذهب: ١٩٥؛ شرح قطر الندى: ١١٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٨٨/٤.

[7] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٣/٩.

[1]شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٧/٩.

ولم يقل وانها لفئة باغيةν[1]؛ وذكر ابن ميثم كلام الشارح[2]، وقال محمد عبده: μوكان النبي أخبر عليا أن سيبغي عليك فئة فيها بعض أحمائه وإحدى زوجاتهν[3].

فالمعهود الذي بسببه جاءت اللام إذن ذهني وبه تعلقت اللام وهو حديث كان أخبره به النبيI

.

٤: (ألـ) الزائدة:

والألف واللام قد تأتي زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، فاللازمة في الأسماء الموصولة، وفي الإعلام المنقولة نحو: اللات والمرتجلة نحو السموأل، وللغلبة نحو: المدينة، وغير اللازمة منها ما هو كثير فصيح كالداخلة على الأعلام للمح الصفة وهو موقوف على السماع ومنها ما هو قليل نحو أم العمرو وبنات الأوبر[4] وقد ذكر الشارح الألف واللام وقال هي زائدة في موضع لا يشبه شيئا مما تقدم وهو قول أمير المؤمنينX:μ وَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ فَذلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلاَثِ وَتَمَسَّكَ بِوَاحِدَةν[5] قال الشارح: μوأما قوله (ضيع اشرف الخصلتين) فاللام زائدة، وأصله (ضيع أشرف خصلتين من الثلاث)، لأنه لا وجه لتعريف المعهود هاهنا في الخصلتين، بل تعريف الثلاث باللام أولى، ويجوز حذفها من الثلاث، ولكن إثباتها أحسن، كما تقول: قتلت أشرف رجلين من الرجال الثلاثةν[6]، وقال محمد عبده: اشرف الخصلتين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الخصلتين الفائقتين في الشرف عن الثالثة، وليس من قبيل إضافة اسم التفضيل إلى متعدد[7].

ورد الشوشتري قول الشارح بقوله: μبل التعريف واجب فيهما أما (الثلاث) فلأنه ليس الكلام في كل ثلاث خصال بل الخصال الثلاث المعهودة من الإنكار باليد واللسان والقلب وقد عرفت بالإضافة في قوله قبل (لخصال الخير)[1] وقوله (من خصال الخير)[2] وعرفت هنا باللام وأما (الخصلتين) فلو نكروا قيل (اشرف خصلتين) لصار المعنى: واحدة أشرف مع أن المراد كون الخصلتين أشرف، وأيضا الخصلتان معهودتان كالثلاث فلا وجه لترك التعريف، وما ذكره من المثال من صنعه لا تتكلم العرب بمثلهν[3].

---

[1] منهاج البراعة، الراوندي: ٦١/٢.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٦٦/٣.
[3] نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٧٣/١.
[4] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٥١/١.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٦/١٩.
[6] المصدر نفسه:٣١١/١٩.
[7] ظ:نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٣٥/٢.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٦/١٩.
[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[3] بهج الصناعة: ١٩١/١٣.

وكلام الشوشتري جميل ومعقول فان الألف واللام للعهد والمعهود مذكور في كلامهX المتقدم.

*** إلى**

لها معان كثيرة ذكرها النحاة[١] منها أن تكون (إلى) بمعنى الباء نحو قوله تعالى:(وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ)[٢] ونسب هذا القول إلى الأخفش[٣] وقد ذكر الشارح أن (إلى) تأتي بمعنى الباء عند شرحه قول أمير المؤمنينX: إِنَّمَا أَنْتُمْ بَوَثِيقَةٍ يُعْلَقُ بِهَا، وَلاَ زَوَافِرَ عز يُعْتَصَمُ إِلَيْهَاν[٤]، قال الشارح: μوقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأناب (إلى) مناب الباء كقول طرفة:

وإن يلتق الحيُّ الجميعُ تلاقِني إلى ذروةِ البيتِ الرفيعِ المصمَّدِ[٥]ν[٦]

وقد اعرض عن هذا القول ابن هشام فلم يذكره وعد من معاني (إلى) انتهاء الغاية، والمعية والتبيين، ومرادفة اللام، ومرادفة (في)، وابتداء الغاية، وموافقة عند، والتوكيد وأهمل أنها تكون بمعنى الباء[٧]، وأما البيت الذي استشهد به الشارح فقد قال ابن قتيبة: أن (إلى) فيه بمعنى (في) μأي في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويقصدν[٨]، وهو قول ابن السكيت والثعلبي في تفسيره والأعلم الشنتمري، وقال النحاس والتبريزي هي بمعنى (مع)[٩]. ولكن ابن السراج رفض أن تكون إلا على أصلها فقال: لا يجوز أن تكون إلى هنا بمعنى (من)[١٠] وكذلك الرضي في الكافية[١١]. وأما ما ذكره الشارح فلا أصل له عند غيره ولعله توهم أنها بمعنى الباء فاستشهد بالبيت سهوا.

*** أم**

لا يكون الكلام بـ(أم) الا استفهاما[١] وعدوها في حروف العطف وهي على ضربين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة بمعنى (أي) والمنقطعة بمعنى (بل) والمتصلة على ضربين: للتعديل،

---

[١] ظ: الكتاب: ٢٣١/٤؛ المفصل: ٣٨٠؛ مغني اللبيب: ٧٥/١؛ الإتقان: ٤٤٤/١.
[٢] سورة البقرة: ١٤.
[٣] ظ: همع الهوامع: ٤١٦/٢.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٤/٨.
[٥] في الديوان هكذا: إلى ذروةِ البيتِ الشريفِ المصمَّدِ ديوان طرفة: ٣٢ ؛ ولكنه مروي هكذا أيضا ظ: جمهرة أشعار العرب: ١٣٠.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٧/٨.
[٧] مغني اللبيب: ٧٥/١.
[٨] أدب الكاتب: ٣٩٥.
[٩] ظ: تفسير الثعلبي: ٧٦/٣؛ خزانة الأدب: ٤٧٢/٩.
[١٠] ظ: الأصول في النحو: ٤١٥/١.
[١١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٧٢/٤.
[١] ظ: الكتاب: ١٦٩/٣؛ المقتضب: ٢٨٦/٣؛ اللمع: ٩٣.

وللتسوية[1]، وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر[2]، وقيل أنها ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام[3] وقد ذكر الشارح (أم) بضربيها المتصلة والمنقطعة عند شرحه قولهX: أَمْμهَذَا الَّذِي أَنْشَأَهُ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْحَامِجَنِّي إِذَا قَامَ اعْتِدَالُهُ، وَاسْتَوَى مِثَالُهُ، نَفَرَ مُسْتَكْبِراً...ν[4]؛ قال الشارح: μ(أم) هنا إما استفهامية على حقيقتها، كأنه قال أعظكم، وأذكركم بحال الشيطان وإغوائه، أم بحال الإنسان منذ ابتدأ وجوده إلى حين مماته، وأما أن تكون منقطعة بمعنى (بل) كأنه قال: عادلا وتاركا لما وعظهم به: بل أتلو عليكم نبأ هذا الإنسان الذي حاله كذاν[5]، واختلف شراح النهج في (أم) هذه على ثلاثة وجوه:

الأول: أن تكون متصلة فهي للاستفهام ويكون المعنى كما ذكر الشارح أو المعنى فلينظر الإنسان فيما تقدم ذكره أم في هذا[6]، أو المعنى: أأذكركم وأعظكم بما ذكرته لكم وشرحته أم أذكركم بهذا الذي حاله كذا[7].

الثاني: أنها للاستفهام في معرض التقريع وأمر باعتبار حال نفسه، وكأن (أم) معادلة لهمزة قبلها، والتقدير: أليس فيما أظهره الله لكم من عجائب مخلوقاته عبرة؟ أم هذا الإنسان الذي أنشأه.... وهو قول ابن ميثم[8] واعترضه الخوئي بأنها إذا كانت للاستفهام التقريعي تكون منقطعة لا متصلة[9]، والغريب أن ابن ميثم لم يذكر أنها متصلة ولا منقطعة، فاعتراض الخوئي لا محل له. وقال بهذا الوجه محمد جواد مغنية أيضا[10].

الثالث: انها منقطعة بمعنى (بل) وتقدم تقدير الشارح، وقيل التقدير أتغفلون عن هذا الذي أنشأه الله[1]، وقيل هي (بل) الانتقالية بعد وصف الشيطان انتقل لبيان صفة الإنسان[2].

والمعيار في (أم) أنها بعد الأخبار وبعد الاستفهام بغير الهمزة مستأنفة، وتكون مع الهمزة مستأنفة أيضا أحيانا، فإذا أردت معنى أيهما عدلتها بالهمزة، وتدخل عليها ما كان للتسوية أيضا

---

[1] ظ: الكتاب: ١٦٩/٣-١٧٠؛ المقتضب: ٢٨٦/٣؛ والأصول في النحو: ٣٣٩/١؛ وحروف المعاني: ٤٨؛ ومنازل الحروف: ٥٨؛ اللمع: ٩٣-٩٤؛ المفصل: ٤٣٧؛ أسرار العربية: ٢٧٠؛ همع الهوامع: ١٩٦/٣-٢٠٢.
[2] ظ: المقتضب: ١٢/١.
[3] ظ: همع الهوامع: ١٩٦/٣.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٩/٦.
[5] المصدر نفسه: ٢٧٠/٦.
[6] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٤٣/١؛ حدائق الحقائق: ٣٩٧/١.
[7] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨/٦.
[8] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٦١/٢.
[9] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨/٦.
[10] ظ: في ظلال نهج البلاغة: ٤٠٦/١.
[1] ظ: حدائق الحقائق: ٣٩٧/١.
[2] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ١٥٦/١؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٣٣/١.

هذا ما قرره المبرد[1]، و(أم) هنا مسبوقة بكلام خبري ليس فيه الهمزة إلا أن يقال إنها مقدرة، فكونها مستأنفة أولى، والمستأنفة (المنقطعة) لا تخرج عن الاستفهام فهي تفيده لكن ما قبلها قد لا يفيد الاستفهام وقد يفيده، فقول الشارح: μاستفهامية على حقيقتها ربما يقصد أنها بمعنى (أي).

ويلاحظ أيضا أن (أم) جاءت هنا في بداية كلام مقتطع من خطبة لأمير المؤمنينX وأعلاه كلمة (ومنها) فقد لا يكون لها علاقة مباشرة بالكلام في المقطوعة التي قبلها فتكون بحسب ما قبلها ولا يعرف حالها، وهذا مما يؤكده الشارح في مواطن كثيرة من كتابه إذ يرى أن الرضي Σ كان يلتقط الكلام التقاطا ومراده أن يأتي بفصيح كلام الإمامX،[2] ولكنه هنا اعرض عنه، وتنبه له الخوئي فأشار إليه[3]، لكن تقديرات الشارح هذه قد اكتفى بها المجلسي فلم يذكرها، واستصوبها الخوئي على الرغم من تقديره غيرها فهي محل اعتبار الشراح وتقديرهم.

*** إما**

(إما) الثانية المكسورة الهمزة عدها أكثر النحويين من حروف العطف[4] وذكروا لها معاني منها الشك وهي فيه أبلغ من (أو) لأن الشك معها من البداية و(أو) تبدأ جملتها باليقين ثم عندما تذكر يسري الشك من آخر الكلام إلى أوله ومن معانيها التخيير[5]، والإبهام[6]، والإباحة[7]، والتفصيل[8].

ورد هذا يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وبرهان[9] وغيرهم لاجتماعها مع الواو لزوما ولا يدخل حرف العطف على مثله،[1] ولا خلاف في (إما)الأولى في أنها غير عاطفة[2]. وقد ذكرها الشارح في معرض كلامه عن منهجه في كتابه بعدم تفصيل أمور النحو التي أتقنها أربابها وإنما يذكر ما يحتاجه باقتضاب.

قال الشارح: μ، ولو أخذنا في شرح مثل ذلك لوجب أن نشرح لفظه(أما) المفتوحة، وأن نذكر

---

[1] ظ: المقتضب: ٢٩٩/٣.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٩٨/٢و ١٥٣/٣و ١٨٨/٧و ٢٨٨/٨و ٩٧/١٣و ٧٣/١٥.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨/٦.
[4] ظ: المقتضب: ١١/١؛ الأصول في النحو: ٥٦/٢؛ منازل الحروف: ٥٧؛ اللمع في العربية: ٩٥؛ المفصل: ٤٠٥؛ واللباب: ٤٢٥/١.
[5] ظ: المقتضب: ١١/١؛ الأصول في النحو: ٥٦/٢؛ منازل الحروف: ٥٧؛ اللمع: ٩٥؛ ؛ اللباب: ٤٢٥/١ شرح الرضي على الكافية: ٣٩٨/٤؛ مغني اللبيب: ٦٠/١؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[6] منازل الحروف: ٥٧؛ مغني اللبيب: ٦٠/١ ؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[7] ظ: منازل الحروف: ٥٧؛ اللمع: ٥؛ اللباب: ٤٥٥/١؛ مغني اللبيب: ٦٠/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٣٤/٢؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[8] ظ: مغني اللبيب: ٦٠/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٣٤/٢؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[9] مغني اللبيب: ٦٠/١؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[1] ظ: أسرار العربية: ٢٧١؛ مغني اللبيب: ٦٠/١؛ وأوضح المسالك: ٣٨٠/٣-٣٨٢؛ شرح ابن عقيل: ٢٣٤/٢؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
[2] ظ:أسرار العربية: ٢٧١؛ مغني اللبيب: ٦٠/١؛ همع الهوامع: ٢٠٨/٣.

الفصل بينها وبين(إما) المكسورة، ونذكر: هل المكسورة من حروف العطف أو لا؟ ففيه خلاف، ونذكر هل المفتوحة مركبة أو مفردة؟ ومهملة أو عاملة؟..v[1].

و(إما) المكسورة الهمزة مركبة من (إن) و(ما) عند سيبويه[2]. ورد هذا القول العكبري وقال هي مفردة،[3] و(إما) المتكونة من(إن) الشرطية و(ما) الزائدة غيرها، كقوله تعالى(فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي)،[4][5] وقد اختزن الشارح رأيه في كل هذا لنفسه لكنه أشار إليها فحسب.

*** أو**

وتأتي (أو) لمعان مختلفة منها الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق والاضراب والتقسيم، وبمعنى إلا، وبمعنى إلى، والتقريب، والشرطية[6]، لكن ابن هشام قال: هي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد تخرج إلى معنى(بل) أو الواو وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها[7] وفيها قال الشارح: μفأما قول عمر: (من أرخى سترا أو أغلق بابا فقد وجب عليه المهر)[8]. فيمكن أن يكنى بذلك عن الجماع نفسه، ويمكن أن يكنى به عن الخلوة فقط، وهو مذهب أبى حنيفة، وهو الظاهر من اللفظ لأمرين: أحدهما قوله: (أغلق بابا) فإنه لو أراد الكناية لم يحسن الترديد ب (أو)، وثانيهما أنه قد كان مقررا عندهم أن الجماع نفسه يوجب كمال المهر، فلم يكن به حاجة إلى ذكر ذلكv[9].

أما دليله الثاني فمغن عن ذكر الأول وأما دليله الأول فهو قوي أيضا، فوقوع (أو) هنا يفيد أن وقوع أحد الشيئيين يوجب المهر لأن معناها هنا الشك[1] فهي مع جملة خبرية .

***الباء:**

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح:٤٣/١
[2] ظ:الكتاب:٢٦٧/١؛مغني اللبيب:٥٩/١.
[3] ظ:اللباب:٤٢٦/١.
[4] سورة مريم:٢٦؛
[5] ظ: حروف المعاني: ٦٤.
[6] ظ: المقتضب: ١٠/١و١١؛ الأصول في النحو:٥٥/٢و٥٦؛ حروف المعاني: ٥١؛ اللمع: ٩٢؛ شرح قطر الندى: ٣٠٥؛مغني اللبيب:٦٢/١ـ٦٧؛ همع الهوامع:٢٠٣/٣ـ٢٠٨.
[7] ظ: مغني اللبيب: ٦٧/١؛ همع الهوامع: ٢٠٣/٣.
[8] روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة بما هذا معناه ونسبه البعض إلى عليX وآخر إلى احد الصحابة؛ ظ: سنن البيهقي: ٢٥٥/٧؛ المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ): ٢٨٨/٦ـ٢٨٩؛ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي(ت٢٣٥هـ): ٥١٩/٣ـ٥٢٠؛.
[9] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤١/٥.
[1] ظ: المقتضب: ١٠/١؛ حروف المعاني: ٥١؛ اللمع: ٩٢؛ مغني اللبيب:٦٧/١.

تأتي الباء بمعان مختلفة منها:

١: باء القسم:

والباء هي أصل حروف القسم، ثم تبدل الواو منها[١]. والدليل على أنها هي الأصل أنها للتعدية وليس غيرها من حروف القسم مثلها ولأن فعل القسم لازم فهو يحتاجها ويجوز ذكره معها دون غيرها،[٢] وهي أيضا تدخل على المضمر والمظهر[٣] وتستعمل في القسم الإستعطافي نحو بالله هل قام زيد؟[٤] وقد عرض الشارح لذكر باء القسم عند شرحه قوله تعالى{رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ}[٥]ν، قال الشارح: μوالباء في قوله: (بما أغويتني) متعلق بفعل محذوف تقديره أجازيك بما أغويتني تزييني لهم القبيح فـ(ما) على هذا مصدرية، أي: أجازيك بإغوائك لي تزييني لهم القبيح، فحذف المفعول ويجوز أن تكون الباء قسما، كأنه اقسم بإغوائه إياه ليزينن لهمν[٦]؛ وللمفسرين والشراح وجوه في هذه الباء:

الأول: الباء للسببية، أي بسبب إغوائك لي لأزينن، وقيل هناك قسم محذوف[٧].

الثاني: الباء للقسم وقد ذكر الوجهين جملة من المفسرين وشراح النهج[٨]. ونسب الوجه الثاني إلى أبي عبيدة[٩] وهو قسم بفعل الله تعالى أي بإغوائك إياي لأزينن لهم... واللام في (لأزينن) لام جواب القسم و(ما) مصدرية[١] وقيل يجوز أن تكون بمعنى (الذي)[٢].

الثالث: أن تكون بمعنى اللام[٣].

الرابع: أن تكون بمعنى من أجل،[٤] ولعله يتحد مع ما قبله.

الخامس: أن تكون بمعنى (مع).[٥]

والشارح في وجهه الأول غير واضح فهو قد قدر الكلام: أجازيك باغوائك لي، فهو قد ذكر في حالة مثلها أنها للمجازاة ولعله يعني السببية فيكون موافقا لآراء العلماء في المسألة الأولى،

---

[١] ظ:الكتاب:٢١٧/٤؛المقتضب:٤٠/١؛إعراب القران، النحاس:١٨٧/٥؛المفصل: ٣٨٣؛همع الهوامع:٤٧٧/٢.
[٢] ظ: أسرار العربية: ٢٤٧.
[٣] ظ: الأصول في النحو: ٤٣٠/١.
[٤] ظ: مغني اللبيب: ١٠٦/١؛ همع الهوامع: ٤٧٧/٢.
[٥] سورة الحجر: ٣٩.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٩/٣.
[٧] ظ: التفسير الكبير، ٣٢/١٤؛ مصباح السالكين (الكبير): ٢٥٠/٤.
[٨] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٣٨/٢ـ٢٣٩؛ تفسير البيضاوي: ٩/٣و٣٧٠؛ مصباح السالكين (الكبير): ٢٥٠/٤؛ فتح القدير: ١٩٢/٢؛ روح المعاني: ٩٤/٨؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٤/١١.
[٩] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٣٩/٢؛ ومصباح السالكين (الكبير): ٢٥٠/٤.
[١] ظ: التفسير الكبير: ٣٢/١٤.
[٢] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٥٠/٤.
[٣] ظ: فتح القدير: ١٩٢/٢.
[٤] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٨١/٣.
[٥] ظ: فتح القدير: ١٩٢/٢.

وهذا القول هو الأرجح لأن المعنى عليه منسجم فالغواية سبب التزيين، وأما القسم بالإغواء فمما لا يناسب وكل التعليلات التي ذكرها العلماء لا تسوغ هذا ولا ترجحه.

٢:الباء السببية:

من معاني الباء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو (فَكُلا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ)[١][٢] ويعبر عن هذا المعنى بالتعليل أيضا[٣] وقال الرضي الاستراباذي السببية فرع الاستعانة[٤] وهي التي تكون بمعنى اللام[٥] وقد ذكر الشارح الباء السببية عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μوَدُيِّثَ بِالصَّغَارِ وَالقَمَاءَةِ وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالإِسْهَابِ، وَأُدِيلَ الحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الجِهَادِν[٦]، قال الشارح: μقوله:(وأديل الحق منه بتضييع الجهاد)، قد يظن ظان أنه يريد: وأديل الحق منه بأن أضيع جهاده، كالباءات المتقدمة، وهي قوله:(وديث بالصغار)، و(ضرب على قلبه بالإسهاب). وليس كما ظن، بل المراد: وأديل الحق منه لأجل تضييعه الجهاد، فالباء هاهنا للسببية كقوله تعالى(ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ)[٧]ν[٨]؛ وهذا الكلام موضع اتفاق شراح النهج[٩] والآية التي استشهد بها الشارح قال المفسرون الباء فيها للسببية[١٠].

وقد ذكر الشارح أيضا أن الباء تكون للتعليل وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μسُبْحَانَكَ خَالِقاً وَمَعْبُوداً بِحُسْنِ بَلاَئِكَ عِنْدَ خَلْقِكَ...ν[١] قال الشارح: μالباء هاهنا للتعليل بمعنى اللام، كقوله تعالى(بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ)[٢] أي: لأنهم، فتكون متعلقة بما في(سبحانك) من معنى الفعل، أي أسبحك لحسن بلائك. ويجوز أن تتعلق بمعبود، أي يعبد لذلكν[٣]. أما تعلق (بحسن بلائك) فقال ابن ميثم: هو متعلق بـ(خلقت) وتابعه في ذلك الخوئي والشوشتري[٤].

---

[١] سورة العنكبوت: ٤٠.
[٢] ظ: مغني اللبيب: ١٠٣/١.
[٣] ظ: مغني اللبيب: ٣١٠/١؛ وخزانة الادب: ٣٠١/١؛ والإتقان: ٤٦٢/١؛ همع الهوامع: ١٣٣/٢.
[٤] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٨١/٤؛ همع الهوامع: ٤١٧/٢.
[٥] ظ: حروف المعاني: ٨٧.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٤/٢.
[٧] سورة الأنعام: ١٤٦؛
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٧/٢.
[٩] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٣٠/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٩٢/٣؛ وبهج الصباغة: ٥٠١/١٠؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٧٦/١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٥/١.
[١٠] ظ: الكشاف: ٧١/٢؛ تفسير البيضاوي: ٢/ ٤٦١؛ تفسير أبي السعود: ١٩٥/٣؛ تفسيرالجلالين: ١٨٩/١؛ روح المعاني: ٤٩/٨.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٠/٧.
[٢] سورة غافر: ٢٢.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٠٦/٧.
[٤] ظ: مصباح السالكين (الكبير) ٦١/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط) ٢٦٠؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٢٧/٧؛ بهج الصباغة: ٣٦٧/١١.

واحتمل ابن ميثم أن يكون الجار والمجرور متعلقا بـ(معبود)[1] كما احتمل أن يكون متعلقا بـ(سبحانك) وعلى هذا الرأي أيضا الشيرازي ومحمد جواد مغنية[2].

وأما معنى (الباء) فقال الخوئي والشيرازي بأنها للسببية أي بسبب حسن بلائك[3]، ولا يختلف المعنى كثيرا فابن هشام عد أن (الباء) تكون للسببية[4]، وذكر في موضع آخر بأنها تكون للتعليل[5]، والمفسرون حيث وجدت (بأنهم) قالوا للسببية[6]، أو للتعليل[7]، أو ذكروا الأمرين[8].

ومثله: قول أمير المؤمنين عليه السلام: إِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقّاً لَتَجِدَنَّ لَكَ عَلَيَّ هَوَاناً، وَلَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَاناً[9] قال الشارح: μوروى: (ولتجدن بك عندي هوانا) بالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هوانك عندي، والباء ترد للسببيه: كقوله تعالى(فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)[10]ν[11].

والرواية التي ذكرها الشارح (بالباء) هي الرواية التي اثبتها الراوندي وابن ميثم ومحمد عبده[12]. وللشراح في رواية الباء تأويلان:

الأول: انها بمعنى اللام وهو ما ذكره الشارح والمجلسي والخوئي[1].

الثاني: انها للسببية أي بسبب فعلك وهو ما احتمله الراوندي والمجلسي والخوئي[2].

والظاهر من كلام الشارح انه لم يفصل بين معنى اللام ومعنى السببية التي في الباء، فهو قد قال: μبالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هو انك عندي...ν[3] وكأنه يفسر الباء التي بمعنى اللام، وان السببية عنده والتعليل واحد وان الباء السببية هي التي تكون بمعنى اللام، وقد اختلف العلماء في هذا فقال قوم: انهما مختلفان لغة ونحوا وشرعا ففي اللغة: السبب هو ما يتوصل به إلى غيره وقد سمي الحبل لذلك سببا، والعلة: هي المرض أو هي أمر يكون عنه أمر

---

[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٦١/٣.
[2] ظ: مصباح السالكين: ٢٦٠/١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٨١/٢؛ وفي ظلال نهج البلاغة: ١٤٦/٢.
[3] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٢٧/٧؛ توضيح نهج البلاغة: ١٨١/٢.
[4] ظ: مغني اللبيب: ١٠٣/١.
[5] مغني اللبيب: ٣١٠/١.
[6] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ٢٢٠/١؛تفسير أبي السعود: ١٠٧/١و ١١١/٤؛ روح المعاني: ٦١/٢٤.
[7] ظ: التفسير الكبير: ٤٨/٢٠ ؛ كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي(ت٧٥٨هـ): ١١١/١؛ فتح القدير: ٢٣٨/٢.
[8] ظ: المحررالوجيز: ١٥٥/١؛ روح المعاني: ٣٦/٩.
[9] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٥/١٦.
[10] سورة النساء: ١٦٠.
[11] شرح نهج البلاغة: ١٧٦/١٦.
[12] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٤٠/٣؛ مصباح السالكين (الكبير): ٩٥/٥؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٧٠/٢؛ وفي نسخة: ٦٨/٣.
[1] ظ: البحار: ٥١٦/٣٣؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:١٤٨/٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٨١/٢.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٤٠/٣؛ البحار: ٥١٦/٣٣؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٨١/٢٠.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦/ ١٧٦

آخر[١]، وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا تصريح بأنهما غيران[٢]، وقال النحاة إن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية[٣] وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل،[٤] وعرف أهل الشرع السبب بأنه ما يحصل الشيء عنده لا به، والعلة ما يحصل به.

وقال أبو حيان كأن التعليل والسببية عند أصحابنا شيء واحد، والمعنى الذي سمى به ابن مالك باء السبب موجود في باء التعليل لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل وباء السبب وقال السيوطي هذا هو الحق لأن السبب هو المعبر عنه في القياس العلة[٥].

وهذا الكلام صحيح إذ باء السببية هي التي تكون بمعنى لام التعليل وعليه كلام الشارح.

٣:الباء للمجازاة:

وقال أيضا أن الباء تكون للمجازاة فعند شرحه قول أمير المؤمنينX: µوَسَيَنْتَقِمُ اللهُ مِمَّنْ ظَلَمَ، مَأْكَلاً بِمَأْكَل، وَمَشْرَباً بِمَشْرَبν[٦]، قال الشارح: µوالباء هاهنا للمجازاة الدالة على الصلة، تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[٧] وكقول أبي تمام: فَبِما قَدْ أراهُ ريّانَ مكسوَّ الـ معاني من كل حسن وطيبِ[٨]

وقال سبحانه(قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ)[٩] ν[١].

وقال ابن ميثم: µومأكلا ومشربا منصوبان بفعل مضمر والتقدير: ويبدلهم مأكلا بمأكلν[٢] وعلى قوله هذا فالباء معناها البدلية وهو ما بينه الشارح بقوله: µوسيبدل الله مآكلهم اللذيذة الشهيه بمآكل حريره علقميةν،[٣] لكنه قال الباء للمجازاة، وهو ما رفضه الخوئي وقال µالباء سببية لا للمجازاة، وان كان مراده بالمجازاة السببية فلا مشاحةν[٤] ورأي الخوئي هذا صحيح إذ لم يذكر احد أن الباء للمجازاة بل قالوا للسببية وحتى الآية التي استشهد بها الشارح وهي قوله تعالى:

---

[١] ظ: خزانة الأدب: ٣٠١/١.
[٢] ظ: همع الهوامع: ٤٢٠/٢؛ خزانة الادب: ٣٠١/١.
[٣] ظ: الكشاف: ٥٧٤/٣؛ البحر المحيط: ٤٦٣/٤؛ شرح شذور الذهب: ٢٨٠؛ أوضح المسالك: ٢٩/٣؛ موصل الطلاب:١٠٠؛ خزانة الادب: ٣٠١/١.
[٤] ظ: اللباب: ٣٦١/١؛ وأوضح لمسالك: ٣٨/٣؛ وخزانة الادب: ٣٠١/١.
[٥] ظ: همع الهوامع: ٤٢٠/٢؛ خزانة الادب: ٣٠١/١.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٨/٩.
[٧] سورة النساء: ١٥٥.
[٨] روايته هكذا: وبما قد أراه ريان مكسو. ظ: ديوان أبي تمام: ١١٩/١.
[٩] سورة القصص: ١٧.
[١] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٩/٩.
[٢] مصباح السالكين (الكبير): ٢٧٥/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٣٣٤.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٩/٩.
[٤] منهاج البراعة، الخوئي: ٣٣٣/٩.

(فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) قالوا الباء فيها للسببية[1] وان كان في مقدمة كلام الإمام ما يدل على المجازاة وهي قوله: (وسينتقم الله ممن ظلم)[2] لكن الظاهر أن لا فرق بين الأمرين فالمجازاة نتيجة لسبب أفادته الباء، وقد وجدت عند العكبري إشارة إلى المجازاة فهو يقول في إعراب قوله تعالى(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ)[3] قال: ذلك مستحق بأنهم في الأميين[4]؛ لكن المعنى لا يخرج عن السببية.

٤: الباء بمعنى (من):

ترد الباء بمعنى (من) وجعل ابن قتيبة منه قول الشاعر:

شَرِبْنَ بماء البَحْر ثم تَرَفّعَت متى لُجَج خَضْر لَهُنَّ نَئِيجُ[5]

وجعلوا منه أيضا قول الشاعر:

وكأنّ حياً قبلكم لم يشربوا فيها بأقلبةٍ أجنّ زُعاق[6]

وقوله تعالى(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)[7][8] وقد ذكر الشارح هذه الباء عند شرحه قول أمير المؤمنينX(وَاعْلَمُوا أَنَّ دَارَ الْهِجْرَةِ قَدْ قَلَعَتْ بِأَهْلِهَا وَقَلَعُوا بِهَا)[9] قال الشارح: الباء هاهنا زائدة في احد الموضعين، وهو الاول، وبمعنى (من) في الثاني، يقول فارقت أهلها وفارقوها، ومنه قولهم (هذا منزل قلعة) أي ليس بمستوطن[1]، ولم يعرض الشراح لمعنى الباء لكنهم بينوا المعنى فقال السرخسي: أي أزعجتهم وارغبتهم عنها، ومعنى قلعوا بها أنهم إذا ارتحلوا منها واطوها وخربت ديارهم فيها فكأنهم قد أجلوها[2] ؛ وقال الراوندي: أي رحلت بأهلها، وأزعجوا بتلك الدار[3]، وقال ابن ميثم: كنى بذلك عن اضطراب أمورهم بها وعدم استقرار قلوبهم من ثورات هذه الفتنة[4] ؛ قال محمد عبده: قلع المكان بأهله نبذهم فلم يصلح لاستيطانهم[5]. والحقيقة

---

[1] ظ: أوضح المسالك: ٣٨/٣؛ مغني اللبيب: ٧٣٨؛ تفسير أبي السعود: ٢٥٠/٢؛ تفسير الجلالين: ١٣٠؛ فتح القدير: ٢١/٢؛ روح المعاني: ٨,٨٩/٦.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢١٨/٩.
[3] سورة آل عمران: ٧٥.
[4] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ١٤٠/١.
[5] ظ: أدب الكاتب: ٤٠٨؛ خزانة الادب: ٩١/٧.
[6] ظ: خزانة الادب: ٣١٠/٤.
[7] سورة الإنسان: ٦.
[8] ظ: حروف المعاني: ٤٧؛ مغني اللبيب: ١٠٥/١؛ المصباح المنير: ٥٤/١؛ القاموس المحيط: ١٧٤٠؛ ؛ همع الهوامع: ٤١٨/٢؛ الإتقان: ٤٦٣/١.
[9] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦/١٤.
[1] المصدر نفسه: ٧/١٤.
[2] ظ: أعلام نهج البلاغة: ٢٣٦/١.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ١٥/٣.
[4] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٣٤١/٤.
[5] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ٣/٢.

أن الفعل (قلع) يدل على انتزاع شيء من شيء، تقول قلعت الشيء قلعا فانا قالع وهو مقلوع[١]، ولا شك في أن المعنى كناية عن الاضطراب والرحيل، والا فلو كانت الباء في الموضعين على معناها وانصرف المعنى إلى الحقيقة لكان معنى آخر لا ينسجم مع المراد من كلام أمير المؤمنينX، فقلعت بهم ماذا؟ وقلعوا بها ماذا؟.

٥: الباء بمعنى (في):

قال ابن مالك: وزيدَ والظرفيةَ استبنْ ببا وفي وقدْ يبينان السَّببا[٢]

فالباء قد تفيد الظرفية نحو قوله تعالى:(وَلَقَدْ نَصَرَكُمْ اللَّهُ بِبَدْرٍ)[٣][٤]. وقد ذكرها الشارح عند ذكره قول أمير المؤمنينX:μصَدَّقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِν[٥]، قال الشارح: μوقد روى (صدقه أبناء الحمية) من غير ذكر الجار والمجرور، ومن رواه بالجار والمجرور كان معناه صدقه في ذلك الظن أبناء الحمية، فأقام الباء مقام (في)ν[٦].

وقد أشار ابن ميثم إلى قول الشارح هذا[٧]، وهو قول الخوئي أيضا[٨].

***ثم:**

ثم حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة، فالترتيب[١] خالف قطرب في اقتضائها إياه واحتج بقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[٢]. وقول الشاعر:

إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أَبُوه ثُمَّ قد ساد قَبْلَ ذلِك جَدُّه

وأجيب عن ذلك بأجوبة كثيرة[٣]، وخالف الفراء في المهلة وقال إنها تتخلف بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس والظاهر أنها واقعة موقع الفاء[٤]، وقيل إن من معانيها معنى الواو، وتأتي للاستئناف أيضا، والتعجب[٥]، وأما في عطف المفردات فلا تكون إلا

---

[١] ظ: معجم مقاييس اللغة: ٢١/٥.
[٢] الألفية في النحو: ٣٦؛ شرح ابن عقيل: ١٩/٢؛ همع الهوامع: ٤١٨/٢.
[٣] سورة آل عمران: ١٢٣.
[٤] ظ: مغني اللبيب: ١٠٤/١؛المصباح المنير ٦٧/١؛ والقاموس المحيط: ١٧٤٠؛ والإتقان: ٤٦٣/١؛ مجمع البحرين: ١٤٥/١؛ المعجم الوسيط: ٣٥/١.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٧/١٣.
[٦] المصدر نفسه: ١٤٢/١٣.
[٧] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٥٢/٤.
[٨] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٤/١١.
[١] ظ: حروف المعاني: ١٦؛ اللباب: ٤٢٢/١؛ مغني اللبيب: ١١٨/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٢٦٦/٤؛ همع الهوامع: ١٩٦/٣؛ الإتقان: ٤٦٨/١.
[٢] سورة الزمر: ٦.
[٣] ظ:مغني اللبيب: ١١٨/١؛ همع الهوامع: ١٩٥/٣.
[٤] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤١٥/٢؛ مغني اللبيب: ١١٨/١.
[٥] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٢٦٦/٤ـ٢٦٨.

للترتيب[1].

١:ثم للجمع المطلق:

وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μثُمَّ أَنْشَأَ ـ سُبْحَانَهُ ـ فَتْقَ الْأَجْوَاءِ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءِ، وَسَكَّائِكَ الْهَوَاءِν[2]؛ قال الشارح: μلسائل أن يسأل فيقول: ظاهر هذا الكلام أنه سبحانه خلق الفضاء والسموات بعد خلق كل شئ، لأنه قد قال قبل: (فطر الخلائق، ونشر الرياح، ووتد الأرض بالجبال)، ثم عاد فقال: (أنشأ الخلق إنشاء، وابتدأه ابتداء)، وهو الآن يقول:(ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء)، ولفظة (ثم) للتراخي. فالجواب أن قوله:(ثم) هو تعقيب وتراخ، لا في مخلوقات البارئ سبحانه، بل في كلامه ϑ، كأنه يقول: ثم أقول الآن بعد قولي المتقدم: إنه تعالى أنشأ فتق الأجواء. ويمكن أن يقال: إن لفظة (ثم) هاهنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[3]ν[4]؛ واختلف شراح النهج في (ثم) هنا على أقوال:

الأول: أنها للترتيب والتراخي لا في مخلوقات الله تعالى بل في كلامهX ولم يعاضد الشارح على هذا القول الا محمد عبده[5]، وقال الخوئي: وأنت خبير بما فيه ضرورة انه لتراخي بين الإخبارين، والأولى أن يعتذر بان (ثم) هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم[6].

الثاني: أنها بمعنى الواو المفيدة لمطلق الجمع، واحتج الشارح بقوله تعالى﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثم اهتدى﴾، واحتمله المجلسي والخوئي[1].

الثالث: أنها للتفصيل بعد الإجمال فانهX أشار في الفصل المتقدم إلى قدرة الله سبحانه وانه يخلق بلا حركة ولا همامة نفس، ونسبه خلق العالم إلى قدرته، وبعدها شرع في تفصيل الخلق وهو رأي ابن ميثم وذكره المجلسي والخوئي والشوشتري واختاره محمد جواد مغنية[2]. فهو عطف مفصل على مجمل.

الرابع: أن التراخي، والترتيب تتخلف عنها أحيانا حين استدل الفراء بقول العرب. أعجبني ما

---

[1]البرهان في علوم القرآن: ٢٦٩/٤.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٣/١.
[3] سورة طه: ٨٢.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٤/١.
[5] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ١٩/١.
[6] ظ: منهاج البراعة الخوئي: ٣٧١/١.
[1]ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٨٤/١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٣٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٧١/١و٤٧٢.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٣٨/١؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٦٥؛ البحار: ١٨١/٥٤؛ شرح نهج البلاغةالمقتطف من البحار: ٣٣/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٧١/١؛ وفي ظلال نهج البلاغة: ٣١/١.

صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب.[1] حيث لا تراخي بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[2] حيث لا ترتيب، وقوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً)[3]. حيث لا تراخي، وهو من محتملات الخوئي[4].

الخامس: انه لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم كما اعتذروا عن الآية المتقدمة: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ...)وجعلوا معنى المثال السابق: ثم أخبرك أن ما صنعت أمس أعجب، وهو ما نقله الخوئي[5].

السابع: أن المعنى هكذا ثم بعد العلم والعرفان أنشأ سبحانه فتق الأجواء... وهو توضيح الشيرازي[6].

وعلى كل حال فالعلماء متشددون في (ثم) ولا يقبلون أن تكون بمعنى الواو ويجزمون أنها تفيد الترتيب والتراخي ويتأولون ما ورد من الآيات والشعر بتأويلات مختلفة[7] منها:

أولا: أنها تفيد ترتيب الإخبار لا الحكم، وهو قول الفراء وقد تقدم المثال الذي ضربه لذلك[8]، ورده ابن هشام بأنه يصحح الترتيب فقط لا المهلة[1].

ويندرج تحت هذا الكلام قول الشارح الأول ولكنه جعلها على تأويله تفيد الترتيب في كلام أمير المؤمنينXوالتراخي وهو ضعيف إذ لا تراخي في الإخبار وما قاله ابن هشام صحيح، ولعل التفصيل الذي ذكره الشراح في أولا ورابعا وخامسا المتقدم يندرج تحت هذا التأويل، ولا معنى لاعتراض الخوئي على الشارح فالمقصود واحد.

الثاني: أن العطف هنا على مقدر فمثلا قوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[2]. تقديره: أنشأها ثم جعل منها زوجها.

الثالث: هناك تأويلات كثيرة تخص كل موضع منها ما يتعلق بمعنى المعطوف ومنها ما يتعلق بتحديد المعطوف عليه لا مجال للتوسع فيها فمثلا الآية التي استشهد بها الشارح على أن (ثم)

---

[1] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤١٤/٢-٤١٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٧١/١.
[2] سورة الزمر: ٦.
[3] سورة المؤمنون: ١٢-١٤.
[4] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٧١/١.
[5] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٣٧١/١.
[6] ظ: توضيح نهج البلاغة: ١٩/١.
[7] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤١٥/٢؛ الكشاف: ١١٥/٤؛ التفسير الكبير: ٢١٣/٢٦؛ تفسير البيضاوي: ٥٩/٥؛ مغني اللبيب: ١١٨/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٢٦٦/٤؛ همع الهوامع: ١٩٥/٣؛ الإتقان: ٤٦٨/١.
[8] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤١٥/٢؛ وزاد المسير: ١٦٣/٧؛ مغني اللبيب: ١١٨/١؛ خزانة الأدب: ٣٩/١١؛ روح المعاني: ٥٩/٨.
[1] ظ: مغني اللبيب: ١١٨/١.
[2] سورة الزمر: ٦:

أعطيت معنى الواو وهي: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثم اهتدى}[1]، فيها ثمانية تأويلات ذكرها المفسرون[2]، واستبعد أن تكون بمعنى الواو[3].

٢: ثم للتراخي:

وقد ذكر الشارح هذا المعنى عند ذكره قوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا)[4]، قال الشارح: μولفظة (ثم) للتراخي، والاستقامة مفضلة على الإقرار باللسانν[5].

وقال الزمخشري: (ثم) هنا لإظهار التفاوت فالاستقامة على الإيمان خير من الدخول فيه[6]. وقيل إن فيها دلالة على دوام الفعل المعطوف بها وإرخاء الطول في استصحابه وعلى هذا يخرج عن الإشعار ببعد الزمن ولكن معناها الأصلي التراخي زمن وقوع الفعل وحدوثه، ومعناها المستعارة له: دوام وجود الفعل، وتراخي زمن بقائه، فالمعنى: وداوموا على الاستقامة دواما متراخيا ممتد الأمد[7]، وقال البيضاوي: ثم استقاموا في العمل لتراخيه عن الإقرار في الرتبة[8]. ولا أظن أن في منطوق هذه الآية ما يشير إلى تفضيل الاستقامة على الدخول في الإيمان كما ذكر الزمخشري، ولكن أن تكون فيها دلالة على الدوام مجازا ممكن وهو المفهوم من الآية، وأما تفسير البيضاوي للاستقامة بالعمل فهو يشبه قول أمير المؤمنينX أن معناها: أدوا الفرائضν[1]. أما شارحنا فقد حمل ثم على معناها.

*** عن:**

(عن) ولها معانٍ كثيرة ذكر منها الشارح:

١: عن بمعنى (على):

وتستعمل (عن) بمعنى (على) للاستعلاء نحو قوله تعالى:(وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)[2]، وقول الشاعر:

---

[1] سورة طه: ٨٢.
[2] ظ: تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ): ٢٠/٣؛ جامع البيان: ١٩٥/١٦؛ السمعاني: ٣٤٦/٣؛ المفصل: ٤٠٤؛ الكشاف: ٨١/٣؛ التفسير الكبير: ٨٤/٢٢؛ وتفسير البيضاوي: ٦٤/٤؛ الجامع لأحكام القرآن: ٢٣١/١١؛ وروح المعاني: ٢٤١/١٦.
[3] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٢٦٧/٤.
[4] سورة الاحقاف: ١٣.
[5] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦/١٠.
[6] ظ: الكشاف: ٨١/٣و ٢٠٤/٤؛ فتح القدير: ٢٨٤/١.
[7] ظ: روح المعاني: ٣٣/٣.
[8] ظ: تفسير البيضاوي: ١١٤/٥.
[1] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦/١٠.
[2] سورة محمد: ٣٨.

لاهِ ابنُ عمكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أَنْتَ ديّاني فَتَخْزُوني[1]

وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX وَلَمْ يَضِنَّ بِهَا عَن أَعْدَائِهِν[2]. قال:μ ويروى:(ولم يضن بها على أعدائه)، والرواية المشهورة(عن أعدائه)، وكلاهما مستعملν[3]، وقد ذكر الراوندي وتبعه الخوئي أن رواية (عن أعدائه) تقتضي أن يتعلق (عن) بحال أي قابضا عنهم[4]، فهما يقدران محذوفا يناسب (عن) وأما الشارح فالظاهر انه يجيز التناوب بين الحروف من دون الحاجة إلى تقدير.

٢:عن بمعنى (بعد) أو زائدة:

وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين X μجَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعاً لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا، وَأَبْصَاراً لِتَجْلُوَ عَنْ عَشَاهَاν [5] قال الشارح: μ ولتجلو، أي لتكشف. وعن هاهنا زائدة، ويجوز أن تكون بمعنى (بعد) كما قال:

لَقِحَتْ حَرْبُ وَائلٍ عن حِيَال[6]

أي بعد حيال، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه جائز، لأنه فضلة، ويكون التقدير: لتجلو الأذى بعد عشاهاν[7]؛ لكن ابن ميثم: ذهب إلى أن (عن) ليست بزائدة، وقال: إن الجلاء يستدعي مجلوا ومجلوا عنه فذكر X المجلو وأقامه مقام المجلو عنه فكأنه قال لتجلو عن قواها عشاها[1]، وعاضده على قوله هذا المجلسي في بحاره والخوئي أيضا بعد أن ذكرا الوجهين اللذين احتملهما الشارح وقال المجلسي: بعيد أن تكون بمعنى (بعد)[2] وقال الخوئي: الأظهر ما قاله ابن ميثم[3] وذهب محمد عبده إلى أن التقدير: التخلص من عماها[4] وقال الشيرازي: أي تفارق الظلمة[5]، وقال المحمودي: لتكشف عن عدم اهتدائها[6] وقال الراوندي: أي لتجلو تلك الأبصار ما يؤذيها

---

[1] ظ: أدب الكاتب: ٤٠٤؛ حروف المعاني: ٧٩؛ تهذيب اللغة: ١٩٧/٣؛ مغني اللبيب: ١٤٧/١؛ شرح ابن عقيل: ٢٣:٢ـ٢٤؛ لسان العرب: ٢٩٥/١٣؛ همع الهوامع: ٤٤٣/٢؛ تاج العروس: ٤٢٢/٣٥.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٦/٧.
[3] المصدر نفسه: ٢٤٧/٧.
[4] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٨/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٣/٨.
[5] شرح نهج البلاغة/ الشارح٢٥٧/٦.
[6] وهو عجز بيت للحارث بن عباد حين قتل مهلهل ابنه بجيرا وقال هذا بشسع كليب فقال الحارث في قَرَسِه النَّعامَة: قَرِّبا مَرْبِطَ النَّعامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائلٍ عن حِيَال في قصيدة طويلة. ظ:جمهرة الأمثال: ١٣٣/١؛ تاج العروس: ٣٠٠/١٩.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢٥٨/٦
[1] ظ مصباح السالكين الكبير ٢٥١/٢.
[2] ظ البحار ٣٤٩/٥٧ وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار ٢٣٢/١.
[3] ظ منهاج البراعة/ الخوئي ٣٩٣/٥.
[4] ظ نهج البلاغة/ محمد عبده ١٥١/١.
[5] ظ توضيح نهج البلاغة ٣٢٣/١.
[6] ظ نهج السعادة ٣٠٢/٣.

من الظلمة[1]، وعموما فالوجهان اللذان ذكرهما الشراح ضعيفان وان كانا محتملين وسيبويه يرى أن (عن) لا تكون زائدة[2]، والتقدير الذي ذكره الشارح بعد أن جعل (عن) بمعنى (بعد) غير مناسب لمعنى الكلام، وهو تقدير لا دليل عليه، واستعمال لـ(عن) في أبعد مظانها، وما ذهب إليه ابن ميثم أرجح فقد استعمل (عن) على ظاهرها على الرغم من انه قدر محذوفا بين (عن) ومجرورها، وما ذهب إليه محمد عبده والشيرازي بعد أن جعلا معنى (تجلو) من جلا عن المكان أي فارقه بمعنى أن الأبصار تفارق عشاها وظلمتها أي تذهب عنه، مقبول أيضا.

***الفاء:**

١ :الفاء للترتيب والتعقيب:

الفاء للترتيب، وللتعقيب وهو في كل شيء بحسبه، والسببية غالبا[3] وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا محتجا بقوله تعالى:(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[4][5] وأجيب بأجوبة كثيرة منها أن المعنى أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري وقال الجرمي: إنها لا تفيده في الاماكن والأمصار[6] وقد ذكر الشارح الترتيب والتعقيب ها هنا عند شرحه قول أمير المؤمنينX:فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِν[7] أي آدم قال الشارح: μقد اختلف الناس في ذلك فقال قوم: بل اهبطه قبل التوبة وقال قوم تاب قبل الهبوط، وهو قول أمير المؤمنينΔ.ν ثم استشهد لقول أمير المؤمنين X بمجموعة من الآيات الكريمة ثم قال: μواحتج الأولون بقوله تعالى:(وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنْ الظَّالِمِينَ *فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ *فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)[1] قالوا: فاخبر سبحانه عن أمره لهم بالهبوط عقيب إزلال الشيطان لهما، ثم عقب الهبوط بفاءالتعقيب في قوله (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ)، فدل على أن التوبة بعد الهبوط ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال: إنه تعالى لم يقل: (فقلنا اهبطوا) بالفاء، بل قال: (وقلنا اهبطوا) بالواو والواو لا تقتضي الترتيب، ولو كان عوضها فاء لكانت صريحة في أن الإهباط كان عقيب الزلة، فاما الواو فلا تدل على ذلك، بل يجوز أن تكون التوبة قبل الاهباط، ويخبره عن الاهباط بالواو قبل أن يخبر عن

---

[1] ظ منهاج البراعة الراوندي ٣٣٢/١.
[2] ظ الكتاب ٣٨/١.
[3] ظ: اللمع: ٩١؛ دلائل الاعجاز: ١٩٢؛ المفصل: ٤٠٤؛ أسرار العربية: ٢٦٩؛ أوضح المسالك: ٣٦١/٣؛ مغني اللبيب: ١٦١/١ـ ١٦٣؛ شرح شذور الذهب: ٥٩٦؛ البرهان في علوم القرآن: ٢٩٤/٤؛ همع الهوامع: ١٩٢/٣؛ الإتقان: ٤٨٤/١.
[4] سورة الأعراف:٤ .
[5] ظ: معاني القرآن: الفراء: ٣٧١/١ـ٣٧٢؛ مغني اللبيب: ١٦١/١؛همع الهوامع: ١٩٢/٣.
[6] ظ: مغني اللبيب: ١٦١/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٩٤/٤؛ همع الهوامع: ١٩٢/٣.
[7] شرح نهج البلاغة: ٣/٧.
[1] سورة البقرة: ٣٥ـ٣٧.

التوبةν[1] واحتجاج الشارح لطيف فان العطف بالواو هنا يجوز عليه أن المعطوف متقدم زمنا على المعطوف عليه فهي لا تقتضي الترتيب، ويكون(فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) عطف على فأزلهما الشيطان، ولكن ظاهره أنه معطوف على (وقلنا اهبطوا) لذلك قال الراوندي: وتوبة آدم هو رجوعه إلى الله وانقطاعه إليه تعالى[2]. وقال المجلسي عن كلام أمير المؤمنينX:μهو صريح في أن الإهباط كان بعد التوبة فيما يظهر من كثير من الآيات والأخبار من عكس ذلك لعله محمولة على التوبة الكاملة أو على القبول ويقال بتأخره عن التوبةν[3] فالتوبة في اللغة هي الرجوع وهي توبتان، توبة العبد: أي عودته إلى الله ورجوعه وإنابته، وتوبة الله عليه أي عودته عليه بالمغفرة[4].

فهنا المتأخر هو توبة الله على آدم لا توبة آدم ورجوعه وإنابته فلا تعارض بين قول أمير المؤمنين Δ والآية.

٢:الفاء للتفصيل:

ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μفَتَزَوَّدُوا فِي الدُّنيَا مِنَ الدُّنْيَا مَا تَحْرُزُونَ بِهِ نُفُوسَكُم غَداً فَاتَّقَىْ عَبْدٌ رَبَّهُ، نَصَحَ نَفْسَهُ، قَدَّمَ تَوْبَتَهُν[5]، قال الشارح: μوالفاء في قوله: (فاتقى عبد ربه)، لبيان ماهية الأمر الذي يحرز الإنسان به نفسه ولتفصيل أقسامه وأنواعه، كما تقول: فعل اليوم فلان أفعالا جميلة، فأعطى فلانا، وصفح عن فلان، وفعل كذا. وقد روى: (اتقى عبد ربه) بلا فاء، بتقدير (هلا)، ومعناه التحضيضν[1].

فالشارح يشير إلى أن الفاء أفادت تفصيل أقسام الأمر وبيان ماهيته.

***في:**

ولها معان كثيرة ذكر منها الشارح:

١:في بمعنى (على):

تأتي (في) بمعنى (على) نحو قوله تعالى:لأ(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[2][3]. وعند شرحه

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧/٥-٦.
[2] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤١٤/١.
[3]البحار: ٥٤/ ١٥٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ٢٩٧/١.
[4] ظ: تاج العروس: ٧٨/٢.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٥/٥.
[1]شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٧/٥.
[2] سورة طه: ٧١.
[3] ظ: العين: ٢٢١/٨؛ المقتضب: ٣١٩/٢؛ حروف المعاني: ١٢؛ جمهرة اللغة: ١٣١٦/٣؛ والمحكم: ٣٣٣/٨؛ مغني اللبيب: ١٦٨/١؛ لسان العرب: ٥٢٩/١؛ همع الهوامع: ٤٤٥/٢؛ تاج العروس: ٢٦٢/٣.

قول أمير المؤمنين X μ وَحِرْصاً فِي عِلْمٍ[1] ν قال الشارح: μحرف الجر هاهنا متعلق بالظاهر و(في) بمعنى (على) كقوله تعالى(وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[2] ν[3]. وهذه الآية التي ذكرها الشارح قوله فيها هو قول أكثر المفسرين[4] والنحويين[5] وقيل (في) تدل على بقائهم عليها مدة طويلة تشبيها لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه، وقيل لأن فرعون نقر جذوع النخيل وصلبهم في داخلها ليموتوا جوعا وعطشا[6] وقيل (في) على بابها لأن الجذع مكان للمصلوب[7] ولتمكن المصلوب من الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه[8] وأما كلام أمير المؤمنينXفلم يشر الشراح إلى معنى (في) فيه[9]؛ لكن الشيرازي قال:أي: في التعلم والتعليم[10]، والحقيقة أن (حرص) لا يتعدى إلا بـ(على)[11] فكلام الشارح صحيح و(في) بمعنى (على).

٢: (في) بمعنى (اللام):

ترد(في) للتعليل بمعنى (اللام)[1]نحو قوله تعالى(قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ).[2] وقول رسول الله Π: μعذبت امرأة في هرة سجنتهاν،[3] وقد ذكر الشارح (في) التي هي بمعنى اللام عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μطَلَباً فِي حَلالν[4] قال الشارح: μحرف الجر هاهنا يتعلق بالظاهر، و(في) بمعنى (اللام)ν[5]. والملاحظ أن الفعل (طلب) يتعدى باللام و(إلى)[6]، و(من)[7]، ولا يتعدى بـ(في) لذلك فالشارح محق في جعله (في) بمعنى (اللام) وقيل أن (طلب) لا يتعدى بالحرف على رأي الجمهور فقولك: طلب إلي تقديره: طلب راغبا

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٨/١٠.
[2] سورة طه: ٧١ .
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٠/١٠.
[4] ظ: تفسيرالبغوي: ٢٢٤/٣؛ وزاد المسير: ٣٠٧/٥؛ التفسير الكبير: ٩/١٥؛ ابن كثير: ٤١٨/١و ٢٣٩/٢؛ تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي(ت٨٦٠هـ): ٤٠٥/٢؛ تفسير الجلالين: ٤١٢؛ تفسير ابي السعود: ٢٩/٦؛ فتح القدير: ٢٣٤/٢.
[5] ظ: المقتضب ٣١٩/٢؛ حروف المعاني: ١٢ .
[6] ظ: روح المعاني: ٢٣١/١٦-٢٣٢.
[7] ظ: إملاء ما من به الرحمن: ١٢٤/٢.
[8] المفصل: ٣٨١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٧٩/٤، همع الهوامع: ٤٤/٢.
[9] ظ: مصباح السالكين: ١٨٤/٣و ١٥٠/١٠؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٥٧/٢.؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١١٣/١٢.
[10] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٢٣٨/٣.
[11] ظ: أساس البلاغة: ١٢٢؛معجم الافعال المتعدية بحرف: ٥١.
[1] ظ: مغي اللبيب: ١٦٨/١؛ همع الهوامع: ٤٤٦/٢؛ روح المعاني: ٢١٦/٤و ١٠/٧.
[2] سورة يوسف: ٣٢.
[3] ظ: صيح البخاري: ١٢٨٤/٣؛ صحيح مسلم: ١٧٦٠/٤.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٨/١.
[5] المصدر نفسه:١٥١/١.
[6] معجم الافعال المتعدية بحرف: ٢١٧.
[7] ظ: أساس البلاغة: ٣٩٢.

إلي[1].

*** قد:**

١: (قد) تقرب الماضي من الحال:

تدخل (قد) على الفعل الماضي فتقربه من الحال[2] وتشبهه بالمضارع[3]. وقد ذكر الشارح تقريب الماضي من الحال بـ(قد) عند شرحه قول أمير المؤمنين مَنَعَتْهَا «مُنُذ» الْقِدْمَةَ، وَحَمَتْهَا «قَدُ»الْأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا «لَوْلاَ»التَّكْمِلَةَ ν[4]، قال الشارح: μإطلاق لفظة (قد) على الآلات والأدوات تحميها وتمنعها من كونها: أزلية لأن (قد) لتقريب الماضي من الحال تقول: قد قام زيد، فقد دل على أن قيامه قريب من الحال التي أخبرت فيها...ν[5].

فالإمام: يشير إلى أن هذه الأدوات التي هو في معرض الحديث عنها فانية وغير أزلية فهي قريبة من الحال فهي مما يدخل عليه (قد)، فالفعل الماضي من دون (قد) يحتمل البعيد والقريب، وبدخولها يختص بالقريب، ولذلك لا تدخل على ليس، وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال، وقيل إن الحال الذي تقربه (قد) عند دخولها على الماضي هو حال الزمان لا حال الصفات، ولذلك يجوز أن لا تدخل عليه وهو في موضع الحال[6].

٢:الفصل بينها وبين الفعل:

و(قد) الحرفية المختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس[1]، لا تنفصل عنه بشيء لقوة اتصالها بالفعل فتعد مع الفعل كالجزء منه وقد يفصل بينهما بالقسم[2]، نحو قول الشاعر.

أخالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأتَ عَشْوَةً وما قائلُ المعروفِ فينا يعنَّفُ[3]

وسمع أيضا: قد لعمري بت ساهرا، وقد والله احسنت[4].

---

[1] تاج العروس: ٢٧٤/٣.
[2] ظ: سر صناعة الإعراب: ٦٤١/٢؛ المفصل: ٤٣٣؛ البرهان في علوم القرآن: ٣٠٥/٤-٣٠٦؛ الإتقان: ٤٨٧/١.
[3] ظ: أوضح المسالك: ٣٤٦/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٥/١٣.
[5] المصدر نفسه: ٧٦/١٣.
[6] ظ: الإتقان: ٤٨٧/١.
[1] مغني اللبيب: ١٧١/١.
[2] ظ: الخصائص: ٣٩٠/٢؛ المثل السائر: ١٧٨/٢؛ مغني اللبيب: ١٧١/١؛ همع الهوامع: ٢٢٧/١.
[3] هذا البيت على هذا الوجه لم يروه إلا ابن هشام والصحيح أن عجزه: (وما العاشق المسكين فينا بسارق). ونسبوه لشخص وجدوه في دار قوم فادعوا عليه السرقة فأخذ لتقطع يده فكتب أبياتا فيها هذا البيت إلخالد بن عبد الله القسري والي الكوفة يبين انه في تلك الدار لهواه ابنتهم؛ والعجز الذي ذكره ابن هشام للفرزدق في بيت هو هكذا وما حلّ من جهل حُبى حلمائنا وما فاعل المعروف فينا يعنف؛ ظ: الكتاب: ١١٨/٤؛ جمهرة أشعار العرب: ٢٦٥؛ تاريخ مدينة دمشق: ١٥٠/١٦-١٥١؛ البداية والنهاية: ٢٠/١٠؛ المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي(ت٨٥٠هـ): ٤٥٣/١.

وقد ذكر الشارح الفصل بينهما فقال: μوقد يأتي الاعتراض على غاية من القبح والاستهجان، وهو على سبيل التقديم والتأخير، نحو قول الشاعر:

فقد والشكُّ بين لي عناءٌ بوشكِ فراقهم صردٌ يصيحُ

تقديره: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، فلأجل قوله:(والشك عناء) بين(قد) والفعل الماضي، وهو(بين) عد اعتراضا مستهجنا. وأمثال هذا للعرب كثيرν[٢].

وهذا البيت نقله ابن جني في الخصائص وكلام الشارح يطابق كلام ابن جني في التقدير واستهجان الفصل وتقبيحه وعزا ابن جني هذا القبح إلى أن (قد) قوية الاتصال بالفعل فتعد كالجزء منه، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد) في نحو قوله تعالى:(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)[٣][٤] ثم ذكر ابن جني في هذا البيت هنات أخرى[٥]، وقد ذكر هذا الكلام ابن الأثير في المثل السائر أيضا[٦] ولعل الشارح استفاده منه إذ ألف كتابا في الرد على (المثل السائر) اسمه (الفلك الدائر) ولكنه هنا يوافقه، لكن ابن هشام ذكر هذا البيت مستشهدا لجواز الفصل بالقسم بين (قد) والفعل فأورده هكذا:

فقد والله بيّن لي عنائي بوشكِ فراقهم صردٌ يصيحُ[٧]

***الكاف:**

ذكر الشارح منها الكاف المتصلة باسم الإشارة إذ لا خلاف بين النحويين في أن اسم الإشارة المجرد من اللام والكاف للقريب،[١] واختلف في المصاحب للكاف وحدها والمصاحب للكاف واللام فقيل هما للبعد،[٢] وقال الأكثرون الأول للمتوسط البعد والثاني للبعيد فجعلوها ثلاث مراتب[٣] وصححه ابن الحاجب،[٤] وقد ذكر الشارح كاف الخطاب هذه عند شرحه قوله:Xμوَيَكُونُ هُنَاكَ اسْتِحْرَارُ قَتْلν ،[٥] قال الشارح: μ فأتى بالكاف، وهي إذا وقعت عقيب اسم

---

[١] ظ: مغني اللبيب: ١/ ١٧١.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٦/٩.
[٣] سورة الزمر: ٦٥.
[٤] ظ: الخصائص: ٣٩١/٢.
[٥] ذكر أن المبتدأ والخبر (الشك عناء) فصل بينهما بقوله (بين لي)، وفصل بين الفعل والفعل (بيّن صرد) بخبر المبتدأ (عناء)وقدم قوله (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لـ(صرد) على (صرد) وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف قبيح ظ: الخصائص: ٣٩١/٢؛ والمثل السائر: ٤١/٢.
[٦] ظ: المثل السائر: ١٧٨/٢.
[٧] ظ: مغني اللبيب: ١٧١/١؛ همع الهوامع: ٢٢٧/١.
[١] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٤٨٠/٢؛ همع الهوامع: ٢٩٦/١.
[٢] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٤٨٠/٢؛ شرح شذور الذهب: ١٨١-١٨٢؛ شرح قطر الندى: ١٠٠؛ شرح ابن عقيل: ١٣٤/١؛ همع الهوامع: ٢٩٦/١-٢٩٧.
[٣] ظ: المفصل: ١٨١/١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٧١/٢؛ شرح ابن عقيل: ١٣٦/١.
[٤] ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢٧١/٢.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح:٢١٥/٨.

الإشارة أفادت البعد، تقول للقريب: هنا، وللبعيد هناك، وهذا منصوص عليه في العربية، ولو كان لهم استحرار قتل في العراق لما قال: (هناك)، بل كان يقول: (هنا). لأنه عليه السلام خطب بهذه الخطبة في البصرة، ومعلوم أن البصرة وبغداد شيء واحد وبلد واحد، لأنهما جميعا من إقليم العراق، وملكهما ملك واحد، فيلمح هذا الموضع، فإنه لطيفν[1].

والموضع لطيف فعلا إذ أخطأ الشارح التوقع واخطأ في الجغرافية أو في تعيين القوم المرادين بقول أمير المؤمنينX:فدخل المغول بغداد[2]، ولم يخطأ علماء العربية إذ قالوا الكاف للبعد فان للنداء مرتبتين فقط[3] وقيل أن لغة بني تميم لا تستعمل لام البعد مع الكاف وأهل الحجاز لا يستعملون الكاف بلا (لام)، فلزم من ذلك أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان،[4] وكلام الشارح على هذا الرأي قد صححه ابن مالك[5].

***كلا:**

(كلا) عند سيبويه والمبرد وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر[6] لا معنى له غيره، وقال الكسائي ومن تابعه يكون لها معنى آخر غير الردع واختلفوا في ذلك المعنى فقال الكسائي تكون بمعنى (حقا) وقال أبو حاتم تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية وقال الفراء: تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم) وحملوا عليه: (كلا والقمر)[1] فقالوا معناه: إي والقمر[2] وقد ذكر الشارح (كلا) عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μكَلاَّ وَاللهِ ν[3] قال الشارح: μأي: لا والله: وقيل: إن (كلا) بمعنى (حقا) وإنه إثباتν[4]. ومن الواضح أن الشارح احتمل قول الكسائي بان معناها (حقا) وهو على قول ابن هشام لا يطرد بل يطرد أنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية لأن (أن) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ولا تكسر بعد (حقا) فلو كان معناها (حقا) لفتحت همزة (إن) في قوله تعالى(كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ)[5]، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، ثم قرر ابن هشام أنها يجوز الوقوف عليها والابتداء بها، لأنها تكون للردع ولغيره والأرجح حملها على

---

[1] المصدر نفسه: ٢٤١/٨.
[2] أشار الشارح إلى أن المقصود بهم المغول ثم استشهد بهذا الدليل ولكن بغداد سقطت والشارح حي ، ظ: نهج البلاغة: ٢١٨/٨.
[3] ظ: المفصل: ٤١٣؛ همع الهوامع: ٣٢/٢.
[4] ظ: همع الهوامع: ٢٩٦/١.
[5] شرح ابن عقيل: ١٣٤/١؛ همع الهوامع: ٢٩٦/١.
[6] ظ: الكتاب: ٢٣٥/٤؛ الأصول في النحو: ١٧٩/٣؛ واللامات: ٤٠؛ حروف المعاني: ١١؛ المفصل: ٤٤٧.
[1] سورة المدثر: ٣٢.
[2] ظ: مغني اللبيب: ١٨٨/١-١٨٩؛ موصل الطلاب: ١١٠؛ همع الهوامع: ٦٠١/٢-٦٠٢.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٢٧/٦.
[4] المصدر نفسه: ١٣٣/٦.
[5] سورة المطففين:١٨.

الردع لأنه الغالب[١].

***اللام:**

ولها معان ذكر منها الشارح:

١:لام الملك:

وهي موصلة لمعنى الملك إلى المالك ومتصلة بالمالك لا المملوك كقولك: هذه الدار لزيد[٢] وهي فرع من لام الإضافة[٣] التي معناها الاختصاص على عمومه[٤]. وقد ذكر الشارح هذه اللام عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μوقد سمع رجلاً يقول: إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) فقال: إِنَّ قَوْلَنا: (إِنَّا لله) إِقْرَارٌ عَلَى أَنْفُسِنَا بِالْمُلْكِν[٥].قال الشارح: μقوله: إنا لله اعتراف بانا مملوكون لله وعبيد له، لأن هذه اللام لام التمليك، كما تقول الدار لزيدν[٦].

واعترضه الخوئي بان من معاني اللام الملك، وبينه وبين التمليك فرق جلي[٧]، وقال الشيرازي: اللام هنا للملك[٨].

وهو مقصود الشارح في الحقيقة ولكن اللفظة خرجت منه غير مقصودة إذ بقولنا: (إنا لله) لا نملك الله أنفسنا بل نقر بأننا ملكه).

٢:لام العاقبة:

سماها الرماني لام العاقبة[١] وتسمى لام المآل[٢]، ويسميها الكوفيون لام الصيرورة[٣] وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها[٤]، وأنكرها البصريون ومن تابعهم وقال الزمخشري: التحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل[٥] وقد سبقه إلى هذا القول النحاس[٦]، وقد ذكر هذه اللام الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَاجْمَعُوا لِلْفَنَاءِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِν،[٧] قال الشارح:

---

[١] ظ: مغني اللبيب: ١٨٩/١و١٩٠.
[٢] ظ: المقتضب: ٣٩/١؛ اللامات: ٦٢؛ تاج العروس: ٤٤٧/٣٣ـ٤٤٨.
[٣] ظ: اللامات: ١٤٨؛ تهذيب اللغة: ٢٩٣/١٥.
[٤] ظ: اللباب: ٣٦٠/١.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٥٥/١٨.
[٦] المصدر نفسه: ٢٥٥/١٨.
[٧] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ١٤٧/٢١.
[٨] ظ: توضيح نهج البلاغة: ٣٠٥/٤.
[١] ظ: منازل الحروف: ٢٢؛ والصحاح: ٢٠٣٦/٥ـ٢٠٣٧.
[٢] ظ: شرح شذور الذهب: ٣٨٣؛ مغني اللبيب: ٢١٤/١.
[٣] ظ: اللامات: ٣٢و١١٩؛شرح شذور الذهب: ٣٨٣؛ ظ: أوضح المسالك: ٣٢/٣؛المعجم الوسيط: ٨٠٩/٢.
[٤] ظ: شرح شذور الذهب: ٣٨٣.
[٥] ظ: الكشاف: ٣٩٨/٣؛ مغني اللبيب: ٢١٤/١.
[٦] ظ:إعراب القران، النحاس:٩٤/٢.
[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٢٨/١٨.

μهذه اللام عند أهل العربية تسمى لام العاقبة، ومثل هذا قوله تعالى﴿فَٱلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١]، ليس أنهم التقطوه لهذه العلة، بل التقطوه فكان عاقبة التقاطهم إياه العداوة والحزن، ومثله:

فلِلْموْت ما تَلِدُ الوَالِدَهْ[٢]

ومثله قوله تعالى﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[٣]. ليس أنه ذرأهم ليعذبهم في جهنم، بل ذرأهم وكان عاقبة ذرئهم أن صاروا فيها، وبهذا الحرف يحصل الجواب عن كثير من الآيات المتشابهة التي تتعلق بها المجبرةν.[٤] وعلى هذا القول كل شراح النهج الذين أطلعت عليهم.[٥] وقال الراوندي والكيدري ليست اللام للعرض وانما هي لام العاقبة.[٦]

وأما الآية التي استشهد بها الشارح وهي قوله تعالى﴿فَٱلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٧] فهي موضع الاستشهاد على هذه اللام عند النحويين[٨]، والمفسرين[٩] وغيرهم[١]، وأما البيت الذي ذكره الشارح فقد استشهد به جملة من المفسرين وغيرهم[٢]، فيما قال الزمخشري، إنها لام كي سواء بسواء ولكن معنى التعليل ورد مجازا، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني. غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل، وان هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد[٣].

والواقع أن هذه اللام تختلف عن اللام التي للتعليل فلام التعليل تتصل بها العلة، وهذه اللام قد سبقتها العلة، فالالتقاط هو سبب كونه عدوا وحزنا فلو لم يلتقطوه ربما لم يكن كذلك.

---

[١] سورة القصص: ٨.
[٢] هذا البيت قائله شُتيم بن خويلد الفزاري وصدره: فإن يكن الموت أفناهم، ظ: تاج العروس: ٤٥١/٣٣.
[٣] سورة الأعراف: ١٧٩.
[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨/ ٣٢٨.
[٥] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣١٨/٣؛ حدائق الحقائق: ٦٤٢/٢؛ مصباح السالكين (الكبير): ٣١٦/٥؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٠٥/٢١؛ بهج الصباغة: ٣٣٤/١١؛ وتوضيح نهج البلاغة: ٣٢٨/٤.
[٦] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣١٨/٣؛ حدائق الحقائق: ٦٤٢/٢.
[٧] سورة القصص: ٨.
[٨] ظ: اللامات: ١١٩؛ منازل الحروف: ٢٢؛ مغني اللبيب: ٢١٤/١؛ شرح شذور الذهب: ٣٨٣؛ شرح قطر الندى: ٦٦؛ همع الهوامع: ٤٥٣/٢.
[٩] ظ: جامع البيان: ٣٣/٢٠؛ تفسير السمعاني:١٢٣/٤؛ التفسير الكبير: ٩٤/٤؛ التسهيل لعلوم التنزيل: ١٠٢/٣؛ تفسير ابن كثير: ٣٨١/٣؛ أضواء البيان: ٤٦٢/٢.
[١] ظ: القاموس المحيط: ١٤٩٧؛ تاج العروس: ٤٥٠/٣٣؛ والمعجم الوسيط/ ٨٠٩/٢.
[٢] ظ: تفسير السمعاني: ٢٣٤/٢؛ تفسير النسفي: ٢٢٧/٣؛ مغني اللبيب: ٢١٤/١؛ تاج العروس: ٤٥١/٣٣.
[٣] ظ: الكشاف: ١٩٨/٣.

٣:اللام بمعنى (في):

تأتي اللام بمعنى (في) كقوله تعالى(فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)[١][٢]، وهو قول الكوفيين[٣] فقد قال الفراء في قوله تعالى: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)[٤]، أي في يوم القيامة[٥]، وقد ذكرها الشارح عند قول أمير المؤمنينX:μصَلِّ الصَّلاَةَ لِوَقْتِهَا الْمُوَقَّتِ لَهَا وَلاَ تُعَجِّلْ وَقْتَهَا لِفَرَاغν [٦]، قال الشارح: μ ثم أمره بأن يصلي الصلاة لوقتها، أي في وقتهاν[٧]؛ وقال الراوندي: μأي المعين لأدائها فيه ولم يقل في وقتها فاللام فيه تخصيص، والوقت حادث معلوم أو جار مجرى حادث معلوم يعرف به المؤقت وهو حادث غير معلوم أو جار مجرى حادث غير معلومν[٨]. وقال ابن ميثم، لوقتها المؤقت لها أي: المعين. واللام للتخصيص والتعليل[٩]؛ ويلاحظ الآتي:

أولا: أن كون اللام للتخصيص مفهوم من الكلام فالمعنى صل الصلاة لوقتها المخصص لها فهي لا تفيد هنا الملك بل مطلق التخصيص.

ثانيا: كون اللام للتعليل غير مناسب فهل المعنى؟ صل الصلاة لأجل وقتها إلا على تقدير محذوف أي: لأجل حلول وقتها.

الثالث: قول الشارح هي بمعنى (في) أكثر وجاهة من القولين السابقين فالمعنى المراد الظرفية وتناسبها (في) وقد نابت اللام منابها.

٤: اللام بمعنى (على):

وتأتي اللام بمعنى (على) كقوله تعالى:(وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ)[١] وقوله:(دَعَانَا لِجَنْبِهِ)[٢]، وقوله:(وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ)[٣]، وهذا استعلاء حقيقي، وترد بمعنى (على) للاستعمال المجازي كقوله تعالى(وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا)[٤][٥] وقد عرض الشارح إلى ذكر هذه اللام عند شرحه قولهX: μ فَكَانَ إِحْكَامُ ذلِكَ عَلَى مَا كَرِهْتُ بِهِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ إِسْلاَمِكَ إِلَى أَمْرٍ لاَ آمَنُ عَلَيْكَ بِهِ

---

[١] سورة الطلاق: ١.
[٢] ظ: مغني اللبيب: ٢١٢/١؛ المصباح المنير: ٣٦٩/٢؛ همع الهوامع: ٤٥٤/٢.
[٣] ظ: أضواء البيان: ١٦٠/٤.
[٤] سورة الأنبياء: ٤٧.
[٥] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٢٠٥/٢؛ مغني اللبيب: ٢١٢/١.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٦٤/١٥.
[٧] المصدر نفسه: ١٦٨/١٥.
[٨] منهاج البراعة، الراوندي: ٦٤/٣.
[٩] ظ: مصباح السالكين(الكبير): ٤٢٨/٤.
[١] سورة الاسراء: ١٠٩.
[٢] سورة يونس: ١٢.
[٣] سورة الصافات:١٠٣.
[٤] سورة الاسراء: ٧.
[٥] ظ: مغني اللبيب:٢١٢/١؛ التفسير الكبير: ١٠٧/١١؛ القاموس المحيط: ١٤٩٦؛ همع الهوامع: ٤٥٣/٢؛ ؛ المعجم الوسيط: ٨٠٩/٢.

الهَلَكَةَ ν[1]، قال الشارح: μ وينبغي أن يكون له من قوله:(تنبيهك له) بمعنى عليه أو تكون على أصلها، أي ما كرهت تنبيهك لأجلهν [2].

ولم يتطرق شراح النهج إلى ذلك وناقشوا الكلام وكأن (له) على أصلها[3]، والواقع أن أصحاب المعجمات ذكروا أن (نبّه) المضعف العين يتعدى بنفسه ثم بـ(على) تقول: نبهته من غفلته، وعلى الشيء[4] وزاد بعض المحدثين تعديته باللام تقول: تنبه للشيء[5].

ومثله قول أمير المؤمنينX: μ وَالسَّلاَمُ لاِ َهْلِهِν[6]، قال الشارح: μلم يستجز في الدين أن يقول له (والسلام عليك) لأنه عنده فاسق لا يجوز إكرامه، فقال (والسلام لأهله) أي على أهلهν[7]. ولم يشر الشراح إلى ذلك إلا ما كان من محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتابه فانه قال بقول الشارح المتقدم[8]. والظاهر أن كلام الشارح صحيح إذ لم يرد استعمال اللام مع السلام في اللغة، فاستعمال أمير المؤمنينXهذا خروج باللام عن أصلها إلى معنى (على) لفائدة يشعر بها السامع ويستلذها ويتأكد بها الكلام.

٥: اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه:

قولهXوَلاَ تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللهِ، فَإِنَّهُ لاَيَدَيْ لَكَ بِنِقْمَتِهِν[1]، قال الشارح: μاللام والمراد الإضافة، ونحوه قولهم لا أبا لكν[2]. وقد بحثت هذه المسألة في مطلب المضاف إليه.

٦: لام التعجب:

قال سيبويه: μوبعض العرب يقول: (لله) فيجئ باللام ولا تجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجبν[3]، ومقصود سيبويه هنا مجئ اللام للقسم، وأما نحو (لله درك) فهي لام التعجب أيضا وان كان دعاء؛ وتأتي أيضا مع النداء في نحو يا للماء، ويا لزيد فارسا ولكنها هناك مفتوحة[4]، وقيل منها اللام في (لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ)[5]، أي اعجبوا لايلاف قريش[6]. وقد ذكر الشارح هذه اللام

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٦٨/١٦.
[2] المصدر نفسه: ٦٩/١٦-٧٠.
[3] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٨/٥؛ مصباح السالكين(الوسيط): ٥٠٨؛ بهج الصباغة: ٣٥٣/٨؛ توضيح نهج البلاغة: ٥٠/٤.
[4] ظ:أساس البلاغة: ٦١٦؛ لسان العرب:٥٤٧/١٣؛ معجم الأفعال المتعدية بحرف: ٣٦٤.
[5] ظ: المعجم الوسيط: ٨٩٩/٢.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٨/١٤.
[7] المصدر نفسه: ٥١/١٤.
[8] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٣٩/٢.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٢/١٧.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:٣٣/١٧.
[3] الكتاب: ٤٩٧/٣؛ المقتضب: ٣٢٤/٢؛ الأصول في النحو: ١٠٩/١؛ اللامات: ٨٠؛ المفصل: ٤٨٤؛ اللباب: ٣٧٥/١؛ شرح قطر الندى: ٣٢٠؛ وأوضح المسالك: ٢٥٠/٣.
[4] ظ: اللامات: ٨١-٨٢.
[5] سورة قريش: ١.

عند شرحه قول أمير المؤمنينX:µلله أَنْتُمْ وَقَعُونَ إِمَاماً غَيْرِي يَطَأُ بِكُمُ الطَّرِيقَν[٢]، قال الشارح: µلله في موضع رفع، لأنه خبر عن المبتدأ الذي هو (أنتم)، ومثله: لله در فلان! ولله بلاد فلان! ولله أبوك! واللام هاهنا فيها معنى التعجب، والمراد بقوله: (لله أنتم) لله سعيكم، أو لله علمكم، كما قالوا: (لله درك!) أي عملك، فحذف المضاف وأقيم الضمير المنفصل المضاف إليه مقامه. فإن قلت: أفجاءت هذه اللام بمعنى التعجب في غير لفظ (لله)؟ قلت: لا، كما أن تاء القسم لم تأت إلا في اسم الله تعالىν[٣]؛ ويلاحظ أمور:

الأول: أن بعض الشراح وافق كلامهم الشارح[٤]، وآخرون قالوا جاءت هنا للذم وقد تأتي للمدح[٥] والظاهر أنها قد تفيد أحدهما مع التعجب.

الثاني: أن قول الشارح: أن هذه اللام لم تأت مع غير لفظ(الله) هذا في غير النداء وأما في النداء فقد جاءت لام التعجب نحو: يا لزيد فارسا أي: اعجبوا لزيد فارسا[٦].

***لما:**

(لما) ترد على ثلاثة وجوه، الداخلة على الفعل المضارع، والداخلة على الفعل الماضي، وان تكون حرف استثناء بمعنى (إلا)[١].

١:لما بمعنى إلا:

وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٢] وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت[٣]؛ وقال الجوهري: (لما) بمعنى إلا غير معروفة[٤] وقد ذكر الشارح (لما) التي بمعنى (إلا) عند شرحه قول أمير المؤمنينX:µوَأنا أُذَكِّرُ اللهَ مَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي هَذَا لَمَّا أَقْبَلَ إِلَيَّ، فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِناً أَعَانَنِي، وَإِنْ كُنْتُ مُسْيئاً اسْتَعْتَبَنِيν[٥]، قال الشارح: µو(لما) ها هنا بمعنى (إلا) كقوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) في قراءة من قرأها

---

[١] ظ: اللامات: ٨١؛ إعراب القران، النحاس: ٢٩٣/٥.
[٢] شرح نهج البلاغة: الشارح: ٦٧/١٠.
[٣] المصدر نفسه: ٦٩/١٠.
[٤] مصباح السالكين (الكبير): ٣٧٧/٣.
[٥] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٨٣/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ٨٤/٣.
[٦] ظ: اللامات: ٨٠.
[١] ظ: حروف المعاني: ١١؛ مغني اللبيب: ٢٧٩/١-٢٨٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٣٨١/٤-٣٨٦؛ الإتقان: ٥٠٥/١-٥٠٦؛ همع الهوامع: ٢٩١/٢.
[٢] سورة الطارق: ٤.
[٣] ظ: حروف المعاني: ١١؛ مغني اللبيب: ٢٧٩/١-٢٨٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٣٨١/٤-٣٨٦؛ الإتقان: ٥٠٥/١-٥٠٦؛ همع الهوامع: ٢٩١/٢.
[٤] ظ: الصحاح: ٢٠٣٣/٥.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٤٠/١٧.

بالتشديدν[1].

قال أبو حيان: وهي لغة مشهورة في هذيل وغيرهم تقول العرب أقسمت عليك لما فعلت[2]، وأما شراح النهج فانقسموا وفق روايتين:

الأولى: بتشديد (لمّا) وعليها تكون بمعنى (إلا) إلا ما كان من إنكار الجوهري لها أصلا كما تقدم، وقد ذكر هذه الرواية والمعنى الراوندي وابن ميثم والمجلسي ومحمد عبده والخوئي والشوشتري ومحمد جواد مغنية[3].

الثاني: أن تكون مخففة فتكون متكونة من لام التأكيد و(ما) الزائدة وقد ذكره ابن ميثم والمجلسي، ومحمد عبده والخوئي[4].

٢:(لما) الداخلة على الفعل الماضي:

وهي التي يكون لها جواب قيل هي حرف وجود لوجود ونسب ذلك إلى سيبويه[5]، وقال ابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري هي ظرف بمعنى (حين)[1] وقال ابن مالك هي بمعنى (إذ) واستحسنه ابن هشام لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجمل[2]. ويعمل فيها فعل جوابها[3] وقد ذكر الشارح (لما) هذه عند شرحه قولهX: μفَلَمَّا سَكَنَ هَيْجُ الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ أَكْنَافِهَا،وَحَمْلِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ الشُّمُخِ عَلَى أَكْتَافِهَا، فَجَّرَ يَنَابِيعَ الْعُيُونِ مِنْ عَرَانِينِ أُنُوفِهَا، وَفَرَّقَهَا فِي سُهُوبِ بِيدِهَا وَأَخَادِيدِهَا، وَعَدَّلَ حَرَكَاتِهَا بِالرَّاسِيَاتِ مِنْ جَلَامِيدِهَاν[4]، قال الشارح: μوذلك لان العامل في (لما) يجب أن يكون أمرا مباينا لما أضيفت إليه، مثاله: لما قام زيد قام عمرو، فقام الثانية هي العاملة في (لما)، فيجوز أن تكون أمرا مباينا لما أضيف (لما) إليه، وهو قيام زيد وهاهنا قد قال X: لما حمل الله تعالى شواهق الجبال على الأرض عدل حركات الأرض بالجبال، ومعلوم أن أحد الأمرين هو الآخر . والجواب أنه ليس أحد الأمرين هو الآخر بعينه، بل الثاني معلول الأول، وموجب عنه لان الأول هو حمل الجبال عليها، والثاني تعديل حركاتها

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[2] ظ: البحر لمحيط: ٤٤٩/٨.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي:٢١٦/٣؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٩٣/٥؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٥٥٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٧٩/٣؛ نهج البلاغة محمد عبدة: ٢١٨/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣٣٦/٢٠؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٣٣/٤.
[4] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٩٣/٥؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٥٥٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٧٩/٣؛ نهج البلاغة، محمد عبده:٢١٨/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٣١٦/٢٠.
[5] ظ: الكتاب: ٢٣٤/٤؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٣١/٣؛ مغني اللبيب: ٢٨٠/١.
[1] ظ: الأصول في النحو: ١٥٧/٢و ١٧٩/٣؛ حروف المعاني: ١١؛ الخصائص: ٢٢٢/٣؛المفصل: ٢١٦؛ مغني اللبيب: ٢٨٠/١.
[2] ظ: مغني اللبيب: ٢٨٠/١؛ همع الهوامع: ٢٢٢/٢.
[3] ظ: الخصائص: ٢٢٢/٣؛ مغني اللبيب: ٢٨٠/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٤٣٧/٦.

بالجبال المحمول عليها، فكأنه قال: حمل عليها الجبال، فاقتضى ذلك الحمل تعديل حركاتها، ومعلوم أن هذا الكلام منتظمν[1]؛ ويتقرر من كلام الشارح:

أولا: أن (لما) ظرف فهو موافق في هذا لابن سراج والزجاجي والفارسي وابن جني والزمخشري وغيرهم[2].

ثانيا: العامل في (لما) الفعل الماضي في جوابها وهو ما يراه النحاة .

ثالثا: أن هذا العامل ينبغي أن يكون مباينا لما أضيفت إليه.

رابعا: انه لاحظ أن ثمة ترادفا بين الجملة المعطوفة على ما أضيفت إليه (لما) وبين المعطوف على جوابها، ثم عاد فقال بتباينهما لأن أحدهما علة للثاني.

وهي أمور واضحة لا تحتاج إلى بيان.

***لولا:**

تأتي (لولا) لوجوه ذكرها النحاة أحدها أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية وفي جوابها تفاصيل ذكرها النحاة[3]، والثاني أن تكون بمعنى (هلا) للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، وللتوبيخ والتنديم في الماضي وقيل تأتي أيضا للاستفهام، وللنفي[1]؛ وقد ذكر الشارح (لولا) عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ وَجَدْتُهَا «لَوْلاَ» التَّكْمِلَةُ ν[2]، قال الشارح:μ وكذلك إطلاق لفظة (لولا) على الأدوات والآلات يجنبها التكملة، ويمنعها من التمام المطلق، لأن لفظة (لولا) وضعت لامتناع الشيء لوجود غيره، كقولك لولا زيد لقام عمرو، فامتناع قيام عمرو إنما هو لوجود زيد، وأنت تقول في الأدوات والآلات وكل جسم ما أحسنه لولا انه.... فيكون المقصد والمنحى بهذا الكلام على هذه الرواية بيان أن الأدوات والآلات محدثة ناقصةν[3]، فالشارح يبيّن أن (لولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره جنبت هذه الأدوات الكمال وجعلتها ناقصة.

***ما:**

---

[1] المصدر نفسه: ٤٤٦/٦و ٦٤٧.

[2] ظ: الأصول في النحو: ١٥٧/٢و ١٧٩/٣؛ حروف المعاني: ١١؛ الخصائص: ٢٢٢/٣؛ المفصل: ٢١٦؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٣١/٣؛ مغني اللبيب: ٢٨٠/١.

[3] ظ: الأصول في النحو: ٢١١/٢؛ حروف المعاني: ٣ـ٤؛ مشكل إعراب القرآن:٣٨٤/١؛ المفصل: ٤٣١؛ اللباب: ١٣٢/١؛ أوضح المسالك: ٢٣٧/٤؛ الإتقان: ١/ ٥١٠.

[1] ظ: مغني اللبيب: ٢٧٢/١ـ٢٧٥؛ البرهان في علوم القرآن: ٣٧٦ـ٣٧٨؛ الإتقان: ٥١٠/١ـ٥١١؛ همع الهوامع: ٥٧٥/٢ـ ٥٧٦.

[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٦/١٣.

[3] المصدر نفسه: ٧٧/١٣.

ذكر المبرد (ما) وجعل لها خمسة مواضع[١]، وجعلها الرماني عشرة[٢] وابن هشام ستة[٣] والأزهري اثني عشر[٤] ولم يختلف النحاة في أن هذه المواضع تتفرع من أصلين: وهما (ما) الاسمية، و(ما) الحرفية[٥]. ولعل اختلافهم في عدد مواضعها ناشيء من الإجمال عند البعض، والتفصيل عند آخرين وقد عرض الشارح إلى جملة من مواضع (ما) منها:

١: ما بمعنى (أي):

تأتي (ما) نكرة موصوفة[٦] كقولهم: مررت بما معجب لك، أي شيء معجب لك[٧]، ومنه عند بعضهم: نعم ما صنعت، وما أحسن زيدا، وقال أبو حيان استعمالها موصوفه قليل، وليس هناك دليل قاطع عليه؛ وقول العرب: مررت بما معجب لك يمكن أن تكون (ما) فيه زائدة، ولم يثبت في اللغة: سرني ما معجب لك، لتثبت ذلك[٨]، وقد ذكر الشارح (ما) التي بمعنى (أي) عند شرحه قولهX:(وَإِنْ شِئْتَ ثَنَّيْتُ بِمُوسى كَلِيمِ اللهِ –حيث يَقُولُ(رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ)[١] وَاللهِ، مَا سَأَلَهُ إِلاَّ خُبْزاً يَأْكُلُهُν[٢]، قال الشارح: μوما في (لما أنزلت) بمعنى أي، أي إنى لأي شيء أنزلت إلى، قليل أو كثير، غث أو سمين، فقير. فإن قلت: لم عدى (فقيرا) باللام، وإنما يقال: (فقير إلى كذا)؟ قلت: لأنه ضمن معنى (سائل) و(مطالب) ومن فسر الآية بغير ما ذكره Δ لم يحتج إلى الجواب عن هذا السؤال، فإن قوما قالوا: أراد: إنى فقير من الدنيا لأجل ما أنزلت إلى من خير، أي من خير الدين وهو النجاة من الظالمين، فإن ذلك رضا بالبدل السنى، وفرحا به وشكرا لهν[٣]، فقد ذكر الشارح وجهين من التفسير أن يكون (خير) بمعنى طعام، فيضمن (فقير) معنى سائل أو مطالب أو يكون (خير) بمعنى خير الدين وهو النجاة من الظالمين فتكون اللام تعليلية وهذان الوجهان نقلهما الشارح من الرازي، لأنه طابقه في جل ألفاظه[٤] ولم يذكر معنى (ما) على الوجه الثاني ومن التفسيرات الأخرى:

---

[١] ظ: المقتضب: ٤١ و٤٨.
[٢] ظ: منازل الحروف: ٤٠.
[٣] ظ: مغني اللبيب: ٢٩٦/١.
[٤] ظ: موصل الطلاب: ١٤٨.
[٥] ظ: المصادر المتقدمة نفسها بصفحاتها نفسها وظ:الكليات: ٨٣٣/١-٨٣٧؛ تاج العروس: ٤٩٠/٤٠.
[٦] ظ: الصحاح: ٢٥٥٥/٦؛ المحرر الوجيز: ٢١٠/٣؛ شرح الرضي على الكافية: ٥١/٣؛ مغني اللبيب: ٢٩٧/١؛ القاموس المحيط: ١٧٤٣؛ موصل الطلاب: ١٥٢؛ تاج العروس: ٤٩٠/٤٠.
[٧] ظ: موصل الطلاب: ١٥٢.
[٨] ظ: البحر المحيط: ١٨٠/١و ٢١٢؛ مغني اللبيب: ٥٦٧/٢.
[١] سورة القصص: ٢٤.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٢٩/٩.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٣١/٩.
[٤] ظ: التفسير الكبير: ٢٠٥/٢٤.

أولا: أن اللام بمعنى (إلى) وهو قول قطرب[١].

ثانيا: أن (ما) بمعنى الذي وهو قول الطوسي[٢].

ثالثا: انه إذا قيل أن موسى طلب الطعام من الله تعالى، فانه طلب غير مباشر فانه طلب بـ(ما أنزلت) القوة البدنية التي كان يعمل بها الأعمال الصالحة كالدفاع عن الإسرائيلي، والسقي لابنتي شعيب وهو كناية عن إظهار الفقر إلى شيء من الطعام يستبقي بها هذه القوة الموهوبة، واللام بمعنى (إلى) وهو قول السيد الطباطبائي[٣] وهو وجه يتضح به مجيء (أنزلت) بالماضي.

الرابع: أن (أنزلت) جاءت بالماضي بدل المضارع للاستعطاف، كالافتتاح بـ(رب)[٤].

واما (ما) فقال الآلوسي هي على جميع الأوجه نكرة موصوفة والجمله بعدها صفتها والرابط محذوف، و(من خير) بيان لها والكلام تعريض[٥] وهذا القول ينطبق على الوجهين اللذين ذكرهما الرازي ثم الشارح بعده إذ ذكرهما الآلوسي أيضا، وطبعا قول الآلوسي المتقدم متعارض مع قول الطوسي أنها بمعنى (الذي)[٦].

والأرجح أنها بمعنى (الذي) كما قال الطوسي، وتفسير الطباطبائي المتقدم للآية جميل، وعليه تكون (ما) أيضا بمعنى (الذي)، وأما جعلها نكرة موصوفة وان كان ممكنا لكن فيه خلاف، وقد تقدم قول أبي حيان انه ليس عليه دليل

٢: (ما) الموصولة هل تأتي للعاقل؟:

فهي في الأصل لما لا يعقل وحده، نحو قوله تعالى: (مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ)[١] وتكون للعاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)[٢] ولأنواع ما يعقل نحو قوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)[٣] وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا انظر إلى ما ظهر[٤]، وقيل أنها تقع على من يعقل واحتجوا بقوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)[٥] وقوله: (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا)[٦] وقوله: (وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ)[٧] وقد ذكر الشارح (ما) هذه عند شرحه قول أمير المؤمنينX: (وَاعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ ظَاهِرٍ بَاطِناً عَلى مِثَالِهِ، فَمَا طَابَ

---

[١] ظ: تفسير الثعلبي: ٢٤٤/٧.
[٢] ظ: البيان في تفسير القرآن ١٤٣/٨.
[٣] ظ: الميزان: ٢٦/١٦.
[٤] ظ: روح المعاني: ٦٤/٢.
[٥] ظ: المصدر نفسه: ٦٤/٢.
[٦] ظ: التبيان في تفسير القرآن: ١٤٣/٨.
[١] سورة النحل: ٩٦.
[٢] سورة الحشر: ١.
[٣] سورة النساء: ٣.
[٤] ظ: المقتضب ٤١/١-٤٢و ٥٢/٢؛ أوضح المسالك: ١٥٠/١ البرهان في علوم القرآن: ٣٩٩/٤و٤٠٠.
[٥] سورة ص:٧٥.
[٦] سورة الشمس:٥.
[٧] سورة الكافرون: ٣و٥.

ظَاهِرُهُ طَابَ بَاطِنُهُ، وَمَا خَبُثَ ظَاهِرُهُ خَبُثَ بَاطِنُهُν [1] قال الشارح: μ فإن قلت: فلم قال: (فما طاب)؟ وهلا قال: (فمن طاب)! وكذلك في (خبث). قلت: كلامه في الأخلاق والعقائد وما تنطوي عليه الضمائر، يقول: ما طاب من هذه الأخلاق والملكات، وهى خلق النفس الربانية المريدة للحق، من حيث هو حق، سواء كان ذلك مذهب الآباء والأجداد أولم يكن، وسواء كان ذلك مستقبحا مستهجنا عند العامة أولم يكن، وسواء نال به من الدنيا حظا أو لم ينل. يستطيب باطنه يعنى ثمرته، وهى السعادة، وهذا المعنى من مواضع (ما) لا من مواضع (من)ν[2].

وشراح نهج البلاغة ذكروا تفسيرات مختلفة لهذا الكلام ولم يشيروا إلى (ما) وصلاحيتها لهذا الموضع لكن تفسيراتهم مؤداها أن الموضع يحتاج إلى (ما) وليس إلى (من) لأن الكلام في غير العاقل، وهي الأخلاق والملكات لا الإنسان كما يتوهم[3].

ومثله ما ذكره من قول المفسرين في قوله تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ)[4]، انه خصص عمومها بآية أخرى وهي قوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)[1][2] قال الشارح: μ فان قلت فما قولك في اعتراض ابن الزبعرى على الآية هل هو وارد[3]. قلت لا لأنه قال تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ) و(ما) لما لا يعقل فلا يرد عليه الاعتراض بالمسيح والملائكة والذي قاله المفسرون من تخصيص العموم بالآية الثانية تكلف غير محتاج إليهν[4]. وممن ذكر هذا من المفسرين وقال بأن الآية خصصت بقوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى)[5]، الثوري والطبري والزمخشري والرازي والبيضاوي والثعالبي وغيرهم[6]. وذكر الآلوسي أدلة القائلين بأنها للعاقل: بأن جمهور أهل اللغة يقولون بذلك ودليله

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٧٨/٩.
[2] المصدر نفسه:١٧٩/٩.
[3] ظ: أعلام نهج البلاغة: ١٤٧/١؛ معارج نهج البلاغة: ٢٥٣؛ منهاج البلاعة الراوندي: ٩٥/٢؛ حدائق الحقائق: ٦٧٧/١؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٨١،٨٢/٢؛ نهج البلاغة/ محمد عبده: ٢٩٨/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٣٠/٩؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٩٢/٢؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٩٠/٢.
[4] سورة الأنبياء: ٩٨.
[1] سورة الأنبياء: ١٠١.
[2] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٣/١١.
[3] اعتراض ابن الزبعرى قال: أنا أخصم محمدا في هذه الآيات فقالوا: كيف؟ فقال: إن اليهود عبدت العزيز والنصارى عبدت المسيح ومريم وقالوا: ثالث ثلاثة والمجوس عبدت النار والنور والشمس والقمر، والصابئة عبدت الملائكة والكواكب فان يكن هؤلاء مع من عبدوهم فقد رضينا أن نكون مع أصنامنا في النار، ظ: الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقري(ت٤١٠هـ): ١٢٤.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٣/١١.
[5] سورة ألأنبياء: ١٠١.
[6] ظ: تفسير سفيان الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله: ٢٠٦؛ جامع البيان: ٩٧/١٧؛ الكشاف: ٣ـ١٣٦؛ التفسير الكبير: ١٩٣/٢٢؛ تفسير البيضاوي: ١٠٨/٤؛ تفسير الثعالبي: ٦٧/٣؛ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي: ٥٣١؛ الدر المنثور: ٦٧٩/٥.

النص، والإطلاق والمعنى، فالنص: قوله تعالى:(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى)[1]، وقوله سبحانه: (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا)[2]، وقوله سبحانه(وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ)[3]، وأما الإطلاق فمن وجهين الأول أن(ما) قد تطلق بمعنى (الذي) باتفاق أهل اللغة (والذي) يصح إطلاقه على من يعقل، والثاني: انه يصح أن نقول ما في داري من العبيد أحرار. وأما المعنى: فمن وجهين أيضا، الأول: أن مشركي قريش اعترضوا على هذه الآية بعيسى وعزير والملائكة وهم من فصحاء العرب فلو لم يفهموا العموم لما اعترضوا. الثاني:لأن (ما) مختصة بغير العالم احتيج إلى قوله تعالى (مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فقيد إطلاقها وأجيب عن هذه الأقوال بأن الآيات التي استشهد بها أجازت استعمال (ما) للعاقل ولم تلزم به وليست ظاهرة فيه بل هي ظاهرة في غير العاقل ولاسيما هنا في هذه الآية وأما أن قريشا وهم فصحاء والعرب اعترضوا فليس لفهمهم العموم من (ما) وضعا لجواز أن يكون ذلك لفهمهم إياه من دلالة النص، وان سلمنا أنها حقيقة في من يعقل فلا نسلم أن بيان التخصيص لم يكن مقارنا للآية فان دليل العقل صالح للتخصيص[4].

والحقيقة أن أدلة القائلين بكونها تأتي للعاقل قوية فالآيات الصريحة بذلك وكونها بمعنى (الذي) وهي تأتي للعاقل، ثم اعتراض مشركي قريش وابن الزبعرى وهم فصحاء العرب وكذلك التقييد بـ(من دون الله)، فلذلك فقول المفسرين أن الآية بقوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)[1] أرجح من قول الشارح، وقد رد المبرد الآيات التي جاءت(ما) فيها للعاقل بأنها مصدرية[2]، وذكر صاحب البرهان وجوها أخرى لتأويل هذه الآيات كلها متكلفة[3]، وقد أجاز السيوطي كونها للعاقل وجعلها لغير العاقل غالبا لا دائما[4]، وقد رد الراوندي ابن الزبعرى بوجوه:

الأول: قوله (إنكم) خطاب مشافهة وكان ذلك مع مشركي مكة وهم يعبدون الأصنام.

الثاني: مسألة (ما) أنها لغير العاقل.

الثالث: انه مردود بالدلائل السمعية والعقلية وان ثبت العموم في هذه الآية[5].

٣: (ما) إبهامية:

من أوجه (ما) الاسمية أن تأتي ابهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته ابهاما وشياعا

---

[1] الليل: ٣.
[2] سورة الشمس: ٥.
[3] سورة الكافرون: ٣-٥.
[4] ظ: روح المعاني: ١٧/٩٤-٩٥.
[1] سورة الأنبياء: ١٠١.
[2] ظ: المقتضب: ٥٢/٢؛ الأصول في النحو: ١٣٦/٢؛ المفصل: ٤٢٩.
[3] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٠٠/٤.
[4] ظ: الإتقان: ٥١٢/١؛ همع الهوامع: ٣٥١/١.
[5] ظ: التفسير الكبير: ١٩٣/٢٢.

وعموما[1]، وقيل هي التي يوصف بها ما قبلها كقولهم: μلأمر ما جدع قصير أنفهν[2]. وقوله تعالى{مَثَلاً مَا بَعُوضَةً}[3] وقولك: اضربه ضربا ما[4]، وهو في المثل للتعظيم وفي الآية للتحقير وفي المثال للنوعية، وقد ذكر الشارح (ما) هذه عند شرحه قول امرئ القيس:

فَدَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ ولكن حديثاً ما حديثُ الرَّوَاحِلِ[5]

قال الشارح: μ وما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهى التى إذا اقترنت باسم نكرة زادته إبهاما وشياعا، كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتي في قوله تعالى {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ}[6]، فأما(حديث) الثاني فقد ينصب وقد يرفع، فمن نصب أبدله من(حديث) الاول ومن رفع جاز أن يجعل(ما) موصولة بمعنى(الذي) وصلتها الجملة، أي الذي هو حديث الرواحل، ثم حذف صدر الجملة كما حذف في {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ}[7]، ويجوز أن تجعل(ما) استفهامية بمعنى (أي)ν[1].

والملاحظ انه احتمل في (ما) أربعة احتمالات اثنان منها على أن (حديث) الثانية منصوبة فتكون إما ابهامية أو زائدة والآخران على أنها مرفوعة، فتكون إما موصولة أو استفهامية ولم يذكر ابن ميثم إلا وجها واحدا وهي أن تكون (ما) ابهامية[2]، وذكر المجلسي والخوئي جميع الوجوه، وكأنهما ينقلان من كتاب الشارح[3]، مما يدل على أن هذه الوجوه معقولة وموافقة للمنطق ولسياق الكلام ويلاحظ: أن (ما) على الوجه الأول والثالث والرابع اسمية وعلى الوجه الثاني أي: الزائدة حرفية. وقد بحثت هذه المسائل عند الكلام على البدل.

٤: (ما) المصدرية:

من أوجه (ما) الحرفية أن تكون مصدرية، ونقل عن الأخفش القول باسميتها[4] وقد ذكرها الشارح عند شرحه قولهX:μ وَقَرِيبٌ مَا يُطْرَحُ الحِجَابν [5]، قال الشارح: و(ما) في قوله (ما

---

[1] ظ: الكشاف: ١٤٢/١؛ والتفسير الكبير: ١٢٥/٢.
[2] مجمع الامثال: ١٩٦/٢.
[3] سورة البقرة: ٢٦.
[4] ظ: شرح كافية ابن الحاجب: ١٨٨/٤؛ موصل الطلاب: ١٥٣؛ الكليات: ٨٣٥/١.
[5] ديوانه: ١٧١؛ تهذيب اللغة: ٣٠١/٨ ؛ لسان العرب: ٥٢٢/٢؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩/ ٢٤٥.
[6] سورة النساء: ١٥٥.
[7] سورة الأنعام: ١٥٤.
[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٤٥/٩.
[2] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ٢٩٤/٣؛ مصباح السالكين (الوسيط) ٣٤١.
[3] ظ: البحار: ٤٨٩/٢٩و ١٦١/٣٨؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: ١٢٢/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٥/١٠.
[4] مغني اللبيب: ٣٠٥/١؛ موصل الطلاب: ١٥٤.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٩٨/١.

يطرح) مصدرية تقديره وقريب طرح الحجاب، يعني رفعه بالموتν[1] وهذا موضع اتفاق بين شراح النهج فـ(ما) مصدرية والمصدر المنسبك منها مع الفعل مبتدأ (قريب) خبره[2].

٥:(ما) الزائدة:

ومن أوجه (ما) الحرفية (ما) الزائدة غير الكافة[3]وفائدتها التأكيد وتسمى المؤكدة وتسمى أيضا صلة، وتقع في حشو الجملة أو في آخرها ولا تقع في بدايتها وتقع بين الشيئين المتلازمين[4]، وتقع إما لعوض أو لغير عوض[5]، في تفصيل ذكره النحاة وقد ذكر الشارح (ما) زائدة عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ وَلاَ تَكُونُوا كَالْمُتَكَبِّرِ عَلَى ابْنِ أُمِّهِ مِنْ غَيْرِ مَا فَضْلٍ جَعَلَهُ اللهُ فِيهِ ν[6]، قال الشارح: μ وقوله (من غير ما فضل)، ما هاهنا زائدة، وتعطى معنى التأكيدν[7].

وهذا ما أفاده شراح النهج بعد الشارح أيضا[1] فـ(ما) زائدة للتأكيد وقد جاءت هنا بعد الجار.

ومن (ما) الزائدة تلك الداخلة على بعض حروف الجر منها في قوله X:(فَإِنَّهَا وَاللهِ عَمَّا قَلِيلٍ تُزِيلُ الثَّاوِيَ السَّاكِنَ...)[2]، قال الشارح: μ وعما قليل: عن قليل، وما زائدةν [3].

وقد ذكر أنها زائدة الكيدري والشيرازي وقالا إنها للتأكيد فأكد الكلام المتعلق بالآخرة بها[4] إذ أكد معنى القلة[5]، وذكرها أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم[6] وقد ذكر الشارح قبل هذا المورد في موطن آخر[7] .

ومثله: وقد تردد الشارح بين جعلها مصدرية، وبين جعلها زائدة ما قاله عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ وَعَلَى أَثَرِ الْمَاضِي مَا يَمْضِي الْبَاقِيν[8] قال الشارح: μو(ما) في قوله: (على اثر

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[2] ظ: حدائق الحقائق: ٢١٧/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٣٢٩/١؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٦٤/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٩٢/٣؛ في ظلال نهج البلاغة: ١٥٦/١.
[3] ظ: المفصل: ٤٢٤.
[4] ظ: مغني اللبيب: ٣١٢/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٠٩/٤؛ الإتقان: ١،٥١٤.
[5] ظ: مغني اللبيب: ٣١٢/١.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٧/١٣.
[7]المصدر نفسه: ١٤٥/١٣.
[1] البحار: ٤٧٨/١٤؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٣٣٦/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٢٨٥/١١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٨٦/٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧ /١٠٥.
[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[4] ظ:حدائق الحقائق: ٥٠٥/١ ؛ توضيح نهج البلاغة:١٣٨/٢.
[5] ظ:توضيح نهج البلاغة: ١٣٨/٢.
[6] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٢٩/١.
[7] ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢١٥/٩.
[8]المصدر نفسه: ٨٠/٧.

الماضي ما يمضي الباقي) إما زائدة أو مصدريةν[1].

وانقسم شراح النهج في هذا على وجهين:

الأول: أنها صلة زائدة قاله البيهقي الخراساني وأحتمله الخوئي[2].

الثاني: أنها مصدرية وقاله الراوندي والكيدري وابن ميثم والشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي واحتمله الخوئي[3].

والشارح طرق الاحتمالين دون أن يرجح أحدهما والظاهر أنها مصدرية لأن المعنى: وعلى اثر الماضي مضي الباقي، ولأن جل الشراح ذهبوا إلى هذا الوجه ولم يعرضوا لغيره بل رد الشوشتري القول بأنها زائدة وقال: هي مصدرية[4].

٦: (ما) النافية:

من أوجه (ما) الحرفية أن تكون نافية وهي عاملة عمل (ليس) إن دخلت على جملة اسمية عند الحجازيين[1] بشروط وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل، واذا نفت المضارع تخلص للحال عند الجمهور[2] وقد ذكرها الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ وَالهَجْوُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا الأَوَّل، مَا كَانَ لله تعالى فِي أَهْلِ الأَرْضِ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَسِرِّ الأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَاν[3]، قال الشارح: μوقال الراوندي (ما) ها هنا نافية، أي لم يكن لله في أهل الأرض من حاجة، وهذا ليس بصحيح، لأنه ادخال كلام منقطع بين كلامين متصل أحدهما بالآخرν[4].

ويذكر أن الشارح جعلها مصدرية ظرفية إذ قال: μأنها قائمة على حدها الأول ما دام التكليف باقياν[5]. وقد مر بحث هذه المسألة في موضوع (من) الزائدة وهنا يقال انه انقسم شراح النهج في (ما) على قسمين:

الأول: أنها نافية وهو قول البيهقي الخراساني وبعده الراوندي ثم ابن ميثم والشيرازي[6]، ودافع ابن ميثم عن رأي الراوندي ورد اعتراض الشارح عليه بقوله: μغير بعيد أن تكون نافية

---

[1] المصدر نفسه:٨٣/٧.
[2] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٩٦؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٤٧/٧.
[3] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٤٣٨/١؛ وحدائق الحقائق: ٧٩٢/١؛ مصباح السالكين (الكبير): ٥//٣؛ مصباح السالكين (الوسيط): ٢٤١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٤٧/٧؛ وبهج الصباغة: ٤٤٢/١١؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢٢٢/١؛ وتوضيح نهج البلاغة: ١٢٤/٢.
[4] بهج الصباغة: ٤٤٢/١١.
[1] ظ: مغني اللبيب: ٣٠٣/١؛ موصل الطلاب: ١٥٣/١.
[2] ظ: مغني اللبيب: ٣٠٣/١.
[3] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠١/١٣.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٠٣/١٣.
[5] ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[6] ظ: معارج نهج البلاغة: ٣٥٢؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٤٤٥/٢؛ مصباح السالكين (الكبير): ١٩٦/٤-١٩٧؛ توضيح نهج البلاغة: ١٥٥/٣.

مع اتصال الكلام بما قبله، ووجهه انه لما رغب الناس في طلب الدين والعبادة، فكأنه أراد أن يرفع حكم الوهم بما عساه يحكم به عند تكرار طلب الله الدين والعبادة من حاجته تعالى إليها من خلقه حيث كرر طلبه منهم بتواتر الرسل والأوامر الشرعية، ويصير معنى الكلام أن الهجرة باقية على حدها الأول في صدقها... وليس ذلك لأن لله تعالى إلى أهل الأرض... حاجةν[1].

الثاني: أنها مصدرية ظرفية وهو قول الشارح المتقدم وتبعه المجلسي وذكره الخوئي واعتمده الشوشتري[2]. وقال المجلسي: هو كناية عن بقاء التكليف، وان هذا من التجوز واستشهد بكلام من الصحيفة السجادية يقول في بعضه: ولا ترسلني من يدك، إرسال من لا خير فيه، ولا حاجة بك إليهν[3]، وقال أيضا: إن تأويلات من قالوا بأنها نافية ركيكة[4].

وقال الشوشتري:الإنصاف انه لا مناسبة لـ(ما) النافية وليس المحل محل التوهم كما ذكر ابن ميثم حتى يحتاج إلى الدفع[1].

والظاهر من الكلام أنها مصدرية ظرفية كما ذهب إليه الشارح ومن وافق كلامه واستشهاد المجلسي بالصحيفة السجادية على انه يقال: (لله حاجة) مجازا مقنع، واعتراض الشوشتري كلام ابن ميثم جيد.

***من:**

ذكر لها وجوها من المعنى منها:

١: (من للتعليل):

من معاني (من) التعليل كقوله تعالى: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[2][3]، ولم يذكر هذا المعنى الزجاجي ولا الرماني[4] وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX: ﴿وَيَكْثُرُ العِثَارُ فِيهَا وَالاعْتِذَارُ مِنْهَا﴾[5]، قال الشارح: μ وأما(منها) في قوله عليه السلام:(والاعتذار منها)، فيمكن أن تكون(من) على أصلها، يعني أن عمر كان كثيرا ما يحكم بالامر ثم ينقضه، ويفتي بالفتيا ثم يرجع عنها، ويعتذر مما أفتى به أولا. ويمكن أن تكون(من) هاهنا للتعليل والسببية، أي ويكثر

---

[1] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٩٦/٤-١٩٧.
[2] ظ: البحار: ٢٣١/٦٦؛ شرح نهج البلاغةالمقتطف من البحار: ٢٥١/٢؛ منهاج البراعة، الخوئي: ١٦٠/١١؛ بهج الصباغة: ٣٩٣/٢.
[3] الصحيفة السجادية الكاملة، الإمام زين العابدينX (ت٩٤هـ): ٢٦٦.
[4] ظ: البحار: ٢٣١/٦٦؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٢٥١/٢.
[1] ظ: بهج الصباغة: ٣٩٣/١٢.
[2] سورة نوح: ٢٥.
[3] ظ: أوضح المسالك: ٢٨/٣؛ مغني اللبيب: ١٢٠/١؛ همع الهوامع: ٤٦٢/٢؛ الإتقان: ٥١٧/١، مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل: ٢٧/١.
[4] ظ: حروف المعاني: ٥٠؛ منازل الحروف: ٤٩-٥٠.
[5] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٢/١

اعتذار الناس عن أفعالهم وحركاتهم لأجلها، قال:

أمِنْ رسمِ دارٍ مربعٌ ومصيفُ لعينيكَ من ماءِ الشؤون وكيفُ![1]

أي لأجل أن رسم المربع والمصيف هذه الدار، وكف دمع عينيك!ν[2]، وهذان الوجهان نقلهما الشراح عن ابن أبي الحديد[3]، وذكر المجلسي وجها آخر لبعض الشراح وهو أن الضمير في (منها) عائد إلى العثرات المستفادة من كثرة العثار و(من) صلة للاعتذار أو للصفة المقدرة للاعتذار أو حالا عن (يكثر) أي الناشيء أو ناشئا منها[4]، وأما الشاهد الذي ذكره الشارح فقد قال البغدادي أن (من) فيه تعليلية[5]؛ وكل هذه الوجوه محتملة وكونها تعليلية وجه جيد.

٢: (من) بمعنى (عن):

قد ترادف (من) (عن) نحو قوله تعالى:(فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)[1]، وقوله: (يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا)[2][3] وفي ذلك خلاف، وقال صاحب المحرر الوجيز هذا غير معروف في أحكام (من)[4]، ولم يذكر هذا المعنى الزجاجي

ولا الرماني[5] وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنينX: μ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَاν[6].

قال الشارح: μفعدا بمعنى صرف... و(من) هاهنا بمعنى(عن)، وقد جاءت في كثير من كلامهم كذلك، قال ابن قتيبة في(أدب الكاتب): قالوا: حدثني فلان من فلان، أي عن فلان، ولهيت من كذا، أي عنه[7] ويصير ترتيب الكلام وتقديره: فما صرفك عما بدا منك! أي ظهر، والمعنى: ما الذي صدك عن طاعتي بعد إظهارك لها! وحذف الضمير المفعول المنصوب كثير جدا، كقوله تعالى(وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا)[8] أي أرسلناه، ولا بد من تقديره، كي لا يبقى الموصول بلا عائد. وقال القطب الراوندي: قوله:(فما عدا مما بدا) له معنيان: أحدهما ما الذي منعك مما كان قد بدا منك من البيعة قبل هذه الحالة؟ والثاني: ما الذي عاقك؟ ويكون المفعول الثاني لـ(عدا) محذوفا، يدل عليه الكلام، أي ما عداك! يريد ما شغلك وما منعك مما كان بدا لك

---

[1] البيت مطلع قصيدة للحطيئة جرول بن أوس العبسي ظ:ديوان الحطيئة:٨١؛ الحماسة البصرية: ١٣٩/١؛ خزانة الأدب: ١٢٢/٨-١٢٣و ١٢٥و ١٢٨.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٧١/١.
[3] ظ: البحار: ٥٢٤/٢٩؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٦٩/١؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٩/٣.
[4] ظ: البحار: ٥٢٤/٢٩؛ منهاج البراعة، الخوئي: ٤٩/٣.
[5] ظ: خزانة الأدب: ١٢٣/٨.
[1] سورة الزمر: ٢٢.
[2] سورة الأنبياء: ٩٧.
[3] ظ: مغني اللبيب: ٣٢١/١؛ همع الهوامع: ٤٦٢/٢.
[4] ظ: المحرر الوجيز: ٣٧٢/٥.
[5] حروف المعاني: ٥٠؛ منازل الحروف: ٤٩-٥٠.
[6] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٢/٢.
[7] ظ: ادب الكاتب: ٣٩٧.
[8] سورة الزخرف: ٤٥.

من نصرتي! من البدا الذي يبدو للإنسان[1] ولقائل أن يقول: ليس في الوجه الثاني زيادة على الوجه الأول إلا زيادة فاسدة، أما إنه ليس فيه زيادة، فلأنه فسر في الوجه الاول(عدا) بمعنى منع، ثم فسره في الوجه الثاني بمعنى عاق، وفسر عاق بمنع وشغل، فصار(عدا) في الوجه الثاني مثل(عدا) في الوجه الاول. وقوله:(مما كان بدا منك) فسره في الاول والثاني بتفسير واحد، فلم يبق بين الوجهين تفاوت...v[2]؛ وفي هذا الكلام أقوال:

الأول: أن المعنى ما منعك مما ظهر لك أولا أي ما صرفك عما كنت عليه من البيعة والنصرة والطاعة وهو قول ابن قتيبة والميداني واحتمله البيهقي والراوندي والكيدري[3].

الثاني: المعنى: ما عداك مما بداك أي ما صرفك عني مما بدالك مني وهو قول أبي بكر بن الأنباري واحتمله البيهقي الخراساني والكيدري[1].

الثالث: ما بدا لك مني فصرفك عني واحتمله ابن الأثير والبيهقي[2].

الرابع: ما الذي صرفك ومنعك وحملك على التخلف بعد ما ظهر منك من الطاعة أي ما الذي ظهر منك من التخلف بعدما ظهر منك من الطاعة وهو قول ابن الأثير واحتمله البيهقي[3].

الخامس: ما صرفك عما كان بدا لنا من نصرتك واحتمله البيهقي والراوندي وابن ميثم ومحمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي[4] وهو قول الشارح المتقدم.

السادس: ما جاوز بك عن بيعتي مما بدا لك وظهر من الأمور وعليه تكون (من) لبيان الجنس وعليه تبقى الألفاظ على أوضاعها و(من) على حالها، وهو قول ابن ميثم واختاره محمد جواد مغنية[5]؛ ويلاحظ الآتي:

أولا: أن الوجهين الأول والخامس (من) فيهما بمعنى (عن) والوجهين الثاني والسادس (من) فيهما على حالها إذ من معانيها أنها تكون لبيان الجنس، والوجهين الثالث والرابع غير واضحة.

الثاني: أن الشارح توهم إذ قال إن الوجهين اللذين ذكرها الراوندي متحدان، فالراوندي لم يشغل نفسه في معنى (عدا) وإنما في معنى (بدا) فهل المعنى: مما بدا منك أي ظهر لي وللناس أو مما بدا لك من الرأي؟، ولكن الشارح على حق في أن (عدا) لا تتعدى إلى مفعولين، والوجهان

---

[1] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٢٢٧/١.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٦٣/٢.
[3] ظ: غريب الحديث، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): ٣٦٢/٢؛ مجمع الامثال: ٢٩٦/٢؛ معارج نهج البلاغة: ١٢١؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢٢٧/١؛ حدائق الحقائق: ٢٥٢/١.
[1] ظ: الزاهر: ٩٢/٢؛ معارج نهج البلاغة: ١٢١؛ حدائق الحقائق:١/ ٢٥٢.
[2] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٢١؛ النهاية: ١٩٤/٣.
[3] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٢١؛ النهاية: ١٩٤/٣.
[4] ظ: معارج نهج البلاغة: ١٢؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٢٢٧/١؛ مصباح السالكين (الوسيط): ١٣٦؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٨٦/١؛ توضيح نهج البلاغة: ١٦٨/١.
[5] مصباح السالكين (الكبير): ٤٠/٢؛ مصباح السالكين (الوسيط): ١١٦؛ في ظلال نهج البلاغة: ٣٠٩/١.

اللذان ذكرهما الراوندي هما الوجهان الأول والخامس فيما ذكرنا و(من) عليهما بمعنى (عن).

الثالث: هناك عدد من الشراح ذكروا أن (من) بمعنى (عن) ولم يتطرقوا إلى المعنى منهم الخوئي ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم[١].

الرابع: يلاحظ أيضا أن الوجه الذي ذكره الشارح هو الوجه الأول الذي ذكره الراوندي عينه فلا فرق بين (صرف) و(منع)[٢] والاخير هو قول الراوندي الأول وقد رأينا بعض العلماء يفسر الواحدة بالأخرى أو يعطف أحدهما على الآخر لبيان المعنى[٣].

٣: (من) بمعنى (مذ):

تأتي (من) بمعنى (مذ) قال التبريزي في شرح قول الشاعر:

من عهدِ عادٍ كانَ معروفا لنا أسرُ الملوكِ وقتلُها وقتالُها

قال: μمن هنا بمعنى مذ وإنما وضعت موضع مذ لقوتها وكثرة تصرفها وتمكنها في باب الجرν[١] وفي قول أمير المؤمنينX:فَهَبَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَى آثَارَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ، وَعَدَدَ أَنْفاسَهُمْ، وَخَائِنَةَ أَعْيُنِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ مِنَ الضَّمِير، وَمُسْتَقَرَّهُمْ وَمُسْتَوْدَعَهُمْ مِنَ الأَرْحَامِ وَالظُّهُورν[٢]، قال الشارح: μومستقرهم، أي في الأرحام. ومستودعهم، أي في الأصلاب، وقد فسر ذلك فتكون (من) متعلقة بمستودعهم ومستقرهم على إرادة تكررها، ويمكن أن يقال: أراد مستقرهم ومأواهم على ظهر الأرض ومستودعهم في بطنها بعد الموت، وتكون (من) هاهنا بمعنى (مذ) أي مذ زمان كونهم في الأرحام والظهور إلى أن تتناهى بهم الغايات...ν[٣].

واختلف الشراح في (من) هذه على وجوه:

الأول: أن تكون (من) بمعنى في ولعله الوجه الأول الذي عرضه الشارح وقبله الراوندي[٤] وهو احد احتمالين ذكرهما محمد عبده[٥] أي في الأرحام والأصلاب.

الثاني: أن تكون (من) بمعنى (مذ) أو (منذ) وقد ذكره بعد الشارح محمد أبو الفضل إبراهيم ولعله رأي مدرس وحيد إذ قال: ابتدائية[٦].

الثالث: أن تكون (من) للتبعيض، واحتمله محمد عبده أي الجزء الذي كانوا فيه من الأرحام

---

[١] ظ: منهاج البراعة، الخوئي: ٤٣/٤؛ نهج البلاغة، محمد عبده: ٨٥/١؛ نهج البلاغة محمد عبده: ٨٥/١؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٨٦/١.
[٢] ظ: مصباح السالكين (الكبير): ١٦٣/٢.
[٣] ظ: النهاية: ١٩٤/٣.
[١] ديوان الحماسة: ١٥٠/١.
[٢] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٩٤/٦.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٩٥/٦.
[٤] ظ: منهاج البراعة: الراوندي: ٣٧٣/١.
[٥] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ١٧٣/١.
[٦] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٨٣/١.

والأصلاب[1]؛ وكل هذه الآراء وجيهة والاختلاف تبعا لتفسير مستقر ومستودع فقد قال ابن مسعود: مستقر في الأرض ومستودع في القبور، وقال ابن عباس مستقر في الأرحام ومستودع في الأصلاب، وقال الحسن: مستقر في الآخرة ومستودع في الدنيا[2]. وقد فسرها الشارح في الوجه الأول على قول ابن عباس وفي الثاني على قول ابن مسعود وفيه قال بأنها بمعنى (مذ) والذي يظهر لي أنها إذا كانت بمعنى (مذ) فالمقصود أنها لابتداء الغاية الزمانية، وهو قول مختلف فيه والذي عليه البصريون[3] إلا الأخفش والمبرد وابن درستويه[4] أنها لابتداء الغاية المكانية ولا تكون لابتداء الغاية الزمانية.

٤: (من) للتبعيض:

وتأتي (من) للتبعيض[1]، وأنكره المبرد وابن السراج والجرجاني[2] وقالوا: هو راجع لابتداء الغاية ونسب المنع أيضا إلى الزمخشري[3] ولكني وجدته يذكره في مواضع كثيرة[4] وقد ذكر الشارح (من) هذه فقال: معترضا الخوارج: μومنها قوله تعالى:(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ)[5]، وهذا يقتضى أن من لا يكون مؤمنا فهو كافر والفاسق ليس بمؤمن، فوجب أن يكون كافرا. والجواب أن(من) هاهنا للتبعيض، وليس في ذكر التبعيض نفى الثالث، كما أن قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أربع)[6] لا ينفى وجود دابة تمشى على أكثر من أربع كبعض الحشراتν،[7] واختلف العلماء في هذه المسألة فقال الحسن: في الكلام محذوف تقديره: ومنكم فاسق وقال غيره ليس فيه حذف لأن الغرض ذكر الطرفين لا المنزلة بين المنزلتين كما أن قوله (خلقكم) خطاب يتوجه إلى جميع الخلق. وإن كان منهم الأطفال والمجانين قال الزجاج: معناه فمنكم كافر بالله بان الله خلقكم (ومنكم مؤمن) بذلك[8] وعن أبي سعيد الخدري: معناه كافر في حياته مؤمن في العاقبة[9]، وقيل معناه: فمنكم كافر في السر مؤمن في العلانية وهم المنافقون[10] وما ذهب إليه الشارح صحيح ومن للتبعيض والكلام لا يقتضي انه لا ثالث

---

[1] ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: ١٧٣/١.
[2] ظ: المفردات في غريب القرآن: ٣٩٨.
[3] ظ: الكتاب: ٢٢٤/٤.
[4] ظ: المقتضب: ٤٤/١؛ همع الهوامع: ٤٦١/٢.
[1] ظ: الكتاب: ٢٢٥/٤؛ حروف المعاني: ٥٠؛ أوضح المسالك: ٢١/٣.
[2] ظ: المقتضب: ٤٤/١و ١٣٧/٤؛ الأصول في النحو: ٤٠٩/١؛ همع الهوامع: ٤٦٢/٢.
[3] همع الهوامع: ٤٦٢/٢.
[4] ظ: الكشاف: ٥٧٧/٤و ٦٧٦/٤و ٥٢١/١و ٧٠٢/١و ٢٠٢/٢.
[5] سورة التغابن: ٢.
[6] سورة النور: ٤٥.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٨/٨.
[8] ظ: التبيان في تفسير القرآن: ١٨/١٠؛ زاد المسير:٣٢/٨؛ الجامع لأحكام القرآن: ١٣٣/١٨.
[9] ظ: زاد المسير: ٣٢/٨.
[10] ظ: مجمع البيان: ٢٨/١٠.

للمؤمن والكافر.

٥: (من) بمعنى الباء:

وتكون (من) بمعنى الباء كقوله تعالى(يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)[١] أي بأمر الله[٢] وقد ذكر الشارح هذا المعنى عند مروره بقول أمير المؤمنينX:μفَلاَ يَغُرَّنَّكَ سَوَادُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَν[٣]، قال الشارح: μومن هاهنا، إما بمعنى الباء، أي لا يغرنك الناس بنفسك وصحتك وشبابك، فتستبعد الموت اغترارا بذلك، فتكون متعلقة بالظاهر، وإما أن تكون متعلقة بمحذوف، تقديره: متمكنا من نفسك وراكنا إليهاν[١]، ويرى الراوندي أنها على أصلها أي: عاذرا من نفسك،[٢] وذكر الخوئي رأي الشارح وعقب عليه بان (من) على قوله تكون بمعنى الباء السببية، ثم قال: الأرجح أن تكون (من) هنا بمعنى (عند) ثم جوز أن تكون بمعناها الأصلي وقدر المعنى: لا يغرنك الناس من إصلاح نفسك[٣] وذهب محمد أبو الفضل إبراهيم إلى أنها بمعنى الباء[٤]؛ والظاهر أن الشارح يقول بجواز التناوب بين حروف الجر لكنه يحاول أن يذهب بها إلى معناها الأصلي ما أمكن ذلك ولو بالتقدير.

٦: (من) لابتداء الغاية:

وتكون (من) لابتداء الغاية المكانية،[٥] وعده المبرد أصلا لكل المعاني الأخرى،[٦] وقال بهذا القول الزمخشري أيضا[٧]، ويرى غيرهم أنها في الغالب كذلك ولا يلزم أن تكون لابتداء الغاية المكانية، وعدوا لها معاني شتى[٨]، وقال آخرون هي في المكان بمنزلة (مذ) في الزمان،[٩] وقد ذكر الشارح (من) هذه عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μوَاحْذَرْ أَنْ يُصِيبَكَ اللهُ مِنْهُ بِعَاجِلِ قَارِعَةν[١٠]، قال الشارح: μالضمير في(منه) راجع إلى الله تعالى، و(من) لابتداء الغاية. وقال الراوندي: منه، أي من البهتان الذي أتيته، أي من أجله، و(من) للتعليل، وهذا بعيد وخلاف

---

[١] سورة الرعد: ١١.
[٢] ظ: المقتضب: ٣١٩/٢؛ حروف المعاني: ٥٠و٧٦؛ تفسير الثعلبي: ١١٤/١٠؛ الإتقان: ٥١٧/١؛ همع الهوامع: ٤٦٢/٢.
[٣] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٢٦٩/٨.
[١] المصدر نفسه: ٢٧٠/٨.
[٢] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٥٢/٢.
[٣] منهاج البراعة، الخوئي: ٢٩٧/٨.
[٤] ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٠٦/١.
[٥] ظ: الكتاب: ٢٢٤/٤؛ المقتضب: ٤٤/١؛ منازل الحروف: ٤٩؛ الأصول في النحو: ٤٠٩/١؛ المفصل: ٣٧٩؛ الكشاف: ٨٢٩/٤؛ أوضح المسالك: ٢١/٣.
[٦] ظ: المقتضب: ٤٤/١؛ الأصول في النحو: ٤٠٩/١؛ التفسير الكبير: ٨٨/١.
[٧] ظ: القاموس المحيط: ١٥٩٤.
[٨] ظ: الكتاب: ٢٢٤/٤؛ الأصول في النحو: ١٧٣/٣؛ حروف المعاني: ٥٠-٥١؛ منازل الحروف: ٤٩؛ أسرار العربية: ٢٣٣؛ مغني اللبيب، همع الهوامع: ٤٦٠/٢-٤٦٦.
[٩] ظ: الإنصاف: ٣٧١/١.
[١٠] شرح نهج البلاغة، الشارح:١٣٧/١٧.

الظاهرν[1]؛ ونص كلام الراوندي: μفمعنى (منه) من أجل ذلك البهتان الذي وضعته علي من قتل عثمان، وليست (من) هذه للتبيين ولا للتبعيض، وإنما هي بمعنى [من] أجل ذلك كقوله تعالى(وَمِنْ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ)[2] أي قنوان دانية من النخل من اجل طلعها...[3]ν ؛ واكتفى الخوئي بنقل كلام الشارح ورده على الراوندي[4]، وكلام الشارح اقرب من كلام الراوندي لان البلاغة تقتضي أن الضمير عائد لله فـ(من) لابتداء الغاية كما قال وقول الراوندي بعيد.

٧: (من) للبدل:

قد تكون (من) للبدل، وتعرف بصحة قيام لفظ (بدل) مقامها[1] نحو قوله تعالى:(أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الآخِرَةِ)[2]، وأنكرها قوم وقالوا هي متعلقة بمحذوف هو كلمة (بدل)[3]. ومما ذكره الشارح من ذلك قول أمير المؤمنينμ: مِنْ أَحَد أَوْدَعَ قَلْباً سُرُوراً إِلاَّ وَخَلَقَ اللهُ لَهُ مِنْ ذلِكَ السُّرُور لُطْفاν[4]. قال الشارح: μ فإن قلت: السرور عرض، فكيف يخلق الله تعالى منه لطفا؟ قلت: من هاهنا هي مثل (من) في قوله: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِي الأَرْض يَخْلُفُونَ)[5] أي عوضا منكم. ومثله:

فَلَيْتَ لَنا مِنْ ماء زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدةً باتَتْ على طَهَيان[6]

أي ليت لنا شربة مبردة باتت على طهيان، وهو اسم جبل بدلا وعوضا من ماء زمزمν [7].

وهذا الكلام إنما تابع به الشارح الراوندي فقد ذكر أنها للعوض واستشهد بالبيت المتقدم الذكر[8] واحتمله الكيدري أيضا، ونقل البيهقي الخراساني عن الوبري قوله: يحتمل هذا وجهين من المعنى أحدهما أن الله تعالى يقدر عند صنع العبد لطفا ينقذه من المهلكة، وأراد بالخلق التدبير والكتابة في أم الكتاب. والثاني انه يخلق الله عند إحسانه ملكا يدعو له بالخير والمعونة من الله تعالى، ويكون ذلك الملك عونا لذلك العبد بأمر الله، وقال غيره هذه استعارة والمراد من أعان

---

[1] المصدر نفسه: ١٣٦/١٧
[2] سورة الأنعام: ٩٩.
[3] منهاج البراعة: الراوندي: ٣/ ٢١٥ والكلمة بين معكو فتين لا يتم المعنى إلا بها.
[4] ظ: منهاج البراعة: الخوئي:٣٣١/٢٠.
[1] ظ: اللباب: ٣٥٤/١؛ شرح الرضي على الكافية: ٢٦٧/٤؛ مغني اللبيب: ٣٢٠/١.
[2] سورة التوبة: ٣٨.
[3] ظ: مغني اللبيب: ٣٢١/١.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٩٩/١٩.
[5] سورة الزخرف: ٦٠.
[6] البيت ليعلي الأحول الازدي، ومطلعها: أويحكما يا واشيا أم معمر بمن وإلى من جئتما تشيان ظ: خزانة الادب: ٢٧٠/٥؛و نسبه في اللسان إلى الاحول الكندي واستبدل طهيان بـ(الطهيان) ظ: لسان العرب: ١٧/١٥.
[7] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٠٠/١٩.
[8] ظ: منهاج البراعة، الراوندي: ٣٥٢/٣.

أخاه المسلم عند اضطراره دفع الله عنه البلاء[١].

والحق أن (من) بمعنى العوض وقول الشارح والراوندي صحيح لأن المعنى يستقيم عليه؛ ولأننا لو أبد لنا (من) بكلمة (بدل) لصح المعنى.

***(منذ):**

قال المبرد: μوأما (منذ) فمعناها إن جررت بها أو رفعت واحد وبابها الجر لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر الأسماء فان رفعت فعلى انك جعلت (منذ) اسما وذهبت إلى أنها (مذ)ν[١]، ثم ذكر أن ذلك قليل وان (مذ) تكون اسما كثيرا لأنها محذوفة من (منذ) التي هي اسم لأن الحذف لا يكون في الحروف[٢]، وقال الزمخشري إذا كانت اسما قد تكون لجميع المدة كقولك: ما رأيته منذ يومان أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا[٣]، وذكر لها النحاة معاني أخرى منها أن تكون بمعنى (في) وان تكون بمعنى (من وإلى) بحسب ما يليها[٤]، وقد ذكر الشارح معنى (منذ) عند شرحه قول أمير المؤمنينX:μ مَنَعَتْهَا «مُنْذُ» الْقِدْمَةَ ν[٥]، قال الشارح: μلفظة (منذ) وضعت لابتداء الزمان كلفظة (من) لابتداء المكان، والقديم لا ابتداء لهν[٦] و(منذ) جاءت هنا محكية في كلام أمير المؤمنينX، وقد ذكر الشارح أن استعمالها هنا لبيان أن القديم لا ابتداء له، وهذه الأدوات والآلات التي يذكرها أمير المؤمنينX، ليست قديمة، وهو يشير إلى معناها الأساسي الذي ذكره النحاة وهو ابتداء الغاية الزمانية.

و(مذ) و(منذ) يفيدان ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضيا كقوله: أقوين مذ حجج ومذ دهر، والظرفية إن كان حاضرا أي بمعنى (في) نحو: (منذ يومنا) ومعنى (من) و(إلى) معا إن كان معدودا نحو (مذ يومين)[٧]، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره[٨].

***الواو:**

---

[١] ظ: معارج نهج البلاغة: ٤٤٢؛ حدائق الحقائق: ٦٦٨/٢.
[١] المقتضب: ٣١/٣؛ ظ: المفصل: ٢١٣و ٣٨٦/١؛ أسرار العربية: ١٤٤؛ اللباب: ٣٦٩/١-٣٧٠؛ شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢١٠ .
[٢] ظ: المقتضب: ٣١/٣.
[٣] ظ: المفصل: ٢١٣و ٣٨٦/١.
[٤] ظ: مغني اللبيب: ٣٣٥/١؛ أوضح المسالك: ٤٨/٣-٥٠.
[٥] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٧٦/١٣.
[٦] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٧] مغني اللبيب: ٣٣٥/١؛ أوضح المسالك: ٤٨/٣-٥٠.
[٨] مغني اللبيب: ٣٣٥/١.

وهي اصل حروف العطف[١] لأن µمعناها اشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولاν[٢] أي هي لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبا ولا معية إلا بقرينة غيرها[٣] وادعى الإجماع على ذلك[٤] والناظر إلى قوله تعالى(وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ)[١] ثم إلى قوله: (وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا)[٢] يدرك ذلك وقد استدل عليه بأدلة كثيرة ذكرها الكيكلدي[٣]، وقيل هي للترتيب مطلقا وقيل للترتيب عند استحالة الجمع وقيل هي للمعية فقط[٤].

١: هل تفيد الواو تفضيل المعطوف على المعطوف عليه؟:

وتقترن الواو بـ(لا) بعد النفي فتكون عاطفة و(لا) زائدة لتوكيد النفي[٥]. وقد ذكرها الشارح زاعما أنها تفيد تفضيل المعطوف على المعطوف عليه إذ قال: µفإن قيل: فما الذي يقوله شيوخكم في آدم والملائكة: أيهما أفضل؟ قيل: لا خلاف بين شيوخنا رحمهم الله أن الملائكة أفضل من آدم ومن جميع الأنبياء Γ، ولو لم يدل على ذلك إلا قوله تعالى في هذه القصة(إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنْ الْخَالِدِينَ)[٦]: لكفى. وقد احتج أصحابنا أيضا بقوله تعالى: (لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلاَ الْمَلاَئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ)[٧] وهذا كما تقول: لا يستنكف الوزير أن يعظمني ويرفع من منزلتي، ولا الملك أيضا. فإن هذا يقتضي كون الملك أرفع منزلة من الوزير، وكذلك قوله: (ولا الملائكة المقربون)، يقتضي كونهم ارفع منزلة من عيسىν[٨].

إذن فالشارح يحتج لتفضيل الملائكة على عيسىX بعطف (الملائكة المقربون) على عيسىX بالواو المتبوع بـ(لا) الزائدة لتوكيد النفي وقد اختلف رأى المفسرين في هذه المسألة على أقوال:

الأول: وهو قول الشارح تبعا للمعتزلة وهو انه تدرج من الأدنى إلى الأعلى فهو كقوله تعالى: (لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ)[٩] وقوله(لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا)[١٠] وقد ذكره الرازي

---

[١] ظ: أسرار العربية: ٢٦٧.
[٢] المقتضب: ١٠/١.
[٣] ظ: اللمع: ٩١؛ المفصل: ٤٠٣؛ مغني اللبيب: ٣٥٤/٢؛ همع الهوامع: ٣/ ١٨٥.
[٤] ظ: الفصول المفيده في الواو المزيدة: ٧٣/١.
[١] سورة البقرة: ٥٨.
[٢] سورة الأعراف: ١٦١.
[٣] ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣ـ٨٨.
[٤] الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٧/١ـ٧٢؛ مغني اللبيب: ٣٥٤/٢.
[٥] ظ:مغني اللبيب: ٣٥٥/٢؛ همع الهوامع: ١٨٨/٣.
[٦] سورة الأعراف: ٢٠.
[٧] سورة النساء: ١٧٢.
[٨] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١١٠/١.
[٩] سورة البقرة: ٢٥٥.

صاحب كتاب حجج القرآن والبيضاوي وابن منظور والزركشي والسيوطي والشوكاني[٢].

الثاني: أن المقصود التكثير دون التكبير كقولهم: أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مرؤوس وذكره البيضاوي وأبو السعود[١].

الثالث: أن الملائكة اقدر على الاستنكاف من عيسىΓ لا أفضل منه لأن الاستنكاف هو الامتناع، وذكره ابن كثير[٢].

الرابع: أن الملائكة بمجموعهم أفضل من عيسى وحده وذكره الزركشي[٣] .

الخامس: أن علو درجة الملائكة من حيث العلم بالمغيبات، ثم هم بلا أب ولا أم لا من حيث الثواب وذكره أبو السعود[٤].

السادس: أنهم حملة العرش فقط فهم أفضل من عيسى وذكره ابن الجوزي[٥] والحقيقة أن لا دلالة للواو مع (لا) هنا على التفضيل إلا بقرينة وهي مفقودة هنا كأن يكون القول متوجها إلى قوم اعتقدوا أن الملائكة أفضل من الأنبياء E وفي الوجوه من الثاني إلى السادس دفع لتفضيل الملائكة على الأنبياء.

٢: الواو زائدة:

قول أمير المؤمنينX:μ[قَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالحَرْبِν[٦]، قال الشارح: μوالواو زائدةν[٧].

وقد مر بحث هذه المسألة في موضوع كان، والواو وفق آراء الشراح إما زائدة وإما واو الحال والأرجح أنها زائدة.

٤:الواو للتراخي:

قال ابن هشام يجوز أن يكون بين متعاطفي الواو تقارب أو تراخ نحو قوله تعالى:﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾[٨] فان الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على راس أربعين سنة[٩] هذا إذا لم تقيد بظرف أما الشارح فقد جعلها للتراخي على الرغم من تقييد المعطوف عليه

---

[١] سورة الكهف: ٤٩.
[٢] ظ: كتاب حجج القرآن، أبو الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي(ت٦٣١هـ): ٨٠؛ الجامع لأحكام القرآن: ١٨٩/١؛تفسير البيضاوي:٢٨٤/٢؛ لسان العرب: ٥٢٤/١١؛ البرهان في علوم القرآن:٢٦٩/٣؛ الإتقان: ٣٩/٢؛ فتح القدير: ٥٤٢/١.
[١] ظ: تفسير البيضاوي: ٢٨٤/٢ـ ٢٨٥؛ تفسير أبي السعود: ٢٦١/٢.
[٢] ظ:تفسير ابن كثير: ٥٩٢/١.
[٣] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٥١١/١.
[٤] ظ: تفسير أبي السعود: ٥٦١/٢.
[٥] ظ: زاد المسير:٢٦٣/٢.
[٦] شرح نهج البلاغة، الشارح: ٣٠٣/١.
[٧]المصدر نفسه:٣٠٥/١.
[٨] سورة القصص:٧
[٩] ظ: مغني اللبيب: ٣٥٤/٢؛ القاموس المحيط: ١٧٤٦.

بظرف وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنينX: حَتَّى إِذَا قَبَضَ اللهُ رَسُولَهُ، رَجَعَ قَوْمٌ عَلَى الأَعْقَابِ، وَغَالَتْهُمُ السُّبُلُ، وَاتَّكَلُوا عَلَى الْوَلاَئِجِ، وَوَصَلُوا غَيْرَ الرَّحِمِ، وَهَجَرُوا السَّبَبَ الَّذِي أُمِرُوا بِمَوَدَّتِهِ، وَنَقَلُوا الْبِنَاءَ عَنْ رَصِّ أَسَاسِهِ، فَبَنَوْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِν[1] فجعل الشارح الذي نقل البناء عن رص أساسه معاوية ثم أجاب عن ذلك بقوله: μفإن قلت: يمنعك من هذا التأويل قوله:(ونقلوا البناء عن رص أساسه، فجعلوه في غير موضعه)، وذلك لان(إذا) ظرف، والعامل فيها قوله:(رجع قوم على الأعقاب) وقد عطف عليه قوله: (ونقلوا البناء)، فإذا كان الرجوع على الأعقاب واقعا في الظرف المذكور، وهو وقت قبض الرسول، وجب أن يكون نقل البناء إلى غير موضعه واقعا في ذلك الوقت أيضا، لان أحد الفعلين معطوف على الآخر، ولم ينقل أحد وقت قبض الرسول 1البناء إلى معاوية عن أمير المؤمنين X، وإنما نقل عنه إلى شخص آخر، وفى إعطاء العطف حقه إثبات مذهب الإمامية صريحا! قلت: إذا كان الرجوع على الأعقاب واقعا وقت قبض النبي 1فقد قمنا بما يجب من وجود عامل في الظرف، ولا يجب أن يكون نقل البناء إلى غير موضعه واقعا في تلك الحال أيضا، بل يجوز أن يكون واقعا في زمان آخر، إما بأن تكون الواو للاستئناف لا للعطف، أو بأن تكون للعطف في مطلق الحدث لا في وقوع الحدث في عين ذلك الزمان المخصوص، كقوله تعالى:(حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ)[2] فالعامل في الظرف(استطعما)، ويجب أن يكون استطعامهما وقت إتيانهما أهلها لا محالة. ولا يجب أن تكون جميع الافعال المذكورة المعطوفة واقعة حال الإتيان أيضا، ألا ترى أن من جملتها(فأقامه) ولم يكن إقامة الجدار حال إتيانهما القرية بل متراخيا عنه بزمان ما، اللهم إلا أن يقول قائل: أشار بيده إلى الجدار فقام، أو قال له: قم، فقام لأنه لا يمكن أن يجعل إقامة الجدار مقارنا للإتيان إلا على هذا الوجه، وهذا لم يكن، ولا قاله مفسر. ولو كان قد وقع على هذا الوجه لما قال له: (لَوْ شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)[3]، لان الأجر إنما يكون على اعتمال عمل فيه مشقة، وإنما يكون فيه مشقة إذا بناه بيده، وباشره بجوارحه وأعضائه. واعلم أنا نحمل كلام أمير المؤمنين Xعلى ما يقتضيه سؤدده الجليل، ومنصبه العظيم، ودينه القويم، من الإغضاء عما سلف ممن سلف، فقد كان صاحبهم بالمعروف برهة من الدهر...ν[4].

والحق انه صريح في إثبات رأي الإمامية في أن من نقل البناء عن أساسه هو أبو بكر،

---

[1] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٢/٩
[2] سورة الكهف: ٧٧.
[3] سورة الكهف: ٧٧.
[4] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٣٥/٩ـ ١٣٦.

والعطف بالواو وهي لا تفيد إلا مطلق الجمع، وواضح أن العطف نقل إلى باقي الأفعال المعطوفة الظرف الذي تقيد به المعطوف عليه وأما الآية التي استشهد بها الشارح فالعطف فيها بالفاء وهي إن أفادت التعقيب فهو في كل شيء بحسبه[1] ومثله قوله تعالى:﴿أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2] فاخضرار الأرض وان كان عقيب نزول الماء ولكنه بحسب الوقت المناسب لنموه، بل قال ابن هشام وقيل تأتي الفاء للمهلة أيضا[3] فاحتجاج الشارح لا دليل فيه، ثم إن شراح النهج لم يصرفوا هذا العطف عن وجهه[4] وسلموا به. نعم يجوز أن تكون هذه الجملة هي المتقدمة على جملة (رجع قوم على الأعقاب)، لأن العطف بالواو يحتمل ذلك.

وأما احتماله أنها للإستئناف فلا دليل عليه مع التناسب بين هذه الجمل واستدراكها بالفاعل، واتحاد الموضوع، بل السياق يفيد غيره.

٥: الواو بمعنى (أو):

قال بعض النحاة والمفسرين تأتي الواو بمعنى (أو)[5] في التقسيم نحو: الكلام اسم وفعل وحرف[6]، أو في الإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين،[7]أو في التخيير كقول الشاعر:

وقالوا نَأَتْ فاخْتَرْ لَها الصَّبْرَ والبُكا[8]

وأنكره الأكثرون[9]، بل قال ابن هشام لا تعرف هذه المقالة لنحوي غير الزمخشري والقزويني وابن مالك[10].

وقد ذكر الشارح الواو التي يراها بمعنى (أو) عند شرحه قوله:﴿لاَ يَدْخُلُ النَّارَ إِلاَّ مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ﴾[11]، قال الشارح: لقائل أن يقول: قد يدخل النار من لم ينكرهم، مثل أن يكون إنسان يعتقد صحة إمامة القوم الذين يذهب أنهم أئمة عند المعتزلة، ثم يزني أو يشرب الخمر من

---

[1] ظ: مغني اللبيب: ١٦١/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٢٩٤/٤؛ الإتقان: ٤٨٤/١.
[2] سورة الحج: ٦٣.
[3] مغني اللبيب: ١٦٢/١.
[4] ظ: بهج الصباغة: ٥٢/٣؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٦٤/٢.
[5] ظ: أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر(ت٣٧٠هـ): ٣٤٦/٢؛ وتفسير الثعلبي: ٢٤١/١؛ الكشاف: ٢٦٩/١؛ الرازي: ١٣٣/٥؛ تفسير البيضاوي: ٤٨١/١؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٣٨/٤؛ تفسير النسفي: ٩٦/١؛ الإتقان: ٥٢٥/١.
[6] ظ: مغني اللبيب: ٣٥٨/٢؛ القاموس المحيط: ١٧٤٦.
[7] ظ: الكشاف: ٢٦٩/١؛ وتفسير النسفي: ٩٦/١؛ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ): ١٩٨؛ مغني اللبيب: ٣٥٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٣٨/٤؛ القاموس المحيط: ١٧٤٦؛ تاج العروس: ٥١٩/٤٠.
[8] ظ: مغني اللبيب: ٣٥٨/٢؛ القاموس المحيط: ١٧٤٦؛ تاج العروس:٥١٩/٤٠.
[9] ظ: تفسير السمعاني: ١٢٢/٦؛ المثل السائر: ١٦٣/٢؛ مغني اللبيب: ٣٥٨/٢.
[10] ظ: مغني اللبيب: ٦٤/١ .
[11] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٢/٩.

غير توبة، فإنه يدخل النار، وليس بمنكر للأئمة، فكيف يمكن الجمع بين هذه القضية وبين الاعتزال! فالجواب أن الواو في قوله: (وأنكروه) بمعنى(أو) كما في قوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)[1] فالإنسان المفروض في السؤال وإن كان لا ينكر الأئمة إلا أنهم ينكرونه، أي يسخطون يوم القيامة أفعاله، يقال: أنكرت فعل فلان أي كرهته، فهذا هو تأويل الكلام على مذهبنا، فأما الإمامية فإنهم يحملون ذلك على تأويل آخر، ويفسرون قوله:(ولا يدخل النار)، فيقولون: أراد ولا يدخل النار دخولا مؤبدا إلا من ينكرهم وينكرونهν[2] وكما قال الشارح فشراح النهج من الشيعة هذا رأيهم[3] فقال الخراساني: μقيل أن المعرفة بنصب الإمام لبيضة الإسلام واجبة على المسلمين، وان نصبه واجب، ولا يصح نصبه إلا بمعرفة من يستحقها عند قوم معرفة بالأوصاف فذلك ركن من أركان الإسلام...ν[4]. وقال ابن ميثم: ثبت أن معرفتهم والمعرفة بهم ملازمة لدخول الجنة[5].

وقال المجلسي: μوعرفوه أي بالتشيع والولاية ومنكرهم من لم يعرفهم ولم يقر بما اتوا به من ضروريات الدين[6]، وجعل الشوشتري تفسير قولهX: إلا من أنكرهم وأنكروه إما بأنهم لا يدخلونها مخلدين فيها وإما أن يكون من عصى الله منكرا لهم ومنكرين له لقولهم E μلا تنال ولايتنا إلا بالعملν[7]؛ أما الشارح فقد ارتكب ضرورة ذلك أن النحاة قالوا أن من قال: جالس الحسن وابن سيرين، فلا يكون مصيبا إلا إذا جالسهما معا[8] وقال ابن الأثير: μأن الواو العاطفة لا تجعل بمعنى (أو) أين ما وردت من الكلام إلا لضرورة وبمرجح[9]. وكذلك الآية التي استشهد بها الشارح قالوا ليس الواو فيها بمعنى (أو) لأنه لو كانت كذلك لوجب أن يلتزم المسلمون جميعهم أما بالزواج من اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وليس هذا مقصودا فالمقصود طائفة تنكح اثنين اثنين وأخرى ثلاثة ثلاثة وهكذا ولان هذه الأعداد لا تجمع بعضها إلى بعض لأنها ليست أعدادا أصولا بل معدولة عنها[10].

---

[1] سورة النساء:٣.
[2] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٥٥/٩.
[3] ظ: أعلام نهج البلاغة: ١٤٥/١؛ منهاج البراعة، الراوندي: ٩١/٢؛ توضيح نهج البلاغة: ٣٣٨/٢.
[4]معارج نهج البلاغة: ٢٤٨؛ ظ: حدائق الحقائق: ٦٦٤/١.
[5] ظ: مصباح السالكين (الوسيط): ٣٢١.
[6] ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار:٧٥/٢.
[7]تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي(ت١١٠٤هـ) ٢٤٧/١٥؛ وظ: بهج الصباغة: ٣٨٠/٩.
[8] ظ: تفسير السمعاني: ١٢٢/٦؛ مغني اللبيب: ٦١/١.
[9] ظ: المثل السائر: ١٦٤/٢و ٢٥٨/٢.
[10] ظ: التفسير الكبير: ١٤٣/٩؛ مغني اللبيب.

وقالوا: تأتي الواو بمعنى (أو) للتقسيم[١] μوهو استيفاء المتكلم أقسام الشيء بحيث لا يغادر شيئا وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء كقوله تعالى: (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ)[١]ν[٢] فانه لا يخلو العالم من هذه الأقسام الثلاثة ويختلف التقسيم بالواو عن التقسيم بأو تبعا لمعنييهما[٣].

وقد جاءت للتقسيم في قول أمير المؤمنينX:يَضَعُ من ذلِكَ حَيْثُ الحَاجَةُ إِلَيْهِ، مِنْ قُلُوب عُمْي، وَآذَان صُمٍّ، وَأَلْسِنَة بُكْم؛ مُتَتَبِّعٌ بِدَوَائِهِ مَوَاضِعَ الغَفْلَةِ..ν[٤] ؛قال الشارح: μ ومن التقسيمات الفاسدة في الشعر قول البحتري:

ذاكَ وادي الأراكِ فاحبسْ قليلا مُقصراً في ملامةٍ أو مطيلا

قفْ مشوقاً، أو مسعداً، أو حزينا أو معيناً، أو عاذراً، أو عذولا[٥]

فالتقسيم في البيت الأول صحيح، وفي الثاني غير صحيح، لان المشوق يكون حزينا، والمسعد يكون معينا، فكذلك يكون عاذرا، ويكون مشوقا، ويكون حزينا. وقد وقع المتنبي في مثل، ذلك، فقال:

فافخرْ، فإنَّ الناسَ فيكَ ثلاثةٌ مستعظمٌ أو حاسدٌ أو جاهلُ[٦]

فان المستعظم يكون حاسدا، والحاسد يكون مستعظما... فإن قلت: فإن ما عنيت به فساد التقسيم على البحترى والمتنبي يلزمك مثله فيما شرحته، لان الأعمى القلب قد يكون أبكم اللسان، أصم السمع . قلت: إن الشاعرين ذكرا التقسيم بـ(أو)، وأمير المؤمنين Xقسم بالواو والواو للجمع، فغير منكر أن تجتمع الأقسام لواحد، أو أن تعطى معنى الانفراد فقط، فافترق الموضعانν[٧] وكلام الشارح في الشاعرين هو نص كلام ابن الأثير إذ أخذ على الشاعرين هذا التقسيم الفاسد[٨]، وأما تفريقه بين التقسيم بالواو والتقسيم بـ(أو) فصحيح للفرق بين معنييهما.

---

[١] ظ: إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني(ت٤٠٣هـ): ٩٤؛ مغني اللبيب: ٦٥/١و ٣٥٨/٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٤٧١/٣؛ همع الهوامع: ٢٠٦/٣.

[١] سورة فاطر: ٣٢.

[٢] البرهان في علوم القرآن: ٤٧١/٣.

[٣] ظ: البرهان في علوم القرآن: ٤٧٣:٣.

[٤] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٣/٧.

[٥] في ديوانه (مقصرا من صبابة)ظ: ديوانه:١٧٦٦/٢.

[٦] ديوانه: ٢٥٩/٣ وفيه (يا افخر) بدل (فافخر).

[٧] شرح نهج البلاغة، الشارح: ١٨٥/٧-١٨٦.

[٨] ظ: المثل السائر: ٢٩١/٢.

الخاتمة

من خلال هذا البحث تكشفت أمور وتوضحت خصائص ينبغي إيجازها هنا بالآتي:

١. أحكام الشارح النحوية موضوعها كلام أمير المؤمنين X في النهج وقد يخرج إلى آية قرآنية أو بيت من الشعر أو كلام الشريف الرضي في النهج أو غير ذلك من الكلام.

٢. قسم الشارح كتابه على وفق الخطب والرسائل الواردة في نهج البلاغة ثم يقسم الخطبة على أجزاء ويقوم بتقديم الإيضاحات المختلفة عليها ومنها الإيضاحات النحوية.

٣. آلى الشارح على نفسه ألا يتعرض إلى تفاصيل العلوم ومنها النحو لكن البحث وجد أنه دخل في بعض التفاصيل وإن لم تكن الحاجة ماسة إليها.

٤. شملت مباحث الكتاب النحوية أبواب النحو المختلفة وأحاطت بجوانب مهمة من النحو العربي من أسماء وأفعال وأدوات، وحالات إعرابية، ومعان نحوية مختلفة.

٥. الشارح نحوي بارع وإن كان الكتاب الذي وضعه كتاب أدب كما وصفه هو، وليس كتاب نحو، فالشارح يحفظ الكثير من الشواهد النحوية الشائعة في كتب النحو ويستحضر القاعدة النحوية عند الحاجة إليها، وكان مطلعا على النحو المقارن بين المدارس النحوية، ويحفظ آراء العلماء في المسألة الواحدة، حتى اكتفى شراح النهج بعده بما قاله في كثير من المسائل بل نقلوا كلامه، بكامله أحيانا، منسوبا إليه مرة وغير منسوب أخرى، وانتصروا له في مواضع كثيرة على من اعترض عليه، لصحة أحكامه، واستدلالاته.

٦. اعتقد الشارح أن الراوندي هو الوحيد الذي سبقه في شرح النهج ولم يعرف أن السرخسي والبيهقي الخراساني قد سبقوا الراوندي، ثم انبرى ينقض آراء الراوندي ومنها القضايا النحوية وقد أحسن في كثير من المواضع، ولم يفهمه في أخرى، وتحامل عليه في بعضها الآخر، فنبه عليها بعض الشراح، لكن البحث وجد أنه قد استفاد من الراوندي في مواضع كثيرة.

٧. ذكر الشارح علماء كثيرين ومنهم نحاة ولغويون لكن أحكامه النحوية في الغالب تخلو من النسبة إلى من أخذها عنهم، ولكن اتضح أنه في بعض المسائل يتبع قولا لنحوي معين لانفراد ذلك النحوي بذلك القول، فقد اتبع الأخفش مثلا في مسألة زيادة (من) في الإيجاب ونسبها إليه واتبع الزجاج في إعراب اسم الفعل من دون أن ينسبه إليه، فيما نسب إلى الأخفش قولا هو لغيره.

٨. قد يذكر الشارح أقوال العلماء في مسألة من دون أن يبدي رأيا فيها فقد عرض أقوال بعض العلماء في (لات)، وفي جواز أن يأتي التمييز معرفة وغير ذلك من المسائل ولم يتبن قولا من تلك الأقوال.

٩. اعتمد الشارح في كثير من المسائل على صحاح الجوهري، والذي فيما يبدو قد وضعه بين يديه وأخذ يفسر مفردات كلام الإمامX منه؛ فإذا مرت مسألة فيها تفاصيل نحوية نقلها منه بالنص تارة وبالمعنى أخرى، وقد يوجزها، أو يزاوجها بكلام غيره، وكثيرا ما يردفها بتعليقاته، والأمثلة على ذلك كثيرة وقد أشار البحث إلى كثير من تلك المسائل.

١٠. كثيرا ما يستشهد الشارح على المسألة بشاهد قرآني أو شعري وأقل من ذلك أن يكون الشاهد حديثا نبويا أومن كلام الإمام علي X فهو ممن يجيز الاستشهاد بالحديث على شاكلة معاصريه ابن خروف وابن مالك ثم الرضي الإستراباذي، وشواهده الشعرية ضمت أبياتا لشعراء محدثين كأبي تمام، وقد يكون الشاهد نثريا من مثل أو قول للعرب، وشواهده معظمها من شواهد سيبويه وغيره من النحاة، وقد يستدل بالشاهد على رأي استشهد به غيره على ما يخالفه، أو يكون للنحاة فيه وجوه أخرى.

١١. استعمل الشارح القياس والتعليل في كثير من المسائل واستدل بالإجماع واستصحاب الأصل أيضا، وغالبا ما يكون قياسه على الكثير المستعمل، وهو يجيد التعليل ويتفنن فيه بل يتأول ما لا يوافق مذهبه بأدلة بارعة والتفاتات جميلة.

١٢. الشارح بصري المذهب وآراؤه في الغالب آراء البصريين، لكنه قد يأخذ بأقوال الكوفيين، ومن ذلك ميله إلى القول بالتعاور بين الحروف، وإجازته إضافة الشيء إلى نفسه.

١٣. وهو بصري المصطلح أيضا وإن وردت بعض المصطلحات الكوفية في كلامه، مثل: الخفض، الصلة، الكناية، ما لم يسم فاعله، المستقبل، المفسر.

١٤. قد يرد كلام لأمير المؤمنينXفيعربه الشارح ثم يرد الكلام نفسه في موضع آخر فيذكر فيه وجهين من الإعراب ومنه مسألة(قَدْ كُنْتُ وَمَا أُهَدَّدُ بِالْحَرْبِ، وَلاَ أُرَهَّبُ بِالضَّرْبِ) فقد عد (كان) بمعنى (مازال) ثم عاد في موضع آخر فجوز أن تكون تامة.

١٥. قد يذكر الشارح في كلامه X روايتين ثم يعرب الكلام وفقا لكل منهما، وقد يضعّف أويرد إحداهما بناء على عدم انطباق القاعدة النحوية عليها، وقد جرى هذا في مواضع كثيرة.

١٦. قد يذهب به اللفظ إلى غير ما يريد لغفلة أو لغيرها ومنها مسألة(وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ ـ طُولَ أَمَلٍ وَاسْتِبْعَادَ أَجَلٍ) فقد قال: وطول الأمل: مفعول له. فإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل، بل طول الأمل علة الأمن؟ قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن: يجوز أن يكون الأمن علة طول الأمل.

وماقاله الشارح غير معروف إذ من شروط المفعول له أن يكون علة وعذرا للفعل وليس العكس، ومثلها مسألة:(عَلَى حِينَ فَازَ أَهْلُ السَّبْقِ بِسَبْقِهِمْ) إذ عد (حين) إما منصوبة على الظرفية أو مبنية على الفتح. ولا يجوز أن تكون منصوبة كما قال لتقدم حرف الجر، وغير ذلك.

١٧. قد ينسب الشارح القول إلى أكثر أهل العربية وهو قول الأقلين مثل قوله: أن أكثر أهل العربية لا يجيزون مجئ (إذ) و(إذا) بعد (بينا) و(بينما) وهو قول منسوب إلى الأصمعي وحده.

١٨. قد يرجح الشارح المرجوح ففي مسألة: (وَهُمْ وَالنَّارُ كَمَنْ قَدْ رَآهَا) رجح نصب (النار) مفعولا معه والأرجح عند الجمهور العطف.

١٩. شراح النهج وافقوه في كثير من المسائل كما تقدم ولكنهم خالفوه في مسائل كثيرة أيضا، وذكروا أقواله وردوها، ونعتوه بالوهم أحيانا وبعدم الموضوعية أخرى، وبالذهاب إلى الوجه الأضعف، وبضعف الاستدلال، وغير ذلك، وقد أصابوا في بعض أقوالهم، وجانبوا الصواب في أخرى، ولكنهم كشفوا الكثير من جوانب شخصيته النحوية بمناقشاتهم تلك.

٢٠. قد ينفرد الشارح ببعض الأقوال: ومنها مسألة: إنابة (إلى) مناب الباء ولم أجد من يقول بذلك.

٢١. يدافع الشارح عن عقيدته في الاعتزال، فإذا جاء في كلام أمير المؤمنين Δ مايصطدم مع عقيدته ورأي شيوخه أطنب في التأول لذلك واختار أضعف الوجوه النحوية ليتلائم المعنى مع ما يذهب إليه من الرأي والعقيدة وقد مرت خلال البحث مسائل كثيرة تبرز فيها هذه الظاهرة منها مثلا مسألة(حَتَّى إِذَا قَبَضَ اللهُ رَسُولَهُ، رَجَعَ قَوْمٌ عَلَى الأَعْقَابِ..وَنَقَلُوا الْبِنَاءَ عَنْ رَصِّ أَسَاسِهِ، فَبَنَوْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) إذ عد أن معاوية هو من نقل البناء عن رص أساسه وجعل الواو يفيد التراخي على الرغم من تقييده بالظرف لكي لا يكون في الكلام قدح في أبي بكر ومن تبعه من الصحابة.

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم**

📖 أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي(ت ١٣٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت – ١٩٧٨.

📖 إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

📖 الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي(ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي(ت ١١١٦هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ١٩٩٨م

📖 الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

📖 إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(ت١١٨٢هـ)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة١، بيروت، ط١– ١٩٨٦م.

📖 الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن(ت٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ١٤٠٤.

📖 أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥

📖 إحياء النحو العربي، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.

📖 اختيار مصباح السالكين (الوسيط)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني(ت٦٧٩هـ)، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، د.ت.

📖 أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، السكوفي، المروزي، الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة السعادة – مصر، ط٤، ١٩٦٣.

📖 الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٣، ١٤٠٩ – ١٩٨٩.

📖 إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي(ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.

📖 إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢.

📖 أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

📖 أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

📖 أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د . فخر صالح قدارة دار الجيل – بيروت، ط١، ١٩٩٥.

📖 الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢– ١٩٩٢.

📖 إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت(ت٢٤٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر / وعبد السلام دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت.
📖 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
📖 أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي(ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
📖 إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني(ت٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة، د.ت.
📖 إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م
📖 إعراب لامية الشنفري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
📖 إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، الشيخ الامام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي(ت٦١٦هـ)، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر/ القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
📖 أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي(معاصر للشريف الرضي)، طهران، موسسة الطباعة والنشر، ط١، ١٣٦٦هـ
📖 الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني(ت٣٥٦هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، د.ت.
📖 الإغراب في جدل الأعراب، لكمال الدين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
📖 الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي(ت٥١٥هـ)، عالم الكتب، بيروت –ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
📖 الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا(ت ٤٨٧هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ
📖 الألفية في النحو، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ). مطبعة أمير، قم، ط٢، ١٤٢١م
📖 الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(ت٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م
📖 الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، ط١، انتشارات الشريف المرتضى، مطبعة أمير، قم،١٤١٣هـ.
📖 إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، باكستان، ١٩٧٩م ١٣٩٩هـ.
📖 الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
📖 الانتصار (أهم مناظرات الشيعة في شبكات الانترنت)، العاملي، دار السيرة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
📖 إنصاف الأصناف والنحو المختزل، حميد الخالصي، مطبعة شفيق، بغداد،١٩٨٦م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر، دمشق، د.ت.
📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجيل، بيروت، ط٥،، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
📖 الإيضاح، الفضل بن شاذان(ت ٢٦٠هـ)، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الارموي المحدث، نشر حيدر أباد دكن، ١٩٧٢م.
📖 إيضاح الفوائد، فخر المحققين محمد بن الحسن يوسف بن المطهر الحلي(ت٧٧٠هـ)، تحقيق الكرماني والاشتهاردي والبروجردي، ط١، طبع بأمر الشاهرودي على نفقة الحاج محمد كوشانبور، ١٣٧٨هـ.
📖 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي دار إحياء العلوم – بيروت، ط١٤١٩,٤هـ ١٩٩٨م.
📖 بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي(ت١١١١هـ)، ط٢، مطبعة مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
📖 البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
📖 بحوث في تاريخ القرآن، أبو الفضل مير محمدي الزرندي، مطبعة مؤسسة دار الفكر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.
📖 البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء(ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف – بيروت، د.ت.
📖 البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي(ت٤٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر –ط٤، ١٤١٨.
📖 البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(ت٧٩٤هـ)،، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١
📖 البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن، وزارة التعليم العالي، العراق، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢.
📖 البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، ط١، – ١٤٠٧.
📖 بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي الشوشتري، دار أمير كبير، طهران، ط١، ١٣٧٦هـ.
📖 البيان والتبيين، الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨.
📖 تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان.د.ت.
📖 تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى دار الكتاب العربي، لبنان/ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
📖 تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

📖 تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري دار الفكر، بيروت – ١٩٩٥.
📖 التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق(ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٣.
📖 التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٠٩.
📖 تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي(ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد دار ابن خزيمة – الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
📖 تدوين القرآن، علي الكوراني العاملي، مطبعة باقري، دار القرآن الكريم، قم، ط١، ١٤١٨ هـ.
📖 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
📖 تصحيح اعتقادات الإمامية: الشيخ المفيد(ت٤١٣هـ) تحقيق:حسين دكاهي، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
📖 تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
📖 تفسير البغوي(المسمى معالم التنزيل)، أبو محمد حسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 تفسير البيضاوي(المسمى أنوا ر التنزيل)، القاضي أبوسعيد عبد الله بن عمر البيضاوي(ت٦٨٥هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ت.
📖 تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ط١، د.ت.
📖 تفسير سفيان الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣.
📖 تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي(ت٨٦٠هـ)، تحقيق: د.محمود مطرجي دار الفكر، بيروت، د.ت.
📖 تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني(ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
📖 تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ)، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠.
📖 تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء(ت٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١.
📖 تفسيرالقرآن الكريم، السيد عبد الله شبر(ت١٢٤٢هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
📖 التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي(ت٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
📖 تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(ت٧١٠هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د.ت.

📖 تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي(ت١١٠٤هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١٤هـ.
📖 التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج(ت٨٧٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
📖 تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
📖 تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي(ت٩١١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩ - ١٩٦٩
📖 تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر – بيروت، ط١، - ١٩٩٦.
📖 تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت٧٤٤هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠ ١٩٨٠
📖 تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
📖 توضيح نهج البلاغة: السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار تراث الشيعة، طهران، ١٣٨٥هـ
📖 التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي(ت١٠٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١٠.
📖 التيسير في القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني(ت٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
📖 تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
📖 الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(ت٣٥٤ هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥ – ١٩٧٥.
📖 ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، دار المعارف، القاهرة.
📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر(ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت – ١٤٠٥.
📖 الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.
📖 الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ)، دار الشعب – القاهرة، د.ت.
📖 الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي(ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١ - ١٩٥٢
📖 الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي(ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط٢، - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
📖 جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي(ت١٧٠هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم - بيروت، لبنان، د.ت.
📖 جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، دار الفكر - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

📖 جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين – بيروت، ط١، - ١٩٨٧م.
📖 الجني الداني في حروف المعاني: حسن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) تحقيق: د.طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
📖 جوامع الجامع، الشيخ لأبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١٨ .
📖 جواهر البلاغة في المعاني والبديع والبيان: السيد أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ط١٣٧٩,٢هـ ١٩٦٠م.
📖 الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.
📖 جواهر الكلام: الشيخ محمد حسن النجفي(ت١٢٦٦هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، دار الكتب الإسلامية، مطبعة خورشيد، ط٣، ١٣٦٧.
📖 حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار شيخ الأزهر(ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
📖 الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١.
📖 حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢ – ١٩٨٢.
📖 حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة:الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي (قطب الدين الكيدري) (فرغ منه ٥٧٦ هـ)، مؤسسة نهج البلاغة ونشر عطارد، قم، ط١، ١٣٧٥هـ.
📖 الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى(ت٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١، ١٤١١.
📖 الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري(ت٦٥٦هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
📖 الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي(ت في حدود ٥٩٥هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١، ١٩٩١م.
📖 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/أميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
📖 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار عالم الكتب – بيروت، لبنان، د.ت.
📖 دراسات في نهج البلاغة، محمد مهدي شمس الدين، دار الزهراء، بيروت لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
📖 الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني (ت١١٢٠هـ)، مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ط٢، ١٣٩٧ هـ.
📖 الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي علاء الدين الحصكفي(ت١٠٨٨هـ)، دار الفكر، بيروت – ١٤١٥.
📖 الدر المنثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت – ١٩٩٣م.
📖 درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري(ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

📖 دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ)، تحقيق: د . التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
📖 ديوان ابن هانئ الأندلسي، دار بيروت للطباعة، بيروت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
📖 ديوان أبي تمام، تقديم وشرح: د. محيي الدين صبحي، دار صادر بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
📖 ديوان الأحوص، تحقيق، د. سعيد ضناوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
📖 ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
📖 ديوان تأبط شرا، إعداد: طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
📖 ديوان جميل بثينة، تحقيق: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت.
📖 ديوان حاتم الطائي، تقديم: د. مفيد محمد قميحة، دار الهلال، بيروت، لبنان،١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
📖 ديوان الحطيئة، دار صادر بيروت، لبنان، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
📖 ديوان الحماسة، شرح أبي زكريا: يحيى بن علي الشهير: بالخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت، د.ت.
📖 ديوان الخنساء بنت عمرو بن الشريد، شرح ثعلب، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
📖 ديوان ذي الرمة، تحقيق:د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
📖 ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
📖 ديوان السيد الحميري، تحقيق: شاكر هادي شكر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان طرفة بن العبد، شرح وضبط: د. عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والنشر، دار الجمهورية، بغداد، العراق، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
📖 ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.
📖 ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، شركة دار الجهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، ١٩٦٥م.
📖 ديوان العرجي، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان عنترة، تحقيق: الأستاذ خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
📖 ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان قيس بن الحطيم، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، عراق، ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
📖 ديوان الكميت الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
📖 ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
📖 ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت د.ت.
📖 ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
📖 ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٢٨٥هـ ١٩٦٥م.

📖 ديوان امرئ القيس، تحقيق: د. محمد رضا مروة، الدار العالمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
📖 الذريعة إلى أصول الشريعة: الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ)، تحقيق: د.أبو القاسم كرجي، دانشكاه، طهران، ١٣٤٨هـ.
📖 الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
📖 الذكرى: الشهيد الأول محمد بن مكي(ت٧٨٦هـ) طبعة حجرية غير مرقمة.
📖 الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧م.
📖 رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.
📖 رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي دار الفكر، عمان، د.ت.
📖 رسالة في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي(ت٤٢٨هـ)، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.
📖 رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.
📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي(ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.
📖 روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد(ت٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ط٢، ١٣٩٩.
📖 ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين بن الخطيب(ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
📖 زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٣، ١٤٠٤.
📖 الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢.
📖 سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د . حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
📖 سر الفصاحة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي(ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
📖 سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٩٩٤.
📖 سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي(ت٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦.
📖 السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي(ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٤١١,١ – ١٩٩١.
📖 السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد(ت٢١٣هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت ط١، ١٤١١.
📖 سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣.
📖 السيف والسياسة في الإسلام: صالح الورداني، دار الجسام، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

📖 الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بان الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان المكتبة المكية – مكة، ط، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
📖 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١ ، ١٤٠٦هـ.
📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وأسماه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
📖 شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه.، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي(ت٧٤٧هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
📖 شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
📖 شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
📖 شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة، ط١١، ١٣٨٣.
📖 شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، دار المعارف النعمانية – باكستان، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
📖 شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي، استخراج وتنظيم: علي أنصاريان، وزارة الثقافة والإرشاد، الدائرة العامة للنشر، ط١، ١٤٠٨هـ.
📖 شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.
📖 شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت لبنان،١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
📖 شرح نهج البلاغة، السيد عباس علي الموسوي، دار الرسول ودار الحجة البيضاء، بيروت، ١٤١٨هـ.
📖 شرح نهج البلاغة، شارح من القرن الثامن الهجري، تحقيق الشيخ عزيز الله العطاردي، بنياد نهج البلاغة وانتشارات عطارد، طهران، ط١، ١٣٧٥هـ.
📖 شرح نهج البلاغة(فارسي)، ميرزا أحمد مدرس وحيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الدائرة العامة للنشر، د.ت.
📖 شرح نهج البلاغة،(مصباح السالكين الكبير)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني(ت٦٧٩هـ)، مطبعة خدمات جابي، طهران، ١٣٩٦هـ.
📖 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
📖 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

📖 صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
📖 الصحيفة السجادية الكاملة، الإمام زين العابدينX (ت٩٤هـ)، جامعة المدرسين، مطبعة جابخانة دفتر انتشارات إسلامي، قم المقدسة، د.ت.
📖 صفوة شروح نهج البلاغة، جمعه ونسقه: أركان التميمي، دار الاعتصام، القاهرة، د.ت.
📖 طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٧.
📖 طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .
📖 الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري(ت٢٠٣هـ)، دار صادر – بيروت، د.ت.
📖 طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي(ت٩٤٥هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
📖 طرائف المقال، العلامة السيد علي أصغر الجابلقي(ت١٣١٣هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، مطبعة بهمن، قم، ط١، ١٤١٠هـ.
📖 طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي(ت٥٣٧هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، عمان، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
📖 عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.
📖 عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي(ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
📖 غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥.
📖 غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.
📖 غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان(ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – ١٤٠٢.
📖 غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد(ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٣٩٦.
📖 غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط١، ١٣٩٧.
📖 الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د.ت.
📖 فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
📖 فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ت
📖 الفروق اللغوية، ابو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، نشر جامعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١٢هـ.
📖 الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي(ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

📖 الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم(ت٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨ ١٩٧٨.
📖 الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم)، السيد محمد مهدي بحر العلوم(ت١٢١٢هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣هـ.
📖 في ظلال نهج البلاغة، الشيخ محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
📖 في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
📖 في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان،١٤٠٢هـ ١٩٨٦م.
📖 القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
📖 قضايا لغوية قرآنية، د.عبد الأمير زاهد، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، عراق،١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
📖 قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني(ت٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
📖 قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م.
📖 الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو – جدة، ط١، ١٤١٣ – ١٩٩٢.
📖 الكافي، الشيخ أبوجعفر محمد بن يعقوب الكليني(ت٣٢٩هـ)، تحقيق:علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية لأخوندي، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.
📖 كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي(ت٧٥٨هـ)، دار الكتاب العربي – لبنان، ط٤، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
📖 كتاب حجج القرآن، أبو الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، دار الرائد العربي – لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
📖 كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
📖 كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي(ت٣٣٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
📖 كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
📖 كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
📖 كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
📖 كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢،، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

📖 الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي(ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩.
📖 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
📖 كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري،(ت٧٣٠هـ) تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
📖 كشف الحجب والأستار، العلامة السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت١٢٨٦هـ)، مكتبة المرعشي، قم، مطبعة بهمن، ط٢، ١٤٠٩هـ.
📖 الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري(ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
📖 الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي(ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
📖 كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي(ت٩٥٧هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
📖 الكنز اللغوي في اللسن العربي، عن نسخ قديمة برواية ابن السكيت(ت٢٤٦هـ)، نشر وتعليق:د. أوغنست هفنر، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان،١٩٠٣م.
📖 الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد(ت٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥.
📖 اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: د . عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
📖 لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١.
📖 لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط٣، ١٤٠٦-١٩٨٦.
📖 لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق سعد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
📖 اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي(ت٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
📖 اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
📖 ما جاء على فعْلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر(ت٥٣٩هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
📖 المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق / بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

📖 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير(ت٦٣٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م.
📖 مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري(ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
📖 مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي(ت١٠٨٥هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، ط٢، ١٤٠٨هـ.
📖 مجمع البيان في تفسير القرآن، أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان،١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
📖 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي(ت٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت – ١٤٠٧.
📖 المجموع، محيي الدين: يحيى بن شرف النووي الشافعي(ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م
📖 محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
📖 محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم، الدار الجامعية للطباعة والنشر فرع البصرة، مطبعة جامعة الموصل، عراق،١٩٨٩م.
📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
📖 المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠.
📖 المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
📖 مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، دار الفكر، مطبعة قدس، قم، ط١، ١٤١١هـ.
📖 المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
📖 المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠١.
📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مصطفى البابي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.
📖 مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي(ت٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
📖 مرآة الكتب، ثقةالإسلام التبريزي(ت١٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد علي الحائري، مكتبة المرعشي، مطبعة صدر، قم، ط١، ١٤١٤هـ.
📖 المزهر في علوم اللغة والأدب، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
📖 مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين العاملي(الشهيد الثاني) (ت٩١١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط١، ١٤١٣هـ.
📖 مستدرك سفينة البحار، الشيخ علي النمازي(ت١٤٠٥هـ)، تحقيق:حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم،١٤١٩هـ.

📖 المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
📖 مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت، قم، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
📖 المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد(ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣.
📖 المستطرف في كل فن مستظرف مجلدين، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي(ت٨٥٠هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
📖 المستقصى في أمثال العرب، أبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
📖 مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي(ت٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر – بيروت، ط١، ١٤١٠ – ١٩٩٠.
📖 مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني(ت٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة – مصر، د.ت.
📖 مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥.
📖 مصباح المتهجد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
📖 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، د.ت.
📖 المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي، الطباعة العربية، الرياض، ١٩٨١م.
📖 المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢ ، ١٤٠٣.
📖 المطلع على أبواب الفقه / المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو عبد الله(ت٧٠٩هـ)، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١ – ١٩٨١.
📖 معارج نهج البلاغة، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد البيهقي فريد خراسان(ت٥٦٥هـ)، مكتبة المرعشي، قم، ط١، ١٤٠٩هـ.
📖 معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
📖 معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩.
📖 معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي(ت٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ ١٩٤٧م.
📖 المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين(ت٤٦٣هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣.
📖 المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٩٨هـ.
📖 معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ هـ، ١٩٩١
📖 معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي الجزائري، ١٩٧٧.

📖 معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله(ت٦٢٦هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ت.
📖 معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد(ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣.
📖 معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
📖 المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، د.ت.
📖 معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤.
📖 المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي(ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبدا لحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، ط١، ١٩٧٩.
📖 المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، بيروت.د.ت.
📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المرعشي، قم، ١٤٠٥هـ.
📖 المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد(ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، د.ت.
📖 المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د . علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
📖 المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي(ت ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، بيروت، د.ت.
📖 المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
📖 مكانة الخليل بن أحمد في النحو، د. جعفر عباينة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.
📖 مكررات المدرس شرح السيوطي، الشيخ محمد علي الأفغاني، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط٢، ١٣٨٩هـ ١٩٩٠م.
📖 المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج(ت٥٩٧هـ)، دار صادر – بيروت، ط١ – ١٣٥٨.
📖 منتهى المطلب، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ)، نشر الحاج أحمد، تبريز، ايران،١٩٥٥م.
📖 المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط٢، ١٤٠٥.
📖 منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو هامش شرح ابن عقيل المتقدم.
📖 منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي(ت٥٧٣هـ)، مكتبة المرعشي، طهران، ١٤٠٦هـ.
📖 منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي(ت١٣٢٥هـ)، مكتبة الإسلامية، طهران، ط٤، ١٤٠٥هـ.

📖 موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، علي بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن(ت٨٠٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
📖 موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
📖 ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٥.
📖 الميزان في تفسير القرآن، العلامة محمد حسين الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ايران،١٤٢٤هـ.
📖 الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقري(ت٤١٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، محمد كنعان، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٤.
📖 نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي، محمد بن سليمان الحلبي(ت١٢٢٨هـ)، مكتبة الحقيقة، اسلامبول،١٤٠٧هـ.
📖 نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني(ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.
📖 النفي والتغريب في مصادر التشريع الاسلامي، الشيخ نجم الدين الطبسي، مجمع الفكر الاسلامي، مطبعة مؤسسة الهادي، قم، ط١، ١٤١٦هـ.
📖 النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
📖 نهج البلاغة، الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي، طهران، د.ت.
📖 نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ.
📖 نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ محمد باقر المحمودي، دار التعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٦هـ.
📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
📖 الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
📖 الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن(ت٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٥.
📖 وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة، لبنان، د.ت.
📖 وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري(ت٢١٢هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والتوزيع والنشر، القاهرة،١٣٨٢هـ.
📖 يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.